

# **المثال النحويّ المصنوع في العربية**

## **دراسة تحليلية تقويمية**

**أطروحة تقدم بها**

**كريم عبد الحسين حمود الربيعي**

**إلى مجلس كلية التربية الأولى - ابن رشد - جامعة بغداد**  
**وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه فلسفة**  
**في اللغة العربية/ لغة**

**بإشراف**

**الأستاذ الدكتور**

**نعمة رحيم كريم العزاويّ**

**2005 م**

**1425هـ**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم

آل عمران / 7

# الإهداء

أولنا مُحَمَّد وأوسطنا مُحَمَّد وآخرنا  
مُحَمَّد

إلى

سادة شهداء القرن العشرين

محمد باقر الصدر  
و محمد محمد صادق الصدر  
و محمد باقر الحكيم

## شكر وتقدير

أود هنا أن أقدم شكري وتقديري لأستاذي الدكتور نعمة رحيم العزاوي الذي اختار أن يكون مشرفاً على هذه الرسالة ورافقتي في كتابتها منذ اليوم الأول ، واقفاً منها موقف الناقد البصير من كل جملة أو فكرة أو كلمة ؛ إذ ساعدتني شخصيته العلمية الفذة على أن أرى الأشياء كما هي ، وأن أتحلل من أغلال التقليد والتقليد لكل ما هو قديم ، وأن أقف وقفة ناقد ، أقبل ما يخضع لمنطق اللغة وأرفض ما ليس منها ، و مع هذا علمني أن أحب التراث وأن أكون حريصاً عليه بتبني الأفكار الحديثة التي تصحح ما كان خطأ من المفاهيم القديمة ، وترعى ما توصل إليه القدماء مما كان موافقاً للبحث العلمي الحديث ، و إنني أشكر له توجيهاته القيمة التي رقدنا بها في السنة الأولى من هذه المرحلة – مرحلة الدكتوراه – من خلال محاضراته في ( مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ) و ( الدراسات اللغوية الحديثة ) و ( الدراسات النحوية و الصرفية في القرآن الكريم ) ، وأظن أنني أجهدت وأثقلت عليه ، فجزاه الله عني خيراً .

و أود كذلك أن أشكر لأساتذتي في قسم اللغة العربية في كلية التربية الذين تلقيت عنهم في مرحلة ( البكالوريوس و الماجستير و الدكتوراه ) وأخص منهم الدكتور هاشم طه شلاش والدكتور خليل بنیان والدكتور قيس الأوسي . ولا أنسى أصدقائي وأخوتي الذين أعانوني بكل ما يملكون وبذلوا جهودهم الطيبة من أجل اجتياز هذه المرحلة بنجاح وأرجو من الله أن يكون نجاحي لهم ، وأن يجزيهم بالإحسان إحساناً وأن يغفر لهم ولوالديهم وأخص منهم الدكتور حسن علي الفرحان والأستاذ غازي نجم لملوم والأستاذ عادل سالم .

و الحمد لله رب العالمين



### إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة ، قد اطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ ( المثال النحوي المصنوع في العربية دراسة تحليلية تقويمية ) التي قدمها الطالب (كريم عبد الحسين حمود ) ، و قد ناقشنا الطالب في محتوياتها و فيما له علاقة بها، و نعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة (دكتوراه فلسفة في اللغة العربية/ لغة) بتقدير ( مستوف ) .

التوقيع :	التوقيع :
الاسم: أ.د. محمد علي حمرة	الاسم: أ.د. فاخر جبر مطر
عضو اللجنة	عضو اللجنة
التاريخ : / / 2005م.	التاريخ : / / 2005م.

التوقيع :	التوقيع :
الاسم: أ.د. علي ناصر محمد	الاسم: أ.م. د. احمد جواد العتابي
عضو اللجنة	المشرف و عضو اللجنة
التاريخ : / / 2005م.	التاريخ : / / 2005م.

التوقيع :	التوقيع :
الاسم: أ.د. نعمة رحيم كريم الغزاوي	الاسم: أ.د. قيس إسماعيل الأوسي
عضو اللجنة	رئيس اللجنة
التاريخ : / / 2005م.	التاريخ : / / 2005م.

صادق مجلس كلية التربية - ابن رشد - جامعة بغداد على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع :  
الاسم : أ.د. عبد الأمير عبد دكسن  
العميد  
التاريخ : / / 2005م.

## إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ ( المثال النحوي المصنوع في العربية دراسة تحليلية تقويمية ) التي تقدم بها الطالب ( كريم عبد الحسين حمود ) قد جرى تحت إشرافي في جامعة بغداد – كلية التربية / ابن رشد ، و هي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في اللغة العربية / لغة .

التوقيع :

الاسم : أ.د. نعمة رحيم العزاوي .  
( المشرف )

التاريخ : / / 2005م.

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. عهود عبد الواحد عبد الصاحب  
رئيسة قسم اللغة العربية

التاريخ : / / 2005 م.

## المحتويات

ت	الموضوع	الصفحات
1-	الإهداء	-
2-	شكر وتقدير	-
3-	المقدمة	أ - د
4-	التمهيد : الشاهد النحوي تعدد مستوياته ومشكلاته	17 -1
5-	الباب الأول : المثال النحوي المصنوع دراسة تحليلية	193-18
6-	الفصل الأول : حقيقة المثال النحوي المصنوع	25-19
7-	1- المثال في اللغة	20
8-	2- المثال في الدرس النحوي	21-20
9-	3- الفرق بين التمثيل بالشعر والمثال النحوي المصنوع	23-22
10-	4- الفرق بين الشاهد المصنوع والمثال النحوي المصنوع	25-23
11-	الفصل الثاني مزايا المثال النحوي المصنوع وسماته	45-26
12-	المبحث الأول مزايا المثال النحوي المصنوع	45-27
13-	1- الإيجاز والاختصار	35-28
14-	2- المرونة	40-35
15-	3- الجانِب الفني	45-41
16-	المبحث الثاني عيوب المثال النحوي المصنوع	52-46
17-	1- تكرار الأمثلة و جفافها	50 -47
18-	2- رداءة التعبير	52-50
19-	الفصل الثالث : وظائف المثال النحوي المصنوع و عوامل اللجوء إليه	110- 53
20-	المبحث الأول : وظائف المثال النحوي المصنوع	89 -54
21-	أولا : أمثلة لبيان الممتنع من القواعد النحوية	74 -56
22-	أ- مخالفة الضوابط النحوية	61 -58
23-	ب- التقديم و التأخير	64 -61
24-	ج- الأمثلة الممتنعة و الضرورة الشعرية	70 - 64
25-	د- الأمثلة الممتنعة و الدلالة	72- 70
26-	هـ- الأمثلة الممتنعة و اللهجات العربية	74 - 73
27-	ثانيا : أمثلة لإيضاح دلالات معجمية	83- 75
28-	ثالثا : أمثلة منطقية	89- 83
29-	المبحث الثاني : عوامل اللجوء إلى المثال النحوي المصنوع	110 - 90
30-	1- العامل التعليمي	102 - 91
31-	2- غياب الشاهد	102
32-	3- الخضوع للفلسفة التربوية	110 -102
33-	الفصل الرابع : أقسام الكلام في المثال النحوي المصنوع	132 - 111

132 - 113	المبحث الأول : الاسم في المثال النحوي المصنوع	-34
122 - 114	1- الاسم المفرد	-35
119 – 115	أ- الاسم المفرد الثلاثي	-36
122 - 119	ب- الاسم المفرد غير الثلاثي	-37
125 - 122	2- العلم المركب	-38
127 – 126	3- أسماء الإناث	-39
129 - 127	4- الأعلام النحوية	-40
132 – 130	5- الأسماء في المباحث النحوية الحديثة	-41
152 - 133	المبحث الثاني : الفعل في المثال النحوي المصنوع	-42
137 - 135	أولا : الزمن في الأفعال	-43
141 – 137	ثانيا : إعرابه و بناؤه	-44
140 – 137	أ – إعراب الفعل	-45
141 – 140	ب- بناء الفعل	-46
145 – 141	ثالثا : أقسام الفعل	-47
147 - 145	رابعا : صور غير جائزة في تراكيب الأفعال	-48
150 – 147	خامسا : التسمية بصيغ الأفعال	-49
152 – 150	سادسا : اللهجات في صيغ الأفعال	-50
152	سابعا : خلافاً النحاة في بعض صيغ الأفعال	-51
166 – 153	المبحث الثالث : الحرف في المثال النحوي المصنوع	-52
157 – 155	أولا : معاني الحروف و الأمثلة	-53
159 - 157	ثانيا : معاني الحروف و الشواهد	-54
161 – 159	ثالثا : الشواهد و الأمثلة في حروف المعاني	-55
162 – 161	رابعا: الوجوه الممتعة في حروف المعاني	-56
164 – 162	خامسا : المعاني الحقيقية و المجازية	-57
165 – 164	سادسا : المعاني الغريبة و النادرة	-58
166	سابعا : التسمية بالحروف	-59
193 - 167	الفصل الخامس: مظاهر البيئة العربية في المثال النحوي المصنوع	-60
177 – 170	المبحث الأول: الجانب الاجتماعي في المثال النحوي المصنوع	-61
189 – 178	المبحث الثاني : الجانب الديني في المثال النحوي المصنوع	-62
193 – 190	المبحث الثالث: الجانب الاقتصادي في المثال النحوي المصنوع	-63
290 – 194	الباب الثاني : المثال النحوي المصنوع دراسة تقويمية	-64
230 – 195	الفصل الأول: غياب الشاهد و حضور المثال النحوي المصنوع	-65
200	المسألة الأولى : تنوين التنكير	-66
201 – 200	المسألة الثانية : عوامل الفعل ( لما و لم و قد و سوف )	-67
201	المسألة الثالثة : إعراب ( هن )	-68
203 - 201	المسألة الرابعة : نواصب الفعل المضارع	-69
203 – 201	أ- ( إذن ) الناصبة	-70
203	ب- فصل ( حتى ) عن الفعل	-71

206 - 204	المسألة الخامسة : فعل الشرط و جوابه	-72
207 – 206	المسألة السادسة : تقديم الضمير الأخص	-73
208 – 207	المسألة السابعة : المبتدأ و الخبر	-74
213 – 208	المسألة الثامنة : كان و أخواتها	-75
209 – 208	أ- حذف ( كان )	-76
211 – 209	ب- زيادة ( كان )	-77
212 – 211	ج- معمول خبر ( كان )	-78
213 - 212	د- تقديم خبر ( كان ) و أخواتها	-79
215 – 213	المسألة التاسعة : أحكام النفي	-80
214 - 213	أ- إعمال ( لا ) عمل ( ليس )	-81
215-214	ب- عمل ( إن ) عمل ( ليس )	-82
116-215	المسألة العاشرة : أفعال الرجاء	-83
217 - 216	المسألة الحادية عشرة : العطف على اسم ( إن )	-84
220 – 217	المسألة الثانية عشرة : أحكام الاستثناء	-85
218 - 217	أ- تقديم المستثنى و المستثنى منه	-86
218	ب- تكرار أداة الاستثناء	-87
220 – 219	ج- ( غير ) في الاستثناء	-88
221 – 220	المسألة الثالثة عشرة : حروف الجر و الإضافة	-89
221-220	أ- حروف الجر	-90
221	ب- الفصل بين المضاف و المضاف إليه	-91
223– 221	المسألة الرابعة عشرة : إعمال المصدر المعرف بـ ( ال )	-92
230 - 223	المسألة الخامسة عشرة : التوابع	-93
224 – 223	أ- التوكيد	-94
228 - 224	ب- العطف	-95
230 – 228	ج- البديل	-96
244 – 231	الفصل الثاني:المثال النحوي المصنوع في التمارين غير العملية	-97
242 – 236	سمات أمثلة التمارين غير العملية	-98
237	أولا : الطول	-99
240 – 237	ثانيا : مخالفة الضوابط البلاغية	-100
242 – 240	ثالثا : مخالفة الضوابط النحوية	-101
244 – 242	رأي النحويين و النظرة اللغوية الحديثة	-102
269 - 245	الفصل الثالث : القياس و المثال النحوي المصنوع	-103
258 – 248	المبحث الأول : أن يكون المقيس عليه مسموعا	-104
250	نصب المضارع بعد ( فاء ) السببية	-105
251	بناء ( كان ) للمفعول	-106
253 - 251	الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل	-107
253	بناء الأفعال التي تنصب مفعولين و ثلاثة للمفعول	-108
253	العطف على اسم ( أن ) المفتوحة الهمزة	-109

255-254	التنازع	-110
256 -255	النداء	-111
256	نون الوقاية	-112
256	عمل اسم الفاعل في التثنية و الجمع	-113
257-256	عمل اسم التفضيل	-114
258-257	اشتقاق أفعال المدح و الذم	-115
258	تصغير ( أفعل ) في التعجب	-116
269 -257	المبحث الثاني : أن يكون المقيس عليه كثيرا	-117
264-263	نصب المضارع بعد ( أو )	-118
264	نصب المضارع بعد ( كي أن )	-119
265-264	( ان ) المخففة من الثقلية	-120
265	نصب الفاعل و رفع المفعول	-121
265	الحال من النكرة	-122
266 -265	تعريف الحال	-123
267-266	تقديم الحال على صاحبها المجرور	-124
267	تقديم التمييز على عامله	-125
268 -267	عمل صيغة المبالغة ( فعل )	-126
269 -268	عمل اسم الفاعل المجرد من ( ال )	-127
269	تقديم الصفة على الموصوف	-128
290 – 270	الفصل الرابع اللهجات في المثال النحوي المصنوع	-129
273-271	أولا : اللهجات في الدرس النحوي	-130
276 – 273	ثانيا : مشكلات الخلط و نتائجها	-131
277 – 276	ثالثا القياس على لغات العرب	-132
277	رابعا : اللهجات في المثال النحوي المصنوع	-133
279-278	بناء صيغة ( فعال ) في الأسماء و إعرابها	-134
279	( هلم ) في لغة الحجاز و تميم	-135
280 -279	اللغات في الأسماء الستة	-136
280	لغات المثني	-137
281	اللغات في نون المثني	-138
282 – 281	التطابق بين الفعل و الفاعل المتعدد	-139
282	الجزم بـ ( لن )	-140
283	لام الجحود	-141
283	إهمال ( أن ) المصدرية الناصبة	-142
283	( ذو ) الموصولة	-143
285 -284	( ما ) النافية العاملة عمل (ليس)	-144
286	( عسى ) في لغة الحجاز و تميم	-145
286	زيادة ( كان )	-146
286	( أن ) بمعنى ( لعل )	-147
287-286	إعمال ( إن ) المخففة	-148

287	نصب ( ليت ) و ( لعل ) الاسمين	-149
287	إجراء القول مجرى ( الظن ) في نصب المفعولين	-150
288	الجر بـ ( خلا )	-151
288	الاستثناء المنقطع	-152
288	( ال ) في الإضافة المحضة	-153
289-288	الفصل بين المضاف و المضاف إليه	-154
289	حذف واو القسم	-155
289	عمل اسم التفضيل	-156
290	حذف فاء ( كيف ) الاستفهامية	-157
296– 291	الخاتمة	-158
294 -292	أ – النتائج	-159
296 – 295	ب- الاقتراحات	-160
310 – 297	ثبت المصادر	-161
	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية	-162

## ملخص الأطروحة باللغة العربية

إن موضوع ( المثال النحويّ المصنوع ) لم يسبق الباحث إليه أحد من الدارسين ، وهذا يدعونا إلى القول إن نتائجه ووصف جوانبه المختلفة واستقصاء جزئياته كانت جديدة .

ولأسباب تخص طبيعة الموضوع تحدثت في التمهيد عن الشاهد النحويّ وقد وضح الباحث أن الشاهد النحويّ كان من مستويات مختلفة كما هو معروف لدى الباحثين من المنظوم والمنثور ، وقد أكد هذه الحقيقة الذين درسوا أصول الفكر النحويّ فذكروا أن الكلام الذي يحتجّ به في النحو هو ( القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر عن العرب من شعر ونثر ) وقد رأى الباحث أن هناك نتيجتين ترتبتا على ذلك ، الأولى أن كلام هؤلاء كان أقرب إلى الواقع النظريّ ، فليس كل ذلك احتجّ به ، فالحديث الشريف أثّرت حوله الشبهات ، وامتنع أكثرهم ولاسيما المتقدمون منهم من الاحتجاج به ، إلى جانب كون النحو العربي في حقيقته ذا صبغة شعرية فالشعر هو الغالب فيه ، ثم إن هؤلاء لم يذكروا المثال النحويّ الذي اعتمد النحاة عليه في تقعيد بعض القواعد وترسيخ بعض المسائل التي لم تثبت بكلام الناطقين ، والنتيجة الأخرى أن هذه المستويات بمجموعها ترتب عليها مشكلات ، فالقرآن الكريم يمثل لغة الإعجاز ويصل إلى الذروة في فن البيان لذا تعارضت معه أكثر القواعد النحوية التي مثلت الشائع على ألسنة الناس، والشعر هو كذلك يمثل لغة تخضع لبعض القيود التي تدعو الشاعر إلى الانحراف عن القواعد ومن ثم ظهرت قواعد في ضوء هذا الانحراف ، واعتمادهم على المثال النحويّ مناهض للبحث العلميّ السليم ، فليس من وظيفة العالم والدارس للغة أن يدرس اللغة من أجل ترقيتها أو استحداث قواعد لها ، وإنما يجب أن يكون موقفه منها موقف الواصف لخصائصها وقوانينها وأنماط جملها وما إلى ذلك .

أجمع النحويون واللغويون على أن وظيفة المثال النحويّ إيضاح القواعد وتقريبها إلى أذهان المتعلمين وقد حرصوا على أن يذكروا ذلك في حد المثال النحويّ ، وقد حاول الباحث أن يفرق بين المثال النحويّ الذي صدره الدارسون النحاة والشاهد المصنوع الذي انحدر من عصور الاحتجاج ولكنه لا ينسب إلى أحد من الناس أو أنه مما وضعه النحاة أو أحد الرواة ، وكذلك فرق الباحث بين المثال النحويّ من جهة والنصوص التي ذكرها بعض النحاة على سبيل ( التمثيل ) وهي تلك النصوص التي تخطت حدود عصر الاحتجاج كما رأينا ما ينسب إلى أبي نواس وأبي العلاء المعريّ والعباس بن الأحنف .



وقد كان للمثال النحويّ مزايا كشفت لنا عن سبب احتفاء النحاة به وميزته من الشواهد ومنها :

1- الإيجاز والاختصار ، فقد قصدوا ذلك بغية تقريب القاعدة وتوجيه أذهان المتعلمين إلى الموضع المراد توضيحه .

2- المرونة ، وقصد الباحث بها قدرة النحويّ على التحكم بهذه الأمثلة وتأليفها على النحو الذي يخدم الفكرة التي يريدّها ويصوغها بحسب القاعدة التي يستنبطها ، ومن ذلك قدرة المثال على أن يصور اجتماع التوابع كلها في مثال واحد واجتماع العناصر التي تنوب عن الفاعل في جملة واحدة وغير ذلك من الأمثلة التي عرضتها في الفصل الأول من الباب الأول .

3- الجانب الفني وأعني به الأخيّة وجمال الصور والتعبير الجاد في المثال وما يظهر به من طلاوة وجمال ومعنى يتصل بمواقف الحياة ، ولكن هذه المزية لم تكن في درجة واحدة فأكثر أمثلة المتقدمين نعدم فيها هذه المزية وحاول بعض المتأخرين أن يصوغوا أمثلتهم على وفق هذه الصفة . وإن للمثال عيوباً ذكرنا منها عيب التكرار والجفاف ورداءة التعبير ، وقد حاول الباحث استقصاء أهم الوظائف التي يؤديها المثال النحويّ وأهم العوامل التي ألجأت النحاة إلى التمثيل به ، فمن وظائفه بيان الممتنع من القواعد وانها مما لا يجوز ؛ لأنها فقدت شرطاً من شروط الصحة وفارقت الضوابط التي احتذاها المتكلم ، فهم يذكرون ضوابط صحة القاعدة والى جنبها ما يخرج عنها ليتجنبها المتعلم ، ومن وظائفه إيضاح دلالات معجمية من خلال تفسير بعض المصطلحات النحوية بأمثلة مصنوعة وإيضاح دلالة الجمل التي توفرت على عنصر مشترك فيها والتفريق بينها كما في ( كان ) وأخواتها و ( ظنّ ) وأخواتها وغيرها . ومن وظائفه إظهار بعض الجوانب المنطقية وأغلب هذه الأمثلة يغلب عليها الجانب العقليّ ولذا اضطروا في أكثرها إلى التمثيل المصنوع ؛ لأنها ليس لها شواهد واقعية ولعل أوضح مثال على ذلك ما قرره النحويون في باب الفاعل ووجوب تقديمه على المفعول به خشية اللبس كما في واحد من أمثلتهم المشهورة ( ضرب موسى عيسى ) . أما أهم العوامل التي ألجأتهم إلى استعمال هذه الأمثلة في رأي الباحث فهي:

1- العامل التعليمي : وهو ما يرجع سببه إلى طبيعة الشاهد النحويّ من جهة وطبيعة المثال النحويّ من جهة أخرى ، فالشواهد بمستوياتها المختلفة من قرآن وحديث وشعر وأقوال العرب الماثورة تكون سبباً في ( تشتيت ) فكر المتعلم لطولها ولما تزخر به من حياة ومعان بخلاف المثال المصنوع الذي يرد بجمل قصار لا يزداد فيها على ما يريد أن يقوله المعلم للمتعلم ، ومن هنا فإن الشواهد لا تمكن النحوي من التلاعب بألفاظها ولا تتيح له القدرة على إعادة تأليفها بحسب ما تقتضيه قواعده.

2- ومن هذه العوامل (غياب الشاهد النحوي) وافتقار جملة من المسائل للشاهد الذي يعطيها الشرعية ويجعل منها قواعد واقعية، وقد عرضنا لهذا العامل في الفصل الأول من الباب الثاني، وقد أظهر الباحث أن هذه المسائل اكتسبت شرعيتها من أمثلة النحاة الصناعية لا غير، وأبدى تحفظه إزاءها والدعوة إلى إعادة النظر فيها ومن ثم استبعادها من الدرس النحوي.

3- ومن هذه العوامل (الخضوع للفلسفة التربوية) للدولة وقصدنا بذلك الأمثلة الحديثة التي ترمي إلى:

أ - تنمية عقل الطالب ثقافيا وتزيد في تجاربه وخبرته بتضمينها حقائق علمية وتاريخية حيوية وبما ينسج حولها من صور عقلية وبما تثيره من شوق التلميذ واهتمامه وما يرتبط منها بتجاربه.

ب - اشتغالها على جوانب أخلاقية وعقيدية وما يتصل بالأوطان والمعالم القومية التي يعد غرسها في نفوس المتعلمين من الأهداف المهمة التي تبتغيها العملية التربوية.

وعرض الباحث في الفصل الرابع (أقسام الكلام في المثال النحوي) الاسم والفعل والحرف، وأوضح طريقة استعمال النحاة لهذه الأقسام التي تألف منها المثال وطريقة اختيارهم لها والكشف عن جوانب مهمة فيها وأسباب احتفائهم بهذه العناصر المكونة لها وما يتصل بذلك من مسائل مددنا القول فيها بشكل أفصح عن جزئيات مهمة ونتائج علمية تتناسب والبحث العلمي ووجهات النظر الحديثة.

ومن الجوانب المهمة التي كان للمثال النحوي علاقة واضحة بها موضوع (التمارين غير العملية) التي وضعها النحويون لاختبار المتعلمين بحسب ما نص على ذلك النحاة أنفسهم واتفقوا عليه، فأوضح الباحث أهم سماتها ومنها الطول ومخالفة الضوابط البلاغية والنحوية، والوقوف على حد هذه الأمثلة في هذه التمارين والأسباب التي دعت النحاة إلى إيجادها وأخيرا موقف النحويين منها ووجهة النظر اللغوية الحديثة، وتبنى الباحث هذا الموقف على وفق الأسس التي رفضت في ضوءها هذه التمارين. وللقياس النحوي علاقة بأمثلة النحاة المصنوعة وتوضح هذه العلاقة من جانبين، الأول أنهم قاسوا على شواهد قليلة وأجازوا في ضوءها وجوها معينة أظهرها المثال النحوي ولم يتجاوز هذا القياس أمثلتهم، والجانب الآخر أنهم قاسوا في بعض الأحيان بلا سماع يركن إليه ومن ثم كان المثال أبرز ما وضع هذا الجانب.

وأخيرا برزت في المثال ظواهر لهجية، فبسبب قدرة النحوي على تأليف المثال وتحكمه به استطاع المثال أن يتمثل هذه اللهجات ونطوق العرب المختلفة، ولعل من أبرز المشكلات في هذا الموضوع أنهم ضمنوا المثال النحوي المصنوع من اللهجات ما ليس له واقع فعلي بسبب فقدان الشواهد التي تثبت وجود هذه اللهجات.

# المقدمة

## بسم الله الرحمن الرحيم

وقع الاختيار على موضوع ( المثال النحوي المصنوع في العربية . دراسة تحليلية تقويمية ) ، بوصفه جزءاً من متطلبات نيل درجة الدكتوراه ، وهو موضوع جدير بالدراسة يؤيد ذلك أن عدداً من أساتذة القسم وافقوا عليه و أقرّوا تسجيله ، لقد استقصى الباحث أكثر جوانب الموضوع من جهة ، وأبدى تحرراً من النظرة التقليدية عند تحليل المسائل ونقدها وبيان ما يطابق الواقع اللغوي منها وما يخالفه ، بل حاول الباحث أن يظهر رأيه في كل مسألة في هذه الدراسة فقد كانت له وقفتان في هذه الدراسة ، الأولى تحليلية تصف أجزاء الموضوع ومسائله ، والأخرى نقدية تدعو إلى استبعاد كل ما لا يستقيم مع الضوابط النحوية وترى تحرير النحو من مشكلاته التي ظهر بعضها في هذا الموضوع .

وبحسب ما أعلم فإن هذا الموضوع ( جديد ) لم يسبق لباحث أن درسه من قبل سوى ما كتبه الدكتور هادي الحمداني في مقال عنوانه ( الأمثلة النحوية ) جاء في ثلاث صفحات نشرته مجلة الجامعة المستنصرية<sup>1</sup> ، وقد أطلعني عليه الأستاذ المشرف ، وقد تحدث فيه الحمداني بشكل موجز عن المثال النحوي وطريقة استعمال النحاة إياه وبعض صفاته والجوانب التي استعمل فيها ، ومع ذلك لم أغفله في هذه الدراسة ، بل أشرت إليه في موضعين أو ثلاثة ، وأفدت من بعض عباراته وجملته ، ولكن هذه الدراسة هي الأولى في هذا الباب لما اتسمت به من استقصاء الأمثلة ، وتحديد وظائفها ، والمضامين التي انطوت عليها ، ثم نقد هذه الأمثلة وبيان ما فيها من فوائد وعيوب.

اقتضت طبيعة الدراسة أن تكون في بابين ، الباب الأول للدراسة التحليلية والباب الثاني للدراسة التقويمية ، أما الباب الأول فقد اشتمل على خمسة فصول ، خصصت الأول منها بالحديث عن ( حقيقة المثال النحوي المصنوع ) ومددت القول في معنى ( المثال ) في اللغة والاصطلاح النحوي وبيّنت حده عند النحاة واللغويين ، وكان أقدم مصدر عرفه هو ( لسان العرب ) وجاء التعريف نفسه في ( كشاف اصطلاحات الفنون ) للتهانوي وعرفه أحد شراح ( الأزهرية في علم العربية ) وهناك ذكرت أن النحاة المتقدمين أمثال سيبويه ( ت 180هـ ) كانوا يدركون حقيقة ( المثال ) وأنه ليس من كلام العرب وإنما يؤتى به للتوضيح ، وورد ذلك في مواطن كثيرة من ( الكتاب ) كنت قد أشرت إليها .

1 - العدد الثالث . السنة الثالثة 1982 م .

واقضى تعريفه أيضا التفريق بين المثال النحوي المصنوع والشاهد المصنوع ، وبين المثال النحوي ومصطلح ( التمثيل ) عند النحاة ، وخصصت الفصل الثاني بالحديث عن مزايا المثال النحوي وعيوبه فكان في مبحثين ، الأول لمزاياه والآخر لسماته ، وقد ذكرت من مزاياه (الإيجاز والاختصار ) وذكرت سبب ذلك ، و ( مرونة المثال ) و ( الجانب الفني ) فيه وأما عيوبه فأبرزها ( التكرار والجفاف ) و ( رداءة التعبير ) .

وخصصت الفصل الثالث بالحديث عن أهم الوظائف التي يؤديها المثال النحوي المصنوع عند النحاة ، وأهم العوامل التي ألجأتهم إليه ، فكان في مبحثين ، الأول ( وظائف المثال النحوي المصنوع ) وذكرت أبرزها وهي :

- 1- أمثلة لبيان الممتنع من القواعد
- 2- أمثلة لإيضاح دلالات معجمية
- 3- أمثلة منطقية .

أما المبحث الثاني فهو ( عوامل اللجوء إلى المثال النحوي المصنوع ) وأهم هذه العوامل :

- 1- العامل التعليمي
- 2- غياب الشاهد النحوي
- 3- الخضوع للفلسفة التربوية .

أما الفصل الرابع فكان بعنوان ( أقسام الكلام في المثال النحوي المصنوع ) وأعني بها الاسم والفعل والحرف ، فاقضى أن يكون في ثلاثة مباحث :  
المبحث الأول : ( الاسم في المثال النحوي المصنوع )  
المبحث الثاني : ( الفعل في المثال النحوي المصنوع )  
المبحث الثالث : ( الحرف في المثال النحوي المصنوع ) .  
وقد عرضت فيه لمسائل معينة ولم يشمل البحث كل جوانب الاسم أو الفعل أو الحرف ، وإنما كانت الدراسة بقدر ما يتعلق بموضوع المثال .

وخصصت الفصل الخامس وهو الأخير من هذا الباب بالحديث عن ( مظاهر البيئة العربية في المثال النحوي ) فكانت أبرزها ثلاثة مظاهر ، جعلت كل مظهر منها في مبحث :  
المبحث الأول : ( الجانب الاجتماعي في المثال النحوي المصنوع )  
المبحث الثاني : ( الجانب الديني في المثال النحوي المصنوع )  
المبحث الثالث : ( الجانب الاقتصادي في المثال النحوي المصنوع )  
فاللغة تاريخ بل هي اصدق سجل لتاريخ الأمم ، فعرضت في هذه الجوانب الثلاثة الجمل والأمثلة التي تحكي طبيعة المجتمع العربي وتؤرخ بعض جوانبه .

أما الباب الثاني فهو لدراسة ( المثال النحوي المصنوع - دراسة تقويمية ) فقد جاء في أربعة فصول ، الفصل الأول منها عنوانه ( غياب الشاهد وحضور المثال النحوي المصنوع )

وهو أهم الفصول في هذه الدراسة ، فقد رأى الباحث أن هناك جملة من المسائل افتقرت إلى الشاهد الصالح للدراسة وحضر المثال النحوي عوضا منه فترتبت على ذلك، نتيجة سينة تمثلت بظهور قواعد نحوية لا وجود لها وليس لها ما يمنحها شرعية أو يجعلها من واقع اللغة ، وقد عرضت لهذه المسائل على نحو موضوعي ، وناقشت كل جزء من أجزائها مناقشة علمية بعدما بسطت القول في كل ما يتعلق بها وما أثر فيها من أقوال النحاة واللغويين القدماء والمحدثين .

أما الفصل الثاني فقد خصصته لـ ( المثال النحوي المصنوع في التمارين غير العملية ) وأظن أن هذا الموضوع لم يعرض من قبل في بحث مستقل ، فبسطت القول في تعريف هذه التمارين وعرضت سماتها بعد استقراءها ، ومن هذه السمات : ( الطول ) و ( مخالفة الضوابط البلاغية ) و ( مخالفة الضوابط النحوية ) ، وذكرت أهم الأسباب التي دعت النحاة إلى إيجادها ، وموقف النظرة اللغوية الحديثة منها .

أما الفصل الثالث فقد خصصته بالحديث عن ( القياس والمثال النحوي المصنوع ) وبينت فيه تعريف القياس عند النحاة واللغويين وأركانه وذكرت خروج النحاة وعدم التزامهم ركنين مهمين من أركانه وهما :

1- أن يكون المقيس عليه مسموعا .

2- أن يكون المقيس عليه كثيرا .

وكان الفصل في مبحثين ، بينت في الأول منهما أن أكثر قياس النحاة لم يكن في مسموع مطرد وكثير كما اتفقوا هم على ذلك ومن ثم وقف قياسهم عند حدود أمثلتهم ، وفي المبحث الثاني بينت أن هناك مسائل ظهرت بفعل القياس بلا سماع ومن ثم برزت الأمثلة واضحة هنا.

أما الفصل الرابع والأخير فهو ( اللهجات في المثال النحوي المصنوع ) فبسبب قدرة النحاة على تأليف هذه الأمثلة استطاعوا أن يظهروا خصائص لهجات العرب ونطوقهم المختلفة في إطار المثال النحوي ، وذكرت أبرز مشكلة في هذا الموضوع وهي ظهور لهجات ليس لها ما يؤيدها من كلام العرب .

وقد سبق هذين البابين تمهيد تحدثت فيه عن الشاهد النحوي وتعدد مستوياته وما ترتب على ذلك من مشكلات ، وقد كان هناك مسوغان لكتابة هذا التمهيد ، الأول : أن لموضوع الدراسة ( المثال النحوي ) علاقة بمصادر الدراسة النحوية ومادتها التي اعتمد عليها النحاة في توضيح القاعدة أو ترسيخها أو إثباتها في بعض الأحيان إلى جانب الشواهد المختلفة ، والمسوغ الآخر : أن هذا التمهيد جاء استدراكا على ما قاله الباحثون في أصول الفكر النحوي ومنهم السيوطي ( ت 911هـ ) في كتابه ( الاقتراح في علم أصول النحو ) فانهم حين ذكروا ما يحتج به من كلام العرب ذكروا ( القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب من المنظوم والمنثور ) وفاتهم أن يذكروا هذه الأمثلة التي اعتمد عليها النحاة في مواضع كثيرة من أبواب النحو .

أما خاتمة البحث فكانت في محورين ، الأول خصصته بذكر نتائج هذه الدراسة التي توصلت إليها ، والآخر ذكرت فيه بعض المقترحات التي جاءت على هامش هذه الدراسة ، ثم ثبت للمصادر التي استعانها الباحث في هذه الدراسة ، وينبغي لي ان أبين ملاحظتين في هذا الموضوع :

الأولى تخص المصادر القديمة، فقد تتبع الموضوع في أقدم الكتب النحوية ككتاب سيبويه ومقدمة خلف الأحمر ( ت 180هـ) والمقتضب والأصول وشروح ألفية ابن مالك وغيرها من الكتب النحوية الكثيرة بغية الكشف عن جوانب الموضوع عند المتقدمين وبيان موقفهم من هذه الأمثلة ومتابعة ما طرأ عليها من تغيير وتجديد على مر المراحل التي قطعها المثال النحوي .

الأخرى اعتمد الباحث على قسم آخر من المصادر وهي المراجع الحديثة وهذه على قسمين ، الأول الكتب النحوية المدرسية الحديثة، وكان الهدف من استعمالها هو بحث هذه الأمثلة موازنة بأمثلة المتقدمين وإظهار أسباب اللجوء إليها والوقوف على الأخطاء التي وقع فيها المتقدمون وتابعهم فيها المحدثون، وكانت أبرز هذه الكتب كتاب ( النحو الوافي ) لعباس حسن و ( النحو المصفى ) لمحمد عيد، و ( جامع الدروس العربية ) لمصطفى الغلاييني، والكتب المدرسية العراقية التي تمثل عقدين من الزمن من سنة 1980م إلى سنة 2000م.

والقسم الآخر يخص الدراسات الحديثة التي تناولت القضايا النحوية بالدرس والتحليل والنقد والتي تبنت آراء الدراسات الحديثة التي حاولت تحرير النحو التقليدي مما أثقله من قيود وأغلال وخروج بالظاهرة النحوية عن الواقع العلمي للظاهرة المدروسة . ثم ملخص باللغة الإنجليزية أفصح عن جوانب الدراسة على نحو مختصر ومفيد .

وبعد :

فلربما ينتاب من قرأ هذه الدراسة الشك في الطالب الباحث فيتوهم أنه أراد أن يغض جهود النحاة أو أعمالهم ، وأعوذ (( بالحق أن يشم مما بسطناه أن نقصد انتقاص جهد من جهود أولينا أو نزدري عملا من أعمالهم ، معاذ الله أن يدور في خلدنا شيء من ذلك ، كيف ونحن في ضعاف الساقة وقفاة الاتباع ، نباهي بالانضواء إلى أعلامهم ، والانتماء إلى خدامهم، وهل استقينا إلا من بحورهم ، واقتبسنا إلا من نورهم واقتدينا إلا بهداهم ... وهم الذين فجروا ينابيع هذا العلم ، وشرعوا شرائعه وأنهجوا سبله ، وما برحوا يعالجونه حتى تفتحت لهم أبوابه وذلت لهم عتابه وأذعنت لهم مشكلاته ودانت معضلاته ))<sup>1</sup> ، وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا ، وساهمت في خدمة لغة القرآن الشريف ولغة السلف الطيب والصالحين والأولياء وعباقرة الفكر العربي ، وأرجو أن تكون هذه الدراسة قد سدت فراغا في المكتبة العربية ، واستغفره من الزلل والتقصير انه سميع مجيب .

1 - نظرات في اللغة والنحو . طه الراوي : 35 . الطبعة الأولى. منشورات المكتبة الأهلية. 1962.

**التحصيل**

**الشاهد النحوي تعدد**

**مستوياته و مشكلاته**



يعدُّ الشاهد النحويُّ من أهمِّ مصادر الدراسة اللغويّة بشكلٍ عام ؛ لأنَّ قواعد اللغات تؤسّس في ضوء كلام الناطقين بها ، وهو بعدُ شاهد على صحة نسبة لفظ ، أو صيغة ، أو عبارة ، أو دلالة إلى تلك اللغات ، وإذا ما أراد الباحث دراسة لغة شعب ، يقتضيه ذلك اتّباع منهج علمي سليم ، يضمن لها السلامة من التناقض وتصادم الأقيسة ، وأن يعتمد إلى المستوى الأدائي الشائع والغالب الذي يعكس الخصائص العامة للغة المدروسة ( صيغاً وتراكيب ) ، ومن هنا فرّق الدارسون للغات بين ثلاثة مستويات : المستوى المفهم ، والمستوى المفهم الصحيح ، والمستوى المفهم الصحيح البليغ<sup>1</sup>. فاللغة المفهمة ( المستوى الأول ) هي التي تكون أداة للإفهام في أدنى درجاته ؛ (( حيث ( كذا )<sup>2</sup> لا يراعى فيها غالباً عرف اللغة المستعملة ، وما يقرّره من نظام في الأصوات والصيغ والجمل ))<sup>3</sup> ومن يتابع الجاحظ (ت255 هـ) في كتابه (البيان والتبيين) يجد فيه نماذج من استعمال أجناب عصره هذه اللغة ؛ إذ كانوا يستعملون اللغة بقصد الإفهام مع التخليط في نطقهم أصواتاً وصيغاً وجمالاً كما يستعمل الأجناب عن اللغة العربية الآن هذه اللغة للإفهام من دون مراعاة مستوى الصحة . أما المستوى الثاني وهو اللغة الصحيحة فهي في درجة أعلى من كونها للإفهام ، فلا يتحقق لها هذا الوصف – الصحة – إلا بمراعاة ما تتميز به اللغة من نظام في الأصوات والبنية والإعراب أما المستوى المفهم الصحيح البليغ فهو المستوى الذي يحقّق مستوى الجمال في التعبير ، أو استعمال الكلمات استعمالاً صحيحاً تصوراً به الظلال الدقيقة للمعاني التي يرغب المنشئ في إثارتها ، وهذا المستوى لا يتأتى لكل الناطقين إلا لأولئك الذين منحوا موهبة كالشعراء والخطباء . وقد قرّر الباحثون صلاحية أحد هذه المستويات الثلاثة للدراسة ((وهو المستوى الثاني ؛ لأنه يمثل اللغة مجردة من كل قيد ومطلقة من كل ما ينحرف بها لأسباب فنية عن سمتها المعهود ونظامها (المطرّد))<sup>4</sup> . كما يحصل ذلك في لغة الشعر – اللغة المفهمة الصحيحة البليغة – فإنها لغة فنية بطبيعتها مقيدة بقيود لا يحيد عنها الشاعر ، فالشعر ((موضع اضطرار ، أو موقف اعتذار ، وكثيراً ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته ، وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله ))<sup>5</sup> .

والآن بنا حاجة إلى معرفة الكلام الذي احتجّ به نحويو العرب في دراساتهم والمنهج الذي اختطوه لهم في ذلك ، ونستشهد بكلام أحد الذين درسوا أصول الفكر النحوي وهو السيوطي ، فقد ذكر أن الكلام الذي يحتجّ به هو ((القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر من كلام العرب

1- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 100 . منشورات المجمع العلمي

العراقي 1421 هـ . 2001 م

2- الصواب : ( إذ )

3- في اللغة ودراساتها . د . محمد عيد : 4 . الطبعة الأولى . عالم الكتب . القاهرة 1974

4- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 101

5- الخصائص . ابن جني : 188/3 . تحقّق محمد علي النجار . الطبعة الثانية . بيروت

شعراً ونثراً ، منذ الجاهلية حتى نهاية عصر الاحتجاج ))<sup>1</sup> ويبدو أن كلام السيوطي تعوزه الدقة ؛ لأنّ الذي ينظر في كتب النحو يجد ، هذا الكلام أقرب إلى الواقع النظريّ منه إلى العمليّ ؛ لأنّ الاحتجاج بهذا الكلام لم يكن بدرجة واحدة فقد تفاوت في الاستشهاد ، وبعض الكلام الذي ذكره اختلف النحويّون في إدخاله إلى حلقة الدراسة النحويّة وهو الحديث الشريف ، زد على ذلك أنّ النحويين اعتمدوا على كلام الدارسين في تقعيد القواعد الذي يتمثل بتلك الأمثلة المصنوعة التي يذكرها النحويّون<sup>2</sup> وهي مما لم يذكره السيوطي .

بقي أن نناقش مسألة أخرى تخصّ ما ذكره السيوطي وهي المنهج الذي اتبعه النحويّون في تعاملهم مع هذه الشواهد أو الكلام المحتجّ به ، هل يمكن أن يكون صحيحاً ؟ وهل يصلح هذا الكلام لاستنباط القواعد النحويّة منه ؟ وما الذي ترتّب على ذلك ؟.

إنّ النحويين جانبهم الصواب حين نظروا إلى هذه الشواهد على أنها تمثل مستوى أدائيا واحداً ، وأنه كلام العرب الذي يمثل لغتهم ، ويصحّ استنباط القواعد النحويّة منه ، والواقع يخالف ذلك ، فالقرآن الكريم يمثل مستوى الإعجاز الذي أعجز فصحاء الأُمّة عن مسايرته وأنه يخالف المسلك اللغويّ العام الذي كان عليه العرب ، وكذلك لغة الحديث الشريف كانت دون لغة الخالق وفوق كلام المخلوقين ، أما كلام العرب من النثر فلم يكن يمثل المستوى العام للناطقين وهو الصالح للدراسة ، بل كان يمثل لهجات محلية خاصة ببعض المتكلمين يخالفون فيه المسلك اللغويّ العام ، ومن هنا تباينت القواعد وأخذت تتفرع القاعدة الواحدة إلى وجوه متعددة ، وتتضارب أحكامها. أما الشعر فهو الصبغة التي طبعت النحو العربي في كلّ أبوابه وكان المقدّم على كلّ شاهد وأنه إذا أطلق (كلام العرب) فالمراد به أشعارهم لا غيرها .

نتحدث الآن عن الشاهد القرآني لنرى كيف نظر إليه النحويّون ، وهل أفادوا منه؟. من المعلوم أنّ الشاهد القرآني يتسم بسمات تميزه من الشواهد الأخرى ، في الفصاحة والوثاقة فهو كتاب الله وكتاب المسلمين الذين أحاطوه بالقداسة التي منعتهم من تحريفه أو تزويره ، متعبدین به بأمر الله تعالى ، وقد برهن العلماء بأدلة كافية شافية على أنّ القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق بصحته كلّ الوثوق ، فلم يدخله الوضع أو التحريف ، وقد نُقل نقلاً متواتراً بخلاف الحديث والشعر ، فقد دخلهما الوضع والافتعال ، أمّا النص القرآني فلم يدع أحد ذلك فيه ، فهو (( أقدم نصّ يمكن أن نطمئن إليه ))<sup>3</sup> في الاستشهاد في المسائل النحويّة واستخراج الشواهد الفصيحة الصحيحة منه . وهنا نسأل : هل أفاد النحويّون من القرآن الكريم في الدرس النحويّ؟ وكيف نظروا إليه ؟ . وأترك الإجابة عن هذا السؤال للباحثين المحققين المحدثين ، فهم يرون النحاة قد قصّروا (( ولم يستفيدوا الفائدة المرجوة في الاستشهاد ؛ إذ

1- الاقتراح في علم أصول النحو . السيوطي : 48 . تحقيق وتعليق الدكتور أحمد محمد قاسم . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة القاهرة سنة 1396 هـ 1976 م .

2- سنرى ذلك في الباب الثاني من هذه الدراسة وسنرى كيف ظهرت في نحونا قواعد لا شواهد لها سوى هذه الأمثلة .

3- من حديث الشعر والنثر . طه حسين : 25 . الطبعة التاسعة . مطبعة دار المعارف . مصر

اعتمدوا اعتماداً كلياً على الشعر ))<sup>1</sup> ولا سيما الجاهلي منه على ما فيه من عيوب ، و (( لعلّ ما يؤيد هذه الفكرة - الاعتماد على الشعر اعتماداً كلياً - أنهم حين ألفوا في شواهد النحو جاءت كل كتب الشواهد محشوة بالشعر وشرحه والتعليق عليه ، حتى أصبحت لفظة ( الشواهد ) ذات معنى عرفي يقصد به الشعر ولا يتبادر إلى الذهن آيات القرآن أو الحديث ))<sup>2</sup> ومن شاء أن يتثبت من صحة هذا الكلام فليراجع شرح الشواهد الكبرى للعيني ( ت 855 هـ ) وشرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي ، وشرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمري ( ت 476 هـ ) وغيرها ، ويمكن هنا أن نتحدث عن بعض المظاهر الدالة على موقف النحاة من القرآن الكريم وتقديرهم من الإفادة منه ومن هذه المظاهر :

1. لم يفتن النحويون إلى أن القرآن الكريم يعدّ مستوى أدانياً مستقلاً ، له خصائصه وسماته ، وكان الأجدر بهم أن يدرسوه في جانب مستقل عن المستويات الأخرى ( الشعر والأمثال وغيرها ) ؛ لأنه كلام يرتفع إلى حدّ الإعجاز ، وكان بإمكانهم أن يقعدوا للعربية (( في حدود التعبير الذي يتأتى للمتكلمين بها في عفوية وتلقائية معززين إياه بما يناظره مما جاء في القرآن أو الشعر أو الأمثال تاركين لغة القرآن لتدرس في إطار آخر ))<sup>3</sup> فلو أنهم أخذوا بالمسلك اللغوي العام وما وافقه في القرآن وأشعار العرب وأمثالهم ما كان بينهم هذه الخلافات التي نراها في آية قد خالفت الكثير المشهور ، فإذا كان المسلك العام للغة العرب يمنع وقوع الفعل الماضي المجرد من ( قد ) حالاً هو الذي يركن إليه ، فقد جاء ذلك في القرآن الكريم فلأنه يشكل مستوى مستقلاً وطريقة للتعبير مخالفة لطريقة الفصحاء وعاداتهم النطقية ، كذلك يمنع المسلك العام مجيء ( من ) لابتداء الغاية في الزمان ، ولما أدخلوا النصّ القرآني إلى جانبه اصطدموا بقوله تعالى: ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يومٍ ﴾<sup>4</sup> ، ولنستمع إلى ما يقوله ابن يعيش ( ت 643 هـ ) في عمل ( ما ) : (( إن أهل الحجاز يشبهونها بـ ( ليس ) ، فاللغة الأولى لغة الإهمال التميمية ( أقيس والثانية ( كذا ) ( لغة الأعمال الحجازية ) أفصح وبها ورد الكتاب العزيز ﴿ ما هذا بشراً ﴾<sup>5</sup> ويروى عن الأصمعي أنه قال : ما سمعته في شيء من أشعار العرب

(( يعني نصب خبر ( ما ) المشبهة بـ ( ليس ) ، وكذلك لم يرد في كلام العرب ؛ لأنه لم يؤثر عنهم ذلك وعادة النحاة الاكتفاء بإيراد الأمثلة المصنوعة زيادة على آيتين من القرآن الكريم ، فمثل هذه المواقف لم يفهمها النحويون ، فأخذوا يصدرون أحكاماً لا تستقيم مع قداسة الكتاب الكريم ، فابن عصفور ( ت 669 هـ ) مثلاً تورط حين سلك المنهج التقليدي فرأى أن في القرآن كلاماً ( نادراً ) وأن فيه ( شاذاً ) لا يقاس عليه ، فعنده وعند غيره (( الضمير العائد على المعطوف

1- الرواية والاستشهاد باللغة. محمد عيد : 123-124 الطبعة الثانية . عالم الكتب القاهرة 1976

2- المصدر نفسه .

3- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 141-142

4- التوبة / 108

5- يوسف / 31

6- شرح المفصل . ابن يعيش : 108 / 1 . عالم الكتب . بيروت ( د ، ت )

والمعطوف عليه لابد أن يطابقهما ولا يجوز الإفراد إلا في الشعر أو نادر من الكلام ومنه قوله تعالى : «وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ»<sup>1</sup> ثُمَّ يَقُول : ((إِنْ كَانَ الْعُطْفُ بِغَيْرِ ذَلِكَ ( أَيْ بِغَيْرِ الْوَاوِ وَحَتَّى وَالْفَاءِ وَثُمَّ ) لَمْ يَجْزْ فِي الضَّمِيرِ إِلَّا الْإِفْرَادُ فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : «إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَتِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا»<sup>2</sup> فيقول ابن عَصْفُور فِيهِ إِنَّهُ : (( شَاذٌ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ))<sup>3</sup> .

2. اصطدام أقيسة النحاة وقواعدهم ، فماذا يقولون في الآية التي لا تتفق وقياسهم؟ هل يذهبون إلى أنها (( من الضرورة أو مجهولة القائل أو مصنوعة كما هو قولهم في الشعر المخالف للقياس ؟ أم ( كذا )<sup>4</sup> يقولون إنها : مروية بالمعنى كما قالوا في الحديث؟ ))<sup>5</sup> فكان (التأويل ) الذي يدور في مخيلة النحوي وحده مخرجا لهم من هذا المأزق ، التأويل الذي يجعل النصوص المخالفة للقواعد مسايرة لها ، وهنا أسرد مثلين من هذه الآيات التي لم تتفق مع قواعد النحاة :

❖ قَرَّرَ النَحْوِيُّونَ مَنَعَ تَقْدِيمَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمَوْصُولِ ، قَالَ الْمَبْرَدُ ( ت 285 هـ ) : (( فَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ حُرُوفُ الْأَسْمَاءِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ ، لَمْ يَجْزْ أَنْ تَتَقَدَّمَ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَوْصُولِ ))<sup>6</sup> إِلَّا أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ رَدَّ كَلَامَ الْمَبْرَدِ فَاحْتَوَى آيَاتٍ مَنَاهُضَةً لِكَلَامِهِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : «وَقَسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ»<sup>7</sup> وَقَوْلُهُ تَعَالَى : «وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ خَسِيرٍ ذَرَاهِمَ مَعْدُونَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ»<sup>8</sup> فَقَالُوا فِي آيَةِ الْأُولَى إِنَّ (لَكُمَا لَيْسَ دَاخِلًا فِي الصَّلَاةِ ، وَالتَّقْدِيرُ : إِنِّي نَاصِحٌ لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ )<sup>9</sup> وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى ( فَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ) (( فَ- فِيهِ ) مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ

1- التوبة / 62

2- النساء / 135

3- المقرب . ابن عصفور : 257- 259 . تحقيق . د . أحمد عبد الستار الجواري ود . عبد الله الجبوري . بغداد سنة 1986

4- الصواب : ( أو )

5- الشواهد والاستشهاد في النحو . د . عبد الجبار علوان النائلة : 203 . الطبعة الأولى . مطبعة الزهراء . بغداد 1976 .

6 - الكامل في اللغة والأدب . المبرد : 39/1 . تحقيق . تغاريد بيضون ونعيم زرزور . الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية . بيروت لبنان 1409 هـ - 1989 م .

7 - الأعراف / 21

8 - يوسف / 20

9 - الجامع لأحكام القرآن . القرطبي : 7 / 179 . صححه أحمد عبد العليم البردوني . الطبعة الثانية . دار إحياء التراث العربي . بيروت 1965 م .

دلت عليه صلة ( ال ) لا بصلتها والتقدير : ( وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين )<sup>1</sup> وهنا نلاحظ تركيبين ظهرا بسبب ( التأويل ) :

إني لكما لمن الناصحين ----- إني ناصح لكما لمن الناصحين  
وكانوا فيه من الزاهدين ----- وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين  
وقابل بين هذين التعبيرين ، واعرضهما على الذوق البلاغيّ السليم فلن تجد لهما تأييدا منه  
لهما ، وانظر إلى هذين التقديرين كيف أذهبا رونق الآيتين وجمالهما وموسيقاهما .

❖ ومنع جمهور النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر ، فلم يجيزوا قول  
القائل : ( مررت جالسة بهند )<sup>2</sup> ، وهنا اعترضتهم شواهد من الشعر والقرآن الكريم ومنها :

لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ حَرَّانَ صَادِيًا فَإِنْ      إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبٍ<sup>3</sup> فَلَنْ  
تَكُ أَذْوَادٌ أَصْبَنَ وَنَسْوَةٌ تَسْلَيْتُ      يَذْهَبُوا فَرْغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ<sup>4</sup>  
طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ      بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي<sup>5</sup>

فكان من السهل على النحاة أن يقرّروا الحكم على هذه الشواهد وهو (( جواز ذلك  
مخصوص بالضرورة ))<sup>6</sup> ، ولكن ماذا يقولون إزاء الآية الكريمة ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ  
﴿ 7 ﴾ ، غير تأويلها بما يتناسب والقاعدة ، فكثر التأويلات فيها ، ومنها (( أن كافة حال من  
الكاف والتاء للمبالغة لا للتأنيث أي كافا لهم عن المعاصي ))<sup>8</sup> ورأى الزمخشري (ت538هـ)  
أن (( كافة صفة مصدر محذوف . أي : إرسالة عامة للناس ))<sup>9</sup> فمثل هذه (( التأويلات

- 1 - منهج السالك على ألفية ابن مالك (شرح الاشموني). الاشموني علي بن محمد (ت929هـ) : 1 / 25 . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . بيروت لبنان سنة 1375 هـ - 1955م.
- 2 - شرح ابن عقيل 641/1. تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة العشرون . دار التراث . القاهرة 1980
- 3 - البيت لكثير عزة . ديوانه - قسم الأبيات التي تنسب إليه - 522 جمعه وحققه د . إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت لبنان 1971 .
- 4 - البيت ينسب إلى طليحة بن خويلد الأسديّ ممن ادّعى النبوة وارتد عن الإسلام . ينظر . المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . العيني : 154/3 . مطبوع بهامش خزنة الأدب . للبغدادى . الطبعة الأولى المطبعة الميرية ببولاق . سنة 1299هـ
- 5 - البيت لا يعرف قائله . ينظر شرح عمدة الحفاظ . ابن مالك : 426 . تحقيق . عدنان عبد الرحمن الدوري . مطبعة العاني بغداد 1977 .
- 6 - شرح الاشموني : 249/1
- 7 - سبأ / 28
- 8 - شرح الاشموني : 249 / 1
- 9 - الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . الزمخشري : 290/3 . طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت لبنان ( د ، ت )

والتقديرات ... لآية فصيحة واضحة تخرج الكلام الفصيح عن فصاحته وتجعله سمجاً ، فشتان بين قوله «وما أرسلناك إلا كافة للناس» وتقديرهم : (رسالة كافة للناس))<sup>1</sup> .

3- قلّة استشهاد النحويين بالقرآن الكريم موازنة بالشواهد الأخرى ولاسيما الشعر بأنواعه ، فما مقدار الشواهد القرآنية التي وردت عند النحاة ؟ ولو تصفّحنا كتاباً من المكتبة النحوية لاستطعنا الإجابة عن هذا السؤال ، ففي أي (كتاب نحويّ نقرأ نجد الشواهد الشعرية هي الأكثر ، فأيات من القرآن الكريم ، فشيء من الحديث النبويّ وقليل من الأمثال والحكم ونُبذ من كلام العرب ))<sup>2</sup> فكتاب سيبويه قد ضمّ ألفاً وخمسين شاهداً شعرياً ، ونقل عن أربعمئة آية ، وهو عدد قليل إذا ووزن بالشعر ، وبلغت شواهد (المقتضب) الشعرية خمسمئة وواحداً وستين شاهداً شعرياً ، على حين كانت شواهد القرآنية أقلّ من ذلك . وكانت شواهد أبي بكر بن الأنباريّ الكوفيّ (ت 328 هـ) في كتابه (الأضداد) منتين وسبعين آيةً واثنين وخمسين حديثاً ، في حين بلغت شواهد الشعرية سبعمئة وخمسة وسبعين شاهداً ، زيادة على الرجز الذي بلغ تسعة وتسعين شطراً ، ولو قرأت كتاب (الواضح في علم العربية) لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيديّ (ت 379 هـ) فلن تجد فيه سوى شاهدين أو ثلاثة من أمثال الشواهد المعروفة ، وحشّى كتابه بتلك الأمثلة الجافة المكررة في كل كتب النحو التي اصطنعها النحاة<sup>3</sup> ، وهذا الحكم يسري على كل كتب النحو العربيّ ، ومنها تتبين ضآلة عدد الشواهد القرآنية واحتفال النحاة (كوفيين وبصريين) بالشاهد الشعريّ . وقد حاول أحد الباحثين أن يفسّر قلّة الشواهد القرآنية عند النحاة والنظر في نصّه وعدم الاحتجاج به يعود إلى (التحرز الديني) ومن هذا (( التحرز الديني نفسه صرفوا أنفسهم عن الاحتجاج به واستنباط القواعد من نصّه الموثق ... ذلك أن طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة يحمل بين طياته تعدّد الآراء وإعمال الذهن في النصّ اللغويّ – كما هو واضح في كتب النحو – والنصّ القرآنيّ لا يتحمل ذلك ويطبقه ، فكان لابدّ لهم من موقف دراسي يحفظ للقرآن قدسيته الدينية في نفوسهم وفي نفوس غيرهم ، ويحقق لهم في الوقت نفسه رغبتهم في التصرف الحرّ بالنصّ المدروس فكان الموقف السابق الذي تقرّر فيما سبق ... ))<sup>4</sup> وهو قلّة استشهادهم بالنصّ القرآني والنظر فيه ... والباحث لا يوافق على ما جاء هنا ؛ لأن الواقع يخالفه فالنحويون تجرؤوا وذكروا التأويلات التي أخرجت النصّ القرآنيّ عن بلاغته ، وذكروا الأوجه المتعددة في الآية الواحدة ، وهذه كتب النحويين وكتب إعراب القرآن تشهد بذلك وما مرّ قبل قليل غيض من فيض من تأويلاتهم .

ومما يتصل بالقرآن الحديث عن قراءاته ، فقد أخذت مكانا لها في الاستشهاد ، ويعدّ هذا من المنهج المخطئ الذي اتبعه النحاة ؛ لما ترتّب على ذلك من مشكلات ؛ لأن حقيقة القراءات لها

1- الشواهد والاستشهاد . د . عبد الجبار النائلة : 203

2- المصدر نفسه : 29

3- سنعرض لهذه الأمثلة وسماتها ووظائفها في هذه الدراسة .

4- الرواية والاستشهاد : 126

علاقة وثيقة باللهجات العربية ؛ إذ (( كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ، يعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها ، أو من حرف إلى آخر ، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج لا الشيخ والمرأة ... فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع ))<sup>1</sup> فكان ((من تيسيره: أن أمره بأن يقرئ كل قوم بلغتهم وما جرت عليه عادتهم ، فالهذلي يقرأ ( عتّى حين)<sup>2</sup> يريد « حتى حين »<sup>3</sup>؛ لأنه هكذا يلفظ بها ويستعملها والأسدي يقرأ ( تَعْلَمُونَ وَتَعْلَمُ ) و « تسود وجوه »<sup>4</sup> و « ألر

إعهد إليكم»<sup>5</sup> والتميمي يهزم والقرشي لا يهزم))<sup>6</sup> والمحدثون يرون ما يراه القدماء في القراءات (( هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي بقراءة نصّ المصحف بها قصدا للتيسير ، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية ))<sup>7</sup> إذن هذه هي حقيقة القراءات فهي تمثل مستوى لهجيا ، ولكن النحاة كانوا سببا في إدخالها إلى الدرس النحوي واللغوي ، ونظروا إليها على أنها من المستويات الأخرى التي تشكل مستوى واحداً ( القرآن والشعر والأمثال وكلام العرب ) فكان ذلك سببا في ظهور مشكلتين :

الأولى : اضطراب القواعد النحوية واصطدام أقيسة النحاة المؤسسة على أكثر كلام العرب مع هذه القراءات فتورطوا بعد ذلك بوصف هذه القراءات بالشذوذ والرداءة والضعف وبعدم جواز القياس عليها .

الأخرى : تخطئة القراءات ورمي القراء وإتهامهم باللحن والطعن في قراءاتهم ، مما أثار حفيظة عدد من النحاة والعلماء والمفسرين ؛ لأنهم يرونها ((سنة لا تخالف ويجب الأخذ بها)) والحقيقة أن هذه المسألة قامت على سوء فهم منهم ؛ لأن منهج القراء في قبول القراءة يخالف منهج النحاة ، فالقراء يقبلون القراءة (( الثابتة في الأثر والأصح في النقل )) أما النحاة فيقبلونها متى ما كانت الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، وهذا يحتم عليهم التفريق بين أمرين ابتداء :

الأول : النظرة الدينية إلى القراءات وكونها مقدسة وسنة متبعة لا تخالف ، هذا حكم ديني مقبول وما كان ينبغي للنحاة أن يصفوا بعض القراءات بالقبح أو الرداءة أو الضعف أو تخطئة

1- النشر في القراءات العشر . ابن الجزري ( ت 833هـ ) : 1 / 22 . دار الكتب العلمية بيروت لبنان ( د ، ت ) .

2 - قرأ ذلك ابن مسعود في سورة يوسف / 35 . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه ( ت 370هـ ) : 63 عني بنشره . ج . برجستراسر . دار الهجرة ( د ، ت ) .

3 - المؤمنون / 54

4 - آل عمران / 106

5 - يس / 60 وهي بكسر همزة (إعهد) وهي قراءة يحيى بن وثاب. ينظر. القراءات الشاذة: 125

6 - تأويل مشكل القرآن . ابن قتيبة : 54 - شرحه ونشره السيد أحمد صقر الطبعة الثانية - دار التراث - القاهرة 1973 .

7- البحث اللغوي عند العرب . د . أحمد مختار عمر : 16 . الطبعة الثالثة . عالم الكتب القاهرة 1398 هـ - 1978 م .

القرّاء ؛ لأنهم (( صرّحوا من ناحية بأن القراءة سنّة وبأن الرواية تصلها إلى رسول الله ، والله تعالى يقول: ﴿ وَمَا أَكْمَرُ الرَّسُولَ فُخَذُوهُ وَمَا لَهَا كَرَمٌ عَنْهُ فَاذْنُوهَا ﴾<sup>1</sup> ))<sup>2</sup>.

الأمر الآخر : نظرة الدراسات النحويّة واللغويّة ، التي تقضي الأخذ بما يوافق الأصول العامة من هذه القراءات ، وما جرى على النمط العربيّ الفصيح (( فذلك عين الصواب ؛ لأنّ القراءات تمثل لهجات متعددة ومن المصلحة إبعاد اللهجات المحلية في مجال التقعيد ، ووضع معيار للصواب اللغوي ))<sup>3</sup> ولو أنهم فعلوا ذلك لاختفت مثل هذه التعبيرات ( لم يذهب الرجل ) و ( لن يذهب ) ولوضعنا حدّاً لغرور بعض النحاة وجراتهم وسدّدنا الطريق أمام أمثال الزمخشريّ الذي يقول في قراءة لابن عامر (ت118 هـ) : (( أما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات لكان سمجا مردودا ، فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن ))<sup>4</sup>.

### ❖ الحديث النبوي الشريف

لا تعرف العربية بعد القرآن الكريم كلاما يسامي الكلام النبويّ أو يدانيه ، فصاحة مبنى ، وبلاغة معنى ، وبراعة تركيب ، وجمال أسلوب ، وروعة تأثير ، وطبيعة الحديث تعكس جوانب مختلفة من المجتمع ، وطريقة التخاطب مع طبقاته المختلفة ، ومع ما قيل من أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم كان أفصح العرب وأبلغهم إلا أنه كان يستعمل اللغة التي يستعملها أكثر الناس بعفوية وتلقائية ، وهي المسلك العام الذي يفهمه العرب جميعا في مواسمهم التجارية والأدبية ، وفي النادر من المواقف كان يلجأ إلى محادثة الناس بلغاتهم أو يأتي بالكلام العالي في الفصاحة .

وقد انصرف النحويون عن النظر في الحديث والاستفادة مما فيه من مادة نحوية بأعذار واهية لا يسندها النظر العلميّ السليم ، ويكفي أن تعرف أنّ أكثر الباحثين المحدثين لم يوافقوا المتقدمين في صنيعهم هذا ، فدعوى نقل الحديث بـ ( المعنى ) رفضها أكثر الدارسين . يقول تمام حسان : (( إذا كان لنا من تعقيب على هذا الموقف ، فانه كان ينبغي للنحاة أن يراعوا الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقيا مباشرا عن الرسول (ص) كانوا من الصحابة ، وهم عرب خلّص من ذوي الفصاحة ... فلو أنّ واحدا منهم خانت ذاكته في خصوص اللفظ لأدّى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده ... ))<sup>5</sup> ويرى محمد عيد أنّ الانصراف عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى أو اللحن في المتن (( فان ذلك كله لا يثبت أمام الواقع التاريخيّ المبكر من رواية

1- الحشر / 7

2- البحث اللغوي عند العرب . د. احمد مختار عمر : 16 .

3- المصدر نفسه : 24

4- الكشف 54 / 2

5- الأصول - دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغويّ عند العرب . د . تمام حسان : 100 . دار الشؤون الثقافية العامة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . مصر . نشر مشترك . بغداد 1988



الحديث وجمعه ودراسة اللغة واستنباط قواعدها ؛ إذ التقى الاثنان ( كذا )<sup>1</sup> الأولى توثق النص ، والثانية (كذا) تجتهد وتقعد ، فكان مقتضى الأمر أن يستخدم ( كذا )<sup>2</sup> الحديث))<sup>3</sup> إلا أنهم انصرفوا عنه مع كونه مدونة محفوظة في الصحف والصدور (( والعناية كانت به أشد وأقوى من العناية بالنصوص الأخرى التي رويت عن عصر الاستشهاد ))<sup>4</sup> وإذا كان ((قد وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف ؛ فان هذا لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة ، وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط ، وحمله على قلة ضبط بعض الرواة في هذه الألفاظ خاصة ))<sup>5</sup> .

ولهم دعوى أخرى في هذا الموضوع تتصل برواة الحديث ؛ فان أكثرهم كانوا من الأعاجم الذين لا يحسنون العربية ، وهم من التابعين ، ولم تصمد هذه الحجة أمام المحققين ، فرواة الحديث كانوا (( أحد فريقين إما عربا أقحاحا يصدق عليهم ما يصدق على الصحابة (رضوان الله عليهم ) وإما من الأعاجم الذين عرفوا بصدق حرصهم على حرفية النصوص وانهم إذا تلقوا عن صحابيٍّ أو تابعيٍّ عضوا عليه بالنواجذ على ما كان لديهم ، ثم إنهم كان لهم من البصر بنقد الحديث سندا ومتنا ما يدعو إلى الاطمئنان عليهم وإليهم من حيث المحافظة على النصّ ... زد على ما تقدم أنّ هؤلاء الأعاجم لم يكونوا يروون الأحاديث في عالم غير عالم النحاة الذين بدؤوا جهودهم النحوية في ظل مجتمع فصيح ... ولم نسمع الأحاديث التي كانوا يروونها خالفت القواعد أكثر مما خالفها الشعر العربي المشتغل على الضرائر والرخص))<sup>6</sup> .

وبعد فإن لنا هنا ملاحظات :

الأولى : تخصّ اختلاف رواية الحديث ، فانه لا يدعو إلى ترك الاستشهاد به ، لأن ذاك لا يختصّ بالحديث وإنما شمل الشاهد الشعريّ ، فكثير ما نجد للشاهد الواحد ثلاث روايات فأكثر وكل واحدة منها رتبوا عليها حكما نحويا . وكان الأجدر بهم أن يكونوا منصفين ، فمثلا آمنوا بأنّ وجوه القراءات المختلفة باختلاف ألفاظها مروية عن الرسول ( ص ) عليهم أن يؤمنوا بالروايات المختلفة للحديث الواحد وصدورها عن النبيّ .

الثانية : تخصّ الأعاجم من رواة الحديث ، فان هؤلاء لم يختصّوا برواية الحديث وإنما تعدوها للعمل برواية الشعر وقبلت مرويا تهم ، ولم يرغب النحاة عن الشعر لهذا السبب .

الثالثة : يؤكّد الدارسون أنّ موقف اللغويين كان أفضل من موقف النحاة فاللغويون أدركوا مبكرا أنّ الحديث يعدّ ثروة لغوية مهمة لذلك راحوا يدرسون ألفاظه وتراكيبه البليغة والغريبة ، ولكن كانت استشهاداتهم تتصل في الغالب بلغة من لغات العرب أو باللفظ الغريب مع قلنتها ، وفاقهم في ذلك كله ابن مالك ( ت 672 هـ ) وبلغ الذروة في كتابه ( شواهد التوضيح والتصحيح

1 - الصواب : ( إذ التقت الاثنان ) .

2 - الصواب : ( يستعمل ) .

3 - الرواية والاستشهاد : 135

4 - المصدر نفسه .

5 - البحث اللغوي عند العرب : 26

6 - الأصول . د . تمام حسّان : 100

لمشكلات الجامع الصحيح ( 1 إذ عقده )) للأحاديث التي يشكل إعرابها ، وذكر لها وجوها يتبين بها أنها من قبيل العربيّ الفصيح )) 2 ويرى الباحث أن ابن مالك لم يفهم ما كان ينبغي له أن يفعل ، فقد أدخل الأحاديث التي تمثل نصوصا خارجة عن المسلك العام ومخالفة للشائع الكثير ، وكان الأجدر به أن يأخذ من الأحاديث ما يناظر المستوى اللغويّ العام تاركا ما عداه ليدرس في إطار مستقلّ مما يعنى باللهجات أو اللغة الفنية .

## ❖ الشاهد الشعريّ

حظي الشاهد الشعريّ باهتمام النحاة إلى درجة ألهاهم عن النظر في كلام العرب كافة ، واهتموا بروايته ، فكان النحو العربيّ ذا صبغة شعريّة ، فهو الغالب على كلّ أبوابه ، وأصبحت كلمة الشاهد عندهم تطلق عرفا ويراد بها ( الشعر ) وكلمة ( كلام العرب ) أرادوا منها ( أشعارهم ) فقد كان (( كلام العرب في نظر النحاة يشمل الشعر والنثر على حدّ سواء ، ولكن كان ذلك من الناحية النظرية ، أما من حيث التطبيق فقد رأينا النحاة يحفلون بالشعر إلى درجة ألتهتهم أو كادت تلهيهم عمّا عداه من الكلام )) 3 ومن هنا عدّ صنيعهم هذا من الأخطاء التي أصابت منهجهم 4 . لقد التفت دارسوننا إلى حقيقة أن الشعر (( لا يصحّ أن يكون المصدر الذي تستنبط منه قواعد لغة من اللغات )) 5 ؛ لأنه يفارق المنثور من جهات كثيرة ومنها :

1. الوزن والقافية التي يعتمد عليها الشعر ، بل لا يعدّ شعرا إذا خلا من هذين القيدتين ، فالشاعر (( مقيد بمراعاة أحكام الوزن وتنفيذ شروط القافية وإقامة الروي ، وملزم بعدد معين من التفاعيل ليستقيم العروض )) 6 فهو مضطر إلى (( أن يسلك من السبل كلّ شاقّ ؛ بسبب إقامة الوزن )) 7 وهذا ما يفرض على الشاعر أن يخرج عن المألوف من الكلام ، ويفارق نظامه المعهود .

2. طبيعة الشعر وما يحتويه من معان تجعل الشاعر إنسانا انفعاليا فهي تفرض عليه موضوعات خاصة ، تفرض عليه (( إحساسا غير عادي فيطلقه غناء شعريا جميلا منغما ؛ وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلة لحياة الناس في التعامل والتفاهم )) 8 ، فاللغة الشعرية لغة فردية تعكس إحساس إنسان واحد مهمته (( أن يرتفع باللغة عن عموميتها ويتحول بها إلى

1- تحقيق الدكتور . طه محسن . دار آفاق عربية . بغداد 1985

2 - البحث اللغوي عند العرب . د . أحمد مختار عمر : 28

3 - الأصول . د . تمام حسان : 102 - 103

4 - ينظر : تشذيب منهج النحو . شاعر الجودي : 10 . مطبعة المعارف . بغداد . 1368 هـ - 1949م - في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث . د . نعمة رحيم العزاوي : 19 . دار الشؤون الثقافية . بغداد 1995 .

5 - من أسرار اللغة . د . إبراهيم أنيس : 326 . الطبعة الرابعة . مكتبة الانجلو المصرية . 1972

6 - الشواهد والاستشهاد : 131

7 - النحو العربي نقد وبناء . د . إبراهيم السامرائي : 91- 92 - دار الصادق بيروت

8 - الرواية والاستشهاد : 137

(صوت شخصي) ، أن ينظمها من خلال رؤيته وموهبته في أغنى الأشكال تأثيراً مستمراً دلالاتها وأصواتها وعلاقات بنائها وإيقاعها على نحو فريد<sup>1</sup> فالشاعر لا يلتفت إلى كيفية ترتيب ألفاظه التي اختارها وجمله بقدر اهتمامه بالحالة الانفعالية التي هو فيها ، (( فلا يسمح لقيود الشعر أن تلزمه حدًا معينًا لا يتعداه ، بل يلتمس التخلص من تلك القيود كلما سنحت له الفرص ، فهو في أثناء نظمه لا يكاد يفكر في قيود التعابير إلا بقدر ما تخدم تلك التعابير أغراضه الفنية ، وبقدر ما تعين على الفهم والإفهام ))<sup>2</sup> زد على ذلك هناك من الألفاظ والمقاطع الصوتية ما تأباه لغة الشعر ، ويحظر عليها صيغا وتراكيب<sup>3</sup> ، وتختص بألفاظ ، فاللغة الشعرية تفرض على مستعملها أن (( يتخير من ألفاظ اللغة قدرا خاصا يسمى عادة بالألفاظ الشعرية يتبناها الشعراء ، ويحرصون عليها أشد الحرص ، مهما اختلف النقد في تحديد سماتها وصفاتها ))<sup>4</sup> وقد فطن كثير من قدماء اللغويين العرب إلى اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر في بعض الأحيان ، فابن جني ( ت 395 هـ ) يرى الشعر (( موضع اضطراب وموقف اعتذار وكثيرا ما يحرف فيه الكلم عن أبنيته وتحال فيه المثل عن أوضاع صيغها لأجله ))<sup>5</sup> ، وأبو العلاء المعري ( ت 449 هـ ) يقول : (( لا يزداد في المنظوم على جمع بين أربعة أحرف متحركة ، فأما النثر فيجمع الناطق فيه بين متحركات كثيرة ؛ لأنه يقدر أن يقول: ضَرَبَ وَفَعَلَ وَصَنَعَ ... إلى أن ينقضي النفس ))<sup>6</sup> كل هذه الأمور مجتمعة كانت تفرض على الشاعر مفارقة النظام المعهود للغة في بناء اللفظ وتركيب الجمل ، فكان عليهم أن يلتفتوا إلى الفرق بين هذين المستويين ، وأن يعترفوا بـ ( أخطاء الشعراء ) وينحوها جانبا إلا أنهم جانبهم التوفيق ، وحاولوا أن يجدوا مخلصا ومسوغا لهذه الأخطاء ، فكانت ( الضرورة ) التي يقول فيها طه الراوي : (( والضرورة عندهم مركب وطيء فكل ما جاء في النظم مما تأباه ضوابطهم يمكن حمله على الضرورة ))<sup>7</sup> مثلما رأينا حاجتهم إلى مسوغ للخلاص من الآية القرآنية التي تخالف ضوابطهم فكان ( التأويل ) عوناً لهم .

لقد كان موقف دارسي الأدب ونقاد الشعر مختلفا عن موقف النحاة (( فالذي يفهم من كلام من تعرض للحكم على الضرورة الشعرية من أهل الأدب أنهم يضيقون بها ذرعا ، ويعتبرونها ( كذا ) أمرا قبيحا يشين الكلام ، وكأنما هم بذلك يدعون إلى اجتنابها ))<sup>8</sup> ، هذا الموقف نجده عند ابن طباطبا ( ت 322 هـ ) الذي علق على نماذج من الضرورة بقوله (( فهذا هو الكلام

1 - لغة الشعر في العراق بين مطلع القرن العشرين والحرب العالمية الثانية . د . عدنان العوادى : 9 . منشورات وزارة الثقافة والإعلام . دار الحرية للطباعة . 1985

2 - من أسرار اللغة : 339 - 340

3 - ينظر . فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التواب : 157 - 158 - 161 . القاهرة . الطبعة الثانية 1404 هـ - 1983 م

4 - من أسرار اللغة : 336

5 - الخصائص . ابن جني : 3 / 188

6 - رسالة الملائكة : 90 . تحقيق وتعليق . محمد سليم الجندي . المكتب التجاري . بيروت . لبنان . ( د ، ت )

7 - نظرات في اللغة والنحو . طه الراوي : 26 .

8 - المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر . د . محمد عيد : 144 . عالم الكتب . القاهرة .

الغث المستكره للغلق ، فلا تجعلن هذا حجة وليجتنب ما أشبهه ))<sup>1</sup> ومن كلام أبي هلال العسكري ( ت 395هـ ) عليها ((وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاء فيها رخصة من أهل العربية ، فإنها قبيحة تشين الكلام وتذهب بمائه ؛ وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم - كان - بقباحتها ؛ ولأن بعضهم كان صاحب بداية والبداية مزلة ، وما كان أيضا تنقد عليهم أشعارهم ، ولو نقدت ويهرج منها المعيب كما تنقد على شعراء هذه الأزمنة ، ويهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنبوها ))<sup>2</sup> ، أما ابن رشيق القيرواني (ت463هـ) فيرى أن الضرورة (( لا خير فيها ))<sup>3</sup> وقد كان أجراً هؤلاء ابن فارس (ت395هـ) حين صرح بأخطاء الشعراء ولم يؤمن بما يسمى بـ (الضرورة) يقول إن: ((ناسا من قدماء الشعراء ومن بعدهم أصابوا في أكثر ما نظموا من شعرهم وأخطوا في اليسير من ذلك ، فجعل ناس من أهل العربية ، يوجهون لخطأ الشعراء وجوها ويتمحلون لذلك تأويلات حتى صنعوا فيما ذكرنا أبوابا ، وصنفوا في ضرورات الشعر كتبا ... قال ابن فارس : فيقال لجماعتهم : ما الوجه في إجازة ما لا يجوز إذا قاله الشاعر ؟ وما الفرق بين الشاعر والخطيب والكاتب ؟ فإن قالوا ؛ لأن الشعراء أمراء الكلام ، قيل : ولم لا يكون الخطباء أمراء الكلام ؟ لم أجزنا لهؤلاء الأمراء أن يخطئوا ويقولوا ما لم يقله غيرهم ؟ ... فإن قالوا : إن الشاعر يضطر إلى ذلك ؛ لأنه يريد إقامة وزن شعره ، ولو أنه لم يفعل ذلك لم يستقم شعره ، قيل لهم : ومن اضطره أن يقول شعرا لا يستقيم إلا بإعمال الخطأ ))<sup>4</sup> وقد أشار ابن فارس إلى هذا مرة أخرى في كتابه الصاحبي ، فقال : (( ولا معنى لقول من يقول : إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الخطأ والغلط ، فما صح من شعرهم فمقبول ، وما أبته العربية وأصولها فمردود ))<sup>5</sup> ويبدو أن النحاة ممن هم في الطبقة الأولى أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت117هـ) لم يكونوا يعرفون فكرة (الضرورة) وهذا ما رأيناه من تخطئته للفرزدق (ت110هـ) حينما رأى انحرافه عن قواعد اللغة بمحضره ولو أنه كان يعرفها لسكت عن خطئه تسليما منه بهذه الفكرة .

فإذا كان هذا موقف اللغويين ونقاد الشعر ، فموقف النحاة مغاير لهم ، ولم يؤمنوا أن الشعراء يخطئون ؛ لأن اللغة في نظرهم (( لا تنال بالتعلم وإنما هي شيء يورث ، وبسبب هذه النظرة رفضوا فكرة تخطئة الشعراء الجاهليين ومن تلاهم من شعراء الحقبة الأولى من العصر الإسلامي والأموي ؛ لأن شبهة الخطأ لا ترقى إلى أمثال هؤلاء الشعراء وحين عثروا في

- 1 - عيار الشعر . ابن طبا طباطبائي : 43 . تحقيق . طه الحاجري ومحمد زغلزل سلام 1959
- 2 - كتاب الصناعتين . أبو هلال العسكري : 113 . تحقيق . علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل . عيسى الحلبي وشركاؤه . مصر . الطبعة الثانية . 1971م
- 3 - العمدة في محاسن الشعر و آدابه ونقده . ابن رشيق القيرواني : 269 / 2 . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة حجازي بالقاهرة . 1363هـ - 1944م
- 4 - رسالة ذم الخطأ في الشعر . ابن فارس : 17 . حققه وقدم له وعلق عليه . د. رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي مصر . 1980.
- 5 - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . ابن فارس : 75 . تحقيق . د . مصطفى الشويمي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت 1964

شعرهم على عدد من الأخطاء راحوا يتأولونها ويلتمسون لها التخريج ، ولو أنهم فصلوا بين الوراثة واللغة وفطنوا إلى أن اللغة تكتسب ، وأن كل فرد معرض لأن يخطئ فيها مهما كان عصره وأيا كان جنسه لا عترفوا بتلك الأخطاء وأراحوا أنفسهم من عناء التخريج والتأويل <sup>1</sup> ، وأزيد على ذلك سببا في عدم تصريح النحاة بأخطاء الشعراء ذلك يعود إلى (الرهبنة) التي يفرضها سلطان الشعراء وسلطة أسنتهم ، فالنحاة اعتبروا بما حدث بين الحضرمي والفرزدق ، وما موقف بشار بن برد (ت 168هـ) مع سيبويه بخاف علينا ، ولهذا من يتتبع سيبويه في كتابه يدرك أنه كان في غاية الذكاء فهو يراوغ في إصدار حكم الخطأ على الضرورة ، يقول في ((باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر)) : ((ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال: ما أنت كي ، وكَي خطأ من قبل أنه ليس في العربية حرف يفتح قبل ياء الإضافة)) <sup>2</sup> ، وما حكم عليه سيبويه هنا بالخطأ ورد في شعر القائل :

وإذا الحربُ شمرتْ لم تُكنْ كي حينَ تدعو فيها الكماةُ نزال<sup>3</sup>  
بقي أمر مهمّ يخصُّ النحاة الذين آمنوا بـ(الضرورة) ، فانهم لم يتفقوا على مواردها ، ولم يفهموا الموارد التي يضطر فيها الشاعر ، وهاك الأمثلة الآتية :

1. منع البصريون حذف حرف النداء ، إذا كان المنادى اسم جنس معنا وهو النكرة المقصودة نحو : (يا رجلُ أقبِلْ) ، وأجازوا الحذف للضرورة ومن ذلك قول العجاج :

\* جاري لا تستنكري عذيري<sup>4</sup> \*

يريد: يا جارية . أما الكوفيون فيرونه واردا في النثر ، ومن ذلك قوله (ص) : ((ثوبي حجر)) <sup>5</sup> وقوله: ((اشتدي - أزمة - تنفجي)) <sup>6</sup> فهل الضرورة من موارد النثر ؟ .

- 1 - من قضايا تعليم اللغة العربية - رؤية جديدة - . د . نعمة رحيم العزاوي : 8 . مديرية مطبعة وزارة التربية . بغداد . 1988
- 2 - الكتاب . سيبويه : 385 /2 . تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون . عالم الكتب . الطبعة الثالثة 1403هـ - 1983م
- 3 - الشاهد معزوّ إلى أبي محمد اليزيدي . ينظر . ارتشاف الضرب من لسان العرب . أبو حيان الأندلسي : 2 /436 . تحقيق وتعليق د . مصطفى أحمد النماس . الطبعة الأولى . مطبعة المدني . مصر . سنة 1408هـ - 1987م
- 4 - ديوان العجاج (رواية الأصمعي) : 221 . تحقيق . د . عزة حسن . دار الشرق . بيروت 1971م . وينظر . الكتاب : 325/1
- 5 - صحيح مسلم : 267/1 . تحقيق . محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت
- 6 - هذه العبارة من كلام النبي (ص) جاءت موزونة من غير إرادة الشعر ، وقد اقتبس هذا المعنى الشيخ يوسف التوزي فجعله مطلقا لقصيدته المنفرجة وهو قوله : اشتدي أزمة تنفجي قد أذن ليلىك بالبلج . ينظر . الدرر اللوامع على همع الهوامع . أحمد بن الأمين الشنقيطي : 149/1 - 150 . الطبعة الأولى . مطبعة كردستان العلمية - الجمالية . مصر . سنة 1328هـ .

2- العطف على المضمّر المجرور دون إعادة الجار من موارد الضرورة عند البصريين، إلا أنه ورد في النثر ومنها قراءة حمزة ( ت156هـ ) التي يذكرونها «واقفوا الله الذي تسألون به والارحام»<sup>1</sup> بخفض ( الأرحام )<sup>2</sup>.

3- لاحظ النصّ الآتي كيف حار فيه النحويون وفي تخريجه والخلص منه ؛ لأنه خالف الكثير الشائع ، قال ابن هشام : (( وزعم قوم أنّ ( كأن ) قد تنصب الجزأين وانشدوا :

كأنّ أذنيه إذا تشوّفا      قادمةً أو قلماً محرّفا<sup>3</sup>

ف قيل الخبر محذوف ، أي : يحكيان ، وقيل : إنما الرواية ( تخال أذنيه ) وقيل الرواية ( قادمة أو قلماً محرّفا ) بألفات غير منونة على أنّ الأسماء مثناة وحذفت النون للضرورة ، وقيل خطأ قائله وهو أبو نخيلة ، وقد أنشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعي<sup>4</sup> فماذا لو أنهم اكتفوا بتخطئة الشاعر ، فهو يريح الناس من هذه القواعد المضطربة ، ويبعد هذا الخلط الفاحش .

4- وهنا مسألة مهمة يقررها أبو علي الفارسي ( ت377هـ ) لنقض فكرة الضرورة، حين تحدث عن النكرة والمعرفة في باب ( كان ) قال : (( إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان منهما المعرفة كما كان المبتدأ المعرفة ، وذلك قولك ( كان زيداً منطلقاً) ... وقد يجيء في الشعر للاضطرار الاسم نكرة والخبر معرفة ، ولا يجوز هذا ؛ حيث لا يضطر إليه تصحيح وزن ولا إقامة قافية ))<sup>5</sup> ، ولم يلتفت النحويون إلى ذلك وعدّوا الشواهد الآتية ضرورة :

\* كأنّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ      يكونُ مزاجها عسلٌ وماءٌ<sup>6</sup>  
\* فإِنَّكَ لا تبالي بعدَ حولٍ      أظبيّ كأنّ أمّك أمّ حمارٍ<sup>1</sup>

1 - النساء 1/

2 - ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 226 . تحقيق . د . شوقي ضيف . دار المعارف . مصر . 1972

3 - الشاهد من الرجز ينسب إلى محمد بن ذؤيب العماني والى أبي نخيلة يعمر بن حزن الحماني . ينظر . خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي ( ت1093هـ ) : 4 / 292 . تحقيق . عبد السلام محمد هارون . الطبعة الأولى . مكتبة الخانجي . القاهرة . دار الرفاعي بالرياض 1401هـ - 1981م . مغني اللبيب . ابن هشام الأنصاري : 255 . تحقيق . د . مازن المبارك ومحمد علي حمد الله . راجعه سعيد الأفغاني . الطبعة السادسة . دار الفكر . بيروت 1985م

4 - مغني اللبيب : 255

5 - المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني ( ت471هـ ) : 1 / 403 . تحقيق . د . كاظم بحر المرجان . دار الرشيد . بغداد . 1983م

6 - الشاهد لحسان بن ثابت . ينظر : شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : 59 . ضبط الديوان وصحه . عبد الرحمن البرقوقي . دار الأندلس . بيروت . 1980م .

\* أ سكرانُ كانَ ابنَ المِراغةِ إذْ هجاَ تَميماً بجوفِ الشَّامِ أم متساكراً<sup>2</sup> ومن هذه المواقف وغيرها كثير نستدلّ على عدم اتفاقهم في هذه المسألة ، وكانت الضرورة أداة بأيديهم ينقضون بها حججهم لفضّ نزاعاتهم .

وزيادة على ذلك نجد في الشواهد الشعرية أسقاماً وعيوباً كثيرة ، فقد أصابها التحريف والتغيير بفعل النحاة لتأييد مذاهبهم ، وبفعل الرواة تقرّباً ، وهناك من الشواهد المصنوع الموضوع ، ومنها ما أسيء فهمه وبني عليه حكم مخطئ، كل هذه المشكلات يفرض على النحاة أن يفصلوا بين لغة الشعر والنثر ، وأن يلتفتوا إلى أنّ الشعر لا يصلح لأن يكون (( هو الطريق للقوانين النحوية ؛ لأنه لا تؤمن فيه السلامة والاستقامة بحكم ما به من قيود ))<sup>3</sup> .

بقيت الأمثلة المصنوعة التي أغفلها السيوطي وغيره ، فمن المعلوم أنّ اللغوي حينما يريد دراسة لغة من اللغات عليه أن ينظر في كلام أهلها لتتضح خصائصها والوقوف على قواعدها وقوانينها ، وليس من وظيفته أن يدخل فيها ما ليس منها ، فتقوم الدراسة على أساس غير صحيح وتظهر الفروق بين القوانين وكلام الناطقين ، فالحاجة إلى الشواهد في اللغة ملحّة (( حتّى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها في أي من المجالات ... ولأن ذلك يترتب عليه فساد في الأحكام الدينية بالإضافة ( كذا ) إلى الفساد اللغوي ))<sup>4</sup> ، وعلى الرغم من أن النحاة ذكروا الكلام العربيّ الذي يحتجّ به وهو ( القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر من كلام العرب شعراً ونثراً ) إنهم خرجوا عن ذلك وأخذوا يستندون إلى كلامهم وعدّوه موثقاً للقاعدة النحوية تدفعهم إلى ذلك دوافع ، وفهم مخطئ ، وارتباطهم بمفاهيم منطقية ، وحاجتهم في مواضع كثيرة من أبواب النحو إلى الشواهد الحية التي افتقروا لها ، ومن هنا ((ابتعد النحويون عن هذا النهج ، وتكبوا وامتلأت مصنفاتهم بالضعيف المصنوع من الشواهد النثرية والشعرية ، وربما وجدت في كلّ باب من الأبواب شيئاً مما لم يجر على لسان فصيح من الناس ، وأنّ لون الاصطناع ظاهر فيه ، فأنت تجد مثلاً قولهم : ( زيدٌ هندٌ ضاربها هو ) و ( زيداً أنا ضاربٌ غلام أبيه ) و ( جاء القومُ إلا حماراً ) ، وأنت واقع على مثل هذه الألاعيب في كلّ صفحة من صفحات تلك المطولات ))<sup>5</sup> .

- 1 - الشاهد لخداش بن زهير وهو في . الكتاب : 23/1 المقتضب : 93/4 . تحقيق . محمد عبد الخالق عزيمة . عالم الكتب بيروت سنة 1963 . شرح المفصل : 91/7
- 2 - الشاهد للفرزدق . ينظر . شرح ديوان الفرزدق : 481/2 . غني بجمعه وطبعه والتعليق عليه : عبد الله الصاوي . المكتبة التجارية الكبرى . مصر ( د ، ت ) .
- 3 - في إصلاح النحو العربي - دراسة نقدية - . عبد الوارث مبروك : 29 . الطبعة الأولى . الكويت . 1406هـ - 1985م
- 4 - الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته . د . محمد حسن : 51 . دار الفكر العربي . القاهرة . ( د ، ت )
- 5 - التطور اللغوي التاريخي . د . إبراهيم السامرائي : 79 . معهد البحوث والدراسات العربية . 1966

# المباني الأول

المثال النحوي المصنوع

دراسة تحليلية



# الفصل الأول

حقيقة المثال النحوي

المصنوع

## 1. المثال في اللغة

ذكر ابن منظور ( ت 711هـ ) في مادة ( مَثَل ) معاني كثيرة لها ، ولم يعرض لمادة (المثال) في النحو ولم يعرفه إلا في موضع آخر من كتابه في مادة ( شَهَدَ ) ، وهنا اكتفى بما يخص هذا الموضوع من معان (مثل) يقول :

(( والمثال القلب الذي يُقَدَّر على مثله ... ومثَّل له الشيء : صَوَّرَه حتى كأنَّه ينظر إليه ، وامثله هو : تصوَّره ... ومثَّل له كذا تمثيلاً : إذا صَوَّرَتْ له مثلاً بكتابة أو غيرها ... ومثَّل الشيء بالشيء : سَوَّاه وشَبَّهه به وجعله مثله وعلى مثاله ))<sup>1</sup> ، ومن هنا يتضح المعنى العام : المماثلة وتشبيه الشيء بالشيء ، وجعله على مثال آخر يضارعه ، فالمثال النحوي مثله النحويون وصَوَّروه للمتعلِّم على مثال كلام العرب وعاداتهم النطقية ، فكلام العرب رفع المثنى بألف ونون كقوله تعالى : ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَمْرَ اللَّهِ عَلَيْهِمَا ﴾<sup>2</sup> ، فشَبَّه النحويون ذلك بمثال يحاذيه ويشبهه من جهة الاستقامة النحوية وطريقة المتكلمين فقالوا مثال ذلك : (جاء الزيدان) ، وحالة النصب تكون بـ (ياء ونون) كقوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمَا امْرَأَتَيْنِ ﴾<sup>3</sup> فقالوا على مثاله : ( ضربتُ الزَّيْدَيْنِ ) ، ولكن ثَمَّة فرق بين كلام الناطقين وأمثلة النحاة هذه سنذكره فيما بعد - ويلاحظ أنَّ المثال يصنعه النحويُّ نفسه محتذياً طريقة غيره ، ومن هنا صار المثال مشتملاً كل نطوق العرب ، فالنحويُّون يذكرون شواهد حيَّة عن الناطقين تعرض عادة مخالفة للمسلك العام كلغة هذيل في الجرِّ بـ (متى) ولغة عقيل في الجرِّ بـ (لعل) ولغة بلحارث بن كعب بالتزام إعراب المثنى بالألف مطلقاً فيمثلون لذلك بقولهم : (جاء الزَّيْدَانِ) و ( رأيتُ الزَّيْدَانِ ) و ( مررتُ بالزَّيْدَانِ )<sup>4</sup> ، كذلك يصوِّرون لهجات بالأمثلة من دون اللجوء إلى الشواهد الحية ، فمن ذلك حديث الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب عن لهجة (الكَشْكَشَة) يقول فيها : (( أما إلحاق كاف المؤنثة شينا فلم يوردوا له شواهد من الشعر أو من النثر ، وإنما اكتفوا بالتمثيل لذلك بقولهم : ( رأيتكش ، وبكش ، وعليكش )<sup>5</sup> .

## 2. المثال في الدرس النحوي

أقدم من عرَّف المثال النحوي ، وذكر وظيفته وحقيقته هو ابن منظور ، قال : (( والمثال ما يذكر لإيضاح القاعدة وإيصالها إلى فهم المستفيد ولو بمثال مصنوع ))<sup>6</sup> ، وجاء مثل هذا المعنى عند أحد أصحاب الحواشي على ( الأزهرية في علم العربية ) قال : (( قوله بـ (المثال)

<sup>1</sup> - لسان العرب . ابن منظور : مادة ( مثل ) : 134-135 / 14 . طبعة مصورة عن طبعة بولاق . المؤسسة المصرية للتأليف والانتباء والنشر . الدار المصرية للتأليف والترجمة ( د ، ت ) .

<sup>2</sup> - المائدة / 23

<sup>3</sup> - القصص / 23

<sup>4</sup> - شرح المفصل 3 / 128 - شرح ابن عقيل 1 / 58 . شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب . ابن هشام : 46 تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . مصر 1953

<sup>5</sup> - فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التَّوَّاب : 144-145

<sup>6</sup> - لسان العرب : مادة ( شهد ) 355 / 4

هو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ... ))<sup>1</sup> ، وذكر الشيخ التهانوي ( ت 1158هـ ) المعنى نفسه في قوله : (( المثل : بالكسر يطلق على الجزئي الذي يذكر لإيضاح القاعدة وإيصاله ( كذا ) إلى فهم المستفيد ، كما يقال : الفاعل كذا ومثاله ( زيد ) في ( ضَرَبَ زيداً ) ... ))<sup>2</sup> ويقول أحد المحدثين بعدما ذكر أمثلة نحوية مثل ( ضَرَبَ عبدُ الله زيداً ) و ( ضَرَبَ زيدٌ عمرًا ) : (( هذه أمثلة تعليمية يلجأ إليها النحاة المعلمون ، حتى لا يعددوا الأمثلة ولا يكثرُوا من الاستشهاد حتى تتمثل القاعدة بارزة أمام المتلقي ))<sup>3</sup> .

فمجمال هذه النصوص يشير إلى أنَّ وظيفة المثال هي توضيح المفاهيم النحوية وتقريبها للمتعلم ، وقد أشار سيبويه<sup>4</sup> في مواطن من كتابه إلى هذه الوظيفة للمثال من خلال تكرار عبارته ( تمثيل ولا يتكلم به ) أو ( تمثيل وإن كان لا يستعمل ) وغيرها ولكن المتتبع لطريقة النحاة في استعمال هذه الأمثلة يجد أنها خرجت عن هذا المنهج إلى أبعد من ذلك ، فأخذوا يستعملون المثال لإثبات صحة القاعدة ، وورودها عن الناطقين مع أنَّ الواقع العلمي لا يثبتها فليس لها من الشواهد ما يسند لها ويثبت صحتها ، فعند الحديث عما ينوب عن الفاعل يقررون أنَّ ما يصلح للنيابة هو المفعول والظرف بنوعيه والجار والمجرور على وفق شروط يذكرونها في هذا الباب و ( إن ) اجتمعت هذه في كلام واحد يُعطى المفعول الأولوية من دون غيره ، ولكن هل هناك ما يثبت صحة هذا الكلام ؟ وهل يمكن أن تجتمع هذه الأمور في عبارة واحدة ؟ هذه المسألة ليس لها إلا أمثلة النحاة ومنها : ( ضَرَبَ زيدٌ ضَرْباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في داره )<sup>5</sup> ، وأما قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع ( ت 130هـ ) « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون »<sup>6</sup> ، فهي تمثل واقعا لهجيا ، ولم تجتمع فيها هذه النوائب ، وكذلك يذكرون الأولوية لما يتقدم من التوابع إن اجتمعت ، ولكن لم يثبت ورود مثل ذلك غير الأمثلة التي ذكروها ومنها ( جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكرٍ نفسه أخوك وزيدٌ )<sup>7</sup> .

ثم أخذت هذه الأمثلة بعد ذلك تخضع للفلسفة التربوية لتعزيز فكرة معينة : أخلاقية أو وطنية في نفس المتعلم ، فالمثال النحوي كان في أول أمره لغاية تعليمية و النحاة تجاوزوا به هذه الغاية .

1 - الأزهري في علم العربية . الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الجرجاوي الشافعي ( ت 905هـ ) :

2 - موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ( المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون ) . الشيخ محمد أعلى ابن علي التهانوي : 150 / 6 . خياط . بيروت ( د ، ت ) .

3 - في نقد النحو العربي . د . صابر بكر أبو السعود : 9 . دار الثقافة للنشر والتوزيع . 1988

4 - ينظر . الكتاب : 212 / 1 - 300 - 118 / 2 - 28 / 3 - 34

5 - شرح ابن عقيل : 121 / 2

6 - الجاثية / 14 - وينظر . غاية النهاية في طبقات القراء . شمس الدين بن الجزري 2 / 382 . نشره . برجستراسر . الطبعة الأولى . مكتبة الخانجي . مصر . 1351هـ - 1932م

7 - شرح الأزهري : 74-90

## 3- الفرق بين التمثيل بالشعر والمثال النحوي المصنوع

إنَّ مصطلح ( التمثيل ) يشير إلى معنيين في الدراسات النحوية والذي يفرّق بينهما نوع النصّ ومنتجه . من المعروف أنَّ النحويين تعارفوا على حقبة زمنية تمتدّ في ثلاثة قرون من قبل عصر الإسلام بمئة سنة تقريباً حتى نهاية سنة ( 163هـ ) ، واصطلحوا عليها بعصور الاحتجاج والاستشهاد ونظروا إلى كلام الناطقين في هذه الحقبة على أنه أصحّ كلام والاحتجاج به صحيح ، ولا ينبغي لنحويّ تجاوزه.

وقد عدّت النصوص التي وصلت من تلك الحقبة الزمنية ( شعراً كانت أو نثراً ) أساساً للقواعد وأصحابها ( أفراد وقبائل ) موثوق بهم ، وينبغي الاطمئنان إليها واحترامها . أما الذين جاوزوا تلك العصور من الناطقين باللغة شعراء وغيرهم فقد نظر إليهم نظرة ازدراء ورأى النحاة أنَّ كلامهم لا يصلح لاستنباط مادة القواعد النحوية ولا الاحتجاج به ، وقد ذكر النحاة المتأخرون قليلاً من كلامهم في كتبهم ( نثراً وشعراً ) وكانوا يحرصون على أن يؤكّدوا عقب تلك الأبيات أنَّ هذا جاء على سبيل التمثيل لا الاحتجاج ، ومن هنا أصبحت كلمة ( التمثيل ) تطلق على تلك النصوص التي تجاوزت عصور الاحتجاج ولم يكن إنتاجها من أحد أفراد تلك العصور .

وقد تمثل النحاة ببعض الأبيات ومنها ما نجده في شرح الألفية وهو هذان البيتان للعباس بن الأحنف ( ت 192هـ ) :

بكيت على سرب القطا إذ مرزّن بي فقلت ومثلي بالبكاء جدير  
أ سرب القطا هل من يعير جناحه لعلّي إلى من قد هويت أطيّر<sup>1</sup>

ومنها ما يتردّد في باب ( أفعل ) التفضيل لأبي نواس (ت198هـ) وهو:

كأن صغرى وكبرى من قواقعها حصباء دُرّ على أرض من الذهب<sup>2</sup>

والبيت الآخر في باب المبتدأ والخبر ينسب إلى أبي العلاء المعري ( ت 494هـ ):

يذيبُ الرعبُ منه كلّ عضبٍ فلولاً الغمدُ يمسه لسالاً<sup>3</sup>

وشعراء هذه الحقبة الذين يندرجون تحت هذا المصطلح اختلف النحويون إزاءهم على ثلاثة أقوال ، فمنهم فريق رفض الاحتجاج بكلامهم ، ومنهم من احتجّ به ويمثل هذا الفريق الزمخشري ، ومنهم من أكثر من إيراد الشواهد لهؤلاء وهم علماء المعاني ، ولذلك رأينا أصحاب شروح الشواهد يسقطون مثل هذه الأبيات من شروحهم<sup>4</sup> .

1 - شرح ديوان العباس بن الأحنف : 129 شرحه وحققه وعلق عليه عبد الحميد الملا . مطبعة المشهد الحسيني . مصر . وينظر . شرح ابن عقيل : 1 / 148

2 - ديوان أبي نواس برواية الصولي : 90 . تحقيق . د . بهجت عبد الغفور الحديثي . دار الرسالة للطباعة . 1980 م .

3 - شروح سقط الزند : 104 . تحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري . 1368 هـ .

4 - ينظر مثلاً : شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي .

أما المعنى الثاني لمصطلح ( التمثيل ) فهو يستعمل كثيرا جدا في (( الأمثلة الصناعية التي تساق عادة منسوبة ( لزيد وعمرو ) ، لقصد تثبيت القواعد وبيانها ... ))<sup>1</sup> ، وهو موضوع هذه الدراسة .

والخلاصة أن ( التمثيل ) يطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص - على وفق مصطلح النحاة - متجاوزا عصر التوثيق للغة أو مصنوعا للبيان والإيضاح .

#### 4- الفرق بين الشاهد المصنوع والمثال النحويّ المصنوع

يجدر بنا هنا أن نفرّق أيضا بين هذين العنوانين بغية الدقة وخشية الالتباس ، فالشاهد المصنوع ينسب إلى عصور التوثيق والاحتجاج ولكنه لا ينسب إلى قائل معين في الغالب ، فتحوم حوله الشبهات ، وهذه الشواهد كثيرة في نحونا (( يضعها صاحبها وينشدها على أنها مما قالته العرب الفصحاء ))<sup>2</sup> وهي في حقيقتها أبيات يتيمة ليس لها سوابق أو لواحق ، وتتردد في كتب النحو ولا يخلو منها كتاب نحويّ ومن هذه الشواهد ما ينسب إلى امرئ القيس ، الذي يرد عند الحديث عن حذف نون التوكيد :

اضْرَبْ عَنْكَ الهموم طارِ قها ضَرْبَكَ بالسيفِ قونسَ الفرس<sup>3</sup>

وقول الشاعر الذي يرد في الترخيم والحذف من آخر المضاف إليه في النداء :

أَسْعِدْ بِنِ مَالٍ أَلَمْ تَعْلَمُوا وَذُو الرَّأْيِ مَهْمَا يَقُلْ يَصْدُقُ<sup>4</sup>

وقول الآخر الذي يذكر في إثبات نون الجمع في الإضافة :

هُمُ الْقَاتِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مَحْدَثِ الْأَمْرِ مَعْظَمًا<sup>5</sup>

وقول الآخر الذي يرد في الموضوع نفسه :

وَلَمْ يَرْتَفَقْ وَالنَّاسُ مُحْتَضِرُونَهُ جَمِيعًا وَأَيْدِي الْمَعْتَقِينَ رَوَاهِقُهُ<sup>6</sup>

وهذه الأبيات التي تنسب إلى أهل اليمن ، التي ترد في لغة من يلزم الأسماء الستة في الإعراب بالألف رفعا ونصبا وجرا وترد أيضا في لغة من يلزم المثني الألف رفعا ونصبا وجرا :

أَيُّ قُلُوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا طَارُوا عَلَيْهِنَّ فَشَلَّ عَلاَهَا

وَأَشَدُّ بِمِثْنَى حَقَبٍ حَقَوَاهَا نَاجِيَةً وَنَاجِيًا أَبَاهَا

إِنَّ أَبَاهَا وَابَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وقد قال أبو عبيدة ( ت 210 هـ ) لأبي حاتم ( ت 255 هـ ) (( إنها من صنعة المفضل الضبي نفسه ))<sup>1</sup> ، كذلك الشاهد الذي ينسب إلى زهير بن أبي سلمى<sup>2</sup> الذي يرد في استعمال ( مِنْ ) لابتداء الغاية الزمانية :

1 - الرواية والاستشهاد : 101

2 - ينظر : المزهرة في علوم اللغة وأنواعها . السيوطي : 177 / 1 . تحقيق . جاد المولى وإبراهيم بجاوي .

شركة البابي الحلبي . مصر . ( د ، ت )

3 - لم أجده في ديوان امرئ القيس . ينظر . النوادر في اللغة . أبو زيد الأنصاري ( ت 215 هـ ) : 165 تحقيق ودراسة . د . محمد عبد القادر أحمد . الطبعة الأولى دار الشروق بيروت لبنان 1981 . الخصائص . ابن جني : 126/1

4 - تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . الشنتمري : 332 . حققه وعلق عليه . د . زهير عبد المحسن سلطان . الطبعة الأولى . دار الشؤون الثقافية . 1992 م .

5 - ينظر . المصدر نفسه : 152

6 - المصدر نفسه : 152

لِمَنْ الدِّيارُ بِقَنَّةِ الحَجَرِ أَقْوَيْنَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ شَهْرٍ  
 (( قيل إنَّ حماد الراوية صنعه مع بيتين آخرين وألحقه بقصيدة زهير ))<sup>3</sup>. وهذه الأخبار  
 تشير إلى أنَّ مصدر هذه الشواهد الرواة الوضّاعون أمثال حمّاد وغيره ومنها ما لا يعود إلى  
 الرواة بل (( ربما صنعه النحوي ))<sup>4</sup>، يروي الأخفش الصغير علي بن سليمان (ت 315هـ) أن  
 أبا العباس المبرد أخبرهم أن المازني (ت 248هـ) سمع الأصمعي (ت 216هـ) ينشدهم :

مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالْرحمَانُ يَشْكُرُهُ  
 قال : فسألته عن الرواية الأولى :

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>5</sup>  
 فذكر أنَّ النحويين صنعوها<sup>6</sup>.

ويرى أحد الدارسين أنَّ الناظر في هذه الشواهد يستخلص منها ثلاث نقاط جدية بالاهتمام:  
 أ- أنَّ هذه الشواهد لا يعرف واضعوها في أغلب الأحوال ، فجد عبارات غامضة تشير إلى  
 الوضع مثل ( ويقال وضعه النحويون ) أو ( فرعموا أنه مصنوع ) و ( قيل إنه مصنوع ).  
 ب- يغلب على هذه الشواهد الظواهر الغريبة والشاذة ، بل فيها خروج فاحش جداً عن القواعد  
 ومن ثمَّ أخذوا يصفونها بـ ( الضرورة القبيحة ) ومن ذلك الشاهد الذي يروي أكثر النحاة عجزه  
 ، وجاء ابن عقيل وأتمَّ صدره :

يلومونني في حبِّ ليلي عواذلي ولكنني من حُبِّها لعميد<sup>7</sup>  
 فنرى في صدر هذا البيت الجمع بين فاعلين لفعل واحد على لغة ( أكلوني البراغيث )  
 المنسوبة إلى بلحارث بن كعب ، وفي عجزه خروج آخر رفضه النحويون وهو إدخال لام  
 الابتداء على خبر ( لكن ) .

ج- أنَّ النحويين استشهدوا بهذه الشواهد بالرغم من علمهم أنها مصنوعة وإشارتهم إليها  
 وهذا أحد المآخذ عليهم<sup>8</sup> ، وعلى أي حال الذي يعنينا هنا التعريف بهذه الشواهد وتفريقها عن  
 عنوان موضوعنا ( الأمثلة المصنوعة ) و ( الشواهد المصنوعة ) مما نسب إلى عصور  
 الاحتجاج إلا أن أصحابها مجهولون ، أما الأمثلة المصنوعة فتنسب إلى الدارسين من النحاة ،  
 ولا يخلو منها باب من أبواب النحو ، ويدخل في هذا النوع أيضاً ما يساق من أمثلة فيها من  
 التكلف والصنعة ما ليس في غيره وهو ما يطلق عليه اسم ( التمارين غير العملية ) وكذلك

1 - النوادر . أبو زيد الأنصاري: 164

2 - ديوان زهير بن أبي سلمى : 27 تحقيق وشرح . كرم البستاني . دار صادر بيروت 1968

3 - خزانة الأدب : 440 / 9

4 - الفعل زمانه وأبنيته . إبراهيم السامرائي : 70 . مطبعة العاني . بغداد 1966

5 - الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وينسب إلى حسان بن ثابت وليس في ديوانه . ينظر خزانة  
 الأدب : 655-644 / 3 - 547 / 4 - الكتاب : 435 / 1 مغني اللبيب : 80

6 - النوادر . أبو زيد الأنصاري : 31

7 - قائله مجهول . ينظر . الإنصاف . أبو البركات الأنباري : 209 . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد .  
 الطبعة الرابعة . مطبعة السعادة 1961 . شرح المفصل 8 / 62-64-69 . مغني اللبيب : 307 . همع  
 الهوامع . السيوطي: 140 / 1 عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني . الطبعة الأولى . مصر  
 1337هـ.

8 - ينظر . الشواهد والاستشهاد : 71

التراكيب التي لا يمكن ورودها في نصّ عربي قديم أو حديث مما توجد نماذجها الكثيرة في أبواب (التنازع) و (الاشتغال) ، و (ما لا ينصرف) كما هي في كتب المطولات النحوية . وعلى الرغم من ذلك وجدنا من المحدثين من يعبر عن الأمثلة المصنوعة بالشواهد المصنوعة ومنهم الدكتور إبراهيم السامرائي ، الذي نجد في كتابه (النحو العربي - نقد وبناء) مثل هذه العبارة (( وأتوا من ذلك بشاهد صنعوه هم أنفسهم ))<sup>1</sup> ، ونجد مثل هذا الخلط عند الدكتور أحمد عبد الستار الجواري<sup>2</sup> .

بقي أن نذكر الفرق بين الشاهد والمثال بحسب ما جاء عند اللغويين ((والفرق بين الشاهد والمثال بالعموم والخصوص من وجه، فإن كلّ ما يصلح شاهدا يصلح مثالا من غير عكس))<sup>3</sup>، فإذا كان المثال غايته توضيح القاعدة ف((الشاهد جزئي يذكر لإثباتها ويشترط أن يكون من كلام الله أو رسوله أو العرب الموثوق بعربيتهم))<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> - النحو العربي- نقد وبناء : 63

<sup>2</sup> - ينظر . نحو الفعل . الجواري : 41 . بغداد . 1974م . وجهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره

. د . نعمة رحيم العزاوي : 102 . مجلة الضاد . العدد الثاني . جمادى الآخرة . كانون الآخر . 1989 م

<sup>3</sup> - الشواهد والاستشهاد : 21

<sup>4</sup> - شرح الأزهريّة في علم العربية : 81

# الفصل الثاني

مزايا المثال النحوي المصنوع  
وجيوبه

المبحث الأول: مزايا المثال النحوي  
المصنوع

المبحث الثاني : عيوب المثال  
النحوي المصنوع



المبحث الأول

مزايا المثال النحوي

المصنوع

إن أمثلة النحاة توافرت فيها مزايا لم تكن للشواهد مثلها ؛ ولذلك أسباب سنذكرها في هذا المبحث ، وهذه المزايا أوجدها النحويون فيها بحكم قدرتهم على تأليفها ، ولعلّ أبرز هذه المزايا الآتي :

## 1- الإيجاز والاختصار

من مزايا المثال المصنوع الوجازة وقصر تركيبه ، فتجد أكثر الأمثلة رشيقة لا زيادة فيها ولا نقصان ، وأكثرها تتألف من ثلاث كلمات ، ولا تزيد على ذلك إلا في بعض الأحيان إذا اقتضت القاعدة .

ويبدو أنهم قصدوا ذلك بغية تقريب القاعدة إلى أذهان الدارسين وتوجيه أذهانهم إلى الموضع المراد توضيحه ، فهذه الأمثلة تتألف بمشيئة النحوي ، فإن أراد الفعل جاء بالفعل وحده ، وإن أراد الاسم جاء به وحده ، وإن أراد الحرف جاء به وحده على الرغم من عدم دلالة إلا مع غيره .

والجملة الفعلية في أمثلة النحويين لا تتعدى الفعل والفاعل إن أرادوا المعلوم ، والفعل ونائب الفاعل إذا أرادوا الفعل المبني للمفعول ، وكذلك الجملة الاسمية ليس أكثر من مبتدأ وخبر لا يتعديان لفظتين اثنتين مجموع أحرفهما ستة أو سبعة في أغلب الأحيان . ولا تأتي الفصلة عندهم إلا إذا اقتضاهما المثال ، فالظرف إن أرادوا الظرف والجار والمجرور إن اقتضى ذلك وكذلك الشأن في الحال والتمييز والمفاعيل الأخرى 1 .

وهذه المزية نعدها في أمثلة المتقدمين من غير استثناء أحد منهم ، ويبدو لي - كما قلت - أن سبب ذلك هو الدافع التعليمي الذي يقتضي التمثيل بجمل سهلة وقليلة العناصر ، واختزالها ما أمكن كما يوصي اليوم التربويون ، مما يساعد على توجيه أذهان المتعلمين إلى المطلوب من غير تشتيت أفكارهم .

نمضي الآن مع النحويين ونعرض نماذج من أمثلتهم التي جاءت رشيقة خفيفة خاضعة لما يريده النحوي وسهلة الحفظ ، يقول سيبويه في علامة الفعل المضارع وهي في أوله ((الزوائد الأربع : الهمزة والناء والياء والنون ، وذلك قولك : أفعل أنا ، تفعل أنت أو هي ، يفعل هو ، ونفعل نحن )) 2 ، ونحو (( نقوم وأقوم ويقوم زيد وتقوم يا زيد )) 3 .

والحديث عن الإعراب وهو الآثار الظاهرة في الأسماء والأفعال بحسب عرف النحويين تبرز أمثلة قائمة على اختيار دقيق من النحويين ، وإيجاز غير مخل ، فالإعراب يكون في الأسماء والأفعال ، ويكون ظاهراً ومقدراً ، أما الظاهر فيمثلون له بكلمتين إحداها فعل

1 - ينظر : الأمثلة النحوية . هادي الحمداي : 104 . مجلة الجامعة المستنصرية . العدد الثالث . السنة

الثالثة . 1972 .

2 - الكتاب : 13 / 1

3 - شرح شذور الذهب . ابن هشام : 24

والأخرى اسم ، ولا يتجاوزونهما ، وهاتان الكلمتان تكونان صحيحتي الآخر إن كان الحديث عن الإعراب الظاهر ومن ذلك الأمثلة الآتية :

( هذا زيدٌ ) و ( رأيتُ زيداَ ) و ( مررتُ بزيدٍ )<sup>1</sup> ، وقولهم ( هذا رجلٌ ) و ( رأيتُ رجلاً ) و ( مررتُ برجلٍ )<sup>2</sup> ، ونحو ( نَفَعَنِي زيدٌ ) و ( نَفَعْتُ زيداَ ) و ( انتفعتُ بزيدٍ )<sup>3</sup> ونحو ( هذه أرضٌ ) و ( رأيتُ أرضاً ) و ( مررتُ بأرضٍ )<sup>4</sup> .

فهنا نلاحظ تراصَّ الجمل الموجزة التي توضح الهدف من التمثيل بها أحسن التوضيح ، فالإعراب الظاهر واختلاف الحركات على آخر الكلمة من رفع إلى نصب وجر يتطلب اختيار اسم تظهر الحركات عليه مع ملاحظة أن أكثر هذه الأمثلة تتألف من كلمتين مع أي حالة إعرابية كما يبدو ذلك واضحا .

وربما كان بعضهم أدقَّ تمثيلا حينما تحدث عن الإعراب الظاهر والمقدر ، قدَّم مثالين في غاية الدقة وهما :

( زيدٌ يقومُ ) و ( موسى يخشى )<sup>5</sup> .

فهو هنا يجمع الإعراب الظاهر والمقدر في مثالين ، وكلَّ مثال يتألف من كلمتين ، فالمثال الأول يشير فيه إلى الإعراب الظاهر وأنه يشمل الاسم والفعل ، فاختر اسمًا معربا صحيحا وفعلًا معربا صحيحا ، أما المثال الآخر ففيه كلمتان أيضا إحداها فعل والأخرى اسم لكنهما تعربان بحركات مقدرة ، فالفعل ( يخشى ) معتل الآخر لا تظهر عليه الحركات ولا يتقبلها ، والاسم ( موسى ) له الحكم نفسه ، فذكر هذا النحوي الحكم العام للأسماء والأفعال من جهة الإعراب الظاهر والمقدر جامعا ذلك في مثالين موجزين .

وفي حديثهم عن الأسماء التي تقدر عليها الحركات لاعتلالها ، وهي الأسماء المقصورة والمنقوصة ، فإن الأولى تقدر عليها الحركات كلها : رفعا ونصبا وجرًا ، والأخرى تقدر عليها في حالتها الرفع والجر ، وهنا ترد الأمثلة الموجزة المختصرة التي تضم الأسماء مع العوامل التي تؤثر فيها إلا أن آثارها لا تظهر معها ، التي يمثل بها النحويون لتتوین العوض عن (الياء ) في الاسم المنقوص ، رفعا وجرًا ، في حال تنكيره نحو : ( هذا قاضٍ يا فتى ) و ( مررتُ بقاضٍ ) و ( هذه عصا يا فتى ) و ( رأيتُ عصا يا فتى ) و ( مررتُ بعصا يا فتى )<sup>6</sup> و ( نفعني القاضي ) و ( انتفعتُ بالقاضي ) و ( نفعْتُ القاضي )<sup>7</sup> و ( جاء الفتى ) و ( رأيتُ الفتى ) و ( مررتُ بالفتى )<sup>8</sup> .

1 - الكتاب 13 / 1 - اللمع في العربية . ابن جني : 91 . تحقيق . حسين محمد محمد شرف . القاهرة 1977

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 97 / 1

3 - شرح عمدة الحافظ . ابن مالك : 107

4 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ابن هشام : 25 / 1 تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة السادسة . دار الفكر بيروت لبنان 1974 .

5 - ارتشاف الضرب : 421 / 1

6 - اللمع في العربية : 97

7 - شرح عمدة الحافظ : 112

8 - أوضح المسالك : 25 / 1 . شرح شذور الذهب : 33

فهذه جمل قصيرة توضح القاعدة بكلمات قليلة . وأوضح من ذلك حديثهم عن العلامات الإعرابية المشتركة بين الأسماء والأفعال وهي الرفع ومثاله : ( زيدٌ يقومُ )<sup>1</sup> ، فهنا عمد النحوي إلى اختيار اسم صحيح الآخر تتعاقب عليه الحركات وتظهر واضحة ، وفعل مثله ، وكان المثال في كلمتين موضحا الفكرة أحسن توضيح .

والنصب أيضا تشترك فيه الأفعال والأسماء ومثالهم : ( إنَّ زيداَ لنْ يقومَ )<sup>2</sup> ، فـ ( إنَّ ) من خصائصها الدخول على الأسماء وتنصبها ، والفعل ( يقوم ) مضارع ينصب بأدوات منها ( لن ) ، وقد كان هذا المثال موجزا أيضا بزيادتين على المثال الأول وهما العنصران : ( إنَّ ولنْ ) لإظهار معنى الاشتراك بينهما .

أما الحديث عن إعراب الفعل المضارع المعتل الآخر فيساق أيضا بأمثلة موجزة جدا ، فانهم يذكرون أن ما كان معتلا بالآلف والواو والياء يكون مرفوعا بحركة مقدرة ، وكلها تخضع لحكم واحد من هذه الجهة ، وأكثر الأفعال التي يمثلون بها هي : ( يخشى ويدعو ويرمي ) ، وهنا لا يأتون بفاعل أو مفعول مع هذه الأفعال ؛ لأنَّ الأمر يختص بالحديث عن رفعها لا غير ، أما حالة النصب فتظهر الحركة الإعرابية على ذي الواو والياء ، ويمثلون لذلك بأمثلة لا تزيد على أداة النصب والفعل المعتل بعدها نحو ( لن يدعوَ زيدٌ ولن يرميَ )<sup>3</sup> ، أما المعتل بالآلف فيبقى على حاله نحو ( لن يخشى )<sup>4</sup> ، يقول ابن مالك في حديثه عن الفعل المضارع المعتل بالآلف : (( ذو الآلف يقدر رفعه ونصبه ويظهر جزمه بحذفها نحو ( هو يخشى ) و ( لن يخشى ) و ( لم يخشَ ) ، ويذكر الفعل المعتل الآخر بالواو والياء فيقول : (( وذو الواو يقدر رفعهما ويظهر نصبهما بالفتحة وجزمهما بالحذف ، نحو ( هو يرمي ويدعو ) و ( لن يرمي ) و ( لن يدعو ) و ( لم يرم ) و ( لم يدعُ ) ، ))<sup>5</sup> . وبعض النحويين يحاول أن يوجز هذا الحكم الأخير بعبارة واحدة وهو أن الآلف والواو والياء تحذف في الجزم نحو : ( لم يخشَ ولم يغز ولم يرم )<sup>6</sup> .

ويذكرون ما يختص بالدخول على المضارع وعلامة من علاماته وهي دخول ( لم ) عليه ، ولا يزيدون على ذكر الأداة والمضارع بعدها شيئا في أمثلتهم نحو ( لم يفعلْ - لم يقمْ - لم يشم - لم يضربْ - لم يقعدْ )<sup>7</sup> ، أما ما يخص الأسماء وهو الجر مثلا فلا يزيدون على الحرف

1 - شرح ابن عقيل : 43 / 1 . شرح شذور الذهب : 35 . شرح قطر الندى . ابن هشام : 45 . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة . مصر 1963 . أوضح المسالك : 28 / 1

2 - المصدر نفسه

3 - المقتصد في شرح الإيضاح : 181 / 1

4 - المصدر نفسه .

5 - شرح عمدة الحافظ : 115

6 - شرح ابن عقيل : 85 / 1 . المطالع السعيدة في شرح الفريدة . السيوطي : 185 / 1 تحقيق . د . نبهان ياسين حسين . دار الرسالة للطباعة 1977

7 - الكتاب : 14 / 1 . شرح عمدة الحافظ : 107 . شرح ابن عقيل : 25 / 1 . أوضح المسالك : 28 / 1

والاسم المجرور به شيئا نحو ( يزيد ) و ( لزيد )<sup>1</sup> ، ويرد عندهم هذا المثال أيضا (مررتُ يزيد )<sup>2</sup> بكثرة وهو لا يقلُّ إجازا عن الأمثلة المتقدمة .

ويتحدثون عن علامات الفعل ، فيمثلون لذلك بأمثلة تضمُّ الفعل المتحدث عنه وعلامته من غير أن يتجاوز ذلك الفعل ، فالفعل الماضي يعرف بقبوله تاء التانيث الساكنة نحو ( قامَتْ ) و ( قَعَدَتْ )<sup>3</sup> .

وكذلك الأمثلة التي توضح علامة الفعل من جهة أخرى ، وهو ما يحسن فيه ( قد ) على حدِّ تعبير ابن جني ، وهنا تضمُّ الأمثلة ( قد ) والفعل لا غير ، والفعل إما ماض وإما مضارع نحو ( قَدْ قامَ - قَدْ قَعَدَ - قَدْ يقومُ - قد يقعدُ )<sup>4</sup> .

ومن علامات الفعل كونه أمرا وهو ما دلَّ على طلب مع قبول ياء المخاطبة نحو ( قُمْ - اقعدْ - قومي )<sup>5</sup> ، وألفاظ الأفعال هنا واحدة لم تتغير في كل المسائل التي يذكرها النحويون ، وقد يكون ذلك مقصودا لسهولة استخدامها ؛ ولأنَّ تكرارها يجعل المتعلم يلاحظ أثر التغير فيها واختلاف تصرفاتها مما يساعده على معرفة الموضوع بسهولة ويقرب المفاهيم النحوية ويوضحها .

وترد الأمثلة الآتية عند الحديث عن الضمير المرفوع المتصل ، وهنا يقتضي أن يرد معه الفعل لإيضاح دلالاته ولا يزداد على الفعل شيء آخر ، فللمتكلم التاء المضمومة و المخاطب المفتوحة و المخاطبة المكسورة نحو ( قُمْتُ ) و ( قُمْتَ ) و ( قُمْتِ ) . ونون النسوة للمخاطبات والغائبات نحو : ( قُمْنَ ) و ( يَقْمَنَّ ) ، وواو الجماعة للغائبين والمخاطبين نحو : ( قَامُوا ) و ( قَوْمُوا ) ، وألف الاثنين للمخاطبين والغائبين نحو : ( قَامَا ) و ( قَوْمَا ) ، والياء للمخاطبة المؤنثة نحو : ( قومي )<sup>6</sup> .

أما الحديث عن جماعة المذكرين العقلاء فيستدعي الحديث عن نيابة الواو في الرفع عن الضمة والياء عن الفتحة والكسرة في حالتي النصب والجر ، وأمثلتهم أوجز من سرد القاعدة التي يشيرون إليها عندهم ومن ذلك ( قامَ الزيدون ) و ( مررتُ بالزيدين ) و ( ضربتُ الزيدَين )<sup>7</sup> و ( نفعني الزيدونَ والمسلمونَ أولو الفضلِ )<sup>8</sup> و ( جاءني الزيدونَ ) و ( رأيتُ الزيدَينَ ) و ( مررتُ بالزيدَينَ )<sup>9</sup> . ونجد عند بعضهم أمثلة تضمُّ الكلمة التي يراد الحديث عنها من دون أن تسبق بألفاظ عاملة فيها أو عناصر زيادة تؤثر أو تقتضي تأثيرا معنا ، فرفع الاثنين يكون

1 - شرح ابن عقيل 43/1 . شرح شذور الذهب : 35 . أوضح المسالك : 28 / 1

2 - شرح قطر الندى : 46

3 - شرح شذور الذهب : 20

4 - اللمع في العربية : 90

5 - اللمع في العربية : 90 . شرح شذور الذهب : 20

6 - المطالع السعيدة : 196

7 - اللمع في العربية : 105

8 - شرح عمدة الحافظ : 177

9 - شرح قطر الندى : 50

بالألف كقولك : ( رَجُلَان ) و ( فَرَسَان ) و ( غُلَامَان ) و ( جَارِيَتَان ) ، ونصبهما وخفضهما بالياء المفتوح ما قبلها كقولك : ( رَجُلَيْن ) و ( فَرَسَيْن ) و ( جَارِيَتَيْن )<sup>1</sup>.

وبعضهم يمثل لحالة الرفع بكلمات مثناة من دون عناصر أو عوامل تسبقها ، يقول : ((فإن كان مرفوعا لحقته ألف ونون نحو ( رَجُلَان وفَرَسَان وشَجَرَتَان وحِجْرَان وضَرِبَتَان )<sup>2</sup>، أما حالتا النصب والجر فتقترن هذه الكلمات بعوامل ، يقول : (( وإن كان مجرورا أو منصوبا لحقته بدل الألف ياء نحو ( مررتُ برَجُلَيْن ) و ( رأيتُ رَجُلَيْن )... ))<sup>3</sup> ، وبعضهم لا يكتفي بذلك ويورد مع هذه الكلمات العوامل المختلفة لبيان حالة الرفع والنصب والجر نحو ( قامَ الزيدان والعمران ) و ( مررتُ بالزيدين ) و ( ضربتُ الزيدَين ) و ( قامتِ الهندان ) و ( مررتُ بالهندَين ) و ( ضربتُ الهندَين )<sup>4</sup>، ونجد النحويين أحيانا يحاكون بعض النصوص من الشواهد والنسخ على منوالها في الإيجاز والاختصار كما فعل ابن هشام ( ت 761هـ ) في مواضع من كتبه النحوية ، فمثلا حديثه عن بناء المضارع عند اتصاله بنون الإنثاء يمثل لذلك فيه بنحو ( النسوةُ يَقْمَنَّ ) ، ثُمَّ يستشهد الآيتين : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾<sup>5</sup> ، وقوله تعالى :

﴿ الْمَطْلَقَاتُ يُرْبِضْنَ ﴾<sup>6</sup> ، فالمثال تألف من كلمتين ، والآيتان في كلمتين كذلك<sup>7</sup>.

وفي موضوع الأفعال الخمسة ، يذكر حكم هذه الأفعال رفعا ونصبا وجزما (( وحكم هذه الأمثلة أنها ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة وتجزم وتنصب بحذفها نيابة عن السكون والفتحة ))<sup>8</sup> ، أما مثاله فهو ( أنتم تقومون ) و ( لم تقوموا ) و ( لن تقوموا ) .

والملاحظ أنَّ التمثيل لحالة الجزم والنصب قريبة الشبه بالآية الكريمة التي استشهد بها وهي ﴿ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا وَلَنْ تَعْلَمُوا ﴾<sup>9</sup> ، فابن هشام استأنس بهذا الشاهد القرآني ؛ لأنه جمع حكمين في آن واحد وهو مما يضمن فيه الإيجاز والوضوح ومن ثَمَّ عدم شرود فكر الدارس ، وهو أشبه بما مثَّل به .

1 - الواضح في علم العربية : 38 . تحقيق : امين السيد . دار المعارف . مصر . 1975 .

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 1 / 183

3 - المصدر نفسه .

4 - اللع في العربية : 102 . شرح قطر الندى : 49 . شرح شذور الذهب : 44

5 - البقرة / 233

6 - البقرة / 228

7 - ينظر . شرح قطر الندى : 37

8 - المصدر نفسه : 56

9 - البقرة / 24

وكذلك حديثه عن جمع المؤنث السالم ، اختار له أمثلة موجزة وشواهد تساويها في عدد كلماتها ، فهذا الجمع (( ينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ))<sup>1</sup> ، ولم يذكر هنا حالتي الرفع والجر ؛ لأن حديثه عن العلامات الفرعية وهما على أصلهما فلم يلتفت إليهما ، ويمثل لحالة النصب بقوله : ( رأيتُ الهنداتِ والزِيناتِ ) ، ثُمَّ يستشهد الآيتين الكريمتين وهما : ﴿ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾<sup>2</sup> و ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ ﴾<sup>3</sup> .

والأمر نفسه نجده في باب الأسماء الستة ، يقول : (( وشرط الأول منها - ذو - أن يكون بمعنى ( صاحب ) تقول : ( جاءني ذو مالٍ ) و ( رأيتُ ذا مالٍ ) و ( مررتُ بذِي مالٍ ) ... ))<sup>4</sup> ، ويبحث هنا عن نظائر لهذه الأمثلة من جهة الإيجاز في الشواهد الواقعية فيستشهد ثلاث آيات ، فلرفع قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ رَيْدَكَ لِذُو مَغْفِرَةٍ ﴾<sup>5</sup> ، وللنصب قوله تعالى : ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ ﴾<sup>6</sup> ، وللجر قوله تعالى : ﴿ إِلَى ظِلِّ ذِي ثَلَاثِ شُعَبٍ ﴾<sup>7</sup> .

وكل الأمثلة في الأبواب النحوية تحمل مثل هذه المزية - الإيجاز - فتد أمثلة نصب المضارع بعد الفاء في جواب النفي وغيره موجزة نحو ( ما تَأْتِينِي فَتُكْرِمْنِي ) و ( ما أُرْوِكُ فَتُحَدِّثْنِي ) ، وفي جواب الأمر لاحظ الأمثلة التي تتكون من فعل الأمر وجوابه المضارع المنصوب بعد الفاء نحو ( انتني فَأُكْرِمُكَ ) و ( زَرْنِي فَأَعْطِيكَ ) . وفي جواب النهي لا يزداد على الفعل وجوابه المضارع سوى أداة النهي ( لا ) نحو ( لا تَأْتِنِي فَأُكْرِمُكَ ) ، وفي جواب الاستفهام يزداد على هذه الجملة أيضا عنصر واحد وهو أداة الاستفهام نحو ( أ تَأْتِينِي فَأَعْطِيكَ )<sup>8</sup> ، وفي الباب نفسه ، نصب المضارع بعد ( أو ) التي تكون بمعنى ( إلا ) ترد مثل هذه الأمثلة نحو ( لأَلْزِمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي ) و ( لأُضْرِبَنَّه أَوْ يَقْضِيَنِي بِحَقِّي ) ، ويستأنس هذا النحوي بقراءة لأحدهم فيها هذا الإيجاز وهي قوله تعالى :

1 - شرح قطر الندى : 52

2 - العنكبوت / 44

3 - الصافات / 153

4 - شرح شذور الذهب : 40

5 - الرعد / 6

6 - القلم / 14

7 - المرسلات / 30

8 - المقتضب : 14 / 2 . اللمع في العربية : 209

«تقاتلوهما أو يسلموا»<sup>1</sup> فقد اشتمل الاثنان ، المثال والشاهد ، على فعل وأداة النصب والفعل بعدها<sup>2</sup> .

وفي باب العطف لا تزيد الأمثلة على المعطوف والمعطوف عليه وبينهما العاطف نحو (جاء زيدٌ وعمرو) و (لقيتُ بكراً وخالداً) و (رأيتُ زيداَ فعمراً) و (دخلتُ مكةَ فالمدينةَ) و (جاءني زيدٌ فعمرو) و (ضربتُ زيداَ ثمَّ عمراً) و (أتيتُ زيداَ أو عمراً) و (انتِ المسجدَ أو السوقَ) و (ضربتُ زيداَ بلَ عمراً)<sup>3</sup> ، وفي باب التمييز تشتمل الأمثلة على فعل وفاعل وتمييزه نحو (تَفَقَّأَ زيدٌ شحماً) و (امتلاً الإناءُ ماءً) و (ضَقْتُ بهِ ذرعاً) و (تصَبَّبَ عرقاً) ، أو جملة اسمية فيها المبتدأ وخبره ومميزه نحو (زيدٌ أفرهُمُ عبداً) و (هو أحسنُهُم وجهاً) و (هو أفرهُ الناسِ عبيداً)<sup>4</sup> .

وفي باب الأفعال التي تتعدى فاعلها إلى مفعولين ، لا يذكر في الأمثلة إلا الفعل ؛ لأن الحديث عنه والفاعل والمفعول الأول والثاني نحو (ظننتُ زيداَ عالماً) و (حسبتُ أخاكُ صاحبنا) و (شبهتُ زيداَ أباكُ) و (كسوتُ الرجلينِ ثوباً) و (رأيتُ زيداَ عالماً) و (وجدتُ أباكُ كريماً)<sup>5</sup> ، مع ملاحظة الفاعل في هذه الأمثلة وهو الضمير الذي يؤتى به بغية الإيجاز والاختصار ، فكل هذه الأمثلة تألفت من ثلاث وحدات لغوية .

وعند بناء هذه الأفعال للمفعول – على رأي النحويين – تختزل الأمثلة المذكورة آنفاً إلى كلمتين فقط نحو (ظننتُ مُنطلقاً) و (حُسِبْتُ عالماً) و (كُسيْتُ ثوباً) و (سُقِيتُ ماءً)<sup>6</sup> ، ونلاحظ أمثلة التوابع فنجد أغلبها يتألف من ثلاث كلمات نحو (أقبلَ زيدٌ العاقلُ) و (جاءَ زيدٌ أبوكُ) و (قامَ بشرٌ عمكُ) و (انطلقَ بكرٌ خالكُ) و (خَرَجَ الغلامُ الحبشيُّ)<sup>7</sup> ، وفي باب التوكيد الأمثلة الآتية (جاءَ القومُ أجمعونُ) و (قَدِمَ أخوتكُ كلُّهم) و (رأيتُ أخوتكُ كليهما) و (جاءني صاحبكُ كلاهما) و (مررتُ بالرجلِ نفسهِ) و (جاءني الرجلانِ أنفُسُهُما) و (رأيتُ المرأةَ نفسها)<sup>8</sup> ، ومن الموضوعات التي ترد فيها الأمثلة موجزة جداً المفعول معه، ففيها الفعل أو شبهه ثم الواو ثم المفعول نحو (قُمْتُ وزيداً) و (استوى الماءُ والخشبةُ) و (جاءَ البردُ والطيلاسةُ)<sup>9</sup> .

1 - الفتح / 16 . وهي قراءة أبي بن كعب . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه : 142

2 - ينظر . المقتضب 28/2 . الأصول في النحو . ابن السراج : 2 / 161 تحقيق . د . عبد الحسين الفتلي . طبع الجزء الأول في مطبعة النعمان . النجف الأشرف . والجزء الثاني مطبعة سلمان الأعظمي . بغداد

1973 .

3 - الأصول في النحو : 50 / 2 - 56 - 57

4 - المصدر نفسه : 1 / 222

5 - الواضح في علم العربية : 44 . اللمع في العربية : 135

6 - الواضح في علم العربية : 47

7 - المصدر نفسه : 53

8 - الواضح في علم العربية : 54

9 - اللمع في العربية : 142



وكذلك الأمثلة في مبحث المفعول المطلق تشتمل على الفعل والمصدر حسب نحو ( ضَرَبْتُ ضَرْباً أو ضَرَبَ الأمير أو ضربتني )<sup>1</sup> ، فهذه أمثلة وضحت أن المصدر إما أن يكون مؤكداً للعامل أو مُبَيَّنّاً نوعه أو مُبَيَّنّاً عدده ، وقد جاءت هذه الأمثلة على درجة كبيرة من الإيجاز .

وأمثلة ما ينوب عن المصدر تتسم كذلك بالإيجاز فمما ينوب عنه صفته نحو ( سرتُ أحسنَ السيرِ ) و ( اشتمَل الصماءُ ) و ( ضربته ضَرْبَ الأمير اللصِّ ) أو إشارة إليه نحو ( ضربته ذلك الضَرْبَ ) أو مرادف له نحو ( شنته بُغْضاً ) و ( أحببته مَقَّةً ) و ( فَرَحْتُ جَذَلاً ) ، وفي مبحث الحال وهو من المنصوبات أيضاً ترد أمثله بهذا الإيجاز ، فمثلاً الحديث عن الحال الجامدة المؤولة بمشتق أن تدل على تشبيهه نحو ( كَرَّ زيدٌ أسداً ) و ( بدتِ الجاريةُ قمرًا ) و ( انتثتُ غُصْنًا )<sup>2</sup> ، فهذه الأمثلة لم تزد على ثلاث كلمات : الفعل والفاعل ، وهما ركنان مهمان فالفاعل صاحب الحال ثم يأتي الحال .

وننتهي هنا إلى نتيجة واضحة لمن نظر في أمثلة النحويين وأنها لا نعدم هذا الإيجاز في أي موضوع كان وانهم قصدوا ذلك تسهيلاً على المتعلم وتوجيهاً لذنه إلى الموضوع أو محل التمثيل ، ولم نجد من يشذ عن هذا النهج منهم .

## 2- المرونة

ونقصد بها القدرة على التحكم بهذه الأمثلة وتأليفها على النحو الذي يخدم الفكرة التي يريدها النحوي ويصوغها بحسب القاعدة التي يستنبطها .

إنَّ هذه المزية لا نجدها في الشواهد الحية الواقعية لسبب واحد ، يفرق بين المثال والشاهد ؛ لأن الشواهد تنتظم كلماتها على نحو عفوي غير مقصود إذ لا يراد بها إيضاح فكرة تعليمية أو أي غاية أخرى من هذا القبيل ، بل هي تعبير في أغلب الأحيان عن مشاعر المنشئ ، وترد فيها الألفاظ المنتقاة من أفعال وأسماء وربما كانت هذه الكلمات متعددة الأشكال من أسماء وأفعال ثلاثية فأكثر ، وربما تكون كلمات غير مألوفة يصعب على المتعلم معرفة معانيها أول وهلة ، أما النحويون فيذللون هذه الصعوبة بتشكيل الأمثلة المتشابهة العناصر في غالب الأحيان ، ويتخيرون من الأفعال أسهلها لفظاً وأقلها حروفاً وأقربها إلى نفس المتعلم ، والأسماء على كثرتها لا يختارون منها إلا ما هو سهل وقليل الأحرف لذا يكثر ورود اسم ( زيد وعمرو وخالد وبكر ) ، والأفعال التي تعكس جانباً مما يدور في محيط المتعلم كـ ( ضرب وقام وقعد وأكل وشرب ... ) .

1 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 33 / 2

2 - المصدر نفسه : 80 / 2

إنَّ هذه المرونة التي يتميز بها المثال المصنوع أعطته قدرة على الكشف عن جوانب كثيرة عند عرض الموضوع النحويّ وخدمت مقاصد النحويين وغاياتهم ، فهم يفضّون نزاعاتهم من خلال المثال ، لما لهم من قدرة على التحكم بكلماته وصوغ عباراته .

وقد أدت هذه الرؤية أحياناً إلى نتائج سلبية في عرض الدرس النحويّ ، فهم يتصورون أن هناك مسائل يمكن أن تجتمع في عبارة واحدة ، ومن ثم أخذوا يبحثون عن أثر ( العامل ) في هذه الأشياء ، أو يتحدثون عن الأولوية في تقديم هذه الأشياء ، ونسوا أن هذه المسائل تفتقر إلى الشواهد ، ومن هذه المسائل التي تصور النحويّون أنها قانون لا يمكن تجاوزه ، وتصوّر معهم الدارسون والباحثون الأمر نفسه ، مسألة ما ينوب عن الفاعل حين حذفه ، فإذا حذف الفاعل ووجد بعد الفعل الذي لم يسمّ فاعله الأمور الآتية : ( المفعول به ، المصدر ، الظرف ، الجار والمجرور ) ، فأى شيء من هذه العناصر تتعين إقامته عند النحويين ؟ .

فقد اختلفوا فيما ينوب من هذه العناصر ، فالبصريون يرون وجوب إقامة المفعول به ولا يجوز إقامة غيره مقامه مع وجوده ... ولكن ما الشاهد الذي يثبت ذلك ؟ لا شواهد غير المثال الآتي :

( ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْباً شَدِيداً يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَمَامَ الْأَمِيرِ فِي دَارِهِ ) <sup>1</sup> فاجتمع هنا المفعول به (زيد) والمصدر (ضرباً) وظرفا الزمان والمكان (يوم الجمعة وأمام) والجار والمجرور (في داره) فتعين إقامة المفعول به (زيد) بعد الفعل الذي لم يسمّ فاعله وهو (ضَرَبَ) ، وأما الفريق الآخر فيجوز إقامة غيره وهو موجود تقدم المفعول أو تأخر ، ولهم مثالان ، الأول يوضح إقامة غير المفعول مع تأخره والآخر يبين ذلك مع تقدم المفعول وهما (ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ زَيْداً) - المفعول (زيداً) متأخر .

( ضَرَبَ زَيْداً ضَرْبٌ شَدِيدٌ ) - المفعول (زيداً) مقدّم .

وكذلك الأمر في باقي النوايب ، واستدلوا بقراءة أبي جعفر «ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون»<sup>2</sup>

، فمع وجود المفعول (قوماً) وتقدمه على غيره ناب الجار والمجرور وهو (بما) عن الفاعل ومن ذلك قول الشاعر <sup>3</sup> :

لَمْ يُعْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيْداً      وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هَدَى

والمذهب الثالث في هذه المسألة هو مذهب الأخفش (ت 215هـ) الذي ينصّ على أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كلّ واحد منهما فتقول : (ضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ) و(ضَرَبَ فِي الدَّارِ زَيْداً) <sup>4</sup> ، وإن لم يتقدم تعين إقامة المفعول به نحو (ضَرَبَ زَيْدٌ فِي الدَّارِ) ، فلا يجوز (ضَرَبَ زَيْداً فِي الدَّارِ) <sup>5</sup> .

1 - شرح ابن عقيل : 121/2

2 - الجاثية/14 . وينظر . غاية النهاية في طبقات القراء . ابن الجزري : 382/2

3 - روبة بن العجاج . ينظر . ديوانه . ملحقات الديوان : 76 جمع وليم بن لورد . ليبسك 1903

4 - شرح ابن عقيل : 123/2

5 - المصدر نفسه

إنَّ هذه المسألة تكشف عن طبيعة الدرس النحوي الذي بدأ يعرض مسائل لا يسندها الواقع اللغوي ، وقوانين وجدت بسبب النحويين ورغبتهم في القياسات التي لا تأتلف مع سنن الناطقين باللغة ، وتجاهل هذه السنن ، ولنا هنا ملاحظات نقول فيها :

1- هل هناك عبارة واحدة صدرت عن أحدهم اجتمعت فيها هذه الأشياء ؟ وما نسبة احتمال اجتماعها ؟ .

2- ليس هناك شواهد معتدّ بها ، مطردة وكثيرة تصور هذا السلوك اللغوي عند عامة الناطقين سوى الأمثلة المصنوعة .

3- المتكلم حرّ في إقامة ما يشاء منها بحسب ما يؤدي الغرض والاهتمام بما يعكس المعنى وهذه سنة من سنن العرب .

4- الفريق المخالف للبصريين عرفوا بأنهم أصحاب سماع وظلوا في هذه المسألة كذلك ، وقدموا لها شواهد واقعية ووصفوا الحكم في هذا الموضوع من خلالها ، فهذه الشواهد جعلتهم يرون حرية إقامة أيّ منها تقدم المفعول أو تأخر ، وإن كانت شواهدهم تمثل مستويات لا يمكن الركون إليها في تعديد القوانين النحوية لأسباب عرضناها في التمهيد ، إلا أنهم كانوا أفضل من غيرهم في اللجوء إلى كلام الناطقين وليس الاعتماد على كلام الدارسين ، والإشارة إلى حرية المتكلم في إقامة أيّ منها ، أما الفريق الثالث الذي يمثله الأخفش فهو الآخر اقتفى أثر أصحابه ليصل إلى سراب يحسبه الظمان ماء ، وقرّر حكماً ثالثاً في هذه المسألة من نسج خياله واستناداً إلى الأمثلة لا غير .

إنَّ هذه المسألة لا يمكن أن نقبلها بحال ، ولا يمكن أن تجتمع فيها هذه الأشياء في آن واحد ، وإن اجتمعت فللمتكلم الحرية لإقامة ما شاء بحسب ما يقتضيه المقصود أو الدلالة التي يبتغي الوصول إليها .

ويبدو لي أن هذه المسألة من مبدعات المتأخرين وبالتحديد أن أول من طرقها أبو علي الفارسي وقد سار على دربه من تلاه ، ولم يكلفوا أنفسهم البحث عن شواهد لها سوى إظهار براعتهم في صنع تلك الأمثلة التي تباين السلوك اللغوي ، ومن هنا تتبين قيمة المثال عند النحويين فهو يتسع لما يريده النحوي وللمعاني التي يريد توضيحها ، فالمبرد أراد أن يوضح الفرق بين ( أو ) و ( الواو ) في باب العطف ، فكان المثال خير عون له على ذلك ، فذكر أن الواو تكون للجمع بين الشينين ومثاله : ( اضرب زيدا وعمراً ) ، وقال : (( فإن ضرب أحدهما فقد عصاك )) وبهذه العبارة تبين حكم الجمع بين الشينين ، وفي المثال نفسه أراد أن يوضح أن ( أو ) للتخيير كالاتي ( اضرب زيدا أو عمراً ) ، فذكر أنه (( إذا قال ( أو ) فهو مطيع لك )) أي إنه إن ضرب أحدهما مع الأداة ( أو ) فقد كان مطابقاً لمقتضى الأمر ومن ثم حصلت الطاعة منه .

وكذلك الأمثلة الآتية التي يذكرها في الموضع نفسه وهي ( لا تأت زيدا وعمراً ) ، يقول المبرد : (( فأتى أحدهما فليس بعاص )) ويقابله المثال الآخر ( لا تأت زيدا أو عمراً ) ، فيقول

: ف( ليس له أن يأتي واحدا منهما )<sup>1</sup> ، فهنا أمثلة طوع إرادة النحوي يقلبها بحسب ما يريد لإظهار المعاني التي يرمي إليها .

وفي باب النداء مسألة لا تتضح بنظرة واحدة في الشواهد إلا بعد تأمل ، وهي مسألة النكرة غير المقصودة ، فقولك : ( يا رجلاً أقبل ) لا يصور لنا المعنى وكذلك ( يا غلاماً تعال ) ، أما تمثيلهم بما يمكن أن يرد على لسان الضيرير بقوله : ( يا رجلاً خذ بيدي )<sup>2</sup> ، فهو تمثيل دقيق جداً ويتضح معه هذا المعنى ، فهو لا يقصد واحدا بعينه .

كذلك مسألة عمل اسم الفاعل عمل فعله ، يذكرون أنه يعمل هذا العمل إذا كان للحال أو الاستقبال ، ولا أظن أن أحدا يشعر بمدلول الزمان في هذه الصيغة بسهولة ، ولكن يمكن أن نشعر بمدلول الزمان في أمثلة النحاة ، فترد عندهم الأمثلة على الوجه الآتي :

( زيدٌ ضاربٌ عمراً الساعة )

( رجلٌ ضاربٌ زيدا غداً )<sup>3</sup> .

فالذي أظهر دلالة الزمن الحاضر في المثال الأول كلمة ( الساعة ) ، أما المثال الآخر فكانت كلمة ( غداً ) هي الدالة على المستقبل ، وهذا الأمر يكون مع اسم الفاعل في حالة تجرده من ( ال ) ، أما إذا كان مقترنا بها ، فإنه يعمل في الأزمنة الثلاثة والمثال هو الذي يوضح ذلك نحو ( جاء الضاربُ زيدا أمس أو الآن أو غداً )<sup>4</sup> ، فالكلمات ( أمس والآن وغداً ) هي القرانن الدالة على عمله وهو مقترن بـ ( ال ) .

وحاول أحد النحويين أن يثبت أن ( الواو ) في العطف (( لا أصل له في الترتيب )) ، وكانت الأمثلة الأداة التي يوضح من خلالها هذا المعنى فيقول : (( الذي يدل على ذلك شيان : أحدهما أنهم وضعوها حيث لا يتصور الترتيب كقولهم : ( اشترك زيدٌ وعمرو ) و ( اختصم بكرٌ وخالدٌ ) ، فالفعلان في المثالين ( اشترك ) و ( اختصم ) يقتضي كل منهما فاعلين ، فكل منهما صدر منه الاشتراك والاختصام ، ومن هنا يمكن أن يكون كل منهما هو الذي قام بالفعل قبل صاحبه ، ومن جهة أخرى أنه لا يجوز الوقوف على المعطوف عليه مع هذه الأفعال فلا يصح أن يقال : ( اشترك زيدٌ ) و ( اختصم عمرو ) ، كما يصح ذلك في قولنا : ( جاءني زيدٌ ) .

والثاني ( كذا ) : مما يدل على أن الواو لم يوضع للترتيب أنك تقول : ( جاءني عمرو اليوم وزيدٌ أمس ) ، فيكون ما بعد الواو مقدما في المعنى ))<sup>5</sup> ، فالواو في هذا المثال لا تكون للترتيب بقرينة ( اليوم و أمس ) فما بعد الواو هو أسبق من عمرو في المجيء بدلالة ( أمس ) الذي يسبق ( اليوم ) ، ويستدل كذلك هذا النحوي في هذا الموضوع بقوله تعالى مخاطبا

1 - المقتضب . المبرّد : 301/3

2 - ينظر : الأصول في النحو : 231/1

3 - المقتصد في شرح الإيضاح : 506/1

4 - شرح قطر الندى . ابن هشام : 278

5 - المقتصد في شرح الإيضاح : 938 /2

السيدة مريم عليها السلام : ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾<sup>1</sup>؛ لأن (( السجود بعد الركوع وهو مقدّم في الذكر ))<sup>2</sup> . وعلى النهج نفسه يوضحون الفرق بين (الفاء وثم) (العاطفتين فكلاهما يوجب ( الترتيب ) فقولنا : ( ضَرَبْتُ زَيْدًا فَعَمْرًا ) و(أَعْطَيْتُ بَكْرًا ثُمَّ خَالِدًا ) ، كان ما بعد ( الفاء وثم ) مؤخرًا في المعنى ، ولذا لو قال : ( اضْرَبْ زَيْدًا فَعَمْرًا ) وقَدِّم بالضرب (عمر) لا يجوز ولا يكون ممتثلًا مقتضى الأمر<sup>3</sup> .

وأوضح من ذا وأدق ما يعرضه النحويون في حديثهم عن الفرق بين ( الواو ) و ( أو ) ، فالواو لإيجاب الجمع وأما ( أو ) فهي لتجويزه ويظهر هذا المعنى من خلال هذين المثالين :

( كُلْ خُبْرًا وَ لَحْمًا وَ تَمْرًا ) - وجوب أكل الجميع .

و ( كُلْ خُبْرًا أَوْ لَحْمًا أَوْ تَمْرًا ) - جواز الجمع أو التفريق .

وهذا المعنى في الحرفين واضح جدا ، ولكن أراد النحوي أن يجعل المعنى في غاية الوضوح والدقة فقال : (( ولما كان ( أو ) لأحد الشيئين أو الأشياء في جميع ما ذكرنا قالوا : ( زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو قَامَ ) ، ولم تقل : قَامَا ؛ (( لأجل أن المعنى أحدهما قام ))<sup>4</sup> .

وهنا الفرق يتضح على نحو جلي من هذا المثال الذي ذكره : ( زَيْدٌ أَوْ عَمْرٌو قَامَ ) و(زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَامَا ) .

فالأول الذي اشتمل على العاطف ( أو ) أفاد حقيقة معنى أن أحدهما قام لا كليهما ، والمثال الآخر اشتمل على العاطف الواو ودلّ على أنهما قاما كلاهما بالفعل .

كلّ هذه المعاني لا يمكن أن يعرضها النحوي بالشواهد التي بيده ، وترى المثال فيها له مكان متميز يقلبه بحسب ما تقتضيه قواعد الدرس النحوي ، فهذه مزية تحتسب للمثال ، ومن ثمّ اتخذ وسيلة تعليمية يوضح به النحويون ما يريدون إظهاره ، يقول ابن هشام في حكم الاسم غير المنصرف : (( أن يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، حملوا جرّه على نصبه كما عكسوا ذلك في الباب السابق ، تقول : (مررتُ بفاطمة ومساجد ومصابيح وصحراء ) (...))<sup>5</sup>، فهنا أعان المثال ابن هشام في مسألة واحدة أن يجمع أصناف الاسم غير المنصرف من مؤنث إلى صيغة منتهى الجموع إلى الاسم الممدود الذي يقوم مقام علتين .

وأرادوا أن يوضحوا أن الموصول الاسمي مثل ( مَنْ وَمَا وَآي ) تكون كلها بلفظ واحد ، فهي تطلق على المفرد والمتنّى والمجموع والمذكر والمؤنث ، فهنا ترد الأمثلة التي تقتضيها القاعدة ( يعجبني مَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ ، وَمَنْ جَاءَكَ ، وَمَنْ جَاءَتْكَ وَمَنْ جَاؤَكَ ، وَمَنْ جَنَّكَ )<sup>6</sup> .

1 - آل عمران / 43

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 938/2

3 - المصدر نفسه : 941/2

4 - المصدر نفسه : 943 / 2

5 - شرح قطر الندى : 54

6 - شرح قطر الندى : 100

والحديث عن اسم التفضيل وحالاته في الجملة وما يترتب على هذه الحال أو غيرها ، ومن هنا يضطر النحوي إلى التمثيل لكل هذه الصور بغية إظهار الأحكام العامة لحالات اسم التفضيل فهو يكون في حالات ثلاث :

الأولى : حالة يكون فيها لازما للأفراد والتذكير وذلك في صورتين :

إحداهما : أن يكون ما بعده ( من ) جارة للمفضول ، وهنا تتطلب هذه الحالة مجموعة أمثلة يكون فيها المفضل متعدد الصور من تذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع نحو :

( زيدٌ أفضلٌ من عمرو ) و ( الزيدان أفضلٌ من عمرو ) و ( الزيدون أفضلٌ من عمرو ) و ( هندٌ أفضلٌ من عمرو ) و ( الهندان أفضلٌ من عمرو ) و ( الهندات أفضلٌ من عمرو ) .

والحالة الثانية : أن يكون مضافا إلى نكرة نحو :

( زيدٌ أفضلُ رجلٍ ) و ( الزيدان أفضلُ رجلين ) و ( الزيدون أفضلُ رجالٍ ) و ( هندٌ أفضلُ امرأةٍ ) و ( الهندان أفضلُ امرأتين ) و ( الهندات أفضلُ نسوةٍ ) .

وحالة يكون فيها مطابقا لموصوفه وذلك إذا كان بـ ( ال ) نحو :

( زيدٌ الأفضلُ ) و ( الزيدان الأفضلان ) و ( الزيدون الأفضلون ) و ( هندٌ الفضلى ) و ( الهندان الفضليان ) و ( الهندات الفضليات )<sup>1</sup> .

كل هذه الأمثلة سهلة الاختيار والحضور في الدرس وتتميز بمرونة صياغتها واستعمالها بما يخدم عرض الفكرة.

ومثل تلك الأمثلة التي تسرد لأجل الإيضاح بما تتميز به من القدرة على إظهار المراد منها ما يذكر عند الحديث عن صلة الموصول الاسمي ، فمن شروطها أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول ، ويكون ذلك بمطابقته للموصول مفردا ومثنى وجمعا وتذكيرا وتأنيثا نحو :

( جاعني الذي ضربته ) و ( جاعني اللذان ضربتهما ) و ( جاعني الذين ضربتهم ) و ( جاعني التي ضربتها ) و ( جاعني اللتان ضربتهما ) و ( جاعني اللاتي ضربتهن )<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - شرح قطر الندى : 281

<sup>2</sup> - شرح ابن عقيل : 153/1

## 3- الجانب الفني

ونعني به الأخيلة وجمال الصور والتعبير الجاد الذي يعكس في الأمثلة طلاوة وجمالاً ، ويعكس معنى يتصل بمواقف الحياة ؛ فأنا لا نعدم في أمثلة المتقدمين ما يشتمل على ذلك ، ولكن أمثلتهم في الغالب جافة ليس فيها من الناحية الفنية نصيب ، ولعل السبب في هذا يتكرر هنا ، فالنحويون لا يريدون أن يبتعد ذهن الدارس عن فهم القاعدة النحوية بل هم يشدون إليها دائماً .

ومن النحويين من حاول أن يجدد بعض أمثله ، فنجده يبتعد قليلاً من هذا المسلك التقليدي الذي اعتاده النحويون ، فأبو بكر الزبيدي نجد عنده تعبيراً في باب الظرف يخالف تعبير النحويين المعتاد وهو قوله : ( قَعَدَ مِنِّي مَقْعَدَ الْحَاجِمِ ) <sup>1</sup> ، في حين يتناقل النحويون المثال الآتي في الموضع نفسه وهو ( قَعَدَ مِنِّي مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ ) <sup>2</sup> ، وأمثلة أبي بكر الزبيدي ليست تقليدية في باب جمع المؤنث السالم ومنها قوله : ( جَاءَنِي نِسْوَةٌ صَالِحَاتٌ ) و ( هُوَلَاءِ نِسَاءٌ قَاعِدَاتٌ ) و ( بَعَثْتُ بِدَجَاجَاتٍ سَمَانٍ وَبِحَمَامَاتٍ بَيْضٍ ) و ( أَهْدَيْتُ دَجَاجَاتٍ سَمَانًا ) و ( دَخَلْتُ حَمَامَاتٍ كَثِيرَةً ) و ( رَأَيْتُ أَخَوَاتِ زَيْدٍ ) و ( أَكْرَمْتُ جَارَاتِ عَمْرٍو ) و تذكر هذه الأمثلة في باب جمع المؤنث السالم احترازاً مما اشتمل مفرده على تاء أصلية فينصب بالفتحة حينئذ وهي قولهم : ( سَمِعْتُ أَصْوَاتًا ) و ( دَخَلْتُ أُبْيَاتًا ) و ( أَكَلْتُ أَحْوَاتًا ) و ( أُعْطِيتُ الْقَوْمَ أَقْوَاتَهُمْ ) <sup>3</sup> . كذلك أمثلة البدل فيها شيء من التجديد وابتعاد عن تلك الأمثلة التقليدية المكررة ومنها ( قَطَعْتُ اللَّصَّ يَدَهُ ) و ( يَعْجِبُنِي يَوْمُ الْجُمُعَةِ الصَّلَاةُ فِيهِ ) و ( أُوصِيكَ بِشُعْبَانٍ صَيَامٍ فِيهِ ) <sup>4</sup> ، وفي باب العدد نجد الأمثلة الآتية ( كَتَبْتُ سِتَّةً وَسِتِينَ كِتَابًا ) و ( بَعَثْتُ خَمْسًا وَأَرْبَعِينَ دَجَاجَةً ) و ( قَرَأْتُ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ آيَةً ) <sup>5</sup> .

وفي علل امتناع الاسم من الصرف أمثله الآتية ( نَحْنُ فِي عَاشُورَاءَ ) و ( جَلَسْتُ فِي مَجَالِسٍ كَرِيمَةٍ ) و ( صَلَّيْتُ فِي مَسَاجِدَ مُخْتَلَفَةٍ ) و ( بَعَثْتُ بِقَوَارِيرَ صَافِيَةٍ ) و ( رَأَيْتُ تَجَافِيفَ حَسَانًا ) <sup>6</sup> .

ونجد أبا علي الفارسي أحياناً ينتقل إلى هذا الطور من التعبير فتشتمل بعض أمثله على معانٍ لطيفة وحكم بليغة وفيها شيء من الحياة يبعد منها الجفاف كقوله : ( وَالْإِسْمُ الدَّالُ عَلَى مَعْنَى غَيْرِ عَيْنٍ كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ فِي هَذَا الْإِعْتِبَارِ كَالْإِسْمِ الدَّالِ عَلَى عَيْنٍ نَقُولُ : ( الْعِلْمُ حَسَنٌ ) وَ ( الْجَهْلُ قَبِيحٌ ) ... ) <sup>7</sup> ، فهذان المثالان قريبان من أمثلة اليوم ( الْعِلْمُ نَوْرٌ ) و ( الْجَهْلُ ظَلَامٌ )

1 - الواضح في علم العربية : 78

2 - ينظر : شرح ابن عقيل : 159/2

3 - الواضح في علم العربية : 87

4 - المصدر نفسه : 88

5 - المصدر نفسه : 102

6 - المصدر نفسه : 152

7 - المقتصد في شرح الإيضاح : 70/1

( كما اعتدنا أن نجدها في الكتب المدرسية اليوم ، ويردان عند ابن مالك بصورة أخرى بقوله : ( العِلْمُ نافعٌ ) و ( الجهلُ ضارٌّ ) <sup>1</sup> .

كذلك ترد عند أبي علي أمثلة جديدة في باب الظرف ، فالظرف على ضربين : ظرف من الزمان وظرف من المكان ، وظروف المكان تكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص ، مثال كونها أخباراً عن الأحداث ( البيع في السوق ) و ( الصلاة في المسجد ) و ( الركض في الميدان ) ومثال كونها أخباراً عن الأشخاص ( اللص في الحبس ) .

أما ظروف الزمان فتكون أخباراً عن الأحداث والأشخاص نحو ( الخروجُ غداً ) و ( الرحيلُ الساعة ) و ( مقدّمُ الحاج المحرم ) <sup>2</sup> ، ولابن مالك مثالان يردان في موضوع وقوع ظرف الزمان خبراً عن الأشخاص هما ( الورد في أيار ) و ( الرطب في تموز ) <sup>3</sup> . وفي باب الفاعل ترد أمثله عند أبي علي كالاتي ( جرى الفرس ) و ( غنم الجيش ) و ( يطيبُ الخبر ) <sup>4</sup> .

وفي باب الحروف والجر بها يتحدث عن معانيها الحقيقية والمجازية ، فمن معاني ( في ) الظرفية على وجه الحقيقة ومثاله ( المال في الكيس ) و ( اللص في الحبس ) ، ويتسع فيها فيقال : ( فلان ينظر في العلم ، وأنا في حاجتك ) ، ومن معاني الباء ، الإلصاق : ( كتبت بالقلم ) و ( عمل النجار بالقنوم ) <sup>5</sup> .

ونلاحظ في باب ( أفعال التفضيل ) الشيء نفسه وأمثله ( هذه المرأة قتلاهن للمحب ) و ( هذ كثرى بناتي حياءً ) و ( هذه النعمة نفسى النعم ) <sup>6</sup> .

ويجمع ابن مالك خمسة من الأسماء المعروفة بالأسماء الستة في تعبير جديد هو من تعبير المحدثين لبيان ما ينوب عن الكسرة في جر هذه الأسماء ومثاله ( رويث عن ذي الفضل من فيه حديث أبيه وأخيه وحمي أخته ) <sup>7</sup> ، ولعله ترك الاسم السادس لابتذاله ؛ ولأنه لا يناسب معنى الجملة .

ومن أمثلة ابن مالك في باب الظرف ( سهرت البارحة إلى غدوة وإلى بكرة ) و ( ما من بكرة أفضل من بكرة يوم الجمعة ) و ( كل غدوة يستحب فيها الاستغفار ) <sup>8</sup> ، وفي باب الإضافة يرد عنده المثال الآتي ، الذي يخرج فيه عن سنن الأمثلة وما تكون عليه غالباً من الإيجاز ، إلا أنه يشتمل على المعاني الطريفة ، يقول كنحو : ( يعمر أهل الخير مساجد الله طرفي النهار ، ويصومون اثني الأسبوع وخميسه ، آمين مع أهلهم علي الجنة ) <sup>9</sup> .

1 - شرح عمدة الحافظ : 102

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 288 / 1

3 - شرح عمدة الحافظ : 164

4 - المقتصد في شرح الإيضاح : 335 / 1 .

5 - المصدر نفسه : 2 / 822

6 - المصدر نفسه : 2 / 891

7 - شرح عمدة الحافظ : 135

8 - شرح عمدة الحافظ : 415

9 - شرح عمدة الحافظ : 480



وأمثلة العطف بـ ( حتى ) عند ابن مالك ابتعدت كثيراً عن ذلك التكرار المعهود عند النحويين وهي ( استحسنْتُ قومَكَ حتى خيلَهُمْ ) و ( ألقى الفُسلُ الدروعَ حتى الرماحَ ) و ( غلبَكَ الناسَ حتى النساءَ ) و ( أُحصيتُ الأشياءَ حتى مثاقيلُ الذرِّ ) و ( حَفِظَ فلانٌ القرآنَ حتى سورةَ البقرةِ ) و ( عَرَفَ النَحْوَ حتى التصريفَ )<sup>1</sup> ، في حين أن أمثلة النحويين في هذا الموضوع تتردد دائماً بهذه الصورة ( يموتُ الناسُ حتى الأنبياءُ ) و ( قَدِمَ الحاجُّ حتى المشاةُ ) و ( رأيتُ القومَ حتى زيداً )<sup>2</sup> .

والأمر نفسه نجده في أمثلة ابن هشام أحياناً ومنها ( شَمِمْتُ الطيبَ ) و ( ذُقْتُ الطعامَ ) و ( سَمِعْتُ الأذانَ ) و ( لمسْتُ المرأةَ ) و ( عَثَمَانُ شهيدُ الدارِ ) و ( الحُسَيْنُ شهيدُ كرِ بلاءٍ ) و ( مالكُ عالمُ المدينةِ )<sup>3</sup> و ( يا تَأْبَطَ شراً المقدامُ ) و ( نِعَمَ الرجلُ أبو بكرٍ ) و ( بَنَسَ الرجلُ أبو لهبٍ )<sup>4</sup> .

ويرد عند النحويين مثال في ندبة الموصول الذي ليس فيه ( ال ) إذا كانت صلته تعينه وهو قولهم : ( وا مَنْ حَفَرَ بَنَرَ زَمْزَمَاهُ )<sup>5</sup> ، ولكن أبا حيان الأندلسي ( ت 745هـ ) حاول أن يتجاوز هذا التكرار بمثال آخر على نمطه وشكله والمعنى فيه جديد وهو قوله : ( وا مَنْ قَتَلَهُ ابْنُ ملجماهُ )<sup>6</sup> ، يعني علياً ( كَرَّمَ اللهُ وجهَهُ ) ، وفي باب التحذير ترد أمثلة عند السيوطي لا نجدها عند غيره وهي ( عَيْنَكَ والنظرَ إلى ما لا يحلُّ لَكَ ) و ( فَمَكَ والحرامَ )<sup>7</sup> ، وعنده في باب المفعول معه مثالان هما ( أَنْتَ ورأيكَ ) و ( الرجالُ وأعضاها )<sup>8</sup> ، وعنده في باب الموصول وصلته المثالان الآتيان ( أنا في الشُّجاعةِ الذي قَتَلَ مرحباً ) و ( أَنْتَ في الشُّجاعةِ الذي قَتَلَ مرحباً )<sup>9</sup> ، وفي باب تعدية الفعل أيضاً الأمثلة فيها شيء من التجديد فتزد عند السيوطي على نحو ( ضَرَبْتُ الفِضَّةَ خلخالاً ) و ( بَنَيْتُ الدارَ مَسْجِداً ) و ( قَطَعْتُ الثوبَ قميصاً والجلدَ نعلًا ) و ( صَنَعْتُ الثوبَ خماسياً )<sup>10</sup> ، وفي الاستثناء بـ ( لا سيَّما ) المثال الآتي ( يُعْجِبُنِي الاعتكافُ ولا سيَّما عندَ الكعبةِ ) و ( عد الكوفيون و البغداديون ) ( بله ) في ألفاظ الاستثناء و منه مثالهم : ( أكرمتُ العبيدَ بلَه الأحرارَ )<sup>11</sup> .

1 - المصدر نفسه : 613 - 614 - 615 - 616 .

2 - ينظر : الأصول في النحو : 224/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 840/2 . شرح ابن عقيل : 225/3 .  
مغني اللبيب : 171

3 - شرح شذور الذهب : 330 - 356

4 - أوضح المسالك : 288/2

5 - الكتاب : 228/2 . - شرح المفصل : 14/2

6 - ارتشاف الضرب : 144 /3

7 - المطالع السعيدة : 364 /1

8 - المصدر نفسه : 438/1

9 - همع الهوامع : 86/1

10 - المصدر نفسه : 151/1

11 - المصدر نفسه : 234/1

وفي باب حروف المعاني ومجيء ( من ) لابتداء الغاية ، مثالهم : ( مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْل ) <sup>1</sup> ، ويرد عند بعضهم في باب الاستثناء مثال هو ( كُلُّ حَيَوَانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الْأَسْفَلَ عِنْدَ الْمَضْغِ إِلَّا التَّمْسَاخَ ) <sup>2</sup> .

وفي باب المفعول لأجله يرد هذان المثالان ( قَعَدْتُ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا ) و ( شَهِدْتُ الْحَرْبَ إِيقَاعًا لِلصِّلَحِ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ ) <sup>3</sup> .

إنَّ الأمثلة المذكورة آنفاً نجدها متناثرة في كتب النحويين ، ولا تمثل خطأ عاماً عندهم فهي نسبية ، وقد خرج خلف الأحمر ( ت 180هـ ) في كتابه ( مقدمة في النحو ) عن هذا السمت ؛ فان مقدمته هذه تتميز بالأمثلة ذات المنحى الفني والإيجاز الرائعين واستعمال الأمثلة التي تشتمل على المعاني الجميلة مبتعداً عن الجو التقليدي الذي يحيط بالدرس النحوي ، وهذا حكم عام على كل أمثلته ، فهي متميزة لا توجد في غير هذا الكتاب ، ونلاحظ ذلك في كل باب من أبوابه ومنها في باب الحرف ( إِنَّمَا أَبُوكَ أَخُونَا ) و ( كَأَنَّمَا أَخُوكَ صَدِيقُنَا ) و ( هَلِ الرَّجُلُ خَارِجٌ ) و ( بَلِ الْأَمِيرُ رَاكِبٌ ) <sup>4</sup> وفي باب الحروف التي تنصب كل شيء أتى بعدها الأمثلة الآتية ( رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ الظَّرِيفَ رَاكِبًا ) و ( ظَنَنْتُ عِنْدَكَ الشَّرِيفَ جَالِسًا ) و ( خَلْتُ أَخَاكَ الشَّجَاعَ خَارِجًا ) و ( وَجَدْتُ رَجُلًا عَالِمًا ) و ( أَبْصَرْتُ شَيْئًا ) و ( سَمِعْتُ صَوْتًا حَسَنًا ) و ( لَقِيتُ جَيْشًا كَبِيرًا ) و ( شَرِبْتُ شَرَابًا مَاتِعًا ) و ( كَتَبْتُ كِتَابًا جَمِيلًا ) <sup>5</sup> ، وفي باب حروف الخفض ترد أمثلته على نحو ( مِنْ مُحَمَّدٍ إِلَى عَمْرٍو وَصِيَّتُهُ ) و ( عَلَى أَخِيكَ ثَوْبٌ سَرِيٌّ ) و ( تَحْتَ الرَّجُلِ فَرَسٌ فَارَةٌ ) و ( مَعَ عَبْدِ اللَّهِ مَالٌ كَثِيرٌ ) <sup>6</sup> وفي باب حروف الجزم الأمثلة الآتية ( ارْكَبِ الدَّابَّةَ ) و ( خَاصِمِ الرَّجُلِ ) و ( أَغْلِقِ الْبَابَ ) و ( كُلِّ الطَّعَامِ ) و ( قَاتِلِ الْجَيْشِ ) <sup>7</sup> ، وفي باب تفسير النصب يرد المثال الآتي ( دَخَلْتُ الْكَعْبَةَ فَوَهَبْتُ السَّدَنَةَ مَالًا ) <sup>8</sup> ، وفي باب الحروف التي تقتضي الفاعل يقول: ( أَحَبُّ زَيْدٍ مَجْلِسُكَ ) و ( كَرَّةَ عَمْرٍو حَضْرُوكَ ) و ( اشْتَهَى أَبُوكَ طَبِيخَكَ ) <sup>9</sup> ، وفي باب الجواب بالفاء في باب ( أَنْ ) ومثاله ( يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَكَ فَأَنْظَرَ عَنَبَكَ ) <sup>10</sup> ، وفي باب الاستثناء ( لَقِيتُ النَّاسَ إِلَّا أَبَاكَ ) و ( أُعْطِيتُ الْعَسْكَرَ مَا خَلَا عَمْرًا ) <sup>11</sup> ، وفي باب التحذير اشتمل على المحذورات التي ترد في أمثلة النحويين دائماً مع شيء جديد يرد أول مرة وهو قوله :

1 - المصدر نفسه : 34/2

2 - الفوائد الضيائية . شرح كافية ابن الحاجب . الجامي : 420/1 تحقيق . أسامة طه الرفاعي . بغداد 1983

3 - المصدر نفسه : 376/1

4 - مقدمة في النحو : 40 . تحقيق . عز الدين التنوخي . مطبوعات مديرية التراث القديم . دمشق 1961

5 - المصدر نفسه : 42

6 - المصدر نفسه : 47

7 - مقدمة في النحو : 48

8 - المصدر نفسه : 56

9 - المصدر نفسه : 67

10 - المصدر نفسه : 69

11 - المصدر نفسه : 79

( الأسد الأسد ) و ( الحية الحية )<sup>1</sup> .

إن من ينظر في أمثلة خلف الأحمر على قلتها يجدها مخالفة تماماً لأمثلة النحويين التي اعتدنا أن نراها في كتبهم من غير تجديد يطرأ عليها ، حتى كأنها من المتحجرات التي يرثها أحدهم عن الآخر ، ولكننا لا نرى هذا الأمر في أمثلة المتأخرين وبخاصة المعنيين بوضع الكتب المدرسية الحديثة ، فإنهم تجاوزوا ذلك بعدما وقفوا على انتقادات الدارسين وتوجيهاتهم ، فنرى الأمثلة الحديثة تخضع إلى ضوابط تربوية توجه المتعلم إلى فكرة سليمة وصحية بغية غرسها في نفوسهم ، ومن هنا نلاحظ أن أمثلتهم تشتمل على المعلومة الأدبية والتاريخية والأخلاقية والعلمية وما إلى ذلك في إطار فني جميل وصور تعكس طلاوة وجمالاً ، وهي بمنأى عن أمثلة المتقدمين جملة .

وعلى أية حال ، أننا يمكن أن نعدّ هذا الجانب مزية للمثال ؛ برغم أن أمثلة المتقدمين يغلب عليها الجفاف والتكرار ، وإن هذا الجانب نسبي فيه .

<sup>1</sup> - المصدر نفسه : 82

# المبحث الثاني

معيوب المثال النحوي  
المصنوع

## 1- تكرار الأمثلة وجفافها

إنَّ من يتتبع الكتب النحويّة ابتداءً من كتاب سيبويه وغيره من الكتب التي تعدّ باكورة التأليف النحويّ ، وحتى العصور المتأخرة يلاحظ أنها تشكّل بمجموعها كتاباً واحداً ؛ وذلك لما بينها من شبه في كل شيء ، في مادتها ، وطريقة عرضها ، وتبويبها وشواهدا ، فنرى الشواهد فيها كما هي من المنظوم والمنثور ، ويستطيع من يحفظها أن يعرف مواضعها في أي كتاب آخر ؛ لأن مواضعها تتكرر أيضاً ، فشواهد النحو العربي (( هي التي وجدت في كتاب سيبويه ومن بعده جمدت وتحجرت وأصبحت تلاك على كل لسان عصرا بعد عصر ، ومؤلفا اثر مؤلف ))<sup>1</sup> .

ويصل الأمر إلى أبعد من ذلك ، فنرى تلك الأمثلة المصنوعة - موضوع دراستنا - أيضاً يتناقلها النحويّون كما هي من دون ابتكار جديد فيها ، فهي في الغالب لا تحمل في طياتها من صور الحياة شيئاً ذا شأن ، حتى عدّ هذا الأمر - تكرارها وجفافها - فيما بعد من عيوب الكتب النحوية ، فيرى الأستاذ عباس حسن في حديثه عن لغة النحو وطريقة تأليفه أنه (( ليس العيب مقصوراً على الاختصار المخلّ أو على الالتواء أو الإطالة ، وإنما يمتدّ إلى نواح أخرى بلاغية ، تتعلق باختيارهم لألفاظ مرددة وترتيب الجمل معادة مبتذلة وبتباعد الأساليب ، بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة ، فللنحاة في هذا كله منهج يتوارثونه ويلتزمونه ويحتفظون به ))<sup>2</sup> ، كاختيارهم الدائم (( في كل أمثلتهم : زيدا و عمرا ، خالدا وبكرا ، وضرب زيد عمرا ... حتى بلغت من الابتذال والهوان حدّاً بغياً منفراً ))<sup>3</sup> . ويحاول الأستاذ طه الراوي استقصاء عيوب الكتب النحوية في حديثه عن عاهاتها ، ومن هذه العاهات (( الاعتماد على الأمثلة الجافة المكررة وإهمال المهم من الشواهد التي هي مادة الكلام وعمدة المتكلم ))<sup>4</sup> .

ومن هنا نستطيع القول : إن هذه الكتب ليست قادرة على تكوين ملكة لسانية لدى المتعلم - كما أشار ابن خلدون ( ت 808هـ ) من قبل في مقدمته - ؛ لأن هذه الكتب (( كل همها القواعد الجافة والأمثلة المتجمدة ، والتمارين الذهنية ، والمجادلات العقيمة والاستطرادات الجانبية ، فالمخالطون لهذه الكتب قلّ ما يشعرون بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها ، فتجدهم يحسبون أنهم قد حصلوا على رتبة في لسان العرب وهم أبعد الناس عنه ))<sup>5</sup> .

وجزء من هذه العيوب التي ذكرها الدارسون هو التكرار في هذه الأمثلة وجفافها ويعني خلوها من المعاني التي لها صلة بالحياة وما فيها من تشويق وإثارة لاهتمام المتعلمين ونشاطهم الحيوي وسعة أفقها ، ومدى اتصالها بعناصر تكسبها حياة وقوة وطرافة ، فهم لم يولوا أمثلتهم اهتماماً ، ولم ينتبهوا إلى أن (( المثال وحدة لغوية إنشائية يشبه الوحدات الإنسانية التي يتكون منها المجتمع ، فمن الناس من لا تحسّ له أثرا حيويّاً ولا تتشعر ب فراغ إذا

1 - التطريز اللغوي . د محمد خليفة الدناع : 203 . الطبعة الأولى . منشورات جامعة قاريونس . بنغازي 1997

2 - اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن : 217 . دار المعارف . مصر . 1966

3 - المصدر نفسه : الهامش رقم ( 2 )

4 - نظرات في اللغة والنحو . طه الراوي : 45

5 - مقدمة ابن خلدون : 560 . الطبعة الخامسة . دار القلم . بيروت . لبنان . 1984م.

غاب ، ومنهم من تجد في مجالسته سرورا وفائدة وتوجيها نافعا ، وتحسن أن لحياته مكانة وأثرا ، وكذلك الأمثلة منها ما نجده أبتَر مقطوع الصلة بالصور العقلية وبالحقائق الحيوية ويكون أشبه بشخص هائم لا تربطه بالحياة صلة ولا يكون له شأن ، ولا أثر ... ))<sup>1</sup>.

ويبدو أن هذه السمة عانى منها المتقدمون ، وشعر بها الناس في أمثلة النحاة ، فعبارات مثل ( ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ) و ( قَعَدَ عَمْرُو ) وغيرها كانت تتردد بشكل كبير في كتبهم وتدور على ألسنتهم ، ولذا أبدوا تذمرهم ، ومنهم ذلك الأعرابي الذي أنشد له بعض اللغويين أبياتا يظهر فيها تذمره من النحويين ، ومما ابتدعوه ، ويتندر بالمعارك التي أشعلها النحويون بين ( زيد ) و ( عمرو ) وغيرهما فيقول :

ماذا لقيتُ مِنَ المستعربينَ و مِنْ تأسيس نحوهم هذا الذي ابتدعوا  
إن قلْتُ قافية فيه يكونُ لها معنى يخالفُ ما قاسوا وما وضعوا  
قالوا لحنْتُ و هذا الحرفُ منخفضٌ وذاك نصبٌ وهذا ليسَ يرتفعُ  
و حرَّشوا بينَ عبدِ الله و اجتهدوا وبينَ زَيْدٍ و طالَ الضربُ والوجعُ<sup>2</sup>

فهو هنا يشير في نقده المبكر إلى أمثلة النحاة في مثل : ( ضَرَبَ عبدُ الله زيدا ) و (ضَرَبَ زيداَ عمراَ ) .

ويصل هذا التكرار حداً فاحشاً في بعض الأبواب النحوية كما يبدو ذلك عند تصفحنا للكتب النحوية مثل باب الاشتغال والتنازع والتعليق وباب الممنوع من الصرف وغيرها ، مع ما في هذه الأمثلة من تحجر وجمود المعاني فهي أشبه بكلمات السحرة كما يرى أحدهم<sup>3</sup> . ونحبُّ أن نشير هنا إلى أن بعض النحويين حاول أن يغير في هذه الأمثلة – كما أشرنا آنفاً – ولكن هذا التغيير جاء بعدما أظهر الناس ضجرهم منها وأشاروا إلى عيوب الكتب النحوية كما نلاحظ ذلك عند المتأخرين من المحدثين .

وعلى أي حال يعدُّ التكرار في الأمثلة وجفافها سمة بارزة فيها وإن ذلك يكون في كل أمثلة الأبواب النحوية ، التي سنذكر جملاً منها والإشارة إلى بعض مصادرها بغية الاختصار .  
ترد في باب الاشتغال الأمثلة الآتية ( زيداً اضربه ) و ( عمراً امرز به ) و ( خالداً اضرب أباه ) و ( زيداً اشتر له ثوباً ) و ( أما زيداً فاقتله ) و ( أما عمراً فاشتر له ثوباً ) و ( أما خالداً فلا تشتم أباه ) و ( أما بكرأ فلا تمرز به ) و ( زيداً ليضربه عمرو ) و ( أما زيداً فجدعاً له ) و ( أما عمراً فسقياً له )<sup>4</sup> ، وتكرر هذه العبارات في كثير من الكتب النحوية وهي في باب الدعاء : ( اللهم زيداً فاغفر ذنبه ) و ( زيداً فأصلح شأنه ) و ( عمراً ليجزه الله خيراً ) و ( زيداً قطع الله يده ) و ( زيداً أمر الله عليه العيش )<sup>5</sup> .

وفي باب العدد يتناقلون جملاً واحدة مثل : ( ثلاثة أبواب ) و ( أربعة أنفس ) و ( أربعة أثواب ) و ( ستة الأجمال ) و ( أحد عشر درهماً ) و ( إحدى عشرة جارية ) و ( ثلاثون عبداً )<sup>6</sup> ، وفي باب التحذير ترد هذه الجمل التي لم يعدلوا إلى غيرها على مرَّ الحقب التي مرَّ بها النحو

1 - القواعد النحوية مادتها وطريقتها . عبد الحميد حسن : 22 . الطبعة الثانية . مطبعة العلوم . مصر . 1952

2 - الإمتاع والمؤانسة . أبو حيان التوحيدي : 140/2 صححه وضبطه وشرحه غريبه أحمد أمين وأحمد الزين منشورات دار مكتبة الحياة بيروت لبنان ( د ، ت ) .

3 - في النحو العربي – نقد وتوجيه . د . مهدي المخزومي : 166 . الطبعة الاولى . بيروت . 1964

4 - الكتاب : 137/1 – 138 – 142

5 - المصدر نفسه : 142 / 1

6 - الكتاب : 206 / 1

وهي : ( الأسد الأسد ) و ( الجدار الجدار ) و ( الصبي الصبي )<sup>1</sup> ، بينما حاول المحدثون أن يتجاوزوا ذلك إلى مفردات هي جزء من مفردات المجتمع المعاصر ، وحاولوا أن يجددوا في هذه الأمثلة بغية أن تكون قريبة إلى أذهان المتعلمين ، وفيها جانب آخر يؤكدون غرسه في نفوسهم مثل : ( العجب والغرور ) و ( الغفلة الغفلة ) و ( النفاق النفاق ) و ( النفاق والكذب ) و ( إياكم والنفاق ) و ( السيارة السيارة )<sup>2</sup> .

وفي باب التعليق أمثلة هي علم عليه ، وقد عرف هذا الباب بجموده بسبب أمثلته المكررة من كتاب إلى آخر من جهة وجفافها من جهة أخرى ، فهي لا تعكس دلالات مؤثرة وليست هي من واقع السلوك اللغوي المنطوق ، إنما هي أمثلة تلاعب بها النحويون مجاملة لنظرية العامل التي يلعب سحرها بألفاظ الجملة الواحدة وما يتفرع عنها من وجوه متعددة يحرص على معرفتها النحويون ومن ذلك : ( قَدْ عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ ) و ( عَلِمْتُ غُلَامًا مَنْ أَنْتَ ؟ ) و ( عَلِمْتُ أَيْدٍ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو ؟ ) و ( عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ ) و ( عَلِمْتُ لَزِيدٌ مُنْطَلِقٌ )<sup>3</sup> .

ومن العبارات التي تتردد أيضا في باب ما ينتصب على إضمار الفعل جملتهم المشهورة : ( ألا طعام ولو تمرأ )<sup>4</sup> ، وفي باب العطف تتردد هذه الأمثلة : ( جالس عمرأ أو خالدأ أو بشرأ ) و ( كُلْ لحمأ أو خبزأ أو تمرأ )<sup>5</sup> ، ومن ذلك في باب تعدد الأخبار ، كل النحويين لم ينفكوا عن مثالهم : ( الرمان حلو حامض ) ، إلا الأخفش الأوسط ، فانه حاول مخالفتهم في هذا الموضع عندما تحدث عن قراءة ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿ وهذا بعلي شيخا ﴾<sup>6</sup> ، برفع ( شيخ )<sup>7</sup> ،

على تعدد الأخبار مثل لها بغية الإيضاح بقوله : ( هذا أخضر أحمر )<sup>8</sup> . إن هذا التكرار الفاحش الذي يبقى على هذه الأمثلة سمة لا تنفك عنها وواضحة لمن أراد أن يلاحظها ربما له سبب وهو تأثر النحويين بعضهم ببعض ، فاللاحق يقتفي أثر السابق في كل شيء : منهجه وتبويبه للموضوعات ومعالجته للمسائل إلا في بعض الجوانب ومن هنا نلاحظ المبرد يحاكي أمثلة سيبويه وكذلك ابن السراج ( ت 316هـ ) ينقل أمثلة المبرد حرفيا ، ومن ذلك حديث المبرد عن ( حتى ) العاطفة التي يقدم لها الأمثلة الآتية : ( ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ ) و ( مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ حَتَّى زَيْدٍ مَرَرْتُ بِهِ ) و ( جَاءَنِي الْقَوْمُ حَتَّى زَيْدٌ جَاءَنِي )<sup>9</sup> ، وقد جاء هذا النص بتمامه عند ابن السراج إلا في بعض الأحيان كما قلنا ، فمثلا يتحدث المبرد عن إضافة ( أفعل ) التفضيل فيقول : (( ولا يضاف ( أفعل ) إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : ( الخليفة أفضل بني هاشم ) ولو قلت :

( الخليفة أفضل بني تميم ) لم يجز وكان محالا ؛ لأنه ليس منهم ))<sup>10</sup> ، فيذكر ابن السراج المسألة نفسها مع عدوله عن أمثلة شيخه وهي :

1 - المصدر نفسه : 253 / 1

2 - النحو المصطفى . د . محمد عيد : 425 الطبعة الرابعة . القاهرة . 1975 . وغيره من الكتب النحوية المدرسية الحديثة .

3 - الكتاب : 139/1 - الفوائد الضيائية : 280/2

4 - الكتاب : 269/1

5 - المصدر نفسه : 184/3

6 - هود / 72

7 - ينظر : القراءات الشاذة . ابن خالويه : 60

8 - معاني القرآن . الأخفش : 365/2 تحقيق فائز فارس الطبعة الثانية 1981 .

9 - المقتضب : 35/2

10 - المقتضب : 38/3

((... (عمرؤ أقوى الناس) ولو قلت: (عمرؤ أقوى الأسد)، كان محالاً؛ لأنه ليس منهم))<sup>1</sup>.

و كانت لهذا النقل الحرفي مساوئ لا يمكن أن تغتفر، فمثل موضوع (حتى) العاطفة تنقل النحويون أمثلتها ولم يلتفتوا إلى أنها ليست بعاطفة وليس لها من الشواهد التي يمكن أن يطمئن إليها<sup>2</sup>.

إن هذا التكرار الذي اتسمت به الأمثلة كان سبباً في جفافها؛ لأنها مثلت حقبة بعيدة من تاريخ البيئة اللغوية، ولذا تحجرت وجمدت على حال واحدة، على أننا لا نعدم مثل هذا التكرار والجفاف في أمثلة المحدثين، فقد جاروا القدماء في أمثلتهم أحياناً.

وقد كان من النتائج التي انتهت بهذه السمة إلى ظهور دعوات سواء أكانت إصلاحية أم هدامة، تدعو إلى إلغاء بعض الأبواب النحوية وإلغاء أمثلتها التي يترتب عليها تعدد في الوجوه الإعرابية غير ممثلة للواقع اللغوي المنطوق.

## 2- رداءة التعبير

إن هذه السمة نجدها في كثير من أمثلة النحاة، فمنها ما يكون أبتر مقطوع الصلة بالصورة العقلية وبالحقائق الحيوية، ومنها ما يعكس دلالات غريبة لا تتسجم والواقع اللغوي وسلوك أفرادها، وكل ذلك سببه النحويون الذين يهتمون بالجانب الشكلي من دون النظر إلى مضمونه.

إن لرداءة التعبير جانباً سلبياً أدى إلى تحويل الجمل والعبارات إلى معميات يحيطها الغموض، تدفع النحويين في خلق أمثال هذه الأمثلة قضية العامل التي تعمل على ربط ألفاظ التركيب والبحث في العلامات الإعرابية التي تظهر على ألفاظ هذا التركيب أو ذاك، وتبلغ أقصى درجات الرداءة في ثلاثة أبواب: باب الترخيم والندبة والاسم الذي لا ينصرف وباب الإخبار، فمن أمثلة ذلك في باب الندبة مثلاً يقول سيبويه: ((في باب تكون ألف الندبة فيه تابعة لما قبلها، إن كان مكسوراً فهي ياء وإن كان مضموماً فهي واو... وذلك نحو: واظهرهوه... واظهرهاه... واظهرهموه... واظهرهماه... واغلامكيه... واغلامكاه))<sup>3</sup>

ومما يلاحظ أن هذه الأمثلة لا تستقيم حتى مع قواعد النحاة ولا معطيات النحو ومقدماته، فالنحويون يؤكدون أن باب الندبة من الأبواب التي يجب أن يكون التعبير عنها بوضوح ولا لبس فيه ولذلك يقول الخليل (ت 175هـ): ((إذا ندبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء وإن تخص ولا تبهم؛ لأن الندبة على البيان))<sup>4</sup>، فلا تندب نكرة ولا مبهم وهذه التي ذكروها وغيرها مبهمات لا تعبر عن الموضوع بوضوح، ويقول سيبويه في موضع آخر عند حديثه عن الاستثناء بـ (غير): ((وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ (إلا) جاز بـ (غير) وجرى مجرى الاسم الذي بعد (إلا)؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى (إلا) ولو جاز أن تقول: (أتاني القوم زيداً)، تريد الاستثناء ولا تذكر (إلا) لما كان (إلا نصباً))<sup>5</sup>، فهنا سيبويه يجوز مثل هذا المثال: (أتاني القوم زيداً) على أن يكون (زيداً) منصوباً على الاستثناء، ولكن إذا

1 - الأصول في النحو: 225/1

2 - سنقف على حقيقتها في الباب الثاني - الفصل الأول

3 - الكتاب: 224/2

4 - المصدر نفسه: 324/1 - 328

5 - الكتاب: 343/2



كان الجانب الإعرابي فيه مستقيماً فدلالته أبعد ما تكون عن الاستقامة وتعبيره من الردانة ما لا يخفى .

وترد عنده الأمثلة الآتية التي يتناقلها النحويون من بعده : ( أعطاهوك ) و ( أعطاهوني ) و ( أعطاهوها ) و ( أعطاهاه ) و هي أمثلة يابهاها الذوق ويرفع عنها لسان الفصحاء ولذلك يقول سيبويه فيها : (( إنما هو شيء قاسوه لم تكلم به العرب ، ووضعوا الكلام في غير موضعه ... ))<sup>1</sup> ، فمن الظلم أن ننسب مثل هذه الطلاسم إلى لغة العرب ، ولا يغتفر لسيبويه وأمثاله أن يقيسوا هذه المثل على شاهد واحد فريد وهو :

وَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَطِيبُ لَضْغَمَةٍ لَضْغَمَهَا يَقْرَعُ الْعِظَمُ نَابُهَا<sup>2</sup>

فهذا الشاهد لا يستقيم مع إرادة النحويين ؛ لأن القياس على مثال واحد غير صحيح ؛ ولأن الشعر فيه أحيانا من التعبير السقيم الكثير ؛ ولأنه يمثل لغة خاصة لها قيودها التي تفارق النظام المعهود في اللغة .

ويسأل سيبويه الخليل عن قول للعرب - وهذا ما يفهم من ظاهر كلامه إلا انه في الحقيقة من كلام النحاة - وهو : ( اضرب أيهم أفضل ) و ( اضرب أي أفضل ) و ( اضرب أيهم عاقل )<sup>3</sup> . فهنا ينصب اهتمام الخليل وسيبويه في العامل في ( أي ) فهل هي مرفوعة أو منصوبة وما القياس في ذلك ؟ بينما المعنى الذي يشتمل عليه هذا التركيب لم يلتفت إليه وهو ضرب الأفضل أو العاقل ، فهما لا يضربان وهذا مما يسبب أحيانا سخرية عند الآخرين باتجاه تعبير النحاة ، وفي باب الممنوع من الصرف تجد الكثير من هذه الأمثلة المبتذلة في تأليفها ومضمونها ، فهناك قولهم : ( هذا ضربون أقبّل ) ، ويعنون بـ ( ضربون ) رجلا اسمه (ضربوا ) و تمثيلهم لرجل اسمه ( رجلين ) فيمن تسمى من الذكور بلفظ المثنى أو الجمع ، يقول سيبويه : (( فإن أقيسه وأجوده أن تقول : ( هذا رجلان ) و ( رأيت رجلين ) و ( مررت برجلين ( ... ))<sup>4</sup> ، فهنا نلاحظ أن هذه الأمثلة تلبس في تأليفها على الآخرين وحكمها غير واضح ، بينما هناك من النحويين من رأى فيها أن تعامل معاملة الأسماء المزيدة بألف ونون نحو : ( عثمان )<sup>5</sup> .

ومن أمثال هذه التراكيب الكثيرة التي لا تنسجم مع الواقع اللغوي ولا تفيد نطقا ولا تنمي ملكة عند المتعلمين ، وهي غامضة في تعبيرها ولا يمكن أن يستطيع المتعلم فكّ ألغازها إلا النحوي وخياله ، ومن ذلك رجل سمي بـ ( يغزو ) و ( عه ) و ( ره ) ، فما حكم هذه الأسماء من جهة صرفها أو منعها من الصرف ؟ وما التغيير الذي يطراً عليها ؟ هنا تأتي أمثلة النحويين وهي : ( رأيت يغزي قبل ) و ( هذا وع قد جاء ) و ( هذا اراً قد جاء )<sup>6</sup> .

وكذلك أمثلتهم الأخرى التي ترد في هذا الباب نفسه ، في رجل تسمى بـ ( قل ) أو ( خف ) أو ( بـ ) أو ( أقم ) ، أمر من : ( قال وخاف و باع وأقام ) ، فيقولون : ( هذا قول قد جاء ) و ( هذا بيع قد جاء ) و ( هذا خاف قد جاء ) و ( هذا أقيم )<sup>7</sup> .

1 - المصدر نفسه : 364/2

2 - الشاهد ينسب إلى مغلس بن لقيط الأسدي . ينظر . معجم الشعراء . محمد بن عمران المرزباني (ت384هـ) : 308 تحقيق . عبد الستار محمد الفراج . دار إحياء الكتب العربية . مصر 1960 وينظر .

الكتاب : 365/2

3 - الكتاب : 398/2 - 399 - 403

4 - المصدر نفسه : 232/3

5 - المصدر نفسه 232/3

6 - المصدر نفسه : 312/3

7 - الكتاب : 319/3

وربما كان هناك من يدعي أنَّ هذه تمرينات قدّمها النحويّون لأجل امتحان المتعلمين ولكن ألا يجدر أن تكون هذه التمرينات واضحة مفصّحة عن قواعد مستتبطة من كلام العرب ومتمثلة للشائع والكثير منه ؟ وليس مثل هذه التمارين ما يرجع على المتعلم المستفيد بشيء سوى ( تشويش ) الذهن وإرهاقه ، بل يبدو على أكثر جملها العويص المبهم والكلام المرذول الذي لا يتناسب حتى مع القواعد النحوية التي نادى بها النحويون والقواعد البلاغية التي تؤكد أن تكون التراكيب ومفرداتها متزاوجة لا يبرئ بعضها من بعض كأنها أولاد علات كما يقول علماء البلاغة، ومن ذلك هذه الأمثلة التي ترد في باب الاستفهام والإخبار : ( أيُّ الرجلين هندٌ ضاربها أبوها ؟ )<sup>1</sup> و ( أيُّ مَنْ إن يأتِه مَنْ إن يأتينا نُعطِه يأت صاحبك ؟ ) وفي باب الصلة والموصول ترد هذه الأمثلة : ( ضَرَبَ اللّذان القائمان إلى زيد أخوهما الذي المكرمه عبد الله ) و ( مررتُ بالدار الهادمها المصلح داره عبد الله ) و ( رأيتُ الحاملَ المطعمَ طعامك غلامك ) و ( قيامُ القائمِ إليه زيدٌ معجبٌ الشارب ماءه الأكلُ طعامك أعجب حُسنُ حذاء نعلك حذاؤها لابسُ نعل أخيك )<sup>2</sup>.

إن هذه الأمثلة وغيرها الكثير مما يجري على نسقها في كتب نحاة العرب والدرس النحوي التقليدي كان لها جانب سيئ في منهج النحاة وعلى المتعلمين لهذا النحو ، فبهذه الأمثلة جانبوا الجادة الصحيحة التي يدرس النحو فيها ، فهي مخالفة للجانب الوصفي لكلام الناطقين من جهة ويمجّها الذوق السليم من جهة أخرى ، ولم يؤمل لها أن تفيد المتعلمين شيئا من جهة أخرى . ويظل الأمر على ما هو عليه ، اللاحق يتبع السابق في نقل هذا الاشتغال من دون النظر إلى حقيقته أو إعادة النظر في هذه المسائل وأمثلتها بغية إصلاحها وإسقاط المخل منها ، فهم يتوارثون العيوب والأخطاء الواحد تلو الآخر فمن يتابع أبا بكر بن السراج في كتابه ( الأصول في النحو ) فسجد مسائله وأمثلته هي عينها مسائل وأمثلة شيخه المبرد ، بل ربما يفوقه أحيانا في رداة تعبيره وسوء اختياره للأمثلة ، لاحظ ما جاء عنده في باب الندبة : ( واغلامكاه... واغلامكموه... واغلامكيه... واغلامكناه... واغلامهوه... واغلامهموه... واغلامهاه... واغلامهماه... واغلامنهاه... وا انقطاع ظهرهوه ... وا انقطاع ظهرهيه... )<sup>3</sup>. إن هذه الأمثلة لها آثار سيئة جدا على حقيقة النحو العربي الواضح السهل الذي يقوم على الوضوح والبيان ويتجنب اللبس ما أمكن في كل أبوابه ، ومثل هذه وأمثالها فتحت أبواب النقد على مصراعيه اتجاه نحونا ، وقد نوافق أولئك الدعاة إلى إصلاح النحو العربي في بعض جوانب دعواتهم ومنها إبعاد أمثال هذه الجمل العويصة واستبدالها بجمل أخرى توافق القواعد وتسائر طريق الناطقين .

1 - المقتضب : 295/2

2 - المصدر نفسه : 192/3

3 - الأصول في النحو : 357/1

# الفصل الثالث

وظائف المثال النحوي المصنوع  
و عوامل اللجوء إليه

المبحث الأول: وظائف المثال  
النحوي المصنوع

المبحث الثاني : عوامل اللجوء إلى  
المثال النحوي المصنوع

# الفصل الثالث

## المبحث الأول : وظائف المثال النحوي المصنوع

لقد وظّف النحويون المثال المصنوع للتعبير عن جوانب كثيرة ظهرت في كتبهم مستغلين طبيعة المثال نفسه وقدرتهم على تأليف كلماته وتكوين أنماط من الجمل بوساطته فهو طوع رغباتهم يتشكل أمام ما يسردون من قواعد ثم يردفونها بهذه الأمثلة التي توضح صحة هذه القاعدة وطريقة الناطقين باللغة وسمتهم المعهود في اللغة .

وجد النحويون في هذه الأمثلة القدرة على تصوير ما يريدون إيضاحه ، فانهم يصورون المطرد من القواعد والشائع والكثير مع وجود الشواهد الحية من المنثور والمنظوم ولهم في ذلك سبب يدعوهم إلى استعمال مثل هذه الأمثلة - سنذكره فيما بعد <sup>1</sup> .  
كذلك للمثال المصنوع القدرة على تشكيل نطوق العرب المختلفة فقد ظهرت فيه لغات القبائل وكذلك لغات الأمصار مثل الحجاز واليمن .

وفي بعض الأحيان يكون المثال حكماً لفرض نزاعات النحاة واختلافهم في مسائل كان للمثال فيها حضور متميز ، وتبدو فيه أثر الصنعة والدقة في اختياره التي تفحم أحيانا الخصم مسلماً بحجة هذا الفريق أو ذاك ، ومن ذلك الأمثلة التي صنعها النحويون عند الحديث عن تقديم الفاعل مثل ( الزيدان ضَرَبَ ) و ( زيدٌ ضَرَبَ ) و ( ضَرَبَ زيدٌ ) ، فالفاعل كالجُزء من الفعل ولذلك لم يجز تقديمه عليه نحو المثال الأول ( الزيدان ضرب ) ، يقول : (( وإنما مثلنا بالمثني دون المفرد ؛ لأن من لا يحقق يظن أنه لا فصل بين قولك : ( زيدٌ ضَرَبَ ) و ( ضَرَبَ زيدٌ ) ، حتى كأنه يرفع ( زيد ) بـ ( ضرب ) مقدماً كان أو مؤخراً ، فإذا قلنا له : إن الفاعل لا يجوز تقديمه أخذ يناقض بهذا ويقول : ( زيد ضرب ) أحسن كلام ولا يدري أن ( زيداً ) إذا قدم كان مرفوعاً بالابتداء وكان الفاعل ضميره المستكن في ( ضرب ) بدلالة ما ذكرنا من أنهم لا يقولون : ( الزيدان ضرب ) ، فلو كان ( زيد ) في قولك : ( زيد ضرب ) مرفوعاً بـ ( ضرب ) وكان ( ضرب ) فارغاً من ذكر يعود إليه لوجب أن يجوز ( الزيدان ضرب ) ، فلما لم يقولوا إلا ( ضرباً ) علمت أن ( الزيدان ) رفعهما بالابتداء والفاعل هو الألف في ( ضرباً ) ، فإذا تقرر هذا من طريق المشاهدة وجب اعتقاده فيما لا يتضح لفظاً وهو قولك : ( زيدٌ ضَرَبَ ) ، فتقطع بأن ( زيداً ) مرفوع بالابتداء وإن في ( ضرب ) ضميراً له )) <sup>2</sup> ، فالنحاة وظفوا هذه الأمثلة لحل قضاياهم ونزاعاتهم ، فقد رأينا المثال ( الزيدان ضرب ) لم يرد في شاهد واقعي ، ولقد أوجدته نزاعات النحاة تسعفهم في ذلك مخيلتهم في صنع المثال .

ومن هنا نلاحظ تعدد وظائف المثال وحضوره في مناسبات كثيرة في الدرس النحوي ، فهو يتمثل القواعد الشائعة المطردة وتتمثل فيه مسائل غير واقعية وافتراضية ويصور لهجات القبائل العربية المختلفة وما إلى ذلك من وظائف سنعرض لها - إن شاء الله - .

1 - الفصل الثالث . المبحث الثاني : عوامل اللجوء إلى المثال . العامل التعليمي .

2 - المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني : 327/1 - 328

## أولاً : أمثلة لبيان الممتنع من القواعد النحوية

لقد اعتاد النحويون أن يذكروا أمثلة توضح ما يخالف القاعدة النحوية وأنها مما لا يجوز ؛ لأنها فقدت شرطاً من شروط الصحة وفارقت الضوابط التي احتذاها المتكلم ، فهم يذكرون ضوابط صحة القاعدة والى جنبها ما يخرج عنها ليتجنبها المتعلم .

إنّ هذا الاتجاه نجده عند النحاة كلهم ولم يشذ منهم أحد في الجري على هذه الطريقة ، وهو يمثل جانباً تعليمياً ، فالنحويّ يعتمد إلى تصوير تعبيرين ، الأول يسائر القاعدة والآخر فيه خروج عنها وغايته في ذلك تنبيه المتعلم على خطأ هذا التركيب و من ثم الدعوة إلى تركه ، فإذا قال النحوي هذا يمتنع أو لا يجوز فالمعنى أن ارتكاب ذلك مخالفة وانتهاك للقاعدة ومن ثمّ للصحة النحوية ، فلا يجوز لأحد أن يجعل الضمير منعوتاً أو مضافاً ، ولا أن يدخل الجوازم على الأسماء ولا حروف الجر على الأفعال ولا أن يحذف بلا دليل ولا يستغني عما افتقر إليه أحد الموصولات ، وكل ذلك لم يعهد عن العرب أنهم نطقوا به غير أن النحاة مثّلوه .

وقد مرّت هذه الطريقة بدورين الأول يمثل سيبويه ، فانه ذكر مثل هذه الأمثلة الكثيرة وأصدر عليها أحكاماً تدل على خطئها ومنها ( الكلام المحال ، والقبيح ، والكذب والمكروه ، والرديء ، والخبث ) والدور الآخر يمثل النحويون المتأخرون فانهم يذكرون الجائز وغير الجائز وقليلاً ما يصدر عن مثل تلك الأحكام .

يبدو أنّ النحويين اقتفوا أثر الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي كان أول من ابتدع طريقة (التقليبات) لمعرفة المستعمل من الكلمات والمهمل منها ، فأخذ النحاة يقلّبون هذه الجمل بما تحتمله من تقديم وتأخير ، ومن ثمّ معرفة ما وافق منها طريقة المتكلمين وما خالفها ومثال ذلك ما يرد عندهم في باب ( كان ) وهو ( كَانَ زَيْدٌ أَكَلَ طَعَامَكَ ) فهذا التركيب جائز عند كل النحاة ، ومنه يمكن توليد تسع عشرة جملة ، وبطريقة التقليبات بتقديم بعض عناصر الجملة على بعض على النحو الآتي :

- 1- ( كَانَ أَكَلَ طَعَامَكَ زَيْدٌ )
- 2- ( كَانَ زَيْدٌ طَعَامَكَ أَكَلَ )
- 3- ( كَانَ طَعَامَكَ أَكَلَ زَيْدٌ )
- 4- ( طَعَامَكَ أَكَلَ كَانَ زَيْدٌ )
- 5- ( طَعَامَكَ كَانَ زَيْدٌ أَكَلَ )
- 6- ( كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلَ )
- 7- ( أَكَلَ كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ )
- 8- ( طَعَامَكَ كَانَ أَكَلَ زَيْدٌ )
- 9- ( كَانَ أَكَلَ زَيْدٌ طَعَامَكَ )
- 10- ( زَيْدٌ كَانَ أَكَلَ طَعَامَكَ )
- 11- ( زَيْدٌ أَكَلَ طَعَامَكَ كَانَ )
- 12- ( أَكَلَ طَعَامَكَ زَيْدٌ كَانَ )
- 13- ( زَيْدٌ طَعَامَكَ كَانَ أَكَلَ )
- 14- ( زَيْدٌ طَعَامَكَ كَانَ أَكَلَ )
- 15- ( طَعَامَكَ أَكَلَ زَيْدٌ كَانَ )
- 16- ( طَعَامَكَ زَيْدٌ كَانَ أَكَلَ )

17- (زَيْدٌ طَعَامَكَ كَانَ أَكَلًا )

18- ( أَكَلًا زَيْدٌ طَعَامَكَ كَانَ )

19- ( طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا كَانَ )

فالجملّة الأولى هي نواة كل هذه الجمل ( كَانَ زَيْدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ ) ، يذكرها النحويون لإيضاح أن معمول خبر ( كَانَ ) لا يتقدم عليها أو على العامل نفسه ، وهنا يذكرون أن الجملّة الأولى والثانية جائزة عند كل النحاة ، والثالثة جائزة عند الكوفيين والرابعة جائزة عند البصريين والكسائي (ت 189هـ) وخطأ عند الفراء (ت 207هـ) ، والخامسة جائزة عند كل النحاة ، والسادسة جائزة عند البصريين وخطأ عند الكوفيين ، والسابعة خطأ عند كل النحاة ، والثامنة والتاسعة جائزتان عند كل النحاة والعاشر والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة كلها جائزة عند النحاة بلا خلاف ، أما الرابعة عشرة والخامسة عشرة فهما جائزتان عند البصريين والكسائي وخطأ عند الفراء ، أما السادسة عشرة والسابعة عشرة فهما جائزتان عند كل النحاة ، أما الثامنة عشرة فهي جائزة عند البصريين وخطأ عند الكوفيين ، والتاسعة عشرة جائزة عند البصريين والكسائي وخطأ عند بقية الكوفيين <sup>1</sup> .

وربما كانت هذه الجمل صحيحة كلها لو عرضت على البحث البلاغي ودرست في باب التقديم والتأخير و ما يتبع ذلك من جهة الاهتمام و العناية بتقديم المفردة داخل الجملّة أو لإيضاح دلالة جديدة لها .

إنّ طريقة النحويين هذه تؤكد لنا حقيقتين ، الأولى : أن دراسة النحاة للغة لم تكن (( في ذاتها ومن أجل ذاتها كما يتطلب ذلك المنهج الوصفيّ ، بل كانت دراستهم لها لغرض تعليميّ الهدف منه تنقية اللغة من اللحن الذي بدأ يغزو ألسنة الناس ، ويفشو في كلامهم حتى استوى في ذلك عامتهم وخاصتهم )) <sup>2</sup> .

وقد تنبه اللغويون المعاصرون إلى هذه الحقيقة ، فقال تَمَام حَسَّان : (( إنّ الغاية التي نشأ النحو العربي من أجلها وهي ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ ، فرضت على هذا النحو أن يتسم في جملته بسمّة النحو التعليمي لا العلمي أو بعبارة أخرى أن يكون في عمومه نحواً معيارياً لا نحواً وصفيّاً )) <sup>3</sup> .

أما الحقيقة الأخرى : فإن عمل النحاة هذا يدل على أنهم كانوا معلّمين أكثر من كونهم علماء يدرسون اللغة لأجل فهم اللغة واستنباط قوانينها والمراحل التي مرت بها ، وكان المستشرق الألماني برجشتراسر قد أشار إلى أن دارسي اللغة الأوائل قد تعدوا وظيفة (العالم) إلى وظيفة (المعلم) بسبب (( مداومتهم على السؤال عن الجائز في اللغة وضده ، وعلى المنع عن كثير من العبارات ، وهذا وإن كان واجبا نافعا فهو عمل المعلم لا العالم ، فالعالم يفحص عما يكون في الحقيقة لا عما كان ينبغي أن يكون ، والمعلم لا يظن أن تعليمه أقوى من الحياة ، فإن نسي هذه النصيحة ، واجتهد أن يقهر حياة اللغة ويعوقها ، جازته وغفلت عن تعليمه ، فيتسع إذن الشق بين اللغة الحقيقية الحية ، وما يعلمه النحويون كما نشاهد ذلك في تاريخ اللغة العربية )) <sup>4</sup> .

1 - الأشباه والنظائر . السيوطي : 72/2 . راجعه وقدم له . د . فائق ترحيني . الطبعة الأولى . دار الكتاب العربي . بيروت . 1984 .

2 - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 134

3 - اللغة العربية معناها ومبناها . د . تمام حسان : 13 . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973

4 - التطور النحوي للغة العربية . برجشتراسر : 204 - 205 . ترجمة . د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . القاهرة . دار الرفاعي . الرياض . 1982م

وهنا نؤكد أن هذه الوجوه غير الجائزة والممتنعة عند النحاة ليس كلها خطأ أو ممتنعة ، فربما كان هذا المنع وعدم الجواز يعبر عن وجهة نظر نحويّ وتقليد للمذهب الذي آمن به ، وأحيانا أخرى يعبر لنا هذا عن خطأ واضطراب في المنهج الذي اتبعه النحاة ، و أحيانا يصورون أساليب خطئوها في النثر وهي من صميم لغة الشعر ، وأحيانا يدفعهم النظر في دلالة التراكيب وعدم استقامتها إلى تخطئتها وحظر استعمالها ، وكل هذه الدوافع تعدّ من الأسس التي جعلت النحاة يخطنون هذه التراكيب ويمنعونها ، ويجدر بنا هنا أن نعرض لهذه الأسس ونناقش بعض مسائلها .

### أ. مخالفة الضوابط النحوية

ويقوم هذا الأساس على النظر في كلام العرب وما جرى عليه من سنن ، ويظهر أن النحاة حاولوا ما أمكن أن يستقروا كلام العرب ويستقصوا نظامه العام ، ومن ثمّ الإشارة إلى ما يخالفه .

تعدّ هذه الأمثلة الممتنعة مخالفة للأصول العامة المتعارف عليها ، وارتكابها يعدّ خروجاً عن قانون اللغة وانحرافاً غير مقبول ، يرى سيبويه أن مثل هذا التركيب ( مررت بقائماً رجل ) لا يجوز وهو كلام خبيث قبيح ضعيف كما يصف ذلك ؛ (( من قبل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور ))<sup>1</sup> ، فالجار والمجرور شيان متلازمان في كلام العرب ولا يجوز الفصل بينهما ، ونظير هذا المثال ، المثال الآتي الذي يذكره سيبويه ( رُبّ قائماً رجل ) وله الحكم المتقدم في القبح والضعف<sup>2</sup> .

وعند حديثه عن أحكام الحال وضوابطه لا يجوز أن يقال : ( قائماً فيها رجل )<sup>3</sup> ، فمثل هذه الحالة لا يسوغ نصب الحال إلا إذا تقدم العامل عليها وهو جار ومجرور أو ما فيه معنى الفعل كما يتخيله النحاة هنا وهو ( استقرّ ) وصاحب الحال نكرة ، وإذا كان العامل في الحال هذه صفته فلا يجوز تقديمها أي الحال على العامل ، وقد رفض سيبويه أن يكون هذا التركيب قياساً على قولهم : ( ركباً مرّ زيد ) أو ( ركباً مرّ الرجل ) ؛ لأن العامل في الحال في المثالين كما يرى النحاة متصرف فيجوز تقديم الحال عليه ، أما قولهم : ( قائماً فيها رجل ) فهو خطأ وصوابه ( فيها قائماً رجل ) .

ويذكر النحويون أن ( الفعل ) يكون خبراً ولا يجوز أن يخبر عنه ... فلا يجوز أن تقول ( ذهب يقوم ) ولا ( يقوم يجلس )<sup>4</sup> ، فهذه علامة من علامات الفعل وهو أن يكون خبراً ، ويذكر ابن السراج أن الوجه الصحيح هو ما كان في هذين المثالين ( أخوك يقوم ) و ( قام أخوك ) فيكون حديثاً عن الأخ<sup>5</sup> .

وتذكر للاسم علامة أخرى وهي صحة جرّه بحرف الجر ودخوله عليه ، فيقال : ( مررت بزيد وبأخيك وبالرجل ) ، فهذه خصوصية تميزه من الفعل والحرف فلا يجوز أن يقال : ( مررت بيقوم ) ولا ( ذهب إلى قام )<sup>6</sup> ، ومثل هذه الأمثلة تعدّ خطأ ولا ترد على السنة الناطقين وهي ( قد الرجل ) و ( سوف الغلام ) و ( قد اضرب الرجل ) و ( سوف اقتل الأسد ) ؛ لأن الاسم

1 - الكتاب : 124/1

2 - ينظر . المصدر نفسه : 130/1

3 - المصدر نفسه : 124/2

4 - الأصول في النحو . ابن السراج : 37/1

5 - المصدر نفسه .

6 - الأصول في النحو : 37/1 .



((يعرف بامتناع ( قد ) و ( سوف ) من الدخول عليه ))<sup>1</sup> ، وكذلك امتناع دخولهما على فعل الأمر .

وهذه الأمثلة غايتها تعليم المتعلم أنها غير صحيحة ومخالفة للضوابط النحوية ، ومعنى ذلك أنها ليس لها وجود إلا في مخيلة النحوي الذي يعتمد إلى صنعها لغرض تعليمي حسب .  
كذلك يورد لنا النحاة الأمثلة الآتية وهي مما تعدّ خطأ ( إلى مُنْطَلِق ) و ( عَنْ ذَاهِب ) ، أما عن سبب الخطأ ؛ فلأن (( الحرف ما لا يجوز أن يخبر عن الاسم ... ))<sup>2</sup> ، وربما وجدنا من النحاة من يجيز مثل هذين التركيبين على فرض وجود من يتسمّى بهذين الحرفين ( إلى ) و ( عن ) كما يفترض النحاة أسماء أعلام مثل هذه نجدها في أبواب من النحو – سنذكرها فيما بعد<sup>3</sup> – ولكن الأجدر بنا ألا نلتفت إلى مثل هذه الافتراضات التي لا سبيل إلى وجودها في الكلام المنطوق .

وعند الحديث عن الفرق بين الأداتين الجازمتين ( لَمَّا ) و ( لَمْ ) ترد الأمثلة الآتية ( إنْ لَمَّا تَقُمْ ) و ( وصلتْ إلى بغداد ولم ) ، فالمثال الأول يمتنع وروده في الكلام ؛ لأن (( لَمَّا لا تقتصر بأداة شرط ))<sup>4</sup> ، والمثال الآخر كذلك يعدّ خطأ ؛ لأن منفي ( لَمْ ) لا يحذف كما يحذف بعد نظيرتها ( لَمَّا ) على أنه ورد في لغة الشعر وحكم عليه بالضرورة يقول<sup>5</sup> :

أَحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتَهَا يَوْمَ الْأَعَازِبِ إِنْ وَصَلْتَ وَإِنْ لَمْ

ويشترطون لنصب المفعول له شروطا ، منها : 1- أن يكون مصدرا 2- و كونه قلبيا 3- و كونه علة 4- و كونه متحدا مع المعلن به في الوقت والفاعل .

وعلى هذا تعدّ الجمل الآتية كلها ممنوعة وغير صحيحة لمخالفتها الشروط وهي :

- 1- جِئْتُكَ السَّمْنَ وَالْعَسَلَ
- 2- جِئْتُكَ قِرَاءَةً لِلْعِلْمِ – أَوْ – قِتْلًا لِلْكَافِرِ
- 3- أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ إِحْسَانًا إِلَيْكَ
- 4- جِئْتُكَ أَمْسَ طَمَعًا غَدًا فِي مَعْرِفِكَ
- 5- جِئْتُكَ مُحِبَّتِكَ إِيَّايَ<sup>6</sup> .

لأن الجملة الأولى فقد منها شرط المصدرية والثانية فيها مصدر ولكنه ليس بقلبي والثالثة ليس علة وإنما علل الشيء بنفسه ، وفي الرابعة فقد شرط الاتحاد في الزمان ، فالظرف (أمس) ناقض الظرف ( غداً ) ودلّ على أنهما حصلا في زمانين مختلفين ، وأما الخامسة فلم يتحد فيها الفاعل ، فإن فاعل المجيء هو غير فاعل المحبة . فهذه الخروقات للقاعدة ليس لها شواهد ، فيسعف النحويين في تصويرها المثال المصنوع .

ويقرر النحويون أن النكرة لا تنعت بمعرفة ولا العكس فلا يجوز ( مررتُ برجلٍ الفاضل ) ولا ( بزيدٍ فاضلٍ )<sup>1</sup> . ويشترطون في فعل الجملة الشرطية ستة أمور : 1- ألا يكون ماضي المعنى

1 - المصدر نفسه .

2 - المصدر نفسه : 40/1

3 - الفصل الرابع . أقسام الكلام في المثال النحوي المصنوع

4 - مغني اللبيب : 367

5 - ديوان إبراهيم بن هرمة : 191 . تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . دار الحياة . 1969 و ينظر . خزنة الأدب : 628/3 . شرح شواهد مغني اللبيب . السيوطي :

233 . المطبعة البهية . مصر 1322 هـ . مغني اللبيب : 369

6 - شرح ألا شموني : 345/2

2- ألا يكون طلبيا 3- ألا يكون جامدا 4- ألا يكون مقرونا بتنفيس 5- ألا يكون مقرونا بـ ( قد ) 6- ألا يكون مقرونا بحرف نفي غير ( لَمْ ) و ( لَا ) . وكل مثال جاء مخالفا لهذه الشروط يعد خطأ ولا يأتلف مع المستوى الأدنى الشائع ، وقد صَوَّرَ لنا النحويون الأمثلة التي تخرج عن هذه الضوابط و هي : 1- إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَمْسَ أَقَمَ مَعَهُ . 2- إِنْ قُمَ - إِنْ لَيْقُمَ - إِنْ لَا يَقُمَ . 3- إِنْ عَسَى - إِنْ لَيْسَ . 4- إِنْ سَوْفَ يَقُمُ . 5- إِنْ قَدْ قَامَ زَيْدٌ - إِنْ قَدْ يَقُمُ . 6- إِنْ لَمَّا يَقُمَ - إِنْ لَنْ يَقُمَ<sup>2</sup> .

وفي باب ( المفعول معه ) يذكرون لصحة نصبه ثلاثة أمور :

الأول : أن يكون اسما ، والثاني أن يكون بعد الواو الدالة على المصاحبة ، والثالث أن تكون تلك الواو مسبوقه بفعل أو ما فيه معنى الفعل وحروفه<sup>3</sup> ، وترد هنا أمثلة لا تستقيم مع هذه الضوابط : ( بَعَثَكَ الدَّارَ بِأَثَائِهَا وَالْعَبْدَ بِثِيَابِهِ ) و ( جَاءَ زَيْدٌ مَعَ عَمْرٍو ) و ( مَزَجْتُ عَسَلًا وَمَاءً ) و ( كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ ) و ( هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ) ، إن هذه الأمثلة لا نقول فيها إنها خطأ وغير صحيحة ، بل هي صحيحة ولكنها بحسب الضوابط المذكورة آنفا لا نستطيع عد الكلمات الآتية فيها مفعولا معه وهي ( بِأَثَائِهَا - بِثِيَابِهِ - عَمْرٍو - مَاءً - ضِيعَتُهُ - أَبَاكَ ) ؛ لأن ( أَثَاتٌ ) لم تقع بعد واو بمعنى ( مع ) وإن كان حرف الباء هنا قد تضمن معنى ( مع ) وقد ورد ذلك في كلام الله تعالى ﴿ وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكُفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾<sup>4</sup> ، وكلمة ( عَمْرٍو ) لا تكون مفعولا معه ؛ لأنها جاءت بعد الظرف الدال صراحة على المعية وهو ( مع ) ، وكلمة ( مَاءً ) مسبوقه بواو ليست للمعية وإنما هي عاطفة ، وكلمتا ( ضِيعَةُ و أَبَاكَ ) غير مسبوقتين بفعل أو ما في معناه من المشتقات من الفعل ولقد حكم سيبويه على المثال الأخير ( هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ ) بالقبح ؛ (( لأنك لم تذكر فعلا ولا ما في معناه ))<sup>5</sup> ، وقد فسَّرَ ابن هشام حكم سيبويه بأنه قبيح المراد منه الممتنع<sup>6</sup> .

وفي باب الحال يذكر النحاة له موانع تتمثل بهذه الأمثلة ( جَاءَ زَيْدٌ سَيْرِكَبٌ ) و ( أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ سَوْفَ يَضْحَكُ ) و ( جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكٌ ) ؛ لأن (( الفعل المستقبل لا يقع موقع الحال ؛ لأنه لا يدل على الحال (كما في المثال الأول والثاني) وكذلك الفعل الماضي لا يجوز أن يقع حالا ؛ لعدم دلالاته عليها ( كما في المثال الثالث ) ... ))<sup>7</sup> ، وفي الموضع نفسه ( الحال ) والحديث عن الرابط في الجملة الواقعة حالا التي لم يذكر معها واو (( فلا بد من ضمير )) رابط لها ؛ (( وذلك نحو قولك : ( أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ عَلَى رَأْسِهِ قَلَنْسُوَةً ) ... ))<sup>8</sup> ، ولو قلت : ( أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ قَلَنْسُوَةً ) كان التعبير غير صحيح (( وأنت تريد الحال ... ؛ لأنك لم تأت برابط يربط الجملة بأول الكلام ، لا واو ولا ضمير يعود من آخر الكلام إلى أوله فيدل على أنه معقود بأوله ))<sup>9</sup> .

واشترط النحويون في الجملة الموصول بها أن تكون (( خبرية لفظا ومعنى وهي الجملة المحتملة للصدق والكذب )) ، فالجملتان ( جَاءَ الَّذِي قَامَ ) و ( جَاءَ الَّذِي أَبُوهَ قَائِمٌ ) صحيحتان تصلحان صلة لاسم الموصول ( الذي ) وما جاء خلاف ذلك فهو ممتنع ولا يساير الأكثر الشائع

1 - شرح شذور الذهب : 433

2 - المصدر نفسه : 338

3 - المصدر نفسه : 237

4 - المائدة / 61

5 - الكتاب : 297/1

6 - شرح شذور الذهب : 243

7 - شرح المفصل . ابن يعيش : 69/2

8 - المصدر نفسه : 68/2

9 - شرح المفصل : 68 / 2 .

، فيذكر النحويون أمثلة ممتعة في هذا الباب منها : ( جاء الذي هل قام ) و ( جاء الذي لا تضربه ) و ( جاء الذي اضربه ) و ( جاء الذي ليته قائم ) و ( جاء الذي رحمه الله ) و ( جاء الذي ما أحسنه ) و ( جاء الذي لكنه قائم )<sup>1</sup> ، فهذه جمل قصد بها الإنشاء وهو مما لا يحتمل الصدق والكذب ، ويستثنى عبد القاهر الجرجاني ( ت 471هـ ) في هذا الموطن مسألة فيقول : (( إن أتيت بالقول مع هذه الأشياء جاز ؛ لأنه يصير أخبارا وذلك قولك : ( الذي أقول فيه اضربه ) - ( الذي أقول فيه ما أكرمه ) وإن أضمرت ( القول ) كما تقدم في باب الخبر فقلت : ( الذي لا تضربه ) جاز والمأخوذ به الجيد هو إظهار ( القول )<sup>2</sup> ، وهذا الكلام الذي ذكره يشتمل على جملة تناقضات :

الأول : تجويز ما منعه سابقا في المسألة الأولى .  
والثاني إظهار ( القول ) في صلة هذه الجمل كما مثل لم يسمع عن الفصحاء زيادة على ضعفها ورداءة تأليفها .  
الثالث : أن هذه الجمل متخيلة ومصنوعة ولا تمثل الواقع اللغوي .

### ب. التقديم والتأخير

من المعروف أن مصطلح ( التقديم والتأخير ) يدخل في الدرس النحوي والبلاغي ، فالنحويون أشاروا في أبواب كثيرة إلى وجوب تقديم بعض الكلم أو تأخيرها أو جوازها من غير الاهتمام بالجانب الدلالي الذي يترتب عليه وهو أمر ما انفك عنه البلاغيون يولونه اهتماما كبيرا في بحوثهم ، ولذلك كان درسهم متميزا ، ويبدو أن البلاغيين لم يفرطوا بتركيب ولم يخطئوه إلا إذا وجدوا ضعفا في تأليفه .

إن النحويين نظروا إلى الكلام وهو في حالة التقديم والتأخير من جهة الأثر الإعرابي فيه لا من جهة المعنى ولذلك أسقطوا كثيرا من التراكيب التي نشأت بسببه ، وهنا نذكر أمثلة ممتعة وغير جائزة من وجهة النظر النحوية ونقرر ابتداء أن هذه الوجوه ليست كلها ممتعة بل بعضها جائز وبعضها اختلف فيه النحويون ، منهم من أجازها ، ومنهم من منعه ، وأمر آخر نشير إليه هو أن بعض هذه الأمثلة لم ترد في كلام العرب من النثر والنظم ، وإنما كانت أمثلته مما صنعه النحويون ، ومن ذلك ما يرد في باب الجملة الاسمية وما يلحقها من عناصر كـ ( إن ) وأخواتها ، فأننا اعتدنا أن نرى عناصرها مرتبة على الوجه الآتي ( إن ) أو إحدى أخواتها ، واسمها ، وخبرها . ويمكن أن يتقدم خبرها في ترتيب آخر وهو : عنصر الزيادة ( إن ) والخبر بعدها مقدم وهو شبه جملة ( جار ومجرور أو ظرف ) والاسم مؤخر ، وهذا النوع من التقديم سائغ أيضا ، ولكن التقديم غير المألوف في هذا الموضع غير ما سبق يتمثل في هذا المثال ( إن أخوك عبد الله ) وقد عدَّ النحويون التقديم في مثل هذا المثال يؤدي إلى خلل في صحة هذا التركيب وخروج عن المألوف ، وهذا لا يجوز ويعدُّ خطأ ؛ (( لأنها ليست بفعل وإنما جعلت بمنزلته ، فكما لم تتصرف ( إن ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كل ما يجوز فيه ولم تقوَ قوّته ))<sup>3</sup> ، وعلى أي حال نحن لا نؤمن بمسألة القوة والضعف المنسوبين إلى العوامل والأدوات ، وليس هناك ما يثبت صحة كلام النحويين في هذا الموضوع . وقد ارتضى أحد المحدثين القول بصحة المثال المتقدم على (( أساس ضبط الاسم نفسه وهو ( أخوك ) فالواو علامة على أن الكلمة

1 - شرح شذور الذهب : 141 . الأشباه والنظائر : 186 / 2 . شرح الاشموني : 208 / 1

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 317 / 1

3 - الكتاب : 59 / 1

مرفوعة وإنها الخبر ... ))<sup>1</sup> وهذا الكلام غير مرضٍ فكيف يتسنى لنا قبول الخطأ والانحراف عن النظام اللغوي العام ، فإن كان هنا ما يدل على رفع الخبر وهو الواو في ( أخوك ) فقد يفتقد مع اسم آخر ويحصل لبس بتقديمه وهو ما نحاول تجنبه قدر الإمكان .

ومثل هذا المثال المتقدم يرد عند النحاة المثال الآتي وفي الباب نفسه ( كأن أخوك عبد الله )<sup>2</sup> ؛ ولأن الأداة (كأن) تعد من أخوات ( إن ) في العمل ، فلا يجوز فيها ما لا يجوز في ( إن ) ولا يصح لنا قبول مثل هذا التقديم ؛ لأن السلوك اللغوي الشائع على خلافه .

ومن التقديم الذي رفضه النحويون في باب ( كان ) ما يظهر في المثالين الآتيين ( كانت زيدا الحمى تأخذ ) و ( كانت زيدا تأخذ الحمى )<sup>3</sup> والأصل الصحيح لهذين المثالين نحويًا هو ( كانت الحمى تأخذ زيدا ) فـ ( الحمى ) معمول ( كانت ) وفي الفعل ( تأخذ ) ضمير يعود على ( الحمى ) و ( زيدا ) معمول الفعل ( تأخذ ) ، ومن هنا يتضح سبب خطأ هذين المثالين ؛ (( لأنه لا يجوز أن يلي ( كان ) إلا شيء تعمل فيه أو في موضعه ))<sup>4</sup> ، وحين أتى بعدها ( زيدا ) وهو معمول الفعل ( تأخذ ) فإن هذا يؤدي إلى اللبس حين الإعراب .

ويستقبح الخليل قولهم : ( قائم زيد )<sup>5</sup> من جهة الإعراب ، فلا يجوز أن يكون ( قائم ) مبتدأً مقدماً و ( زيد ) الخبر . وكان الأجدر بالخليل ألا يستقبح مثل هذا التركيب وألا ينظر إلى جهة الإعراب ، فإن الإعراب لا يتحكم في بعض الأحيان بصور التقديم إذا كان من وراء التقديم دلالة جديدة .

إن البلاغيين أمثال عبد القاهر الجرجاني يعتنون بمثل هذا المثال ويؤكدون صحته وسلامته، ويرون أن هذه الجمل كلها صحيحة وكل واحدة تدل على معنى لا يكون في الأخرى، فالجمل ( زيدٌ مُنطلقٌ ) و ( مُنطلقٌ زيدٌ ) و ( زيدٌ المُنطلقُ ) و ( المُنطلقُ زيدٌ ) و ( ينطلقُ زيدٌ ) و ( زيدٌ ينطلقُ )<sup>6</sup> ، جمل صحيحة ولعل ما استقبحه الخليل في قولهم : ( قائمٌ زيدٌ ) يقابل من هذه الجمل ( منطلقٌ زيدٌ ) وقد ورد مثله في التراكيب النحوية الآتية ( تميمي أنا ) و ( مشنوءٌ من يشنوك ) و ( رجلٌ عبدُ الله خَرَّ صَفْتُهُ )<sup>7</sup> ، وهذا التقديم يفيد تخصيص المسند إليه بالمسند كقوله تعالى : ﴿ لَكَرِدٌ يَكْرُو لِي دِينَ ﴾<sup>8</sup> .

ومن الوجوه الممتنعة التي خضعت لفكرة الإعراب وصار كل تقديم فيها ينتهي بها إلى الخروج عن الضوابط ، الأمثلة الآتية ( ما زيدا أنا الضارب ) و ( زيدا أنت الضارب ) و ( أنت المئة الواهب )<sup>9</sup> ، فلا يجوز تقديم المعمول ( زيدا ) هنا على العامل فيه ( الضارب ) ؛ لأن (ال) بمنزلة الاسم الموصول بمعنى ( الذي ) وهنا حصل خروج عن الضابط الذي ينص على أنه لا يعمل شيء من الصلة فيما قبله<sup>10</sup> .

1 - التراكيب غير الصحيحة نحويًا في كتاب سيبويه - دراسة لغوية . د . محمود سليمان ياقوت : 112 . الطبعة الثانية . دار المعرفة الجامعية . مصر . سنة 1988

2 - الكتاب : 131/2

3 - الكتاب : 70/1 . والمقتصد في شرح الإيضاح : 433/1

4 - الكتاب : 70/1

5 - الكتاب : 127/2

6 - دلائل الإعجاز . عبد القاهر الجرجاني : 56 . صححه . محمد رشيد رضا . مكتبة القاهرة . مصر

7 - ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : 66/1 . شرح ابن عقيل : 229/1

8 - الكافرون / 6

9 - الكتاب : 130/1

10 - ينظر . المصدر نفسه .

وفي ترتيب الجملة الفعلية وما يتصل بها ترد الأمثلة الآتية التي تعدّ مما لا يجوز ومخالفة لنظام اللغة المعروف ، من ذلك ما يذكر في العلامات التي تختصّ بالدخول على الفعل وهي علم عليه (كـ) (سوف) و (قد) ، فإن الأولى تختصّ بالفعل المضارع والأخرى تدخل على الفعلين الماضي والمضارع ، فهما من خواص الفعل ، ومن الخطأ دخولهما على الاسم وما يصور ذلك المثالان الآتيان (سوف زيداً أضربُ) و (قد زيداً لقيتُ) ، فمثل هذا التعبير غير صحيح ؛ لأن هاتين الأداتين ((إنما وضعت للأفعال))<sup>1</sup> ، وإن ((من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل لا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً ، فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً (قد) و (سوف)<sup>2</sup>...)) ، وهناك أمثلة أخرى تصور شكلاً من أشكال التقديم الممتنع وهي (أنك منطلقٌ بلَغني) و (أنك منطلقٌ عرفتُ)<sup>3</sup> ؛ لأن (أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر له موقعه الإعرابي المرتبط بالفعلين (بلَغ) و (عَرَفَ) والصحيح نحوياً أن يقال : (بلَغني أنك منطلقٌ) ، قال سيبويه : ((لأن الكلام بعد (أن) و (أن) غير مستغن))<sup>4</sup> .

وكذلك لم يعهد تقدم (كي) على الاسم مفصولة عن المضارع ، يقول سيبويه : ((فلما كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد (أن) ويبتدئونه بعدها كقبح : (كي عبدُ الله يقولُ ذاك)...))<sup>5</sup> ، فهذا قبيح والصحيح نحوياً أن يقال : (كي يقولُ عبدُ الله ذاك) ، فلا يجوز تقديم شيء من الصلة على الموصول ، ومن هذا التقديم المرفوض مثالهم (أذكرُ أن تنتجَ نافثُك أحبُّ إليك أم أنثى) ؛ ((لأن (ذكرُ) منصوب بـ(تنتج) فلا يجوز تقديمه على (أن)؛ لأن جميع ما يتعلق بفعل الصلة كالجزء منه))<sup>6</sup> .

ومن التقديم الممتنع في باب المفعول به يذكرون المثال الآتي (ضربَ غلامه زيدٌ) ، ولم يتفق النحويون على هذا التعبير ، فهم على فريقين ، منهم من قبله ، ومنهم من رفضه ، ويبدو أن الذين قبلوه استندوا إلى لغة الشعر التي ورد فيها هذا التعبير ومن ذلك الشواهد الآتية :

- |  |   |
|--|---|
| 1- لَمَّا رَأَى طَالِبُوه مُصْعَباً ذَعَرُوا       | وكادَ ، لو ساعدَ المقدورُ ، ينتصرُ <sup>7</sup>                 |
| 2- كَسَا حِلْمَهُ ذَا الْحِلْمِ أَثَوَابَ سُودِدٍ  | وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ <sup>8</sup>   |
| 3- وَ لَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخَذَ الدَّهْرَ وَاحِدًا | مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا <sup>9</sup> |
| 4- جَزَى رَبَّهُ عَنِي عَدِيٌّ بَنُ حَاتِمٍ        | جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلَ <sup>10</sup>    |
| 5- جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَن كَبِيرٍ     | وَحَسَنٍ فَعَلَ كَمَا يُجْزَى سَنَمَارُ <sup>11</sup>           |

1 - المصدر نفسه : 98/1

2 - المصدر نفسه .

3 - المصدر نفسه .

4 - المصدر نفسه .

5 - المصدر نفسه : 94/1

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 554/1

7 - الشاهد ينسب إلى أحد أصحاب مصعب بن الزبير (رض) وهو يرثيه . ينظر . شرح ابن عقيل : 106/2

8 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 107/2

9 - الشاهد لحسان بن ثابت . ينظر . ديوانه : 454 . وشرح ابن عقيل : 108/2

10 - أبو الأسود الدؤلي . ينظر . ديوانه : 237 . حققه وشرحه وقدم له . عبد الكريم الدجيلي . الطبعة الأولى

بغداد . 1954 . وينظر . شرح ابن عقيل : 108/2

11 - ينسب الشاهد إلى سليل بن سعد . ينظر . شرح الشواهد . العيني : 495/2 . شرح ابن عقيل : 109/1 .

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 332/1

وقد حمل النحاة هذا على الضرورة في حين استحسّن عبد القاهر الجرجاني هذا التقديم قائلاً : (( ولكون المفعول في الرتبة بعد الفاعل جاز ذلك ؛ وذلك أنك إذا قلت : ( ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ) كان في الظاهر إضمار قبل الذكر ؛ لأن الهاء في ( غلامه ) المنصوب لـ ( زيد ) وزيد بعده ، وإضمار الشيء قبل ذكره لا يجوز إلا أن هذا جاز جوازاً حسناً ؛ لأجل أن ( غلامه ) في قولك : ( ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ) مفعول و ( زيد ) فاعل ومرتبة المفعول بعد مرتبة الفاعل ، فإذا قُدِّمته في اللفظ كان مؤخراً في النية والتقدير فيجري قولك : ( ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ) مجرى قولك : ( ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ ) ، وإذا كان كذلك كان ( الهاء ) في ( غلامه ) إضماراً بعد الذكر ؛ لأن ( زيدا ) مذكور قبله في قولك : ( ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ ) وفي حكم ذلك قولك : ( ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ) ... ))<sup>1</sup> ، ولا بد لي من تعليق على ما تقدم :

أ. ليس هناك من الشواهد ما يسند ويؤيد هذه المسألة إلا لغة الشعر ولا يمكن الركون إليها

ب. يعدُّ البلاغيون ذلك من ( ضَعْف التآليف و عيوبه ) ، فكيف نرتضي قول عبد القاهر الجرجاني (( جاز هذا جوازاً حسناً ))

ج. نلاحظ تحكم خيال النحويين في مثل هذه المسائل ، فقول عبد القاهر الجرجاني (( فإذا قُدِّمته في اللفظ كان مؤخراً في النية والتقدير فيجري قولك : ( ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ ) مجرى قولك : ( ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ ) ... )) ثم يقول (( إذا كان كذلك كان ( الهاء ) في ( غلامه ) إضماراً بعد الذكر ؛ لأن ( زيدا ) مذكور قبله في قولك : ( ضَرَبَ زيدٌ غلامَهُ ) ... )) ، وكأن الأمر بيد النحوي يسيره كيفما شاء وكيفما يمليه عليه خياله ، وكأن القواعد النحوية تتشكل في الخيال وتقوم على النيات التي في الصدور .

### ج. الأمثلة الممتنعة والضرورة الشعرية

فَرَّق القدماء بين لغتين في الحديث وقد أشاروا في مناسبات كثيرة إلى أن هناك ما يُسمَّى بلغة السعة وهي لغة النثر التي تسمح للمتحدث بها أن ينطلق بحرية من دون قيود تعوق التعبير ، ولغة أخرى هي لغة الشعر ، لغة التضييق والقيود التي تضطر المتكلم بها إلى أن يتجاهل القوانين المعهودة للغة والمتفق عليها ، ويعبر عنها أحيانا بأنها اللغة : (( التي يستسهل فيها ما لا يستسهل في غيرها ))<sup>2</sup> .

إنَّ هذا الخروج عن المعهود يعدُّ انحرافاً وخطأً ليس للناس أن يرتكبه ، وهذا الخطأ يشكّل سمة بارزة في اللغة الفنية لغة الشعر ، ولكن النحويين لم يحل لهم هذا التعبير وتجنبوه ، وحاولوا أن يلطفوا عبارة ( الخطأ ) بتعبير آخر هو ما أسموه بـ ( الضرورة ) ، وهي (( ليست في كثير من الأحيان إلا أخطاء غير شعورية في اللغة وخروجاً عن النظام المألوف في العربية شعرها ونثرها ، بدليل ورود الآلاف من الأمثلة الصحيحة في الشعر والنثر على حد سواء غاية ما هنالك أن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره ، وأنغام قوافيه ، فيقع في هذه الأخطاء عن غير شعور منه ))<sup>3</sup> ونحن إذا نظرنا في معنى الضرورة الشعرية (( بالنسبة للغة المجتمع رأينا أنها اعتراف بالفرق بين نوعين من استعمال اللغة في الطبقة الواحدة من الناس ، فالشخص يكون فصيحاً فيتحدث بالنثر بقواعد ونظم خاصة ، فإذا انتقل إلى الشعر جاز له ما

<sup>2</sup> - مغني اللبيب : 195

<sup>3</sup> - فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التواب : 163

لا يجوز له هو نفسه في النثر)) <sup>1</sup> ، ومع أن القدماء شعروا بهذا الفرق لم يتخذوا الموقف الصحيح إزاء لغة الشعر ونظروا إلى هذين الصنفين من الكلام ( النثر والشعر ) على أنه على حد سواء ومن ثم ظهرت قواعد ما كان ينبغي لها أن تظهر لولا الشعر ، وكان الأجدر بهم أن يأخذوا من هذه اللغة ما يوافق المستوى العام والشائع وما يخرج عنه يطرح ليدرس في إطار آخر مما يمكن أن نسميه ( اللغة الفنية ) أو ( لغة الشعر ) .

لقد ذكر النحويون أمثلة عدوها ممتعة وغير جائزة إلا أنهم سمحوا لها أن تطرق أبواب الشعر ؛ لأنه (( يستسهل فيها ما لا يستسهل في غيرها )) .

إننا إذا تأملنا الأحكام التي أصدرها النحويون على هذه الأمثلة يتبين لنا أنها على أقسام :

الأول : أمثلة عدت غير صحيحة جاءت في لغة الشعر .

الثاني : أمثلة عدت غير صحيحة وذكر النحويون أنها من لغة الشعر إلا أنها لم ترد فيها ، ويبدو أنهم اجتهدوا في هذه الأمثلة .

الثالث : أمثلة غير صحيحة أكد النحويون أنها خاصة بلغة الشعر ولكنها وردت في المنثور . ونقرر هنا أن النحويين جانبهم التوفيق حينما رأوا هذه الأمثلة غير الصحيحة ترد في لغة الشعر ولم يبعدها عن الدرس النحوي وكان المنتظر منهم أن يفتنوا إلى حقيقة الشعر هذه ويضربوا عنها ومن ثم سجد كثيرا من القواعد الشعرية التي دخلت النحو العربي تأخذ بالانحسار وتختفي ، وتختفي معها المعارك والخلافات التي تدور على مسألة خرج فيها الشاعر عن المعهود من نظام اللغة في بيت واحد يتيم ، وما كان لهم أن يصنعوا أمثلة يحكمون عليها بالرداءة ثم يقررون أنها جائزة في الشعر ، ولم يرد منها شيء فذلك خطأ ، وليس من وظيفة النحوي البحث في طرائق للتعبير لم تؤثر عن أبناء اللغة تعهد في الاستعمال؛ إن ذلك خروج عن المنهج السليم الذي يقرره الباحث ابتداء لنفسه ؛ لأن اللغات (توصف ) و ( يوصف ) منها ما يظهر لمعرفة أنماط جملها وتراكيبها .

لقد اضطرب النحويون واضطربت معهم قواعدهم التي قرروها في ظل هذه الأحكام التي توحى للناظر فيها أنها لم تصدر عن منهج سليم ومعرفة صحيحة لقوانين اللغة – ولا بد لنا من عرض بعض هذه المسائل ليتضح لنا ذلك الذي أشرنا إليه .

1- قرّر النحويون – البصريون والكوفيون – بالإجماع أن اسم ( كان ) لا يكون نكرة كالمثالين الآتيين : ( كانَ إنسانٌ حليماً ) و ( كانَ رجلٌ منطلقاً ) <sup>2</sup> ؛ لأنه يؤدي إلى اللبس ؛ ((لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ؛ فكرهوا أن يبتدؤوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبرا لما يكون فيه هذا اللبس )) <sup>3</sup> ، ويقررون أنه (( قد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ( ضرب ) وأنه قد يعلم إذا ذكرت ( زيدا ) وجعلته خيرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام )) <sup>4</sup> ، وقولهم هنا : (( قد يجوز في الشعر وفي ضعف من الكلام )) يوحي أنه ممتنع حتى في لغة الشعر ، وكم من الشواهد التي ورد فيها هذا النمط من التعبير حتى يمكن عدّه من لغة الشعر ؟ كل الذي ورد من ذلك يتمثل في الشواهد الآتية ، الأول منها قوله <sup>5</sup> :

1 - مقدمة لدراسة فقه اللغة . د . محمد أبو الفرج : 112 . الطبعة الأولى . دار النهضة العربية . بيروت 1966

2 - الكتاب : 48/1 - 49

3 - المصدر نفسه .

4 - المصدر نفسه .

5 - نسبه سيبيويه والسيوطي إلى خدّاش بن زهير . ينظر . الكتاب : 49/1 . وشرح شواهد مغني اللبيب . السيوطي: 310 . ونسبه البغدادي إلى ثروان بن فزارة العامري . ينظر . خزائن الأدب : 230/3 - 67/4

فإنك لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار  
وقول حسان بن ثابت 1 :

كأن سبينة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء  
وقول الفرزدق 2 :

أسكران كان ابن المراغة إذ هجا تميماً بجوف الشام أم متساكر

وهذه المسألة اتفق فيها النحويون كلهم ، ومن هنا فان رأي الكوفيين الذي يجعل خبر (كان) منصوباً على الحال يتفق مع ضوابط الحال ؛ لأن الحال لا تكون إلا من المعرفة وهذا الكثير فيها ولا نلتفت إلى القليل الذي ذكره النحويون .

2- ومن الأمثلة غير الجائزة التي ترد في باب عطف النسق ما قرره النحويون في ضوء استقرار المادة النحوية من أن الغالب في لسان العرب عند عطف الاسم الظاهر على المضمّر البارز أو المستتر أن يؤكد بضمير منفصل أو بفواصل ما ، وما كان مخالفاً لذلك فهو غير صحيح ، ومن الأمثلة غير الجائزة التي ذكروها أن تقول: (ذهب وعبد الله) و (ذهب وعبد الله) 3 ، لكنهم أجازوا مثل هذه الأمثلة في لغة الشعر 4 ، ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :  
قلت إذ أقبلت وزهر تهادي كنعاج الفلا تعسفن رملا 5

وقول جرير : 6

ورجاً الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

إن الحكم الذي أصدره النحويون على مثل هذا التعبير وجعلهم إياه من مقتضيات الضرورة ، لا يمكن أن يطمئن إليه ؛ لأنه كان له حضور في النثر ومن ذلك ما جاء في حكاية سيبويه ((مررت برجل سواء والعدم)) 7 ، برفع (العدم) ومنه حديث الإمام علي (كرم الله وجهه) : ((كنت أسمع رسول الله (ص) يقول : كنت وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر)) 8 ، وقول عمر (رض) : ((كنت وجار لي من الأنصار)) 9 ، وإننا نذكر هذه المرويات لنبين أن مثل هذا التعبير لا يخص لغة الشعر وإنما جاء في النثر ، وكل هذه المرويات تخالف الطريقة الشائعة في استعمال اللغة وهي مرويات قليلة ، وما كان للنحاة أن يدخلوها إلى جانب الكثير .

1 - ديوان حسان بن ثابت : 8 . وينظر . الكتاب : 49/1 . خزانة الأدب : 40/4-63

2 - ديوان الفرزدق : 481/2 . وينظر . الكتاب : 49/1

3 - الكتاب : 149/1 - 166 - 390 . المقتضب : 210/3 - 212 . الأصول في النحو : 170/1 . اللمع في العربية : 182

4 - ينظر : الكتاب : 390/1 . المقتضب : 212/3 . الأصول : 122/2 . اللمع في العربية : 182 . أوضح المسالك : 390/3

5 - ديوان عمر بن أبي ربيعة : 462 . شرح محمد الغاني . مطبعة السعادة . مصر . وينظر . اللمع : 182 . شرح المفصل : 76/3 . شرح ابن الناظم : 211 . منشورات ناظم خسرو . بيروت لبنان (د،ت)

6 - شرح ديوان جرير . محمد إسماعيل عبد الله الصاوي : 451 . الشركة اللبنانية للكتاب . بيروت لبنان (د،ت)

7 - الكتاب : 271/1 . المقتضب : 248/3 . شرح شذور الذهب : 448 . أوضح المسالك : 390/3 . شرح الاشموني : 429/2 .

8 - صحيح البخاري . محمد بن إسماعيل البخاري : 12/5 . تحقيق . د . مصطفى ديب . الطبعة الثالثة . دار ابن كثير . اليمامة بيروت 1980

9 - المصدر نفسه : 165/3



3- وفي باب عطف النسق أيضا فيه صورة ممنوعة وهي عطف الاسم الظاهر على المضمّر المجرور دون إعادة الجار ، فلا يجوز (( عطف الظاهر على المكني المخفوض نحو : ( مررت به وعمرو ) إلا أن يضطر الشاعر ))<sup>1</sup> ، ان ابن السراج وغيره من جمهور البصريين ويضاف إليهم الفراء من الكوفيين يعدّون مثل هذا العطف من خصائص الشعر ، وتشهد لهم الشواهد الآتية :

فاليوم قَرَبْتَ تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بكِ والأيام من عجب<sup>2</sup>

وقوله :

نُعَلِّقُ في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوطُ نفائف<sup>3</sup>

وقوله<sup>4</sup> :

هلا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق

وكان إزاء هؤلاء فريق آخر وهم الكوفيون يشاركونهم بعض البصريين يردون هذا الحكم ويرونه غير خاص بالشعر ويقدمون شواهد من النثر ، فهل حكم الضرورة يشمل المنشور والمنظوم على حد سواء ؟

والشواهد النثرية هي قراءة حمزة (ت 156هـ) : ﴿واقرا الله الذي تسألون به والأرحام﴾<sup>5</sup> ، بخفض (الأرحام)<sup>6</sup> عطفًا على المضمّر المجرور (به) ، وينقل ابن مالك حديثًا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم : (( إِنَّمَا مِثْلُكُمْ وَالْيَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عَمَلًا ))<sup>7</sup> ، بجر (اليهود) عطفًا على الضمير في (مثلكم) .

ليس أمامنا الآن إلا أن نعيد ما قلناه من أن النحاة لم يختطوا لأنفسهم منهجًا سليمًا في دراسة اللغة حتى يضمن لها اطراد القواعد التي قرروها ، فالشائع الذي يطمئن إليه الباحث هو العطف في مثل هذا النوع يكون بإعادة الجار ، ومن ثم نعرض عن كل مستوى أدائي مخالف لهذا الشائع ، فالقراءة شيء والشعر شيء آخر ، تلك تمثل مستوى لهجيا ، وهذا يمثل لغة فنية ، ولا نلتفت إلى أي شكل من أشكال التعليل أو التقدير كما فعل ابن جني مع القراءة على نية إضمار الجار وكأنه قال : (به وبالأرحام)<sup>8</sup> ، فذلك خطأ آخر يصيب المنهج العلمي السليم .

4- حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط ممتنع وغير صحيح ومثال ذلك : ( إن تأتي أنا كريم )<sup>9</sup> ، قال الخليل نقلًا عن سيبويه : (( لا يكون هذا إلا أن يضطر الشاعر ... وقد قاله الشاعر مضطرا ))<sup>10</sup> وهو حسن بن ثابت :

- 1 - الأصول في النحو : 80/2 . اللع في العربية : 85 . المقتصد في شرح الإيضاح : 959/2
- 2 - قائله مجهول . ينظر . الكتاب : 392/1 . الأصول في النحو : 122/2 . شرح الكافية في النحو . الرضي :
- 320/1 دار الكتب العلمية . بيروت 1985
- 3 - الشاهد لمسكين الدارمي . ينظر . خزنة الأدب : 467/1
- 4 - قائله مجهول . ينظر . معاني القرآن . الفراء : 86/2 . عالم الكتب . بيروت 1983 . الإنصاف : 266
- 5 - النساء : 1
- 6 - ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 226
- 7 - صحيح البخاري : 792/2 . وينظر . شواهد التوضيح : 107
- 8 - ينظر : الخصائص : 286/1
- 9 - الكتاب : 264/3
- 10 - المصدر نفسه

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>1</sup>

وقال الآخر<sup>2</sup> :

بني ثعل لا تنكعوا العنزَ شربها بني ثعل مَنْ ينكع العنزَ ظالمٌ  
ويبدو أن هذه المسألة لا يمكن أن تعدّ من طبيعة اللغة الشعرية فهو تعبير مخطئ حتى في  
هذا المورد وغير جائزة وقد اضطر المبرد إلى تصحيح رواية الشاهد الأول على :  
مَنْ يَفْعَلِ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ يَشْكُرُهُ .....<sup>3</sup>  
5- رفع جواب الشرط في موضع يستحقّ الجزم يعدّ أيضاً خطأً وغير جائز ، وعلى ذلك  
مثالهم (إن تاتني آتيك)<sup>4</sup>  
وقد ورد هذا في الشعر قال<sup>5</sup> :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ إنك إن يصرعُ أخوك تُصرعُ

6- قلنا إن النحاة أحيانا يفترضون وجوها من التعبير ليس لها واقع في الاستعمال وهو  
مما لا يجوز وخطأ ، ويرخصون لها الدخول في الشعر وهذا ما نلاحظه هنا ، والحوار بين  
الخليل وسيبويه (( سألته عن : ( آتي الأمير لا يقطع اللص ) فقال : الجزاء هاهنا خطأ لا يكون  
الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر شاعر ، ولا نعلم هذا جاء في شعر  
البتة ))<sup>6</sup> ومثل هذا يقول في ( باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل  
وهو باب الاستفهام ) و (( ذلك أن من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي  
يليه غير مظهراً أو مضمر ، فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً : ( قد وسوف ولما ) ونحوهن فإن  
اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حدّ الإعراب إلا النصب  
وذلك نحو ( لم زيداً اضربه ) ... ))<sup>7</sup> ، إن ما يهّم سيبويه هنا تأكيد الأثر الإعرابي في كلمة ( زيد ) ، ولم يلتفت إلى أن مثل هذا التركيب ممتنع من جهة أخرى وهي كون ( لم ) والمضارع  
بعدها لا ينفصلان وهما متلازمان كالشيء الواحد ، فإن كان هذا المثال غير جائز من جهة رفع  
الاسم ونصبه فمن الأولى منعه من هذه الجهة .

إن الذي يثير الدهشة هذه الأحكام التي يصدرها النحويون ، فهم يخطئون منها من جانب  
ويجيزونها في لغة الشعر ويركنون إليها في تقعيد القواعد مع وصفهم إياها أحيانا بأنها قبيحة  
أو مستقبحة على حدّ تعبيرهم . وكيف يرتضي الذوق البلاغي أن يشتمل التأليف على القبيح  
والمستقبح ؟

1 - لم يرد في ديوان حسان بن ثابت ويروي الأصمعي عن يونس قال ( نحن عملنا هذا البيت ) ورواه جماعة  
لكعب بن مالك الأنصاري . ينظر . الكتاب : 264/3 . خزنة الأدب : 644/3 - 655 - 547/4 . شرح

شواهد مغني اللبيب : 65 - 100 - 159

2 - الشاهد ينسب إلى رجل من بني أسد . ينظر . الكتاب : 436/1

3 - المقتضب : 72/2

4 - الكتاب : 67/3

5 - ينسب إلى جرير وليس في ديوانه وينسب إلى عمرو بن خثارم البجلي . ينظر . الكتاب : 67/3 . شرح ابن  
عقيل : 36/4 . خزنة الأدب : 396/3 .

6 - الكتاب : 101/3

7 - المصدر نفسه : 111/3

7- لا يجوز الفصل بين العدد ومميزه ، فلا يجوز ((...)) عشرون في الدار رجلاً ( إلا في ضرورة الشعر ))<sup>1</sup> ، وعلى هذا قول الشاعر<sup>2</sup> :

على أنني بعدما قد مضى ثلاثون للهجر حولاً كميلاً  
ويبدو أن النحاة قرروا هذه القاعدة ( قاعدة الإجازة ) في ضوء هذا الشاهد الوحيد ؛ إذ ليس هناك شواهد أخرى .

8- لا يجوز حذف ضمير الشأن والقصة ( في حال الاختيار : ( إن زيداً ذهب ) ، على معنى : ( إنه زيداً ذهب )<sup>3</sup> ، وقد جاء هذا الحذف في الشعر :

إن من لأم في بني بنت حسد إن ألمه وأعصه في الخطوب<sup>4</sup>

وقال الآخر<sup>5</sup> :

إن من يدخل الكنيسة يوماً يلق فيها جاذراً و ظباء  
9- تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف لا يجوز (( فلا تقول في : ( مررتُ بهندٍ جالسةً ) ، ( مررتُ جالسةً بهندٍ ) ))<sup>6</sup> ، وعلى ذلك الوجه غير الجائز جاءت هذه الشواهد :

لئن كان برد الماء هيمان صادياً إلي حبيباً إنها لحبيب<sup>7</sup>

ف( هيمان ) و ( صادياً ) حالان من الضمير المجرور بـ ( إلى ) وهو الياء . وقوله<sup>8</sup> :

فإن تك أذواد أصبن ونسوة فلن يذهبوا فرغاً بقتل حبال

ف( فرغاً ) حال من ( قتل ) ومن هنا أجاز بعضهم هذا التقديم مستدلاً بما جاء في هذين الشاهدين ، وكان الأجدر بهم أن يبعدوهما من الدرس النحوي ؛ لأنهما يمثلان مستوى فنيا تراعى فيه بعض الجوانب الفنية ومنها ( التقديم والتأخير ) وما ينشأ عنهما من نغم موسيقي ينشده الشاعر ، ويسخر اللغة لتحقيقه .

10- ومما منع تقديم التمييز على عامله فـ(( لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً أو غير متصرف فلا تقول : ( نفساً طاب زيداً ) ولا ( عندي درهماً عشرون ) ))<sup>9</sup> ، وأجاز بعضهم هذا التقديم قياساً على شاهدين من الشعر وهما :

أ تهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب<sup>1</sup>

1 - المقتصد في شرح الإيضاح : 748/2

2 - العباس بن مرداس . ينظر . ديوانه : 136 . جمعه وحققه . د . يحيى الجبوري . دار الجمهورية . بغداد . 1968

3 - شرح المفصل : 114/3

4 - الشاهد للأعشى ميمون بن قيس . ورواية الديوان : ( من يلمني على بني ابنة ... ) ولا شاهد فيه حينئذ : 335 . تحقيق . د . محمد حسين . مكتبة الآداب . مصر ( د ، ت ) وورد في الكتاب : 439/1 . خزانة الأدب

380/4 - 654/3 - 463/2 :

5 - ينسب إلى الأخطل . ينظر . شعر الأخطل ( فيما ينسب إليه ) : 376 . دار إحياء التراث بيروت ( د ، ت ) .

6 - شرح ابن عقيل : 641/1

7 - الشاهد لكثير عزة . ديوانه : 522

8 - ينسب إلى طليحة بن خويلد الاسدي ممن ادعى النبوة وارثاً عن الإسلام . ورد الشاهد في . شرح ابن عقيل : 542/1 . شرح الأشموني : 177/2

9 - شرح ابن عقيل : 670/1

ضيعت حزمي في إبعادي الأملأ وما ارعويث ، وشيباً رأسي اشتعلا

هذه نماذج مما تحدثنا عنه وأغفلنا الكثير ، وانما أردنا التعريف بهذه الأمثلة المصنوعة غير الجائزة التي احتفل بها النحويون ، واتخذوها مادة تستنبط منها القواعد .

### د - الأمثلة الممتنعة والدالة

ترد أمثلة أخرى عند النحاة تعبر عن دلالات مخطئة بل محالة ولكن النحاة يرونها صحيحة مستقيمة التأليف والتركيب . من ذلك ما ذكره سيبويه مشيراً إلى التناقض من حيث المعنى في تركيب بعض الأمثلة كالمثالين :

( أتيتك غداً ) و ( سأتيتك أمس ) ، ويعد سيبويه مثل هذه التراكيب من المحال ؛ (( لأنك تنقض أول كلامك بآخره ))<sup>3</sup> ، وهذه الأمثلة تعد سليمة من جهة ترتيب الكلمات وما ينسب إليها من عمل ، فالمثال الأول الفعل فيه ( أتى ) استوفى فاعله الضمير ومفعوله كذلك ضمير ثم أنت المكملات مثل الظرف ( غداً ) وكذلك المثال الآخر تضمن ترتيباً معهوداً للكلمات إلا أن المعنى كان (محالاً) على حد تعبير سيبويه فالكلام ابتداءً أشار إلى الزمان الماضي والظرف لا يدل عليه بل دلّ على زمن لم يأت بعد ، وكذلك المثال الثاني . قدّم أبو هلال العسكري أمثلة مشابهة للأمثلة سيبويه حينما أراد أن يذكر الفرق بين ( الكذب والمحال ) ، فالمحال (( ما أحيل عن حقه حتى لا يصح اعتقاده ويعلم بطلانه اضطراراً مثل ( سأقومُ أمس ) و ( شربتُ غداً ) و ( الجسمُ أسودُ أبيضُ ) ... والكذب هو الخبر الذي يكون خبره على خلاف ما هو عليه ويصح اعتقاده ذلك ويعلم بطلانه استدلالاً ، والمحال ليس بصدق ولا كذب ، ولا يقع الكذب إلا في الخبر ، وقد يكون المحال في صورة الخبر مثل قولك : ( أقدمُ زيدٌ غداً ) ، وفي صورة التمني كقولك : ( ليتني في هذه الحال بالبصرة ومكة ) وفي صورة الأمر ( اتق زيداً أمس )<sup>4</sup> . وذكر سيبويه في باب (( المبدل والمبدل منه والمبدل يشرك المبدل منه في الجر )) مثلاً يكون في أحد وجهيه خطأ في الدلالة و (( ذلك قولك : ( مررتُ برجلٍ حمارٍ ) ، فهو على وجه محال ... فإن تعني أن الرجل حمار ... ))<sup>5</sup> ، وقد حاكى أبو هلال العسكري مثال سيبويه هذا بمثال يعطي مثل هذه الدلالة الملبسة وهو ((... يا زيدُ بكرُ ) على أن تجعل زيداً بكراً ...))<sup>6</sup> .

ويذكر سيبويه أمثلة أخرى كلها ممتنعة من جهة المعنى (( لا يجوز أن تقول : ( بعث داري ذراعاً ) ، وأنت تريد بدرهم ، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع ولا يجوز أن تقول (بعث شاة شاة ) ، وأنت تريد ( بدرهم ) فيرى المخاطب أنك بعثتها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن

1 - ينسب إلى المخبل السعدي والى أعشى همدان والى قيس بن الملوح العامري . ينظر . شرح ابن عقيل : 293/2

2 - من الشواهد التي لا يعلم قائلها . ينظر . شرح ابن عقيل : 294/2 . شرح عمدة الحفاظ : 474

3 - الكتاب 25/1 - 26 . المقتضب : 50 /2

4 - الفروق في اللغة . أبو هلال العسكري : 34 - 35 . الطبعة الأولى . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت . 1973

5 - الكتاب : 439/1

6 - الفروق في اللغة : 35

تقول : (بينت له حسابهُ باباً باباً ) ، فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابهُ باباً واحداً )<sup>1</sup> ، ويذكر المبرد أن هذه الأمثلة غير صحيحة من جهة المعنى وهي ( كائنني أخوك ) ، ( كنتُ زيداً ) (فـ) محال أن أردت به الانتقال وأنت تعني أخاه في النسب ، ولكن لو قلت : ( كنتُ أخاك ) أي صديقك وأنا اليوم عدوك ، وكنتُ زيداً وأنا الساعة عمرو ، أي غيرت اسمي – كان جائزاً )<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - الكتاب : 393/1

<sup>2</sup> - المقتضب : 119/1

ويقول النحويون إنَّ ( أفعل ) التفضيل لا يضاف إلى شيء إلا وهو بعضه كقولك : ( الخليفة أفضل بني هاشم ) و ( عمرو أقوى الناس ) ولو قلت : ( الخليفة أفضل بني تميم ) و ( عمرو أقوى الأسد ) ، (( لم يجز وكان محالاً ))<sup>1</sup> .

وفي باب المبتدأ والخبر معرفتين يقرر النحويون أنه يجب حصول الفائدة في الخبر ، ولهذا لا يجوز مثل هذه الأخبار التي تصورها الأمثلة ( الثلج بارد ) و ( السماء فوقنا ) ؛ (( لأن ذلك معلوم ))<sup>2</sup> ، ويقابل النحويون هذه الأمثلة بأمثلة أخرى ظاهرها أنها تشبهها إلا أنها جازت لمعنى زائد فيها وهي ( الله ربنا ) و ( محمدٌ نبينا ) ، فذلك (( على وجهين أحدهما أن تذكر تقربا وتعبدا والثاني ( كذا ) أن يقال للجاحد الذي يعرف بجهل ذلك فيتنزل منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه ))<sup>3</sup> .

ولا يجوز النحويون (( الجزم في جواب النهي إلا بشرط أن يصحَّ تقدير شرط في موضعه مقرون بـ ( لا ) النافية مع صحة المعنى ))<sup>4</sup> ، وهنا نلاحظ اشتراط ( صحة المعنى ) ، والأمثلة التي تذكر في هذا الباب الآتية ( لا تكفر تدخل الجنة ) و ( لا تدن من الأسد تسلم ) فالجزم هنا في الفعلين ( تدخل ) و ( تسلم ) صحيح ؛ لأنه (( لو قيل في موضعهما : ( إن لا تكفر تدخل الجنة ) و ( إن لا تدن من الأسد تسلم )<sup>5</sup> ، فالجزم هنا صحيح ؛ لأن المعنى صحيح ، بخلاف المثالين الآتيين ( لا تكفر تدخل النار ) و ( لا تدن من الأسد يأكلك )<sup>6</sup> ، فالجزم في الفعلين ( تدخل ) و ( يأكلك ) غير صحيح من جهة المعنى لا غير ؛ لأن المعنى حينئذ فاسد ، فلو وضعت الأدوات ( إن ) الشرطية و ( لا ) النافية قبل فعل الشرط ( تكفر ) و ( تدن ) لاختلَّ المعنى وصار ( إن لا تكفر تدخل النار ) و ( إن لا تدن من الأسد يأكلك ) ، فهذا المعنى فاسد وغير صحيح ، فالرفع في الفعلين هنا هو الوجه .

وفي باب الظرف يمنع النحويون تعدده بلا خلاف (( فقد اتفقوا على أن الفعل لا يعمل في ظرفين . فلا يقال مثلا : ( قمت يوم الجمعة يوم السبت ) ؛ لأن وقوع قيام واحد في يوم الجمعة ويوم السبت محال وكذلك ( جلست أمامك خلفك ) ؛ لأن وقوع جلوس واحد في مكانين محال ))<sup>7</sup> .

وفي باب التوكيد يمنعون توكيد ضمير الرفع المتصل مستترا أو بارزا إلا بفواصل ما نحو ( قمت أنت نفسك ) و ( قمت أنت نفسك ) و ( قاما هما أنفسهما ) أما عن سبب ذلك ، فيذكر السيوطي أن (( علته أن تركه يؤدي إلى اللبس في بعض الصور نحو ( هنت ذهبت أنفسها أو عينها ) ؛ لاحتمال أن يظن أنها ماتت أو عميت ))<sup>8</sup> .

و يرى النحاة أن الفرق بين أداتي الاستفهام ( أيان ) و ( متى ) هو أن ( أيان ) مختص بالاستفهام عن الأمور العظام ومنه قوله تعالى : ﴿ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾<sup>9</sup> فالسؤال هنا عن يوم عظيم

1 - المقتضب : 38/3 . الأصول في النحو : 225/1

2 - المقتضب : 306/1 - 307

3 - المقتصد في شرح الإيضاح : 306/1 - 307

4 - الكتاب : 97/3 . و ينظر : شرح قطر الندى : 82

5 - شرح قطر الندى : 82.

6 - المصدر نفسه

7 - الأشباه والنظائر : 273/1

8 - همع الهوامع : 122/2

9 - الذاريات 12/

، أما الأمثلة الآتية فتعدُّ غير جائزة من هذه الجهة وهي ( أَيْانَ يَوْمُ قِيَامٍ زَيْدٌ ) و ( أَيْانَ قَدُومُ الْحَاجِّ )<sup>1</sup> ، وأغلب الظن أن هذه الدلالة مستوحاة من الآية الكريمة لا غير .  
وفي باب ( إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا ) يرد المثال الآتي الممتنع من جهة المعنى وهو : ( لَعَلَّ الشَّمْسَ تَغْرُبُ ) ؛ لأنَّ لَعَلَّ للترجي ( ) والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله ( )<sup>2</sup> .  
إنَّ الأمثلة المذكورة آنفا كلها صحيحة من جهة تركيب كلماتها وتأليفها لكنها انطوت على دلالة غير الدلالة المطلوبة ومن ثَمَّ حكم عليها بالخطأ وكانت غير جائزة .

### هـ - الأمثلة الممتنعة واللمحات العربية

هنا ترد أمثلة أخرى من نوع آخر تصور هذه الأمثلة نطوق القبائل العربية إلى جانب المسلك اللغوي العام ، وقد عدَّها النحويون غير جائزة وممتنعة .  
إنَّ هذا الحكم لا يتلاءم مع عمل اللغوي الواصف للغة ويدل على خطأ المنهج الذي حدَّده اللغوي لنفسه في دراسة اللغة ، فكل لغة لها خصائصها وقوانينها وسمات تميزها من غيرها ، وليس هناك ما يسمى بـ ( اللغة الضعيفة أو الرديئة أو الخبيثة ) ، وما إلى ذلك من نعوت كما ترد في كتبنا النحوية .

إنَّ الذي دعا النحاة إلى مثل هذه النعوت هو الطريقة التي نهجوها في دراسة اللغة فهم حددوا المسلك اللغوي العام وإلى جانبه الأخلاط الأخرى من اللهجات ، فأصبحت هذه الأخلاط قليلة ونادرة وضعيفة وقبيحة قياساً إلى اللغة المثلى الموحدة .

لقد كان المنهج العلمي العملي السليم يقتضيهم أن يعملوا على ( الأكثر ) وألا يدخلوا هذا ( القليل ) إلى جانب ( الكثير ) ، ومن ثَمَّ لا يضطرون إلى مثل هذه الأحكام التي تجافي الطريقة العلمية الصحيحة ، ومن هنا لا نستطيع مجازاة النحويين والحكم على هذه الأمثلة بالخطأ وعدم الجواز وإنما هي تمثل نطوقاً للعرب ، والخطأ في المنهج الذي فتح الباب أمامها للدخول إلى جانب المستويات الأخرى .

وفي ضوء هذا المنهج ظهرت أفكار آمن بها النحويون ومنها فكرة ( المطابقة ) بين الفعل والفاعل إذا كان مفرداً أو دالا على اثنين أو أكثر من اثنين وهو الجمع يتعين إذا كان الفعل متقدماً ألا تلحقه علامة على ذلك فيقولون : ( قَامَ زَيْدٌ ) و ( قَامَ الزَّيْدَانِ ) و ( قَامَ الزَّيْدُونَ ) ، إن السبب الذي جعلهم يؤمنون بهذا أنهم وجدوا بعض العرب يقولون : ( قاما الزيدان ) و ( قاموا الزيدون ) و ( قَمَنَّ الهندات ) فوجدوا هذا المنطوق مخالفاً للشائع فقالوا بوجوب تجرد الفعل من العلامات الدالة على التثنية أو الجمع ، وماذا لو أنهم تغافلوا عن لغة بلحارث ابن كعب المنسوبة إليهم هذه العادة النطقية التي تلحق هذه العلامات بالفعل؟ ومن هذه الأمثلة:

1- خطأ سيبويه تأكيد اسم ( إِنَّ ) بالرفع ، والعطف بالرفع على اسمها ، قبل أن تستوفي خبرها ، قال: ( ( اعلم أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون: ( إِنْهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ ) و(إنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ)...) )<sup>3</sup> ، وهنا إشارة إلى تخطئة الشاعر ضابئ بن الحارث البرجمي القائل :  
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَبَنِي وَقِيَارَ بِهَا لَغْرِيْبُ<sup>4</sup>

1 - الفوائد الضيائية : 141/2

2 - الأثرية في علم العربية : 82

3 - الكتاب : 155/2

4 - خزنة الأدب : 323/4

وتخطئة من قرأ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ... ﴾<sup>1</sup> ، برفع ( ملانكتة )<sup>2</sup> ، وتخطئة النص القرآني في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرُونَ ﴾<sup>3</sup> . إنَّ موقف سيبويه هذا بسبب اهتمامه بهذا المستوى القليل الذي يوحى به قوله ( من العرب ) ، فلو تركه ليدرس في جانب آخر لتخلص من هذا الموقف .

2- وينقل سيبويه في باب ( اسم الجنس الجاري على طريقة : أما كذا فكذا ) لهجة عربية حكم عليها بالقلّة والخبث<sup>4</sup> أما أمثلة ذلك ( أما العبيد فذو عبيد ) و ( أما العبد فذو عبد ) .

3- إذا عطف على اسم ( لا ) النافية للجنس وكررت جاز في الاسم الثاني البناء والرفع ، وإذا سقطت ( لا ) رفع الثاني على الموضع أو نصب على اللفظ نحو ( لا حول وقوة أو قوة ) ، حكى الأخفش عنهم (( أن من العرب من يسقط التنوين من المعطوف ، فتقول : ( لا رجل وامرأة ) على نية ( لا ) ... ))<sup>5</sup> ، وقد عدّ ذلك ابن الناظم ( ت 686هـ )<sup>6</sup> وابن هشام<sup>7</sup> والأشموني ( ت 929هـ )<sup>8</sup> شاذاً وقال فيه أبو حيان : ( هي لغة ضعيفة )<sup>9</sup> .

4- أجاز النحويون في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ست لغات : يا غلام ( بالفتح ) ، يا غلام ( بالكسر ) ، يا غلام ( بالضم ) ، يا غلامي ( بياء مفتوحة ) ، يا غلامي ( بياء ساكنة ) ، يا غلاما ( بالالف ) . جعل أبو حيان اللغة الثالثة ( قليلة وردينة )<sup>10</sup> ، وقال فيها ابن هشام هي : ( لغة ضعيفة )<sup>11</sup> ، وقد جاءت أمثلة مصنوعة من هذه اللغة وهي ( يا قوم لا تفعلوا ) و ( يا رب اغفر لي )<sup>12</sup> و ( يا أم لا تفعلي )<sup>13</sup> ؛ ولأن القراءات تعكس واقعا لهجيا قرئت الآية ﴿ قَالَ رَبِّ احْكُم ﴾<sup>14</sup> برفع ( رب )<sup>15</sup> .

5- رأى هشام الضرير ( ت 209هـ ) من الكوفيين أن ( كيف ) حرف عطف ، وأجاز هذا المثال : ( مررتُ بزيد فكيف عمرو )<sup>16</sup> ، قال سيبويه : (( هذا رديء لا تتكلم به العرب ))<sup>17</sup>

1 - الأحزاب / 56

2 - هي من القراءات الشاذة وهي قراءة عبد الوارث عن أبي عمرو . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه :

120

3 - المائدة / 69

4 - الكتاب : 1 / 389

5 - شرح عمدة الحافظ : 259 . ارتشاف الضرب : 173/2

6 - ينظر . شرح ألفية ابن مالك . ابن الناظم بدر الدين محمد بن محمد : 73

7 - ينظر . أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : 23/2

8 - ينظر . شرح الأشموني : 173/2

9 - ارتشاف الضرب : 173/2

10 - ينظر . ارتشاف الضرب : 539/2

11 - ينظر . شرح قطر الندى : 205

12 - الكتاب : 316/1

13 - شرح قطر الندى : 205

14 - الأنبياء/112

15 - قراءة أبي جعفر . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه : 93

16 - ينظر . ارتشاف الضرب : 632/2

17 - الكتاب : 59/1



، ورأى يونس أنه (خطأ) <sup>1</sup>، ويبدو أن كل هذه الآراء والمنازعات جاءت بفعل شاهد قاله أحدهم :

إذا قلَّ مالُ المرءِ لانتَ قنأته وهانَ على الأدنى فكيف الأباعد <sup>2</sup>  
فلو أخذنا برأي يونس وتركنا ما قاله هذا القائل ؛ لأنه خطأ ما كان لنا أن نعدَّ ( كيف ) في  
باب الحروف العاطفة.

## ثانيا : أمثلة لإيضاح دلالات معجمية

لقد ذكرنا أن السمة العامة للأمثلة المصنوعة هي السمة التعليمية ، وتعني هذه تفسير جملة القواعد النحوية وتوضيحها للمتعلّم وهذه السمة تعدّ الهدف الأول في صنع هذه الأمثلة ولذا راح النحويون يحرصون على الاهتمام بهذا الجانب الذي يتطلبه الدرس التعليمي ، وأقصى ما يتمنونه الابتعاد عن اللبس في سرد القاعدة ومنع دخول ما لا علاقة له بها .  
وجد النحويون أنفسهم أمام مسائل تحتاج إلى تفسير مدلولاتها ، فكانت هذه المسائل على نوعين :

النوع الأول يختصّ بإيضاح دلالة مفردات مما يتعلق بالمصطلح النحويّ أو بعض عنوانات الأبواب النحوية ومسائلها .  
النوع الآخر : يختصّ بإيضاح دلالة الجمل التي توفّرت على عنصر اشتراك فيها والتفريق بينهما .

لقد كان للمثال المصنوع حضور في هذا الموضوع ، فسرعان ما يستجد به النحويّ في هذا الشأن ، ولم نجد منهم من يعدل إلى الشواهد إلا ابن هشام ؛ فانه يلجأ إلى الشاهد الصادر عن الناطقين في أحيان ، وفي أحيان أخرى يلجأ إلى المثال حينما يفقد الشاهد .  
إنّ هذه النزعة ظهرت عند النحاة المتأخرين ، والسبب الذي يفسر ظهورها في هذه الحقبة ، ابتعاد الدرس النحويّ عن طبيعته الأولى السهلة الوصفية بعدما آل النحو أخيراً إلى الطبيعة المعيارية التي تهتم بسرد القواعد مجردة من الربط الحي بواقع اللغة المنطوقة ، فأضحت هذه المفاهيم والمصطلحات وكثير من الدلالات التي تترتب على تأليف الجمل بأنماطها المختلفة يغلب عليها الغموض وتقصر عن النفاذ إلى أذهان المتعلمين وتصبح عناصر أجنبية وغريبة على المتكلمين بها ، وعلى أبناء اللغة مثلما نرى اليوم في مدارسنا فإن أكثر تلاميذنا يحتاج إلى تفسير لكثير من المصطلحات حتى يفهم الأبواب النحوية وقواعدها ، لذا أخذ النحويون يفسرون كل ما غمض من هذه المصطلحات والجمل بغية تقريب مدلولاتها إلى أفهام المتعلمين .  
وهنا نعرض نماذج من النوع الأول وتفسيراتها في أمثلة النحاة :

في باب الممنوع من الصرف أراد ابن السراج أن يبحث عن أصل العلمين ( إسحاق ويعقوب ) والتفريق بين العلمية والأصل وما يترتب على ذلك من صرف الاسمين أو منعهما من الصرف ، فيرى أنّ ( إسحاق ) مصروف إنّ كان مصدراً : ( اسْحَقَ السفرُ إسحاقاً ) تريد : أبعد إبعاداً ، ومنه السحيق : البعيد ، قال الله تعالى : ( وأهوي به الرّيحُ في مكانٍ سحيقٍ ) <sup>3</sup> . وإنّ سميته إسحاق اسم النبي ( ص ) فهو غير مصروف ؛ (( لأنه غيّر عن جهته فوقع في كلام العرب غير

<sup>1</sup> - ينظر . ارتشاف الضرب : 632/2

<sup>2</sup> - لا يعرف قائله . ينظر . مغني اللبيب : 273

<sup>3</sup> - الحج / 31

مصرف (المذهب) 1 ، ويبدو أن ابن السراج تكلف في هذا الاشتقاق الذي وجده لهذا الاسم ، فمن المعروف أنه من الألفاظ السامية المشتركة .

ويوضح أحدهم معنى ( الصلة ) في باب الموصول الاسمي (( ومعنى الصلة أن الاسم لا يكون تاماً في أصله فيضم إليه ما يتممه ويكمل نقصه كما تقول : ( هذا صلة هذا ووصلة ) أي : يكمله ويزيل نقصه )) 2 .

ويفرق أبو بكر الزبيدي بين التاء الزائدة في باب الجمع المؤنث والتاء الأصلية التي هي جزء من الكلمة ف(( إذا كانت التاء أصلية في الواحد جرت بوجوه الإعراب كلها تقول : ( سَمِعْتُ أصواتاً ) و ( أكلتُ أحواتاً ) و ( أعطيتُ القومَ أقواتهم ) ، فيظهر النصب فيها ؛ لأن التاء أصلية ألا ترى أنك تقول : ( بيت و صوت و حوت و قوت ) ... )) 3 فالفرق واضح من جهة كون التاء جزءاً من الكلمة أو زائدة عليها .

وفي باب النداء يتطلب توضيح معنى الاستغاثة فيقال : (( اسْتَغَاثَ فلانٌ فلاناً ، فأغاثه . أي : استنصره فنصره )) 4 ، وهنا يرد شاهد قرآني ليزيد المعنى وثوقاً وتوضيحاً ، قال الله تعالى : ﴿ فاستغاثوا الذي من شيعته على الذي من عدوه ﴾ 5 ، فالمنادي لينصر مستغيث والمنادي لينصر مستغاث .

ويفسر ابن مالك في باب ( حروف التحضيض ) معنى ( الحَضَّ ) ، فيقول : (( ... ) حَضَّ فلانٌ فلاناً على الشيء ) . إذا رغبه في فعله وحذره من تركه ، فإذا قيل : ( حَضَّه ) بالتشديد دلٌّ على تأكيد الحدث والمبالغة في التحريض فلذلك قيل حروف التحضيض لا حروف الحَضَّ )) 6 .

ويشرح ابن هشام معنى ( النواسخ ) ويربطه بالمعنى الاصطلاحي في النحو ، فالنواسخ (( جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة يقال : ( نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ ) إذا أزالته ، وفي الاصطلاح ما يرفع حكم المبتدأ والخبر )) 7 ، ويذكر معنى ( الكلام ) في اللغة وله معنيان ، أحدهما : الحدث الذي هو التكليم ، وهنا يرد مثالان عند النحاة ( أعجبني كلامك زيداً ) 8 و ( أعجبني كلامك هنداً ) 9 ، ويبدو أن المثالين صيغا على منوال هذا الشاهد الذي يستشهد به النحاة :

قَالُوا : كَلَامُكَ هَذَا وَهِيَ مُصْغِيَةٌ يَشْفِيكَ ؟ قُلْتُ : صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا 10

أي : تكليمك هذا . أما المعنى الآخر فهو ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد (واللفظ المفيد ما كان في النفس) يمثل له بمثالين هما : ( قَامَ زيدٌ ) و ( قَعَدَ عمرو ) ونحو ذلك (( فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاماً )) 11 .

1 - الأصول في النحو : 97/2

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 315/1

3 - الواضح في علم العربية : 88

4 - شرح عمدة الحافظ : 287

5 - القصص/ 15

6 - شرح عمدة الحافظ : 315

7 - شرح قطر الندى : 122

8 - شرح شذور الذهب : 27

9 - الأزهرية في علم العربية : 8

10 - لا ينسب الشاهد إلى قائل . ينظر . شرح شذور الذهب : 27.

11 - شرح شذور الذهب : 27

ويُفسر دلالة ( الضمير ) وسبب تسميته هذه من قولهم : ( أضمَرْتُ الشيءَ ) أو ( أضمَرْتُ الشيءَ في نفسي ) : إذا سترته وأخفّيته (...) <sup>1</sup> ، وينقل ابن هشام معنى ( بَيَدَ ) في الكلام عن أصحاب المعجمات فهي تكون بمعنى ( غير ) ، يقال : ( إنه كثيرُ المالِ بيدَ أنه بخيلٌ ) <sup>2</sup> .

ومعنى ( الإضافة ) في اللغة يتبين من الأمثلة الآتية :

( ضافَتِ الشَّمْسُ للغروبِ ) ... أي : مالت .

( ضَفَّتْ ظهري إلى الحائطِ ) ... أي : أملتته إليه .

( ضافَ السهمُ عن الهدفِ ) ... أي : عدل .

( أضفَّته إلى فلانٍ ) ... أي : ألجأته .

( ضافَهُ الهُمُّ ) ... أي : نزل به .

( تضافَ الوادي ) ... أي : تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر .

( أضفْتُ من أمري ) ... أي : أشفقت <sup>3</sup> .

وفي باب النداء يرد عند بعضهم تفسير معنى ( الندبة ) ، فهي مصدر الفعل : ( نَدَبَ الميتَ . إذا تفجَّع عليه ) <sup>4</sup> .

ويمثلون لمعنى ( اللفظ ) في اللغة بقولهم : ( أكلْتُ التمرَ ولفظْتُ النواة . أي : رميتها ) .

ومعنى ( الاستثناء ) الصرف يقال : ( ما ثَنَّاكَ عن كذا . أي صَرَفَكَ عنه ) <sup>5</sup> .

أما معنى ( الإعراب ) عند النحويين فهو يتضح بأمثلة وشواهد يذكرونها ، فمعناه اللغوي :  
1- الإبانة . يقال : ( أعربَ الرجلُ عَمَّا في نفسه ) و ( أعربَ عن حاجته ) : إذا أبان عنها ووضحها .

2- الإجالة . يقال : ( عرِبَتِ الدابةُ ) . جالت في مرعاها .

3- التحسين . يقال : ( أعربْتُ الشيءَ ) . حسنته .

4- التغيير يقال : ( عرِبَتِ المعدةُ وأعرَبَها ) . غيَّرها

5- إزالة الفساد : ( أعربْتُ الشيءَ ) . أزلت عربه أي فساده <sup>6</sup> .

أما النوع الآخر فهو يختص بإيضاح دلالة الجمل التي توافرت على عنصر اشترك فيها والتفريق بينها ، وقد بحث النحويون هذا الجانب في بابين من النحو هما : الأول في باب كان وشببهاتها في العمل . والآخر في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ( باب ظنَّ وأخواتها ) . لقد بحث النحويون هذا الباب تحت عنوان ( التضمين ) ، في الفعل الواحد منهما يتضمن دلالتين ، ومن هنا حاولوا التفريق بينها للمتعلم لكيلا تلتبس عليه من جهة ، وليصور عمل هذه الأفعال في الجملة الاسمية من جهة أخرى .

إنَّ هذه الأنماط من الجمل التي سنعرض نماذج منها نجد النحويين أحيانا يقصدون إليها ويتلاعبون بألفاظها بقصد الإلغاز وهو مما ظهر في حقبة متأخرة عند النحاة ، وأنها مما يؤكد حقيقة أن الدرس النحوي كان تعليميا لا علميا .

1 - شرح شذور الذهب : 134

2 - مغني اللبيب : 155 . همع الهوامع : 232/1 . المطالع السعيدة : 8

3 - همع الهوامع : 45/2

4 - المطالع السعيدة : 381/1

5 - الأزهري في علم العربية : 118

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 85/1 . شرح المفصل : 73/1 . شرح شذور الذهب : 33 . همع الهوامع :

13/1 . الفوائد الضيائية : 195/1

في باب ( كان ) وأخواتها يذكر النحويون الحكم العام لأفعال هذا الباب وأنها تنسخ حكم الجملة الاسمية ، وكل فعل يفيد معنى من المعاني ، لكنها أحيانا تخرج إلى معان أخرى يترتب عليها حكم جديد يخص دلالتها أو فقدان عنصر من عناصرها ، فهي مرة تكون ( ناقصة ) فتشتمل على عنصري الجملة المبتدأ والخبر ، أما إذا كانت ( تامة ) فتكتفي بعنصر واحد وهو مرفوعها .

ف ( كان ) أم الباب تفيد في معناها العام الدلالة على الحدث المجرد واسمها متصف بخبرها اتصافا مجردا لا زيادة معه ؛ لأنها لا تدل بصيغتها على نفي أو دوام أو تحول أو زمن خاص كالصباح والمساء والضحي ، ولا على غير ذلك مما تدل عليه أخواتها فتد ( كان ) في استعمالات مختلفة ، فمرة ناقصة تستوفي مرفوعها ومنصوبها ، ومرة تامة تكتفي بمرفوعها وحده ، وربما استوفت اسما منصوبا مفعولا لها ، وكل ذلك يتمثل في هذه الأمثلة النحوية :

أ - ( كان زيد قائما ) - ( كان عمرو ضاحكا )  
ب - ( كان الله ولا شيء معه ) - ( إذا كان الشتاء فأدفنوني ) - ( إن كان ذو عسرة ) - ( ما شاء الله كان ) .

ج - ( كنت الصبي ) - ( كان فلان الصبي ) - ( كنت الصوف )<sup>1</sup> .  
د - ( جمد الماء فكان ثلجا ) - ( احترق الخشب فكان ترابا ) - ( أشرقت الشمس فكان النور وكان الدفاع وكان الأمن )<sup>2</sup> .

لقد وردت ( كان ) هنا في أربع مجموعات ، كانت في الأولى منها ناقصة واردة على الأصل فاستوفت عنصريها الاسم والخبر ، أما المجموعة الثانية فقد كانت فيها تامة اكتفت بعنصر واحد هو مرفوعها وكانت لها دلالة جديدة ، فهي دالة على الثبوت كما في المثال الأول والحدوث في المثال الثاني والحضور في المثال الثالث والوقوع في المثال الرابع . أما المجموعة الثالثة فقد تضمنت الفعل ( كان ) تاما متعديا ودالا على معنى جديد ، فالمثالان الأول والثاني دلت فيه ( كان ) على معنى ( كفل ) ، والمثال الثالث دلت على معنى القيام بالغزل وهو برم الصوف ، أما المجموعة الرابعة ففيها ( كان ) دالة على الصيرورة والتحول وهي هنا تامة أيضا .

ويسري هذا الحكم أيضا على أخواتها ، فهي مرة تامة ولها دلالة تخالف الناقصة ، ومنها ( ما انفك ) إذا جردت من النفي تكون تامة ولها دالتان :

الأولى : تكون بمعنى ( فصل ) ، مثال ذلك ( فك الخاتم ) ... إذا فصله .  
الأخرى : تكون بمعنى ( خلص ) مثال ذلك ( فك الأسير ) ... إذا خلصه<sup>3</sup> .  
( فككت حلقات السلسلة فانفكت ) أي انفصلت<sup>4</sup> .

ومن أخواتها ( مازال ) فإن النحويين يشترطون فيها أن تكون ماضي ( يزال ) حتى تعمل هذا العمل ، أما إذا كانت ماضي ( يزال ) فهي فعل تام متعد بمعنى : ( ماز يميز ) ، وأمثلة ذلك يقال : ( زال زيد ضائه من معز فلان )<sup>5</sup> أي : مئزه . و ( زل ضانك عن معرك ) أي : مز بعضها من بعض<sup>6</sup> . ومصدر هذا الفعل هو ( الزيل ) ، ولها تصریف آخر وهو : ( زال ) ماضي ( يزول ) ومصدره ( الزوال ) الذي يفيد معنى الانتقال (( فهو تام ، بمعنى : انتقل ، نقول

1 - همع الهوامع : 115/1 . شرح الاشموني : 400/1

2 - النحو الوافي . عباس حسن : 548/1 الطبعة الرابعة . دار المعارف مصر . 1976

3 - ارتشاف الضرب : 80/2

4 - النحو الوافي : 565/1

5 - شرح شذور الذهب : 184

6 - شرح الاشموني : 403/1

( رُلَّ عَنْ مَكَانِكَ ) . أي انتقل ...<sup>1</sup> و ( زَالَ الْحَجَرُ ) أي : انتقل من موضعه )<sup>2</sup> ، وهي ليست هنا من النواسخ وإنما فعل لازم من الانتقال والهلاك والفناء ( زَالَ سُلْطَانُ الطُّغَاةِ زَوَالاً )<sup>3</sup> ، بمعنى : هلك هلاكاً وفني فناءً .

كذلك ترد أمثلة للفعل ( ظَلَّ ) وهي : ( ظَلَّ الْجَوُّ مَعْتَدِلًا ) - ( ظَلَّ زَيْدٌ غَنِيًّا ) - ( ظَلَلْتُ بِمَكَانٍ كَذَا ) ، فالمثال الأول فيه الفعل ( ظَلَّ ) ناسخ محتفظ بعمله ودلالته على اتصاف اسمها بمعنى خبرها اتصافاً يتحقق طول النهار . أما المثال الثاني ففيه الفعل ( ظَلَّ ) بمعنى ( صار )<sup>4</sup> ، فهي تستعمل كثيراً بهذا المعنى ( عند وجود قرينة فتعمل بشروطها نحو قوله تعالى ﴿ وَإِذَا

بَشَرَ أَحَدُهُمُ بِالْأُنْثَى ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾<sup>5</sup> ، أي : صار ... )<sup>6</sup> ، وأما المثال الثالث ففيه ( ظَلَّ ) فعل لازم ومثله ( ظَلَّ الْحَرُّ ) بمعنى : دام وطال .<sup>7</sup>

والفعل ( بات ) له أمثلة ينبغي لنا التفريق بينها :  
( بَاتَ الْقَائِدُ سَاهِرًا ) - ( بَاتَ عَمْرٌو غَنِيًّا ) - ( بَاتَ الطَّائِرُ ) - ( بَتُّ مَبِيتًا )<sup>8</sup> .  
فهي ناسخة دالة على اتصاف اسمها بمعنى خبرها طول الليل كما في المثال الأول ، وتفيد معنى الصيرورة و التحول كما في المثال الثاني وجاءت تامة في المثالين الأخيرين لتفيد النزول والمبيت في المكان ليلاً مكثفية بمرفوعها .

والفعل ( أضحى ) يفيد مع معموليه اتصاف الاسم بمعنى الخبر اتصافاً يتحقق وقت الضحى مثل : ( أضحى الزارعُ منكباً على زراعته ) .

لكنها تأتي بمعنى ( الصيرورة ) في مثل : ( أضحى الميدانُ الصناعي مطلوباً ) .

وتكون تامة في مثل ( أضحى النائم ) أي : دخل في وقت الضحى<sup>9</sup> .

والفعل ( أمسى ) يفيد الدخول في وقت المساء ، وهو ناسخ للجملة الاسمية في مثل : ( أمسى المجاهدُ قريراً ) .

وتكون بمعنى ( صار ) في مثل : ( اقتحم العلماءُ الفضاءَ المجهولَ فأمسى معلوماً )<sup>10</sup> .

والفعل ( صار ) يفيد مع معموليه تحوّل الاسم وتغييره من حالة إلى أخرى ، نحو ( صارتِ الشجرةُ باباً ) - ( صارَ الطينُ خزفاً )<sup>11</sup> ، وتستعمل تامة بمعنى ( الانتقال من مكان إلى مكان أو من ذات إلى ذات ) وتتعدى بـ ( إلى ) نحو ( صارَ زيدٌ من بلدٍ إلى بلدٍ ) أو ( صارَ من بكرٍ إلى عمرو )<sup>12</sup> و ( صارَ الأمرُ إليك ) . بمعنى : ثبت واستقر لك .

وفي مثل ( إلى الله تصيرُ الأمورُ ) . أي تتجه وتخضع له وحده<sup>13</sup> .

1 - الأزهريّة في علم العربية : 84

2 - النحو الوافي : 564/1

3 - المصدر نفسه .

4 - الفوائد الضيائية : 293/2

5 - النحل / 58

6 - النحو الوافي : 554/1

7 - المصدر نفسه .

8 - المصدر نفسه : 556/1

9 - المصدر نفسه : 555/1

10 - المصدر نفسه .

11 - الفوائد الضيائية : 291/2 . النحو الوافي : 556/1

12 - الفوائد الضيائية : 91/2

13 - المصدر نفسه .

أما الفعل ( فتى ) فله حكم ( كان ) في نسخ الجملة الاسمية في مثل ( ما فتى زيد قائماً ) وتستعمل تامة في مثل : ( فتى الصانع عن شيء ) بمعنى : نسيه <sup>1</sup>.

أما الباب الآخر فهو باب الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ، فإن المعتاد في هذه الأفعال أنها تستوفي مفعولين إن كانت فيها دلالة الظن والشك أو اليقين في الخبر نحو ( ظننتُ زيداً كريماً ) و ( خلتهُ شجاعاً ) و ( زعمتهُ حليماً ) و ( علمتهُ بخيلاً ) و ( رأيتهُ جباناً ) و ( وجدتهُ سفيهاً ) و ( صيرتهُ ذليلاً ) و ( اتخذتهُ عدواً ) و ( جعلتهُ منسياً ) <sup>2</sup>.

ولكن هذه الأفعال تعطي دلالة أخرى أحياناً ، وكل فعل قد يستعمل في معنى آخر غير ما ذكر له ، فيتعدى إلى مفعول واحد أو يكون الفعل مع هذا المعنى الآخر لازماً يكتفي بالمرفوع ، ووسيلة النحوي في إظهار هذه المعاني هي الأمثلة المصنوعة التي يستطيع بها أن يوضح هذه الدلالات مع وجود الشواهد التي تعكس هذه المعاني التي لا يكون لها أثر في تقريب المعنى كتأثير الأمثلة .

ولنأخذ الفعل الأول الذي يرد في أول هذا الباب وهو ( ظن ) فإن هذا الفعل يرد في تركيبين هما :

- 1- ( ظننتُ زيداً كريماً )
  - 2- ( ظنَّ فلانٌ فلاناً ) - ( سرقَ لي مالٌ فظننتُ زيداً ) - ( عُدِمَ لي مالٌ فظننتُ زيداً ) <sup>3</sup>.
- إنَّ المثال الأول وما يشبهه يكون فيه الفعل ( ظن ) دالاً على الاعتقاد ولذلك استوفى مفعوليه هنا وهما ( زيداً ) و ( كريماً ) ، أما أمثلة المجموعة الثانية فإن الفعل نفسه فيها دلٌّ على ( الظنة ) وهو الاتهام ، واسم المفعول منه ( مذنون وذنين ) ومنه قوله تعالى : ﴿ وما هوَ على

الغيبِ بظنين ﴾ <sup>4</sup> . أي بمتهم ، ولذلك في مثل هذه الصورة يكتفي الفعل ( ظن ) بمفعول واحد .

الفعل الثاني من أفعال هذا الباب ( حَسِبَ ) وهو يرد في أمثلة النحاة في صور مختلفة ولكل صورة دلالة تخالف الأخرى ويترتب عليها حكم آخر من أحكام التعدية كما في الأمثلة الآتية :

- 1- ( حَسِبَ عبدُ اللهِ زيداً بكرةً ) <sup>5</sup>
  - 2- ( حَسِبَ زيدٌ ) - ( حَسِبَ الغلامُ ) - ( حَسِبَ الرجلُ ) <sup>6</sup>
  - 3- ( حَسِبْتُ المالَ ) - ( حَسِبْتُ النقودَ التي معي ) <sup>7</sup>
- إنَّ أمثلة المجموعة الأولى هي من ( الظن ) ولذلك استوفى الفعل ( حَسِبَ ) فيها مفعوليه ، أما أمثلة المجموعة الثانية فإن الفعل اكتفى بالفاعل وحده ؛ لأن الفعل ( حَسِبَ ) هنا صار لازماً لدلالته على سجية ، وصفة هذه الأفعال في غالبها لازمة ، و ( حَسِبَ ) هنا بمعنى صار ذا بياض وحمرة أو كان ذا شقرة في شعره وبياض كالبرص <sup>8</sup> .

1 - النحو الوافي : 564/1

2 - شرح عمدة الحافظ : 244

3 - شرح شذور الذهب : 364 . همع الهوامع : 148/1 . الفوائد الضيائية : 284/2 . الأزهرية : 88

4 - التكوير / 24 وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكساني . ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد :

673

5 - الأصول في النحو : 180/1

6 - همع الهوامع : 149/1 . الأزهرية : 84 . النحو الوافي : 19/2

7 - الأزهرية : 84 . النحو الوافي : 19/2

8 - شرح عمدة الحافظ : 244

أما المجموعة الثالثة ففيها دلّ الفعل على العدّ من الحساب فتعدى إلى مفعول واحد ، وقد يكون الفعل ( حسب ) أيضاً لازماً إذا دلّ على معنى الشرف ، تقول : ( حَسِبَ الرجلُ ) : إذا صار ذا حسب<sup>1</sup>.

ومن أفعال هذا الباب ( جَعَلَ ) يرد بأشكال مختلفة ولمعان متعددة يفرق بينها النحويون في أمثلة ، فإن كان بمعنى ( أوجد ) نصب مفعولاً واحداً نحو ( جَعَلَ اللهُ الشمسَ والقمرَ والنجومَ وسائرَ المخلوقاتِ )<sup>2</sup> ، أي أوجدها وخلقها . وإن كان معناه ( فرض وأوجب ) كذلك ينصب مفعولاً واحداً كما في المثالين :

( جَعَلْتُ للعاملِ كذا )<sup>3</sup> و ( جَعَلْتُ للحارسِ أجراً )<sup>4</sup>

بمعنى : أوجبت له وفرضت عليّ . ويتعدى إلى مفعول واحد إن كان معناه ( عَمِلَ ) نحو ( جَعَلَ الشيءَ ) بمعنى : عمله<sup>5</sup> ، ويتعدى إلى مفعول واحد إن كان معناه : ( ألقى ) نحو ( جَعَلَ المتاعَ بعضُهُ على بعضٍ )<sup>6</sup> .

والفعل ( خال ) من أفعال ( الظنِّ ) ويستوفي مفعولين بهذا المعنى كما في قول الشاعر<sup>7</sup> :

وَحَلَّتْ بُيُوتِي فِي يَفَاعٍ مُنْعٍ      يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَانِراً

ويخرج إلى معانٍ آخر قدّم النحويون لها أمثلة بغية التفريق بينها ، فيكون بمعنى ( تكبّر ) كما في المثال ( خال زيدٌ )<sup>8</sup> ويكون بمعنى ( ضلع ) أي : غمز في مشيته أو عرج كما في المثال : ( خالَ الفرسُ )<sup>9</sup> ، وهو هنا فعل لازم كما هو واضح ، ولكن إذا كان بمعنى ( نظر وأبصر ) فهو يتعدى إلى مفعول واحد كما في المثال ( خالَ زيدٌ الهلالَ )<sup>10</sup> أي أبصره ونظره.

الفعل ( رأى ) إن كان معناه الفهم وإبداء الرأي في أمر عقليّ فقد ينصب مفعولاً به واحداً أو مفعولين على حسب مقتضيات المعنى مثل ( يختلفُ الأطباءُ في أمرِ القهوةِ ، فواحدٌ يراها ضاربةً وآخر يراها مفيدةً )<sup>11</sup> ، ويتعدى إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى ( أبصر ) وهو حصول النظر بالحاسة نحو ( رأيْتُ زيداً ) - ( رأيْتُ النجمَ يتلألاً )<sup>12</sup> .

أما إذا كانت الرؤيا منامية تعدى الفعل معها إلى اثنين وهي التي تسمى ( رأى الحلمية ) نحو ( كنتُ نائماً ، فرأيْتُ الصديقَ مسرعاً إلى القطارِ )<sup>13</sup> ، ويكون بمعنى ( اعتقد ) فيتعدى إلى

1 - الفوائد الضيائية : 284/2

2 - النحو الوافي : 19/2

3 - شرح عمدة الحافظ : 244

4 - النحو الوافي : 20/2

5 - شرح عمدة الحافظ : 244

6 - المصدر نفسه .

7 - النابغة الذبياني . ينظر . ديوانه : 133 . صنعة ابن السكيت . تحقيق . د . شكري فيصل . بيروت 1968م

8 - الأزهريّة في علم العربية : 88

9 - المصدر نفسه .

10 - المصدر نفسه .

11 - النحو الوافي : 15/2

12 - شرح الأزهريّة : 84 . النحو الوافي : 15/2

13 - النحو الوافي : 15/

مفعول واحد أيضا كما في ( رأى أبو حنيفة وجوب الوثر ) و ( رأى أبو حنيفة حلّ كذا أو حرّمته )<sup>1</sup> ، ويكون بمعنى ( أشار ) في نحو ( رأى زيد كذا )<sup>2</sup> أي : أشار به .  
ويتعدى إلى مفعول واحد إذا كان معناه ( أصاب الرنة ) كما في الأمثلة ( رأى الصيد ) و ( انطلق السهم فرأى الغزال )<sup>3</sup> . أي رماه فأصاب رنته .  
الفعل ( عَلِمَ ) ينصب مفعولين كما في الأمثلة ( عَلِمْتُ الكواكب متحركة ) ، ولكن إذا كانت من قولهم : ( عَلِمَ الرجلُ ) و ( عَلِمَ البعيرُ )<sup>4</sup> ، بمعنى حصل تشقّق في شفته العليا فهو أعلم ، فهو فعل لازم . ويكون متعديا إلى مفعول واحد إذا كان بمعنى ( عَرَفَ ) مثل : ( عَلِمْتُ الخبرَ ) و ( عَلِمْتُ المسألة ) و ( عَلِمْتُ زيدا )<sup>5</sup> ، أي عرفته وعرفتها .  
الفعل ( دَرَى ) يتعدى إلى مفعولين بمعنى هذا الباب كما في قول الشاعر<sup>6</sup> :  
دُرَيْتُ الوفيَّ العهدَ يا عرو ، فاغتبطُ      فإنَّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ  
ويتعدى إلى مفعول واحد إن كان بمعنى ( حَتَلَّ ) أي خدع كما في الأمثلة ( دريتُ الصيدَ ) - ( دَرَى الذئبُ الصيدَ )<sup>7</sup> أي : استخفى له ليفترسه .  
الفعل ( زَعَمَ ) إن كان من هذا الباب فهو يتعدى إلى مفعولين كما في قول الشاعر<sup>8</sup> :  
زَعَمْتُني شيخاً ولستُ بشيخٍ      إنما الشيخُ مَنْ يدبُّ ديبيا  
أما إذا كان بمعنى ( كفل ) تعدى إلى مفعول واحد كما في المثالين ( زَعَمْتُ زيدا ) - ( زَعَمَ بالشيءِ )<sup>9</sup> أي تكفل به ، ومصدره ( الزَّعَامَةُ ) ومنه قول الشاعر :  
\* على الله أرزاقُ العبادِ كما زَعَمَ \*<sup>10</sup>  
ويكون الفعل ( زعم ) لازما إن كان معناه ( هُزِلَ أو سَمِنَ ) يقال : ( زعمتِ الشاةُ )<sup>11</sup> ، أي سمنت أو هُزِلَتْ .  
الفعل ( وَجَدَ ) دلالة الاعتقاد والظن فيه تجعله متعديا إلى مفعولين في مثل ( وَجَدْتُ اللهَ أكبرَ كلِّ شيءٍ ) ، فإن كان بمعنى ( لقي أو أصاب أو صادف ) فينصب مفعولا واحداً نحو ( وَجَدْتُ الضالةَ ) و ( وَجَدْتُ القلمَ )<sup>12</sup> ، ويكون لازما إن دلَّ على معنى ( استغنى ) أو ( حَزَنَ أو حَقَدَ ) في نحو ( وَجَدَ زيدٌ ) و ( وَجَدَ الأبى بعمله )<sup>13</sup> .

### ثالثا : أمثلة منطوقية

- 1 - شرح شذور الذهب : 364 . شرح الأزهريّة : 84
- 2 - شرح الأزهريّة : 84
- 3 - شرح عمدة الحافظ : 244 . النحو الوافي : 16/2
- 4 - شرح الاشموني : 9/2 . النحو الوافي : 14/2
- 5 - الفوائد الضيائية : 285/2 . شرح الأزهريّة : 84 . النحو الوافي : 14/2
- 6 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 31/2
- 7 - شرح الاشموني : 20/2 . همع الهوامع : 19/1 . النحو الوافي : 18/2
- 8 - ينسب إلى أوس الحنفي . ينظر . مغني اللبيب : 775
- 9 - شرح عمدة الحافظ : 244 . شرح الأزهريّة : 84
- 10 - لا يعرف له قائل . ينظر . همع الهوامع : 149/1
- 11 - همع الهوامع : 149/1
- 12 - الفوائد الضيائية : 285/2 . النحو الوافي : 18/2
- 13 - شرح عمدة الحافظ : 244 . النحو الوافي : 18 /2



البحث العلمي يفرض على دارس اللغة أن يدرس اللغة بشكلها المعقول الذي تتضح معالمه أمامه من غير أن يغوص وراء الكلمات والسطور أو أن يربط اللغة بجوانب أخرى تفارق النظام المعهود للغة ولا تتصل بالسلوك اللغوي الواقعي للأفراد .

لقد حاول النحويون وضع الدرس النحوي في قوالب منطقية صارمة إذ استحوذ المنطق الأرسطي على الدرس النحوي التقليدي ، وكانت له آثار سيئة فيما بعد ظهرت نتائجه في الدرس ، فمن ينعم في النظر في النحو يجد في أبوابه معميات وفيه أبواب نحوية ما كان لها أن توجد إلا بسبب هذا المنطق الذي آمن به النحويون ، فهذه الأبواب تمثل سلوكا لغويا غير واقعي وعادات نطقية لا تصدر عن مستعملي اللغة وإنما هي افتراضات وتخيلات مكبلية برؤية منطقية

ومن المعلوم أن النحويين يعدُّ أكثرهم من الفقهاء ورجال الدين وقد تعلقوا بالبحوث المنطقية والفلسفية والجدلية بما يخدم العقيدة و يضمن الدفاع عنها ومن هنا سيطر الفكر المنطقي عليهم وأخذوا يدخلون كثيرا من مباحثه في الدرس النحوي .

تعدُّ نظرية العامل من تلك المباحث ومن مظاهر هذا المنطق التي اعتقدها النحويون وهي فكرة فلسفية محضة مؤداها (( أن كل أثر لا بد له من مؤثر )) أو (( كل حادث له محدث )) فأخذوا في ضوء هذه المقولة يبحثون علاقة الكلمات بعضها ببعض ، بل أخذوا يؤلفون جملا وأمثلة مصنوعة تصطدم بقوا عدهم التي قرروها بغية معرفة هذه الآثار لا غير كما هو الحال في موضوع ( التمارين غير العملية )<sup>1</sup> وفي أبواب كثيرة من النحو ربما سنعرض بعضها .

إنَّ للغة منطقا لكنه (( يختلف عن المنطق الأرسطي ؛ لأن اللغة نتاج كل أفراد المجتمع ، وهؤلاء الأفراد ... ليسوا أجيالا من الفلاسفة والمفكرين ، حتى يتحكم في لغتهم منطق أرسطو وقضاياه ، وهذا الفهم يؤدي إلى التسامح في تناول اللغة وتحليلها ؛ إذ لا تتطلب فيها أحكام عقلية عميقة ))<sup>2</sup> والذي فعله النحويون هو إقحام عناصر أجنبية وعوامل ذاتية وفروض وظنون وآراء شخصية في دراساتهم فانتهت إلى هذا الاضطراب والبعد عن الواقع المنطوق بهذه المؤثرات الخارجية .

إذن إننا ملزمون أن نفرق بين ( منطق اللغة ) و ( المنطق الأرسطي ) ، والمقصود بمنطق اللغة : التفكير المنظم في تناول مظاهرها وعناصرها وتقسيم فصائلها وأنواعها وهو (( منطق مقبول ومعترف به في دراسة اللغة ... ؛ لأنه وسيلة لغوية أصيلة ، والآخر ( المنطق الأرسطي ) مرفوض ؛ لأنه تطفل خارجي الأول هدفه التوضيح والإبانة والآخر يؤدي إلى الاضطراب والجدل الذهني ، الأول مفيد في دراسة اللغة ، أما الآخر فلا فائدة فيه ولا نفع منه في تلك الدراسة ))<sup>3</sup> .

عرض النحويون مسائل من هذا النوع يغلب عليها الجانب العقلي ، ولذا اضطروا في أكثرها إلى التمثيل المصنوع ؛ لأنها ليس لها شواهد حية ، وبعضها يمكن صدورها عن المتكلمين إلا أن النحاة مثلوا لها بغية الكشف عن جوانب عقلية فلسفية فيها .

وينبغي هنا أن نذكر أن هذا الاتجاه وجد عند النحاة المتأخرين بشكل واسع وكبير ، أما المتقدمون فلن تعدم وجود مثل هذه المسائل عندهم ، إلا أنها بشكل ضيق ؛ لأن طبيعة عرض مسائلهم كانت أقرب إلى الوصف إلى حد ما ، فمثلا من المتقدمين ابن السراج الذي تحدث عن المبتدأ وخبره فقال : (( هو ما جردته من عوامل الأسماء ومن الأفعال والحروف وكان القصد

1 - ينظر . الفصل الثاني . الباب الثاني من هذه الدراسة .

2 - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 105 - 106

3 - أصول النحو العربي . د . محمد عيد : 67 الطبعة الأولى . عالم الكتب القاهرة . 1973 . وينظر . مناهج

البحث اللغوي . د . نعمة رحيم العزاوي : 105

فيه تجعله أولاً لثان مبتدأ به ... نحو قولك ( الله ربنا ) و ( مُحَمَّدٌ نبيُّنا ) (...)<sup>1</sup> ، هكذا عرض ابن السراج هذا الموضوع سهلاً واصفاً حكمه من غير أن يقيده بقيود منطقية أو فلسفية، أما المتأخرون فقد بحثوا هذا الموضوع على نحو مخالف للأول فقد اشترطوا في الأخبار ( الفائدة ) أما إذا لم تتحقق هذه الفائدة فلا تصح هذه الأخبار ومن ذلك هذه الأمثلة ( الثلج بارد ) - ( السماء فوقنا ) ؛ (( لأن ذلك معلوم ))<sup>2</sup> ويبدو أن السبب في رفض مثل هذه الأخبار هو النظر إليها من جهة بلاغية ، وإلا فإن هذه الأمثلة من ناحية التأليف والاستقامة النحوية صحيحة ، وهذان المثالان يشبهان المثالين المذكورين آنفاً وهما ( الله ربنا ) و ( مُحَمَّدٌ نبيُّنا ) إلا أنهم يرون في هذه الأخبار معنى زائداً وهو على وجهين (( أحدهما أن تذكر تقرباً وتعبدًا والثاني ( كذا ) أن يقال للجاحد الذي يعرف بجهل ذلك فينزل منزلة من يخبر بشيء لا يعرفه ))<sup>3</sup> فمثل هذا الحديث نجده عند المتكلمين أصحاب العقائد والنحل .

وتحدث ابن يعيش عن إعراب كلمة الإخلاص والتوحيد (( لاله إلا الله )) ورأى أنه لا يصح أن يكون لفظ الجلالة فيها خبراً وذلك لأمرين (( أحدهما أنه معرفة و ( لا ) لا تعمل في معرفة ، الثاني ( كذا ) أن اسم ( لا ) هنا عام وقولك ( إلا الله ) خاص ، والخاص لا يكون خبراً عن العام (...))<sup>4</sup> ، وقد قدم نظائر لهذه الكلمة لإيضاح أن الخاص لا يكون خبراً عن العام وهو المثال : ( الحيوان إنسان ) فإنه ممتنع ؛ لأن في الحيوان ما ليس بإنسان ، أما لو عكس الأمر وقلنا : ( الإنسان حيوان ) جاز ؛ لأن الإنسان حيوان حقيقة وليس في الإنسان ما ليس بحيوان .

ومن هذه المسائل الحديث عن حرف العطف ( أو ) ومعانيه ، ومنها ( التخيير ) لكن شواهد لا يمكن أن يلتبس فيها المتعلم شيئاً من هذا التخيير ، وقد أحسن ابن هشام حينما قدم مثالا لا مناص من الإيمان بهذا المعنى فيه ، وهو مثال منطقي استقاه من الأحكام الفقهية فمثاله ( تزوجَ هنداً أو أختها )<sup>5</sup> ، فقد ربط بين شكل الجملة والمعنى (( ألا ترى أنه لا يجوز أن يجمع بين تزوج هند وأختها ))<sup>6</sup> فالمعنى هنا واضح والذي أبرز هذا المعنى الفكرة وليست الأداة ( أو ) ؛ لأننا لو أخذنا مثالا آخر لهذا المعنى وهو ما ذكره ابن هشام أيضا ( خذ من مالي ديناراً أو درهماً )<sup>7</sup> ما اتضح لنا هذا المعنى إذ قد يكون المقام للتخيير أو للجمع بين الشيئين ، وكأنما الذي أوحى بهذا المعنى في مثال ( تزوجَ هنداً أو أختها ) هو ( العرف ) لا ما تقتضيه اللغة وضوابطها فالذي تقتضيه القواعد واللغة أن هذا المثال ( أليس لي عليك ألف ) له جوابان ( بلى ) و ( نعم ) فإن كان الأول لزمته ( المجيب ) وإن كان الآخر لم تلزمه ، لكن جمعا من الفقهاء قالوا (( تلزمه فيهما )) وقد فسّر ابن هشام سبب ذلك قائلا إنهم : ((جروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ))<sup>8</sup> .

ومن ذلك أيضا الأمثلة الآتية وهي ( قد يصدق الكذب ) - ( قد يوجد البخيل ) فيرى بعض النحويين أن ( قد ) في هذين المثالين أفادت تقليل وقوع الفعل ، ورأى آخرون أنها ما زالت تعبر عن المعنى الأصلي لها وهو التحقيق أما معنى التقليل فهو مستفاد من قولهم : ( البخيل

1 - الأصول في النحو : 58/1

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 306/1-307

3 - المصدر نفسه : 306/1 . وشرح المفصل : 98/1

4 - شرح المفصل : 107/1

5 - شرح قطر الندى : 317 . مغني اللبيب : 87

6 - مغني اللبيب : 87

7 - مغني اللبيب : 87 .

8 - المصدر نفسه : 155

( وجود ) و ( الكذب يصدق ) ، وأكبر الظن أن مثل هذه الأمثلة ليس لها واقع لغوي بل هي كلمات نحوية ومسائل اصطنعها الفكر النحوي المنطقي<sup>1</sup> .

واستمع إلى حديثهم عن ( لو ) ودلالاتها تجد أن ابن هشام يذكر أنها تدل على ثلاثة أمور (( عقد السببية ، والمسببية ، وكونها في الماضي ، وامتناع السبب ، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل )) ، فالنوع الأول على ثلاثة أقسام ومنها ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية الثاني في سببية الأول ، أما مثاله فهو ( لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً ) وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو ( لو نام لانتقض وضوؤه ) - ( لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً ) ، نجد هنا ما تعارف عليه المنطقة ( السبب والسببية والمسببية ) وما تعارف عليه الفقهاء ( انحصار الحكم والمسائل الشرعية والعقلية )<sup>2</sup> .

وتظهر أمثلة الفقهاء وأحكامهم المنطقية التي لا يتصور أن أحدا من الناس يستعمل مثلها ، ففي باب الجملة الشرطية يذكر النحويون الأمثلة الآتية :

- 1- (( إذا قال الرجل لامرأته : ( إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فأنت طالق )... ))
- 2- (( إذا قال الرجل : ( إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتني فعبدي حر )... ))
- 3- (( فإن قال لها : ( إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتك فأنت طالق )... ))
- 4- (( فإن قال لها : ( إن أجنبك منك إجنابةً ، فإن اغتسلت في الحمام فأنت طالق )... ))
- 5- (( فإن قال : ( كلما أجنبك منك إجنابةً ، فإن مات فلان فأنت طالق )... ))
- 6- (( إذا قال لها : ( إن كلمتك وإن دخلت دارك فأنت طالق )... ))
- 7- (( فإن قال لها : ( إن كلمتك وإن دخلت دارك فعبدي حر )... ))
- 8- (( إن قال لها : ( إن دخلت الدار فكلمتك فأنت طالق )... ))
- 9- (( فإن قال لها : ( إن كلمتك أو دخلت دارك فأنت طالق )... ))
- 10- (( إذا قال : ( إن كلمت زيدا أو دخلت الدار فعبدي حر )... ))
- 11- (( إذا قال لها : ( أنت طالق إن دخلت الدار )... ))
- 12- (( فإن قال لها : ( أنت طالق إذا دخلت الدار )... ))
- 13- (( فإن قال لها : ( أنت طالق إن دخلت الدار )... ))<sup>3</sup> .

وتتفرع منها عشرات من الجمل التي أغفلناها ، وهذه الأمثلة لا يمكن أن تكون سلوكا لغويا يصدر عن مستعملي اللغة ولا يمكن أن تكون من مقتضيات اللغة وإنما الذي أوجدها الخيال النحوي والاعتقاد بعمل هذه الأحرف بعضها ببعض وما يترتب عليها من أحكام والخضوع لأفكار أجنبية ومقولات منطقية ، فهذه الأمثلة قامت على فكرة مؤداها (( إذا توالى شرطان فصاعدا بغير عاطف فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر لدلالة جواب المتقدم عليه ... فأول الشرط يصير خبرا سواء كانت مترتبة في الوجود أم غير مترتبة... ))<sup>4</sup> . إننا لو نظرنا في الأمثلة المذكورة آنفا وأنعمنا في النظر فيها وفكرنا مليا فيها ما استطعنا أن نصل إلى الحكم الشرعي الصحيح فيها أو من من هذه النساء هي التي تطلق ، أما السبب فهو أن العرف الشائع بين مستعملي اللغة لم يألّف مثل هذه النطوق والجمل ، إننا ملزمون أن نلجأ إلى معرفة ذلك من طريق الفقهاء وشرحهم لها ، فالمرأة الأولى لا تطلق حتى تبدأ بالسؤال ثم يعدها ثم يعطيها بعد العدة ... فقد جعل شرط كل شيء قبله فالعدة بعد السؤال والعطية بعد العدة ... أما المثال الثاني

1 - ينظر . المصدر نفسه : 234

2 - ينظر . المصدر نفسه : 340

3 - ارتشاف الضرب : 562/2 - 565 . الأشباه والنظائر : 412/4

4 - ارتشاف الضرب : 562/2

فالعبد فيها لا يعتق حتى يبدأ بالسؤال ثم تكون منه العدة ثم العطية ، أما الثالثة فلا تطلق حتى تسأله ثم يعدها ثم يعطيها ، أما الرابعة فيقولون فيها إن أجنب ثلاث مرات واغتسل مرة في الحمام فأنها تطلق واحدة ؛ لأن الاغتسال في الحمام مشروط مع الإجنب فلا يقع الطلاق حتى يقعا معا ، وهكذا بقية الأمثلة كما يظهر شرحها عندهم .

ونلاحظ الأمر نفسه في باب الابتداء وعند الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة ، فانهم يذكرون في صحة الابتداء بالنكرة صحة الإفادة ، وتحقق هذه الفائدة عندهم بجملة أمور ، ومنها أن تكون النكرة المبتدأ بها من (( خوارق العادة )) أما أمثلة ذلك فمنها هذان المثالان اللذان يترددان عند النحاة المتأخرين وهما ( بقرّة تكلمت ) و ( شجرة سجدت )<sup>1</sup> .

إن هذه الأمثلة تظهر ما وصل إليه النحو في هذه المرحلة المتأخرة وكيف أحيل إلى قوانين جامدة لا تمثل الواقع المنطوق ، وإن سلمنا بذلك فكم من المرات يمكن حصول مثل هذه الخوارق في حياة الناس حتى تكون سلوكا لغويا ؟ ماذا لو اكتفى النحويون بالقول إن شرط الابتداء بالنكرة هو الفائدة ؟ أما من يقرر هذه الفائدة فهو العرف بين الناس ، وما يقتضيه موقف الإخبار ساعة حصول الخبر ، وما يقرره النحويون في هذه المسألة يفرض علينا نبذه وطرحه فلا فائدة فيه .

ونعرض الآن مسألة أخرى من نتاج الخيال النحوي ، أطلقها وكأنها قانون لاشك فيه ولا تحوم حوله الشبهات ولا يعترض عليه معترض ، وهذه المسألة مفتعلة ولكنها توضح أن النحاة وصلوا إلى مرحلة نفدت فيها قضاياهم ومسائلهم الخلافية ، فأخذوا يقعدون قواعدهم مما يمليه عليهم خيالهم النحوي ففي باب الفاعل ووجوب تقديمه على المفعول به ، يقرر النحويون مواضع لا يجوز فيها تقديم المفعول به على الفاعل خشية اللبس ، ولكن كيف يحصل هذا اللبس الذي يخشاه النحويون ؟ .

إن هذا اللبس يحصل فيما إذا كان الفاعل والمفعول اسمين مقصورين أو مضافين إلى ياء المتكلم أو اسمين مشار بهما أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب ولا يكون ثمة دليل أو قرينة ، ولكن أتى لهم الشواهد التي تثبت صحة ما يدعونه ؟ لقد هدام خيالهم إلى هذه الأمثلة التي نسجت بعناية ، وألفت على نحو دقيق يتضمن جميع ما تصوره من مواقف قولية تتفق وما يدعون ، وهذه أمثلتهم :

1- ( ضرب موسى عيسى )

2- ( أكرم موسى عيسى )

3- ( أكرم ابني أخي )

4- ( ضرب هذا هذا )

5- ( ولدت هذه هذه )<sup>2</sup> .

وبهذا اضطر النحويون إلى الاستغناء عن الحركات الإعرابية وأخذوا يلتمسون سبيلا أخرى إلى معرفة الفاعل وتمييزه من المفعول بالرتبة والعناية بها في هذا المورد بعدما كانت غير محل عناية مادامت الكلمات تُعرب عن وظائفها النحوية بفضل الحركات التي يميز بها الفاعل من المفعول ، وتأمل الأمثلة المشار إليها جيدا ولاحظ دقة اختيارها وصنعها ، يتبادر إليك أنها قد صيغت بأسلوب عالم مستعمل للغة ، وسترى مقدار التكلف فيها .

<sup>1</sup> - مغني اللبيب : 613 . ارتشاف الضرب : 199/2 . الأشباه والنظائر : 61/2 . همع الهوامع : 101/1 . شرح الاشموني : 304/1

<sup>2</sup> - شرح المفصل : 73/1 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 361/1 . ارتشاف الضرب : 199/2 . المطالع السعيدة : 348/1 . همع الهوامع : 161/1 . شرح الاشموني : 145/2 .

وربما تكون هذه الأمثلة مقبولة - وهذا ما فات النحويين - اعتمادا على قرينة غير القرائن التي ذكروها ، فالعملية النطقية عادة ترافقها حركات جسمية معينة يفهم منها المراد من الكلام أو تقوى المعنى الذي يفصح عنه الحديث ، وقد عدت هذه الحركات الجسمية جزءا من اللغة المنطوقة التي تهتم بها الدراسات الحديثة وقد سمي ( علم الحركة الجسمية )<sup>1</sup> ، وقد عدّ أحدهم جملة ( ولدت هذه هذه ) صحيحة ويمكن تمييز ومعرفة الفاعل من المفعول فيها وإن زحزحا عن مكانيهما بحركة من حركات الجسم ، كذلك يمكن قبول جملة ( ضرب هذا هذا ) على هذا الأساس وتقديم أيهما شننا بمساندة حركة إشارية معينة ترافق العملية النطقية.

أما القرائن التي يجوز معها التقديم فتتمثل عند النحويين بهذه الأمثلة :

أ - ( أرضعت الصغرى الكبرى )

( أضنت سعدى الحمى )

( أكل كمثرى عيسى )

( أكل كمثرى موسى )

( أكلت الحواري سلمى )

( أبرأ المرضى عيسى )

ب - ( ضربت موسى سعدى )

( ضربت موسى سلمى )

( ضرب عيسى زيد )

( ضرب الموسيان العيسيين )

( ضرب عيسى الكريم موسى )

( ضرب موسى العاقل عيسى )<sup>2</sup> .

والملاحظ أن هذه القرائن نوعان : لفظية ومعنوية ، فأمثلة المجموعة ( أ ) القرينة فيها معنوية وهي التي فرقنا بين الفاعل والمفعول ، فمع وجود القرينة اللفظية في بعض أمثلة هذه المجموعة كما هو الحال في المثال الأول والثاني وهي ( تاء التأنيث ) إن النحاة لم يأمنوا معها اللبس ؛ لأن كلا من الفاعل والمفعول فيها معتل الآخر ولا تظهر الحركات الإعرابية عليها وهي ( الصغرى ، الكبرى ، كمثرى ، عيسى ، موسى ، الحواري ، سلمى ، المرضى ) فلم يبق إلا القرينة المعنوية فهي الوسيلة التي رفعت هذا اللبس وفرقت بينهما ، فالرضاعة تكون من الكبرى للصغرى والكمثرى والحواري يكونان مأكولين فهما مفعول ، وعيسى وسلمى آكلان فهما فاعلان ، والذي يبرئ المرضى عيسى فهو فاعل .

أما المجموعة ( ب ) فالقرينة فيها لفظية ، فعند إسناد الفعل إلى تاء التأنيث التي تدل على أن الفاعل مؤنث ذهب اللبس معها وعلم أن الفاعل هو ( سعدى وسلمى ) ، أما الجملة الثالثة من مجموعة ( ب ) فقد كان أحد ركني الجملة وهو الفاعل ( زيد ) صحيح الآخر فظهرت الحركة الإعرابية على آخره فبان الفرق بينهما وهذه قرينة لفظية ، والمثال الرابع كانت القرينة فيه أيضا لفظية وهي دلالة التثنية فيها فالفاعل مرفوع بالالف وهو ( الموسيان ) والمفعول منصوب بالياء وهو ( العيسيين ) ، أما الجملتان الأخيرتان ففيهما قرينة لفظية أخرى وهي وصف أحد ركني الجملة وقد كان الوصف مما تظهر عليه الحركات ؛ لأنه صحيح الآخر وهما ( الكريم والعاقل ) فزال المانع معهما من التقديم والتأخير .

<sup>1</sup> - ينظر . اللغة وعلوم المجتمع . د . عبده الراجحي : 44 . الإسكندرية 1977 م . ودراسات في علم اللغة . د . فاطمة محبوب : 159 . دار النهضة العربية . القاهرة 1976 م .

<sup>2</sup> - شرح المفصل : 73/1 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 361/1 . ارتشاف الضرب : 199/2 . المطالع السعيدة : 348 . همع الهوامع : 161/1 . شرح الاشموني : 145/2

إنّ مثل هذه الأمثلة لا يمكن أن تعكس واقعا لغويا منظوقا ولذلك رأينا من النحويين من يرفضها وينكر عليهم إيرادها ، وان النحويين الأوائل أمثال سيبويه لم يذكرها <sup>1</sup> . وهذا فيه دلالة على أن هذه المسألة من ابتداع النحويين المتأخرين .

ولاحظ النص الآتي الذي جاء عند أحد المتأخرين وهو الشيخ خالد الأزهرى ( ت 905هـ ) والحديث عن أغراض النعت ، هذه الأغراض التي عرفت عند المتقدمين على نحو واضح ومحدود ، فهو يكون للمدح وللذم وللترحم ولكنّ الشيخ توسع فيها ذاكرا غرضا آخر يضج بالمصطلحات المنطقية وهو يكون (( لبيان الماهية ويسمى صفة كاشفة نحو : ( الجسم الطويل العريض العميق يحتاج لحيز ) ... )) <sup>2</sup> ، فأتت تلاحظ أن هذه المصطلحات التي سردها الشيخ لا علاقة لها بالنحو وهي تشكل جزءا من الدرس المنطقيّ الفلسفيّ زيادة على أن الشيخ لم يحسن في تمثيله هذا .

ومن المسائل التي خضعت لفكرة العامل – وهي بطبيعتها منطقية – وحضرت فيها الأمثلة وغابت عنها الشواهد الواقعية مسألة تعدد النعوت والمنعوتين ، ففيها ترد الأمثلة الآتية :

1- ( جاء زيدٌ ورأيتُ عمراً الفاضلَيْن أو الفاضلانِ )

( لقيتُ زيداُ وجاءني عمرو العاقلان أو العاقلَيْن )

( رضيتُ عن زيدٍ وقبّلتُ يدَ عمرو الكريمَيْن )

( هذا مؤلّمٌ زيدٌ وموجعٌ عمراً الشاعرانِ )

2- ( انطلقَ زيدٌ وذهبَ عمرو المحسنانِ )

( رأيتُ بشراً وأبصرتُ محمداً الظريفَيْن )

( رأيتُ زيداُ وأبصرتُ خالداً الشاعرينِ )

( جاءَ زيدٌ وأتى عمرو الظريفانِ )

( جاءَ زيدٌ ومضى عمرو الكاتبانِ ) <sup>3</sup> .

فهذه الأمثلة ظهرت نتيجة الإيمان بفكرة العامل التي تفرض على النحويين أن يبحثوا عن مثل هذه الجمل والاعتقاد الجازم أنها نطوق صحيحة ويمكن ورودها على ألسنة الناطقين بها وقياسها صحيح ، فالمجموعة الأولى تندرج تحت قاعدة نحوية وهي (( وجوب قطع النعت إن تعدد العامل واختلف العمل أو المعنى )) <sup>4</sup> ، فالعامل فيها اختلف من جهة العمل فواحد استوفى مرفوعه وهو الفاعل والآخر استوفى الفاعل والمفعول ، فالنعت هنا لا بد أن يتبع المرفوع أو المنصوب ولكن لا مشكلة هنا تذكر مادام النحويون قرروا وجوب القطع .

أما المجموعة الأخرى فيجوز في النعت الاتباع مطلقا كما يقول النحويون ، أما السبب الذي يدعو إلى ذلك هو اتحاد معنى العامل وعمله أو اختلافه في المعنى ، فالفعل ( انطلق ) اتحد معه الفعل ( ذهب ) في المعنى ، والفعل ( رأى ) اتحد معه الفعل ( أبصر ) في المعنى وكذلك الفعلان ( جاء وأتى ) ولما كان الأمر كذلك فالنعت يتبع المنعوتين ، وهنا نشير إلى أمرين :

الأول : مسألة القطع أو الاتباع لا علاقة لها بـ ( النعت ) وليس من الصحيح هنا أن نسمي النعت في هذه الحالة تابعا للمنعوت وانما هو تابع للعامل ( الفعل ) وخاضع له .

الأمر الآخر : مسألة اتحاد العامل في المعنى مثل ( ذهب ومضى ) و ( جاء وأتى ) و( انطلق وذهب ) تتصل بالبحث اللغويّ الذي يرى أن ذلك من المترادف ، وقد آمن أكثر اللغويين أن الترادف هو نتيجة خلط نطوق القبائل ، فقبيلة تقول ( ذهب ) وأخرى تعبر عن المعنى نفسه

1 - ينظر : المصادر نفسها .

2 - الأزهرية في علم العربية : 90

3 - شرح عمدة الحافظ : 545 . المقرب : 246 . أوضح المسالك : 9/3 . ارتشاف الضرب : 565/2

4 - شرح عمدة الحافظ : 545

بلفظ ( مضى ) أو ( انطلق ) ، وهكذا ، وهنا نعرض على النحويين وأمثلةهم هذه التي يتصورون أنها واردة عن العرب ، هل يمكن لعربي أن يجمع في كلامه لغتين ؟ .  
وفي الموضوع نفسه ترد أمثلة يرفضها العرف ويقبلها العقل النحوي ( إذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومنعوتون فلا يخلو إما أن تجمعها نحو قولك : ( قام الزيدون العقلاء ) <sup>1</sup> .  
أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتين نحو قولك : ( قام الزيدون العاقل والكريم والشجاع ) <sup>2</sup> .  
أما إذا كان المنعوتون مختلفين فيفرقون ويجمع النعت نحو قولك : ( قام زيد وعمر وبكر العقلاء ) <sup>3</sup> .

هل يمكن أن يجتمع مجموعة أشخاص يحملون اسماً واحداً مثل ( الزيدون ) حتى تجمع نعوتهم أو تفرق ؟ ، ان هذا افتعال وتلاعب بالألفاظ ، وهل من الفصاحة أن يقول العربي : ( انطلق زيد وذهب عمرو المحسنان ؟ ) ، إن هذا خلاف الإيجاز الذي يبتغيه العربي ، العربي يقول : ( ذهب زيد وعمر المحسنان ) أو ( انطلق زيد وعمر المحسنان ) .  
وهل من الفصاحة والبلاغة أن يقول العربي : ( رأيت بشراً وأبصرتُ مُحَمَّدًا الظريفيين ؟ ) أو ( رأيتُ زيداً وأبصرتُ خالداً الشاعرين ؟ ) ، كل ذلك يخلُ بشرط الفصاحة والبلاغة ؛ إذ إنَّ العربي الفصيح يقول : ( رأيتُ بشراً ومُحَمَّدًا الظريفيين ) أو ( أبصرتُ بشراً ومُحَمَّدًا الظريفيين ) أما أمثلة النحويين ففيها حشو ترفضه البلاغة ويأباه الذوق العربي .

1 - المقرب : 246

2 - المصدر نفسه .

3 - المصدر نفسه .

# الفصل الثالث

**المبحث الثاني : عوامل اللجوء  
إلى المثال النحوي المصنوع**



## 1- العامل التعليمي

إنَّ الغاية الأولى التي كان يقصدها النحويون من وراء الأمثلة المصنوعة هي تقريب القواعد إلى فهم المتعلمين وطلاب النحو ، وقد مرت بنا أقوالهم في ذلك <sup>1</sup> ، وقد رأيناهم يفرقون بين الجمل دلالية وكيف يوضحون المصطلحات وعنوانات الأبواب النحوية ، ويوضحون ما لا يجوز من هذه القواعد والممتنع منها بأمثلة من لدنهم بغية الإيضاح والإفهام وسيتجلى هذا الهدف هنا واضحا في حديثنا عن العوامل التي دعت النحويين إلى إيجاد مثل هذه الأمثلة .

لقد كان للنحويين اهتمام كبير بهذه الأمثلة جعلهم أحيانا ينسون الشواهد ويتغاضون عنها ، وفي أغلب الأحيان يقدمونها على الشواهد ، وكثيرا ما يمثلون للمسائل المطردة المعروفة التي يستطيع طلاب العربية أن يلتمسوا لها شواهد لكثرتها ودورانها على السنة الناطقين ، ويبدو أن لهم سببا في ذلك وهو - كما يراه الباحث - يرجع إلى طبيعة الشاهد من جهة وطبيعة المثال المصنوع من جهة أخرى ، فالشواهد بمستوياتها المختلفة من قرآن وحديث وشعر وأقوال العرب الماثورة ، تكون سببا في ( تشتيت ) فكر المتعلم لطولها ولما تزخر به من حياة ومعان ، بخلاف المثال المصنوع الذي يرد بجمل قصار لا يزداد فيها على ما يريد أن يقوله المعلم للمتعلم ؛ ولأن المتعلم أخذ يعتاد مثل هذه الأمثلة ويألفها لشدة الشبه بين عناصرها في أكثر الأحوال فهي تتألف من :

- 1- الفعل ( ضَرَبَ أو قَعَدَ أو قَامَ ... الخ )
  - 2- الفاعل ( زيد أو عمرو أو خالد أو بكر ... الخ )
  - 3- المفعول ( عمرو أو غيره ) ، بحسب ما يدعو إليه الموضوع من مفردات فهي تنتقل مع النحوي في عرض كل الأبواب النحوية .
- ففي باب التثنية كل الذي يفعله النحوي هو أن يعمد إلى الفعل نفسه ( ضرب ) وإلى الفاعل نفسه ( زيد ) بزيادة عنصر التثنية ألف ونون ( الزيدان ) وإلى المفعول أيضا بزيادة عنصر التثنية ياء ونون ( العمرين ) ومن ثم ينتهي إلى توثيق القاعدة التي سردها للمتعلم وهي رفع المثني بالالف ونصبه بالياء .

ومن هنا فإن الشواهد لا تستطيع أن تمكن النحوي من التلاعب بألفاظها وامتلاك القدرة على تشكيلها بحسب ما تقتضيه قواعده وما يبتغيه منها .

ووجدنا النحويين أحيانا يلجؤون إلى المثال للغاية نفسها بسبب المرونة التي يتميز بها المثال ، فالمثال قادر على أن يلم أحكام الموضوع الواحد وأشتاته كلها في عبارة واحدة وموجزة ، وهذا ما لا يمكن أن نجده في شاهد واقعي صادر عن الناطقين باللغة ، وهنا نجد النحوي يستند في هذا الموضوع إلى أمثلة كان السبب وراءها غياب الشاهد .

إنَّ القول إنَّ هذه الأمثلة لا تساعد على شرود ذهن المتعلم لا يدعونا إلى طرح الشواهد ، بل على العكس ما ندعو إليه هو رفض هذه الأمثلة جملة لأسباب نذكرها فيما بعد ، وإن شدة الشبه بين عناصر الأمثلة وتكرارها وأنها لا يزداد عليها ولا ينقص منها إلا في بعض المواضع التي تقتضيها أحكام الموضوع ، تنتهي بنا إلى نتيجة نعرفها حينما حصلت عند المتعلمين قديما ، فقد تذر أكثر المتعلمين منها وكرهوا ( زيدا وعمرا ) ، بل ذهب ضحيتهم بعض العلماء بسبب

<sup>1</sup> - ينظر . الفصل الأول - الباب الأول .

مناقشة مسائل نحوية لا شواهد لها سوى الأمثلة ، التي أجبت النزاع والخلاف بين النحويين ، ووصل هذا التذمر إلى الأعراب الذين ليس لهم علاقة بالدرس النحوي وحلقاته .

فهذه الأمثلة لا يمكن أن تكون نظيرا للشواهد الحية التي تتطلب من المعلم ( اختيارا ) صحيحا على وفق ضوابط علمية ، تجعل المتعلم يتذوق ما فيها من معان سامية هادفة .

أما المرونة التي يتميز بها المثال فليس من الصحيح الركون إليها ؛ لأنها جعلت النحويين يتصورون أن عددا من المسائل التي استطاع المثال أن يحتويها ، هي مما يمكن صدوره عن أبناء اللغة ومما يمكن تحقيقه وعده سلوكا لغويا صحيحا ، وقد حصل بسبب ذلك التصور خلاف بلا جدوى ولا نفع .

إذن العامل التعليمي يتمثل بتقريب القواعد وتوضيحها ، والذي يساعد على تحقيق هذا الهدف طبيعة المثال ومرونته وتقريب القاعدة وتوضيحها يعد الهدف الأساسي والأول من وراء المثال ، وقد وقفت عند حدود كل الموضوعات النحوية ، وشملت توضيح الأحكام الإعرابية لبعض الآيات القرآنية ، فالنحوي يقف عند الآي الكريمة بغية الكشف عن إعراب كلمة فيها وبيان دلالة عباراتها بأمثلة مصنوعة ، ومن ثم تعد هذه الطريقة من وسائل الإيضاح عند النحويين المتقدمين .

لقد برع النحويون في تأليف المثال وحاولوا قدر المستطاع أن يكون محيطا بأجزاء الموضوع المختلفة قصدا إلى الدقة وتوضيح الفكرة بأسهل السبل ، ولذا نجد النحويين المتأخرين يشيرون في مناسبات كثيرة إلى أن تمثيلهم كان من الدقة بمكان ، ومنهم عبد القاهر الجرجاني فقد أراد أن يفرق بين زمني الحال والمستقبل اللذين تتضمنهما صيغة ( يفعل ) فاعلها فعل استطاع به أن يميز الزمانين وهو الفعل ( يصلي ) وأمثله ( زيد يصلي ) و ( زيد سيصلي ) فهو يرى أن الحال هو أجزاء من الفعل متصلة ، فالمثال الأول يدل على أنه قد حصل منه جزء وهو أخذ في جزء آخر متصل به ويترقب جزءا تاليا يليه ، أما المثال الثاني فلا التباس فيه بأنه دال على المستقبل وإن الصلاة لم تكن موجودة في وقت إخبارك بها بل كان حصولها متعلقا بزمان ثان ، قال عبد القاهر الجرجاني : (( ولهذا مثل كثير من أصحابنا بـ ( يتعشى ) و ( يصلي ) و ( يأكل ) و ( يقرأ ) ؛ لأن هذا من الفعل يكون أجزاء يتصل بعضها ببعض ... ))<sup>1</sup> ، وأراد في باب الفاعل أن يبين عدم جواز تقديم الفاعل على فعله ؛ لأنه (( كالجزم من الفعل )) فالتمس أمثلة ابتغى من ورائها الدقة واختيار المثال بشكل دقيق ، ومثاله ( الزيدان ضرب ) وكأن له سببا في تمثيله هذا أفصح عنه قائلا : (( وإنما مثلنا بالمتنى دون المفرد ؛ لأن من لا يحقق يظن أنه لا فصل بين قولك : ( زيد ضرب ) و ( ضَرَبَ زيد ) حتى كأنه يرفع ( زيدا ) بـ ( ضرب ) مقديما كان أو مؤخرا ، قلنا له : إن الفاعل لا يجوز تقديمه أخذ يناقض بهذا ويقول : ( زيد ضرب ) ، أحسن كلام ولا يدري أن ( زيدا ) إذا قدم كان مرفوعا بالابتداء ، وكان الفاعل ضميره المستكن في ( ضرب ) بدلالة ما ذكرنا من أنهم لا يقولون : ( الزيدان ضرب ) ... فلما لم يقولوا إلا ( ضربا ) علمت أن ( الزيدان ) رفعهما بالابتداء والفاعل هو الالف في ضربا ))<sup>2</sup> ، فالنحوي هنا كان قاصدا مثل هذا المثال ليثبت صحة الفكرة التي يؤمن بها ، وإن كان في ذلك غلو وعدم مطابقة الواقع اللغوي .

ويذكر ابن مالك علامات الاسم ومنها النداء ولكنه يسرد هذه العلامة بدقة واختيار موفق للمثال ، ومثاله : ( أيا مكرمان ) ، يقول (( وفي تمثيلي : أيا مكرمان ، فائدتان : إحداهما أن ( أيا ) لا تستعمل والمنادى محذوف كما تستعمل ( يا ) فمجرد ذكرها يعلم أن الذي وليها اسم .

<sup>1</sup> - المقتصد في شرح الإيضاح : 84/1

<sup>2</sup> - المقتصد في شرح الإيضاح : 327/1 - 328

الفائدة الثانية ( كذا ) : أن ( مكرمان ) من الأسماء الملازمة للنداء فلا يصلح له من العلامات اللفظية إلا وقوعه بعد حرف مختص بالنداء ، فكان التمثيل به أولى <sup>(1)</sup> ، وكأن ابن مالك في هذا النص ينبهنا على أن أمثلة الذين تقدموه في هذا الباب كنحو : ( يا زيد ) أو ( يا عبد الله ) وأمثالها ليست في دقة أمثلته التي يعرضها عرضاً مقصوداً في نفسه ، ويحيطها بعناية فائقة من لدنه لتشمل أجزاء الموضوع ولتكون دالة عليه من غير التباس .

ويقول في موضع آخر عند ذكر علامة أخرى للاسم وهي ( الإخبار عنه ) ومثاله ( أنا مؤمن ) مشيراً إلى حسن اختياره لهذا المثال ، وأنه أجاد في صنعه توضيحاً لهذه العلامة : (( وفي تمثيلي بـ ( أنا مؤمن ) دون غيره فائدتان :

إحداهما : أن ( أنا ) اسم ولا يقبل من علامات الأسماء اللفظية القياسية إلا الإخبار عنه ، إما بجعله مبتدأ مخبراً عنه بما بعده نحو ( أنا مؤمن ) ، وإما بجعله فاعلاً أو مفعولاً نائباً عن فاعل نحو ( ما قام إلا أنا ) و ( ما قصد إلا أنا ) .

فكان التمثيل به ذكر العلامة الإخبارية أولى من التمثيل بـ ( زيد ) أو غيره مما له علامة أخرى ، والفائدة الثانية ( كذا ) : أن في ( مؤمن ) ضميراً منوياً هو فاعل ( مؤمن ) فهو اسم ؛ لأنه مخبر عنه <sup>(2)</sup> ، لاحظ إذن دقة التمثيل ووظيفة المثال التعليمية كيف تبدو عند النحويين ، وينجلي معها الغموض والإبهام الذي يمكن أن يعرض للمتعلم ، ومن ذلك ما يذكر في باب ( الممنوع من الصرف ) وما يكون في حالتي النصب والجر والتفريق بينهما إذا لم يصاحب ( ال ) ولم يضاف ، فإن الفرق يظهر من جهتين :

الأولى : العامل وهو سابقة .

والأخرى : التابع وهو لاحقة .

فالمتعلم عليه أن يلاحظ أول المثال وآخره كما في المثالين الآتين : ( رأيت أحمرَ قانياً ) و ( انتفعت بأحمرَ قانٍ ) <sup>(3)</sup> ، فالسابقة ( رأيت والباء ) والاسم غير المنصرف واحد وهو ( أحمر ) والتابع واحد لم يتغير في المثالين وهو ( قان ) والفتحة على الاسم في المثالين تحتمل أن تكون علامة للنصب على الأصل وعلامة للجر فرعية نائبة عن الفتحة ، ولما كان الأمر يتطلب توضيحاً جيء بهذا المثال الذي يبين أن العاملين - على حد تعبير النحاة - وهما الفعل ( رأيت والباء ) يقتضي كل واحد منهما عملاً معيناً ، فالأول يتطلب اسماً منصوباً والآخر يريد هذا الاسم مجروراً ، فهذه علامة أولى تفرق بينهما ، والعلامة الأخرى أن التابع يساعد على التفريق بين الحالتين ، وقد كان اختياره موفقاً حينما عمد إلى وصف له مزيّتان ، الأولى كونه مصروفاً ، والأخرى كونه معتلاً الآخر وهو ما يسمى بالاسم المنقوص ، فهذا الاسم يعرف بشيئين :

الأول : العلامة الإعرابية الوحيدة التي تظهر عليه من دون تقدير لأجل الثقل أو غيره هي الفتحة كما في المثال الأول و الآخر : أن هذا الاسم إذا جرد من ( ال ) والإضافة في حالتي الرفع والجر تحذف ياءه كما في المثال الثاني ، ومن هنا تبين حقيقة الفتحة في المثال الأول وهي للنصب وفي المثال الثاني للجر .

إن كل ذلك مما نعدمه في الشواهد إذ لا يستطيع النحوي أن يلتصق فيها ما يريد توضيحه منها ، وقد يكون الأمر أعظم من ذلك حينما نجد نحوياً يفضل المثال على الشاهد ؛ والسبب الذي يدعو إلى هذا التفضيل هو عدم قدرة النحوي على التصرف بهذه الشواهد وتأليفها بحسب ما يريد ، فابن عقيل ( ت 769 هـ ) مثلاً تحدث عن حذف المبتدأ أو الخبر للدلالة عليهما

<sup>1</sup> - شرح عمدة الحافظ : 101

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 96

<sup>3</sup> - المصدر نفسه : 136

واستشهد في ذلك بالآية الكريمة ﴿ وَاللّٰثِي يَمْسَنُ مِنَ الْحَيْضِ مِنْ نِّسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثُ أَشْهُرٍ وَاللّٰثِي لَمْ يَحْضَنْ ﴾<sup>1</sup> يقول : (( أي : فعدتهنَّ ثلاثة أشهر ، لدلالة ما قبله عليه ، وإنما حذفنا لوقوعهما موقع المفرد ، والظاهر أن المحذوف مفرد والتقدير : واللّاثي لم يحضن كذلك ))<sup>2</sup> يقول بعد ذلك معلقاً على ما قاله : (( والأولى أن يمثل بنحو قولك : نعم ، في جواب : أزيد قائم ؟ إذ التقدير : نَعَمْ زَيْدٌ قائمٌ ))<sup>3</sup> .

وتظهر مثل هذه البراعة في صنع المثال عند ابن هشام الأنصاري فإنه فاق كل النحويين في ذلك وفي مواضع كثيرة من كتبه ، فقد تحدث عن الممنوع من الصرف وذكر أنه يعرب على الأصل حينما تدخل عليه ( ال ) أو يضاف ، ومثاله في حالة الإضافة هو : ( مررتُ بأفضلِكُم ) ، يقول ابن هشام مظهراً صحة تمثيله هذا ودقته (( وتمثيلي في الأصل بقولي : ( بأفضلِكُم ) ، أولى من تمثيل بعضهم بقوله : ( مررتُ بعثمانِنا ) ؛ فإن الأعلام لا تضاف حتى تنكر فإذا صار نحو ( عثمان ) نكرة زال منه أحد السببين المانعين له من الصرف وهو العلمية ، فدخل في باب ما ينصرف وليس الكلام فيه ، بخلاف ( أفضل ) فإن مانعه من الصرف الصفة ووزن الفعل وهما موجودان فيه أضفته أم لم تضفه ... ))<sup>4</sup> ، ومن هذا يفهم عدم دقة المثال الذي قدمه سابقوه وهو قولهم : ( مررتُ بأحمدِكُم )<sup>5</sup> .

وتحدث عن إعراب جمع المذكر السالم وذكر علامة رفعه ونصبه وجره ومثل لذلك بقوله : ( جاءَ الزيدونَ والمسلمونَ ) و ( رأيتُ الزيدَينَ والمسلمَينَ ) و ( مررتُ بالزيدَينَ والمسلمَينَ ) وقد قصد هذه الأمثلة قصداً حينما أفصح عن ذلك بقوله : (( وإنما مثلت بالمثالين ليعلم أن هذا الجمع يكون في أعلام العقلاء وصفاتهم ))<sup>6</sup> ، فهو يشير إلى ما يجمع هذا الجمع من أعلام وصفات وبالشروط التي اشترطها النحويون فيها .

وتحدث عن النائب عن الفاعل من جملة أمور ومنها المفعول به وأنه مقدم في النيابة على غيره وجوباً ، أما السبب في ذلك ؛ فلأنه (( قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك : ( أعطيتُ زيداً ديناراً ) ، ألا ترى أنه أخذ ؟ ))<sup>7</sup> ، وقد أراد بعد ذلك أن يقيم الحجة وأن يوضح ذلك على نحو دقيق فعمد إلى مثال فيه فعل بناؤه يدل على المشاركة وهو ما يكون من طرفين : ( ضاربُ زيدٍ عمراً ) ، وقال فيه إنه : (( أوضح من هذا ... )) أي من مثاله الأول ؛ لأن الفعل صادر من ( زيد وعمرو ) وانهما اشتراكاً في إيجاد الفعل أي إنهما ضرب أحدهما الآخر ، ثم ذكر أن بعض النحويين جَوَّزَ في هذا المفعول ( عمرو ) أن يرفع وصفه ، فأضاف عنصراً جديداً إلى مثاله فصار ( ضاربُ زيدٍ عمراً العاقلُ )<sup>8</sup> ، وجعل ( العاقل ) مرفوعاً وهو وصف لمنسوب وهو (

<sup>1</sup> - الطلاق / 4

<sup>2</sup> - شرح ابن عقيل : 246/1

<sup>3</sup> - المصدر نفسه .

<sup>4</sup> - شرح قطر الندى : 54

<sup>5</sup> - شرح ابن عقيل : 77/1

<sup>6</sup> - شرح شذور الذهب : 54

<sup>7</sup> - شرح شذور الذهب : 160

<sup>8</sup> - المصدر نفسه .

عمراً ( وأراد أن يوضح أن هذا المفعول المنسوب هو فاعل في الحقيقة ، والفاعل مرفوع ووصفه يكون مرفوعاً وعلى هذا جاء مثاله في غاية الدقة والإتقان .

وقد تحدث النحويون عن أحرف العطف ومعانيها ومنها الحرف ( أو ) الذي يعدُّ التخيير وعدم جواز الجمع بين الشينين من أشهر معانيه واستدلوا بشواهد كثيرة ومثلوا بأمثلة ، ولكنها لم تستطع أن تصل إلى دقة أمثلة ابن هشام ، ولم تستطع أن توضح هذا المعنى إلا بعد فضل تأمل لهذه الشواهد والأمثلة ، ولكن من ينظر في مثال ابن هشام يتبادر له هذا المعنى بلا تأمل وتدقيق في النظر ومثاله ( تزوّجَ هنداً أو أختها )<sup>1</sup> ، إنَّ الذي يتبادر إلى ذهن المتعلم عند سماعه لهذا المثال أن الجمع بين الأختين غير جائز إذ إنَّ أمامه خياراً من اثنتين ، إما هنداً أو أختها والذي أوضح هذا المعنى هو علم سابق لدى المتعلم أن ذلك مما لا يجوز في الشريعة ومحرم ولذا يتعين كون ( أو ) هنا للتخيير مع عدم إباحة الجمع .

هذه طريقة النحويين المتأخرين في تعاملهم مع الأمثلة المصنوعة للتعليم والتوضيح وانهم يقصدونها قصداً مظهرين براعتهم فيها .

أما الاتجاه الآخر الذي تمثله هذه الأمثلة و أثرها في تقريب القاعدة وتوضيحها فهو ما ظهر من أمثلة عند كشف مشكل في إعراب آية قرآنية و توضيح دلالتها ، فأننا رأيناهم يمثلون لذلك بأمثلة غايتها التوضيح وتقريب المفاهيم النحوية في هذه الآيات ، وكأنَّ النحويين يجعلون هذه الأمثلة نظائر للآيات القرآنية أو ردَّ هذه الآيات إلى طريقة المتكلمين وسننهم في الكلام مما يذكر المتعلمين بطريقة نظم الكلام ويكشف عن المعنى الذي ظهر في هذه الآية الكريمة أو تلك . وهذا الاتجاه نجده عند المتقدمين والمتأخرين على سواء ، فسيبويه أراد أن يفسر وجه

الرفع في قراءة ﴿ وهذا بعلي شيخا ﴾<sup>2</sup> ، برفع ( شيخ )<sup>3</sup> ، فرأى أنه من قبيل تعدد الأخبار كقولهم : ( هذا حلوٌ حامضٌ )<sup>4</sup> ، ورأى تلميذه أبو الحسن الأخفش الرأي نفسه إلا أنه قدم مثالا مخالفاً في شكله لمثال سيبويه وهو قوله : ( هذا أخضرٌ أحمرٌ )<sup>5</sup> ، ويبدو أن هذا التمثيل تعوزه الدقة وأنه لا يكشف عن الدلالة الصحيحة لهذه الآية فقولهم : ( هذا حلوٌ حامضٌ ) كما يرون جامع الطعمين معا أو كما يقول ابن هشام إنَّ : (( الخبرين في معنى الخبر الواحد ؛ إذ المعنى هذا مرٌّ ))<sup>6</sup> ، فهو ليس من باب تعدد الأخبار أما القراءة الكريمة فتدل على التعدد فهو بعليها من جهة وشيخ من جهة أخرى ، فالفرق كبير بين التمثيل والآية ، ويبدو أنهم لم يولوا المعنى اهتمامهم ، واهتموا بالجانب الشكلي في المثال والإشارة إلى تعدد لفظ الخبر فيه .

وعند حديث المبرد عن نصب المضارع بعد الفاء في جواب النفي تردّ عنده الآية الكريمة ﴿ لا

يُضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾<sup>7</sup> يقول : (( هو على قولك : ( لا تأتيَنِي فأعطيك ) أي : لو أُتيتَنِي لأعطيتُكَ

<sup>1</sup> - مغني اللبيب : 87

<sup>2</sup> - هود / 72

<sup>3</sup> - قراءة ابن مسعود . ينظر . القراءات الشاذة : 60

<sup>4</sup> - الكتاب : 83/2

<sup>5</sup> - معاني القرآن . الأخفش : 356 / 2

<sup>6</sup> - شرح قطر الندى : 115

<sup>7</sup> - فاطر / 36

(( 1 ، وفي الموضوع نفسه أراد أن يوضح سبب عدم نصب المضارع بعد الفاء في قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾ 2 ، (( لأنه ليس بجواب )) 3 أي ان الفعل ( فتصبح ) غير واقع في جواب الفعل ( ترى ) المتقدم وشرط صحة النصب هو أن يكون جوابا له ويمضي في تفسير ذلك فيقول : (( لأن المعنى في قوله ( أَلَمْ ) إنما هو : انتبه وانظر . أنزل الله من السماء ماء فكان كذا وكذا )) 4 ، ثم يورد مثالا تجتمع فيه شروط صحة النصب وهو ( أَلَمْ تَأْتِ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ ) ؛ (( لأن الإكرام يقع بالإتيان ، وليس اخضرار الأرض واقعا من أجل رؤيتك )) 5 ، فالاستفهام في الآية في معنى الخبر هو سبب في عدم نصب الفعل ( فتصبح ) ولأنه بمعنى الماضي ( أصبح ) ، يقول أبو البقاء العكبري (ت616هـ) : (( إنما رفع الفعل هنا ( فتصبح ) وإن كان قبله لفظ استفهام لأمرين : أحدهما أنه استفهام بمعنى الخبر : أي ( قد رأيت ) فلا يكون له جواب . والثاني ( كذا ) أن ما بعد الفاء ينتصب إذا كان المستفهم عنه سببا له ، ورؤيته لإزالة الماء لا يوجب اخضرار الأرض، وإنما يجب عن الماء ، والتقدير : فهي ، أي القصة ، وتصبح الخبر ، ويجوز أن يكون ( فتصبح ) بمعنى ( أصبحت ) ، وهو معطوف على ( أنزل ) فلا موضع له ... )) 6 .

ويتحدث عن جواب ( إذا ) في قوله تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ﴾ وأذنت لربها وحثت ﴿ وإذا الأرض مدت ﴾ 7 فيذكر أن فيها أقوالا ، ويمثل لكل قول منها بمثال يكشف عن صحة التوجيهات التي ذكرها ومنها : أن الجواب هو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوْتِيَ كِتَابًا يُمِينِهِ ﴾ 8 ؛ (( لأن الفاء وما بعدها جواب كما تكون جوابا في الجزاء ؛ لأن ( إذا ) في معنى الجزاء )) 9 ، وأما مثاله لهذا التوجيه فهو ( إذا جاءك زيد فإن كلمك فكلمه ) ، أما القول الثاني فإن يكون محذوفا لعلم المخاطب به (( كقول القائل عند تشديد الأمر : ( إذا جاء زيد ) أي : إذا جاء زيد علمت ، وكقوله : ( إن عشت ) ويكل ما بعد هذا إلى ما يعلمه المخاطب كقول القائل : ( لو رأيت فلانا وفي يده السيف ) ... )) 10 ، وهناك قول ثالث يرى أن ( الواو ) في مثل هذا تكون زائدة ، فيجوز أن يكون قوله تعالى : ﴿ وإذا الأرض مدت ﴾ هو الجواب والواو زائدة ، أما مثال ذلك فهو ( حين يقوم زيد حين يأتي عمرو ) .

1 - المقتضب : 18/2

2 - الحج / 63

3 - المقتضب : 20/2

4 - المصدر نفسه .

5 - المصدر نفسه .

6 - التبيان في إعراب القرآن . أبو البقاء العكبري : 146/2 . تصحيح وتعليق . إبراهيم عطوة عوض .

الطبعة الثانية . مصر 1969

7 - الانشقاق 1/3-2

8 - الانشقاق 7/

9 - المقتضب : 79/2

10 - المصدر نفسه .

إن أمثلة المبرد هذه لا تكشف عن غامض ولا يمكن أن تكون إزاء هذه الآية الكريمة وما تتسم به من حسن سبك وروعة نظم ، ووقف عند قوله تعالى ﴿ وأرسلناه إلى مئة ألف أو يزيدون ﴾<sup>1</sup> مشيراً إلى أمرين : اختيار مذهبه النحوي في معنى ( أو ) هنا ، وفساد القول بأنها بمعنى ( بل ) ، فالبصريون ومنهم المبرد يرون ( أو ) هنا على بابها للتخيير والمعنى (إذا رأهم الرأي منكم قال : هم مئة ألف أو يزيدون )<sup>2</sup> ، أما القول بفساد الرأي الثاني عند المبرد فمن وجهين (( أحدهما أن ( أو ) لو وقعت في هذا الموضع وكنت تقول : ( ضربتُ زيداً أو عمراً ) و ( ما ضربتُ زيداً أو عمراً ) على غير الشك ، ولكن على معنى ( بل ) فهذا مردود عند جميعهم ، والوجه الآخر أن ( بل ) لا تأتي في الواجب في كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط ونسيان وهذا منفي عن الله عز وجل ؛ لأن القائل إذا قال : ( مررتُ بزيد ) غالطاً فاستدرك أو ناسياً فذكر قال : ( بل عمرو ) ليضرب عن ذلك ويثبت ذا ))<sup>3</sup> ، أما الوجه الذي يراه حسناً في هذا الموضع يمثل له بمثال يفصح فيه عن معنى ( أو ) في نحو : ( انت زيداً أو عمراً أو خالداً ) ، (( تريد : رأيتُ هذا الضرب من الناس فكأنه قال - والله أعلم - إلى مئة ألف أو زيادة ))<sup>4</sup> .

وأراد ابن هشام أن يوضح وظائف الأداة ( إن ) المكسورة الهمزة والمخففة فذكر أقوال النحاة في قوله تعالى : ﴿ فذكر إن فعت الذكرى ﴾<sup>5</sup> وهي (( قيل : هي بمعنى (قد) . وقيل إن التقدير : وإن لم تنفع : وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم و استبعاد لنفع التذكير فيهم ، كقولك : ( عظ الظالمين إن سمعوا منك ) ... ))<sup>6</sup> .

وذكر في باب ( إن ) ومعانيها أن الكوفيين يرون أنها تكون بمعنى ( إذ ) وجعلوا منه قوله تعالى ﴿ واقفوا الله إن كنتم مؤمنين ﴾<sup>7</sup> ورد عليهم ذلك بما رد به جمهور النحويين بأنه شرط جيء به للتوبيخ والإلهاب كما تقول لابنك : ( إن كنت ابني فلا تفعل كذا )<sup>8</sup> ، ويذكرون الخلاف في إعراب ( السموات ) من قوله تعالى : ﴿ خلق السموات والأرض ﴾<sup>9</sup> أ هي مفعول مطلق أم مفعول به ؟ فأجابوا بأنها مفعول به على حد : ( بنيت الدار )<sup>10</sup> .

<sup>1</sup> - الصافات / 147

<sup>2</sup> - مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب : 619/2 . تحقيق . د . حاتم صالح الضامن . الطبعة الثانية .

دار الحرية . بغداد 1975

<sup>3</sup> - المقتضب : 304/3 - 305

<sup>4</sup> - المصدر نفسه .

<sup>5</sup> - الأعلى / 9

<sup>6</sup> - مغني اللبيب : 35

<sup>7</sup> - المائدة / 57

<sup>8</sup> - مغني اللبيب : 39 - 40

<sup>9</sup> - إبراهيم / 32

<sup>10</sup> - شرح الأزهري : 107

وقال أحدهم في باب حذف الخبر وقوله تعالى : ﴿ فَأَنْبِئْكُمْ بِشَرِّ مَا نَظَرْتُمْ إِلَى النَّارِ ﴾ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِبَيْتِ الْمَصِيرِ <sup>1</sup> ، (( فعلى وجهين أحدهما أن يكون التقدير : ( هي النار ) ، ويكون وعد الله كلاماً مستأنفاً والوجه الثاني ( كذا ) : أن يكون النار مبتدأ ووعداها الله خبراً ، ويكون كلاماً تاماً جاء ليبين قوله : ﴿ بَشَرٌ مِنْ ذَلِكَ ﴾ ، كما تقول : ( عندي شرٌّ من هذا قد أعددت له السيف ) <sup>2</sup> .

وقالوا في نصب ( آية ) من قوله تعالى : ﴿ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَنُذِرُهَا نَأْكُلُ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّهَا بِيْسُورٌ ﴾ <sup>3</sup> والعامل فيها (( ما في الكلام من معنى الفعل ؛ لأن قوله : هذه ناقة الله ، بمنزلة قولك : تنبهوا ، فكما تقول : ( تنبهوا لها آية ) فتكون آية حالا من تنبهوا كذلك يكون حكم ( هذه ناقة الله لكم آية ) وقد جعل عبد القاهر الجرجاني نظير هذا النصب في الآية الكريمة المثال الآتي ( هذا زيدٌ معروفًا ) ، كأنه قيل : انتبه له معروفًا <sup>4</sup> .

وتحدث ابن هشام عن حرف العطف ( ثُمَّ ) وأنه يكون للترتيب ناقلاً رأي جماعة من النحويين خالفوا في اقتضائها هذا المعنى تمسكا بقوله تعالى : ﴿ خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا ﴾ <sup>5</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ﴾ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴿ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ﴾ <sup>6</sup> وأجاب عن الآية بخمسة أوجه ، وكان أحدها (( أن ( ثُمَّ ) لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم وأنه يقال ( بلغني ما صنعت اليوم ثُمَّ ما صنعت أمس أعجب (...)) <sup>7</sup> ، ويقول الزمخشري في توجيه الرفع في اسمه تعالى في قوله : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ <sup>8</sup> ، (( فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ رَفَعْتَ اسْمَ اللَّهِ وَاللَّهُ تَعَالَى أَنْ يَكُونَ مِمَّنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ؟ قُلْتَ : جَاءَ عَلَى لُغَةٍ تَمِيمٌ حَيْثُ يَقُولُونَ : ( مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا حِمَارٌ ) يَرِيدُونَ : مَا فِيهَا إِلَّا حِمَارٌ ، كَأَنَّ أَحَدًا لَمْ يَذْكُرْ )) <sup>9</sup> ، وشتان بين الشاهد القرآني وأمثلتهم هذه التي لا ترقى إلى حرف واحد من أحرف آية واحدة ، وربما نلاحظ

1 - الحج / 72

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 301/1 - 302

3 - الأعراف / 73

4 - المقتصد في شرح الإيضاح : 726 / 2

5 - الزمر / 6

6 - السجدة / 7 - 8

7 - مغني اللبيب : 60

8 - النمل / 65

9 - الكشف : 371/3



شيئا من الإساءة إلى الشاهد حينما يوازن بهذه الأمثلة الرديئة التي تخذل المعنى الذي تنطوي عليه الآيات المباركة ولا سيما مثال الزمخشري الأخير .

لقد أغفلنا كثيرا من هذه الأمثلة هنا خشية الإطالة في إيضاح هذا الجانب من استعمال المثال عند النحويين وفي هذا القدر ما يكفي لإثبات ما رأيناه وان النحويين اتخذوا المثال وسيلة لتوجيه جوانب إعرابية في آيات من القرآن الكريم ، ولم يكن من همنا إبداء رأي أو مناقشة لبعض الجوانب سوى سردها وبيان أهميتها في هذا الموضوع عند النحاة .

ومن المظاهر التي تساعد على استعمال المثال في الجانب التعليمي : المرونة<sup>1</sup> التي جاءت بسبب طبيعة المثال ؛ لأن المثال هو عبارة عن كلمات يستطيع النحوي أن يؤلفها كيفما يشاء ومتى يشاء ، وزيادة ما يريد زيادته عليه ، وأن يجمع ما نجده مفرقا في شواهد كثيرة ، فالباب الواحد يتطلب عشرات الشواهد ، لكل قاعدة ولكل جزء منه شاهد ، أما المثال فهو قادر على أن يجمع كل أجزاء الباب الواحد وفرعياته في مثال وهذه ميزة لا توجد في غيره .

ومن ذلك ما يتحدث النحويون به عن الفعل اللازم والمتعدي ويفرقون بينهما كما هو معلوم بما يميز بينهما وهو أن الأول يلزم الفاعل ولا يتعده ، والآخر يتجاوز به إلى مفعول ، ثم يقررون أن الفعل اللازم لا يتعدى إلى مفعول وله القدرة على التعدي إلى المنصوبات الأخرى مثل اسم الزمان والمكان والمصدر والحال ... ولكن هل هناك كلام تجتمع فيه هذه الأمور ؟ وإن أراد الفعل أن يستوفي منها شيئا في مناسبات القول المختلفة فإنه سوف يصل إلى واحد منها أو بعضها ولا يمكن في آن واحد أن يحتويها كلها إلا أنهم قدموا مثالا اشتمل على هذه المنصوبات كلها وهو قولهم : ( قام عبد الله ضاحكا يوم الجمعة عندك قياماً حسناً )<sup>2</sup> و( ضربت زيدا يوم الجمعة أمام عمرو تقويماً له مجرداً من ثيابه ضرباً شديداً )<sup>3</sup> ، إننا نستبعد تماماً اجتماع هذه المنصوبات في عبارة واحدة تصدر عن متكلم ، ولكن الداعي إلى اجتماعها موجود وهو الجانب التعليمي الذي يفرض على النحوي أن يقدم للمتعلم ما يوضح هذا القانون الذي ذكره له وهو أن الفعل اللازم وإن لم يكن باستطاعته النفوذ إلى مفعول فإن له القدرة على الوصول إلى المفاعيل الأخرى كالمصدر ( المفعول المطلق ) والظرف بنوعيه والمفعول له وغيرها ، والذي ساعد على ذلك مرونة المثال وقدرة النحوي على تشكيل كلماته بحسب ما يريد .

ونلاحظ هنا في النص الآتي الذي يرد عند أبي علي الفارسي عند حديثه عن الأسماء المقصورة يقول : (( هي على ضربين منصرف وغير منصرف ، فالمنصرف يلحقه التنوين فيلتقي هو والألف فيحذف لالتقاء الساكنين في الدرج نحو ( هذه رحي فاعلم ) و ( هذه نوى يا فتى ) ، فإذا وقفت وقفت على الألف )) قال عبد القاهر الجرجاني شارحا كلامه هذا (( وإنما يذكر ( فاعلم ) و ( يا فتى ) و ( قبل ) في مثل هذه المواضع إرادة الدرج إذ لو قالوا : ( هذه رحي ) أدركه الوقف ولم يحصل المقصود الذي هو ثبات التنوين إذ الوقف يسقط التنوين ))<sup>4</sup> وهذا الكلام صريح على أن هذه العناصر من صنع النحويين وإضافتهم وقد اقتضاها الهدف التعليمي الذي يوضح القاعدة التي ذكرت آنفا وإلا ان المتكلم قادر على أن يستعمل هذه الأسماء في درج الكلام أو يقف على الألف ، فهذه قيود يضعها النحوي لإيضاح الفكرة .

<sup>1</sup> - تحدثنا في الفصل الثاني عن مزايا المثال النحوي المصنوع وكانت واحدة منها ( المرونة ) .

<sup>2</sup> - المقتضب : 187/3

<sup>3</sup> - المقتصد في شرح الإيضاح : 629/1

<sup>4</sup> - المقتصد في شرح الإيضاح : 160/1 - 161

ويتحدث ابن مالك في باب علامات النصب فيقول : (( ويدلُّ على النصب نيابة عن الفتحة الألف في الأسماء الستة والياء في الاسم المثنى وجمع المذكر السالم وما حمل عليهما ))<sup>1</sup> ، ونرى ابن مالك هنا عرض الموضوع بشكل إجمالي وقد فرض عليه هذا الموقف أن يقدم مثالا جامعا لهذه الأحكام كلها فكان مثاله الآتي ( رأيتُ المسلمَينَ كليهما والمسلمَينَ أولي الفضل ) ، فالمثنى ( المسلمَينَ ) وما حمل عليه ( كليهما ) والجمع السالم ( المسلمَينَ ) وما حمل عليه ( أولي ) وقد نسي أن يضم إلى مثاله الأسماء الستة ، وكأنَّ أصل مثاله ( رأيتُ أباك والمسلمَينَ كليهما والمسلمَينَ أولي الفضل ) .

وقد اقتفى أحدهم أثره في مثل صنيعه هذا حينما عرض ( علم المفعولية ) وهي علامة كون الاسم مفعولا حقيقة أو حكما وهي أربع : ( الفتحة والكسرة والألف والياء )<sup>2</sup> ، وهنا يرد مثاله الذي يجمع هذه العلامات ( رأيتُ زيدا ومسلمات وأباك ومسلمَينَ ومسلمَينَ ) ، وقد دلَّ على علامة نصب المفعول الأصلية وهي الفتح في ( زيدا ) وقد اختار اسما منصرفا يقبل التنوين ، وعلامة النصب الفرعية الكسرة اختار لها ما يناسبها وهو جمع المؤنث السالم في ( مسلمات ) وما ناظره وشاكله ، وأما الألف فتكون علامة للنصب في الأسماء الستة وقد اختار الأول منها في هذا الباب وهو قوله ( أباك ) والياء في المثنى ( المسلمَينَ ) وفي الجمع ( المسلمَينَ ) . وقد فعل الأمر نفسه ابن مالك في باب الأسماء الستة حينما تحدَّث عن نيابة الياء فيها عن الكسرة في حالة الجر ، فقد جمع في مثال واحد خمسة منها وغضَّ النظر عن السادس الذي يأباه الذوق في هذا الموضع ومثاله هو ( رويْتُ عَنْ ذِي الْفَضْلِ مَنْ فِيهِ حَدِيثٌ أَبِيهِ وَأَخِيهِ وَحَمِي أُخْتِهِ )<sup>3</sup> ، فالاسم الأول ( ذو ) والثاني ( فو ) والثالث ( أبو ) والرابع ( أخو ) والخامس ( حمو ) .

وفي باب التوابع يقول ابن مالك : (( وقولي يجوز توالي التواكيد المتناسبة على الترتيب السابق دون عطف ، نبهت به على جواز أن يقال : ( جاءَ الزيدونَ أنفُسُهُمُ أعينُهُمُ كُلُّهمُ جميعُهُمُ عامتُهُمُ أجمعونَ أبتعونَ أبصعونَ أبتعونَ ) و ( جاءَ الهنداتُ أنفُسُهُنَّ أعينُهُنَّ كُلُّهنَّ جميعُهُنَّ عامتُهُنَّ جَمَعُ كُلِّ بَصْعٍ بُتْعٌ )... ))<sup>4</sup> ، إن ابن مالك أقنع نفسه هنا بأن هذا مما يجوز أن يقال ونسي أن الموضوع يقتدر إلى الشاهد من جهة وإن غايته التوضيح والتعليم من جهة أخرى وفي الباب نفسه يذكرون حكم النعت بالاسم الجامد ، ومنه اسم الإشارة و ( ذو ) بمعنى صاحب وأسماء النسب ، وهنا يرد هذا المثال ليجمعها كلها بعبارة موجزة وهو : ( مررتُ برجلٍ هذا وبرجلٍ ذي مالٍ وبرجلٍ دمشقيٍّ )<sup>5</sup> .

ويتحدث ابن هشام عن ( المعارف ) فيذكر منها ما أضيف إلى واحد من الخمسة المذكورة ( أي الضمير والإشارة والموصول والمعرَّف بـ ( ال ... ) ومثاله ( غلامي وغلالمُ هذا وغلالمُ الذي في الدار وغلالمُ القاضي )<sup>6</sup> ، وفي باب الممنوع من الصرف يقررون أنه يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب ومنها : أن يكون أحد سببيه العلمية ثم ينكر نحو ( رَبِّ فاطمةِ

<sup>1</sup> - شرح عمدة الحافظ : 131

<sup>2</sup> - الفوائد الضيائية : 308/1

<sup>3</sup> - شرح عمدة الحافظ : 135

<sup>4</sup> - المصدر نفسه : 559

<sup>5</sup> - أوضح المسالك : 6/3

<sup>6</sup> - شرح قطر الندى : 111-112

وعمران وعمر ويزيد وإبراهيم ومعد كرب وأرطى<sup>1</sup> ، وواضح أن هذا المثال غايته التوضيح وبيان حكم الاسم الممنوع من الصرف وقبوله التثنية حينما يفقد إحدى علتي المنع ولذا جمع أصناف الأسماء التي تمنع من الصرف ، فالأول فيه التأنيث والثاني فيه زيادة الألف والنون والثالث الاسم المعدول إلى صيغة ( فَعَلَ ) والرابع وزن الفعل والخامس الاسم الأعجمي والسادس المركب تركيب مزج والسابع ما يقوم مقام علتين وهو الاسم المقصور .

وعند الحديث عن علامات الاسم يذكرون منها : الجر وهو يشمل ( الجر بالحرف والإضافة والتبعية )<sup>2</sup> ، فيرد المثال الآتي عندهم الذي يجمع أجزاء هذه العلامة كلها ( مررتُ بـغلام زيد الفاضل )<sup>3</sup> ، إن هذا المثال في غاية الدقة والإيجاز ، فالجر بالحرف الباء والمجرور هو الاسم ( غلام ) ثم الإضافة كانت في ( زيد ) واكتفى من التوابع بالنعته وهو ( الفاضل ) ، فلو عمد النحوي إلى هذه الأمثلة : ( مررتُ برجلٍ ) و ( مررتُ برجلٍ القوم ) و ( مررتُ برجلٍ فاضلٍ ) لكان فيها إسهاب وتطويل على المتعلم وتكثير للأمثلة وتشيت لأفكاره ، ولم يحسن أحدهم حين مثل بقوله ( مررتُ بزيد الفاضل وغلام هند الفاضلة )<sup>4</sup> أي إنه لم يبلغ درجة الإيجاز الذي عليه المثال الذي ذكرناه آنفاً. ونذكر هنا أن هناك شواهد لهذه المسألة تفوق الأمثلة إيجازاً وبلاغة لم يلتفت إليها إلا بعض النحويين ، ومن شواهد البسمة الشريفة قوله تعالى: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ ﴾<sup>5</sup> ، ففيها الجر بالحرف والإضافة والتبعية .

وفي حديثهم عن الواو العاطفة وخلافهم في معناها ، فالبصريون يرون أنها لمطلق الجمع كما في نحو ( جاء زيدٌ وعمرٌ ) ، فيحتمل كون ( عمرو ) جاء بعد ( زيد ) أو جاء قبله أو مصاحباً له ، أما كيف يتبين ذلك ؟ فهذا ما تدل عليه القرينة نحو ( جاء زيدٌ وعمرٌ بعده ) و ( جاء زيدٌ وعمرٌ معه )<sup>6</sup> .

وفي باب التوابع أيضاً يفرضون مسألة اجتماع هذه التوابع في عبارة واحدة ، وحينئذ يسألون عن أحق واحد منها بالتقديم ؟ فيذكرون أن أولاهما بالتقديم هو النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق وهنا لا شواهد على صحة هذا الفرض سوى الأمثلة ( مررتُ بأخيك الكريم محمدٍ نفسه رجلٍ صالحٍ ورجلٍ آخرٍ ) و ( جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكرٍ نفسه أخوك زيدٌ )<sup>7</sup> ، إن هذه الأمثلة وغيرها مما ذكرنا في مزايا المثال المصنوع لا يمكن أن نعدّها من واقع السلوك اللغوي ، وتفتقر في أغلب أحوالها إلى الشواهد الواقعية ، وتبدو أنها وضعت بدافع تعليمي واعتني بها لأجل هذه الغاية وتوضيح مفردات الموضوع في عبارة موجزة قصيرة جامعة لكل مفرداته وما يتعلق به ، ولذا لم نشأ مناقشة أكثر هذه الأمثلة واكتفينا بعرضها ووصف الأحوال التي ساعدت على صوغ هذه الأمثلة .

<sup>1</sup> - أوضح المسالك : 156/3

<sup>2</sup> - شرح ابن عقيل : 17/1

<sup>3</sup> - المصدر نفسه .

<sup>4</sup> - شرح الأزهري : 9

<sup>5</sup> - الفاتحة 1/

<sup>6</sup> - شرح ابن عقيل : 226/3

<sup>7</sup> - شرح الأزهري : 74 - 90

## 2- غياب الشاهد

اعتاد المشتغلون بدراسة اللغات للكشف عن خصائصها ومزاياها ومعرفة القوانين التي تخضع لها أن يتصلوا بناطقي اللغة ويراقبوا سلوكهم اللغوي ، وكل ذلك بغية الوصول إلى تحديد دقيق للسماة العامة والقوانين الكلية التي تحكم هذه اللغة أو تلك وضبط النتائج لتكون القوانين التي تشتمل عليها اللغة واقعية تمثل اللغة وتعكس كل ما يتصل بها ، ومن الخطأ الذي لا يمكن أن يرتضيه باحث أو منهج الركون إلى ما ليس من اللغة أو أن يتدخل في رسم قواعدها وقوانينها باحث ، وهذا هو الذي حصل في دراسة اللغة العربية ولا سيما دراسة النحو ، فقد توهم النحويون أساليب وتراكيب ، وتوهموا عناصر أدخلوها دائرة الدرس النحوي وهي غريبة عنه ، ولم يرد بها سماع عن مستعملي اللغة من العرب وقد صرح بعضهم بذلك .

وقد تتبعنا هذا الموضوع ووقفنا عند عشرات من المسائل النحوية التي توهموها جزءا من اللغة ونظروا إليها على أنها تمثل لغة العرب ، فوجدنا خلاف ما رأوا ، وكانت الوسيلة التي عرفتنا بها هي تلك الأمثلة المصنوعة التي أصبحت أداة مهمة بيد النحوي يثبت بها في اللغة ما ليس منها .

إن هذه العشرات من المسائل النحوية تتبعناها في أغلب الكتب النحوية ، فلم نجد لها شاهدا صحيحا أو غير صحيح يعتد به ، فعلمنا من ذلك أن سببا من جملة أسباب كانت تدعو النحويين إلى اللجوء إلى هذه الأمثلة هو غياب الشاهد الذي يصور حقيقة اللغة ويعكس ما يصدر عن مستعملي اللغة ، والمقام هنا يقتضي منا الإشارة إلى هذا العامل المهم الذي كان يدفع النحويين إلى صناعة مثل هذه الأمثلة ، وترك تفصيل هذه المسائل إلى الباب الثاني - إن شاء الله - <sup>1</sup> .

## 3- الخوض في الفلسفة التربوية

لما أطل القرن العشرون أخذت البلاد العربية بالاستقلال وأصبحت ذات كيانات وطنية وقومية وتدعو إلى استقلالها واستقلال مؤسساتها كافة من كل تبعية أجنبية ، وكان من ذلك التربية والتعليم وما يصدر عنها من مناهج تعليمية ودراسية وأصبحت الكتب المهمة بشؤون النحو العربي وتدرسه تصدر عن مؤسسات تربوية يشرف عليها خبراء في هذا الموضوع ، ومن هنا أخذت هذه المناهج تصطبغ بأفكار مختلفة أمنت بها هذه الحكومات ، التي تدعو إلى بعث التراث والدفاع عن العروبة والشخصية العربية ، وإظهار سماتها وما تتحلى بها من صفات .

وقد تفاوتت هذه الكتب النحوية في مناهجها وطريقة عرضها للموضوعات ، وفي اختيار الشواهد والأمثلة ، فمنها كتب اعتمدت المنهج التقليدي ، ومنها كتب ظهر فيها شيء من التجديد في الشكل وتنظيم الموضوعات ، وفي اختيار الشواهد ، وقامت على منهج جديد في اختيار الأمثلة المصنوعة يخالف منهج القدماء في ذلك .

ان الأمثلة التي ظهرت في الكتب الحديثة وضعت بشكل مقصود لتعبر عن الأفكار التي تؤمن بها هذه الدولة أو تلك ، فالأمثلة الحديثة إذن تهدف إلى :

<sup>1</sup> - الفصل الأول : غياب الشاهد وحضور المثال النحوي المصنوع

1- تنمية عقل الطالب ثقافيا وتزيد تجاربه من خلال تضمين هذه الأمثلة حقائق علمية وتاريخية حيوية وبما ينسج حولها من صور عقلية وبما تثيره من شوق التلميذ واهتمامه وما يرتبط منها بتجاربه وبميدانه الحيوي بما يزيد من خبرته .

2- اشتمالها على جوانب أخلاقية وعقائدية وما يتصل بالأوطان والمعالم القومية<sup>1</sup> التي يعدّ غرسها في نفوس المتعلمين من الأهداف المهمة التي تبتغيها العملية التربوية . ومن هنا تكون هذه الأمثلة أقرب إلى لغة الحياة المعاصرة ومفرداتها بما لها من صلة بالحياة الوطنية والعقائدية والعلمية والأخلاقية وبمدى اتصالها بعناصر تكسيبها حياة وقوة وطرافة ، وتجعل أثرها في النفس قويا عميقا .

ان هذا العامل وراء هذه الأمثلة التي ظهرت حديثا واضطر واضعو الكتب المدرسية إلى التمثيل بها ، فهي تعكس أفكارا وجوانب لا يمكن أن يتوفر عليها الشاهد القديم ، ولا تمثل لغة الحياة المعاصرة بكل قضاياها وجوانبها ، ومن هنا إننا نعدم وجود مثل هذا العامل وراء لجوء النحويين القدماء إلى الأمثلة ؛ لأن عمل النحاة قديما عمل فردي عادة ومع ذلك لا نعدم في أمثلتهم انعكاسا لبعض جوانب البيئة مما يتعلق بالجوانب التي تهتم بها الأمثلة الحديثة من مثل أخلاقية وأفكار ومسائل علمية ، وما يتعلق بالجانب الديني والفكر الاقتصادي عند العرب يومذاك .

نعرض هنا بعضا من هذه الأمثلة التي تعكس الفكر العربي الحديث وما يتعلق به من شؤون، ومنها الوطنية ، فان التلاميذ وطلبة العربية اعتادوا أن يجدوا مثل هذه الأمثلة عند عرض الموضوع النحوي ، وهذه الأمثلة تحمل أفكارا يبتغي المعلم غرسها في نفوس تلاميذه، ومنها حب الأوطان والدفاع عنها والحث على جهاد أعدائها ، وتأكيد وحدتها وارتباطها بالأمّة والتمسك بمقوماتها والترغيب في الموت من أجلها ، فمن الأمثلة التي تؤكد مفردات في حياة التلميذ العربي ومنها : حب الوطن والموت من أجله والعمل على تقدمه وتكريم مجاهديه وذم الجبناء المتهاونين والتمسك بحدوده وتاريخه ، ففي باب الخبر إذا كان هو عين المبتدأ في المعنى لم يحتج إلى رابط قولهم :

( شعارنا : الله أكبر والعزة للعرب )<sup>2</sup> .

وعند الحديث عن الصيغ القياسية للتعجب يرد قولهم :

( أكرم برجال شعبنا وأهون بالخطوب مع عزماتهم )<sup>3</sup> .

ومن أمثلة التوكيد المعنوي قولهم :

( البلاد العربية كلّها متحدة المشاعر وإن اختلفت فيها النظم والحكومات والعرب جميعهم أخوة لغتهم واحدة وتاريخهم واحد )<sup>4</sup> .

ومن أمثلة ضمير الفصل قولهم :

( الموت في الحرب أكرم من الاستسلام ، والاستسلام هو أقبح من الهزيمة لا يمحي عارُه )<sup>5</sup> .

1 - لقد رأينا الكتب المدرسية التي صدرت في عقد الثمانينيات في العراق تشتمل على أمثلة تصور الحرب الظالمة التي فرضها النظام المجرم السابق على البلدين المسلمين ( العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية ) تعمل على تشويه الحقائق لدى المتعلمين ومنها أمثلة تمجد طاغية بغداد اللعين .

2 - النحو المصفي . د . محمد عيد : 215

3 - النحو المصفي : 565

4 - المصدر نفسه : 592

5 - النحو الوافي : 247/1

وفي نصب المضارع بعد واو المعية في جواب النفي وبعد ( أو ) في جواب التحضيض قولهم :

( لا أموتُ على فراشي كالبيعر المهزول وأبصرَ الرجالات في حومة الوغى ) .

( لا ألزمُ داري وأشهد الأبطال يمضون للجهادِ سراعاً ) <sup>1</sup> .

وفي بناء الفعل الماضي على الضمّ عند إسناده إلى واو الجماعة وعلى السكون حين إسناده إلى نون النسوة قولهم :

( الشهداء كتبوا بدمائهم مجدَ العراق وأرخصوا نفوسهم من أجله ) .

( العراقيون دافعوا عن الوطن )

( العراقيات دافعن عن الوطن ضد الغزاة ) <sup>2</sup> .

وفي إعراب المضارع قولهم :

( أنتم تصونون كرامة الأمة ) <sup>3</sup> .

وفي موضوع نصب المضارع الصحيح الآخر قولهم :

( نأبى أن يدنس شبر من أراضينا ) <sup>4</sup> .

وفي إعراب المضارع المعتل الآخر :

( يسعى العراقي في الخير ويدعو إلى السلام ويعمل بما يمليه عليه ضميره )

( لن يخشى العراق عدوه ) <sup>5</sup> .

وعند الحديث عن أدوات الشرط قولهم :

( حيثما حللت فاذكر أن وطنك أغلى ما عندك ) <sup>6</sup> .

وفي نداء النكرة المقصودة قولهم :

( يا شهيد أنت رمز عزنا وكبرياننا ) <sup>7</sup> .

وفي موضوع التوكيد اللفظي المثالان الآتيان :

( لن أن أخون وطني ) .

( لا لا أخون وطني ) <sup>8</sup> .

وفي مجيء الخبر شبه جملة ( جار ومجرور ) قولهم :

( حب الوطن من الإيمان ) <sup>9</sup> .

وعند الحديث عن ( كان ) وأخواتها يرد المثال الآتي :

( سأدافع عن وطني ما دمت حياً ) <sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - المصدر نفسه : 377/4

<sup>2</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 14 . الطبعة الثانية . المركز الأردني للطباعة الفنية . 1998 .

<sup>3</sup> - المصدر نفسه : 22

<sup>4</sup> - المصدر نفسه : 23

<sup>5</sup> - المصدر نفسه .

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 56

<sup>7</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام : 106

<sup>8</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الثاني المتوسط : 128

<sup>9</sup> - النحو الإعدادي . د . إبراهيم السامرائي وآخرون : 2 / 180 . الطبعة الثانية . بغداد ( د ، ت ) .

وفي موضوع عمل اسم الفاعل المجرد من ( ال ) المعتمد على نفي قولهم :  
 ( ما خائِنٌ شريفٌ وطنه )<sup>2</sup> .  
 ومن أمثلة اسم التفضيل :  
 ( الشهيدُ أقدسُ منك رجلاً )<sup>3</sup> .  
 ومن أمثلة جمع المذكر السالم قولهم :  
 ( إنَّ النصرَ للمُجاهدينَ العاملينَ )<sup>4</sup> .  
 وفي موضوع إعراب الأفعال الخمسة قولهم :  
 ( الجنودُ يحرسونَ الوطنَ )<sup>5</sup> .  
 ومن أمثلة البدل قولهم :  
 ( نَعْرِزُ جمهوريتنا البصرةَ مدينةً تاريخيةً )<sup>6</sup> .  
 ولقد كان حضور للوطن المحتل ( فلسطين ) في أمثلة الكتب النحوية الحديثة وهي كثيرة  
 ومنها :  
 ما يرد في موضوع البدل قولهم :  
 ( الشقيقة فلسطينُ جزءٌ من بلادِ العربِ )<sup>7</sup> .  
 ومن أمثلة العدد قولهم :  
 ( استبسلَ في العمليةِ الفدائيةِ في الأرضِ العربيةِ المحتلة تسعةُ أبطالٍ )<sup>8</sup> .  
 وفي موضوع عطف النسق يرد المثال الآتي :  
 ( يتحملُ اليهودُ والعربُ معاً مسؤوليةَ مأساةِ فلسطينَ ، ضاعتُ من العربِ تحتَ الضغطِ  
 والفرقةِ ، بينما قامَ اليهودُ برسمِ الهدفِ فالهجرةُ فالاحتلالُ )<sup>9</sup> .  
 فالمثال الأول يؤكد صلتها بالامة ، والآخر يصور شجاعة أبنائها في الذود عنها .  
 أما غرس الأفكار التي تحت على التزام الخلق الحسن فلها مكان واسع في هذه الأمثلة ،  
 وتقصدها العملية التربوية قصداً وهي جزء منها وهدف تصبو إليه ، فهذه الأمثلة تؤكد خصالاً  
 كريمة ومحبة إلى الإنسان العربي ومنها : الكرم والعفة والوفاء والمروءة واحترام النفس  
 والآخرين واحترام العمل وتأكيد الرحمة بين الأفراد والتعاطف وحب الخير وصلة الرحم والحث  
 على القيام بالواجبات وحفظ حقوق الآخرين ، وتقديس الدين ورموزه المحترمة كشخص  
 الرسول صلى الله عليه وآله وسلّم وأصحابه المنتجبين والصفح عن أساء ، والحث على العلم  
 والعمل وغير ذلك ، وكذلك تدعو هذه الأمثلة إلى نبذ الصفات الذميمة كالغش والخداع والنفاق

<sup>1</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 62 . الطبعة التاسعة .

المجموعة الاستثمارية المتحدة . 1997 .

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 20

<sup>3</sup> - المصدر نفسه : 121

<sup>4</sup> - النحو الإعدادي : 45

<sup>5</sup> - المصدر نفسه : 117

<sup>6</sup> - المصدر نفسه : 168

<sup>7</sup> - النحو الإعدادي : 168

<sup>8</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 169

<sup>9</sup> - النحو المصفي . محمد عيد : 607

والكذب والأذى والجهل ومقاطعة الأهل وعدم الخضوع والابتعاد عن السفهاء وعن مجالسة أهل الباطل وما إلى ذلك ، ومن هذه الأمثلة التي ترد في موضوع الأسماء الخمسة :

( لا تقاطعُ أخاك ) .

( لا تكن ذا قسوة ) .

( لعلَّ ذا المروعة يمضي في فعلِ الخير ) .

( اقتدِ بذِي رِجَاحَةٍ عَقْلٍ )<sup>1</sup> .

( أخوكَ رحمك وقوتك فهو جديرٌ بعطفك ونصرتك )<sup>2</sup> .

وفي موضوع المبتدأ والخبر :

( العملُ حقٌّ واجبٌ شرفٌ ) .

وفي موضوع الأحرف المشبهة بالفعل قولهم :

( إنَّ العدلَ أساسُ النظامِ وإنَّ الرحمةَ أساسُ التعاطفِ ) .

وف موضوع بناء فعل الأمر الصحيح الآخر والمعتل قولهم :

( اصفحْ عن المعتذرِ لك واخشَ أن يقطعَكَ وارمِ من ذلك إلى كسبِ مودتِهِ ، واسمُ بنفسِكَ عن الصغائر ) .

وفي إعراب الفعل المضارع قولهم :

( نحبُّ الخيرَ ونكرهُ الأذى ونفوزُ برضا الله والناسِ ) .

وفي موضوع كان و اخواتها قولهم :

( اقتحمَ العلماءُ الفضاءَ المجهولَ فأَمسى معلوماً ) .

( لتكنْ حقوقُ الوالدينِ عندك مرعيَّةً ولتكنْ صلةُ القُربى لديك مصونةً ) .

وفي موضوع نصب المضارع بعد ( أو ) بمعنى ( إلى أن ) وبعد اللام التعليلية قولهم :

( سأواظبُ على الجدِّ أو أجعلُ الأحلامَ حقيقةً ) .

( سأجدُّ وأجتهدُ لأنجحَ في الامتحانِ )<sup>3</sup> .

وفي جزم المضارع المعتل الآخر قولهم :

( المؤمنُ لم يدعْ إلى الباطلِ )<sup>4</sup> .

وعند الحديث عن أدوات الشرط قولهم :

( إن صدقتْ نُحترِمَ ) .

( مَنْ يحترمَ الناسَ يحترمواهُ )<sup>5</sup> .

وفي عمل المصدر عمل فعله يرد قولهم :

( مساعدةُ المرءِ أخاه واجبةٌ )<sup>6</sup> .

وفي موضوع المفعول به قولهم :

( نحفظُ العهدَ ونصونُ الأمانةَ ) .

( يحبُّ العربيُّ إكرامَ الضيفِ ) .

<sup>1</sup> - المصدر نفسه : 66

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 29

<sup>3</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الرابع : 35 - 40

<sup>4</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام : 47

<sup>5</sup> - المصدر نفسه : 58 - 60

<sup>6</sup> - المصدر نفسه : 103



وفي عمل صيغ المبالغة عمل فعلها المثال الآتي :

( الوُصُولُ أصدقاءهُ محبوبٌ ) <sup>1</sup> .

ومن أمثلة المفعول المطلق قولهم :

( العربيُّ يستقبلُ الضيفَ مُستقبلاً كريماً ) <sup>2</sup> .

وفي مجيء الخبر جملة فعلية قولهم :

( الصدقُ يجلبُ المنفعةَ ) <sup>3</sup> .

ومن أمثلة اسم التفضيل :

( الطالبُ المجتهدُ خيرٌ من الطالبِ المهملِ ) <sup>4</sup> .

وفي موضوع حروف العطف وعند الحديث عن الحرف ( أو ) ومعناه التخيير والعطف بالأداة ( لكن ) ، قولهم :

( نحنُ أبناءُ أمةٍ ما حمَدَتِ الرذيلةَ ولكن الفضيلةَ ) .

( كُنْ عالماً أو متعلماً ) <sup>5</sup> .

ومن أمثلة جمع المذكر السالم قولهم :

( الحرُّ مَنْ دافعَ عن المظلومينَ ) <sup>6</sup> .

وأما الأمثلة التي ترتبط بحقائق علمية ، فإنها تكشف للمتعلم عن مسائل علمية وتاريخية يتعلمها بشكل غير منظور إليه بقدر ما ينصب اهتمامه على السبب الذي يدعو إلى وجود مثل هذه الأمثلة مما له صلة بالموضوع النحوي الذي يعرضه المعلم ، فالهدف هنا مزدوج فهو من جهة يبتغي أن يتعرف المسألة النحوية من هذا المثال ، ومن جهة أخرى يبتغي لفت نظر المتعلم إلى ما في المثال من مضمون فكري وما يؤكد من حقيقة معرفية من حقائق العلم .

ان هذه الطريقة تعد وسيلة تربوية ناجحة تزيد في خبرة المتعلم ، فلاحظ هنا ما تكشف عنه هذه الأمثلة من الحقائق وهي على صنفين ، أحدهما يتعلق بالحقائق التاريخية للأمة العربية وتراثها قديماً وحديثاً ، والآخر يعرض حقائق علمية توصل إليها الإنسان المعاصر. فمن الحقائق التاريخية ما يظهر في هذه الأمثلة :

عند الحديث عن الممنوع من الصرف وفي علة العجمة ووزن الفعل الأمثلة الآتية :

( قبيلة تغلب إحدى قبيلتين اشتركتا في حرب البسوس )

( يرجع نسب محمد إلى إبراهيم عليهما السلام )

( استولى يزيد بن معاوية على الدولة دون مشورة المسلمين ) <sup>7</sup> .

وفي حكم الأعلام المؤنثة على وزن ( فَعَال ) يرد المثال الآتي :

( كانت سجاح زوجاً لمسيلمة الكذاب الذي ادعى النبوة وارتد عن الإسلام ) <sup>8</sup> .

وفي موضوع التوكيد المعنوي المثالان الآتيان :

<sup>1</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 56

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 75

<sup>3</sup> - المصدر نفسه : 145

<sup>4</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي : 126

<sup>5</sup> - المصدر نفسه : 142

<sup>6</sup> - النحو الإعدادي : 45

<sup>7</sup> - النحو المصفي : 49 - 46 - 47

<sup>8</sup> - المصدر نفسه : 106

- ( أُغْتِيلَ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ أَعْيَنَهُمْ ظُلْمًا ) .  
 ( نَزَلَ الْمَلَانِكَةُ أَنْفُسُهُمْ أَعْيَنُهُمْ يِقَاتِلُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ بَدْرٍ ) <sup>1</sup> .  
 ومن أمثلة عطف البيان قولهم :  
 ( كَانَ مِنْ شُهَدَاءِ أَحَدِ حِمَزَةٍ عَمُّ الرَّسُولِ ) .  
 ( كَانَ مِنْ قَتْلَى بَدْرٍ أَبُو جَهْلٍ رَأْسُ الْكُفْرِ ) <sup>2</sup> .  
 وفي موضوع البذل المثال الآتي :  
 ( ضَرَبَ أَبُو الشُّهَدَاءِ الْحُسَيْنُ مِثْلًا رَائِعًا ) .  
 ( ضَرَبَ سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ الْحُسَيْنُ مِثْلًا رَائِعًا لِاحْتِرَامِ الْمَبْدَأِ ) <sup>3</sup> .  
 وعند الحديث عن بناء الأعلام المختومة بـ (ويه) المثال الآتي :  
 ( مِنْ عُلَمَاءِ الصَّرَفِ الْمَشْهُورِينَ ابْنُ دَرَسْتَوِيهِ ) .  
 ( أَلَفَ سَيِّبُوهِ كِتَابَهُ الْمَشْهُورَ فِي النُّحْوِ ) <sup>4</sup> .  
 وفي موضوع المعاني النحوية والبلاغية التي يفيدها النعت يرد المثال الآتي :  
 ( شَوْقِي الشَّاعِرُ لُقَيْبَ بِأَمِيرِ الشُّعْرَاءِ سَنَةَ 1927 ) <sup>5</sup> .  
 ومن أمثلة العدد والمعدود قولهم :  
 ( دَعَا النَّبِيُّ إِلَى الْإِسْلَامِ فِي مَكَّةَ ثَلَاثَ عَشْرَةَ سَنَةً ) <sup>6</sup> .  
 وفي موضوع الاسم واللقب والكنية أمثلتهم :  
 ( لِلْعَالِمِ الزَّهْرَاوِيِّ فَضْلٌ عَلَى الطَّبِّ ) .  
 ( أَهْدَى الْخَلِيفَةُ هَارُونُ الرَّشِيدُ إِلَى الْمَلِكِ شَارْلَمَانَ سَاعَةً مَائِيَّةً دُهِشَ لَهَا الْأُورِيبِيُّونَ ) .  
 ( فَتَحَ الْقَانِدُ طَارِقُ بْنُ زِيَادٍ بِلَادَ الْأَنْدَلُسِ بِأَمْرِ مِنَ الْقَانِدِ مُوسَى بْنِ نَصِيرٍ ) .  
 ( اهْتَدَى الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَرَاهِيدِيِّ إِلَى عِلْمِ الْعَرُوضِ ) <sup>7</sup> .  
 وفي موضوع المعارف ومنها ( العلم ) ترد الأمثلة الآتية :  
 ( السَّفَاحُ عَبْدُ اللَّهِ أَوَّلُ الْخُلَفَاءِ الْعَبَّاسِيِّينَ ) .  
 ( مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ) .  
 ( أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ عَالِمٌ بِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَاللُّغَةِ ) .  
 ( ابْنُ مُقَلَّةٍ خَطَّاطٌ مَعْرُوفٌ ) .  
 ( بِلَالٌ مُؤَذِّنُ الرَّسُولِ ) .  
 ( تَاجُ الْعَرُوسِ مَعْجَمُ أَلْفَةِ الزَّبِيدِيِّ ) .  
 ( كَانَ أَبُو عَبَادَةَ الْبَحْتَرِيُّ أَشْعَرَ مِنْ أَبِي الطَّيِّبِ وَمِنْ أَبِي تَمَامٍ حَبِيبِ الطَّائِي ) .  
 ( الرَّصَافِيُّ شَاعِرٌ عِرَاقِيٌّ ) <sup>8</sup> .

<sup>1</sup> - المصدر نفسه : 590 - 591

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 602

<sup>3</sup> - المصدر نفسه : 624

<sup>4</sup> - المصدر نفسه : 105

<sup>5</sup> - المصدر نفسه : 572

<sup>6</sup> - المصدر نفسه : 707

<sup>7</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الثاني المتوسط . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 123 - 125

<sup>8</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الأول المتوسط . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 14 . الطبعة الثانية عشرة .

المطبعة الوطنية . 2000

ومن أمثلة البديل قولهم :  
 ( بدأت حركة التحرير في زمن الخليفة أبي بكر الصديق ( رض ) ... ) .  
 ( قاد المسلمين في معركة القادسية سعد بن أبي وقاص ) <sup>1</sup> .  
 ومن أمثلة البديل قولهم :  
 ( استفذ من الكتاب نهج البلاغة ) .  
 ( في الكوفة مسجد الإمام علي ( ع ) ... ) .  
 ( للشاعر أبي فراس قصائد تُسمى الروميات ) <sup>2</sup> .  
 ومن الأمثلة التي تعرض حقائق علمية قولهم عند الحديث عن أفعال الشروع وأفعال المقاربة :

( أخذ العلماء يفكرون في غزو الفضاء ) .  
 ( أوشكت الدول الكبرى أن تخرج إلى حيز الوجود مطارات في الفضاء ) <sup>3</sup> .  
 وفي اعراب المضارع الصحيح الآخر قولهم :  
 ( يقطع الماس الزجاج ) .  
 وعند الحديث عن اسم التفضيل من أمثله قولهم :  
 ( الفرات أطول من دجلة ) <sup>4</sup> .  
 ( القمر والمريخ أقرب إلى الأرض من زحل ) .  
 ( النحو والبلاغة أسهل من النقد ) .  
 ( الشمس هي أكبر من باقي مجموعتها ) .  
 ( الطائرة أسرع من السيارة ) <sup>5</sup> .  
 ويرد في موضوع المفعول المطلق المثال :  
 ( تدور الأرض حول الشمس كل عام دورة ) <sup>6</sup> .  
 وفي موضوع الاستثناء قولهم :  
 ( لا تظهر الكواكب نهراً إلا الشمس ) .

إن هذه الأمثلة وغيرها كثير يمكن أن تغني معارف المتعلم وتنميها ، وتزيد من تجاربه وخبرته ، ولقد كانت نصب أعين الخبراء الواضعين كتب النحو المدرسي ، ومحط اهتمامهم ، ولذا كان الخضوع للفلسفة التربوية والتعليمية عاملا مهما وراء هذه الأمثلة .

<sup>1</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي : 152

<sup>2</sup> - النحو الإعدادي : 168

<sup>3</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الرابع : 145 - 146

<sup>4</sup> - النحو الإعدادي : 12

<sup>5</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 56 - 58 - النحو الوافي . عباس حسن : 247/1

<sup>6</sup> - قواعد اللغة العربية للصف الخامس : 68

# الفصل الرابع

## أقسام الكلام في المثال النحوي المصنوع

المبحث الأول: الاسم في المثال  
النحوي المصنوع

المبحث الثاني: الفعل في المثال  
النحوي المصنوع

المبحث الثالث: الحرف في المثال  
النحوي المصنوع

نتحدث في هذا الفصل عن جانب مهم من جوانب المثال النحوي ، أقسام الكلام التي تألف منها وهي الاسم والفعل والحرف ، فإن هذه الأقسام نجدها في أمثلة النحاة قائمة على اختيار معين ، فتنوع الأسماء فيه من الثلاثي إلى الرباعي فصاعداً وتختلف أبنيتها من موضوع إلى آخر بحسب ما تقتضيه ضوابط الموضوع ، وربما نجد منهم من يقصد هذه الأسماء فيضمنها أمثلته ، فالباحث يعتقد أن النحاة استعملوها بحكمة معينة أحياناً ، وقد أظهروا براعتهم في اختيارها ، ولكن هذا لا يكون حكماً عاماً بل نجدها أحياناً لا تخلو من ابتذال في استعمالها كما ظهر ذلك في باب ما لا ينصرف .

إن الحديث هنا ينصب على أنواع الاسم وطريقة استعمال النحاة له في تأليف الأمثلة ولم نرم من وراء هذا الموضوع دراسة ( الاسم ) في الأبواب النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة والابتداء ... وما إلى ذلك ، بل اقتصرنا على دراسة الاسم أنواعه وأبنيتها وبعض دلالاته عند النحاة ، وهذا الحكم ينسحب على القسم الثاني من أقسام الكلام التي تألف منها المثال وهو مما تناولناه في هذه الدراسة وهو ( الفعل ) ، فقد اقتصرنا على بعض الجوانب التي تخص الموضوع ومنها زمانه وإعرابه وبنائه ودلالاته وأقسامه ومنها الفعل المتعدي واللازم وأقسام المتعدي إلى مفعول واحد واثنين وثلاثة ، والأفعال التي ظهرت في باب ما لا ينصرف وبعض اللهجات التي ظهرت في أبنية الأفعال وتصاريفها وعملها ؛ ولذا لم نعرض كل الأبواب التي عقدت للفعل بل اقتصرنا على بعض الجوانب التي تخص تأليف المثال .

ولم نبتعد عن هذا النهج الذي التزمناه مع القسم الثالث من أقسام الكلام التي تألف منها المثال النحوي المصنوع وهو الحرف ، ففي هذا المبحث عرضنا معانيه التي مثلوا لها موازنة بالشواهد التي استشهدوها ، ومما يتصل بالحرف المعاني الحقيقية والمجازية والمعاني الغريبة والنادرة ، وعرضنا للحروف التي ظهرت في بعض الأبواب النحوية ومنها باب ما لا ينصرف الذي يصور لنا أشخاصاً تسموا بالحروف كما يتخيل النحاة ذلك وذكرنا السبب وراء هذا الافتراض .

فكل ما يتصل بهذا الموضوع يخص طريقة النحاة في تأليف هذه الأقسام لا كل ما ظهر في الأبواب النحوية مما يتصل بالاسم أو الفعل أو الحرف .

# الفصل الرابع

**المبحث الأول : الاسم في المثال  
النحوي المصنوع**

للأسماء أهمية كبيرة لسببين : الأول أنها تؤلف جزءا كبيرا من الكلام ، بل ربما كانت أكثر من ألفاظ الأحداث ، والسبب الآخر أن لها قيمة اجتماعية غير خافية فهي تعكس لونا من ألوان التفكير الإنساني ، ثم إنها تظهر شيئا من معالم حضارة الأمة .

والأسماء تؤلف مصدرا من مصادر اللغة ولونا يظهر المؤلف من أساليبها ، يقول إبراهيم السامرائي : (( إطلاق الأعلام على الذوات دليل على تقدم المجتمع الإنساني بصورة عامة ، ذلك أن إطلاق الأعلام يؤلف مرحلة حضارية في التاريخ الإنساني العام ، ثم إن الأعلام تعطي صورة للمستوى الحضاري الذي يمرُّ به المجتمع ، ومن أجل ذلك فالأعلام عند الحضريين ذات دلالة عالية تدلُّ على المستوى العقلي الخاص في حين أن الأعلام عند الحضريين تدلُّ على مستوى خاص آخر ))<sup>1</sup> . فإذا كانت تلك حقيقة ، فإنا نستدلُّ على عقلية الأمة يومذاك وهي تهتم بهذا الموضوع وتعنى به عناية خاصة فنجد الأسماء في لغتهم تتنوع أشكالها ، فمنها المفرد ومنها المركَّب ، وتتعدَّد أبنيتها فمنها الثلاثي ومنها ما يزيد على ذلك ، ومنها المعرب والمبني ، وأسماء تتميز بخصائص لا تكون لغيرها ، وعلى كثرة هذه الأسماء العربية الأصل نجد بينها أسماء أعجمية تحدرت من أمم أخرى تعكس جانبا من جوانب الأمة في الماضي وعلاقتها بغيرها من الأمم التي تعود إليها هذه الأسماء .

إنَّ هذا التنوع في أسماء الأعلام نجده واضحا في كتب النحاة ؛ لأن المباحث النحويَّة تقتضيه على وفق ضوابط الموضوع الواحد ، فالاسم المفرد له أبواب تختصُّ به وتنطبق عليه مصاديقه ، والاسم المركب كذلك وهكذا ، فمن الأبواب ما يقتضي أسماء ذكور ، والأبواب التي تستدعي أحكامها أسماء أعلام للإناث نجدها تكثر فيه وتختفي منه أسماء الذكور للسبب نفسه . نريد أن نتبع النحاة في هذا الموضوع لنكشف عن جوانب مهمة ومنها معرفة أكثر ما يرد من هذه الأسماء في المثال النحوي وطريقة استعمال النحاة لها ، وعلاقتهم بها ومشكلات هذه الأسماء ، وصدق انطباق المفاهيم النحويَّة وضوابطها عليها وتقسيماتها ، وهل لهذه الأسماء دلالة معينة عند النحاة ؟ .

من أقسام الأسماء التي ترد في أمثلة النحاة :

1- الاسم المفرد

2- الاسم المركَّب

## 1- الاسم المفرد

و هو على أقسام أيضا ، ومنه :

1 - فقه اللغة المقارن . د . إبراهيم السامرائي : 272 . الطبعة الثالثة . دار العلم للملايين . بيروت . 1983

## 1- الاسم المفرد الثلاثي

وهو يتميز بخصائص كثيرة ومنها خفته وسهولة استعماله في أكثر الأبواب النحوية ، ولأنه أخف من الأسماء المركبة كما يعتقد النحويون فهو يؤلف نسبة أكبر من تلك الأسماء .

اشتهرت مجموعة من الأسماء من خلال كثرة ترديد النحويين لها حتى صارت مضرباً للأمثال فهي لا تخلو من مثال ولا صفحة من صفحات الكتب النحوية ، وربما سأل كثير من الناس عن حقيقة هذه الأسماء والسبب الذي يحدو النحويين على التمثيل بها وعلاقتها بالنحو والنحاة ، ومن هذه الأسماء ( زيد ) ، فمن زيد ؟ وما أسباب احتفاء النحاة به ؟ .

لقد كان لـ ( زيد ) حضور كبير في أمثلة النحاة فلا يخلو كتاب من ذكر له وقد أحصيت عدد المرات التي تكرر فيها اسم ( زيد ) في صفحة من صفحات كتاب نحوي فوجدته قد تكرر خمساً وعشرين مرة <sup>1</sup> . وبهذه الأمثلة استطعت أن أؤلف صورة واضحة لهذه الشخصية النحوية .

إن أول ذكر ورد في الكتب النحوية له كان في كتاب سيبويه وهو يتحدث عن الإعراب في أول الكتاب يقول : ((والنصب في الأسماء : ( رأيتُ زيداً ) والجر ( مررتُ بزيد ) والرفع ( هذا زيدٌ... )) <sup>2</sup> هكذا ورد بلا مقدمات توضح لنا حقيقته ونسبه ، ولكن من مجموع الأمثلة تتبين لنا هويته ، فأما والده فهو ( عمرو ) مرة و ( سعيد ) مرة أخرى على نحو ما في المثالين الآتيين ( يا زيدُ بنَ عمرو ) <sup>3</sup> و ( يا زيدُ بنَ سعيدٍ ) <sup>4</sup> .

وينسب إلى قبيلة تميم مرة وقريش مرة ثانية وثقيف مرة ثالثة كما في الأمثلة ( رأيتُ زيداً... أقرشي أم الثقيفي ) <sup>5</sup> و ( يا زيدُ التميمي بنَ عمرو ) <sup>6</sup> .

وكنيته ( أبو محمد وأبو عبد الله ) كما في الأمثلة ( يا أبا محمدٍ زيدُ أقبلُ ) و ( ضربتُ أبا محمدٍ زيداً ) <sup>7</sup> و ( كُنيتُ زيداً أبا عبد الله ) <sup>8</sup> ، وله لقبان كما في المثالين ( هذا زيدُ بطّة ) و ( زيدُ أنفُ الناقة ) <sup>9</sup> ، ومهنة تتعدد فهو فقيه وشاعر وكاتب وتاجر نحو ( مررتُ بزيد الفقيه الشاعر الكاتب ) <sup>10</sup> و ( جاءَ زيدُ التاجر ) <sup>11</sup> ، ويبدو أنه من النحويين فيرد في باب ( أفعل ) التفضيل هذا المثال ( زيدٌ أبصرُ بالنحو منه بالفقه ) <sup>12</sup> .

1 - ينظر . ارتشاف الضرب : 277/2

2 - الكتاب : 14/1

3 - الكتاب : 203/2 . المقدمة في النحو : 75 . المقتضب : 312/2 . ارتشاف الضرب : 124/3

4 - أوضح المسالك : 79/3

5 - الأصول في النحو : 311/2

6 - شرح عمدة الحافظ : 284

7 - الأصول في النحو : 369/1 . شرح المفصل : 71/3

8 - الكتاب : 37/1

9 - شرح ابن عقيل : 119/1 . شرح الاشموني : 134/1

10 - شرح ابن عقيل : 203/3

11 - شرح قطر الندى : 309

12 - ارتشاف الضرب : 231/3



وأما صفاته فهي كثيرة ، فهو رجل أعرابي ويظهر ذلك في مثال ابن مالك في ألفيته (عند زيد نَمِرَة ) والنَمِرَة بفتح النون وكسر الميم كساء مخطّط تلبسه الأعراب <sup>1</sup> ، وهو متهم بالشعوبية كما في مثال النحاة ( ما لزيد والعرب يسبّها ) <sup>2</sup> ، وهو طويل نحو ( رأيتُ زيداً الطويل ) <sup>3</sup> وعاقِل في بعض أمثلة بدل الاشتغال ( يعجبني زيد عقله ) <sup>4</sup> وهو مبارك كما يرد في مثالهم عند الحديث عن وقوع الحال جامدة لأنه منعوت نحو ( هذا زيد رجلاً مباركاً ) <sup>5</sup> وشجاع بل هو في شجاعة الأسد ، يرد ذلك غالباً عند الحديث عن معنى الكاف في باب الحروف ( زيد كالأسد ) <sup>6</sup> أو في باب الحال الجامدة المؤولة بالمشتق كما في مثالهم ( كرّ زيد أسداً ) ، ومن صفاته أنه ( أشهل ) كما في قولهم : ( خُلِقَ زيدٌ أشهل ) <sup>7</sup> ، وهذا المثال ابتدعه أبو حيان الأندلسي ليكون نظيراً لحكاية العرب ( خَلَقَ الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها ) ، ونجد النحاة أحياناً يفترضون كون ( زيد ) اسماً لامرأة هذا في باب ما لا ينصرف وفي التمارين غير العملية ليبينوا حكمه من هذه الجهة فيذكرون أنه (( إن سَمَّيت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن ... فان فيه اختلافاً ، فأما سيبويه والخليل والأخفش والمازني فيرون أنّ صرفه لا يجوز ؛ لأنه أخرج من بابهِ إلى باب يثقل صرفه ، فكان بمنزلة المعدول وذلك نحو امرأة سمَّيتها زيداً ... )) <sup>8</sup> ومن أمثلة ذلك ( قامَتَ زيدٌ ) و ( هذه زيدُ الكريمةُ ) <sup>9</sup> ، فهنا أسند الفعل إلى تاء التأنيث للدلالة على أن الفاعل ( زيد ) مؤنث وأشير في المثال الآخر إليه باسم إشارة موضوع للمؤنثة المفردة مع تأنيث الوصف وكونه تابعاً لمؤنث .

ونراه في باب الندبة مندوباً كما في المثال ( وا زيدُ ) <sup>10</sup> ، ويذكر النحويون حقيقة هذا الاسم حينما يتحدثون عن الأعلام من حيث الأصل ، فهو عندهم من الأعلام المنقولة عن المصدر : ( زادَ يزيدُ زيداً وزيادةً ) <sup>11</sup> .

(فـ زيد ) نجده هو الضارب وهو القاتل وهو الذي يصل ويحول من غير أن يجسر أي علم آخر على ضربه أو قتله ، ولكن ما سبب احتفاء النحاة به ؟ الحقيقة أن هناك مزايا توافرت في هذا الاسم جعلته يحضر في كل أمثلة النحاة فهو (( اسم ثلاثي معرب متصرف سهل خفيف ساكن الوسط فيه أجمل ما في الأسماء العربية من جرس موسيقي بديع )) <sup>12</sup> ، فهذه المزايا

1 - شرح ابن عقيل : 217/1

2 - شرح عمدة الحافظ : 408

3 - الكتاب : 12/4

4 - اللع في العربية : 175

5 - شرح عمدة الحافظ : 443

6 - شرح ابن عقيل : 25/3

7 - ارتشاف الضرب : 336/2

8 - الكتاب : 351/3 . الأصول في النحو : 86/2 . الواضح في علم العربية : 156

9 - الواضح في علم العربية : 156 . شرح المفصل 93/5

10 - همع الهوامع : 79/1

11 - المقتصد في شرح الإيضاح : 109/1

12 - الأمثلة النحوية . د . هادي الحمداني : 103 . مجلة الجامعة المستنصرية . العدد الثالث . السنة الثالثة

ملانمة لأكثر موضوعات النحو ففي التنثية يزداد عليه ألف ونون أو ياء ونون وفي الجمع تنطبق عليه شروطه فهو اسم علم عاقل خال من التاء مذكر فيزداد عليه واو ونون أو ياء ونون ، وفي النداء ليس هناك ما يمنع مناداته وغيرها من الأبواب ، ولكن هناك أبواباً لا تنطبق ضوابطها عليه فينحسر عنها ويحل محلها غيره من الأسماء ، فمثلاً في باب ما لا ينصرف لا مكان لـ ( زيد ) فيه ، وفي باب الترخيم كذلك ؛ لأن من شروطه أن يزيد على الثلاثة ، فهذا هو سبب احتفاء النحاة به ولذلك كان موضع عنايتهم مستعملاً أو مهملاً ، فعند حديثهم عن القول المهمل أو المستعمل يذكرون مقلوبه ( دَيز )<sup>1</sup> ، فقد اجتمعت فيه الأضداد ومن هنا فإن اختيارهم إياه (( اختيار ذكيّ وجيد ))<sup>2</sup> .

ويبرز اسم علم آخر إلى جانب ( زيد ) وهو ( عمرو ) ، بل يمكن القول إن عدد المرات التي ذكر فيها ( زيد ) هي نفسها بالنسبة إلى ( عمرو ) في الكتب النحوية ؛ لأنه نظيره ومن أنداده ، وأحياناً نراه اسماً لوالد ( زيد ) كما مرّ في المثال السابق ( يا زيدُ بنَ عمرو ) ، وربما كان هو وزيد اسماً واحداً كما يفترض النحويون ذلك في باب الحكاية أو النداء يقولون: (( وإن سميت ( زيد وعمرو ) رجلاً قلت: ( يا زيداً وعمراً ) فنصبت ونونت لطول الاسم ))<sup>3</sup> ، فهو قرين له في مواقف كثيرة ولذلك يشبهونه بـ ( زيد ) كما في باب حروف المعاني وفي معنى الكاف يقول ابن جني : (( ومعنى الكاف التشبيه تقول ( زيدٌ كعمرو ) ... ))<sup>4</sup> .

إن الصورة التي يظهر فيها ( عمرو ) في أمثلة النحاة هي غالباً صورة الرجل الجبان المهزوم في أغلب مواقفه مع ( زيد ) فهو مفعول به أبداً ، إلا أنه أحسن حالاً في كثير من أمثلة سيبويه كما في الأمثلة الآتية :

( هل عمرو ظريف ؟ )

( عمراً امرؤ به )

( أما زيداً فاقتله ، أما عمراً فاشتر له ثوباً )

( زيداً ليضربه عمرو )

( عمراً ليجزه الله خيراً )

( زيداً قطع الله يده )

( أما زيداً فجدعاً له )

( أما عمراً فسقياً له )

( أدخل الله عمراً المدخل الكريم إدخالاً )<sup>5</sup> .

وربما كان ذلك الاحترام الذي يظهره سيبويه لـ ( عمرو ) فيه إشارة إلى اسمه ( عمرو ابن عثمان ) ، ويرى أحد الباحثين أن اختيار هذا العلم في أمثلة النحاة (( غير موفق لما فيه

1 - شرح ابن عقيل : 14/1 . شرح شذور الذهب : 11

2 - الأمثلة النحوية . د . هادي الحمداني : 104

3 - الأصول في النحو : 108/2 . اللمع في العربية : 192 . شرح عمدة الحافظ : 278

4 - اللمع في العربية : 158

5 - الكتاب : 41/1 - 139

من مشكلة نحوية ومشكلة إملائية ( كذا )<sup>1</sup> تحمّل طلبتنا ثقلهما بمرارة أليمة ))<sup>2</sup> ، أما المشكلة النحوية فظهر من خلال خلط أكثر الطلبة بين العلمين ( عَمَرٌ وَعَمْرُو ) والتباس الأمر عليهم في أيهما كان المصروف من غير المنصرف ، وتتجسد مشكلة الرسم حينما يتوهمون بقاء الواو في حالة النصب فيكتبونه هكذا ( عمرواً ) وتتجسد أيضاً بوضع شكلة الرفع والجر تحت الواو متوهمين أنها حرف الإعراب التي تظهر عليه العلامات الإعرابية فيكتبونه هكذا ( عمروٌ ، عمرو ) ، وهناك مشكلة نطقية فأكثرهم لا يميز ( عَمَرٌ من عَمْرُو ) في النطق فيلفظ ( عَمْرُو ) بلفظ ( عَمَرٌ ) .

وافترض النحويون كون اسم ( عمرو ) للأنثى في باب الممنوع من الصرف كما فعلوا مع ( زيد ) فقالوا : ( مررتُ بعمرُو العاقلة )<sup>3</sup> .

ومن الأسماء الثلاثية المفردة اسم ( بشر ) ويظهر غريباً عند سيبويه ؛ لأنه من أكثر النحاة الذين استعملوه ، وأول مرة ورد عنده في باب تعدي الفاعل إلى مفعولين ومثاله (كسوتُ بشراً الثياب الجياد )<sup>4</sup> ، ولكن هذه الغرابة تزول إذا عرفنا أن كنية سيبويه هي ( أبو بشر ) ولاسيما أن مثاله جاء في المدح فكسوة بشر من الثياب الجياد .

ونراه في أمثله يجتمع هو واسم ( عمرو ) اسم الأب كما في باب المستثنى وأمثله كثيرة ومنها قوله : ( ما أتاني إلا عمراً إلا بشراً أحد )<sup>5</sup> ، أما النحاة المتأخرون الذين ذكر عندهم فلا يعني شيئاً عندهم إنما هو مجازة لسبويه في أمثله .

ومن الأسماء الثلاثية المفردة ( بكر ) لكنه قليل الاستعمال وربما لم يذكره سيبويه في أمثله والمبرد كذلك لم يذكره إلا في مثال واحد وفي موضع واحد وهو باب من مسائل ( ما ) يقول : (( ... فكأنك قلت : ( ليس بمنطلق عمرو ولا قائماً بكر ) على قولك : ( وليس قائماً بكر (...))<sup>6</sup> ، ويكثر عند ابن السراج في كتابه بل نجده يعتز به اعتزازاً كبيراً ولا تخلو منه أمثله وربما كان ذلك إشارة إلى كنيته أبي بكر ابن السراج ومن ذلك الأمثلة الآتية التي جاءت في أبواب متفرقة ففي باب الأفعال التي فيها حروف المضارعة ودخول لام الأمر عليها ( ليفتح بكر )<sup>7</sup> ، وفي باب اسم الفاعل الذي لا يجوز أن يعمل من غير اعتماد قوله : ( ضارب بكرأ عمرو )<sup>8</sup> ، وفي باب ( كان ) وضرورة أن يكون اسمها معرفة وخبرها نكرة قوله ( كان بكر رجلاً عاقلاً )<sup>9</sup> ، ومن إعمال المصدر ( عجبْتُ من ضرب زيد بكرأ ) و ( من ضرب زيداً بكر )<sup>10</sup> ، وفي

1 - الصواب : ( مشكلة الرسم )

2 - الأمثلة النحوية : 104

3 - الواضح في علم العربية : 156

4 - الكتاب : 37/1

5 - المصدر نفسه : 339/2

6 - المقتضب : 195/4

7 - الأصول في النحو : 51/1

8 - المصدر نفسه : 60/1

9 - الأصول في النحو : 83/1

10 - المصدر نفسه : 137/1

باب الأحرف المشبهة بالفعل ( لعلَّ بكرةً منطلق ) و ( تكلمَ عمرو ولكنَّ بكرةً لم يتكلم )<sup>1</sup> ، وفي باب الاستغاثة ( يا بكرة )<sup>2</sup> ، وفي باب الحال ( جلس بكرةً متكناً )<sup>3</sup> ، وفي باب النداء ( يا بكرة )<sup>4</sup> .

وهناك أسماء ثلاثية مفردة ترد في أمثلة باب خاص ومن تلك الأسماء ( نوح ولوط وعمر وقثم ومضر ) ، فـ ( نوح ولوط ) اسمان أعجميان يذكران غالباً في باب ما لا ينصرف إلا انهما مصروفان ؛ لأنهما ثلاثيان ساكنتا الوسط وخفيفان ، و ( عمر وقثم ومضر ) تستعمل استعمالاً خاصاً في باب الممنوع من الصرف ، فهي غير مصروفة للعلمية والعدل والأمثلة كثيرة .

### بـ - الاسم المفرد غير الثلاثي

وهذا القسم من الأسماء يحضر في أمثلة النحاة المتأخرين على نحو أدق من استعمال المتقدمين ؛ لأنهم يستعملونه في أبواب مختلفة في حين أن المتأخرين التزموا طريقة منتظمة ، فما يتطلب الأسماء الثلاثية مثلاً له بها والأسماء غير الثلاثية نجدها في أبواب تختص بها وتتطلبها ، فمثلاً باب الترخيم تختفي منه الأسماء الثلاثية ؛ لأن الباب يقوم على ضوابط لا تخضع لها فهو يتطلب الاسم العلم المضموم في النداء الزائد على ثلاثة أحرف ومن أكثر هذه الأسماء في هذا الباب ( جعفر ومالك وبرثن وهرقل ومزوان وسعدان ومنصور وممدوح ومسروق وسعيد وعامر ) مع اختلاف أحكام هذه الأسماء من جهة التغيير الذي يطرأ عليها بعد ترخيمها .

وقسم آخر من هذه الأسماء غير الثلاثية يكثر في باب الممنوع من الصرف مع اختلاف العلل المانعة لصرفها نحو ( إبراهيم وإسماعيل ويعقوب وهارون وجبريل وفرعون وهامان وقارون ويزيد ويشكر وتغلب وأحمد ) .

وقسم من هذه الأسماء يستعمل في بابين الأول في جمع المؤنث السالم وإن لم يكن مؤنثاً على وجه الحقيقة ، وإنما وجدت لاحقة جعلته مؤنثاً فخضع لضوابط هذا الباب ومنها الأسماء ( طلحة وحزمة ومعوية ) ، والباب الآخر باب ما لا ينصرف ؛ لأنها أسماء توافرت فيها علة ثانية إلى جانب كونها علماً وهي التأنيث وإن كان لفظياً .

وهناك قسم آخر وهو ما اقترن بـ ( ال ) ومنها ( الحسن والحسين والعباس والحارث والفضل ) وهي أسماء منقولة من النعوت والمصادر إلى العلمية ( وما زالت هذه الأعلام معروفة مستعملة ولكنها مجردة عن ( كذا )<sup>5</sup> هذه الألف واللام التي كانت لازمة لها في العصور

1 - المصدر نفسه : 230/1 - 244

2 - المصدر نفسه : 351/1

3 - المصدر نفسه : 413/1

4 - المصدر نفسه : 330/1

5 - الصواب : ( من )

التي سبقت عصرنا هذا فالشائع اليوم هو (حسن وحسين بالإمالة وعباس (...))<sup>1</sup> ، وأكثر ما نجد هذه الأسماء في باب النداء وتابع المنادى ان كان معطوفاً على المفرد أو المضاف اسم بالآلف واللام، ومن أمثلة ذلك (يا زيد والعباس...) و (يا عبد الله والهارث...) <sup>2</sup> ، وأشهر هذه الأسماء في هذا الاستعمال هو (الهارث) بل نجده يتردد في أمثلة أغلب النحاة إلا خلف الأحمر فإنه يستبدل به اسمي (الحسن والفضل) فيقول : (( مثل قولك : ( يا زيد والحسن... تعالياً ) ، ( يا مُحَمَّدٌ والفضلُ... أقبلًا ) (...))<sup>3</sup> بل أول مرة يرد اسم (الحسن) في كتب النحاة حين ذكره خلف الأحمر .

ويرد اسم (الهارث) مجرداً من (ال) بكثرة في باب آخر وهو باب الترخيم فيقولون : ( يا حارُ ) .

ومن الأسماء غير الثلاثية الاسم (موسى) فإنه ورد في أبواب من النحو ومنها إعراب الأسماء المقصورة عند الحديث عن الإعراب التقديري وفي باب الممنوع من الصرف ، كذلك في باب الفاعل وعند الحديث عن وجوب تأخر المفعول والتزامه رتبته وبقاء الفاعل في محله حينما يجتمع اسمان كلاهما لا تظهر عليه علامة الفاعلية ولا المفعولية وكانت أشهر أمثلتهم (ضربَ موسى عيسى) .

ومنها العلم (مُحَمَّد) ، وقد سَمَّى المسلمون به في سائر العصور واحتفوا به تقديساً لاسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والحقيقة أنَّ الباحث تتبع أمثلة النحاة التي ورد فيها فوجد أنهم استعملوه استعمالاً خاصاً فلم يذكر في أمثلة يكون فيها ضارباً أو مضروباً أو مذموماً ، بل هو على الدوام يذكر في معرض المدح وإن لم يكن كذلك فهو في موضع لا يחדش فيه ولا ينيز كما نجد الأسماء الأخرى في الأمثلة المصنوعة وأقدم من ذكره في أمثلته هو خلف الأحمر وأكثر من استعمله على ما يبدو هو ابن جني ، ومن أمثلة خلف الأحمر :

(إنَّ مُحَمَّدًا قائمٌ) و (هذا مُحَمَّدٌ خارجاً) و (ليس قاعداً مُحَمَّدٌ) و (مالُ مُحَمَّدٍ) و (يا مُحَمَّدُ تعال) و (يا مُحَمَّدُ بن عبد الله) <sup>4</sup> .

ومن أمثلة المبرد قوله : (مررتُ بعمرٍو ومُحَمَّدٍ يا فتى) و (هؤلاءِ الصاحبونَ مُحَمَّدًا)<sup>5</sup> ، ويرد المثال الآتي عند ابن السراج (يا أبا مُحَمَّدٍ زيدُ أقبلُ) <sup>6</sup> ، ومن هذه الأمثلة أيضاً قولهم : (كَلِمَتُ مُحَمَّدًا ابْنُكَ) و (يا مُحَمَّدُ الكريمُ) و (مُحَمَّدٌ منطلقٌ) و (مُحَمَّدٌ صاحبُكَ) و (صارَ مُحَمَّدٌ كاتباً) و (كسوتُ مُحَمَّدًا ثوباً) و (حسبتُ مُحَمَّدًا جالساً) و (رأيتُ مُحَمَّدًا ذا مالٍ) و (

1 - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي : 268 - 269

2 - الواضح في علم العربية : 82

3 - المقدمة . خلف الأحمر : 76 - 77

4 - مقدمة في النحو : 55-57-60-74-75-

5 - المقتضب : 211/4

6 - الأصول في النحو : 369/1

مُحَمَّدٌ حَيَّاكَ ) و ( أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ مُسْرِعاً ) و ( أَقْبَلَ مُسْرِعاً مُحَمَّدٌ ) و (مُسْرِعاً أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ ) و ( قَامَ أَخُوكَ مُحَمَّدٌ ) و ( رَأَيْتُ أَخَاكَ مُحَمَّدًا ) و ( مَرَرْتُ بِأَخِيكَ مُحَمَّدٍ ) و ( أَقُومُ إِذَا قَعَدَ مُحَمَّدٌ )<sup>1</sup> .  
ومن أمثلة ابن يعيش قوله : ( لَقِيتُ زَيْدًا وَمُحَمَّدًا أَكْرَمْتُهُ ) و ( قَامَ زَيْدٌ وَمُحَمَّدٌ أَفْضَلُ مِنْهُ ) و ( أَقْبَلَ مُحَمَّدٌ وَقَدْ عَلَاهُ الشَّيْبُ ) و ( صَلَّيْتُ عِنْدَ مُحَمَّدٍ )<sup>2</sup> ، وقولهم : ( زُرْ مُحَمَّدًا لَا بَشْرًا )<sup>3</sup> و ( جَاءَنِي مُحَمَّدٌ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ )<sup>4</sup> و ( لَمْ يَكُنْ مُحَمَّدٌ أَنْ يَخْتَصِمَكَ ) و ( مُحَمَّدٌ مَنِيرُ الْقَمَرِ )<sup>5</sup> ، وفي باب الندبة قولهم: ( وَا مُحَمَّدَاهُ ) و ( يَا مُحَمَّدَاهُ )<sup>6</sup> . فهذه أمثلة مصنوعة ذكر فيها العلم ( مُحَمَّدٌ ) مَجْلاً مَقْدَسًا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهُوَ لَمْ يَخْدَشْ أَوْ تَنَسَّبَ إِلَيْهِ صِفَةٌ ذَمٍّ ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ فِي هَذَا الاسْتِعْمَالَ مَلَمَحًا دِينِيًّا ، وَمَا احْتِرَامَ النِّحَاةِ إِلَّا لِهَذَا السَّبَبِ ، فَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ مَأْثُورَةٌ وَصَحِيحَةٌ تَحْتَ عَلَى احْتِرَامِهِ وَإِكْرَامِهِ ، يَرْوِي إِسْحَاقُ بْنُ عَمَّارٍ ( رَضِ ) قَالَ: ( دَخَلْتُ عَلَى جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ الصَّادِقِ ( ع ) فَأَخْبَرْتَهُ أَنَّهُ وَلَدَ لِي غُلَامٌ ، فَقَالَ : أَلَا سَمَّيْتَهُ مُحَمَّدًا ؟ فَقُلْتُ : قَدْ فَعَلْتُ ، قَالَ : فَلَا تُضْرِبْ مُحَمَّدًا وَلَا تَسْبُهُ ، جَعَلَهُ اللَّهُ قَرَّةَ عَيْنٍ لَكَ فِي حَيَاتِكَ وَخَلْفَ صَدَقٍ مِنْ بَعْدِكَ ))<sup>7</sup> وعن أبي هارون مولى آل جعدة قال : (( كُنْتُ جَلِيسًا لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الصَّادِقِ ( ع ) فِي الْمَدِينَةِ فَفَقَدَنِي أَيَّامًا ثُمَّ إِنِّي جِئْتُ فَقَالَ لِي: لَمْ أَرَكَ مِنْذُ أَيَّامٍ يَا أَبَا هَارُونَ . فَقُلْتُ : وَلَدَ لِي غُلَامٌ ، فَقَالَ : بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ فَمَا سَمَّيْتَهُ ؟ قُلْتُ : سَمَّيْتَهُ مُحَمَّدًا ، قَالَ : فَأَقْبِلْ بِخَدِّهِ نَحْوَ الْأَرْضِ وَهُوَ يَقُولُ : مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ مُحَمَّدٌ ، حَتَّى كَادَ يَلْصِقُ خَدَّهُ بِالْأَرْضِ ، ثُمَّ قَالَ : بِنَفْسِي وَبَوْلَدِي وَبِأَهْلِي وَبِأَهْلِ الْأَرْضِ كُلِّهِمْ جَمِيعًا الْفِدَاءَ لِرَسُولِ اللَّهِ ( ص ) ، لَا تَسْبُهُ وَلَا تُضْرِبْهُ وَلَا تَسْئُ إِلَيْهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَرْضِ دَارٌ فِيهَا اسْمُ مُحَمَّدٍ إِلَّا وَهِيَ تَقْدَسُ كُلَّ يَوْمٍ ))<sup>8</sup> .  
ومن الأسماء غير الثلاثية ( عَلِيٌّ ) وهو من الأسماء التي استعملت في العصور الإسلامية وما بعدها وتسمّى به المسلمون ، وأقدم من أدخله إلى المثال المصنوع هو خلف الأحمر وذكر عنده مرة واحدة في باب تفسير النصب والنداء المنسوب نحو ( يَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ )<sup>9</sup> ، وذكر عند المتأخرين مرة واحدة أيضا وهو عند ابن عقيل في شرحه على الألفية يقول : (( إِذَا أَبْدَلَ مِنْ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ وَجِبَ دُخُولُ هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الْبَدَلِ نَحْوَ ( مَنْ ذَا أَسْعَيْدٌ أَمْ عَلِيٌّ ؟ )<sup>10</sup> .

1 - الواضح في علم العربية : 53-81 . اللع في العربية : 109-110-119-135-146-177-321

2 - شرح المفصل : 32/2 - 46 - 69

3 - شرح عمدة الحافظ : 633

4 - شرح قطر الندى : 320

5 - ارتشاف الضرب : 400/2

6 - مقدمة في النحو : 78 . الفوائد الضيائية : 323/1

7 - أصول الكافي . الشيخ الكليني : 114/5 . دار الكتب الإسلامية . طهران 1389 هـ

8 - أصول الكافي : 39/6 وينظر . الفوائد الرجالية . السيد محمد مهدي بحر العلوم : 293 . تحقيق محمد

صادق بحر العلوم . الطبعة الأولى سنة 1363 هـ

9 - مقدمة في النحو : 57

10 - شرح ابن عقيل : 203/3

## 2- العلم المركَّب

وترد في أمثلة النحاة أعلام مركَّبة بأنواعها المعروفة : المركَّبة تركيباً إضافياً أو مزجياً أو اسنادياً ، والأعلام المركَّبة من الأسماء العربية وقد استعملها العرب على مرَّ العصور غير أنا في العصر الحديث نجد منها ما انحسر ومنها ما بقي مستعملاً ولاسيماً الأعلام المركَّبة تركيباً إضافياً والمبدوءة بكلمة ( عبد ) عملاً بالحديث الشريف ((خير الأسماء عبد الله و عبد الرحمن ... ))<sup>1</sup> ولذا قيل : ( خيرُ الأسماءِ ما عُبِدَ وَحُمِدَ ) ؛ ولأنها صفةٌ لإسلام المسمَّى بها. وبتتبنا استعمال النحاة لهذه الأسماء وجدناهم على فريقين: فريق منهم يستعملها على نحو غير منتظم تبعاً للقواعد التي تتطلبها وهم المتقدمون ومنهم سيبويه والمبرد وابن السراج والزبيدي وأبو علي الفارسي ، وفريق آخر استعمله على نحو منتظم موافق للباب الذي يتطلبه وهؤلاء هم المتأخرون .

فسيبويه مثلاً عند حديثه عن المبتدأ والخبر المبني عليه يورد المثال الآتي ( عبدُ الله أخوك )<sup>2</sup> ، ويرد في باب ( كان ) وأحكامها المثال الآتي ( كانَ عبدُ الله منطلقاً )<sup>3</sup> وعند حديثه عن المفعول يورد المثال الآتي ( ضَرَبَ عبدُ الله زيداً )<sup>4</sup> وفي باب البدل تجد المثال الآتي ( مررتُ بقومِ عبدِ الله وزيدٍ وخالدٍ )<sup>5</sup> .

وكذلك ترد هذه الأمثلة عند خلف الأحمر ( رأيتُ عبدَ الله الظريفَ راكباً )<sup>6</sup> و ( مع عبدِ الله مالٌ كثيرٌ )<sup>7</sup> و ( لیت عبدُ الله جالسٌ )<sup>8</sup> .

والمبرد يتبع المنهج نفسه فيستعمل العلم المركَّب على نحو غير منتظم ففي باب ( نعم وبئس ) يرد المثال الآتي ( بئسَ الرجلُ عبدُ الله )<sup>9</sup> ، وهكذا بقية النحاة من المتقدمين ، أما المتأخرون فنجد عندهم العلم المركَّب يستعمل في أبوابه التي تتطلبه فأول ما يرد في باب تقسيم العلم على اسم ولقب وكنية ، يذكرون أقسام الاسم المفرد والمركَّب ، وأقسام المركَّب ومنها المركَّب تركيباً إضافياً ، فابن عقيل يورد المثالين ( جاءني عبدُ شمسٍ وأبو قحافة ) و( رأيتُ عبدَ شمسٍ وأبا قحافة ) و ( مررتُ بعبدِ شمسٍ وأبي قحافة )<sup>10</sup> والحديث هنا عن إعرابه فجزء منه معرب بالحركات كما في ( عبد ) ومعرب بالحروف كما في ( أبي ) ، ويرد كذلك فيه المثال

1 - مسند احمد بن حنبل : 4 / 178 . مؤسسة قرطبة . مصر . ( د. ت. ) .

2 - الكتاب : 23/1

3 - المصدر نفسه : 24/1

4 - المصدر نفسه : 34/1

5 - المصدر نفسه : 15/2

6 - مقدمة في النحو : 42

7 - المصدر نفسه .

8 - المصدر نفسه : 63

9 - المقتضب : 14/2

10 - شرح ابن عقيل : 126/1

الآتي وهو ما يقتضيه الباب (يا عبد الله) <sup>1</sup> ، وكذلك في باب اجتماع العلم المركب واللقب وحكمهما حينئذ نحو ( عبد الله أنف الناقة ) <sup>2</sup> ، ويرد المثال نفسه أعني ( يا عبد الله ) في باب الندبة وحكم المندوب حكم المندى فإن كان مفردا بني على الضم وإن كان مضافا نصب نحو ( وا عبد الله ) <sup>3</sup> .

وهذا المنهج اختطه النحويون لأنفسهم بعد ما مرَّ النحو بأدوار من التبويب والتنسيق لأبوابه وجمع ما يتعلق بكل باب من المفردات وهو ما لم يحصل عند المتقدمين .  
إنَّ أشهر الأعلام المركبة تركيبا إضافيا هو العلم ( عبد الله ) وهذا (( الاسم قديم جدا وقد كان معروفا في الجاهلية الأولى وحسبك أن تعرف أن أبا النبي مُحَمَّد ( ص ) هو عبد الله... وليس عبد الله من ابتداعات الإسلام كما يظنُّ بعضهم )) <sup>4</sup> .  
ومثله ( عبد الرحمن ) لكنه قليل الاستعمال في الأمثلة ، ومن هذا القسم ( أبو الحسن ) وهو أيضا قليل ورد أول مرة عند ابن جني في باب تعدي الفعل إلى مفعولين قوله : ( علمتُ أبا الحسن عفيفاً ) <sup>5</sup> ، وفي النداء المضاف ( يا أبا الحسن ) <sup>6</sup> ، وفي المندوب المضاف ( يا أبا الحسناه ) <sup>7</sup> .

ومنها ( عبد الملك ) ولم يذكره سوى ابن جني في باب الندبة ( وا عبد الملكاه ) <sup>8</sup> ، ومن الأعلام المركبة تركيبا مزجيا وأشهرها ورودا في المثال المصنوع الأعلام الآتية (سيبويه وعمرويه وحضرموت وبعلبك ومعدي كرب ) وهذه الأعلام منها العربي وهي (حضرموت وبعلبك ) ومنها الأعجمي ( سيبويه وعمرويه ) ، أما سيبويه فهو اسم علم للنحوي المعروف ولم يرد في أمثلة سيبويه نفسه ، وإنما كان نظيره من هذه الأسماء وهو (عمرويه ) له حضور فيها ، ومن المعروف عن مثل هذه الأسماء أنها أعجمية تنتهي بمقطع ( ويه ) على غرار اللغات الأخرى التي تضمُّ نمطا من الأسماء تنتهي بمقطع معين ، وعلى الرغم من معرفتنا أنَّ سيبويه فارسي الأصل إنه ينقل لنا نصّا في كتابه يبدو منه أنه يجهل حقيقة هذه الأسماء وأصولها وكأنه لا يعرف عنها شيئا فإنه يقول :

(( فإنه زعم ) ويبدو أنه الخليل أو غيره ممن ينقل عنهم ) أنه أعجمي وأنه ضرب من الأسماء الأعجمية وألزموا آخره شيئا لم يلزم الأعجمية ، فكما تركوا صرف الأعجمية جعلوا ذا

1 - شرح قطر الندى : 203 . شرح شذور الذهب : 111

2 - شرح الاشموني : 134/1

3 - ارتشاف الضرب : 144/3 . همع الهوامع : 179/1

4 - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي : 264 .

5 - اللمع في العربية : 135

6 - المصدر نفسه : 192

7 - المصدر نفسه : 202

8 - اللمع في العربية : 202.



بمنزلة الصوت لأنهم رأوه قد جمع أمرين فحطّوه درجة عن إسماعيل وأشباهه وجعلوه في النكرة بمنزلة ( غاق ) منونة مكسورة في كل موضع ))<sup>1</sup> ، فقلوه ( زعم ) يوحى بما قلناه ، ومن جهة أخرى هناك أمر آخر أنه يجعل المقطع الأخير ( ويه ) صوتاً مع وجود من يقول إنَّ له معنى كما في تفسير اسم سيبويه ولأمر ما لم يذكر سيبويه اسمه في هذا المثال وهو ( هذا عمرويه وعمرويه آخر )<sup>2</sup> في حين أن النحاة الآخرين كلهم ولاسيما المتأخرون منهم عندما يتحدثون عن أنواع التنوين يرد عندهم هذا المثال في تنوين التنكير وفي صرف ما لا ينصرف إذا نكر وهو قولهم : ( هذا سيبويه ومعهم سيبويه آخر ) أو ( مررتُ بسيبويه وسيبويه آخر )<sup>3</sup> ، ويعدُّ ابن جنى أول من ذكره من المتقدمين في أمثلته ، ويلاحظ أنَّ هذه الأسماء المركبة قد ذكرت في مواضع أكثرها ليس لها واقع في البحث النحوي وإنما هي مفترضة وإنَّ كان هناك تعليق يخصُّ هذا المثال فنتركه لإبراهيم السامرائي الذي يقول فيه : (( أقول : إنَّ ( سيبويه ) لقب لعلم وهو ( عمرو ) وكنيته ( أبو بشر ) وقد غلب على صاحبه وصار لا يعرف إلا به ، ونحن لا نعرف علماً آخر معاصراً له لَقَب بِـ ( سيبويه ) فأين التنكير في ( سيبويه ) الآخر ، ثم اننا نعرف أن ما ختم بـ ( ويه ) يبنى على الكسر كذا جرى في العربية فلم نُؤَنَّ هذا ؟ ثمَّ ألا كان من الحق أن يستقرنوا ( كذا )<sup>4</sup> العربية فيأتوا بمثل آخر من نصِّ فصيح معروف ؟ ... ))<sup>5</sup> .

ويرد في موضع آخر وهو باب الترخيم وهو مثل المورد السابق محل خلاف النحاة فترخيمه يكون بحذف المقطع الأخير منه وهو ( ويه ) ومثالهم ( يا سيب )<sup>6</sup> ، ولكن هذه النتيجة غير متفق عليها بين النحاة ، وغير متفق عليها من جهة ورودها في كلام الناطقين ، ولكنها وليدة القياس الناقص لأحد أركانه وهو النصُّ المقيس عليه ، فقد قاسوه على الاسم المختوم بتاء التأنيث وعومل معاملتها بالحذف ومع ذلك اختلفوا في الكيفية<sup>7</sup> ، وينقل ابن مالك أنَّ هذا مروى (( عن سيبويه فلا يلتفت إلى من منعه ))<sup>8</sup> ، ولكن إذا أخذنا رواية سيبويه من كتابه فسنجد أنه يقول في باب الإضافة إلى الحكاية : (( إنَّ من العرب مَنْ يفرد فيقول : ( يا تَابْطُ أَقْبَلُ ) ... ))<sup>9</sup> ، فمما يلاحظ هنا أنَّ القياس جارٍ على المركبات كافة فحديث سيبويه عن المركب تركيب إسناد والنحاة ألحقوا به المضاف والمزجي ، وهذا الموضوع لا يمثل سلوكاً لغوياً لعامة العرب فهو يقول ( من العرب ) إشارة إلى بعضهم ، ومما يواخذ ابن مالك والنحويون الآخرون عليه أنهم قاسوا على مثال واحد وهو خلاف شروط القياس فقد قاسوا على مثال سيبويه ( يا تَابْطُ شَرّاً ) ، زيادة على ذلك أنَّ هذا الكلام هو مثال للنحاة لا غير وزيادة

1 - الكتاب : 301/3

2 - الكتاب : 203/2 . اللمع في العربية : 239

3 - شرح ابن عقيل : 17/1

4 - الصواب : ( يستقرنوا ) .

5 - النحو العربي - نقد وبناء . د . إبراهيم السامرائي : 63

6 - شرح المفصل : 23/2 . شرح عمدة الحافظ : 306 . ارتشاف الضرب : 157/3

7 - ينظر : همع الهوامع : 182/1

8 - شرح عمدة الحافظ : 306

9 - الكتاب : 269/2

في الفائدة أنَّ أبا حيان الأندلسي ينفي عن سيبويه هذا الجواز ويمنعه<sup>1</sup> ، و على أي حال هذا الموضوع ليس له واقع لغوي من جهة ونلاحظ أنَّ سيبويه مرة أخرى تنكَّر لاسمه في هذا المورد ومثَّل باسم آخر وهو ( تأبط شراً ) .

ويرد ذكره في باب آخر موضع خلاف أيضا وهو باب الندبة ، يقول أبو حيان الأندلسي: (( يجوز أن يلحق آخر المندوب ( ألفا ) فتلحق المفرد والمضاف والمطول والموصول والمركَّب تركيب مزج ... تقول ... ( وا سيبويهاه ) ... ))<sup>2</sup> ويبدو أنَّ هذه المسألة مقيسة ، وهنا نلفت النظر إلى أنَّ هذا يتعارض مع حكم هذا الاسم المبني على الكسر ووجود هذه الألف التي تجعل الاسم معربا ، فانها أبدا مسبوقة بالفتح ، أما الضمُّ فيصيرها واوا والكسر يصيرها ياء و هنا ( سيبويهاه ) الألف مفتوح ما قبلها إلا إذا كان هناك من يقول ببنائه على الفتح أو أنه معرب . ويرد كذلك في باب الممنوع من الصرف ففيه اعرابان : الأول أنه مبني على الكسر نحو ( جاعني سيبويه ) و ( رأيت سيبويه ) و ( مررت سيبويه ) .

الآخر : إعرابه إعراب ما لا ينصرف نحو ( جاعني سيبويه ) و ( رأيت سيبويه ) و(مررت سيبويه)<sup>3</sup> . وأظنُّ أنَّ هؤلاء جانبهم الصواب وسلكوا طريقا بعيدا من الواقع ، فالمشهور بين الناطقين هو التزامه البناء على الكسر .

وورد عند ابن هشام في موضوع المنادى وقد مثَّل له بمثال متكلِّف زيادة على أنه مصنوع إذ يقرر أنَّ المنادى المفرد إذا كان مبنيا قبل النداء تقدر فيه الضمة نحو ( يا سيبويه ) ولكي تظهر هذه الضمة المقدَّرة يزيد كلمة على مثاله صحيحة الآخر تظهر عليها الحركات وهي تابع المنادى فيقول نحو ( يا سيبويه العالم )<sup>4</sup> .

كذلك الأعلام الأخرى مثل ( حضرموت ومعدى كرب وبلبلك ) ترد في المواضع التي ذكرناها مع الأحكام نفسها للعلم ( سيبويه ) أما المركَّبات تركيبا إسناديا فأكثرها ورودا هو ( تأبط شراً ) الذي يكثر في باب الحكاية وقاسوه في باب الندبة في إلحاقه بألف ، وفي باب الترقيم .

### 3- أسماء الإناث

ونود أن نشير ابتداء إلى أنَّ نصيب المرأة من أمثلة النحاة قليل جدا ، وهي لا تأتي إلا عند الحاجة إلى أمثلة المؤنث وما يتعلَّق به من متفرعات وان قلة ذكرها رهن بقلة موضوعاتها، وقد وردت بعض أعلام الإناث في باب الممنوع من الصرف وباب جمع المؤنث السالم وكذلك في جزئيات بعض الأبواب كما في باب المدح والذم وعند الحديث عن قبول

1 - ينظر المطالع السعيدة . السيوطي : 384/1

2 - ارتشاف الضرب : 145/3

3 - شرح ابن عقيل : 15/1

4 - أوضح المسالك : 77/3

الفعلين (نعم وبنس) تاء التانيث ، وفي باب الأفعال الخمسة والحديث عن ( ياء ) المخاطبة أو التاء في أول المضارع التي تكون للغائبة ، ويلاحظ على مجمل أسماء الإناث التي وردت في المثال أن أكثرها كان ثلاثيا ؛ لأنه ليس هناك من الأبواب النحوية التي تتطلب أكثر من ذلك ما خلا باب الترخيم الذي يشترط الزيادة على ثلاثة أحرف ، ومنها ما جاء على نمط معين ونوع من الأوزان وهو وزن ( فَعَالٍ ) ومثاله ( حَذَامٌ وَقَطَامٌ ) وهما أشهر هذه الأسماء ويبدو أن هذا النمط ما زال إلى اليوم إلا أنه قليل ولا يستعمل على الطريقة المشهورة عند العرب بالبناء على الكسر وانما تستعمل ساكنة الآخر .

إن من أشهر أسماء الإناث التي تُولف جزءا من المثال المصنوع هي ( هند ودعد ) وهما اسمان ثلاثيان خفيفان ساكننا الوسط وهذه السمات استثنيتهما من الصرف وجعلتهما منصرفين ويذكرون على شاكلتهما ( جُمْل ) <sup>1</sup> ، وقد جاء اسم ( هند ) غير مرة في كتب النحاة في باب جمع المؤنث السالم ، فمن السهولة أن يزيد النحوي عليه ألفا وتاء فيقول ( هند وهندات ) <sup>2</sup> ، وتذكر عند الحديث عن تثنية الفعل أو جمعه على طريقة ( لغة بلحارث ) وعد الضمانات علامات للتثنية والجمع إزاء تاء التانيث التي تلحق الفعل كما في نحو ( قامت هند ) <sup>3</sup> ، وتذكر في باب اسم التفضيل وأحكامه والحديث عن المطابقة إذا كان مع ( ال ) فهنا النحوي يلجأ إلى اسم علم لمؤنث نحو ( هندُ الفُضلى ) و ( الهندانِ الفُضليانِ ) و ( الهنودُ الفضلياتُ أو الفُضُلُ ) <sup>4</sup> ، ويذكر عند بعض النحويين جمعها مفترضا كونه علما لمذكر هذا في باب الترخيم الذي غلبت عليه التمارين غير العملية عند المتأخرين ليتعرف ما يطرأ عليه من تغيير نحو ( يا هندُ أقبلُ ) <sup>5</sup> ، ويذكر أحدهم في باب الندبة الذي غلبت عليه هذه التمارين أيضا ليبين حاله بعد إلحاقه بألف الندبة وهاء السكت فيقول : (( إذا ندبت رجلا سمّيته ( هندات ) قلت : ( وا هنداتاه ) بفتح التاء لمجاورة ألف الندبة )) <sup>6</sup> .

وملاحظة أخيرة يمكن أن تعكس حقيقة احتفاء النحاة بالعلم ( هند ) وهي دلالة هذا الاسم كما تقول المعجمات العربية على جماعة الإبل عددها مئة أو مئتان ، فالعربي كان يعشق هذه الحيوانات لصلتها بحياته بل تعدّ من مفردات حياته الرئيسية فيكون حبه أكبر من ذلك لو وصل عددها إلى هذه الأرقام .

وترد أسماء أخرى مثل ( أسماء وفاطمة ) والأكثر فيها أنها ترد في باب الترخيم <sup>7</sup> ، ويرد اسم ( سعاد ) عند الحديث عن أقسام العلم ومنه المرتجل الذي يمثله هذا الاسم ، ويرد كذلك في باب الممنوع من الصرف هو والاسم ( زينب ) اسمين لمذكر نحو ( هذا سَعَادُ الكريمِ ) و ( رأيتُ

1 - ينظر . الواضح في علم العربية : 23

2 - اللع في العربية : 106

3 - ينظر . الأصول في النحو : 172/1

4 - ينظر . ارتشاف الضرب : 220/3

5 - اللع في العربية : 99

6 - ارتشاف الضرب : 148/3

7 - ينظر . الكتاب : 214/2 - 245 . الأصول في النحو : 359/1

زينب الشريفة<sup>1</sup> ، ويرد اسم ( زيد وعمرو ) علمين لمؤنث وفي الباب نفسه نحو ( هذه زيد الكريمة ) و ( مرزئ بعمرؤ العاقلة )<sup>2</sup> ، ويرد على هذه الشاكلة اسم ( زيد وقاسم ) علمين لمؤنث عند الحديث عن تاء التأنيث ولحاقها الأفعال (( إذا سمّي بمذكر كامرأة تسمّى ( زيدا أو قاسما ) لزم إلحاق العلامة سواء في ذلك الفصل وعدمه نحو ( قامت زيد ) و ( أقبلت اليوم قاسم ) ... ))<sup>3</sup> ، ولا أدري ما السبب الذي دعا النحاة في هذا الموضع إلى تعميم حكم إلزام التاء للفعل مع أنهم حرصوا على تأكيد جواز سقوطها مع الفصل ومنه مثالهم المعروف ( حضر القاضي امرأة ) ؟ .

#### 4- الأعلام النحوية

إنَّ الأسماء التي استعملها النحويون فيما سبق أسماء استعملت حقيقة عند العرب ومنها ما بقي إلى الآن تتسمّى به الناس ومنها ما انحسر ومنها ما كان قليل الدوران اليوم . ولكننا نرى أسماء أخرى يستعملها النحويون أنفسهم لم يألفها الناس من قبل نجدها بأعداد كثيرة وأشكال مختلفة ، وفي أبواب نحوية متعددة فإنهم قد صاغوها وتدعوهم إلى ذلك أسباب أكثرها تتعلّق بضوابط الأبواب وقواعدها التي تستدعي تغييراً في هذه الأسماء بالحذف أو الزيادة أو الاهتمام بالحركات الإعرابية وملاحظة تعاقبها على هذه الأسماء . إنَّ الأسماء التي نتحدث عنها الآن نجدها في أمثلة التمارين غير العملية ، وهذه التمارين التي تعدّ من الأخطاء المنهجية التي آمن بها النحويون وإن كانوا قد صرّحوا بحقيقة كونها موضوعاً لاختبار الطلاب إلا أن لها عيوباً كثيرة وإنها (( لا تفيد نطقاً )) على حدّ تعبير ابن مضاء القرطبي<sup>4</sup> ( ت 592هـ ) وسنتحدث عنها في الباب الثاني - إن شاء الله - .

افتراض النحويون هذه الأسماء في الأبواب الآتية : باب الممنوع من الصرف والمنادى والترخيم والندبة والحكاية ، فأما الباب الأول فإنهم أرادوا منه معرفة حكم هذه الأسماء وفي صورتها المفترضة من حيث الصرف والمنع ، والباب الثاني وهو المنادى الذي افترضوه لمعرفة الحركات التي تتعاقب عليه ، وفي باب الترخيم الذي يستدعي حذفاً في الأسماء المرخّمة وفي باب الندبة يستدعي أحياناً الحذف وأحياناً الزيادة ، وأما الحكاية التي تكون على شكل جملة كبيرة وقد سبقها ( عامل ) فإنهم لا يبتغون من ورائها إلا معرفة أثره من خلال الحركات الإعرابية .

1 - الواضح في علم العربية : 156

2 - المصدر نفسه .

3 - شرح المفصل : 93/5

4 - ينظر . الرد على النحاة : 161 . دراسة وتحقيق . د . محمد إبراهيم البنا . الطبعة الأولى . دار الاعتصام . مصر 1979 .

ففي باب الممنوع من الصرف افترضوا تسمية رجال بالأسماء الآتية ( إئْتِد وإصْبِع وأُبْلَم وهَرِق وثماني وحُبَارَى وحائِض وطامِث ومُتَمِّم وجوَارٍ وقاضٍ وأعمى )<sup>1</sup> ، فهذه الأسماء عندهم غير مصروفة وكلها ترجع إلى العلل التي ذكروها ، فمنها ما أشبه لفظ الفعل أو وزنه ، ومنها ما كان مؤنثا ، وهذه العلل توجب المنع .

وترد أسماء كثيرة في باب الترخيم ، ومن ذلك ( طائفية ومرجانة ورعشنة وسعلاة ) فيقال في ترخيمها ( يا طائفِي أَقبلي ) و ( يا مَرْجَان أَقبلي ) و ( يا سعلا أَقبلي )<sup>2</sup> .

وترد هذه الطائفة من الأسماء في الباب نفسه وهي ( عَرْقوة ، قَمَحْدوة ، رَعُوم ، طُفَاوة ، قَطْوَان ، مُسَلِمُون ، مُسَلِمَان ، بَنُون ، قَنُور ، هَبِيخ ، حَوْلَايا ، بَرْدَارِيا ، رَادٌّ ، محمارٌ ، مضارٌّ ، خمسة عشر ، اثني عشر )<sup>3</sup> وكل هذه الأسماء تفترض أعلاما لرجال وترد أمثلتهم هكذا مع ما يطرأ عليها من تغيير ( يا عَرْقِي - يا قَمَحْدِي - يا رعي - يا قَطَا أَقبل - يا طُفَاو أَقبل - يا قَنُو أَقبل - يا هَبِي أَقبل - يا حَوْلَاي أَقبل - يا بَرْدَارِيا أَقبل ) .

وللأسف الشديد أنَّ النحاة خالفوا الضوابط المعروفة لهذه الأبواب ولم يلتزموا حدودها ولو أنهم اقتصروا على ما استعملته العرب في كلامها لتجنبوا هذا العويص الهائل الذي ذكره في كتبهم ، فمن جهة أنَّ هذه الأسماء لم تعرف على أنها أعلام لذوات حتى يمكن أن ينطبق عليها شرط من شروط موضوع الترخيم ، ومن جهة أخرى أنَّ العرب لم تستعمل هذا الأسلوب على نحو مستفيض في كلامها ، بل اقتصر على أسماء معدودة في هذا الباب يقول أبو حيان الأندلسي : (( والترخيم فيما كان آخره هاء أو كان ( مالكا ) و ( حارثا ) و ( عامرا ) أكثر من غير الترخيم فيها ))<sup>4</sup> ، وقد ادَّعى الكسائي والفراء أنهما لم يسمعا الترخيم فيما ليس في آخره زيادة من أسماء الناس إلا في هذه الثلاثة أي مالك وحارث وعامر ، ويردُّ هذه الدعوى أبو حيان ويرى أنها (( غير صحيحة بل رخت العرب ( خالدا ) و ( يزيد ) و ( لميس )... ))<sup>5</sup> ، والحقيقة أنَّ دعوى الكسائي والفراء صحيحة وهي مطابقة للواقع اللغوي المنطوق لدى العرب ، فلو جمعنا بين القولين لكانت الأسماء التي رخت معدودة ( مالك وحارث وعامر وخالد ويزيد ولميس وأسماء وفاطمة وبثينة ) وغيرها من الأسماء الأخرى القليلة ، ومع ذلك لا تصل إلى أعداد هذه الأسماء التي يذكرها النحويون فضلا عن كونها غير واقعية ، ولم تكن أعلاما للناس ، ومن هنا يقول ابن فلاح ( ت680هـ ) : (( أكثر ما رخت العرب ثلاثة أشياء وهي : ( حارث ومالك وعامر )... ))<sup>6</sup> ، ومن الغريب أنهم أحيانا يتخيلون رجلاً اسمه ( حمار ) في باب الترخيم

1 - ينظر . الكتاب 197/3 - 200 - 236 . الواضح في علم العربية : 157

2 - الكتاب : 244/2 - 245 . المقتصد في شرح الإيضاح : 797/2

3 - ينظر . الكتاب : 249/2 - 259 - 260 - 261 - 263 . الأصول في النحو : 360/1 - 362

4 - ارتشاف الضرب : 157/3

5 - ارتشاف الضرب : 157/3

6 - ينظر : الأشباه والنظائر : 128/2

ويذكرون ترخيمه : ( يا حما أقبل ) <sup>1</sup> فَمَنْ مِنَ الناس يرتضي لنفسه أن يسمى ولده ( حمارا ) حتى يمكن أن يرد علماً تنطبق عليه شروط هذا الباب ؟ .

وفي باب الحكاية يفترضون الأسماء الآتية أعلاماً لذوات ، رجل اسمه ( رجلان ) ومثالهم ( هذا رجلان ) و ( رأيت رجلين ) و ( مررت برجلين ) <sup>2</sup> ، ورجل اسمه ( زيد الطويل ) وآخر اسمه ( خمسة عشر ) و ( زيد العاقل ) و ( عاقلة لبيبة ) و ( خير منك ) ، وأمثلتهم ( رأيت زيد الطويل ) و ( مررت بزيد الطويل ) و ( مررت بعاقلة لبيبة ) و ( جاءتني عاقلة لبيبة ) <sup>3</sup> و ( هذا عاقلة لبيبة ) و ( رأيت عاقلة لبيبة ) <sup>4</sup> و ( هذا زيد العاقل ) و ( رأيت زيدا العاقل ) <sup>5</sup> و ( رأيت خيراً منك ) و ( هذا خير منك ) و ( مررت بخير منك ) <sup>6</sup> و ( هذا خمسة عشر قد جاء ) و ( هذا خمسة عشر آخر ) و ( مررت بخمسة عشر مقبلاً ) <sup>7</sup> .

ويرد في باب المنادى الأسماء الآتية ( زيد منطلق ) و ( ثلاثة وثلاثون ) و ( طلحة وزيداً ) فيقولون : ( يا زيد منطلق أقبل ) و ( يا ثلاثة وثلاثين أقبل ) و ( يا طلحة وزيداً أقبل ) <sup>8</sup> ، وفي باب الندبة رجل اسمه ( اثني عشر ) نحو ( واثنان عشر ) <sup>9</sup> .

فكل هذه الأسماء لم تعرف أعلاماً للناس ولم تشتهر إلا في عرف النحاة الذين فرضتها عليهم مخيلتهم والابتعاد بها عن وجه الدرس النحوي الذي يبحث في السلوك اللغوي الواقعي.

1 - الأصول في النحو : 365/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 793/2 - 794

2 - المقتضب : 36/4 . الأصول في النحو : 232/3

3 - المقتضب : 12/4

4 - الأصول في النحو : 108/2

5 - المصدر نفسه .

6 - الأصول في النحو : 107/2

7 - المصدر نفسه : 99/2

8 - المقتضب : 14/4 - 224 - 225 . الأصول في النحو : 368/1 . ارتشاف الضرب : 122/3

9 - الكتاب : 226/2

## 5- الأسماء في المباحث النحوية الحديثة

اتجهت الدراسات اللغوية والنحوية في العصر الحديث وجهة موضوعية علمية بفضل التطور الذي شمل جوانب كبيرة من حقول المعرفة وكانت منها اللغات والبحث فيها واتباع مناهج حديثة في دراسة اللغة وتجاوز كل عيوب المناهج القديمة ، فقامت حركة نقدية تقويمية لكتب النحاة القدماء عملت على طرح كل ما ليس من النحو وما لا يفيد منه وحاولت تبويبه تبويبا جديدا على وفق ضوابط تجمع ما تفرق منه وتضعه في محله وتعمل على استبعاد الموضوعات التي لا تستقيم مع الضوابط النحوية من جهة ولا تستقيم اليوم مع الحياة المعاصرة .

ونحن مع ذلك لا نعدم وجود مباحث ما زالت إلى الآن لم ينتبه إليها المحققون ، يعرضون لها من غير أن يلتفتوا إلى حقيقتها ، وقد ظهرت منها في مباحث الاسم عند المحدثين مجارة لأخطاء القدماء التي عرضنا لها واتضح نتيجة متابعة المباحث النحوية المعاصرة أن هناك مفردات ظلت كما هي عند القدماء ولم يحصل فيها تطور ولو قليلا ، وهذا يخضع لسنة التطور واستعمال الناطقين لها وعاداتهم اللغوية .

ومن هنا حاول مؤلفو الكتب النحوية الحديثة أن يوفقوا بين اتجاهين ، الأول عرض الموضوعات النحوية بمفردات عصرية قريبة من أذهان المتعلمين ، والآخر الإبقاء على مفردات القدماء في الموضوعات التي وجدوها قد تحجرت وبقيت على وضعها الأول .

فالكتب النحوية الحديثة عندما تتحدث عن موضوع ما لا ينصرف وعن علة التأنيث تورد أسماء أعلام للإناث مما عرفته البيئة الحديثة ومنها ( أمينة ، أميرة ، فريدة ، كريمة ، نفيسة ، نادية ، نبيلة ، يسريّة ، شادية ، فادية ، سهير ، عفاف ، ناهد ، هيام ، وجدان ، آمال ، أحلام ، إجلال ، إنصاف ، بُوران )<sup>1</sup> ، وفي علة العجمة ترد الأعلام المعاصرة نحو (إدوارد ، الونس ، جونسون ، ميخائيل ، لندن ، برلين ، طهران ، أنقرة ، باريس ، بيفن ، نيكسون جورج )<sup>2</sup> ، وفي علة التركيب المزجي ترد الأسماء الآتية ( نيويورك ، بور سعيد ، بختنصر ) نحو ( نيويورك من أكبر المدن الأمريكية ) و ( إن بور سعيد مدينة ذات شهرة بطولية بين مدن العالم الحديثة )<sup>3</sup> .

أما في علة وزن الفعل فقد بقيت الأسماء القديمة تتداولها الكتب الحديثة وهي ( أحمد ويزيد وتغلب ونرجس )<sup>4</sup> غير أن أمثلتهم ظهرت جديدة نحو ( استولى يزيد بن معاوية على الدولة دون مشورة المسلمين ) و ( قبيلة تغلب إحدى قبيلتين اشتركتا في حرب البسوس )<sup>5</sup> .

1 - ينظر . النحو المصفى . محمد عيد : 42

2 - المصدر نفسه : 45

3 - المصدر نفسه .

4 - المصدر نفسه .

5 - المصدر نفسه .

وفي علة العدل بقيت كذلك الأسماء القديمة من غير أن يزداد عليها اسم آخر وهي (عُمَر، زُفَر، مُضَر، قُتَم، جُشَم، جُمَح، دُلَف، ثُعل، هُبَل، زُحَل، قُزَح) <sup>1</sup>، وقد أبدى أحدهم شكّه في هذه العلة فراها متكلفة جدا فقال : (( الحق أن هذا تكلف دعا إليه بحث النحاة عن صفة ثانية تنضم للعلمية فلم يجدوا غير هذا الادعاء المتكلف الذي لا ترتاح ( كذا ) <sup>2</sup> إليه النفس... وهذا غريب !! فمن يمكنه أن يحقق هذا الأصل المدعى !! )) <sup>3</sup>.

أما الأعلام المختومة بمقطع (ويه) نحو (سيبويه وعمرويه ونفطويه وخالويه) فقد بقيت على حالها عند المحدثين <sup>4</sup>، كذلك بقيت أسماء الإناث مما كان على وزن (فَعَالٍ) على حالها <sup>5</sup>.

وفي باب الترخيم عمد المحدثون إلى اختيار الأسماء التي تنطبق عليها شروط الباب فعلا فذكروا منها (فاطمة وعائشة ومُهَملة ومُسَلمة ومُعَاوية وطَّلحة وأحمد وجَعْفَر وسُعَاد وزينب ومروان وأسماء ونعمان ومنصور) <sup>6</sup>.

وقد ظهر عندهم في هذا الباب بعض خيالات النحاة القدماء ومنها ترخيم ما سمي بالمتنى وجمعي التصحيح بحذف زيادتيهما من آخر العلم نحو (مُحَمَّدَان و مُحَمَّدَيْن) علمين نحو (يا مُحَمَّد) و (يا مُحَمَّد) على لغة من ينتظر لكيلا يقع في لبس بالمفرد <sup>7</sup>، وربما كان هذان العلمان قريبين إلى الواقع؛ لأن هناك من يتسمّى بهذا الاسم بصيغة المتنى ومثله اسم (حَسَنَيْن) وأيضا في الباب نفسه ترخيم العدد (تسعة عشر) الذي ورد عند القدماء فيمن تسمّى به نحو (يا تسعة) <sup>8</sup>.

وهناك حكم آخر ذكره القدماء وجاراهم المحدثون فيه وهو حذف كلمة ومعها حرف قبلها من آخر المنادى المستوفي شروط الترخيم ويقع هذا في لفظين من المركبات العددية هما (اثنا عشر واثنتا عشرة) إذا جعل علمين فيقال (يا اثنَ) و (يا اثنتَ) <sup>9</sup>. ومما يلاحظ على النحاة القدماء والمحدثين أنهم يتصورون من الممكن مجيء مثل هذه الأسماء أعلاما لذوات وهم يعبرون بقولهم (إذا) جاء أو (إذا جُعِلَا) وكأنهم يتوقعون حصول ذلك.

1 - ينظر . النحو المصفى : 47 . والنحو الوافي : 256/4

2 - الصواب : ( تستريح ) .

3 - النحو المصفى : 47

4 - ينظر . النحو المصفى : 105 . والنحو الوافي : 311/1 - 315

5 - ينظر . النحو المصفى : 106

6 - ينظر . المصدر نفسه : 516

7 - النحو الوافي : 108/4

8 - النحو الوافي : 109/4

9 - المصدر نفسه .



وفي باب نداء الشبيه بالمضاف أيضا هناك أعلام غير واقعية مجارة للقدمات يقول عباس حسن : (( مثال المنادى المعطوف عليه قبل النداء ما سُمِّيَ بمجموع المتعاطفين من أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها نحو ( يا سبعة وعشرين ) و ( يا تسعة وأربعين ) <sup>1</sup> . وترد أعلام منقولة من جملة محكية نحو ( صنعتُ خيراً ) علم على شخص فيقال في ندائه : ( يا صنعتُ خيراً الشجاع ) فالمنادى ( صنعتُ خيراً ) مبني على ضمِّ مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية في محل نصب <sup>2</sup> .

وتظهر عندهم أعلام أخرى حاكوا فيها النماذج القديمة التي ظهرت عند النحاة فالمتقدمون يذكرون في باب المنادى المحلَّى بـ ( ال ) حكمه وطريقة ندائه ، فيفترضون بعد ذلك رجلاً اسمه ( الرجلُ قائمٌ ) وهو علم منقول من جملة اسمية مبدوءة بـ ( ال ) وهو عندهم مما جاز نداؤه مباشرة من غير صلة معينة ، أما العلم الذي ذكر عند النحويين هو ( الرجلُ زارعٌ ) في قولهم : ( يا الرجلُ زارعٌ سرَّ على بركة الله ) <sup>3</sup> .

وفي حديثهم عن المنادى المبني قبل النداء ورد عند القدماء المثال الآتي ( يا سيبويه العالمُ ) <sup>4</sup> ، يظهر ما يقابله عند النحاة المحدثين وهو ( يا سيبويه النحويُّ ) <sup>5</sup> .

لقد كنا نرجو من المحدثين أن يتجاوزوا هذه المسائل التي لا تناسب الواقع اللغوي ولا تناسب الحياة المعاصرة ولا تعدُّ من الأساليب المعروفة اليوم ، فإن كان القدماء ارتضوا أن يكون هناك اسم منقول من جملة كبيرة كنحو ( جاء زيدٌ ضاحكاً ) علم لأحدهم وارتضى العرب القدماء ذلك ، فالعربي اليوم يميل بطبعه إلى اختيار الاسم الخفيف السهل ذي الأصوات الموسيقية القليل الأحرف مجارة للحياة المعاصرة المعقدة إلا أن المحدثين وقعوا فيما فرُّوا منه .

<sup>1</sup> - النحو الوافي : 133/4

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 23/4

<sup>3</sup> - المصدر نفسه : 38/4

<sup>4</sup> - أوضح المسالك : 77/3

<sup>5</sup> - النحو الوافي : 23/4

# الفصل الرابع

**المبحث الثاني : الفعل في  
المثال النحوي المصنوع**

الأفعال تؤلف جزءاً آخر من الكلام وهي الأحداث التي يقوم بها الفاعل لها سواء على وجه الحقيقة أو غير ذلك ، وقد أولى النحويون هذا الموضوع اهتماماً كبيراً فبحثوا جوانب كثيرة منه ، فتحدثوا عن زمانه ومعناه وأقسامه وعلاماته وإعرابه وبنائه ، وتجاوزوا كل ذلك أحياناً ، فأخذوا يفترضون أنَّ صيغ الأفعال يمكن أن يتسمَّى بها أشخاص ناظرين إلى أثر ذلك في بعض الأبواب النحويَّة ، وذكروا ما يجوز في الفعل وما لا يجوز وعرضوا لأبنيته وأنماطه المختلفة ، وذكروا خلافاتهم بشأن بعض الصيغ الفعلية ، ولقد كان للمثال النحوي المصنوع أثر بارز في هذه المباحث لأسباب كثيرة ربما ذكرنا بعضها في الفصول السابقة .

إنَّ أكثر الأفعال التي ظهرت في المثال النحوي كانت جزءاً من حياة الإنسان العربي وهو الذي يحدثها خضوعاً لمتطلبات حياته بل هي مفردات رئيسة في حياته وهي تمثل مستوى سهلاً غير معقد من خلال استعماله لهذه الأفعال وتعكس نشاطاته التي كانت تصدر عنه ، فلم تبرز في المثال النحوي أمثلة كثيرة للأفعال إلا بقدر ما كان يستعمل الإنسان ، فأفعال مثل ( قَتَلَ ، ضَرَبَ ، ذَهَبَ ، مَكَثَ ، سَمِعَ ، قَالَ ، فَعَلَ ، أَتَى ، رَمَى ، غَرَا ، خَشِيَ ، سَعَى ، جَلَسَ ، مَضَى ، أَكَلَ ، شَرِبَ ، رَكِبَ ، مَرَّ ، قَدِمَ ، دَخَلَ ) تتردد بكثرة ، فالضرب والقتل بعض صفات العربي آنذاك الذي عُرف عنه أنه مقاتل يجوب الصحراء ويغزو من حين إلى آخر .

وقد ظلت هذه الأفعال تتردد في كتب النحاة وفي أمثلتهم حقبا ولم يشملها تغيير إلا بقدر ضئيل كما نجد عند النحاة المتأخرين ولم يكن هذا التغيير بشكل كبير عند هؤلاء بل نجدهم بين الحين والآخر يعمدون في أمثلتهم إلى انتقاء أفعال جديدة غير تقليدية .  
إننا لسنا نتحدث عمّا يسمى بالأفعال الناقصة فهذه محدودة من جهة وقد أضفى عليها هذا التحديد أن تكون محفوظة يتناقلها النحويون ولكن ما نتحدث عنه هو التجديد في الأفعال التامة وإظهار ألوان جديدة منها ، فبدأت تظهر أفعال بعد ذلك ردّة فعل عند بعض النحاة بغية الابتعاد عن الجانب التقليدي في عرض الأمثلة واختيار الأفعال التي لم يسأمها الناس ولم يتذمروا منها فكانت هناك أفعال مثل ( اشتهى ، اضطرم ، يُصَلِّي ، يقرأ ، مَرَضَ ، سَقَطَ ، نَفَعَ ، وانتفع ) كما في الأمثلة الآتية : ( اشتهى أبوك طبيخك )<sup>1</sup> ، ( اضطرم الليلة نارك )<sup>2</sup> ، ( زيدٌ يُصَلِّي ) ، ( هو يقرأ الآن ويصلي بعد غد ) ، ( أقوم حيث يقوم زيدٌ ، وأصلي حيث يُصَلِّي )<sup>3</sup> ، ( هو يقرأ غداً وسيقرأ بعد غد )<sup>4</sup> ، ( مرض بكرٌ ) ، ( سقط الحائط )<sup>5</sup> ، ( نفعتُ زيداُ وانتفعتُ بزيد ) ، ( نفعتني القاضي وانتفعتُ بالقاضي ونفعتُ القاضي )<sup>6</sup> .

وأما الأفعال التي ضمّنها المحدثون الأمثلة المصنوعة فهي أيضاً تعكس أوجه النشاط المختلفة للإنسان المعاصر ، واستحدثت معاني جديدة فيها وانتقلت أخرى إلى أطوار جديدة ، وما كان منها مستعملاً قديماً وضعت بقوالب أمثلة جديدة .

ونجد عند المتقدمين استعمالاً للأفعال يقوم على وضعها في دلالات منطقية لا تعكس واقعا منطوقاً وقد أعانهم على هذا الأمر الأمثلة المصنوعة وأول من بدأ ذلك سيبويه في كتابه وفي باب ( الاستقامة من الكلام والإحالة ) يقسم الكلام فيه على : مستقيم حسن ، ومحال ،

1 - مقدمة في النحو : 67

2 - اللمع في العربية : 116

3 - المقتصد في شرح الإيضاح 83/1 . اللمع في العربية : 108 . ارتشاف الضرب : 148/2

4 - اللمع في العربية : 108

5 - الأشباه والنظائر : 52/1

6 - شرح عمدة الحافظ : 107 - 112

ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، ومحال كذب ، وأمثلة ذلك عنده ( أتيتك أمس ) و ( سأتيك غداً ) و ( أتيتك غداً ) و ( سأتيك أمس ) و ( حملتُ الجبل ) و ( شربتُ ماءَ البحرِ ) و ( قد زيداً رأيتُ ) و ( كي زيداً ياتيكَ ) و ( سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس )<sup>1</sup> .

نلاحظ أنَّ هذه الجمل قد ابتدئت بأفعال أعطت هذه الدلالات بمعونة الظروف التي تناقض زمن الأفعال ، وليست هذه الأفعال في حقيقتها هي التي جعلت هذه الدلالات محالة وكاذبة وما إلى ذلك من أحكام أصدرها سيبويه عليها ، وإنما الذي جعلها كذلك التركيب كله .

وقد بحث النحويون موضوع الفعل في المثال النحويّ المصنوع في مباحث أخرى مهمة نعرض أهمها :

### أولاً : الزمن في الأفعال

إنَّ من المعروف عن النحاة أنهم درسوا الزمن في الأفعال صيغاً مفردة ولم تكن دراسة شاملة للزمن في داخل التركيب ، وهذا ما يبدو لنا في تقسيماتهم للفعل ( الماضي والحاضر والمستقبل ) .

يعرض النحويون هذا الموضوع غالباً في محورين من خلال الأمثلة المصنوعة :

1- دلالة الصيغة نفسها على الزمن ( دراسة شكلية ) .

2- الصيغة مع اقترانها بالقرائن الظرفية التي تبين زمن الصيغة .

فسيبويه بدأ كتابه بالحديث عن الأفعال وذكر أنها (( أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع )) ، فأما بناء ما مضى فنحو ( ذهب ) ، وسمع ، ومكث ، وخمد ) وأبنية ما لم يقع وهو الأمر ( اذهب ، واقتل ، واضرب ) ومخبراً ( يقتل ، ويذهب ، ويضرب ، ويقتل ، ويضرب )<sup>2</sup> ، فهذا حديثه عن الأزمنة في شكل الصيغة ، كذلك يفعل غيره من النحاة ومنهم ابن السراج الذي يقدم ثلاثة أمثلة يدرس من خلالها زمن الصيغة وهي ( صلى زيد ) و ( يصلي زيد ) و ( سوف يصلي زيد ) ، فصيغة ( صلى ) في المثال الأول تدلُّ على أنَّ الصلاة كانت فيما مضى من الزمان ، والصيغة نفسها في المثال الثاني تدلُّ على الصلاة وعلى الوقت الحاضر ، وفي الجملة الثالثة تدلُّ الصيغة على الصلاة وعلى أنَّ ذلك يكون فيما يستقبل<sup>3</sup> .

وقد عرض أبو عليّ الفارسي لهذا الموضوع بشكل آخر حينما أراد أن يفرق بين صيغة الحاضر وصيغة المستقبل في بناء ( يفعل ) كما في المثالين ( زيدٌ يصلي ) و ( زيدٌ سوف يصلي )<sup>4</sup> ، فانه يرى أنَّ الصيغة في المثال الأول تدلُّ على أنَّ جزءاً قد حصل من الفعل وهو أخذ في جزء آخر متصل به ويترقب جزءاً تالياً يليه .

وأما الصيغة في المثال الآخر فوجود حرف التنفيس وهو حرف وضع للاستقبال يجعله غير ملتبس على وجه بزمان آخر<sup>5</sup> .

ويبدو أنَّ استعمال هذه الأفعال للتفريق بين الزمانين كان مقصوداً ولذا يذكر عبد القاهر الجرجاني (( أنَّ المقصود في الحال أجزاء متصلة من الفعل ولهذا مثل كثير من أصحابنا

1 - الكتاب : 25/1 - 26

2 - الكتاب : 12/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 82/1

3 - الأصول في النحو : 39/1

4 - المقتصد في شرح الإيضاح : 82 / 1 .

5 - المقتصد في شرح الإيضاح : 83/1

بـ(يُتَعَشَّى) و (يُصَلِّي) و (يَأْكُلُ) و (يَقْرَأُ) ؛ لأن هذا من الفعل يكون أجزاء يتصل بعضها ببعض ألا ترى أنَّ القراءة جزء من غير فرط مهلة وتراخ وكذلك الصلاة والأكل ))<sup>1</sup> ، ويقول في الموضع نفسه مؤكداً هذا المعنى (( فإذا قلت : ( زَيْدٌ يُصَلِّي ) تريد الحال كانت الصلاة موجودة في وقت إخبارك بها وزمان الفعل المستقبل غير زمان الإخبار فإذا قلت : ( زَيْدٌ سَيُصَلِّي ) لم تكن الصلاة موجودة في وقت إخبارك بها بل كان حصولها متعلقاً بزمان ثانٍ (كذا) ))<sup>2</sup> .

وأما المحور الآخر وهو الزمن في الصيغة الفعلية مع وجود القرينة فانهم ذكروا أمثلة قصدوا من ورائها توضيح الفروق بين الأزمنة في الصيغ الثلاثية مصحوبة بقرينة الظرف ، ومن هذه الأمثلة ما لا يمكن أن يرد في الكلام ؛ لأنَّ المستعملين للغة يشعرون بدلالة الزمن في الصيغة بلا قرينة ، ومنها ما يمكن أن يرد إذا كانت الصيغة ممَّا يمكن أن تحتل زمنين ، فمن النوع الأول حديثهم عن الزمن في صيغة الفعل المضارع بعد دخول أداة الجزم ( لَمْ ) عليه نحو المثالين الآتين ( لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ أَمْسَ ) و ( لَمْ يَقَعْ زَيْدٌ أَمْسَ )<sup>3</sup> ، فالفعلان ( يَقَمْ ، يَقَعْ ) لفظهما لفظ المضارع ولكنهما لا يدلان على الزمن الأصلي لهما وهو الحال والحاضر بل المعنى فيهما معنى الماضي بسبب وجود الأداة ( لَمْ ) التي تقلب الزمن إلى الماضي ، وهذا المعنى يكون واضحاً من غير قرينة الظرف ( أَمْسَ ) إلا أنه استعمله للتوضيح وتقريب المسألة .

وقد بحث أبو علي الفارسي المسألة نفسها حينما تحدث عن الأداة الجازمة ( لَمْ ) وكيف أنها تجعل الفعل المضارع بعدها معناه معنى الماضي ، وقدم الأمثلة الآتية : ( لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ أَمْسَ ) ، يقول بعد ذلك : (( لو كان المعنى كاللفظ لم يجر هذا كما لا يجوز : ( يَقُومُ زَيْدٌ أَمْسَ ) ... ))<sup>4</sup> ، ويبدو لي أنَّ هذا الاستدلال أدق من قولهم إنَّ تركيب ( لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ ) بمنزلة ( ما قام زيد ) ؛ لأنَّ قولهم ( ما قام زيد ) تركيب وقولهم ( لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ ) تركيب آخر<sup>5</sup> ، والدليل على ذلك أيضاً عدم ورود التركيب الآتي النقيض للتركيب الأول وهو : ( لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ غداً )<sup>6</sup> .

ويقول ابن جنِّي : (( الماضي ما قرن به الماضي من الأزمنة نحو قولك : ( قام أَمْسَ ) و( قدَّ أول من أَمْسَ ) ... ))<sup>7</sup> والحقيقة أنَّ هذا الكلام تعوزه الدقة ، فظاهر كلامه أنَّ الماضي علامة من علاماته للدلالة على الزمن اقترانه بظرف دال على المضي ولكن الكثير في كلامهم عدم اقترانه بل ربما كان ذكر الظرف ضرباً من الحشو المخالف للبيان ولسنة العرب في الإيجاز .

وأما النوع الآخر من الصيغ ممَّا يمكن أن ترد معها القرينة الظرفية فهي صيغة المضارع والأمر ، فصيغة المضارع إن افتُرنت بـ(السين وسوف) فهي دالة على الاستقبال نحو (سيقرأ غداً) و (سوف يُصَلِّي غداً) فهما دالان على أنَّ الفعل فيما يأتي من الزمان ((والدليل على ذلك أنك لو قلت : (سيقرأ الآن) ، لم يجر ؛ لأجل أنَّ قولك (الآن) يدلُّ على الحاضر ولا يصاحب المستقبل))<sup>8</sup> ، إنَّ هذا المثال (سيقرأ الآن) مما يمكن أن نصنِّفه بالكلام المحال بحسب تصنيفات سيبويه المذكورة آنفاً أي إنه يشبه قوله (أنتيك غداً) و (سأتيك أَمْسَ) وهو نقض أول الكلام بآخره .

1 - المصدر نفسه : 83/1

2 - المصدر نفسه .

3 - الأصول في النحو : 162/2

4 - المقتصد في شرح الإيضاح : 1091/2

5 - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 1091/2

6 - المصدر نفسه .

7 - اللمع في العربية : 108

8 - المقتصد في شرح الإيضاح : 83/1 . اللمع في العربية : 108

ومن الصيغ ما يحتمل فيها الزمانان أيضاً كالأمثلة الآتية ( زيدٌ يفعلُ غداً ) و ( زيدٌ يفعلُ )<sup>1</sup> ، فالصيغة الأولى ( يفعلُ ) دلّت على الاستقبال لوجود القرينة ، والصيغة الأخرى دلّت على الحاضر لعدم قرينة .

كذلك صيغة الأمر والمضارع المسبوق بأداة النهي مما لا يمكن أن يتصور معها الزمن إلا بقرينة نحو ( قمْ غداً ) و ( لا تفعلْ غداً )<sup>2</sup> .

## ثانياً : إعرابه وبنائه

### 1- إعراب الفعل

أما إعراب الفعل فيخصّ المضارع ؛ لأنه معرب بإجماع النحاة وقد أولوه اهتماماً بالغاً في أمثلتهم لإيضاح هذه الصفة ، فتحدثوا عن نوعيه الصحيح الآخر والمعتل رفعا ونصباً وجزماً ، فسببويه يتحدّث في أول كتابه عن الإعراب ومنها إعراب المضارع الصحيح الآخر ؛ لأنه الأكثر في الأفعال الصحيح الآخر لذا قدّمه على المعتل في حديثه فقال : (( والنصب في المضارع من الأفعال ( لن يفعلُ ) والرفع ( سيفعلُ ) والجزم ( لم يفعلُ )... ))<sup>3</sup> ، وهنا يشير سببويه في أمثلته إلى ملاحظتين مهمتين الأولى : اقتصاره على الفعل والأداة بقصد الإيجاز ، والأخرى تمثيله لحالة الرفع باقترانه بحرف التسوييف والاستقبال الذي يكون معه الفعل مرفوعاً ولا يمكن أن يكون معها منصوباً أو مجزوماً لامتناع اجتماعها لحصول التناقض في زمان الفعل والأداة .

ومن النحاة من يعبر عن حالة رفع الفعل المضارع الصحيح الآخر بجعله مسنداً إلى ضمير الرفع كقول ابن جني : ( هو يضربُ ) ، أما النصب والجزم فيكون بتقديم الفعل الأداة الناصبة أو الجازمة وهذا أشهر الآراء وأصحها في بيان نصبه أو جزمه نحو قوله : ( لن يضربُ ولم يفعلُ )<sup>4</sup> .

ويتحدثون عن إعراب الفعل المضارع الصحيح الآخر في موضع آخر وهو اشتراك الأسماء والأفعال في حالة الرفع والنصب ، فأما حالة الرفع فيمثلون لها بالمثال الآتي ( زيدٌ يقومُ ) وهنا اختيارهم موفق للاسم الصحيح الآخر والمضارع وهما ممّا تظهر عليهما الحركات ، وأما النصب فيمثلون له بالمثال ( إن زيداً لن يقومَ ) ، فالأسماء تنصب إن سبقتها أدوات النصب والأفعال كذلك ، وهذه من الصفات المشتركة بينهما ، بقيت صفة الجزم التي تختص بالفعل يقولون : (( وأما الجزم فيختصّ بالأفعال نحو : ( لم يضربُ )... ))<sup>5</sup> .

وأما القسم الآخر منه وهو المعتل أي المضارع فأكثر ما يرد من هذه الأفعال هي ( يدعو ، يغزو ، يرمي ، يقضي ، يسعى ، يخشى ، يخلو ) وقد بينوا حالة الرفع فيها والنصب والجزم وهي من المسائل المهمة التي لها علاقة بالدرس النحوي وبالرسم من جهة أخرى التي تلتبس اليوم على طلبة المدارس ، فهو في الرفع ساكن الآخر على حدّ تعبير سببويه (( تقول : ( هو

1 - المقتصد في شرح الإيضاح : 83/1

2 - اللع في العربية : 109

3 - الكتاب : 14/1

4 - اللع في العربية : 206

5 - شرح ابن عقيل 43/1 . شرح قطر الندى : 45 - 46 . أوضح المسالك : 28/1 . شرح شذور الذهب :

يرمي ويغزو ويخشى (...))<sup>1</sup> و ( هذا يغزو ويرمي ) و ( هو يغزو عمراً ويرمي بكرأ )<sup>2</sup> ، وهذا الحكم يشمل أيضاً المضارع المعتلّ بالألف نحو ( يخشى ويسعى ) وغيرها ، فحكم الرفع في هذه الأفعال واحد وهو ثبوت السكون معها .

وأما في حالة النصب فتختلف عبارات النحاة إيجازاً وإسهاباً والدلالة واحدة ، يقول أبو علي الفارسيّ : (( تحرك الياء والواو في النصب بالفتحة تقول : ( لن يدعَ زيدٌ ) ، ( لن يرميَ عمرو ) والألف في النصب تبقى على سكونها نحو ( لن يخشى ) فيكون لفظ النصب كلفظ الرفع ))<sup>3</sup> ، أي لفظ النصب في المعتلّ بالألف كلفظه في الرفع ساكناً .

وأما ابن هشام فيقول في حديثه عن الإعراب المقدّر والظاهر إنّ الفتحة في حالة النصب تظهر على الأسماء المنقوصة والأفعال المعتلة بالياء والواو (( لختها ... كقولك : ( إنّ القاضي لن يقضي ولن يدعَ ) (...))<sup>4</sup> ، والجزم حكمه واحد وهو الحذف ، والحذف هنا نائب عن قطع الحركة التي هي الأصل في الإعراب ، يقول ابن مالك : (( ويدلُّ على الجزم نيابة عن السكون حذف آخر الفعل المعتل نحو : ( لم يرم ) (...))<sup>5</sup> ، ويقول ابن عقيل : (( الألف يقدر فيها غير الجزم وهو الرفع والنصب ... أما الجزم فيظهر ؛ لأنه يحذف له الآخر نحو ( لم يخشَ ) (...))<sup>6</sup> ، ويقول ابن مالك في ألفيته : (( واحذف جازماً ثلاثه )) يقول ابن عقيل : (( أشار بقوله ... إلى أنّ الثلاث وهي الألف والواو والياء تحذف في الجزم نحو : لم يخشَ ولم يغز ولم يرم ))<sup>7</sup> .

هذه تقارير النحاة وأمثلةهم المصنوعة التي جاءت موجزة مقتصرة على الأداة والفعل من غير زيادة عنصر آخر ، ولم نجد منهم من لجأ إلى شواهد واقعية إلا ابن هشام الذي كان جاداً في أغلب الأحيان في البحث عن الشواهد من كلام العرب لأسهل المسائل وأوضحها وهذه شواهد :

١ - في نصب المضارع المعتلّ بالياء استشهد النصين الآتين قوله تعالى : ﴿لَنْ يَنْفَعَهُ اللَّهُ خيراً﴾<sup>8</sup> وقوله تعالى : ﴿لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ لِهَذَا﴾<sup>9</sup> .

2- وفي حذف الألف من المضارع المعتلّ في حالة الجزم استشهد قوله تعالى : ﴿وَلَا تَنْسَ نَصِيكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾<sup>10</sup> وقوله تعالى : ﴿وَلَمْ تَخْشَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>11</sup> .

3 - وأما المضارع المعتلّ الآخر بالواو والياء في حالة الجزم فانه استشهد الآيات الآتية قوله تعالى : ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾<sup>12</sup> وقوله تعالى : ﴿كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَا أَمْرُهُ﴾<sup>1</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ﴾

1 - الكتاب : 23/1

2 - الأصول في النحو : 170/2 . المقتصد في شرح الإيضاح : 181/1

3 - المقتصد في شرح الإيضاح : 181/1

4 - شرح قطر الندى : 58 . أوضح المسالك : 60/1

5 - شرح عمدة الحافظ : 134

6 - شرح ابن عقيل : 85/1

7 - المصدر نفسه . وشرح شذور الذهب : 62 . شرح الاشموني : 90/1

8 - هود / 31

9 - الكهف / 14 . وينظر . شرح قطر الندى : 58

10 - القصص / 77

11 - التوبة / 19

12 - العلق / 17

ما ليس لك به علم<sup>2</sup> وقوله تعالى : ﴿ ولا تبغ الفساد في الأرض ﴾<sup>3</sup> وقوله تعالى : ﴿ ولا تمس في الأرض مرحاً ﴾<sup>4</sup> ، ومما يلاحظ على هذه الشواهد أن ابن هشام يحاول ما أمكن اختصارها وبتريها وهو بتر للشاهد غير مخلّ ، يقصد من وراء توضيحه ضمان عدم شتات ذهن الدارس فيقتصر عادة على الفعل وكلمة أخرى .

ومما يدخل ضمن الحديث عن الإعراب في الفعل المضارع الأفعال الخمسة ، فسيبويه يتحدث عن حقيقة الضمان التي ألحقت بهذه الأفعال ويرى أن الألف والنون لم يكن الغرض من إلحاقها هو تشية ( يفعل ) وإنما هي علامة ( للفاعلين ) ، (( وذلك قولك : ( هما يفعلان ) و ( لم يفعلا ) و ( لن يفعلا ) ... ))<sup>5</sup> ، وكذلك الأمر في زيادة الواو والنون والياء والنون مع المخاطبة وأمثله ( هم يفعلون ) و ( لم يفعلوا ) و ( لن يفعلوا ) و ( أنت تفعلين ) و ( لم تفعلي ) و ( لن تفعلي )<sup>6</sup> .

ويتحدث عبد القاهر الجرجاني عن وظيفة الألف والواو والياء في هذه الأفعال فيقول : (( فإن الألف في ( يفعلان ) إذا قلت : ( الزيدان يفعلان ) اسم قائم مقام الزيدان كأن الأصل أن يقال : ( الزيدان يضرب الزيدان ) و ( هذان الرجلان يضرب الرجلان ) إلا أنهم تركوا ذلك لأمرين : أحدهما الاختصار ... ففيه تكرير وإطالة ، وإذا قلت : ( الزيدان يضربان ) و ( أخواك قاما ) كان مختصرا ، والثاني ( كذا )<sup>7</sup> أنه كان يلبس ألا ترى أنك لو قلت : ( أخواك قام أخواك ) ، ( رجلان ضرب الرجلان ) جاز أن يظن أن الثاني غير الأول ))<sup>8</sup> .

أما إعراب هذه الأفعال فيذكر في باب الإعراب الفرعي ، فالنون تكون نانية عن الضمة في حالة الرفع وبحدفها في حالتي النصب والجزم كالأمثلة الآتية ( لم تفعل ) و ( لن تفعل ) و ( لم تفعلوا ولن تفعلوا ) و ( أنتم تقومون ) و ( لم تقوموا ولن تقوموا ) و ( الزيدان يفعلان ) و ( الزيدان لن يقوموا ) و ( الزيدان لم يخرجوا )<sup>9</sup> ، وقد استشهد ابن هشام كعادته آية قرآنية موجزة جمعت حكمي النصب والجزم في هذه الأفعال وهي قوله تعالى : ﴿ فإن لم تفعلا ولن تفعلوا ﴾<sup>10</sup> .

### بج - بناء الفعل

- 1 - عبس / 23
- 2 - الاسراء / 36
- 3 - القصص / 77
- 4 - الاسراء / 37 . وينظر . شرح شذور الذهب : 62 و 66
- 5 - الكتاب : 18/1
- 6 - المصدر نفسه : 19/1 - 20
- 7 - الصواب : ( الآخر ) .
- 8 - المقتصد في شرح الإيضاح : 174/1
- 9 - المقتصد في شرح الإيضاح : 178/1 . شرح قطر الندى : 56 . شرح ابن عقيل : 79/1
- 10 - البقرة / 24 . وينظر . شرح قطر الندى : 56 . شرح ابن عقيل : 79/1



ويشمل الحديث عن بناء الفعل فعلي الماضي والأمر والمضارع في بعض الوجوه ، وأكثر ما يلاحظ في هذا الموضوع أنّ الأمثلة فيه تصوّر مفردة واحدة هي الفعل ؛ لأنه هو المقصود بالحديث ناظرين إلى شكله وحركة بنائه .

أما الفعل الماضي فيقول فيه سيبويه : (( والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم ( ضَرَبَ ) ... ))<sup>1</sup> ويقول الزمخشري : (( هو مبني على الفتح إلا ان يعترضه ما يوجب سكونه أو ضمّه ))<sup>2</sup> ، فالبناء على السكون يكون عند لحاق بعض الضمانر به وهي ضمانر الرفع المتحركة ( تاء الفاعل ونا المتكلمين ) وأمثلة ذلك عند ابن هشام أربعة : ( ضَرَبْتُ ، ضَرَبْتُ ، ضَرَبْتُ ، ضَرَبْتُ زَيْدًا )<sup>3</sup> ، فهو هنا يصوّر من خلال أمثله الجانب الشكلي لهذه الضمانر ودلالاتها وتأمل مثاله الأخير ( ضَرَبْنَا زَيْدًا ) فلم يقتصر على الفعل والضمير ؛ لأنه رآه يحتمل الفاعلية والمفعولية أي إنه عدل من الشكل إلى دلالة التركيب لما رأى الضمير ( نا ) يكون للفاعل والمفعول في حين لم يفعل مع ( ت ) ؛ لأنها للفاعل وحده .

وأما فعل الأمر فيتحدث سيبويه عن علامة بنائه فيقول : (( والوقف قولهم : ( اضْرِبْ ) في الأمر ))<sup>4</sup> ، ويفصل ابن هشام الموضوع بشكل أكثر وضوحاً فيقول : ( ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد فعل الأمر ... فيبنى على السكون في نحو : ( اضْرِبْ ) وعلى حذف النون في نحو : ( اضْرِبَا ) و ( اضْرِبُوا ) وعلى حذف حرف العلة في نحو : ( اغْزِ ) و ( اخْشِ ) و ( ارمِ ) ... ))<sup>5</sup> وأما المضارع فيبنى على الفتح والسكون ، يبنى على الفتح حين تتصل به إحدى نوني التوكيد كمثال الزمخشري : ( لا تضربن ) و ( لا تضربين )<sup>6</sup> . وحاول ابن هشام كعادته أن يلجأ إلى الشواهد القرآنية في هذا الموضوع ومنها قوله تعالى : ﴿ لِيَبْذُلَنَّ ﴾<sup>7</sup> وقوله تعالى : ﴿ لِيَسْجُنَّ وَلِيَكُونَ ﴾<sup>8</sup> ، وقد بلغ هذان الشاهدان من الإيجاز ما يضمن

شدّ أذهان المتعلمين إليهما ولاسيما الثاني منهما فقد اجتمع فيه نونا التوكيد وهو الموضوع الوحيد الذي اجتمعا فيه في القرآن الكريم ، وعلى أي حال يعدّ ابن هشام من أكثر النحاة حرصاً على تقديم الشواهد ولاسيما القرآنية إن وجدت .

ويبنى الفعل المضارع على السكون حين تتصل به نون النسوة يقول الزمخشري : ( إذا اتصلت به نون جماعة المؤنث رجع مبنياً فلم تعمل فيه العوامل لفظاً ولم تسقط ... وذلك قولك : ( لم يضربن ) و ( لن يضربن )<sup>9</sup> ، أما ابن هشام فليس له في هذا الموضوع إلا الشواهد ومنها قوله تعالى : ﴿ وَالْمَطْلَقَاتُ يَنْزِعْنَ ﴾<sup>10</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ ﴾<sup>11</sup> ، إنّ مثالي الزمخشري مطابقان للوصف الذي ذكره ، فهو ذكر بناء المضارع بعد حديثه عن إعرابه ،

1 - الكتاب : 16/1

2 - المفصل . الزمخشري : 244 . الطبعة الثانية . دار الجيل . لبنان . ( د ، ت ) .

3 - شرح شذور الذهب : 69

4 - الكتاب : 17/1

5 - شرح شذور الذهب : 70

6 - المفصل . الزمخشري : 244

7 - الهمزة / 4

8 - يوسف / 32

9 - المفصل . الزمخشري : 244

10 - البقرة / 228

11 - البقرة / 233

فضمّ الأداتين ( لَمْ وَلَنْ ) ليبين انتفاء عمليهما فيه وعدم سقوط الضمير ( نون الإناث ) من الفعل بسببهما كما تسقط نون الأفعال الخمسة .

### ثالثاً - أقسام الفعل

ذكرنا بعض أقسام الفعل في فصول من هذا البحث فلا ينبغي لنا هنا إعادتها ، ومنها الأفعال الناقصة ورأينا كيف حاول النحويون الفصل بين نقصاتها وتاماتها بأمثلة مصنوعة ، وعرفنا قبل قليل أمثلة النحاة لأقسام الفعل الصحيح والمعتل عند الحديث عن إعرابه ، وهناك تقسيمات أخرى ومنها : الفعل المتعدي واللازم .

يبدأ النحويون غالباً بدراسة الفعل اللازم أولاً ويأتي بعده الفعل المتعدي بأقسامه كافة ، وربما كان السبب في ذلك سهولته وكثرته ، فيذكرون أحكامه وعلامته التي تميزه من غيره . فالفعل اللازم لا يتضمن علامة الفعل المتعدي فإذا كان الفعل المتعدي تتصل به ( ها ) ضمير يرجع إلى غير المصدر ويصاغ منه اسم المفعول فيقال : ( الخَيْرُ عَمَلُهُ زَيْدٌ ، فهو مَعْمُولٌ ) أما الفعل ( حَرَجَ ) فلا يقال منه : ( زَيْدٌ حَرَجَهُ عَمْرُو ، ولا هو مَخْرُوجٌ بِهِ أو إليه )<sup>1</sup> . ومن علاماته أنه مختص بالفاعل نحو ( ذَهَبَ زَيْدٌ )<sup>2</sup> ، ويعرف أيضاً بعلامات أخرى ومنها ما تبينه هذه الأمثلة ( حَدَّثَ أَمْرٌ ) و ( عَرَضَ سَفَرٌ ) و ( نَبَتَ الزَّرْعُ ) و ( حَصَلَ الْخَصْبُ )<sup>3</sup> ، فالأفعال في هذه الأمثلة لازمة للفاعل وهي دالة على حدوث ذات كما يقول النحاة وما كانت هذه صفته من الأفعال فهو لازم ومن علاماته في الأمثلة الآتية ( طَالَ اللَّيْلُ ) و ( قَصُرَ النَّهَارُ ) و ( خُلِقَ الثَّوْبُ )<sup>4</sup> فهذه الأفعال دلّت على حدوث صفة حسيّة ، ومن علاماته دلّالته على عرض كنحو ( مَرَضَ زَيْدٌ )<sup>5</sup> .

أما الفعل المتعدي فهو أصناف ، منه المتعدي إلى مفعول واحد ومنه ما يتعدى إلى اثنين وقسم إلى ثلاثة مفاعيل ، فالصنف الأول كثير والثاني قليل والثالث أقلّ منه ، فهي أفعال معدودة في العربية .

أما الأفعال التي تتعدى إلى مفعول واحد فقد ذكرها سيبويه تحت باب (( الفاعل الذي يتعداه فاعله إلى مفعول )) نحو ( ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ زَيْدًا )<sup>6</sup> ، وقد صنف المتأخرون هذه الأفعال وبوّبها في مجموعات ، فمنها :

1- ما يتعدى إلى واحد بنفسه غالباً كأفعال الحواس نحو ( رَأَيْتُ الْهَلَالَ ) و( شَمِمْتُ الطَّيْبَ ) و ( ذُقْتُ الطَّعَامَ ) و ( سَمِعْتُ الْأَذَانَ ) و ( لَمَسْتُ الْمَرْأَةَ )<sup>7</sup> ، ويبدو أنّ ابن هشام صاحب هذه الأمثلة أراد أن يمهد بها للشواهد التي تضمنت الأفعال التي ذكرها في أمثلته ومن

1 - شرح الاشموني : 230/2

2 - المفصل . الزمخشري : 257

3 - شرح شذور الذهب : 354

4 - المصدر نفسه : 355

5 - المصدر نفسه .

6 - الكتاب : 34/1 . المفصل : 275

7 - شرح شذور الذهب : 356

شواهد قوله تعالى: ﴿يَوْمَ كَرَفَظْنَا الْمَلَائِكَةَ﴾<sup>1</sup> وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾<sup>2</sup> وقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾<sup>3</sup> وقوله تعالى: ﴿أَوْ لَا تَسْمُرُ النِّسَاءَ﴾<sup>4</sup>.

2- ما يتعدى إلى المفعول بالحرف وهو أيضاً كثير ومن ذلك ( غَضِبْتُ مِنْ زَيْدٍ ) و( مررتُ بزيدٍ )<sup>5</sup>.

3- ومنها ما يتعدى إلى واحد مرة بنفسه ومرة بالجار نحو ( شَكَرْتُهُ ) و ( شَكَرْتُ لَهُ ) و ( نَصَحْتُهُ ) و ( نَصَحْتُ لَهُ ) و ( قَصَدْتُهُ ) و ( قَصَدْتُ لَهُ )<sup>6</sup> ، وقد ظهرت هذه الأفعال في

شواهد اختارها ابن هشام ومنها قوله تعالى : ﴿ وَاشْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ ﴾<sup>7</sup> وقوله تعالى: ﴿ أَنْ

اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾<sup>8</sup> وقوله تعالى: ﴿ نَصَحْتُ لَكُمْ ﴾<sup>9</sup>.

4- ما يتعدى إلى واحد بنفسه تارة ولا يتعدى أخرى لا بنفسه ولا بالجار نحو ( فَعَرَ فَاءً ) و ( فَعَرَ فَوْه ) و ( شَحَاهُ ) و ( شَحَا فَوْه )<sup>10</sup>.

أما الصنف الثاني فهو الذي يتعدى إلى مفعولين اثنين وقد بحث هذا الموضوع من جوانب عدة ، ويلاحظ أن أكثر ما يرد في هذا الموضوع هي الأمثلة المصنوعة ، وقد قسمت هذه الأفعال على تسميات ، فمرة يكون الحديث عنها من جهة الاقتصار على أحد مفعوليها أو عدم الاقتصار على واحد من دون الآخر ، فالقسم الأول تمثله الأفعال ( أعطى ، ألبس ، كسا ، منح وغيرها ) ، يقول سيبويه : (( هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول وإن شئت تعدى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول )) نحو ( أعطى عبد الله زيدا درهماً ) و ( كسوتُ بشراً الثياب الجياد ) و( اخترتُ الرجال عبد الله ) و ( سمَّيته زيدا ) و ( كنيْتُ زيدا أبا عبد الله )<sup>11</sup>.

ومن أفعال القسم الثاني مما لا يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين منه ما ذكره سيبويه في باب (( الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر )) نحو ( حَسِبَ عبد الله زيدا بكراً ) و ( ظَنَّ عمرو خالداً أباك ) و ( خَالَ عبد الله زيدا أخاك ) و ( رأى عبد الله زيدا صاحبنا ) و ( وَجَدَ عبد الله زيدا ذا الحفاظ )<sup>12</sup> ، قال ابن هشام : (( ولا يجوز لك... أن تقول : ( عَلِمْتُ زيدا ) ولا ( عَلِمْتُ قائماً ) ، وتترك المفعول الأول في هذا المثال والمفعول الثاني في المثال الثاني ( كذا ) الذي قبله من غير دليل عليه ))<sup>13</sup> ، وقد مر بنا أن هذه الأفعال تتعدى إلى مفعول واحد إذا كانت بمعنى آخر غير ما وضعت له في هذا الباب مثل

1 - الفرقان / 22

2 - سورة ق / 42

3 - الدخان / 56

4 - النساء / 43

5 - شرح شذور الذهب : 354

6 - المصدر نفسه .

7 - النحل / 114

8 - لقمان / 14

9 - الأعراف / 79

10 - شرح شذور الذهب : 358

11 - الكتاب : 37/1

12 - المصدر نفسه : 39/1

13 - شرح شذور الذهب : 378

الفعل ( وَجَدَ ) بمعنى ( أَصَابَ ) يقال : ( وَجَدْتُ الضَّالَّةَ ) والفعل ( رَأَى ) بمعنى ( أَصَابَ ) رَنَتْهُ ( رَأَى الصَّيْدَ ) و ( ظَنَّ ) بمعنى ( اتَّهَمَ ) يقولون : ( ظَنَنْتُ زَيْدًا ) ، أي : اتَّهَمْتُهُ .  
وتبحث أفعال هذا القسم من جهة أخرى وهي ما يتعدى إليهما تارة ولا يتعدى أخرى ، ويمثل هذا القسم من الأفعال الفعل ( نَقَصَ ) نحو ( نَقَصَ الْمَالُ ) فهنا الفعل اقتصر على الفاعل وحده ، ونقول ( نَقَصْتُ زَيْدًا دِينَارًا )<sup>1</sup> ، وقد جاء هذا في القرآن قال تعالى : ﴿ تَرَكُوا يَتْصَوُّكُمْ رَبُّكُمْ ﴾<sup>2</sup> .

ومن الأفعال التي تتعدى إلى مفعولين ما يكون أول المفعولين مطلقاً من غير قيد حرف الجر ، ومنها ما هو مطلق تارة ومقيد بالحرف تارة أخرى ، ومنها الأفعال الآتية ( أَمَرَ ، كَتَبَ ، سَمَّى ، دَعَا ، صَدَّقَ ، كَالَ ، وَزَّنَ ، زَوَّجَ ) وغيرها من الأفعال التي تركناها ؛ لأنها لم تمثل بأمثلة مصنوعة كنحو الأمثلة الآتية ( أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ ) و ( أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ ) و ( كَتَبْتُه أبا عبد الله ) و ( كَتَبْتُه بأبي عبد الله ) و ( سَمَّيْتُهُ زَيْدًا ) و ( سَمَّيْتُهُ بِزَيْدٍ ) و ( صَدَّقْتُهُ فِي الْوَعْدِ ) و ( زَوَّجْتُهُ هُنْدًا ) و ( زَوَّجْتُهُ بِهِنْدٍ ) و ( كَلَّتْ لَزِيدٍ طَعَامَهُ ) و ( كَلَّتْ زَيْدًا طَعَامَهُ ) و ( وَزَنْتُ لَزِيدٍ مَالَهُ ) و ( وَزَنْتُ زَيْدًا مَالَهُ ) و ( دَعَوْتُهُ بِزَيْدٍ )<sup>3</sup> و ( دَعَوْتُهُ زَيْدًا )<sup>4</sup> .  
فهذه الأفعال لها شواهد من أنماط مختلفة نثرية وشعرية إلا أن النحاة لجؤوا إلى المثال النحوي لأسباب كنا قد ذكرناها ومنها سهولة حضوره لدى النحوي ولأنه موجز يشتمل على ما يريده ولا يتعداه إلى غيره .

وتبحث هذه الأفعال في باب نيابة المفعول عن الفاعل ، فالفعل يتطلب مفعولين من هذه الأفعال ، فإذا بني للمفعول ، فأَيُّ المفعولين ينوب عن الفاعل هنا ؟ وهذه المسألة لم يرد فيها شاهد واقعي ، وسنعرض لها - إن شاء الله - يقول النحاة : (( فَإِنْ كَانَ الْفَعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ أَقَمْتُ الْأَوَّلَ مِنْهُمَا مَقَامَ الْفَاعِلِ فَرَفَعْتُهُ وَتَرَكْتُ الثَّانِي مَنْصُوبًا بِحَالِهِ )) نحو ( أُعْطِيَ زَيْدًا دَرَاهِمًا - أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا ) و ( كَسَوْتُ زَيْدًا ثَوْبًا - كَسَى زَيْدٌ ثَوْبًا )<sup>5</sup> ، ويقول ابن مالك في ألفيته :

\* وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْوِبُ الثَّانِي مِنْ      بَابِ ( كَسَا ) فِيمَا التَّبَاسُهُ أَمِنْ \*

نحو ( كَسَى زَيْدًا جَبَّةً ) و ( أُعْطِيَ عَمْرًا دَرَاهِمًا ) بخلاف ما لم يؤمن التباسه نحو ( أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ) فلا يجوز : ( أُعْطِيَ زَيْدًا عَمْرًا ) بل (( يَتَعَيَّنُ فِيهِ إِنْابَةُ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصْلَحُ لِأَنْ يَكُونَ آخِذَا ))<sup>6</sup> كذلك يمتنع عندهم إِنْابَةُ المفعول الثاني في باب ( ظَنَّ ) وإنْ أَمِنَ اللَّبْسُ ، فلا يجوز عندهم ( ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا )<sup>7</sup> .

وينقل النحويون أفعالاً أخرى تنصب مفعولين بـ ( التضمين ) ومنها هذه الأفعال ( ضَرَبَ ، حَفَرَ ، بَنَى ، قَطَعَ ، صَنَعَ ) التي تتضمن معنى ( صَيَّرَ ) كما في قولهم : ( ضَرَبْتُ الْفِضَّةَ خُلْجَالًا ) و ( حَفَرْتُ وَسْطَ الدَّارِ بِنْرًا ) و ( بَنَيْتُ الدَّارَ مَسْجِدًا ) و ( قَطَعْتُ الثَّوْبَ قَمِيصًا ) و ( قَطَعْتُ

1 - المصدر نفسه : 356

2 - التوبة 4/

3 - الكتاب : 16/1

4 - شرح شذور الذهب : 357

5 - الكتاب : 43/1 . اللع في العربية : 117

6 - شرح الأشموني : 198/2

7 - ينظر . المصدر نفسه .

الجلد نعلًا) و ( صنعتُ الثوبَ خماسياً ) فهذه الأفعال كلها أفعال متعدية إلى واحد في الأصل ولما تضمنت معنى ( صير ) تعدت إلى مفعولين ، ولم يجوزوا أن يكون المفعول الثاني تمييزاً ؛ (( لأنه لا يحسن فيه ( من ) ... )) ويرى أبو حيان الأندلسي (( أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ ولا يقاس عليه ))<sup>1</sup> .

القسم الثالث من الأفعال المتعدية ، المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل وهي سبعة أفعال والأصل فيها الفعلان ( أعلم وأرى ) والأفعال الباقية وهي ( أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وحدث ) وهذه الأفعال تضمنت معنى الفعلين الأوليين ، وأما السبب في تعدد هذه الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل فلأنها في الأصل كانت متعدية إلى اثنين وصارت متعدية إلى ثلاثة بهمزة التعدية ، والأمثلة الآتية أكثر ما يتناقلها النحاة ( أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً ) و ( أريتُ زيداً عمراً فاضلاً ) و ( أنبأتُ زيداً عمراً فاضلاً )<sup>2</sup> و ( أرى الله بشراً زيداً أباك )<sup>3</sup> و ( أرى الله بشراً زيداً أخاك ) و ( أعلم الله زيداً بكرة خير الناس )<sup>4</sup> ، ويقول النحاة : الأصل في هذه الأفعال أن تتعدى إلى مفعول واحد بنفسها وآخر بالباء أو ( عن ) نحو ( أنبأتُ زيداً بكذا ) ثم يحذف حرف الجر فيقال : ( أنبأته كذا )<sup>5</sup> ، وترد عند ابن هشام الشواهد الآتية ، قوله تعالى : ﴿ أَنبِئْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ﴾<sup>6</sup> وقوله تعالى : ﴿ نَبِئْنِي بِعَلِيٍّ ﴾<sup>7</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَنَبِئْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ ﴾<sup>8</sup> وشاهد التعدد إلى مفعولين قوله تعالى : ﴿ مِنْ أَنْبَاءِ هَذَا ﴾<sup>9</sup> .

وقد أثار النحويون في موضوع هذه المفاعيل مسألة نيابة أحدهما عن الفاعل حين يبنى الفعل للمفعول يقول ابن جني : (( إن كان الفعل يتعدى إلى ثلاثة مفعولين أقمنا الأول منها مقام الفاعل فرفعته ونصبت المفعولين بعده نقول : ( أعلم الله زيداً عمراً خير الناس ) ( أريتُ زيداً عمراً خير الناس ) ( أنبأتُ زيداً عمراً خير الناس ) ... ))<sup>10</sup> ولا يجوز عندهم إقامة الثاني منها (( فلا يجوز : ( أعلم زيداً فرسك مسرجاً ) ... ))<sup>11</sup> ، ولا يجوز عندهم في هذا الباب الإلغاء ، فلو ألغي الفعل ( أرى ) من قولهم : ( أريتُ زيداً بكرة خير الناس ) ، (( لبقى ( زيد بكرة خير الناس ) ، فزيد بغير خبر والكلام غير مؤتلف ولا تام ))<sup>12</sup> .

وذكروا مسألة أخرى في هذا الباب ، باب الفعل المتعدي وكنا قد عرضنا لها في مزايا المثال النحوي ، وهي أن الأفعال اللازمة والمتعدية تتعدى إلى المفاعيل الأخرى حتى وإن كان الفعل لازماً نحو الأمثلة الآتية : ( أعطى عبد الله زيداً المال إعطاءً جميلاً ) و ( أعلمتُ هذا زيداً

1 - همع الهوامع : 151/1

2 - شرح شذور الذهب : 376

3 - الكتاب : 41/1

4 - الأصول في النحو : 187/1

5 - المقتصد في شرح الإيضاح : 622/1

6 - البقرة / 33

7 - الأنعام / 143

8 - الحجر / 51

9 - التحريم / 3

10 - اللمع في العربية : 117

11 - شرح الاشموني : 198/2

12 - الأصول في النحو : 187/1

قائماً العلم اليقين (علماً) و( أدخل الله عمراً المدخل الكريم إدخالاً )<sup>1</sup> ، ومثال الفعل اللازم الذي يتعدى إلى المفاعيل الأخرى كالمصدر والظرفين والحال ومثالهم ( قام عبد الله ضاحكاً يوم الجمعة عندك قياماً حسناً )<sup>2</sup> .

## رابعاً : صور غير جائزة في تراكييب الأفعال

وقد صورت لنا الأمثلة أنماطاً من التراكييب غير الجائزة ، فلم يكن لها وجود إلا في هذه الأمثلة التي يسهل على النحوي تأليفها لبيان الغرض الذي سيقى من أجله ، وقد عرضنا منها الكثير في الفصول السابقة ، وحديثنا الآن عن الفعل ما يجوز فيه وما لا يجوز ، ذكر سيبويه في باب (( ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام )) ومثاله : ( لَمْ زِيداً أَضْرِبْهُ ) و ( لَمْ زَيْدٌ يَأْتِكَ )<sup>3</sup> ، قال : (( فَإِنْ اضْطَرَّ شَاعِرٌ فَقَدِمَ الْاسْمَ وَقَدْ أَوْقَعَ الْفِعْلَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ سَبَبِهِ لَمْ يَكُنْ حَدُّ الْإِعْرَابِ إِلَّا النَّصْبُ ))<sup>4</sup> فسيبويه هنا يتحدث عن أحرف تختص بالدخول على الفعل وأنها ملازمة له ولا تنفصل عنه بحال ومن هذه الأدوات ( قد ، و سوف ، و لما ) ومما يشبه المثال المتقدم الأمثلة الآتية ( قد زِيداً رَأَيْتُ ) و ( سوف زِيداً أَضْرِبْهُ ) و ( لَمَّا زِيداً أَضْرِبْهُ ) فهذه الأمثلة غير صحيحة نحويًا وغير مستقيمة تراكييباً ، ومن هنا عدّها سيبويه من مواضع ( الضرورة ) وهي لغة الشعر ، والحقيقة أنّ لغة الشعر تبرا أيضاً من هذه التراكييب فإلى الآن لم نسمع شاعراً ارتكب هذا الخروج الفاحش عن اللغة المستقيمة .

ويتحدث في موضع آخر أيضاً عن بعض الحروف المختصة بالفعل المضارع وأنها لا تدخل على الأسماء من جهة ولا تنفصل عن الفعل من جهة أخرى ومن ذلك ( جئْتُكَ كِي زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ ) و ( خَفْتُ أَنْ زَيْدٌ يَقُولُ ذَاكَ ) يقول سيبويه : (( فلا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إن ( كذا )<sup>5</sup> وأخواتها بفعل ))<sup>6</sup> وقانسنا هذا المنع أيضاً على عدم جواز الفصل بين الحروف التي تجر الأسماء ، فهنا حالة تلازمية بين الفعل والأدوات التي تنصبه أو تجزمه لا يجوز الفصل بينهما وقد عدّ سيبويه هذا الفصل قبيحاً قال : (( كان قبيحاً عندهم أن يذكروا الاسم بعد ( أن ) ويبندئوه بعدها كقبح ( كي عبد الله يقول ذاك ) (...))<sup>7</sup> ، والملاحظ هنا أنّ فكرة العمل التي قامت عند المناطق وآمن بها النحويون تقوم على فكرة ( لكل أثر مؤثر ) هي التي دعت النحاة ومنهم سيبويه إلى رفضها ، فالتركيب أصبح مضطرباً بهذا التقديم والفصل ويستدعي تقديم تفسير للحركة الإعرابية التي ظهرت على آخر الفعل ، وشيء آخر يثير الانتباه حقيقة أنّ سيبويه لم يهتم بهذا الفصل وإن كان حديثه عنه ، وكان اهتمامه منصبا على الحركة الإعرابية التي ظهرت على آخر الكلمات لا غير .

ويذكر ابن السراج في حديثه عن علامات الفعل أمثلة غير جائزة ومنها الأمثلة الآتية ( ذَهَبَ يَقُومُ ) و ( يَقُومُ يَجْلِسُ ) فهذه الأمثلة غير جائزة عنده ؛ لأنّ الفعل (( ما كان خبراً ولا يجوز أن

1 - الكتاب : 41/1 . الأصول في النحو : 188/1

2 - المقتضب : 187/3

3 - الكتاب : 111/3

4 - المصدر نفسه : 86/1

5 - الصواب : ( بين الاسم وإن ... )

6 - الكتاب : 111/1

7 - المصدر نفسه : 294/1

يخبر عنه ))<sup>1</sup> ، وهناك صور أخرى غير جائزة في الفعل ومنها ( يقوم ) ولا ( يذهب )<sup>2</sup> ، ذكر ذلك عند حديثه عن علامات الاسم ومنها قبوله ( ال ) التعريف ، ويبدو أنه يشير إلى خطأ هذا التركيب الذي ورد في بعض أشعارهم ومنها قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>3</sup>  
وقد عدّ أبو علي الفارسي ذلك (( من الشاذ في القياس والاستعمال ... إدخال لام التعريف فيه على الفعل ، فهذا شاذ عن القياس ؛ لأنّ موضع الفعل على خلاف التخصيص ، وشاذ في الاستعمال أيضاً ولم يوجد ذلك إلا في شعر أنشدّه أبو زيد :

يقولُ الخنا وأبغضُ العُجم ناطقاً إلى ربّنا صوتُ الحمارِ الجِدْعُ<sup>4</sup>  
ويرى الدارسون المحدثون أنّ اقتتران صيغة المضارع بلام التعريف يعدّ من الإشارات التاريخية إلى مراحل مرت بها هذه الصيغة إلى أن استقرت على الصيغة المعروفة اليوم صيغة ( يفعل )<sup>5</sup> .

وفي حديث ابن السراج عن علامة الخفض التي تكون للاسم ذكر عدم جواز دخول حرف الخفض على الفعل (( فلا يجوز أن تقول : ( مررتُ بيقوم ) ولا ( ذهبتُ إلى قام ) ... ))<sup>6</sup> ، ويتحدث عن امتناع اقتتران صيغة فعل الأمر بالأداتين ( قد و سوف ) كالمثلة الآتية ( قد اضرب الرجل ) و ( سوف اقتل الأسد )<sup>7</sup> ، وكذلك يمتنع في الفعل أن يكون منعوتاً ولا يكنى عنه فيعود عليه الضمير وأمثلة ذلك ( يضرب عاقل ) و ( يقوم ضربته ) و ( أقوم تركته )<sup>8</sup> .

ويذكر النحاة أن الفعل بعد الأداة الجازمة ( لَمَّا ) يمكن حذفه فيقال : ( هل دخلت البلد ؟ فتقول : قاربتهَا ولَمَّا ) أي : ولَمَّا أدخلها ، ويقررون منع حذف ( الفعل ) بعد الأداة ( لَمَّا ) فلا يجوز ( قاربتهَا ولَمَّا ) أو ( وصلتُ إلى بغداد ولَمَّا )<sup>9</sup> ، والحقيقة أنّ هذا الحكم متعجل من النحاة الذي يقضي بجواز حذف الفعل بعد الأداة ( لَمَّا ) ؛ لأنّ سيبويه يرى (( أنّ من الحروف حروفا لا يذكر بعدها إلا الفعل ولا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمراً فمما لا يليه الفعل إلا مظهراً ( قد وسوف ولَمَّا ) ... ))<sup>10</sup> ، فهنا يؤكد ما قلناه ، أما المسوغ الذي أوحى للنحاة بجواز الحذف بعدها فهو شاهد شعريّ وهو قوله :

فجنتُ قبورهم بدءاً ولَمَّا فناديتُ القبورَ فلمَّ يجبنهُ<sup>11</sup>  
والغريب أنهم لم يعطوا الأداة ( لَمَّا ) هذا الحكم مع وجود شاهد وهو قوله :  
أحفظُ وديعتك التي استودعَتْها يومَ الأعاربِ إنَّ وصلتُ وإنَّ لمَّ<sup>12</sup>  
وقد عدّ ابن هشام ذلك ضرورة<sup>1</sup> .

1 - الأصول في النحو : 37/1

2 - المصدر نفسه .

3 - ينسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه . ينظر . شرح ابن عقيل : 57/1

4 - قائله ذو الخرق الطهوي ينظر . المزهر : 209/1 . وينظر . العسكريات . أبو علي الفارسي : 110 تحقيق . إسماعيل أحمد عمارة . منشورات الجامعة الأردنية . 1981 . شرح شواهد مغني اللبيب . السيوطي :

59

5 - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 160

6 - الأصول في النحو : 37/1

7 - المصدر نفسه : 38/1

8 - المصدر نفسه : 38/1

9 - شرح قطر الندى : 84 . مغني اللبيب : 369

10 - الكتاب : 86/1

11 - البيت منسوب إلى ذي الرمة وليس في ديوانه . ينظر . مغني اللبيب : 369

12 - الشاهد لإبراهيم بن هرمة . ديوانه : 191 و ينظر . خزنة الأدب : 628/3

مما يلاحظ على مجمل المسائل التي ذكرناها أنها ممتعة وغير جائزة وقد أعان المثال النحويّ المصنوع النحويين على تصوير هذه الصور المتخيلة وتجسيدها .

### خامساً : التسمية بصيغ الأفعال

لقد استهوى النحاة بعض الأبواب النحويّة التي حاولوا بها إظهار براعتهم في ذكر الوجوه المتعددة للمفردة واستعمالها بصور كثيرة يغلب عليها الجانب العقلي وليست هي من صميم البحث النحويّ فأدخلوا جوانب لا تمت للنحو بصلة بل تخالف ضوابط هذه الأبواب التي يغلب عليها الوضوح والسهولة إلا أنهم بعملهم هذا أحالوا الدرس النحويّ إلى معميات ليس من السهولة فكّ ألغازها ، ومن تلك الأبواب باب ما لا ينصرف وباب الندبة .

تحدثنا في المبحث الأول عن الاسم ورأينا كيف استعمله النحاة وتعاملوا معه وقد افترضوا أسماء حتمتها عليهم فكرة العامل والعمل ، وضوابط بعض الأبواب النحويّة التي تتطلب تغييرا بالحذف أو الزيادة وما إلى ذلك وقد تخيل النحاة أيضا أنّ هناك من يتسمّى بصيغ الأفعال فأوردوا جملة من هذه الأفعال يظنون أنها مما يمكن أن يتسمّى بها رجل ، وقد ذكروا ذلك في بابين ، باب الممنوع من الصرف وباب الندبة وقد أرادوا من الباب الأول أن يعرفوا حكم هذه الأسماء من جهة الصرف وعدمه ، ومن الباب الآخر ما يطرأ عليها من تغيير ، ومن هنا وجدنا في كتاب سيبويه بابا لهذا الموضوع سمّاه (( باب ما ينصرف من الأفعال إذا سميت به رجلا ))<sup>1</sup> ، وهذه الأفعال منها ما هو ماض أو مضارع أو أمر ، ومنه المضعّف وغير الثلاثي والثلاثي ، فينقل سيبويه في كتابه حواراه مع الخليل سائلا إياه عن رجل اسمه ( يغزو ) وآخر اسمه ( عه ) وآخر اسمه ( رة ) والفاعلان الأخيران فعلا أمر من ( وعى ورأى ) والهاء للسكت فيجيبه بأنها أسماء مصروفة بأمثلته الآتية ( رأيت يغزي قبْلُ ) و ( هذا وع قد جاء ) و ( هذا أرا قد جاء )<sup>3</sup> ، ويقول في موضع آخر لو (( سميت رجلاً ( ضربوا ) فيمن قال (أكلوني البراغيثُ ) قلت : ( هذا ضربون أقبلُ )... ))<sup>4</sup> ، ويقول في موضع آخر : (( لو سميت رجلاً : ( قلُ ) أو ( خَفَ ) أو ( بَعُ ) أو ( قَمَ ) قلت : ( هذا قولٌ قد جاء ) ، ( هذا بيعٌ قد جاء ) ، ( هذا خافٌ قد جاء ) ، ( هذا أقيمٌ قد جاء )... ))<sup>5</sup> .

ويفترض سيبويه رجالا تسموا بفعل مضارع مسبوqa بأداة الجزم فيقول : (( لو سميت رجلا : ( لم يردْ أو لم يخف ) لوجب عليك أن تحكيه ؛ لأن الحرف العامل هو فيه ولو لم تظهر هذه الحروف لقلت : ( هذا يريدُ ) و ( هذا يخافُ )... ))<sup>6</sup> ، ويتخيل سيبويه أن أحدهم قد يتسمى بفعل شرط كان قد اقتطعه من جملة يقول : (( لو سميت به ( ترددُ ) من قولك : (إن ترددُ أرددُ ) و ( إن تخفُ أخفُ ) لقلت : ( هذا يخافُ ويردُ )... ))<sup>7</sup> ، وفي باب الندبة يفترض رجلا اسمه ( ضربوا ) وآخر اسمه ( ضربا ) قلت : ( وا ضربوه ... وا ضرباه ... )<sup>8</sup> .

1 - ينظر . مغني اللبيب : 369

2 - الكتاب : 206/3

3 - المصدر نفسه : 310/3

4 - المصدر نفسه : 209/3

5 - الكتاب : 119/3 . وينظر . ارتشاف الضرب : 455/1

6 - الكتاب : 319/3

7 - المصدر نفسه : 319/3

8 - المصدر نفسه : 226/2



لقد فتح سيبويه هذا الباب لكل النحاة فولجوه من بعده وقد فاقوه في هذه الأمثلة وتوسعوا فيها إلى حد الإفراط ، فنجد النحاة اللاحقين له قد جاروه في صياغتها وتوهم وجودها ، فالمبرد يفترض وجود أسماء بصيغ الأفعال ومنها ( تضربان ، ضرب ، قام زيد ) فهذه الأمثلة تكون في باب الممنوع من الصرف والحكاية والنداء ، وأمثله الآتية ( لقيت تضربان ) و( كَلَمَني تضربان ) و ( هذا ضرب قد جاء ) و ( هذا قام زيد ) و ( يا قام زيد ) و ( جاءني قام زيد )<sup>1</sup> .

وترد عند ابن السراج أمثلة من هذا النمط في باب الممنوع من الصرف يقول : (( فإن سميت على هذا رجلا بـ( يضرب ) قلت : ( هذا يضرب قد جاء ) ( مررت بضرب ) ( رأيت يضرب ) وإن سميته بـ( ضَرَبَ ) قلت : ( هذا ضرب قد جاء ) ( رأيت ضَرَبَ )... ))<sup>2</sup> ، ويقول في موضع آخر : (( لو سميت رجلا بـ( تذهب ) لتركت صرفه فقلت : ( هذا تذهب ) ، ( رأيت تذهب ) ، ( مررت بتذهب ) فإن سميت بـ( قام عمرو ) قلت : ( هذا قام عمرو ) ، ( رأيت قام عمرو )... ))<sup>3</sup> ، ويفترض رجلا اسمه ( قاما ) وآخر اسمه ( قاموا ) وآخر ( تضارب ) فيرى أن الفعلين الأول والثاني يحكيان والفعل الثالث يصرف ؛ (( لأنه ليس على مثال الفعل ))<sup>4</sup> أي إنه من أبنية الاسم ، وهذه الأمثلة ( هذا قاما ) و ( رأيت قاما ) و( مررت بقاما ) و ( هذا قاموا ) و ( رأيت قاموا ) و ( مررت بتضارب )<sup>5</sup> .

وقد فعل أبو بكر الزبيدي مثلاً فعل سيبويه فخصَّص باباً لهذا الموضوع سماه ( باب ما لا ينصرف مما سمي بالأفعال ) ذكر فيه جانبين ، الأول ما يمثل الصيغ الفعلية التي استعملت أعلاماً على الوجه الحقيقي ، والآخر يمثل جانباً أفرط فيه فعمد إلى تخيل صيغ لم يعرف عندهم أنها مسميات أو أعلام حتى يمكن أن ينظر في حكمها من جهة الصرف وعدمه .

فالجانب الأول يمثل الأفعال التي تسمى بها العرب حقيقة مثل ( يزيد ، يشكر ، تغلب ، نرجس ، يغوث ، يعوق ) فهو يرى فيها - وهذا حكمها المعروف - إذا سميت (( به رجلاً لم ينصرف في المعرفة خاصة ؛ لثقل الفعل تقول : ( هذا يزيد ) ، ( مررت بيزيد ) ، ( رأيت رجلاً من بني تغلب )... ))<sup>6</sup> ، أما الجانب الآخر فأمثله تجافي الواقع ، يقول (( إن سميت رجلاً بقولك : ( اضرب أو اسمع أو اقتل ) تركت صرفه وقطعت الألف التي كانت موصولة فقلت : ( هذا يضرب ) و ( مررت بإسمع ) و ( جاءني أقتل )... ))<sup>7</sup> ، ويقيس بعض الصيغ الفعلية من جهة البناء على أبنية الأسماء المصروفة فيقول : (( ما كان من الأفعال التي لا زوائد في أوائلها وله مثال في الأسماء فأنك إن سميت به صرفته نحو رجل سميت بـ(ضرب) و ( خرج ) تقول : ( هذا ضَرَبَ ) و ( مررت بخرج ) ؛ لأنَّ مثاله في الأسماء موجود نحو : حَجَرٌ وَجَمَلٌ ))<sup>8</sup> ، كذلك يفترض أشخاصاً تسموا بالفعلين المبنيين للمجهول ( قيل وبيع ) فيرى فيهما حكم الصرف (( لأنَّ مثالها في الأسماء : ديك وفيل ))<sup>9</sup> ، أما الأفعال الآتية (ضرب ، قتل ، قتل ،

1 - المقتضب : 13/4 - 34 - 224

2 - الأصول في النحو : 81/2

3 - المصدر نفسه : 82/2

4 - الأصول في النحو : 83/2

5 - المصدر نفسه .

6 - الواضح في علم العربية : 164

7 - المصدر نفسه .

8 - المصدر نفسه .

9 - الواضح في علم العربية : 165 . المقرب : 310

ضَرَبَ ) فهي ليست مصروفة (( لَأَنَّ هذه الأفعال لا نظير لها في الأسماء فتقلت فلم تصرف ))<sup>1</sup> ، وأمثله ( هذا ضَرَبَ ) ، ( رأيت ضَرَبَ ) ، ( مررتُ بَقَتْلَ )<sup>2</sup> .

ويرد عند أبي بكر الزبيدي في باب الحكاية باب خاص بهذا الموضوع فيقول : (( هذا باب ما يحكى إذا سميت به بفعل قد عمل في شيء أو بكلام معلق بعضه ببعض فانك تحكيه ولا تغيره عن حاله ))<sup>3</sup> نحو رجل سميته ( ضَرَبَ زَيْدَ ) وآخر ( قَامَ أَخوك ) وآخر ( مررتُ بعَمْرٍو ) وأمثلة ذلك : ( هذا ضَرَبَ زَيْدَ ) و ( مررتُ بِقَامَ أَخوك ) و ( جاءَ مررتُ بعَمْرٍو ) و ( هذا ضَرَبَ ) و ( مررتُ بِضَرَبَ ) و ( جاءني ضَرَبَ )<sup>4</sup> ، ويقول عبد القاهر الجرجاني في حكم التسمية بصيغ الأفعال في باب الممنوع من الصرف (( فإن كان المثال غير مختص بالفعل ولا غالبا عليه لم يكن له تأثير في منع الصرف ))<sup>5</sup> ومن ذلك الأمثلة الآتية ( هذا ضَرَبَ الظريف ) و ( رأيتُ ضرباً ) و ( مررتُ بِضَرَبَ ) والسبب في صرف هذه الصيغة ((لأنَّ هذا المثال كثير في الأسماء كـ ( جَبَل ) و ( زَمَن )...)) ومثال آخر : ( هذا دَحْرَجَ ) و ( رأيتُ دَحْرَجاً ) و ( مررتُ بِدَحْرَجَ ) فهذا مصروف (( لَأَنَّ ( فَعْلَلاً ) لا يختص بالفعل ولا يغلب بل هو في الأسماء أكثر نحو : جَعْفَرُ وَسُلْهَبُ وما أشبهه ))<sup>6</sup> .

ويرد عندهم في ندبة رجل اسمه ( قومي ) وهو أمر للمخاطبة ، ورجل اسمه ( قاموا ) فندبتهما ( وا قوميه ) و ( وا قاموه )<sup>7</sup> .

إنَّ الحقيقة التي يجب أن نكون ملزمين بالإيمان بها في هذا الباب أنه باب قائم على الافتراض وأنها أمثلة مصنوعة وضعت لاختبار الطلبة، وأنها لا تمثل الواقع المنطوق وهي أجنبية على كلام الناطقين بالعربية ، إلا أنها أخذت فيما بعد عند النحاة طابعا واقعيًا جادا، فعدت مما يمكن أن ينطق به المتكلمون باللغة وأن يتسموا بمثل هذه الصيغ الفعلية.

### سادسا : اللهجات في صيغ الأفعال

ومن الجوانب التي تتعلق بدراسة صيغة الفعل التي لا يمكن الباحث في هذا الموضوع أن يتخطاها ، دراسة اللهجات في صيغ الأفعال ، فقد ظهرت أمثلة مصنوعة عند النحاة تصوّر هذا الجانب ، وأكثر الصيغ التي تحدّث النحاة عنها هي صيغ الأمثلة الخمسة ( يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين ) والحديث عن هذه الضمان هل هي علامات على نوع الفاعل أو هي الفاعل ؟ .

إنَّ الشائع في سلوك اللغة المنطوقة عدّ هذه الضمان فاعلا وان الفعل مسند إليها ، إلا أن بعضا من العرب يجعلونها علامات للفاعل فهي أشبه بتاء التأنيث التي يؤتى بها للدلالة على

1 - الواضح في علم العربية : 165

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 975/2 . شرح ابن عقيل : 333/3

3 - الواضح في علم العربية : 165

4 - المصدر نفسه .

5 - المقتصد في شرح الإيضاح : 977/2

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 978/2

7 - ارتشاف الضرب : 147/3

تأنيث الفاعل ، كما في قولهم ( ضربتُ هندٌ ) كما يعَلِّل النحويون <sup>1</sup> ، فهؤلاء يقولون : ( يضربون الزيدون ) و ( يضربان الزيدان ) <sup>2</sup> وعلى ذلك جاء قول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل ل أهلي وكلهم ألوم <sup>3</sup>

وهنا نلاحظ خطأين منهجيين ارتكبه النحويون ، الأول : خلط المستوى الشائع بالمستويات القليلة والمنفردة عن هذا الحكم ، والآخر : التعليل لمثل هذه الأمثلة ، فلو أنهم تجنبوا الخطأ الأول لما وقعوا في الخطأ الآخر ، ومن ذلك غلو ابن مالك إذ يقول متحدثاً عن نوائب الضمة في الرفع : (( النون الكائنة في فعل اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فالياء لا تكون إلا ضميراً ولذلك يتم الكلام بها أبداً بخلاف الألف والواو فانهما يكونان ضميرين إذا تم الكلام بهما : ( هما يذهبان ) و ( هم يذهبون ) ... فإن لم يتم الكلام بهما فهما علامتان لكون الفاعل بعدهما متنى أو مجموعاً كقولك على لغة بعض العرب: ( يذهبان الزيدان ) و ( يذهبون الزيدون ) ... )) <sup>4</sup> ان كلام ابن مالك هنا بعيد من الصحة وفيه تحمل ، فما الفرق بين التعبيرين ( هما يذهبان ) و ( يذهبان الزيدان ) وهذا التمييز بين الضمائر الذي أشار إليه في رأيه غير مطابق للواقع العلمي والعرف اللغوي .

ومن هذه المسائل أيضاً مسألة إجراء ( القول ) مجرى ( الظن ) أي الأفعال التي تنصب مفعولين ، يذكر النحويون أن العرب اختلفوا في ذلك ، فالشائع والكثير يمثلته أكثر الناطقين الذين يوجبون حكاية ما بعد القول نحو ( قلتُ : زيدٌ منطلقٌ ) <sup>5</sup> ، ما عدا بني سليم فانهم ينصبون ما بعده مفعولين للقول نحو : ( قلتُ : زيداً منطلقاً ) <sup>6</sup> ، و يذكر النحويون أن الذين يوجبون حكاية ما بعد القول يجرونه مجرى الظن بثلاثة شروط :

الأول : أن تكون صيغة القول هي ( تقول ) بتاء الخطاب .

الثاني : أن يكون مسبقاً باستفهام .

الثالث : أن يكون الاستفهام متصلاً بالفعل أو منفصلاً عنه بظرف أو مجرور أو مفعول .

أما مثال المتصل فقولك : ( أ تقولُ : زيداً منطلقاً ؟ ) وقول الشاعر : <sup>7</sup>

متى تقولُ القُلصَ الرواسما يُدنين أم قاسمٍ وقاسما

ومثال المنفصل بالظرف قول الشاعر : <sup>8</sup>

أ بعدَ بُعدٍ تقولُ : الدارَ جامعةً شملني بهم ؟ أم تقولُ : البعدَ محتوماً

ومثال المنفصل بالمجرور قولهم : ( أ في الدارِ تقولُ : زيداً جالساً ؟ ) ومثال المنفصل

بالمفعول قول الشاعر : <sup>9</sup>

أ جُهاًلاً تقولُ بني لؤيٍ لعمرُ أبيك أم متجاهلينا

ويقولون بعد ذلك : لو فصلت بغير ذلك تعينت الحكاية نحو ( أ أنت تقولُ : زيدٌ منطلقٌ ؟ ) .

1 - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 175/1

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 175/1 . شرح عمدة الحافظ : 128

3 - ينسب إلى أحيدة بن الجلاح . ينظر . مغني اللبيب : 478

4 - شرح عمدة الحافظ : 128

5 - شرح شذور الذهب : 378

6 - المصدر نفسه .

7 - هدبة بن الخشرم . ينظر . شرح شذور الذهب : 379

8 - الشاهد قائله مجهول . ينظر . شرح شذور الذهب : 380

9 - الشاهد للكُميت بن زيد الاسدي . ينظر ديوانه : 39/3 . جمع وتحقيق . د . داود سلوم . مطبعة النعمان

النجف الأشرف 1969 . وشرح ابن عقيل : 60/2 . شرح شذور الذهب : 381

والمثير هنا أن هذه الأمثلة والشواهد التي وردت في هذا الموضوع تمثل مستويين بغض النظر عن متن الشاهد : الأول يمثل لغة الشعر والآخر يمثل كلام النحاة الدارسين ، وكلا المستويين لا يعتد به في إثبات القاعدة وتأصيلها .

أما إذا نظرنا في متن هذه الشواهد فسنجد منها ما هو مجهول القائل كالشاهد الأول والثاني ولا يستبعد أن يكون مصنوعا ؛ لأن (( المفعولين اللذين نصبهما فعل القول في موضعي الاستشهاد من هذا البيت قد جاءا منصوبين بالفتحة الظاهرة ))<sup>1</sup> ومن هنا عدّه الشيخ محمد محيي الدين ((من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ))<sup>2</sup> ، ومن جهة أخرى نجد أن الشاهد الأول والثالث نصب القول فيهما مفعولا واحدا صريحا والآخر مؤولا ، وكل ذلك يجعلنا لا نطمئن إلى أن أعمال ( القول ) عمل ( الظن ) في كلام العرب وبهذه الشروط يمثل واقعا لهجيا ، ومن هنا فإن هذه الشروط لاحقة للشواهد ولم تستقر في أكبر عدد من النصوص وإن كانت من الشعر .

وهناك لغة ينقلها أبو حيان الأندلسي عن الأخفش عندما تحدّث عن تاء الفاعل مع الفعل الماضي وحركتها ، فالضمّ للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة نحو ( ضربتُ ، ضربتَ ، ضربتِ ) وهذه اللغة هي لربيعة وهي انهم يجعلون بعد الكسر المؤنث في الصيغة الثالثة ياءا ساكنة فيقولون : ( ضربتيه وأعطيتكيه )<sup>3</sup> .

### سابعا : خلافاً للنحاة في بعض صيغ الأفعال

اختلف النحويون في بعض الصيغ الفعلية ، ما يجوز فيها وما لا يجوز ، فبعض هذه المسائل تؤيدها الشواهد والاستعمال ، وبعضها لا يمثل الواقع ، فعمد النحويون إلى المثال النحويّ المصنوع للاستدلال على صحة ما يرونه ومن ذلك اختلافهم في صيغة ( أفعل ) في التعجب ، أ هي فعل أم اسم ؟ فمنهم من يراها اسما وهم الكوفيون ، أما أدلتهم على ذلك فهي تصغيره ولهم مثالان هما ( ما أَحْيَسْنَهُ ) و ( ما أَمِيلَحَهُ )<sup>4</sup> ، أما البصريون فيرونه فعلا ومن أدلتهم أنه فعل ماض مبني على الفتح ، ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر ، ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية ومثال ذلك ( ما أفقرني إلى عفو الله ) ولا يقال ( ما أفقرني إلى عفو الله )<sup>5</sup> ، ونجد الأشمونيّ يستدل على فعلية هذه الصيغة بقبوله نون التوكيد وليس هناك شاهد سوى المثال الآتي ( أحسننْ بزيْد )<sup>6</sup> و الحقيقة أن صيغتي ( ما أفعل و أفعل به ) صيغتان وضعتا للتعبير عن هذا المعنى وهما جامدتان لا يعرف لهما تصريف معين ولذلك نجداهما مرة يقبلان علامات الاسم وتارة علامات الفعل فهما أقرب إلى صيغ أسماء الأفعال ، ونتبنى هنا رأي المخروميّ الذي يرى أن (( بناء ( أفعل ) فيها هو بناء الأفعال ، ولكنه باستعماله في التعجب جمد وفقد دلالة الفعل ( ما أفعله ) إذن بناء لفظي ( ما أفعله وأفعل به ) مركب نسي استعماله

1 - منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب في حاشية شرح شذور الذهب . محمد محيي الدين : 381

2 - المصدر نفسه .

3 - ارتشاف الضرب : 463/1

4 - شرح قطر الندى : 325

5 - شرح ابن عقيل : 110/1 . شرح قطر الندى : 325

6 - شرح الاشموني : 39/1

القديم ، وصار يستعمل في التعجب ، ومن العبث تحميله ما لا يحتمل ، ومن غير المجدي تحليله إعرابيا كما تُحلل المركبات الإسنادية ، فان تحليله كذلك يحيله إلى تعبير آخر لا دلالة فيه على التعجب ))<sup>1</sup> .

كذلك يختلفون في صيغ الأفعال ( عسى ، و ليس ، و بُنْسَ ، و نِعَمْ ) فمنهم من يرى أن ( عسى وليس ) حرفان ، ومنهم من يرى ( بُنْسَ و نِعَمْ ) اسمين ومنهم من يقول هي أفعال ماضية ، أما دليله فقبول هاتين الكلمتين علامة الفعل ( تاء التانيث الساكنة ) كما في أمثلتهم ( ليستْ هُنْدٌ ظالمةٌ فعستْ أنْ تفلحَ ) و ( بُنْسَتِ المرأةُ حمالةُ الحطبِ ) و ( ليستْ هُنْدٌ مفلحةٌ ) و ( عستْ هُنْدٌ أنْ تزورنا )<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> - في النحو العربي - قواعد وتطبيق . د . مهدي المخزومي : 215 - 216 . الطبعة الثانية . دار الرائد العربي . بيروت لبنان . 1986م  
<sup>2</sup> - شرح قطر الندى : 31 . شرح شذور الذهب : 21

# الفصل الرابع

**المبحث الثالث : الحرف في  
المثال النحوي المصنوع**

الحرف هو القسم الثالث الذي يتألف منه الكلام ، وتتميز اللغة العربية بكثرة حروفها من جهة وتعدد دلالات هذه الحروف من جهة أخرى ، فلربما تبلغ معاني الحرف الواحد خمسة معان أو أكثر وهذا يعطي التعبير فسحة كبيرة لتصوير المعاني المختلفة ، ولذا كان هذا الموضوع محل عناية النحاة ، فألفوا الكتب الخاصة بالحروف ولعل من أشهرها كتاب (حروف المعاني) للزجاجي (ت 337هـ) وكتاب (معاني الحروف) للرماني (ت 384هـ) وكتاب (الجنى الداني) للمرادي (ت 749هـ) وقد بحثوا في هذه الكتب وغيرها الحروف وعملها .

ومن يتتبع هذا الموضوع يلاحظ أن النحاة المتقدمين اقتصروا على أشهر المعاني للحروف من جهة ولجؤوا إلى الأمثلة من جهة أخرى ، ومن هنا ظهر اتجاهاً عند المتأخرين ، الأول : الاستدراك على ما تقدم والآخر إدراك أهمية الموضوع والبحث له عن شواهد من واقع اللغة في أغلب الأحيان .

ولذا نرى المتأخرين قد أصابوا الحقيقة حينما استبعدوا طائفة من هذه الحروف أو لم يعدوها من هذا الباب أو ذاك ، لكن الواقع يفرض علينا ألا نبتعد عن حقيقة هذا الباب ، فان من النحويين من لا يرتضي ما وصل إليه المتأخرون ، ويرون المعاني التي أشاروا إليها هي في حقيقة الأمر تعود إلى المعاني الأولى لهذه الحروف ، وهؤلاء هم اتباع المتقدمين الذين التزموا طريقتهم ومذهبهم فرووا ما خالفهم ، وعدوا المعاني التي رأى فيها الفريق الآخر متكلفة ، وحملوها على دلالة الفعل الذي عدت به ولذلك فتحوا باباً سموه (باب التضمين) .

والحقيقة أن هذا الموضوع مهم جداً ، ولذا لم يقل أحد من الباحثين إلى الآن كلمته الأخيرة فيه ، ويرجح الباحث أحد هذه الأسباب لإعراض النحاة عن هذا الموضوع : الأول : أن النحاة المتقدمين لم يبحثوا هذا الموضوع رهبة من كتاب الله والقول فيه بما يُظن وما هو غير راجح عندهم ؛ لأن أكثر شواهد هذه المعاني مصدرها القرآن الكريم . الثاني : أنهم عرفوا حقيقة هذه المعاني ورأوا أنها تعود بجملتها إلى المعنى الأول لكل حرف ، كما ادعى اتباع المتقدمين .

الثالث : أنهم جهلوا هذه المعاني واستدركها عليهم المتأخرون . والاحتمال الذي نرجحه هو الثالث ؛ لأن موضوع (التحرز الديني) الذي يدعيه بعض الباحثين لا يمكن الاطمئنان إليه ، فان النحويين قد غالوا في تأويل آيات الكتاب الكريم واجتهدوا في تخريج كثير من مسائله ولم يتخرجوا أبداً منه ، أما قضية (التضمين) التي قال بها النحويون فهي وجه آخر للتكلف والتمحل الذي ابتدعه لرد أقوال المخالفين أو غيرهم .

ونحن نأمل أن نرى في هذا الموضوع ، فلربما كانت هذه المعاني من نتائج الخلط في الدراسة النحوية ، وقد استعملت القبائل العربية التي أخذت اللغة منها كل حرف لمعنى وحينما جمعت المعاني المتعددة للحرف الواحد وجد النحويون أن الحرف الواحد له هذه المعاني الكثيرة .

إن ما يغنينا في هذا الموضوع هو منهج النحاة وطريقتهم في استعمال الأمثلة في هذا الموضوع ، وهنا يقال : لماذا لجأ النحويون إلى الأمثلة في هذا المقام ؟ ولماذا اختفت أكثر هذه الأمثلة عند النحاة المتأخرين ؟ ولماذا ظهرت طائفة من الأمثلة عندهم ؟ .

## أولاً : معاني الحروف والأمثلة

مما يلاحظ على النحاة المتقدمين انهم مثلوا لحروف المعاني بأمثلة مصنوعة واقعا وأنهم لجؤوا إلى هذه الأمثلة ؛ لأن معاني هذا الحرف أو ذاك مشهورة فلا تحتاج إلى شاهد من واقع اللغة ؛ ولأن المثال سهل في صورته وشكله ويتميز بمزايا ذكرناها آنفا تعين على عدم تشتت ذهن الدارس ، وإننا نستطيع أن نلمس آثار ذلك من خلال تمثيل النحاة لهذه الحروف المعروفة والمشهورة ، فمعنى ( الظرفية ) مثلا هو من أشهر معاني الحرف ( في ) ويتردد كثيرا في كلام الناطقين ويمكن الاهتداء إليه من غير بذل جهد كبير ؛ ولذا جاء مثال النحاة الذي هو من كلام الدارسين ( اللص في الحبس )<sup>1</sup> و ( فلان في مكة )<sup>2</sup> و ( زيد في الدار ) و ( المال في الكيس )<sup>3</sup> و ( زيد في المسجد )<sup>4</sup> و ( الماء في الكوز )<sup>5</sup> .

ومعنى ابتداء الغاية المكانية في الحرف ( من ) مشهور ومعروف بلا خلاف ولذا استغنى النحاة عن الشواهد واستبدلوا بها الأمثلة ومنها هذه المجموعة قولهم : ( خرجت من البصرة إلى الكوفة ) و ( سرت من البصرة إلى بغداد ) و ( سرت من البصرة إلى الكوفة )<sup>6</sup> و ( سرت من موضع كذا إلى موضع كذا )<sup>7</sup> و ( خرجت من الدار ) و ( جئت من البصرة )<sup>8</sup> ، ونلاحظ الأمر نفسه عند بحث الحرف ( إلى ) الذي هو قرين الحرف ( من ) ونقيضه فهو لانتهاه الغاية ومعناه هذا أشهر من أن يعرف وشواهد كثيرة ولا تخفى على أحد .

كذلك معنى التبعية معروف للحرف ( من ) وشواهد كثيرة وقد اكتفى النحويون منه بالأمثلة ومنها قولهم : ( أكلت من طعامه ) و ( لبست من ثيابه )<sup>9</sup> و ( أخذت من ماله )<sup>10</sup> و ( أخذت من المال ) و ( شربت من الماء )<sup>11</sup> و ( هذا من الثوب ) و ( هذا منهم )<sup>12</sup> و ( لبست من الثياب ثوبا ) و ( قبضت من الدراهم درهما )<sup>13</sup> .

1 - المقتضب : 139/4 . معاني الحروف . الرماني : 96 . حققه . د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي . الطبعة الثالثة .

دار الشروق . المملكة العربية السعودية 1984 . المقتصد في شرح الإيضاح : 822/2

2 - الأصول في النحو : 414/1

3 - اللمع في العربية : 156 . ارتشاف الضرب : 446/2

4 - شرح ابن عقيل : 21/3

5 - الفوائد الضيائية : 303/2

6 - المقتضب : 136/4 . المقتصد في شرح الإيضاح : 822/2 . اللمع في العربية : 155 . ارتشاف الضرب : 441/2

7 - الفوائد الضيائية : 320/2 .

8 - معاني الحروف . الرماني : 97

9 - المقتضب : 136/4

10 - المقتضب : 136/4 . الأصول في النحو : 409/1

11 - اللمع في العربية : 155

12 - الأصول في النحو : 409/1

13 - معاني الحروف : 97



ومعنى الاستعلاء للحرف ( على ) أيضا معروف وهو معنى ملازم له ومن ذلك أمثلة النحاة ( على أخيك ثوب )<sup>1</sup> و ( أمرت يدي عليه )<sup>2</sup> و ( زيد على الفرس )<sup>3</sup> و ( جلسنت على الكرسي ) و ( صعدت على البيت )<sup>4</sup> .

ومعنى الإلصاق لحرف الباء أيضا معروف ومن ذلك أمثلتهم ( لصقت به )<sup>5</sup> و ( أمسكت بزيد )<sup>6</sup> و ( وصلت هذا بهذا )<sup>7</sup> ، ومن المعاني المشهورة لحرف الباء معنى الاستعانة كما في الأمثلة ( كتبت بالقلم )<sup>8</sup> و ( عمل الصانع بالقدوم ) و ( عمل النجار بالقدوم ) و ( نجرت بالقدوم ) و ( نجرت الباب بالقدوم )<sup>9</sup> و ( برئت القلم بالسكين )<sup>10</sup> .

وكذلك المعاني التي اختصت بها اللام وهي الملك والتعليل والقسم ، ومعنى ( عن ) المجاوزة ومعنى الباء للعوض ومعنى ( أي ) تفسير المفردات والجمل ، والكاف للتشبيه ، ومن ذلك أيضا زيادة الباء في خبر ( ليس ) ومعنى الباء للتعدية ، كل هذه المعاني التمس لها النحويون أمثلة مصنوعة بدلا من الشواهد ومن ذلك ( الغلام لك والعبد ) و ( المال لزيد ) و ( المال لقاسم ) و ( هذا الشعر لفلان ) و ( الجلباب للجارية )<sup>11</sup> ، ومعنى التعليل في الأمثلة ( جننت لابتغاء الخير ) و ( ضربت للتأديب ) و ( خرجت لمخافتك )<sup>12</sup> ، وأما القسم فهو من المعاني المشهورة للام ( لله لا يبقى أحد ) و ( لله درك ) و ( لله لا يؤخر الأجل )<sup>13</sup> ، ومعنى ( عن ) المجاوزة كما في قولهم: ( انصرف عن زيد ) و ( سررت عن البلد ) و ( رميت عن القوس ) و ( أطعمته عن جوع وسقيته عن العيمة وكسوته عن العري ) و ( رميت السهم عن القوس إلى الصيد )<sup>14</sup> ، ومعنى الباء للعوض قولهم : ( اشتريت الفرس بألف درهم ) و ( اشتريته بألف ) و ( بعثك هذا بهذا ) و ( ما يسرني أني شهدت بداراً بالعقبة )<sup>15</sup> ، والحرف ( أي ) لتفسير المفردات و الجمل نحو : ( عندي عسجد أي ذهب ) و ( غصنفر أي أسد ) و ( قطع رزقه أي مات ) و ( جاءني زيد أي أبو عبد الله )<sup>16</sup> ، ومعنى الكاف التشبيه نحو : ( زيد كعمرو ) و ( زيد كالأسد )<sup>17</sup> ، وزيادة الباء مع حرف النفي أو فعله نحو ( زيد ليس بقائم ) و ( ما زيد بقائم ) و ( ليس عبد الله بخارج )<sup>18</sup> ، وزيادة ( من ) بعد كلام منفي ودخولها على

1 - مقدمة في النحو : 47

2 - الأصول في النحو : 226/2

3 - اللمع في العربية : 157

4 - معاني الحروف . الرماني : 108

5 - المقتضب : 142/4

6 - مغني اللبيب : 137 . أوضح المسالك : 131/2

7 - ارتشاف الضرب : 426/2

8 - الأصول في النحو : 413/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 822/2 . المقرَّب : 224 . مغني اللبيب : 139 . أوضح

المسالك : 135/2 . ارتشاف الضرب : 426/2 . همع الهوامع : 21/2

9 - مغني اللبيب : 139 . همع الهوامع : 21/2

10 - همع الهوامع : 21/2

11 - الأصول في النحو : 411/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 826/2 . المقرَّب : 221 . ارتشاف الضرب : 433/2

اللمع : 157

12 - المقرَّب : 221 . الفوائد الضيائية : 325/2

13 - المقرَّب : 221 . أوضح المسالك : 132/2 . الفوائد الضيائية : 325/2

14 - اللمع في العربية : 156 . أوضح المسالك : 139/2+ . ارتشاف الضرب : 447/2 . الفوائد الضيائية : 332/2

15 - شرح ابن عقيل : 22/3 . همع الهوامع : 21/3 . مغني اللبيب : 139 . أوضح المسالك : 136/2

16 - مغني اللبيب : 106 . الفوائد الضيائية : 374/2

17 - اللمع في العربية : 158 . شرح ابن عقيل : 25/3 . الفوائد الضيائية : 332/2

18 - أوضح المسالك : 135/2 . معاني الحروف . الرماني : 40

نكرة معنًى استعمال مشهور و كثير و من ذلك أمثلة النحاة : ( ما جاعني مِنْ أحدٍ ) و ( ما كَلَمْتُ مِنْ أحدٍ ) و ( ما رأيتُ مِنْ أحدٍ )<sup>1</sup> ، وغيرها من الحروف الأخرى التي اشتهرت معانيها، فإن هذه المعاني لما كانت معروفة، لم يكن النحويّ إزاءها ملزماً بالشواهد كما يغلب على الظنّ ، ولذا عاد النحويّ في هذا الباب إلى الوظيفة الرئيسة لهذه الأمثلة وهي الإيضاح وتقريب القاعدة النحوية في هذا الموضوع .

## ثانياً : معاني الحروف والشواهد

وفي مقابل ذلك نجد الشواهد التي يقدمها النحويّ لغرض إثبات القاعدة في هذا الموضوع الذي ينصّ على إثبات معنًى من المعاني لأحد هذه الحروف ، ولا نجد أثراً للأمثلة إلا في أحيان قليلة إلى جانب الشاهد وهي في جملتها أمثلة تقصر عن إيضاح المعنى ، ومن ثمّ تفشل محاولة النحويّ محاكاة الشواهد ، كذلك من الصعب التمثيل لهذه المعاني ؛ لأنّ المعنى غير مشهور ومعروف ، ومن ذلك مجيء الحرف ( إلى ) بمعنى ( مع ) فإن النحاة يستشهدون الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿ لَدَدْ ظَلَمَكَ سِئُولُ نَجْجِكَ إِلَى نَجْجِهِ ﴾<sup>2</sup> وقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ ﴾<sup>3</sup> وما يُحكى عن العرب (( الذود إلى الذودِ إبل ))<sup>4</sup> ، وحملوا على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾<sup>5</sup> ، فليس من السهل التمثيل لهذا المعنى ولذلك لم يقل به إلا بعض النحويين .

وقد ذكرنا معنى الظرفية للحرف ( في ) هو من أشهر معانيها في لسان العرب ويمكن استحضار الشواهد الكثيرة لهذا المعنى ولهذا السبب كان النحويون في غنى عن ذكر الشواهد، فقدموا الأمثلة عليها ، ولكن إذا ذكر النحويون أن لها معنى آخر وهو السببية فلربما كان ذلك مدعاة البحث عن الشاهد الأصيل من كلام الناطقين باللغة ، وهنا يرد عند الدارسين حديث رسول الله ( ص ) : (( دخلت امرأة النار في هرة حبستها فلا هي أطعمتها ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض ))<sup>6</sup> ، فنجد من الصعوبة التمثيل لهذا المعنى ، وهذا المعنى نادر جداً ولم يلتفت إليه النحويون المتقدمون ولا المتأخرون ولا سيّما أصحاب الكتب المتخصصة بالحروف الذين سبقوا ابن عقيل أو جاؤوا بعده ، وربما كان التعبير عن هذا المعنى يمثل مستوى أرفع من المستوى الشائع ، ولذلك لم يعرف شاهد آخر إلى جانبه .

ومن معاني ( في ) أنها تكون بمعنى ( على ) ولم يجرؤ النحاة على التمثيل لهذا المعنى ولكنهم وجدوا هذا المعنى في شواهد ومنها قوله تعالى: ﴿ لَأَصْلَبَكُمْ فِي جُدوعِ النَّخْلِ ﴾<sup>7</sup> ، وقول الشاعر :

1 - المقتضب : 137/4 . اللع في العربية : 156 . المقتصد في شرح الإيضاح : 824/2

2 - سورة ص 24/ وينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 824/2

3 - آل عمران 52/ وينظر . مغني اللبيب : 104

4 - معاني الحروف . الرماني : 115 . مغني اللبيب : 104

5 - النساء 2/

6 - صحيح مسلم : 2110/4 . باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه . وينظر . شرح ابن عقيل : 21/3

7 - طه 71/

هُمْ صَلَبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جَذَعِ نَخْلَةٍ      فَلَا عَطِشَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعَا<sup>1</sup>

ومنه قول عنتره :

بَطَلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سِرْحَةٍ يُحْدِي نَعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوَامٍ<sup>2</sup>

وقالوا أيضا تاتي ( إلى ) بمعنى ( في ) كما في الشواهد الآتية قوله تعالى: ﴿ تَرْتَدَّعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>3</sup> ، وقول الشاعر<sup>4</sup> :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنَّنِي      إِلَى النَّاسِ مَطْلِيَّ بِهِ الْقَارُ أَجْرُبُ

وقول الشاعر<sup>5</sup> :

وإن يلتقِ الحيُّ الجميعُ تُلَاقِنِي      إلى ذروة البيتِ الرفيعِ المضَمَّدِ

ومن ذلك مجيء اللام بمعنى ( في ) كقوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ ﴾<sup>6</sup> ، وموافقة لمعنى ( إلى ) كقوله تعالى: ﴿ سُنَّتَاهُ لِبَلَدٍ مِيتٍ ﴾<sup>7</sup> وموافقة اللام لمعنى ( بعد ) كقوله تعالى: ﴿ أَقْمِرِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ ﴾<sup>8</sup> ، وموافقة اللام لمعنى ( على ) كقوله تعالى: ﴿ يَخْرِوْنِ لِلْأَذْقَانِ ﴾<sup>9</sup> ، ومجيء ( من ) لمعنى التعليل كقوله تعالى: ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾<sup>10</sup> وقوله تعالى: ﴿ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾<sup>11</sup> ، ومجيئها

1 - الشاهد لسويد بن أبي كاهل اليشكري . ينظر . شرح شواهد مغني اللبيب . السيوطي : 479/1 . معاني الحروف . الرمانى : 96

2 - شرح ديوان علقمة طرفة عنتره : 163 تحقيق وشرح نخبة من الأدباء . دار الفكر للجميع 1968 . وينظر . شرح شواهد مغني اللبيب : 479/1 . معاني الحروف : 96

3 - الجاثية 26/ . وينظر . مغني اللبيب : 105

4 - النابغة الذبياني . ينظر ديوانه : 24 . مغني اللبيب : 104

5 - طرفة بن العبد . ديوانه : 80 تحقيق وشرح . نخبة من الأدباء . دار الفكر للجميع 1968 . وينظر . معاني الحروف : 115

6 - الأنبياء 47/

7 - الأعراف 57/

8 - الإسراء 78/

9 - الإسراء 107/

10 - البقرة 19/

11 - المائدة 32/

بمعنى ( على ) كقوله تعالى : ﴿ وَتَصَرَّاهُ مِنَ الْقَوْمِ ﴾<sup>1</sup> ، ومجىء الحرف ( في ) للمصاحبة كقوله تعالى : ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ ﴾<sup>2</sup> ، ومجىء ( عن ) لمعنى التعليل كقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ ﴾<sup>3</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَمَا خُنُّ بِنَارِكِي آلَ هَارُونَ عَنْ قَوْمِكَ ﴾<sup>4</sup> .

ونذكر النحويون أنَّ ( على ) تكون بمعنى ( مع ) كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ﴾<sup>5</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ رَأَيْكَ لَذِئْبًا مَغْفِرَةً لِلنَّاسِ عَلَى ظُلْمِهِ ﴾<sup>6</sup> ، ومجىء ( على ) بمعنى ( من ) كقوله تعالى : ﴿ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ ﴾<sup>7</sup> وقوله تعالى : ﴿ لِمَنْ رُجِحَ حَافِظُونَ ﴾<sup>8</sup> إلا على أزواجهم<sup>9</sup> . ويستدلون على ذلك أيضا بقول النبي ( ص ) : (( احْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ))<sup>9</sup> .

فهذه المعاني التي ذكرناها كلها لم يكن من السهولة التمثيل لها لكونها غير مشهورة أو معروفة ، ولذا رفضها أكثر النحويين وردوها إلى المعنى الأصلي للحرف أما بالتأويل أو بتضمين الأفعال معاني أخرى مما يمكن أن يُفصح عنها بهذه الحروف ، وليست غايتنا الآن مناقشة أقوال النحاة في هذا الموضوع غير أننا نهتم بالحديث عن طريقة النحاة في اللجوء إلى الشاهد أو المثال في هذا الموضوع .

### ثالثا : الشواهد والأمثلة في حروف المعاني

أحيانا يحرص النحويون على ذكر الشاهد إلى جانب المثال وفي هذا دلالة على أنَّ معنى هذا الحرف معروف ، والغرض من الجمع بينهما زيادة التوكيد والإيضاح وتقريب المفهوم النحوي ، ومن ذلك مجىء حرف الباء لمعنى السببية كما في الأمثلة ( عَفَّيْتُهُ بِذَنْبِهِ )<sup>10</sup> و ( بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَصَلْتُ إِلَى كَذَا ) و ( بَزِيدٍ فَعَلْتُ كَذَا )<sup>11</sup> و ( لَقِيتُ بَزِيدَ الْأَسَدِ )<sup>1</sup> و ( مَاتَ زَيْدٌ بِالْجُوعِ )<sup>2</sup> و ( حَجَبْتُ بِتَوْفِيقِ اللَّهِ )<sup>3</sup> وإلى جانب هذه الأمثلة الشواهد ومنها قوله تعالى :

1 - الأنبياء / 77

2 - الأعراف / 38

3 - التوبة / 114

4 - هود / 53

5 - البقرة / 177

6 - الرعد / 6

7 - المطففين / 2

8 - المعارج / 29 - 30

9 - سنن الترمذي : 110/5 تحقيق . أحمد محمد شاكر . دار إحياء التراث العربي . بيروت . وينظر . همع الهوامع :

28/2

10 - المقرَّب : 224

11 - المقصد في شرح الإيضاح : 826/2

﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ ﴾<sup>4</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾<sup>5</sup> .  
ومجيء الباء للظرفية بمعنى (في) كالأمثلة الآتية (فلان بمكة وفي مكة)<sup>6</sup> و (زيد بالبصرة)<sup>7</sup> و (جلست بالمسجد)<sup>8</sup> و (أقمت بمكة)<sup>9</sup> و (كنت بالبصرة)<sup>9</sup> وهناك شواهد ومنها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾<sup>10</sup> وقوله تعالى: ﴿وَأَنْكُمْ لَنْ تُؤْنَسُوا عَلَيْهِمْ مُصْحَبِينَ﴾ وبالليل<sup>11</sup>، قال المرادي (ت 749هـ) : (( وهو كثير في الكلام ))<sup>12</sup> ، ومن ذلك مجيء ( عن ) لمعنى (بدل) كما في المثال ( حج فلان عن أبيه )<sup>13</sup> ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾<sup>14</sup> ، ومجيء اللام لمعنى الاختصاص كقولهم : ( الجنة للمؤمنين ) و ( السرج للفرس ) و ( هذا الشعر لفلان )<sup>15</sup> ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لَهُ أَبًا ﴾<sup>16</sup>، وقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ ﴾<sup>17</sup> وغيرها من الشواهد .

ومعنى الجنس للحرف ( من ) معروف كقولهم : ( هذا ثوب من خز ) و ( باب من ساج )<sup>18</sup> ، والشواهد كثيرة ومنها قوله تعالى: ﴿ فَاجْشِرُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾<sup>19</sup>، ومعنى انتهاء الغاية في الحرف ( حتى ) كقولهم : ( سار الناس حتى زيد ) و ( قام القوم حتى زيد ) و ( سرت حتى المغرب )<sup>20</sup> وكقوله تعالى : ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴾<sup>21</sup> وغيرها من المعاني التي عرفت واشتهرت في لسان العرب وكان باستطاعة النحاة التمثيل لها .

- 1 - مغني اللبيب : 139
- 2 - ارتشاف الضرب : 426/2 . همع الهوامع 21/2
- 3 - همع الهوامع : 21/2
- 4 - البقرة / 54
- 5 - العنكبوت / 40
- 6 - الأصول في النحو : 414/1
- 7 - المقرَّب : 224 . ارتشاف الضرب : 426/2
- 8 - الفوائد الضيائية : 325/2
- 9 - معاني الحروف : 36
- 10 - آل عمران / 123
- 11 - الصافات / 137 - 138
- 12 - الجنى الداني في حروف المعاني . المرادي : 104 . تحقيق . طه محسن . مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل . 1976م .
- 13 - ارتشاف الضرب : 448/2
- 14 - البقرة / 48
- 15 - همع الهوامع : 31/2
- 16 - يوسف / 78
- 17 - النساء / 11
- 18 - ينظر . همع الهوامع : 31/2
- 19 - الحج / 30 . وينظر . معاني الحروف : 97
- 20 - حروف المعاني . الزجاجي : 64 . تحقيق . علي توفيق الحمد . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة . بيروت 1986م
- 21 - القدر / 5

## رابعاً : الوجوه الممتنعة في حروف المعاني

تحدثنا في فصل سابق عن الوجه الممتنع وغير الجائز وذكرنا أن لعدم صحة بعض التراكيب أسباباً لعلّ منها ما يخصّ النحويّ نفسه واجتهاده وميله إلى مذهب لا يرتضي هذه التعبيرات فيكون حكمه صادراً عن اجتهاد أو بفعل الخلاف .

ولذا لا نستطيع أن نطمئن إلى الحكم النهائي للنحاة على هذه التراكيب ، فمن النحاة من حكّم تأويلاته لردّ أقوال النحاة الآخرين ولم يكن حكمه موضوعياً ، فكان دأب النحاة البحث عن الجائز وغير الجائز في كل الأبواب النحوية ومنها موضوع الحروف ومعانيها ، ومن ذلك ما ذكره ابن السراج في علامات الاسم إذ يقول : (( إنه لا يجوز أن يُخبر عن الحرف كما يُخبر عن الاسم فلا يجوز أن نقول : ( إلى منطلق ) كما نقول : ( الرجل منطلق ) ولا ( عن ذاهب ) كما نقول : ( زيد ذاهب ) ولا يجوز أن يكون خبراً فلا يجوز أن نقول : ( عمرو إلى ) ولا ( بكر عن )<sup>1</sup>. وفي زيادة ( من ) اشترط النحويون أن تكون مسبوقة بكلام منفي كما في قوله تعالى : ﴿ ما

لكم من البر غير ﴾<sup>2</sup> وقوله تعالى : ﴿ فما أوفئهم عليهم من خيل ولا ركاب ﴾<sup>3</sup> ومن غير الجائز أن تأتي زائدة في الإثبات فلا يجوز عندهم ( رأيت من رجل ) إلا الأخفش الأوسط فانه أجاز ذلك واحتجّ بقوله تعالى : ﴿ يغفر لكم من ذنوبكم ﴾<sup>4</sup> وما زلنا في معرض الحديث عن إيراد الشواهد والأمثلة ، وهنا نقول إنّ النحويّ لم تكن به حاجة إلى شاهد ؛ لأن المسألة معروفة ولما اعترضته مسألة الزيادة في الإثبات ذكر لها شاهداً ؛ لأنها قليلة ومختلف فيها . ويرى سيبويه أن ( لولا ) من حروف الجر ولا تجر إلا المضمرات نحو : ( لولاي ) و ( لولاك ) و ( لولاه ) ولا يجوز المبرد هذا التركيب ويرى (( أنه لم يرد من لسان العرب ))<sup>5</sup> وهناك شاهدان ورد فيهما هذا التركيب وهما قوله :<sup>6</sup> أ تَطْمِعُ فِينَا مَنْ أَرَأَقَ دِمَاعَنَا وَلَوْلَاكَ لَمْ يَغْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنٌ وقوله :<sup>7</sup>

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَتَّةِ النُّوقِ مِنْهَوَى

ولا يجوز عند ابن هشام أن تكون ( إلى ) بمعنى ( مع ) في هذا المثال ( إلى زيد مال ) بمعنى : مع زيد ، مع إيمانه بصحة هذا المعنى لهذا الحرف في قوله تعالى : ﴿ من أنصاري إلى الله ﴾<sup>8</sup> وقول العرب : (( الذود إلى الذود ))<sup>1</sup> ولا يرتضي ابن هشام مجيء ( إلى ) بمعنى (

1 - الأصول في النحو : 40/1

2 - الأعراف / 59

3 - الحشر / 6

4 - الأحقاف / 31

5 - شرح ابن عقيل : 7/3

6 - الشاهد لعمر بن العاص . ينظر . شرح ابن عقيل : 7/3

7 - البيت ليزيد بن الحكم بن أبي العاص . ينظر . المصدر نفسه .

8 - آل عمران / 52

( في ) كما في قوله تعالى: ﴿ ثم يجمعكم إلى يوم القيامة ﴾<sup>2</sup> قال : (( لو صحَّ مجيء ( إلى ) بمعنى ( في ) لجاز : ( زيد إلى الكوفة ) ... ))<sup>3</sup> ويبدو أنَّ ابن هشام لا يرتضي القياس على هذا المعنى ولا يعني أنه منكر له . ومجيء الكاف الاسمية المرادفة لمعنى ( مثل ) لا يكون ذلك عند النحاة إلا في لغة الشعر ، وجوّزه بعضهم في الاختيار في نحو : ( زيد كالأسد ) على جعل الكاف في محل رفع و ( الأسد ) مخفوضاً بالإضافة ، وغير هؤلاء ردّ هذا القول قائلًا : (( لو كان الأمر كما زعموا لسمع في الكلام مثل : ( مررتُ بالأسد ) ... ))<sup>4</sup> .  
ورفض أكثر النحويين البصريين مجيء ( على ) بمعنى ( عن ) كما في قول الشاعر :

إذا رضيْتُ عليَّ بنو قشير      لعمرُ الله أعجبتني رضاها<sup>5</sup>

وبمعنى ( مع ) كما في قوله تعالى : ﴿ وأتى المال على حبه ﴾<sup>6</sup> وبمعنى ( من ) نحو قوله تعالى: ﴿ وإذا آتاكموا على الناس ﴾<sup>7</sup> وبمعنى ( في ) كقوله تعالى: ﴿ وأتبعوا ما تلتوا الشياطين على ملك سليمان ﴾<sup>8</sup> وحجتهم في ذلك أنه (( لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف فكنت تقول : ( وليت عليه ) أي عنه ، و ( كتبتُ على القلم ) أي به ، و ( جاء زيدٌ على عمرو ) أي معه ، و ( درهمٌ على الصندوق ) أي فيه ، و ( أخذتُ على الكيس ) أي منه ))<sup>9</sup> .

### خامساً : المعاني الحقيقية والمجازية

الحقيقة والمجاز من المسائل التي بحثها النحويون في هذا الباب واستعانوا بالأمثلة لإيضاح هذه المعاني ، وقد عدّوا المعاني المجازية للحروف ضرباً من التوسع فيها ، ومن ذلك معنى الابتداء للحرف ( مِنْ ) وهو ابتداء الغاية نحو : ( سرّْتُ مِنَ البصرةِ إلى الكوفةِ ) فـ (( قد أعلمته أنَّ ابتداء السير كان من البصرة ))<sup>10</sup> ثم يأخذ هذا المعنى مجرى آخر وهو أشبه بمجرى الأمثال ، ومن ذلك ابتداء الكتب ( الرسائل ) بالعبارة ( مِنْ مُحَمَّدٍ إلى عَمْرٍو وصيته )<sup>11</sup> و ( مِنْ عبدِ الله إلى زيد )<sup>12</sup> والمعنى (( أن ابتداء الكتاب من عبد الله )) و ( مِنْ فلانٍ إلى

1 - مغني اللبيب : 104

2 - الجاثية 25/

3 - مغني اللبيب : 104

4 - مغني اللبيب : 239

5 - الشاهد للتحقيق بن سليم العقيلي . ينظر . خزنة الأدب : 247/4 . شرح ابن عقيل : 25/3

6 - البقرة 177/

7 - المطففين 2/

8 - البقرة 102/

9 - همع الهوامع : 28/2

10 - المقتضب : 136/4

11 - مقدمة في النحو : 47

12 - المقتضب : 137/4

فلان ) و ( أخزى الله الكاذبين مِنِّي وَمِنْكَ )<sup>1</sup> ومنه قولهم : ( زيدٌ أفضلُ من عمرو ) أي ابتداء فضله من فضل عمرو<sup>2</sup> .

و الحرف ( في ) له معنى حقيقي و هو الظرفية فيكون للشيء كالوعاء الذي يشتمل عليه ويحويه نحو ( زيدٌ في الدار ) و ( زيدٌ في المسجد )<sup>3</sup> ولكنه يتجاوز هذا المعنى في قولهم : ( هو في حال حسنة )<sup>4</sup> ، وقولهم : ( فلانٌ ينظرُ في العلم ) و ( زيدٌ ينظرُ في العلم )<sup>5</sup> ، كأن العلم اشتمل عليه ، وقولهم : ( فلانٌ ينظرُ في العلم وأنا في حاجتك )<sup>6</sup> ، ويقدم ابن هشام للمعنى المجازي شاهداً وهو قوله تعالى : ﴿ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴾<sup>7</sup> و مثالا مصنوعا وهو قوله : ( أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي والقلنسوةَ في رأسي )<sup>8</sup> وقولهم : ( النجاةُ في الصدق )<sup>9</sup> .

ومن معاني الباء الحقيقية هو الاستعانة نحو ( كتبْتُ بالقلم ) و ( قَطَعْتُ بالمديّة )<sup>10</sup> ، وأما المعنى المجازي فيتمثل بقولهم : ( خَضْتُ الماءَ برِجْلي )<sup>11</sup> ، ومعنى الاستعلاء هو المعنى الحقيقي للحرف ( على ) نحو ( جَلَسْتُ على الكرسيِّ ) ثم يجري مجرى الأمثال فيتوسع فيها فيقال : ( أمررتُ يدي عليه ) و ( مررتُ على فلانٍ ) و ( علينا أميرٌ ) و ( عليه دينٌ )<sup>12</sup> ؛ لأنه شيء اعتلاه كما يقول ابن السراج ، وقولهم : ( على أخيك ثوبٌ سرِّي )<sup>13</sup> وقولهم : ( عليه دينٌ ) يقول ابن عصفور هي بمعنى ( فوق ) حقيقة أو مجازاً ... لأنَّ الدَّيْنَ قد قهره ، والقهرُ علُوٌّ<sup>14</sup> .

ومن معاني الباء أيضا الإلصاق وهو على نوعين : حقيقي كقولهم : ( أمسكتُ الحبلَ بيدي )<sup>15</sup> و ( أمسكتُ بزيدٍ )<sup>16</sup> وقولهم : ( وصلتُ هذا بهذا )<sup>17</sup> ، وله تعبير مجازي وهو قولهم : ( مررتُ بزيدٍ )<sup>18</sup> و ( لصفتُ به ) و ( أشتتُ به الناسَ )<sup>19</sup> .

1 - الأصول في النحو : 409/1

2 - معاني الحروف : 97

3 - المقتضب : 4 / 139 . شرح ابن عقيل : 21/3

4 - المقرَّب : 221

5 - معاني الحروف : 96

6 - ارتشاف الضرب : 446/2

7 - البقرة / 179

8 - مغني اللبيب : 223

9 - الفوائد الضيائية : 223/2

10 - الأصول في النحو : 413/1

11 - ارتشاف الضرب : 426/2 . همع الهوامع : 21/2

12 - الأصول في النحو : 226/2

13 - مقدمة في النحو : 47

14 - المقرَّب : 220

15 - اللمع في العربية : 157

16 - مغني اللبيب : 137 . أوضح المسالك : 135/2

17 - ارتشاف الضرب : 426/2

18 - المقتضب : 142/4 . مغني اللبيب : 137 . ارتشاف الضرب : 426/2

19 - المقتضب : 142/4



ومن المعاني المشهورة لحرف اللام هو الملك نحو ( المالُ لزيد والغلامُ لك والعبدُ ) و( المالُ لقاسم ) و ( الجلبابُ للجارية ) و ( هذا الشَّعرُ لفلان )<sup>1</sup> ، أما المعنى المجازي ويسمى بـ( شبه الملك ) فيتمثل في الأمثلة الآتية ( الجلُّ للفرس ) و ( هذا العسلُ له حلاوة صادقة ) و ( السرجُ للدابَّة ) و ( لزيد عمٌ هو لعمرُو خالٌ )<sup>2</sup> .

### سادساً : المعاني الغريبة والنادرة

ذكر النحويون معاني أخرى للحروف وصفوها بالندرة والغربة ، ويبدو أنَّ هذه المعاني لم تكن معروفة لا عند المتقدمين ولا المتأخرين وأغلب الظن أنها من مبتدعات النحويين ، ولاسيما إذا لاحظنا الكلام الذي يحتجُّ به النحاة فهو من كلام الدارسين ، أي من الأمثلة المصنوعة ، فلا يستبعد أن يكون النحاة هم الذين وضعوا هذه المعاني كما وضعوا لها الأمثلة ، ومن ذلك ما يشير إليه ابن هشام من معنى للحرف ( على ) وهو الاستدراك والإضراب نحو ( فلانٌ يدخلُ النارَ لسوءِ صنيعه ، على أنه لا ييأسُ من رحمةِ الله تعالى ) ويستشهد البيهقي الآتين :  
بكلِّ تداوينا فلم يُشفَ ما بنا على أن قُربَ الدارِ خيرٌ من البُعدِ

ثم قال :

على أن قُربَ الدارِ ليسَ بنافعٍ إذا كانَ من تهوَاهُ ليسَ بذِي وَدٍّ<sup>3</sup>  
أبطل بـ( على ) الأولى عموم قوله : ( لم يُشفَ ما بنا ) فقال ( بلى إن فيه شفاءً ما ) ثم أبطل بالثانية قوله : ( على أن قُربَ الدارِ خيرٌ من البُعدِ )<sup>4</sup> ، وهذا المعنى في الحقيقة من اجتهادات ابن هشام ولم يقل به غيره من النحاة ولاسيما أصحاب كتب معاني الحروف ، وإذا كان ابن هشام يجري في مضمار البصريين ، فهو لاء لا يرتضون المعاني الأخرى للحرف ( على ) كمجئها بمعنى المعية والمصاحبة مع وجود الشواهد ، فكيف يرتضون مثل هذا المعنى ؟  
ومن المعاني الغريبة وغير المألوفة التي حكم عليها ابن هشام بالشذوذ مجيء الحرف (إلى) اسماً وهو ما قال به ابن الأنباري نحو : ( انصرفتُ من إليك )<sup>5</sup> ، ويبدو أنَّ ابن الأنباري قاسه على الحرف ( على ) التي تكون حرفاً واسماً وفعلًا فيمكن أن يقال في ( على ) الاسمية ( غَدوتُ من عليك ) و ( جئتُ من عليه ) بمعنى من فوقه<sup>6</sup> ، وكقول مزاحم بن الحارث العقيلي :  
غدتُ من عليه بعدما تمَّ ظمؤها  
تصلُّ وعن قيضٍ بزياءٍ مجهلٍ<sup>7</sup>

ومن المعاني النادرة ما ذكره ابن هشام ناقلاً عن ابن مالك معنى الاستعانة للحرف ( عن ) ويمثله بالمثل الآتي ( رميتُ عن القوسِ ) كما يقولون : ( رميتُ بالقوسِ )<sup>8</sup> ، فر ( عن ) هنا

1 - الأصول في النحو : 413/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 826/2 . اللمع في العربية : 157 . ارتشاف الضرب : 433/2 . همع الهوامع : 31/2 . الفوائد الضيائية : 325/2

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 826/2 . أوضح المسالك : 131/2 . همع الهوامع : 31/2 . ارتشاف الضرب : 433/2

3 - الشاهدان لعبد الله بن الدمينية . ينظر ديوانه : 82 تحقيق . راتب النفاخ . دار العروبة . مصر . 1959 . وينظر . مغني اللبيب : 193

4 - مغني اللبيب : 193

5 - المصدر نفسه : 159

6 - مغني اللبيب : 159 . وحروف المعاني . الزجاجي : 23

7 - الشاهد في خزنة الأدب : 253/4 . الكتاب : 310/2 . المقتضب : 55/3 . شرح المفصل : 38/8 . شرح ابن عقيل : 28/2 :

8 - مغني اللبيب : 198 . الجنى الداني في حروف المعاني : 263

بمعنى الباء في إفادة معنى الاستعانة ، وقد أنكره الحريري<sup>1</sup> . ويبدو أنَّ هذا المعنى وغيره من المعاني التي تتعاقب على الحرف الواحد هو من نتائج الدراسات اللهجية ومن أقاليم متعددة وهذا ما تؤيده حكاية الفراء عن العرب أنهم يقولون : ( رميْتُ عن القوس وبالقوس وعلى القوس )<sup>2</sup> ، أي إنهم يجعلون ( على ) أيضا لمعنى الاستعانة وهو من المعاني النادرة ، ولكن الحقيقة التي يركن إليها أن هذه المعاني جاءت بفعل استعمال القبائل ، فكل قبيلة تستعمل هذا الحرف لهذا المعنى أو ذاك وإلا من المعروف أن المعنى المشهور لهذا الحرف هو المجاوزة وهو أشهر معانيه كما في مثالهم ( رميْتُ عن القوس ) ؛ (( لأنه يقذف عنها بالسهم ويبعده ))<sup>3</sup> ، وقد خرج عن هذا المعنى إلى الاستعانة قوله تعالى: ﴿ وما ينطق عن الهوى ﴾<sup>4</sup> أي به ، وقول امرئ القيس :

تصدُّ وتُدي عن أسيلٍ وتتقي بناظرةً منْ وحشٍ وجرةً مُطفِل<sup>5</sup>

ومن المعاني التي عدّها ابن هشام غريبة مجيء حرف الكاف لمعنى ( المبادرة ) وذلك إذا اتصل بـ ( ما ) وليس لهم في هذا المعنى سوى الأمثلة نحو ( سلِّم كما تدخل ) و ( صلِّ كما يدخل الوقت )<sup>6</sup> ، وقد عدّ ابن هشام هذا المعنى ( غريبا جداً )<sup>7</sup> ، وهو معنى لم يسجله غير ابن هشام ثم نقله عنه السيوطي<sup>8</sup> .

ويستفاد من مجمل هذه المسائل أمور ، منها : أن أكثرها تمثلت في الأمثلة المصنوعة وهي كلام الدارسين الذي لا يركن إليه في إثبات قاعدة أو معنى من المعاني ، والأمر الآخر يلاحظ أنَّ هذه المعاني الغريبة لم تعرف عند المتقدمين ولا المتأخرين ، وأنها في أغلب الظنّ مما ابتدعه النحويون وليس لها واقع منطوق .

## سابعاً : التسمية بالحروف

وهذه النزعة ظهرت عند النحاة حين تحدثوا عن الاسم والفعل وأعني بها التسمية بالحرف ، وقد ظهر هذا في باب الحكاية الذي أغرموا به وبالبحث عن آثار العوامل المختلفة بظهور الحركات الإعرابية وتعاقبها على آخر الكلمة وأثر العوامل في ذلك كله ، فذكروا من ذلك جملاً في أمثلة مصنوعة ومن ذلك قولهم : (( إن سميت بحرف عطف ومعطوف حكيته على حسب الموضع الذي نقلته منه فتقول إذا سميت بحرف العطف والمعطوف من قولك : ( قام عمرو وزيدٌ ) : ( خَرَجَ زيدٌ ) و ( رأيتُ زيدٌ ) و ( مررتُ بزيدٍ )<sup>9</sup> ، ومن ذلك ما يقررونه في هذا الباب

1 - ينظر . درّة الغواص في أوهم الخواص . الحريري : 169 - 170 الطبعة الأولى . مطبعة الجوانب . القسطنطينية . استانبول 1299 هـ .

2 - الجنى الداني في حروف المعاني : 263

3 - المصدر نفسه : 261

4 - النجم 3/

5 - شرح ديوان امرئ القيس : 149 جمع . حسن السندوبي . الطبعة الخامسة . دار الاستقامة . مصر 1930 وينظر .

حروف المعاني . الزجاجي : 74

6 - مغني اللبيب : 237 وينظر . همع الهوامع : 30/2

7 - مغني اللبيب : 237

8 - ينظر : همع الهوامع : 237

9 - المقرب : 325

و هو التسمية بحرف جر ومجرور فإن كان الحرف على حرف واحد أو حرفين ثانيهما حرف علة فإنه يحكى لا غير نحو ( بزيد ) و ( في زيد ) وإن كان ثانيهما حرفا صحيحا أو كان على أزيد من حرفين جاز فيه وجهان الإعراب والحكاية ومن ذلك الأمثلة ( جاءني من زيد ) و ( رأيت منذ يومين )<sup>1</sup> .

ومن ذلك التسمية بالحرف الناصب ومنصوبه كما في المثال ( قام إن زيدا ) و ( رأيت إن زيدا ) و ( مررت بإن زيدا ) وحكمه الحكاية كما هو واضح من الأمثلة<sup>2</sup> .  
وما كان على حرف واحد أجازوا فيه الإعراب بزيادة حرف عليه من جنس حركته ثم يزداد عليه حرف آخر يماثله ويدغم الأول في الثاني ويعرب فيقولون في أمثلتهم : ( جاء بي زيد ) و ( رأيت بي زيد ) و ( مررت ببي زيد )<sup>3</sup> ، وما كان على حرفين الثاني منهما صحيح فيجوز فيه الحكاية والإعراب نحو : ( جاء من زيد ) و ( رأيت من زيد ) و ( مررت بمن زيد )<sup>4</sup> ، وفي الأمثلة نفسها تظهر حروف على أنها أعلام لذوات كنحو أمثلتهم ( جاء لو وكى ) و ( رأيت لو وكيا ) و ( مررت بلو وكى ) و ( جاء من وعن ) و ( رأيت منا وعن ) و ( مررت بمن وعن ) ، وقد أشرت سابقا إلى أن هذا الموضوع من مبتدعات النحاة وأن أمثلته تمثل جزءاً من التمارين غير العملية التي أطال النحاة فيها بغية اختبار الطلبة .

1 - المصدر نفسه .

2 - ارتشاف الضرب : 449/1

3 - المصدر نفسه .

4 - المصدر نفسه .

# الفصل الخامس

مظاهر البيئة العربية في المثال  
النحوي المصنوع

المبحث الأول : الجانب الاجتماعي  
في المثال النحوي المصنوع

المبحث الثاني : الجانب الديني في  
المثال النحوي المصنوع

المبحث الثالث : الجانب الاقتصادي  
في المثال النحوي المصنوع

أدركت الدراسات الحديثة مؤخرًا عوامل أهمية اللغة ولعلَّ من أهمها أنَّ اللغة ليست وسيلة أو رموزًا فقط كما كان ينظر إليها ، بل هي آداب وتقاليده وعادات وطرق تفكير ووسائل تعبير ولون من ألوان الشعور وفلسفة في الحياة .

إنَّ الدراسات الحديثة في علم اللغة أثبتت أنَّ اللغة هي حياة الأمة ووجودها وأنها في الحقيقة تعرض وجوه المجتمع المختلفة وعلى ذلك فأنَّت تستطيع أن تتبين من دراسة اللغة الكثير من الآداب والعادات التي تسود مجتمعًا ما ، و تستطيع أن تتعرف الطرق التفكيرية التي يتبعها أفرادها وتستدل على خفايا شعورهم من طرق تعبيرهم ، ولم يكن بعض العلماء مغالين حين عدوا اللغة أصدق سجل لتاريخ الأمم والشعوب إذا ما أحسن تتبع مراحل تطورها ودراسة خصائص كل مرحلة من مراحلها .

إنَّ التراكيب والألفاظ التي استعملت في الحقبة الجاهلية تصور لنا خصائص ذلك العصر ومنها عادات وتقاليده ونشاط اجتماعي وجوه حضارية مختلفة وكذلك ألفاظ العصور الإسلامية وتراكيبها تعكس هذه الوجوه المختلفة ، بل نجد آثار ازدهار الحضارة التي مرَّت بها الأمة يومذاك بينا واضحا في تلك التراكيب والألفاظ التي استعملت في تلك الحقبة .  
وللغة - أية لغة - ثلاث خواص :

1- فاللغة في كل مجتمع نظام عام يشترك الأفراد في اتباعه ويتخذونه أساسا للتعبير عما يجول في خواطرهم وفي تفاهمهم بعضهم مع بعض .

2- واللغة ليست من الأمور التي يصنعها فرد معين أو أفراد معينون ، وإنما تخلقها طبيعة الاجتماع ، وتتبع عن الحياة الجمعية وما تقتضيه هذه الحياة من تعبير عن الخواطر وتبادل للأفكار وكل فرد منَّا ينشأ فيجد بين يديه نظاما لغويا يسير عليه مجتمعه فيتلقيه عنه تلقيا بطريق التعلُّم والتقليد كما يتلقى عنه سائر النظم الاجتماعية الأخرى .

3- واللغة من الأمور التي يرى كل فرد نفسه مضطرا إلى الخضوع لما ترسمه من قوانين وأصول لا ينبغي له الخروج عنها ولا أن يخترع لنفسه نظاما أو لغة يتفاهم بها فان عمله هذا يصبح ضربا من ضروب العبث العقيم ولا يجد من يفهم حديثه أو طريقة لنشر مخترعه .<sup>1</sup>

فاللغة ظاهرة اجتماعية ، وبسبب هذه العلاقة بين اللغة والمجتمع (( أصبح جزء من المباحث اللغوية يدرس في علم الاجتماع وهو أمر دعا إلى أن يتفرع من علم الاجتماع علم جديد أخذ بالاستقلال والتطور يدعى علم اللغة الاجتماعي هدفه الكشف عن العلاقات بين اللغة والحياة الاجتماعية ، وأثر تلك الحياة في الظواهر اللغوية المختلفة ))<sup>2</sup> ، ومن هنا تتبين لنا أمور ، منها : أن اللغة نظام للتعبير عن الأفكار المختلفة ، وهي ذات طبيعة اجتماعية ، ويخضع لنظامها كل الأفراد .

إنَّ هذه العناصر الثلاثة تمكنا من الكشف عن الأنظمة والقوانين الحياتية التي كان يخضع لها المجتمع بما أنه يتبع نظاما صوتيا واحداً وتراكيب لغوية منطوقة تستعمل بشكل متبادل بين أفرادها ومن خلال ذلك نتعرف جوانب كثيرة من حياة الإنسان الذي يتبع هذا النظام اللغوي ومنها الجوانب الاجتماعية والدينية والحضارية والاقتصادية ، فكل هذه الجوانب لها مفردات وتراكيب يكثر تداولها بين الأفراد تعكس هذه الجوانب .

1 - ينظر : اللغة والمجتمع . د . علي عبد الواحد وافي : 24 . الطبعة الثانية . دار إحياء الكتب العربية . 1951 .

2 - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 48 . وينظر . اللغة والمجتمع :

إنَّ الكلمات والتراكيب المتوارثة كثير ما تكون أداة لمن يريد أن يؤرخ لشعب من الشعوب أو مجتمع من المجتمعات وهذا ما نلاحظه عند كثير من الكتاب والباحثين ولاسيما الاجتماعيون الذين يتتبعون تلك الألفاظ والعبارات ويستشفون منها مرحلة من مراحل ذلك المجتمع سواء أ كان على المستوى الحضاري أم الديني أم العادات الاجتماعية وغير ذلك .

لقد استقصى الباحث جملة كبيرة من الأمثلة النحوية المصنوعة التي هي جزء من كلام الدارسين الذين عاشوا في حقبة مختلفة وعلى مرّ القرون ابتداء من القرن الثاني عصر التأليف حتى عصرنا الحاضر ، فإن هؤلاء صنعوا تلك الأمثلة التي تصور جوانب مما ذكرنا يمكن أن تعكس لنا بصدق بعض الحقائق أو هي أقرب إلى تلك العصور مما كان يجري فيها من أنشطة مختلفة ومن تلك الحقبة والمراحل ، وسنعرض هنا أمثلة نحوية مصنوعة من تلك المراحل الزمنية المختلفة ولثلاثة جوانب : الأول الجانب الاجتماعي والثاني الجانب الديني والثالث الجانب الحضاري والاقتصادي .

المبحث الأول

الجانب الاجتماعي

سبق القول إن اللغة أصدق سجل لتاريخ الأمم والشعوب وإنها تعكس ثقافة المجتمع الذي يستعملها وتعبر عن حاجاته وتكشف عن مظاهر الحياة فيه على مرّ الحقب والمراحل التي يقطعها .

وسيؤرخ الباحث من خلال هذه الأمثلة النحوية المصنوعة للمجتمع العربي لتتعرف طبيعته، فالطابع الغالب على هذا المجتمع هو ( البداوة ) وهي مرحلة بدائية عاش فيها المجتمع وهي سابقة لكل مراحل الازدهار التي مرت بها الأمة فيما بعد . هذه المرحلة تتجسد في أمثلة النحويين من خلال جانبين :

الأول الرحلة ، والآخر القيم الاجتماعية .

إنّ الترحال الدائم دأب العربي في وسط تلك الصحراء المعروفة بخشونتها وقساوتها وشدة حرّها وأثر ذلك في نفوس ساكنيها ، كل ذلك من أجل طلب الماء الذي يعدّ المصدر الأول لحياتهم وحياة حيواناتهم ومن هنا نجد تكراراً ملحاً لتلك الجمل التي تحوي هذا المضمون عند النحاة نحو قولهم: (ألا ماء فأشربيه)<sup>1</sup> و ( لا ماءً ماءً بارداً )<sup>2</sup> و ( يا للماء )<sup>3</sup> وهذه العبارة تذكر في باب التعجب الذي يفصح عن الحالة الانفعالية حين يرون ماء كثيراً، أما قولهم (ألا ماءً بارداً)<sup>4</sup> فيفصح عن حرارة الشمس التي يكابدونها في تلك الصحراء ويكتوون برمالها ، لذا تجدهم يطلبون الماء البارد الذي يعدّ نعمة كبيرة في حياة إنسان ذلك العصر . ومن هنا نستطيع أن نقف على سرّ الآيات القرآنية التي خاطبت إنسان ذلك العهد التي صورت له هذا الأمر كما في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾<sup>5</sup> والآيات الكثيرة التي تصور الجنة التي تجري من تحتها الأنهار ، ونستطيع أن نعرف القيمة الاجتماعية لمن يملك بنراً في ذلك الوقت من خلال المثال ( حَفَرْتُ وَسَطَ الدَّارِ بِنْرًا )<sup>6</sup> ، ومعرفة أثر الفاجعة فيمن حفر بنراً وفقده مجتمعه كما في المثال الذي يتكرر عند النحاة في باب الندبة ( وَامِنْ حَفَرٍ بِنْرٍ زَمَزَمَاهُ )<sup>7</sup> .

وتتضح معالم البداوة من خلال وقتها عندهم فكثيراً ما يكرر النحاة هذا المثال الذي يبين أفضل أوقاتها وهو قولهم: ( البداوة أطيّب ما تكونُ شهري ربيع أو شهراً ربيع )<sup>8</sup> ، ففي هذه الحقبة تخرج الأرض كلّها وتكون جبابها ممتلئة بالماء فينتعم البدوي بالماء والخضرة . وترافقهم في ترحالهم حيواناتهم ولعل أهمها الفرس والناقة ، أما الفرس فيذكر في عرض أسهل المفاهيم النحوية ، فأول ما يذكر النحوي تقسيمات الكلام يذكر الاسم ومن أمثلته (الفرس والرجل والحجر ) فهذه معالم من بينته يشاهدها ويحتك بها مباشرة في كل أوقاته ويذكرون أنواعاً لهذا الحيوان من جهة صفاته وألوانه كالأمثلة الآتية

( بعثت بفرسٍ أشهب ) و ( ركبْتُ فرساً أخضر ) و ( هذا فرسٌ أبلق )<sup>9</sup> .

1 - الكتاب : 23/3

2 - المصدر نفسه : 289/2

3 - الكتاب : 217/2 . الأصول في النحو : 353/1 . المقتصد : 788/2 . شرح المفصل : 131/1

4 - الواضح في علم العربية : 196

5 - الأنبياء : 30

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 128/2

7 - الكتاب : 228/2 . شرح المفصل : 14/2

8 - الكتاب : 402/1

9 - الواضح في علم العربية : 148



وأما الناقة فهي مصدر من مصادر عيشهم تتكرر في أمثلتهم ولعلّ من أوضحها قولهم : (أ) ذكرأ أن تلد نافتك أحب إليك أم أنثى) <sup>1</sup> ، ثم يكون وقت حلبها توقيتا لبعض شؤونهم ويوضح ذلك المثال الآتي ( انتظرتك حلب الناقة ) <sup>2</sup> .

وهناك حيوانات ألفوها في بيئتهم وكثرت في أمثلتهم ومنها ( البعير والشاة والثور والحمار ) ولعلّ أكثرها دورانا ( الحمار ) الذي شغل مساحة كبيرة من أمثلة النحاة ومنها قولهم : ( قام القوم إلا بعيرا ) <sup>3</sup> ، وقولهم : ( ما جاءني أحد إلا حمارا ) <sup>4</sup> ، وأكثر ما يتكرر في باب الاستثناء ، وأدخله النحويون في باب الترخيم مع فقده لشروط هذا الباب فهو ليس بعلم في الأقل وهو الشرط الأساسي والمهم في هذا الموضوع فقالوا ( يا حما ) ، وأدخلوه في باب ( أفعل ) التفضيل فقالوا ( حمارك أفره الحمير ) <sup>5</sup> .

ويذكر إلى جانب ذلك العامل على ( الجمال ) في باب الوصف بالنسب نحو ( مررت برجل جمال ) <sup>6</sup> ، ولعلنا لا نشعر أهمية هذه الحيوانات كما هي لدى العربي في تلك العصور إذا ما عرفنا أنها تشكل أهم وسائط نقلهم في ترحالهم ، ومن هنا لا نشعر بأهميتها اليوم في أمثلة النحو المعاصر بل انحسرت منها وحلت محلها وسائط أخرى كالسيارة والقطار والطائرة .

وفي الجانب الآخر نجد مجموعة من حيوانات خافوها ومنها ( الأسد والضبع والذئب والحية ) ؛ ولأن صفة الافتراس ملازمة لهذه الحيوانات فقد وردت كثيرا في باب التحذير نحو ( الأسد الأسد ) وكذلك في جواب ( لا ) الناهية كالمثال الذي يتردد بكثرة عند كل النحاة وهو قولهم : ( لا تدن من الأسد يأكلك ) <sup>7</sup> وورد في باب التحذير ( الحية الحية ) <sup>8</sup> ، ولعلّ هذه الأمثلة تشير إلى وجود هذه الحيوانات يومذاك في أنحاء الجزيرة العربية بكثرة وليس كما هو الحال عليه اليوم ، فقد انقرضت ولم يبق لها أثر ، ونستطيع أن نلمس هذه الحقيقة من خلال الآف الألفاظ التي وضعوها لتلك الحيوانات التي تبين صفاتها وأسماءها وفي ذلك دليل على كثرة وجودها ومشاهدتهم لها .

أما المواقيت التي كان يستعين بها البدوي على ضبط بعض مواعيده وشؤون حياته التي لها علاقة بأيام محددة فهي واضحة في الأمثلة النحوية ومنها تلك التي تفصح عن المسافات التي كان يقطعها العربي في رحلاته ، فعند الحديث عن الاستفهام بـ ( كم ) التي توضح العدد أو عند حديثهم عن حذف عامل الظرف بقولهم : ( كم سرت ؟ ) فيكون الجواب ( شهرين أو شهرا أو يوما ) <sup>9</sup> ، فهذه المسافات الزمنية توضح مقدار ما يقطعه في رحلته كما عهدناهم يقولون : مسير يوم أو يومين أو شهرين ، ومثل ذلك قولهم : ( مضيت السنة إلى بغداد ) <sup>10</sup> ، أو تقترن تلك الأوقات بأحد مواسم الثمار أو بظهور الشمس أو القمر وغير ذلك كما في مثالهم ( آتيك إذا احمر البسر وإذا طلعت الشمس ) <sup>11</sup> ، وأحيانا يورخون أيامهم بأحداث لها أثر في نفوسهم لما

1 - المقتصد في شرح الإيضاح : 554/1

2 - المطالع السعيدة . السيوطي : 416/1

3 - شرح الأشموني : 142/2

4 - المقتضب : 412/4

5 - شرح المفصل : 4/3

6 - الأصول في النحو : 25/2

7 - الكتاب : 97/3 . المقتضب : 83/2

8 - مقدمة في النحو : 82

9 - الأصول في النحو : 190/1

10 - المقتصد في شرح الإيضاح : 632/1

11 - شرح المفصل : 17/3

أنزلته بهم من شدة وقسوة كما في الأمثلة الآتية يقولون : ( جنك إذ الحجاج أمير ) و ( أتيتك زمن الحجاج أمير وعبد الملك خليفة )<sup>1</sup> .

أما جانب القيم الاجتماعية التي يتحلّى بها العربي فتتمثل بكثير من الصفات ولعلّ أهم ما يناسب تلك البيئة القاسية الفروسية وهي صفة ملازمة لإنسان ذلك العصر ، ومن الأمثلة عندهم قولهم : ( هذا أول فارسٍ مقبل ) و ( هذا أول فارسٍ شجاع مقبل )<sup>2</sup> و ( يا لك فارساً )<sup>3</sup> و قولهم : ( أكرم به فارساً )<sup>4</sup> و ( لقيت خمسين فارساً )<sup>5</sup> و قولهم في التعجب : ( لله درّه فارساً )<sup>6</sup> ومن ذلك احتفاؤهم بأبطالهم الذين عرفوا في هذا الموضوع ومنهم ( تأبط شراً ) كما في المثال ( يا تأبط شراً المقدام )<sup>7</sup> ، وفي مقابل ذلك نلمح ذماً لكل من يتقاعس عن حضور الحرب ومنها المثال ( قعد عن الحرب جبناً )<sup>8</sup> ، وكثيراً ما يؤكدون هذا المعنى من خلال استعمال الأفعال الدالة على ذلك ومنها ( يغزو وضرب ومشتقاتها ويخشى ويقتل ) ، كقولهم : ( هو يغزو ) وقولهم : ( القتال يوم الجمعة ) وربما كان ذلك سبباً في سرورهم كما في المثال الذي يذكرونه في باب الحال ( سرني ذهابك غازياً )<sup>9</sup> ، كذلك يظهر المثال النحويّ حبّهم للسلم والسلام في قولهم : ( شهدت الحرب إيقاعاً للصالح بين الفريقين )<sup>10</sup> . وربما وجدناهم يفخرون بطبيعة سيوفهم كما في الأمثلة الآتية ( مررت برجلٍ مفضّض سيفه )<sup>11</sup> و ( مررت برجلٍ فضّة حلية سيفه )<sup>12</sup> .

ومن صفات إنسان ذلك العصر التي عرف بها في جميع مراحلها التزامه عروبته وفخره بانتسابه إلى قبائل العرب الأصيلة كما في الأمثلة الآتية ( هذا عربيّ محضاً ) و ( هذا عربيّ قلباً )<sup>13</sup> و ( هذه بنو تميم ) و ( هذه بنو سلول ) و ( هذه أسد )<sup>14</sup> و ( جاء قريش )<sup>15</sup> وقولهم ( مررت برجلٍ هاشميّ وبرجلٍ عربيّ )<sup>16</sup> .

ومن صفاته حبه للجود والكرم ، ومن ذلك قولهم : ( كلّمته حتى يأمر لي بشيء )<sup>17</sup> ، وفي باب الاختصاص يرد مثالهم المشهور

1 - المصدر نفسه : 16/3

2 - الكتاب : 110/2

3 - الكتاب : 237/2

4 - الأصول في النحو : 308/1

5 - الواضح في علم العربية : 102

6 - شرح الأشموني : 639/2

7 - أوضح المسالك : 77/3

8 - المقتصد : 667/1

9 - شرح الأشموني : 560/2

10 - الفوائد الضيائية : 376/1

11 - الكتاب : 27/2

12 - المصدر نفسه : 23/2

13 - المصدر نفسه : 120/2

14 - المصدر نفسه : 416 - 247/3

15 - المقتضب : 361/3

16 - الأصول في النحو : 25/2

17 - الكتاب : 17/3

( نَحْنُ - العُربُ - أقرى الناس للضيف )<sup>1</sup> ، ومثالهم الآخر المشهور ( ما تأتينا فنُكرمَكَ ) ، ويشبهون بعضهم بأجواد العرب المشهورين أمثال (حاتم الطائي) ، فيذكرون المثال الآتي في باب أقسام الخبر ( زيد حاتمٌ جوداً )<sup>2</sup> ، وفي مقابل ذلك ذمهم لصفة ( البخل ) و ( البخلاء ) كما في قولهم ( أكل هذا بخلاً ؟ )<sup>3</sup> ، أي أ تفعل كل هذا بخلاً ؟<sup>4</sup> ، وقولهم ( إنه كثيرُ المالِ بيد أنه بخيلٌ )<sup>5</sup> .

وفي باب التحذير يحثون على تجنب شتم الحر كما في قولهم: (كلَّ شيءٍ ولا شتيمةً حرّاً)<sup>6</sup> ، وفي باب الإغراء مثالهم ( النجدة والمروءة )<sup>7</sup> ، وفي مقابل ذلك جماعة الصعاليك الذين لا مروءة لهم ومثالهم في باب الاختصاص (إنا- معشر الصعاليك - لا قوة بنا على المروءة )<sup>8</sup> . كل هذه الأمثلة تؤرخ لمرحلة عاش فيها العربي وهي مرحلة البداوة ، وهناك أمثلة تؤرخ لمرحلة تالية لهذه المرحلة وهي أكثر رقياً وتطوراً منها ، ففيها نلمح معالم المدنية والتحضر ، وهذه المرحلة تتمثل بالأمصار التي شيدت على كثران تلك الصحراء ، وبالنظام الطبقي الذي تجسّد جلياً بعد عصور الفتح العربي .

إن أكثر الأمصار التي ذكرت في المثال النحويّ المصنوع هي ( البصرة والكوفة وبغداد ) وفي مناسبات عدة ، ومنها الأمثلة الآتية ( البصرة أنتَ عليها أميرٌ )<sup>9</sup> و ( دخلتُ البلادَ حتّى الكوفة )<sup>10</sup> و ( سرّ من البصرة إلى الكوفة ) و ( سرّ من البصرة إلى بغداد )<sup>11</sup> و ( خرجتُ من الكوفة إلى بغداد )<sup>12</sup> و ( خرجتُ من الكوفة إلى البصرة )<sup>13</sup> و ( مررتُ برجلٍ بصريٍّ وكوفيٍّ )<sup>14</sup> و ( نزلتُ بالبصرة ) و ( خرجتُ من الكوفة )<sup>15</sup> ، ولعلَّ حبَّ النحاة للبصرة والكوفة وحبَّ انتسابهم إليهما وإلى مذهبهما في الدرس النحويّ واللغويّ هو الذي يحدوهم إلى الاحتفاء بذكرهما .

وهناك مدن أخرى ظهرت في المثال النحويّ المصنوع لعلَّ أشهرها ( حضرموت وبلعبك ومصر ومكة والمدينة وجدة ونخلة وواسط ودابق وهجر وقباء وعمان ) كما في الأمثلة الآتية: ( مررتُ برجلٍ مصريٍّ وشاميٍّ )<sup>16</sup> .

( نزلتُ بمكة )  
( قَدِمْتُ من جدّة )  
( رأيتُ رجلاً من أهل نخلة )

1 - الكتاب : 33/2 . شرح المفصل 18/2 . شرح شذور الذهب : 219

2 - المقرب : 89

3 - الكتاب : 258/1

4 - شرح المفصل : 125/1

5 - المطالع السعيدة : 448/1 . همع الهوامع : 232/1 .

6 - المقرب : 277

7 - شرح شذور الذهب : 223

8 - الكتاب : 235/2

9 - الكتاب : 117/1

10 - المقتضب : 38/2

11 - المقتضب : 36/4 . اللمع في العربية : 155

12 - اللمع في العربية : 156

13 - الأصول في النحو : 409/1

14 - المصدر نفسه : 25/2

15 - الواضح في علم العربية : 153

16 - الأصول في النحو : 25/2

( دخلت واسطاً )

( مررت بدابق )

( قدمت من هجر )

( نزلت بقباء )

( دخلت عمان<sup>1</sup> )( حضر موت طيبة<sup>2</sup> ) .

أما النظام الطبقي فيتمثل بطبقة العبيد والوصيف والجواري والغلمان الذين يشكلون مرآة تعكس مظهراً من مظاهر القوة للأمة يومذاك فهم من غير العرب الذين جيء بهم أسارى من الأمم الأخرى في ظلّ الفتح العربي لتلك البلدان التي حرروها ، ويعكس وجودهم جانباً آخر للمدنية والتحضر للمجتمع العربي ورقية عن مرحلة البداوة .

وتظهر أحوال العبيد في المثال النحويّ المصنوع بأشكال مختلفة ومنها ألوانهم كما في الأمثلة الآتية :

( مررت بـغلام أحمر )

( ابتعت غلاماً أسود )

( جاءني غلام أبيض<sup>3</sup> ) .

وفي باب أفعال التفضيل قولهم : ( هو أفره الناس عبيداً وأجود الناس دوراً )<sup>4</sup> وقولهم : ( عبدك خير العبيد )<sup>5</sup> ، وأما في باب العدد فمما يعدّ ويكون تفسيراً لبعض الأعداد ولاسيماً الأعداد الكبيرة التي تظهر ملكية الرجل لهؤلاء العبيد وفخره بملكيتهم ومنها قولهم : ( مررت بعشرين جارية ) و ( جاءني اثنان وثلاثون غلاماً )<sup>6</sup> ، وفي باب الاستفهام يسأل بالأداة ( كم ) عن عددهم وبالهزمة لتعيين جنسهم كما في المثالين الآتين ( أ غلام عندك أم جارية؟ ) و ( أ زيد أنت وصيف له أو غلام له ؟ )<sup>7</sup> و ( كم غلاماً ملكك ؟ )<sup>8</sup> ، ويسلّط المثال النحويّ الضوء على جمال الجواري فتدّ الأمثلة الآتية التي تبين أحوالهنّ كنحو قولهم : ( عجت من الجارية حسنها ونظرت إليها حليها )<sup>9</sup> وقولهم : ( يا ذا الجارية الواطئها زيد )<sup>10</sup> ، وترد في المثال ألفاظ العقود لبيع العبيد وشرائهم أو إعطائهم حريتهم نحو قولهم : ( هذا ملكك يمينك )<sup>11</sup> و ( مررت بعبد بعثك )<sup>12</sup> ، وقولهم : ( أنت حرّ )<sup>13</sup> ، يذكر عند حديثهم عن الكلام الإنشائيّ وهناك كثير من الأمثلة .

وهناك جانب آخر من جوانب المدنية في المثال النحويّ يتمثل في الترغيب في طلب العلم بعدما بدأ عصر التأليف والدرس على أثر فتح تلك الأمصار الكبيرة التي احتضنت هذه الحقبة،

1 - الواضح في علم العربية : 164

2 - شرح المفصل : 20/1

3 - الواضح في علم العربية : 148

4 - الأصول في النحو : 223/1

5 - شرح المفصل : 4/3

6 - الواضح في علم العربية : 148

7 - الكتاب : 117/1 - 300/2

8 - المقتصد في شرح الإيضاح : 741/2

9 - شرح عمدة الحافظ : 580

10 - الكتاب 53/2 . الأصول في النحو : 37/2 - 38

11 - المقتضب : 52/2

12 - أوضح المسالك : 8/3

13 - شرح شذور الذهب : 32

وقد اشتهر علم النحو والفقه والتصريف من بين كل العلوم ، فنجدها تتكرر في أمثلتهم مثل (أعرفُ النحوَ حتى التصريفَ) <sup>1</sup> و (تعلمُ إما فقهاً أو نحواً) <sup>2</sup> و (تعلمُ الفقهَ أو النحوَ) <sup>3</sup> ، وقد ازدهر هذا الجانب حتى أخذ أفراد المجتمع يرفعون شعار (العلمُ نافعٌ والجهلُ ضارٌّ) <sup>4</sup> ، ونجد أمثلة أخرى في هذا الباب توضح صوراً لحبهم العلم وشيخه كما في قولهم : (على كم شيخ قرأت ؟) <sup>5</sup> وقولهم : (أخذتُ عنه العلمَ) <sup>6</sup> وقولهم : (نظرتُ في العلمِ) <sup>7</sup> وكذلك يرد المثال الآتي الذي يحث على مجالسة العلماء بكثرة في باب العطف بـ(أو) و (إما) اللتين تفيدان معنى الإباحة وهو قولهم : (جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ) و(جالسِ إما الحسنَ وإما ابنَ سيرينَ) <sup>8</sup> .

ويظهر احتفاؤهم بالعلماء والشعراء الذين احتلوا مكاناً بارزاً في بينتهم كما في الأمثلة الآتية (مررتُ بسيبويه وسيبويه آخرَ) <sup>9</sup> ، وقولهم : (جاءَ ابنُ خالويه ورأيتُ ابنَ خالويه) و (يا سيبويه العالمُ) <sup>10</sup> وقولهم : (مررتُ بالفرزدق قائماً) و (يا فرزدقُ) <sup>11</sup> ، وقولهم : (مررتُ بامرئ القيس الشاعرِ) <sup>12</sup> وقولهم في الندبة : (وا معدي كرباه) و (وا سيبويهاه) <sup>13</sup> و (وا تأبط شراه) <sup>14</sup> .

إنَّ هذه الأمثلة تصور أمة في مرحلة من مراحل عمرها الطويل ، وتؤرخ عادات وسلوكها في حقبة مرّت بها الأمة وتمكن الدارس فيها من تصور حالة المجتمع في تلك العصور .  
ووجدنا في أمثلة النحاة نزعة شرقية إزاء المرأة فمع قلة الأمثلة التي ورد ذكرها فيها إنها كانت قليلة الشأن عندهم ولا نجد أي تعاطف معها أو احترام لها ، ولا ننسى أنهم قريبو عهد بالجاهلية ، ومن ذلك أمثلتهم (الرجلُ أفضلُ من المرأة) <sup>15</sup> ، ويأتي ذلك عند الحديث عن (ال تعريف التي تكون للجنس وبيان الحقيقة ، فحقيقة (الرجل) أفضل من حقيقة (المرأة) ، ومثله قولهم عند الحديث عن مسوغات الابتداء بالنكرة ومنها النكرة الموصوفة (رجلٌ خيرٌ من امرأة) <sup>16</sup> ، وقولهم (والله لا أتزوج النساءَ) <sup>17</sup> ، كما يرد ذكرها في باب النداء بصفتها على

1 - شرح عمدة الحافظ : 616

2 - مغني اللبيب : 86

3 - شرح عمدة الحافظ : 88

4 - المصدر نفسه : 102

5 - المصدر نفسه : 532

6 - الفوائد الضيائية : 332/2

7 - معاني الحروف . الرماني : 96 . المقتصد : 822/2

8 - مغني اللبيب : 86

9 - شرح عمدة الحافظ : 17/1 . شرح ابن عقيل : 17/1

10 - أوضح المسالك : 77/3

11 - الأصول في النحو : 314/1 . 330 . شرح المفصل : 57/2

12 - شرح شذور الذهب : 434

13 - ارتشاف الضرب : 145/3

14 - المصدر نفسه .

15 - شرح قطر الندى : 109

16 - الأشباه والنظائر : 61/2

17 - مغني اللبيب : 150

وزن ( فَعَالٍ ) الذي نصَّ النحويون على دلالاته وهو (( سَبٌّ للمؤنث )) وهذه جملة من أمثلتهم ( يا خَبَاثَ و يا دَفَارِ و يا لَكَاعِ و يا فَسَاقِ و يا فَجَارِ و يا زَنَاءِ و يا سَرَاقِ )<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - شرح شذور الذهب : 92 . المطالع السعيدة : 118/1

المبحث الثاني

الجانبة الديني

أما الروح الدينية في المثال النحويّ المصنوع فهي واضحة وبارزة جداً ، بل هي سمة غالبية على هذه الأمثلة وقد ألّفت مجموعة كبيرة أكثر من سابقتها وهذا يصور لنا مدى تعلّق النحاة بالعاطفة الدينية التي كانوا يؤكدون بها انتماءهم إلى المجتمع الإسلاميّ .

لقد اشتمل المثال النحويّ على موضوعات كثيرة من العقيدة الإسلامية فهناك أمثلة فقهية تخصّ الفرائض وأحكامها وأمثلة للدعاء وأمثلة للإيمان والأقسام التي استعملت في تأكيد أحاديثهم وأخبارهم أو في التزام عهودهم وعقودهم وأمثلة تظهر فيها العبادات الزمانية ، عبادات الأيام والليالي والشهور المحرّمة والمقدّسة ، وهناك أمثلة تعكس جوانب أصولية وعقيدية وتتضح منها أهمية العبادات وغاياتها .

ونجد جانباً مهماً وهو الإشارة والتصريح بالشخصيات الدينية المقدّسة أولئك الذين تركوا أثراً واضحاً في حضارة الأمة الإسلامية فكان عهداً على النحاة هذا الذكر الجميل لهم .

ولا نجد أثراً للديانة الوثنية التي سبقت عصر الرسالة المحمّدية المقدّسة غير ما احتفظت به الكتب النحويّة واللغويّة وهي كلمة واحدة وهي كلمة ( هُبَل ) التي تذكر في باب الممنوع من الصرف على أنها غير مصروفة للعدل ، وهي على وزن ( فَعْل ) ويبدو أنّ الكلمات التي جاءت على هذا الوزن عددها قليل جداً فعزّ على النحاة أن يذكروها إلى جانب نظيراتها .

وهناك أمثلة توضح عبارات تستعمل في المعاملات وبعضها يصوّر أحداثاً إسلامية مهمة وجوانب أخرى من تاريخنا الإسلاميّ . فمن ذلك أمثلة الدعاء ولغته ، فالأمة الإسلامية أمة دعاء وقد حتّم على ذلك القرآن الكريم ، إذ قال الله تعالى: ﴿ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ، إِنَّ الَّذِينَ

يَسْكُرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ ﴾ <sup>1</sup> وقد جعل الله الدعاء عبادة كما أشارت الآية الكريمة وفيها ذمّ لمن يُعرض عنها ، ومن هنا عدّ الدعاء من أفضل العبادات . والدعاء طلب العبد من ربه أن يحقّق حاجاته وهذه تتنوع بحسب مقتضيات زمانية ، ولنر الآن ما أراده الداعي من خلال الأمثلة النحويّة قبل ما يقارب الألف سنة من الآن وربما أكثر من ذلك .

أمثلة الدعاء تكون على قسمين منها في الشرّ ومنها في الخير ، فمن الدعاء في الشرّ قولهم : ( خيبةً ودفراً وجدعاً وعقراً وبؤساً وأفةً وتفةً وبعداً وسُحْقاً وتعساً وتباً وجوعاً وجوساً ) <sup>2</sup> ، وقولهم : ( ترباً وجندلاً ) <sup>3</sup> وقولهم : ( العجب لك والويل لك والتراب لك والخيبة لك ) <sup>4</sup> وقولهم : ( لا مرحباً ولا أهلاً - لا مسرة ولا كرامة - لا شلاً - لا سقياً ولا رعيّاً - لا هنيئاً ولا مريئاً - لا سلام عليك ) <sup>5</sup> وقولهم : ( أما الكافر فلعنة الله عليه ) <sup>6</sup> وقولهم : ( ويلّ للكافر ) <sup>7</sup> . أما أمثلة الدعاء في مورد الخير فقولهم : ( لا يقطع الله يمينك - ليجزك الله خيراً ) <sup>8</sup> وقولهم : ( سقياً ورعيّاً ) <sup>1</sup> ، دعاء بالسقي وهو

1 - غافر / 60

2 - الكتاب : 211/1

3 - المصدر نفسه : 314/1

4 - المصدر نفسه : 328/1

5 - المصدر نفسه : 301/2

6 - المصدر نفسه : 142/1

7 - المطالع السعيدة : 258/1

8 - الكتاب : 8/3



وفرة الماء وبالرعي بوفرة الكلاً وهما مصدر حياة الإنسان يومذاك وبهما يستقرّ ويحيا ومن أجلهما ينتقل من مكان إلى آخر .

وقولهم ( اللهم غلاماً )<sup>1</sup> أي هب لي غلاماً ، ويرد في أمثلة النحاة دعاء لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو قولهم : ( غفر الله لأصحاب محمد )<sup>2</sup> و يرد كذلك دعاء للنبي بالصلاة عليه وهذا ما يذكر في باب عطف البيان وقولهم : ( صلى الله على النبي محمد )<sup>3</sup> وقولهم في باب التنازع : ( صلى الله وبارك على محمد )<sup>4</sup> وقولهم : ( اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم )<sup>5</sup> ، ويرد في باب الاشتغال ( اللهم عبدك ارحمه )<sup>6</sup> ، ويرد في باب نصب المضارع بعد فاء السببية في جواب الدعاء الأمثلة الآتية ( اللهم تب علي فأتوب )<sup>7</sup> و ( اللهم اغفر لي فأفور ولا تواخذني فأهلك )<sup>8</sup> وقولهم : ( طوبى للمؤمن )<sup>9</sup> ، إن هذه العبارات تمثل مفاهيم استحدثها الإسلام ولم تعرفها الجاهلية .

وأما أمثلة القسم فهي تعكس الروح الإسلامية وتعاليمها ، فقد ورد في الأثر (( مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَصْمِتْ )<sup>10</sup> ، ومن هنا فقد اختفت تلك الأيمان والأقسام التي عرفت في الجاهلية مثل القسم بالأصنام أو الآباء وغيرها وحلت محلها أقسام استحدثها الإسلام كقولهم : ( عَمَرَكَ الله إلا فعلت ) و ( قعدك الله إلا فعلت )<sup>11</sup> وقولهم ( والله لأفعلن ) و ( أقسم لأفعلن ) و ( أقسمت بالله عليك لتفعلن )<sup>12</sup> وقولهم : ( لعمرك لأفعلن وعلي عهد الله لأفعلن وعلي يمين الله لأفعلن )<sup>13</sup> .

وترد في الأمثلة الإشارة إلى الفرائض التي هي من فروع الدين وأحكامها ومنها الصلاة : مقدماتها مثل أوقاتها والطهارة وأركانها والأذان وبعض فقراته ونوافلها ، فمن مقدمات الصلاة الوضوء والطهارة التي تتوقف صحة الصلاة عليها فيرد المثال الآتي في باب الفاء العاطفة التي تفيد الترتيب ( توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه )<sup>14</sup> ، ومن مقدماتها دخول الوقت ففي باب نصب المضارع بعد ( حتى ) إذا كانت دالة على المستقبل (سرت حتى أسمع الأذان )<sup>15</sup> و ( أنا أنام حتى يسمع الأذان )<sup>16</sup> ، ومن فقرات الأذان في باب ( أن ) المفتوحة الهمزة قولهم : ( أشهد أن محمداً رسول الله )<sup>17</sup> .

ومن فقرات الإقامة يرد قولهم : ( قد قامت الصلاة )<sup>18</sup> عند حديثهم عن معنى ( قد ) في الدلالة على التقريب ، ويرد عند ابن هشام مثال يشير إلى سجود السهو وهو قوله : ( سهاً

1 - المصدر نفسه .

2 - المقتضب : 325/2

3 - شرح عمدة الحافظ : 593

4 - ارتشاف الضرب : 95/3

5 - شرح شذور الذهب : 136

6 - شرح قطر الندى : 192

7 - شرح شذور الذهب : 309

8 - الفوائد الضيائية : 248/2

9 - المطالع السعيدة : 258/1

10 - صحيح مسلم : 1267/3 .

11 - الكتاب : 322/1

12 - المصدر نفسه : 104/3

13 - المقتضب : 325/2

14 - مغني اللبيب : 123

15 - الكتاب : 27/3

16 - المقتضب : 38/2

17 - المصدر نفسه : 342/2

18 - المقتصد في شرح الإيضاح : 904/2

فَسَجَدَ )<sup>1</sup> عند حديثه عن دلالة الفاء العاطفة لمعنى التسبب ، وفي مكروهات الصلاة يرد المثال الآتي في عمل المصدر وهو قولهم : ( أنكرت صيداً في كل ساعة صلاة ظبي )<sup>2</sup> ، وقولهم في إباحة صلاة النافلة من جلوس : ( لك أن تتنقل قاعداً )<sup>3</sup> ، وأما أوقات الصلاة فمنها صلاة الظهر والعصر والمغرب جاء ذكرها عند الحديث عن الإخبار عن أسماء المعاني بالظرف الزماني وقولهم : ( هذه الظهر أو العصر أو المغرب )<sup>4</sup> ، وهناك إشارة إلى صلاة الصبح في المثال ( قمت سحر )<sup>5</sup> عند الحديث عن الظرف ( سحر ) ، ومن أوقات الصلوات المهمة المخصوصة في الأيام مثل يوم الجمعة المبارك ، ففي باب البدل يرد المثال ( يعجبني يوم الجمعة الصلاة فيه )<sup>6</sup> و المثال في جواب ( متى قمت ؟ يوم الجمعة )<sup>7</sup> وقولهم ( صليت يوم الجمعة )<sup>8</sup> ، ولهذا السبب كان يوم الجمعة مباركا كما في مثالهم ( يوم الجمعة يوم مبارك )<sup>9</sup> ، فهو يعدُّ أحد أعياد المسلمين ، وجزء من صلاة الجمعة خطبتها التي أشار إليها النحاة في مثالهم ( أخطب ما يكون الأمير يوم الجمعة )<sup>10</sup> ، فهذا المثال يؤرخ لحقبة كان فيها الأمراء والخلفاء هم القائمون بالصلاة لا غيرهم .

وتشير بعض الأمثلة إلى أن الصلاة تكون توقيتاً لبعض مواعيدهم كما في المثال ( جئت في دبر كل صلاة وفي أدبار الصلوات )<sup>11</sup> .

ومن أركان الإسلام المهمة الصوم ، فله قدسيّة واضحة في أمثلة النحاة ، ولاسيما شهره المبارك شهر رمضان ، وأول مقدماته رؤية هلاله التي تعدُّ من أهم شروط صومه وأهم علامة يثبت بها كما ورد في الأثر الشريف (( صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ))<sup>12</sup> ، فيرد المثال الذي يتكرر عند النحاة في باب حذف العامل إذا دلَّ عليه الدليل وقولهم :

(الهلل والله)<sup>13</sup> و (الهلل ورب الكعبة)<sup>14</sup> ، ويرد صوم رمضان في باب نيابة الظرف عن الفاعل فيقولون : ( صيم رمضان )<sup>15</sup> ، ويرد في باب آخر وهو الظرف المتصرف قولهم : ( صمت رمضان )<sup>16</sup> هذا في الصوم الواجب ، وأما المستحب فتشير الأمثلة إليه فهناك مثال يضاف فيه الصوم إلى الوقت ويسند إليه على سبيل المدح والمبالغة قولهم : ( نهارك صائم وليك قائم )<sup>17</sup> وفيه إشارة إلى الزهد والارتباط بالله .

و في حذف عامل الظرف عند السؤال عنه بـ ( متى صمت ؟ ) فجوابه عندهم ( يوم الخميس )<sup>18</sup> ، ومن الصوم المستحب شهر شعبان أو بعض أيامه ويرد في مثال بدل الاشتمال نحو قولهم : ( أوصيك

1 - شرح قطر الندى : 314

2 - ارتشاف الضرب : 176/3

3 - شرح الاشموني : 560/2

4 - الكتاب : 222/1

5 - شرح المفصل 46/2

6 - الواضح في علم العربية : 88

7 - المقتضب : 190/1

8 - المقتصد : 638/1

9 - المصدر نفسه : 632/1

10 - الكتاب : 402/1

11 - شرح المفصل : 45/2

12 - صحيح البخاري . كتاب الصوم : 674/2

13 - المقتضب : 29/4 . شرح المفصل : 94/1

14 - الكتاب : 57/1 . شرح المفصل 125/1

15 - شرح شذور الذهب : 159 . شرح الاشموني : 194/2

16 - شرح الاشموني : 358/2

17 - الكتاب : 400/1

18 - المقتضب : 190/1

بشعبان صيام فيه <sup>1</sup> ، وعند الحديث عن العطف بـ ( حَتَّى ) مع وجود القرينة بخروج ما بعدها عما قبلها يرد المثال ( صُمْتُ الأيام حَتَّى يومَ الفطر ) و( صُمْتُ الأيام حَتَّى يومَ الخميس ) <sup>2</sup> ، ومن أيام الصوم يقولون : ( صُمْتُ يومَ الجمعة ) <sup>3</sup> و قولهم : ( يعمُرُ أهلُ الخيرِ مَسَاجِدَ اللَّهِ طرفي النهارِ ويصومونَ اثني الأسبوعِ وخميسَهُ آمِينَ مع أهلِهِم عليهِ الجنةِ ) <sup>4</sup> ، وقد ورد في الآثار أن صوم يوم الاثنين والخميس من شهور مخصوصة كشهر شعبان مهم جداً وقد أشار المثال إلى ذلك كقولهم: ( صُمْتُ يومَ الخميس ) <sup>5</sup> ، و يرد في جملة الشرط و جوابه ( أَيَّ يومٍ تَصُومُ أَصُمُّ ) <sup>6</sup> ، و يعدُّ شهر الصوم من المواقيت التي يشير إليها النحاة في مثالهم ( قَدُمْتُ شهرَ رمضانَ ) <sup>7</sup> .

ومن أركان الإسلام المهمة ( الحج ) الذي ذكر في الأمثلة من جهات عدة ، فمن جهة توافر شرط الاستطاعة عملاً بقوله تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ <sup>8</sup> ومن شروط الاستطاعة ما ورد في مثالهم في باب نصب المضارع بعد الفاء ( لَبِيتَ لِي بَعِيرًا فَأَحْجَّ عَلَيْهِ ) <sup>9</sup> ثُمَّ تَأْتِي النِّيَّةُ فِي قِصْدِ بَيْتِ اللَّهِ الْحَرَامِ وَمِثَالُهُم الَّذِي يَذْكُرُ فِي بَابِ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَنْصِبُ مَفْعُولِينَ فَهِيَ تَنْصِبُ مَفْعُولًا وَاحِدًا إِذَا قِصِدَ بِهَا مَعْنَى آخَرٍ قَوْلُهُمْ : ( حَجَّوْا بَيْتَ اللَّهِ ) <sup>10</sup> ، ثُمَّ يَذْكُرُ زَمَانَ خُرُوجِ الْحَاجِّ إِلَى مَوْسَمِ الْحَجِّ قَوْلُهُمْ: ( خُرُوجُ الْحَاجِّ شَهْرُ رَمَضَانَ ) <sup>11</sup> ، فَهَذِهِ الْمَسَافَةُ الزَّمْنِيَّةُ الَّتِي يَقْطَعُهَا الْحَاجُّ إِلَى هُنَاكَ كَانَتْ تَبْلُغُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ مِمَّا يَصَوِّرُ الْمَعَانَاةَ الَّتِي كَانَ يُوَاجِهُهَا الْفَرْدُ الْمُسْلِمُ فِي حَقْبَةٍ مَعِينَةٍ وَبَيْنَهُ وَسَائِطُ نَقْلِهَا كَانَتْ بِدَائِيَّةٍ تَتَطَلَّبُ وَقْتًا لِلْوَصُولِ إِلَى هُنَاكَ ، أَمَّا زَمَانُ الرَّجُوعِ إِلَى الدِّيَارِ وَالْفَرَاغِ مِنَ الْفَرِيضَةِ أَيْضًا وَرَدَ فِي الْمِثَالِ وَهُوَ قَوْلُهُمْ : ( مَقْدَمُ الْحَاجِّ شَهْرُ الْمُحَرَّمِ ) <sup>12</sup> ، فَهَذِهِ الْفَرِيضَةُ كَانَتْ فِي وَقْتٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ شَاقَّةً وَتَحْتَاجُ إِلَى جُهْدٍ كَبِيرٍ وَمُؤُونَةٍ كَثِيرَةٍ وَلَرُبَّمَا كَانَ الْحَاجُّ يُوَصِّي أَهْلَهُ خَشْيَةَ الْهَلَاكِ وَالْمَوْتِ فِي طَرِيقِهِ إِلَى هُنَاكَ ، وَإِذَا مَا وَازَنَا بَيْنَ أَيَّامِنَا هَذِهِ وَأَيَّامِهِمْ فَسَنَجِدُ أَنَّ هَذِهِ الْفَرِيضَةَ فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ لَا تَكْلِفُ الْإِنْسَانَ الْمُسْلِمَ سِوَى وَقْتٍ قَصِيرٍ بِفَضْلِ وَسَائِلِ النُّقْلِ الْفَاحِشَةِ وَالسَّرِيعَةِ الَّتِي تَقْلِلُ لَهُ مِنَ الْجُهْدِ وَمِنَ الزَّمَانِ الَّذِي يَقْضِيهِ فِي رَحْلَتِهِ هَذِهِ ، فَخُرُوجُ الْحَاجِّ فِي أَيَّامِنَا هَذِهِ يَكُونُ قَرِيبًا مِنْ أَيَّامِ ذِي الْحِجَّةِ وَهُوَ مَوْسَمُ الْحَجِّ فَهُوَ بِالْتَّحْدِيدِ يَكُونُ فِي آخِرِ ذِي الْقَعْدَةِ ، وَقَدُومُهُمْ كَذَلِكَ لَا يَكْلِفُ وَقْتًا كَثِيرًا فَهُوَ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ فِي الْخَامِسِ عَشَرَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ.

ويذكر في المثال النحويّ المصنوع العبارات التي تصوّر تهنئة الحاج بعد رجوعه في باب حذف عامل المصدر قولهم : ( حَجًّا مَبْرُورًا ) <sup>13</sup> ، وترد أمثلة في أبواب متفرقة أخرى تخصّ موضوع الحجّ ، ففي باب المفعول معه قولهم : ( شَأْنُكَ وَالْحَجَّ ) <sup>14</sup> وقولهم في حذف عامل

1 - الواضح في علم العربية : 88

2 - المقرب : 217

3 - شرح المفصل : 17/3 . شرح عمدة الحافظ : 411

4 - شرح عمدة الحافظ : 480

5 - شرح شذور الذهب : 231

6 - المصدر نفسه : 338

7 - المقتصد : 632/1

8 - آل عمران 97/

9 - شرح شذور الذهب : 98

10 - أوضح المسالك : 309/1

11 - المقتصد : 632/1

12 - المصدر نفسه : 288/1

13 - شرح الاشموني : 327/3

14 - المقرب : 277

الظرف في جواب : ( متى سِيرَ عليه ؟ ) ، (مقدم الحاج )<sup>1</sup> ، وهناك مثال يوضح أن هذه الفريضة يمكن أداؤها بالنيابة عن الميت وهو قولهم ( حجّ فلان عن أبيه )<sup>2</sup> .  
ومن المسائل التي حواها المثال النحويّ المصنوع مسألة الصدقات التي تعكس جانباً من أهداف الشرع المقدّس بخلق حالة من التكافل الاجتماعي ، فترد الأمثلة الآتية ( أخذت زكاة ماله درهماً ) و قولهم : ( تصدقتُ بمالي درهماً درهماً )<sup>3</sup> و قولهم : ( تصدقتُ بدرهم دينار )<sup>4</sup> ، وفي باب النعت لغرض الإيهام قولهم : ( تصدقتُ بصدقة قليلة أو كثيرة )<sup>5</sup> .  
ومن المسائل الشرعية ( الاعتكاف ) الذي يذكر في المثال النحويّ ومن شروطه أن يكون المعتكف صائماً كما في باب حذف الخبر قولهم : ( اعتكافي صائماً )<sup>6</sup> ، ومن شروطه أن يكون في المسجد فيذكر المثال ( اعتكفتُ عند المحراب )<sup>7</sup> ، وأفضل المساجد التي يعتكف فيها الكعبة الشريفة كما يرد في المثال ( يعجبني الاعتكاف ولاسيماً عند الكعبة )<sup>8</sup> ، وهناك أمثلة توضح أزمناً للاعتكاف كقولهم : ( اعتكفتُ أمس )<sup>9</sup> و ( اعتكفتُ يوم الجمعة )<sup>10</sup> .  
وللقرآن الكريم وتلاوته أهمية عند النحاة وترد في أمثلتهم العناية به ففي باب الممنوع من الصرف قولهم : ( قرأتُ سورة إبراهيم )<sup>11</sup> ، وفي العطف بـ ( حتى ) يرد مثالهم ( حَفِظَ فلان القرآنَ حتى سورة البقرة )<sup>12</sup> ، و يرد في باب إعمال المصدر المنون ورفع فاعله قولهم : ( عجبْتُ من قراءة في كلِّ حال القرآن )<sup>13</sup> ، ويرد مثال يشير إلى استحباب الاستغفار كما في قولهم عند الحديث عن الظرف المتصرف ( كلُّ غداةٍ يُستحبُّ فيها الاستغفارُ )<sup>14</sup> ، ومثال واحد يشير إلى فريضة الجهاد وهو قولهم في نصب المضارع بعد الواو في جواب الترجي قياساً : ( لعلِّي سأجاهدُ وأغنمُ )<sup>15</sup> .

وأما الأمثلة التي توضح بعض مسائل الأصول والعقائد فهي مسائل سهلة وواضحة ليس فيها تلك الصعوبة المعروفة في هذه الموضوعات ولا ذلك الجفاف المعهود وربما كان هذا مطابقاً للوضع الأول الذي عرفت فيه الشريعة المقدّسة السمحة ، فقد خاطبت الإنسان العربي بأسهل المفاهيم لا تتعدى الشهادتين إلا أنها بعد حقبة ظهرت مدارس كلامية وتفرعت مسائل ونوقشت بعض جوانب الفلسفة اليونانية القديمة في ضوء الفكر الإسلامي ، ومن هذه الأصول التوحيد والنبوة فعند الحديث عن الابتداء والخبر وشرط الخبر تحقق الفائدة فيه يذكر المثال ( الله ربنا و محمدٌ نبينا )<sup>16</sup> ، وقولهم : ( الله إلهنا )<sup>1</sup> ، وترد العبارات الآتية في تنزيه الله

1 - الكتاب : 222/1 . الأصول في النحو : 193/1 . شرح المفصل : 42/2

2 - ارتشاف الضرب : 448/2

3 - الكتاب : 392/1

4 - شرح قطر الندى : 322

5 - شرح الأزهري : 90

6 - شرح عمدة الحافظ : 177

7 - المصدر نفسه : 411

8 - همع الهوامع : 234/1

9 - شرح شذور الذهب : 98 . المطالع السعيدة : 117/1

10 - شرح الاشموني : 358/2

11 - المقتضب : 158/1

12 - شرح عمدة الحافظ : 616

13 - ارتشاف الضرب : 176/3

14 - شرح عمدة الحافظ : 415

15 - ارتشاف الضرب : 415/2

16 - الأصول في النحو : 58/1

وتوحيده قولهم في باب المصادر المنصوبة على المفعول المطلق : ( سُبْحَانَ اللَّهِ وَمَعَادُ اللَّهِ وَرِيحَانَهُ )<sup>2</sup> و ( بَرَاءَةُ اللَّهِ مِنَ السُّوءِ )<sup>3</sup> و ( اللَّهُ أَكْبَرُ دَعْوَةُ الْحَقِّ )<sup>4</sup> وقولهم في باب الاختصاص : ( بك - الله - نرجو الفضل ) و ( سبحاتك - الله - العظيم )<sup>5</sup> ، ومنها عبارات التمجيد والتمجيد لله تعالى كقوله في باب يختار فيه ان تكون المصادر مبتدأة مبنيا عليها ما بعدها و ما أشبه المصادر من الأسماء و الصفات : ( الحمد لله ) و في باب ما ينتصب على التعظيم و المدح ( الحمد لله الحميد هو ) و ( الحمد لله أهل الحمد ) و ( الملك لله أهل الملك )<sup>6</sup>.

وهناك مثال يتردد في باب الاستفهام وأول من صنعه على ما يبدو ابن السراج يوضح جوابه قولين للمذاهب الإسلامية وهو قوله : ( الحسنُ أو الحسينُ أشرفُ أم ابنُ الحنفية ؟ )<sup>7</sup> ويرد بلفظ آخر عند من تلاه وهو ( الحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفية )<sup>8</sup> ، فإذا كان الجواب ( ابن الحنفية ) فهو قول الكيسانية الذين يعتقدون بإمامته ، وأما الجواب الأول فهو لبقية المذاهب الإسلامية .

ويرد مثال آخر يصور مذهباً عقائدياً ، وربما كان هذا المثال يؤرخ لسنة ( 37 هـ ) السنة التي ظهر فيها هذا المذهب وهو قولهم : ( كَمْ تَرَى الحُروريةَ رجلاً )<sup>9</sup> وهم جماعة من الخوارج منسوبة إلى موضع بظاهر الكوفة اسمه ( حروراء ) وقد نسبوا إليه لأنه كان أول اجتماعهم به حين خالفوا الإمام علياً عليه السلام<sup>10</sup> .

ويصور المثال النحوي المصنوع نماذج من رجالات الإسلام يدلل هذا على اعتزاز النحاة والمجتمع بهؤلاء الرجال الذين تركوا آثاراً طيبة في تاريخ الأمة ، ففي باب الندبة يذكر جدُّ النبي صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم عبد المطلب مقترناً بأهم ما قدمه من إنجاز وهو حفر بئر زمزم الذي عَدَّ الغسل والشرب منه جزءاً من مناسك الحج فيقولون : ( وَامِنْ حَفَرَ بئرَ زمزماه )<sup>11</sup> ، فهذه فاجعة لا تعدلها فاجعة لكل ساكني الجزيرة أحناف ومشركين ماداموا بدوا .

وللنبي صَلَّى الله عليه وآله وسلَّم مكانة رائعة في أمثلة النحاة كما في هذه الأمثلة في باب ( أن ) المفتوحة ( أشهدُ أن مُحَمَّدًا رسولُ اللَّهِ )<sup>12</sup> وباب المبتدأ والخبر ( اللَّهُ رَبُّنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا )<sup>13</sup> وقولهم في التنازع : ( صَلَّى الله وبارك على مُحَمَّدٍ )<sup>14</sup> و في عطف البيان ( صَلَّى الله على النبي مُحَمَّدٍ )<sup>15</sup> ، ومثال آخر يصور قيادة النبي للأمة في أول دعوته الشريفة يذكر في دلالة

1 - شرح المفصل : 20/1

2 - الكتاب : 322/1

3 - المصدر نفسه .

4 - المصدر نفسه : 381/1

5 - المصدر نفسه : 235/2

6 - المصدر نفسه : 62/2

7 - الأصول في النحو : 224/2

8 - المقتصد : 95/1 . مغني اللبيب : 951

9 - المقتصد : 748/2

10 - ينظر . لسان العرب مادة ( حرر ) : 258/5

11 - الكتاب : 228/2 . المقتضب : 275/4 . شرح المفصل : 14/2

12 - المقتضب : 342/2

13 - الأصول في النحو : 58/1

14 - ارتشاف الضرب : 95/3

15 - شرح عمدة الحافظ : 593

الحرف ( مِنْ ) على ابتداء الغاية المكانية وهو ( مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْل ) <sup>1</sup> ، أما الخلفاء فلم يذكروا أيضاً في الأمثلة النحوية ففي باب ( نَعَمْ وَبِئْسَ ) يقولون : ( نَعَمْ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ ( رَضَ ) ... ) <sup>2</sup> و ( نَعَمْ الْعُمَرُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ( رَضَ ) ... ) <sup>3</sup> ، ويذكر في باب الخبر والحديث عن الرابط فيها ، فإن كانت الجملة الخبرية هي المبتدأ في المعنى فلا تحتاج إلى رابط المثال الآتي ( هُجَيْرِي أَبِي بَكْرٍ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) <sup>4</sup> و الهجيرى الديدن والعادة والدأب ، فعادة الخليفة الأول الإكثار من قول : ( لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ) .

ويرد المثال الآتي ( أُعْطِيَكُمْ سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ ) <sup>5</sup> أو ( مَضَتْ سُنَّةُ الْعُمَرَيْنِ ) <sup>6</sup> عند الحديث عن المثني ودلالته على التنكير وصيرورته معرفة بإدخال ( ال ) التعريف عليه . وهذه العبارة ظهرت بعد عصر النبوة وبدء عصر الخلافة الراشدة ، وكان يشترط على من يتصدى لأمر الخلافة أن يسير بسيرة الشيخين أبي بكر وعمر ( رضي الله تعالى عنهما ) فقل سُنَّةَ الْعُمَرَيْنِ . ويرد في باب عطف البيان و البديل قولهم : ( قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ) و ( قَالَ عُمَرُ الْفَارُوقُ ) <sup>7</sup> ، ويرد في باب التمييز مثالهم ( أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا ) <sup>8</sup> ، ويرد في باب نيابة المفعول عن الفاعل لغرض التعظيم بصون اسمه عن مقارنة الفاعل قولهم : ( طَعَنَ عُمَرُ ) <sup>9</sup> ، أي عمر بن الخطاب ( رَضَ ) وطاعنه فيروز أبو لؤلؤة وهو عبد حقير ( لَعَنَهُ اللَّهُ ) .

ويرد في باب تقدير الجار في المضاف إليه إشارة إلى الخليفة الثالث عثمان بن عفان وقولهم : ( عَثْمَانُ شَهِيدُ الدَّارِ ) <sup>10</sup> . أما الخليفة الرابع الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ( كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ) فيذكر في باب الندبة في مثال رائع الصياغة وهو قولهم : ( وَامِنْ قَتْلِهِ ابْنُ مُلْجَمَاهِ ) <sup>11</sup> ، ويذكر ولده الحسن والحسين وابن الحنفية وهم أخوة ثلاثة لأب واحد ولأُمين اثنتين في المثال الذي ذكرناه قبل قليل ( الْحَسَنُ أَوْ الْحُسَيْنُ أَفْضَلُ أَمْ ابْنُ الْحَنْفِيَّةِ ) <sup>12</sup> ، ويذكر الحسين ( عليه السلام ) في باب تقدير الجار في المضاف إليه وهو قولهم : ( الْحُسَيْنُ قَتِيلُ كَرْبَلَاءَ ) <sup>13</sup> و ( الْحُسَيْنُ شَهِيدُ كَرْبَلَاءَ ) <sup>14</sup> ، وقولهم في بناء ( أَفْعَلُ ) التفضيل للمفعول إذا لم يلبس : ( لَا أَظْلَمَ مِنْ قَتِيلِ كَرْبَلَاءَ ) <sup>15</sup> ، ويذكر في باب الإضافة التي ليست بمحضة مثال يوضح أهمية مكانة السيدة أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها ودورها في مسيرة الإسلام يقولون : ( عَائِشَةُ عُلْمَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ) <sup>16</sup> .

1 - همع الهوامع : 34/2

2 - أوضح المسالك : 288/2

3 - الأصول في النحو : 120/1

4 - المقرب : 190

5 - الكتاب : 104/2

6 - المقتضب : 323/4

7 - شرح قطر الندى : 295

8 - شرح الأشموني : 639/2

9 - شرح الأزهري : 78

10 - شرح عمدة الحافظ : 483

11 - ارتشاف الضرب : 144/3

12 - الأصول في النحو : 224/2 . المقتصد 95/1 . مغني اللبيب : 951

13 - المصادر نفسها .

14 - شرح شذور الذهب : 356

15 - ارتشاف الضرب : 219/3

16 - المقتصد في شرح الإيضاح : 891/2

وإذا ما عدونا الخلافة الراشدة إلى ما بعدها فسنجد من أعلام الحقبة الأموية الحسن البصري وتلميذه ابن سيرين الذي عرف بعلم تعبير الرؤيا ويكثر ذكرهما في باب العطف بـ(أو) التي تفيد الإباحة قولهم : ( جالس الحسن أو ابن سيرين )<sup>1</sup> .

وإذا تجاوزنا هذه الحقبة إلى القرن الثاني الهجري فسنجد ذكرا لأبي حنيفة النعمان بن ثابت وتلميذه أبي يوسف القاضي يترددان في مثال يتناقله النحويون في باب الابتداء والخبر وجواز تقديم الخبر إذا كان معرفة والمبتدأ معرفة مع وجود القرينة إذا كان للتشبيه وهو قولهم : ( أبو يوسف أبو حنيفة )<sup>2</sup> ، فالمراد الإخبار بتشبيه أبي يوسف بابي حنيفة ، ويذكر أبو حنيفة والإمام الثالث محمد بن إدريس الشافعي في مثال آخر في باب الأفعال التي تنصب مفعولين وخروج هذه الأفعال عن هذا العمل إذا دلت على معنى غير المعنى الذي ينصب مفعولين فيرد المثال الاتي ( رأى أبو حنيفة حلّ كذا ، ورأى الشافعي حرمة )<sup>3</sup> .

وهناك أمثلة ذكرت فيها أسماء أعلام تركت أثرا سينا في تاريخ الأمة الإسلامية والمجتمع العربي ؛ ولذا نجدها تذكر في مواضع الذم ومن هذه الأسماء الوالي الأموي الحجاج بن يوسف الثقفي الذي يرد في مثال في باب ( نَعَمْ وَبِئْسَ ) وهو قولهم : ( بئس الحجاج حجاج ابن يوسف )<sup>4</sup> ، ويرد في الباب نفسه أمثلة فيها ذم لأبي لهب وزوجه اللذين كانا حجر عثرة في طريق الرسالة الإسلامية وصاحبها صلى الله عليه وآله وسلم في أول الدعوة ، فيقولون : ( ساء الرجل أبو لهب ) و ( ساءت المرأة حمالة الحطب )<sup>5</sup> و ( بئس الرجل أبو لهب )<sup>6</sup> و ( بئست المرأة حمالة الحطب )<sup>7</sup> ، وهذا المعنى مقتبس من قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يُدَا أُبَيُّ لَهْبٍ ﴾<sup>8</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَامْرَأَتُهَا حَالَتُ الْحَطْبِ ﴾<sup>9</sup> .

وترد في المثال النحوي المصنوع بعض أيام الإسلام التي تمثل صراعا من أجل إحقاق الحق وإزهاق الباطل وإعلاء راية الإسلام ، فيرد في دلالة الحرف ( الباء ) على معنى البدلية كقولهم : ( ما يسرني أني شهدت بدرًا بالعقبة )<sup>10</sup> ، وهناك مثال يشير إلى أحداث سنة (36هـ) السنة التي حدثت فيها واقعة الجمل التي أحدثت تغييراً كبيراً في الأمة إذ بسببها صارت فرقا وأحزابا وهو قول النحاة في باب الظرف : ( شهدت يوم الجمل )<sup>11</sup> ، ومن أيام الإسلام يوم عرفة وهو التاسع من ذي الحجة المبارك ، يقول النحاة في باب الظرف المتصرف : ( يوم عرفة يوم

1 - الأصول في النحو : 56/2

2 - شرح المفصل 87/1 . شرح ابن عقيل : 232/1

3 - أوضح المسالك : 309/1

4 - الأصول في النحو : 120/1

5 - شرح عمدة الحافظ : 798

6 - أوضح المسالك : 309 /1

7 - شرح شذور الذهب : 175

8 - المسد/1

9 - المسد/4

10 - أوضح المسالك : 135/2

11 - شرح عمدة الحافظ : 579/1 . شرح الاشموني : 359/2



مبارك<sup>1</sup> ، ومن هذه الأيام يوم عاشوراء وهو العاشر من محرم الحرام ، وعاشوراء من أوزان العدد النادرة جداً وهو مسموع وغير مقيس ، فيرد في باب الممنوع من الصرف لعلّة التأنيث المثال الآتي ( نَحْنُ في يوم عاشوراء )<sup>2</sup> وهناك أحداث حصلت في هذا اليوم إلا أنها تختلف في صحة حدوثها ولكن المثال يشير إلى تلك الحادثة الأليمة وهي استشهاد الإمام الحسين عليه السلام في يوم العاشر من المحرم سنة ( 61هـ ) ، ويبدو أن هذه الحادثة هي السبب في احتفاظ اللغة بهذه المفردة .

وترد في المثال النحويّ المصنوع أمثلة تعكس ما يمكن أن نسميه بلغة الوعاظ والزهاد وهي الأمثلة الآتية، ففي باب (حتى) بمعنى (كي) الناصبة قولهم : ( أطع الله حتّى يُدْخِلَكَ الجنة )<sup>3</sup> و ( أسلمت حتّى أدخل الجنة )<sup>4</sup> و ( أسلم حتّى تدخل الجنة )<sup>5</sup> وفي باب الأفعال التي تنجزم لدخول معنى الجزاء فيها قولهم : ( لا تعص الله يُدْخِلَكَ الجنة )<sup>6</sup> وفي باب نصب المضارع بعد الفاء السببية في جواب طلب صريح قولهم : ( تَبْ فيغفر لك الله )<sup>7</sup> وفي باب الحال قولهم : ( إني عبد الله ... أكلاً كما يأكل العبيد )<sup>8</sup> و قولهم في باب ( إن ) المخففة من الثقيلة : ( إن الله يرحم العباد ولو عصوه )<sup>9</sup> وفي العطف بـ (أو) التي هي للتخيير قولهم : ( جالس العلماء أو الزهاد )<sup>10</sup> وفي العطف بـ (حتى) قولهم : ( مات الناس حتّى الأنبياء )<sup>11</sup> وفي مجيء الحرف ( على ) لمعنى الاستدراك المثال الآتي ( فلان يدخل النار لسوء صنيعه على أنه لا يياس من رحمة الله )<sup>12</sup> و قولهم في باب حذف أداة وفعل الشرط : ( لا تكفر تدخل الجنة )<sup>13</sup> وفي نصب المضارع بعد ( أو ) التي بمعنى ( إلى ) أو ( ألا ) قولهم : ( لأقتلن الكافر أو يسلم )<sup>14</sup> و قولهم في نصب المضارع بعد الفاء السببية في جواب التحضيض : ( هلا اتقيت الله تعالى فيغفر لك ) و ( هلا أسلمت فتدخل الجنة )<sup>15</sup> و قولهم في عمل المصدر : ( مصابك الكافر حسن )<sup>16</sup> و قولهم في أغراض النعت ومنها الترحم : ( اللهم أنا عبدك المسكين )<sup>17</sup> و

1 - شرح ابن عقيل : 579/1

2 - الواضح في علم العربية : 149

3 - المقتضب : 38/2

4 - المقتصد : 1082/2 . شرح ابن عقيل : 403/2 . الفوائد الضيائية : 264/2

5 - شرح عمدة الحافظ : 336

6 - المصدر نفسه : 83/2

7 - شرح عمدة الحافظ : 338

8 - شرح المفصل : 64/2

9 - شرح عمدة الحافظ : 237

10 - المصدر نفسه : 88 . أوضح المسالك : 52/3

11 - شرح ابن عقيل : 229/3 . أوضح المسالك : 44/3

12 - مغني اللبيب : 193

13 - شرح شذور الذهب : 347 . شرح قطر الندى : 82 . الفوائد الضيائية : 264/2

14 - شرح شذور الذهب : 299 . شرح قطر الندى : 72

15 - شرح شذور الذهب : 309

16 - المصدر نفسه : 410

17 - المصدر نفسه : 432

( له عِلْمٌ عِلْمُ الفقهاء - له حَسَبٌ حَسَبُ الصالحين )<sup>1</sup> و قولهم في مسوغات الابتداء بالنكرة :  
( مؤمنٌ خيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ )<sup>2</sup> .

وهناك أمثلة تبين أهم المعاملات التي تدور في أوساط المجتمع الإسلامي وعلى طريقة الدين الجديد وليس على ما كانت عليه في الجاهلية ومنها الزواج ، فقد كان العرب في جاهليتهم يبيحون الجمع بين الأختين لرجل واحد في زمن واحد ، ولما جاء الإسلام حرّم ذلك على المؤمنين عملا بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ جَمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾<sup>3</sup> وقد عكس المثال هذا المفهوم في باب العطف بـ ( أو ) التي تفيد معنى التخيير ولا يجوز الجمع بين الشئيين قولهم : ( تزوّجَ زينبَ أو أختَهَا )<sup>4</sup> و ( تزوّجَ هنداً أو أختَهَا )<sup>5</sup> ويرد في الموضوع نفسه عبارات تتعلق به ومنها ما يدلّ على العقد في وجوب النكاح يقولون عند الحديث عن الكلام الإنشائي : ( قولك لِمَنْ أوجب لك النكاح : قبلتُ النكاحَ )<sup>6</sup> .

وهناك جانب آخر من الأمثلة يعكس بعض المستحبات التي ما زالت إلى الآن متعارفا عليها في أوساط المسلمين وهي استحباب التختّم والنقش على حجرة الخاتم وهذا ما يرد في باب الحكاية في المثالين الآتيين قولهم : ( رأيتُ على خاتمِهِ : الله أكبرُ )<sup>7</sup> وقولهم : ( قرأتُ على خاتمِهِ : الحمدُ لله ربِّ العالمين )<sup>8</sup> .

ان هذه الأمثلة تمثل حضارة ما زالت باقية وستبقى ؛ لأن لغة الدين ثابتة فهي تمثل مفاهيم غير قابلة للتغيير وهي أيضا (( تتميز بصفة مهمة جدا هي المحافظة الشديدة بحيث يستمر نصّ معين قيد الاستعمال مئات السنين بدون (كذا) تغيير أو تبديل )<sup>9</sup> .

1 - الكتاب : 361/1

2 - المقرب : 88

3 - النساء / 23

4 - أوضح المسالك : 52/3

5 - مغني اللبيب : 87

6 - شرح شذور الذهب : 32

7 - المقتضب : 310/2

8 - المصدر نفسه : 11/4

9 - أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة . نايف خرما : 211 . وينظر : مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 52 .

المبحث الثالث

الجانب الاقتصادي

من المعلوم أنَّ اللغة لا تعرض الوجه الأخلاقي وما تعتقده الشعوب والمجتمعات من أديان وأفكار دينية حسب ، بل تعرض وجوهه المختلفة فكل مجتمع يتصف بصفة تنعكس في لغته وبها يعرف وتكون دالة عليه وإذا كان المجتمع اقتصادي النزعة فإنه أيضا يعكس هذه النزعة على لغته ، فنجد أن التعبير عن الأمور الحيوية العامة يتم بالفاظ اقتصادية الطابع ، ففي الإنجليزية مثلا قولهم : ( to pay visit ) وترجمتها : ( دفع زيارة ) بدلا من ( رد زيارة ) ويقال أيضا : ( the watch gains or loses ) وترجمتها : ( الساعة تربح أو تخسر ) بدلا من ( الساعة تقدّم أو تؤخّر ) ، ولغلبة المادة على المجتمع الأمريكي نجد أن بعض أساليبهم مطبوعة بالطابع المادي أيضا ، فإذا أعجب أحدهم بفتاة جميلة وأراد أن يفصح عن إعجابه ذاك قال : ( she is beautiful like a million dollars ) و قد ترجمت ( هذه الفتاة تساوي مليون دولار ) .

إنَّ المجتمع العربي يتسم بصفة ثابتة ومنذ مئات السنين وهي غلبة الجانب الروحي عليه ، وأحيانا يوازن بين الجانب الأخلاقي والمادي فهي أمة أدب وأخلاق ودين وهذا طابعه العام ، ولكن لا يعني هذا أنه لم يعرف نشاطا آخر كغيره من المجتمعات ، بل نجد حضوره في كثير من جوانب الحياة ومن ذلك نشاطه الاقتصادي الذي نخصّه بالحديث عن حقبة متقدمة ، فإذا ما أخذنا العبارات التي استعملت في تلك الحقبة التي تخصّ شؤوننا اقتصادية فسنجد ما يمكن أن يصور لنا الصفة أو المقياس الذي يمكن أن تصدره على هذا المجتمع وبيان قيمة هذه الشؤون ومعرفة هل كان متقدّما أو بدويا .

والى جانب تلك العبارات هناك جانب آخر يمكن أن يصور لنا ملامح هذا النشاط وهو الأرقام التي استعملها المجتمع فهي مقياس لمعرفة قوة هذا النشاط وضعفه من خلال الوقوف على قيمة المعداد ونوعه وأهميته وحجم الأرقام التي تعرفها المجتمع . ان أغلب ما ورد في الأمثلة النحوية يكاد يكون في جملته صورة قريبة للحياة التي كان يحياها الناس في ذلك العهد فمن السهل علينا أن نستوضح وضعهم وما كانوا عليه ، فإذا نظرنا في مثالهم ( مررتُ برجلٍ جمّالٍ )<sup>1</sup> فسوف نستطيع أن نستدلّ على أن هذه المهنة كانت في وسط بدوي بدائي ؛ لأنها تناسبه وتنسجم مع مفرداته المشهورة .

ولكن هناك أمثلة نستشف منها أن المجتمع العربي أخذ ينتقل إلى مرحلة أقرب إلى المدنية والتحضر وهذه الأمثلة : ( مررتُ برجلٍ بزازٍ ) و ( مررتُ برجلٍ عطّارٍ ) و ( مررتُ برجلٍ سراجٍ ) و ( مررتُ برجلٍ نجّارٍ )<sup>2</sup> و ( زارك الناس حتى الحجامون )<sup>3</sup> ، إن هذه المهن تصوّر ما آل إليه المجتمع وإلى استقراره واستقرار أهله في أمصاره .

وهناك عبارات توضح المكايل والأوزان التي تعارفوا عليها ولربما بقي إلى الآن الكثير منها وفي مجتمعات كثيرة ومن ذلك قولهم : ( هذا راقودٌ خلأ - عليه نحي سمناً )<sup>4</sup> و ( كم جريبا أرضك؟ )<sup>5</sup> وقولهم : ( السمن منوان بدرهم )<sup>6</sup> وقولهم : ( البر الكر بستين )<sup>7</sup> و ( عندي رطل زيتاً ومنوان سمناً )<sup>8</sup> وقولهم : ( شبر أرضاً وجريب نخل )<sup>9</sup> وقولهم : ( فقيرٌ برّاً وصاع تمرّاً )<sup>10</sup> ، إن المهم في هذه العبارات نوع المكيل والموزون الذي يعكس طبيعة الحياة وسهولتها آنذاك ، فاقصى ما كان يتمناه العربي أن يحصل عليه ( التمر والسمن والبرّ والزيت ) ، فتتكرر عبارات مثل قولهم : ( آتيك إذا احمرّ

1 - الأصول في النحو : 25/2

2 - المصدر نفسه .

3 - أوضح المسالك : 171/3

4 - الكتاب 117/2 . شرح المفصل : 70/2

5 - الكتاب : 160/2

6 - شرح المفصل : 91/1

7 - المصدر نفسه .

8 - المصدر نفسه . وشرح شذور الذهب : 256

9 - شرح شذور الذهب : 256

10 - المصدر نفسه .

( البُسْرُ )<sup>1</sup> وقولهم : ( كُلُّ لَحْمٍ أَوْ خَبْزٍ أَوْ تَمْرٍ )<sup>2</sup> وقولهم : ( هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ أَوْ تَمْرٌ )<sup>3</sup> و ( أَكَلْتُ خَبْزاً أَوْ تَمْرًا )<sup>4</sup> وقولهم : ( أَلَا تَمْرًا طَيِّبًا )<sup>5</sup> .

أما الأرقام فنلاحظ أنَّ معدودها يعكس مفردات هي ألصق بطبيعة البيئة العربية ، أما حجم هذه الأرقام فقد استعملوا الأرقام المفردة والمركبة وألفاظ العقود والمئات والألف ومضاعفاته .

إنَّ المعدودات هي من مفردات البيئة فهناك ( الجمال والأفراس والأثواب والدراهم والدنانير والإبل والنوق والغنم والشيء ) وأهم هذه المعدودات ( الجوارى والعبيد والغلمان ) فيقولون : ( ثلاثة أثواب - أربعة أنفس - ثلاثة أثواب - ستة الأجمال - أحد عشر درهماً - إحدى عشرة جارية )<sup>6</sup> و ( ثلاثون عبداً - مئة درهم - مئتا درهم - مئتا الدينار - ألف درهم - ألفا درهم )<sup>7</sup> و ( مررتُ برجلٍ مئةَ إبلٍ )<sup>8</sup> وقولهم : ( عِنْدِي عَشْرُونَ جَارِيَةً - مئةُ جَارِيَةٍ - ألفُ غَلامٍ - ألفُ جَارِيَةٍ )<sup>9</sup> و ( عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَجْمَالٍ وَأَرْبَعُ أَيْنُقٍ )<sup>10</sup> و ( عِنْدِي ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ وَثَلَاثٌ مِنَ الْغَنَمِ - عِنْدِي ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ الذُّكُورِ وَمِنَ الشَّاءِ ذُكُورٌ )<sup>11</sup> وقولهم : ( بَعْتُ الشَّاءَ شاةً وَدِرْهَمًا )<sup>12</sup> وقولهم : ( عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ غَلامًا وَثَلَاثُونَ جَارِيَةً وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا )<sup>13</sup> و ( عِنْدِي خَمْسَةُ أَبْغُلٍ وَخَمْسُ بَغْلَاتٍ وَأَرْبَعَةُ أَحْمِرَةٍ وَأَرْبَعُ أَثْنٍ )<sup>14</sup> و ( عِنْدِي عَشْرُونَ غَلامًا وَعَشْرُونَ جَارِيَةً )<sup>15</sup> و ( أَشْتَرَيْتُ مئةَ عَبْدٍ وَمئةَ أمةٍ - عِنْدِي أَلْفُ قَمِيصٍ وَأَلْفُ جَبَّةٍ وَأَشْتَرَيْتُ أَلْفَ بَسْتَانٍ وَأَلْفَ دَارٍ )<sup>16</sup> ، كذلك العبارات التي تتضمن أدوات الاستفهام أو ما يستفهم به عن العدد وما شابه تعكس ملامح المجتمع من هذه الجهة ومن ذلك قولهم : ( كَمْ لَكَ غَلامًا ؟ ) و ( كَمْ عِنْدَكَ جَارِيَةً ؟ ) و ( عَلَى كَمْ جَذْعًا بَيْتُكَ مَبْنِيٌّ ؟ )<sup>17</sup> وقولهم : ( كَمْ غَلامُكَ ؟ )<sup>18</sup> و ( كَمْ نَافَةً وَفَصِيلًا ؟ )<sup>19</sup> ، فما يستفهم عنه وعن عدده ( العبيد والجوارى والنوق ) التي تشكل مظهرًا من مظاهر القوة ، قوَّة الفرد ونشاطه الاقتصادي ، ولذلك نجد في أمثلتهم استعمال الأداة ( كم ) الخبرية التي تفيد التأكيد والتي ترد في معرض الافتخار فيقولون : ( كم عبيدٍ ملكتُ ) و ( كم عبدٍ ملكتُ )<sup>20</sup> .

وهناك عبارات أخرى يرد فيها ذكر العملة النقدية المتداولة آنذاك كقولهم : ( إِنَّ أَلْفًا فِي دِرْهَمِكَ بَيْضٌ - إِنَّ فِي دِرْهَمِكَ أَلْفًا بَيْضٌ )<sup>21</sup> وقولهم : ( هَذِهِ مئةٌ وَزَنَ سَبْعَةً وَنَقَدَ النَّاسُ )<sup>22</sup> وقولهم :

- 1 - الكتاب : 60/3
- 2 - المصدر نفسه : 184/3
- 3 - المصدر نفسه : 175/3
- 4 - الواضح في علم العربية : 56
- 5 - المصدر نفسه : 96
- 6 - الكتاب : 206/1
- 7 - المصدر نفسه : 207/1
- 8 - المصدر نفسه : 28/2
- 9 - المقتضب : 65/2 - 168 - 170
- 10 - المقتضب : 186/2
- 11 - المصدر نفسه : 187/2
- 12 - المصدر نفسه : 256/3
- 13 - اللمع في العربية : 147
- 14 - المصدر نفسه : 243
- 15 - المصدر نفسه : 144
- 16 - المصدر نفسه : 244
- 17 - المقتضب : 55/3 . الأصول في النحو : 317/1
- 18 - الأصول في النحو : 317/1
- 19 - شرح شذور الذهب : 328
- 20 - شرح قطر الندى : 245
- 21 - الكتاب : 143/2
- 22 - المصدر نفسه : 120/2

(مئتا درهم ومئة درهم ومئتا الدينار وألف درهم) <sup>1</sup> ، ويبدو أنَّ هذه الدراهم والدنانير من المسكوكات الروميَّة ؛ لأنَّ هناك إشارة في المثال إلى مرحلة ضرب النقود العربيَّة كما حدث في عهد عبد الملك بن مروان ومن ذلك قولهم ( هذه مئة ضَرَبَ الأمير ) <sup>2</sup> و ( هذا الدرهم ضَرَبَ الأمير ) <sup>3</sup> . وعلى أية حال هذه الأمثلة تبين الحياة السهلة التي يغلب عليها الطابع البدائي وهذه عبارات اللغة التي تستعمل في المعاملات التجارية وغيرها غير ثابتة بل تتطور بفعل تطور الحياة وما تصل إليه من تحضر .

1 - المصدر نفسه : 207/1

2 - المصدر نفسه .

3 - المقتضب : 25/2

# المبابة الثاني

المثال النجوي المصنوع

دراسة تقويمية

# الفصل الأول

غياض الشاهد و حضور  
المثال النحوي المصنوع



ذكرت في فصل سابق سببا من جملة أسباب دعت النحاة إلى اللجوء إلى هذه الأمثلة وهو افتقار بعض المسائل إلى الشاهد الصادر عن الناطقين الذي يمثل حقيقة وجود هذه المسائل ، وقد أرجأت الحديث عنه إلى هذا الباب .

يُجمع علماء اللغة المحدثون على أهمية الدراسة العلمية للغة وهم يعنون بذلك استعمال المناهج العلمية في دراستها وأنه لا يمكن أن نصل إلى أية نتائج صحيحة إلا إذا درست بمنهج على درجة عالية من التنظيم ، ويرون أن هذه الدراسة لا يمكن أن تكون بهذا الوصف إلا إذا توافرت لها سمات ضرورية ، منها ( الوضوح والدقة والنظام والموضوعية والشمول واليقين )<sup>1</sup>.

غير أن الملاحظ على المنهج الذي اتبعه لغويو العرب ونحاتهم لم يكن يتسم بهذه السمات فنجد مثلا مصطلحاتهم لا تشير إلى مدلول واحد في بعض الأبواب النحوية وغموض مفاهيمها وعلى الباحث أن يبذل أقصى جهده ليكون للمصطلح الواحد مدلول واحد وهذا ادعى للدقة وأدنى للوضوح .

وأما سمة النظام والتنظيم ، فنظرة واحدة إلى النحو العربي يتبين لنا من خلالها اضطراب القواعد وتصادم الأقيسة التي قامت عليها ، وما القواعد في حقيقتها إلا وصف لسلوك عملي في تركيب اللغة ويجب أن يكون هذا السلوك مطردا حتى يعد قاعدة ، ومن الضروري إيراد الشواهد التي توصل إليها الاستقراء لتكون سندا للقواعد وإيضاحا لها<sup>2</sup> ، غير أننا نلاحظ خلاف ذلك في دراسة القدماء .

وأما سمة الموضوعية فلكي تكون الدراسة علمية ينبغي أن تكون موضوعية ، والموضوعية في أحد وجوه تعريفها هو أن يكون التفكير مرتبطا بالظواهر الخاضعة للملاحظة بحيث تُصبح الدراسة هي الفيصل في الحكم على الظواهر دون اعتماد على ميول الذات الباحثة ولا عواطفها وآرائها الشخصية ومعتقداتها<sup>3</sup> ، ولهذا قيل إن المعالجة الموضوعية علمية والمعالجة الذاتية غير علمية . وإننا نعدم في بعض الأحيان هذه السمة في دراسة النحاة فقد كانت دراستهم تخضع لاجتهاداتهم وميولهم الذاتية وتحيزهم لجماعات ينتمون لها ومن هنا يمكن أن تكون المذاهب النحوية المعروفة في تاريخ النحو العربي تطبيقا لذلك ، فإنها قامت انطلاقا من ميول أصحابها الذين ارتضوا أشياء ورفضوا مسائل أخرى على حساب المنهج العلمي السليم الذي كان يقتضيهم ألا يدخلوا عواطفهم في دراسة اللغة .

ومن جهة أخرى إذا نظرنا إلى الغايات التي من أجلها وضع النحو وجدناها متعددة فهو تارة وصفي وأخرى تعليمي وثالثة فلسفي جدلي وقد لا نعدم جانبا من البحث المقام من أجل التسلية العقلية أو لإظهار المقدرة ولنيل الحظوة ، وهذا خلاف المنهج العلمي الذي يقتضهم أن يدرسوا (( اللغة من أجل ذاتها )) ومعنى ذلك (( أنه يدرسها لغرض الدراسة نفسها يدرسها دراسة موضوعية تستهدف الكشف عن حقيقتها ، فليس دراسته أن يحقق أغراضا تربوية مثلا أو أية أغراض عملية أخرى . إنه لا يدرسها هادفا إلى ترقيتها أو إلى تصحيح جوانب منها أو تعديل آخر ، ان عمله قاصر ( كذا )<sup>4</sup> على أن يصفها ويحللها بطريقة موضوعية ))<sup>5</sup> .

1 - ينظر . مدخل إلى علم اللغة الحديث . محمد حسن عبد العزيز : 5 . دار الفكر العربي . سنة 2000 .

ومناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة : 73

2 - ينظر . اللغة بين المعيارية والوصفية . تمام حسان : 163 - 164 . مطبعة الانجلو المصرية 1955 .

ومدخل إلى علم اللغة : 46

3 - الأصول . تمام حسان : 14

4 - الصواب ( مقصور ) .

5 - علم اللغة . مقدمة للقارئ العربي . د . محمود السعران : 54 . دار المعارف . مصر سنة 1962

والحقيقة التي لا يمكن أن نعدوها أن طابع دراسة النحاة العرب وغاياتها كانت تتسم بهذه السمات ، فهو نحو تعليمي غايته (( ضبط اللغة وإيجاد الأداة التي تعصم اللاحنين من الخطأ ))<sup>1</sup> ، والبحث عن الوجه الجائز وغير الجائز تعد سمة للنحو التعليمي ، فلا يخلو كتاب من كتب النحو إلا وقصد هذه الغاية و (( إن قواعد العربية التي نتعلمها اليوم موجهة في الغالب لكي تعصم اللسان من الخطأ ، ويكفي في التدليل لذلك أن نتصفح كتابا من كتب النحو التي خصصها أصحابها لبيان اللحن أو الخطأ في اللغة ليتبين لك ما تمتلئ به من أحكام توجب على المتكلم أن يقول كذا أو كذا أو تنهاه عن أن يقول كذا أو كذا ))<sup>2</sup> وهكذا يختلف الهدف من دراسة اللغة بين اللغويين التقليديين والوصفيين ، فاللغويون التقليديون يقدمون قواعد تعصم اللسان أو القلم من الخطأ واللحن وتقيد به بمستوى لغوي محدد يجب الحفاظ عليه ويمتنع الخروج عنه وترسم له حدوداً لما ينبغي أن يقول وهي حدود لم تستخلص من الاستعمال الفعلي المعاصر للغة وإنما هي حدود صورتها كتب النحو ورسمها جهاذة اللغة . أما اللغويون الوصفيون فهم يسجلون ما يقوله المتكلم تسجيلاً أميناً يصور ما قاله بالفعل لا ما ينبغي عليه أن يقوله .

إن الأمثلة التي تبين ما لا يجوز أن يقال في النحو توضح أن النحاة بذلك خرجوا عن المنهج السليم الذي يقتضيهم أن يدرسوا اللغة ( في ذاتها ) وعدم الغور فيما وراءها والبحث عن عناصر لا تظهر على سطح اللغة ، ويرى أحد الباحثين أن أسباب بحث النحاة في هذا الموضوع بعضها تاريخي وبعضها فكري منهجي ، فأما السبب التاريخي فهو اقتفاؤهم أثر الخليل وعمله في طريقة التقاليد التي اتخذها أسلوباً لحصر ألفاظ اللغة المستعمل منها والمهم ، فأخذ أول الأمر يؤلف بين الحروف ثلاثة ثلاثة ؛ لأن أصول الكلم العربية لا تقل حروفها عن ثلاثة ، ومضى في عمله هذا حتى استنفد كل ما يحتمل أن يكون أو يحدث في تأليف الحروف ، وبعد أن فرغ من هذا العمل المضني عاد إلى تلك الألفاظ الثلاثية من جديد واستعرض ما يعرف من كلام العرب وما حفظ وما روى عنهم فأنبت المستعمل الذي نطق به العرب ووضعوه لمعنى ، واستبعد المهمل الذي لم يرد في لسان العرب ويبدو (( أن النحاة قد بهرهم هذا الأسلوب في التأليف وفي وضع علوم اللغة وهو باهر حقاً ، فلم يملكوا إلا أن يقلدوه ويقتفوا سبيله ، فجمعوا كل ما يمكن أن ينطق به المتكلم بالعربية فألفوا الكلام على هذا الغرار وألفوا التراكيب على الوجوه المحتملة كلها أو أكثرها حتى إذا جاؤوا إلى المرحلة التالية مرحلة إثبات المستعمل واستبعاد المهمل ضلوا وتخططوا وتشعبت بهم المسالك حتى لا يكادون يهتدون سبيلاً ))<sup>3</sup> ويبقى عملهم هذا عمل المعلم لا العالم الباحث ؛ إذ إن العالم يفحص ما يكون في الحقيقة لا ما كان ينبغي أن يكون ، زيادة على ذلك أن منهج النحاة كان مضطرباً إزاء هذه الأمثلة غير الجائزة ، فليست كلها خطأ أو ممتنعة فربما كان هذا المنع وعدم الجواز يعبر عن وجهة نظر نحوي وتقليد للمذهب الذي يجري في مضماره ، وأحياناً تكون هذه الوجوه غير الجائزة تمثل مستوى آخر مثل لغة الشعر وقد خطووها في النثر ، وأحياناً يدفعهم النظر في دلالة التراكيب وعدم استقامتها إلى تخطئتها وحظر استعمالها ، ومنها ما يمثل لغات لبعض القبائل لكنهم خطووها ؛ لأنها لا تسائر الشائع والكثير ، كل ذلك ما كان يحصل لو بحثوا في ما كان يمثل حقيقة اللغة .

إن أهم ما يميز علم اللغة الحديث الذي يستعمل المنهج العلمي في دراسة اللغة من المناهج التقليدية هو أنه ينظر إلى اللغة نظرة وصفية تعتمد على الملاحظة المباشرة للظواهر اللغوية

1 - اللغة العربية معناها ومبناها . تمام حسان : 13

2 - مدخل إلى علم اللغة : 136

3 - نحو التيسير . د . أحمد عبد الستار الجواري : 53 . مطبوعات جمعية نشر العلوم والثقافة 1962

الموجودة بالفعل ولا يهدف من ذلك إلى وضع قواعد يفرضها على المتكلمين باللغة إلا ان الملاحظ من أمثلة النحاة في الحقيقة أنها تصور لنا قواعد لا تمثل الواقع المنطوق وهذا يعد عيباً آخر يزداد على تلك العيوب التي ذكرها الباحثون ، فهذه الأمثلة أظهرت في نحونا قواعد لا شواهد لها وابتعدت بالدرس عن الواقع حينما أخذ النحاة يعتمدون كلامهم في تقعيد القواعد.

إنَّ اللغويَّ حينما يريد دراسة لغة من اللغات عليه أن ينظر في كلام أهلها لتتضح خصائصها ويقف على قوانينها ، فمن (( البديهي أن يكون النحو في أصل وضعه قواعد مستنبطة من كلام العرب ما صحت روايته عنهم وما أمكن الحكم بفصاحته وسلامته من التكلف والتوعر وما صح بناؤه وعم استعماله ))<sup>1</sup> ، وهذا موضع اتفاق الباحثين ، إلا أننا نجد في أمثلة النحو (( كلاماً لم يجر على ألسنة أحد من العرب ولم يُسمع عنهم ولم يسلك سبيل كلامهم ، ومن ينظر في كتب النحو ولاسيما المتأخرة ، يجدها مملوءة بالأمثلة المصنوعة التي وضعها النحاة .. ليوضحوا قواعد معينة قضت ضرورة المنهج الخاطئ ( كذا )<sup>2</sup> أن يضعوها... ))<sup>3</sup> وهذه ليست وظيفة النحويِّ وهو أن يدخل في اللغة ما ليس منها، فعندئذ تقوم الدراسة على أساس غير صحيح وتظهر الفروق بين القوانين والكلام المستعمل ، فالحاجة إلى الشواهد في اللغة ملحة (( حتى لا ينسب إلى اللغة ما ليس منها في أي من المجالات ... ولأنَّ ذلك يترتب عليه فساد في الأحكام الدينية بالإضافة ( كذا ) إلى الفساد اللغوي ))<sup>4</sup> ، وعلى الرغم من أن النحاة أشاروا إلى الكلام العربي الذي يحتج به إنهم حادوا عن هذا المنهج واستندوا إلى كلامهم في تثبيت القاعدة تدفعهم إلى ذلك دوافع وفهم مخطئ وارتباطهم بمفاهيم منطقية وحاجتهم في مواضع كثيرة إلى الشواهد الحية التي افتقرت إليها قواعدهم .

إن الدراسة النحوية فقدت كثيراً من خصائص الدراسة العلمية وواحدة من تلك الخصائص هي ( الواقعية ) ؛ لأنهم (( لم يدركوا أنَّ الأحكام النحوية لا تستنبط من خارج الدرس النحوي ولكنها تستنبط من الدرس النحوي نفسه ومن الاستعمالات التي توجه النحو توجيه لغوي لا ينبني على منطق العقل ))<sup>5</sup> ولم يلاحظوا أهمية كلام الناطقين وتغافلوا عن كثير من المسائل التي قعدوا لها في ضوء أمثلتهم ، في حين كان من المفروض أن تكون الشواهد النحوية (( مستنقاة من واقع اللغة وحقيقة ما هو شائع من التعابير على ألسنة الكثرة الغالبة من الناس... ))<sup>6</sup> .

ونزيد على ما سبق أنَّ الركون إلى هذه الأمثلة فيه خروج عن الغرض الذي وضعت له وهو ( الإيضاح ) كما ذكر النحويون وأصحاب المعجمات ، وقد تنبه إلى هذه الحقيقة المحدثون غير أنهم تضجروا من مسائل محدودة تضمنها بابا التنازع والاشتغال ، ومن أمثلة أدركوا أنها لا تمثل لغة العرب ولم تصدر عنهم ولا هي على غرار كلامهم بل ليست مما يحتاج أحد إلى أن يتكلم به في حال من الأحوال (( ومن أراد الدليل الواضح على ذلك فعليه بباب الاشتغال ولاسيما المواضع التي يزعمون فيها جواز الرفع والنصب في الاسم المشغول عنه بنصب ضميره... ))<sup>7</sup> ، ويقول مهدي المخزومي مكرراً الصيحة في وجه أمثلة هذين البابين : (( يجب أن نعمل على إزالة كل ما علق بالنحو من شوائب ناء بها النحو وناء بها الدارسون ، وعلى محو كل أثر

1 - المصدر نفسه : 46

2 - الصواب ( المخطئ ) .

3 - نحو التيسير : 46 - 47

4 - الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالته : 51

5 - في النحو العربي نقد وتوجيه : 153

6 - الشواهد والاستشهاد . عبد الجبار النائلة : 136

7 - نحو التيسير : 47

للمنهج الخطأ الذي انتهجه القدماء في دراسة النحو وفي مقدمة هذه الآثار أبواب في النحو ندرسها فلا نحس أننا ندرس نحواً أو لغة أو أسلوباً كباب التنازع وباب الاشتغال<sup>1</sup> . إن أكثر هذه الدعوات تدعو إلى استبعاد هذه الأبواب من النحو بسبب هذه الأمثلة التي اكتفى بها النحويون وارتضوها وأكثرها منها وأفرطوا فيها ومن ثم خرجت عن حدود النحو فألفت مجموعة من المعميات التي تكدّ الذهن في الكشف عن ملغزاتها وتبعث في النفس الشعور بالنفور من قراءتها .

إن كثيراً من الباحثين أشاروا إلى عيوب الكتب النحوية أو الدرس النحوي ومن هذه العيوب الاعتماد على هذه الأمثلة ، يقول إبراهيم أنيس في شواهد النحاة : (( إنهم غالباً يقتنعون ... بتلك الأمثلة التي اصطنعوها هم اصطناعاً وافترضوها افتراضاً تأييداً لرأي يحرصون عليه أو حكم يعتزون به ))<sup>2</sup> ، ويقول عباس حسن : (( ليس العيب مقصوراً على الاختصار المخل أو الالتواء أو على الإطالة وإنما يمتد إلى نواح أخرى بلاغية تتعلق باختيارهم لألفاظ مرددة وتراكيب لجمل معادة مبتذلة وبناء الأساليب بعيدة في صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة فللنحاة في هذا كله منهج يتوارثونه ويلتزمون به ويحتفظون به ))<sup>3</sup> ، وأكّد طه الراوي هذه العيوب ومنها (( الاعتماد على الأمثلة الجافة المكررة وإهمال المهم من الشواهد التي هي مادة الكلام وعدّة المتكلم ))<sup>4</sup> ، ويرى إبراهيم السامرائي أن (( النحوي القديم لم يهتم باستيفاء مادته من كلام العرب ، فربما صنعت الشواهد اعتقاداً منه أن شيئاً من ذلك يجوز أن يرد في كلامهم ))<sup>5</sup> ، ولكنهم لم يدركوا حجم هذا الخطأ الذي وقعوا فيه ، فحملوا بذلك ما لم يحملوا وألزموا بمعرفة ما لم يعرفوا (( فهم لم يكونوا نحاة ولا فلاسفة بل كانوا يتكلمون فقط ))<sup>6</sup> ، إن عمل النحاة هذا تنبيه إليه ذلك الأعرابي بفطرته السليمة حينما وقف على مجلس الأخفش الأوسط ، فسمع كلام أهله في النحو وما يدخل معه ، فحار وعجب وأطرق ووسوس !! فقال له الأخفش : (( ما تسمع يا أبا العرب ، قال : أراكم تتكلمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا ))<sup>7</sup> ، إن قول الأعرابي هذا ساذج لكنه في الوقت نفسه صحيح ورائع فالنحاة يتكلمون في كلام العرب بما ليس منه ومن ذلك الوقت أخذت أبحاث النحو ودراساته تبعد شيئاً فشيئاً عن الغرض الذي تخدمه ، وحدث الفراق بين النحو واللغة ، فدارت الدراسات اللغوية حول نفسها تستقي مادتها من الذهن لا من اللغة ، ومن الفلسفة العقلية لا من الواقع ، ومن الشواهد المتجمدة لا من بحوث ميدانية قوامها الاستقراء والمتابعة ومن المصادرات التي تعتمد على القياس والافتراضات لإخضاع الألفاظ طوعاً أو كرهاً ، لا من ملاحظة الناطقين باللغة واستعمالهم لها ومتابعة ذلك بالدراسات المتطورة .

إن الأمثلة النحوية المصنوعة اشتملت على مسائل كثيرة غير ما ذكر الباحثون في بابي الاشتغال والتنازع ، وإن هذه المسائل غاب عنها الشاهد الذي يمكن أن نعتد به من جهة كونه كلاماً منشوراً اعتادته أكثرية الناطقين ولا يمثل سلوكاً لجماعة من الناس أو مما يغلب عليه الجانب الفني وغير مقيد بقيود معينة ، ومن هنا نذكر أن هذه المسائل فقدت هذه المزايا ، فقسم

1 - في النحو العربي نقد وتوجيه : 163

2 - من أسرار اللغة : 342

3 - اللغة والنحو بين القديم والحديث : 217

4 - نظرات في اللغة والنحو : 45 . تاريخ علوم اللغة العربية . طه الراوي : 155 . الطبعة الأولى . مطبعة

الرشيد . بغداد . 1949

5 - الفعل زمانه وأبنيته : 214

6 - اللغة والنحو بين القديم والحديث : 174

7 - الإمتاع والمؤانسة . أبو حيان التوحيدي : 139/2

منها لا شواهد لها وقسم ثانٍ له شواهد من مستوى آخر كالشعر والقسم الثالث له شواهد متنوعة لكنها قليلة جداً لا يعتدُّ بها ولا تبيح لنا القياس عليها .  
وسأعرض هذه المسائل – إن شاء الله – بشكل موضوعي لتتعرّف حقيقتها :

### المسألة الأولى : تنوين التنكير

يُذكر التنوين علامة للاسم ، وقد جعله النحويون على أقسام ومنها ( تنوين التنكير ) الذي يلحق الأسماء المبنية فرقا بين المعرفة والنكرة ، ويرد على ذلك المثال الآتي عند كل النحاة: ( مرزئ بسبيويه وسبيويه آخر )<sup>1</sup> ، إلا سبيويه فإنه لأمر ما عدل عن ذكر اسمه فمثّل بقوله: ( مرزئ بعمرويه وعمرويه آخر )<sup>2</sup> ، فسبيويه الأول ( وينطبق الحكم على عمرويه كما في المثال الآخر ) مبني على الكسر و ( سبيويه ) الثاني منون تنوين التنكير ، إن النحاة كلهم لم يقدموا شاهداً من كلام العرب لإثبات صحة هذه القاعدة سوى هذا المثال ، ولإبراهيم السامرائي رأي في هذه المسألة إذ يقول : (( إن سبيويه لقب لعلم وهو ( عمرو ) وكنيته (أبو بشر ) وقد غلب اللقب على صاحبه وصار لا يعرف إلا به ونحن لا نعرف علماً آخر معاصراً له لُقب بسبيويه ، فأين التنكير في سبيويه الآخر ؟ ثم إننا نعرف أنّ ما ختم به (ويه ) يبني على الكسر كذا جرى في العربية فلم نؤن هذا ؟ ثم ألا كان من الحق أن يستقروا العربية فيأتوا بمثل آخر من نصّ فصيح معروف ؟ ))<sup>3</sup> .

### المسألة الثانية : محامل الفعل ( لَمَّا ، لَمْ ، هَد ، سوفه ) .

وقد ذكر النحويون هذه العوامل وأنها تختصّ بالفعل ولا تنفصل عنه بحال ومن الخطأ دخولها على الأسماء ؛ لأنها (( إنما وضعت للأفعال ))<sup>4</sup> وإن (( من الحروف حروفاً لا يذكر بعدها إلا الفعل لا يكون الذي يليها غيره مظهراً أو مضمرًا ))<sup>5</sup> كما في الأمثلة ( سوف زيداً أضرب ) و ( قد زيداً لقيت ) و ( لمّ زيداً أضربه )<sup>6</sup> ، يقول سبيويه : (( فإن اضطر شاعر فقدم الاسم وقد أوقع الفعل على شيء من سببه لم يكن حد الإعراب إلا النصب ))<sup>7</sup> .  
إن هذه التراكيب لم ترد في نثر ولا شعر حتى يمكن أن ننظر إلى الأثر الأعرابي الذي يهّم سبيويه أكثر مما ينظر إلى واقعية مثل هذه التراكيب .

### المسألة الثالثة : إعراب ( هَن )

كلمة ( هَن ) تُذكر مع مجموعة من الأسماء يطلق عليها ( الأسماء الستة ) وهي التي تعرب بالحروف نيابة عن الحركات إلا ( هنا ) فمعربة بالحركات ، يقول ابن عقيل : ( الفصيح فيه أن

1 - شرح عمدة الحافظ : 17/1 . شرح ابن عقيل : 17/1

2 - الكتاب : 203/2 . اللمع في العربية : 239

3 - النحو العربي نقد وبناء : 63

4 - الكتاب : 98/1

5 - الكتاب : 98/1

6 - المصدر نفسه : 85/1 – 111/3

7 - المصدر نفسه : 85/1

يعرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة ((1 نحو ( هذا هُنْ زيد ) و ( رأيتُ هُنْ زيد ) و ( مررتُ بهنْ زيد ) ، ويبدو أنَّ هذا السبب هو الأكثر وجاهة في استبعادها من هذا الباب ، ويقول ابن عقيل : (( والنقص في ( هُنْ ) أحسن من الإتمام ، والإتمام جائز لكنه قليل جداً نحو ( هذا هُنْوه ) و ( رأيتُ هُنَاهُ ) و ( نظرتُ إلى هُنِيهِ ) وأنكر الفراء جواز تمامه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عن العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ )) 2 ، ويبدو أن ( الإتمام ) هو لغة لبعض العرب غير معروفة وشائعة شياع لغة النقص التي هي أشيع وأعرف .

إن كثيراً من مشكلات النحو كانت عبئاً تحمل ثقله طلبتنا اليوم ، فانهم يعتادون في دراستهم الأولية أنها خمسة أسماء وحين يتخصصون يجدونها ستة وكل ذلك بسبب الخلط في الدراسة النحوية القديمة التي قامت على مختلف النطوق مجتمعة . إن ما حفظه سيبويه لو كان شائعاً لسمعه غيره من النحاة ولذلك أنكره الفراء ، ومع ذلك ما سمعه سيبويه لا يمكن أن نعتد به ؛ لأنه قليل ونادر ، وتمسكهم بهذه الأمثلة دليل على عدم صحته ، واكتفى المحدثون بأمثلة النقص كما في قولهم: ( هذا هُنْ ) و ( أهملتُ هُنَا ) و ( لم ألتفتُ إلى هُنْ ) 3.

### المسألة الرابعة : نواصب الفعل المضارع

#### ١ - ( إذن ) الناصبة .

ذكر النحويون الأداة ( إذن ) ضمن الأدوات التي تنصب المضارع بشروط إذا توافرت لها نصبت الفعل بعدها وهي أن يكون الفعل مستقبلاً وأن تكون في صدر الكلام وألا يفصل بينها وبين الفعل بفصل ، وهذه الشروط اتفق عليها النحويون كما في الأمثلة ( أنا أكرمك ... إذن أجزيك ) و ( انطلق زيد ... إذن ينطلق عمرو ) و ( أنا أزورك ... إذن أكرمك وإذن أحسن إليك ) و ( أنا أتيتك إذن أكرمك ) 4 ، وذكروا أنها إذا فقدت شرطاً أهملت ورفع الفعل بعدها فإذا كان الفعل دالاً على الحال لم ينصب نحو أن يقال : ( أحبك . فتقول : إذن أظنك صادقاً ) 5 ، ويرفع الفعل بعدها أيضاً ولا ينصب إذا لم تتصدر نحو ( زيد إذن يكرمك ) 6 ، ويرفع أيضاً إذا فصل بينها وبين الفعل بفصل نحو ( إذن زيد يكرمك ) ، وأجازوا بالإجماع الفصل بالقسم نحو ( إذن والله أكرمك ) 7 ، وعلى ذلك قول الشاعر 8 :

إذن والله نرميهم بحرب تشيبُ الطفل من قبل المشيب

وأجاز بعض النحاة الفصل بالنداء والظرف والدعاء وبمعمول الفعل و ( لا ) النافية وحينئذ يكون الفعل منصوباً أو مرفوعاً نحو (( لو قلت : إذن يا زيد . قلت : أكرمك . بالرفع ، وكذا إذا

1 - شرح ابن عقيل : 49/1

2 - المصدر نفسه .

3 - النحو الوافي : 111/1

4 - المقتضب : 10/2 . اللمع في العربية : 208 . شرح ابن عقيل : 6/4 . شرح شذور الذهب : 29 - 291 . مغني اللبيب : 31

5 - شرح ابن عقيل : 6/4 . شرح شذور الذهب : 29 . أوضح المسالك : 169/3 . شرح قطر الندى : 161 . ارتشاف الضرب : 153/2 . الفوائد الضيائية : 243/2

6 - المصادر نفسها .

7 - المقتضب : 11/2 . المقرب : 287

8 - حسان بن ثابت . ينظر . شرح ديوانه : 94 .

قلت : إذن في الدار أكرمك ، وإذن يوم الجمعة أكرمك ))<sup>1</sup> و ( إذن يغفرُ الله لك يدخلُك الجنة )<sup>2</sup> ، وقرروا أنها إذا وقعت بعد الواو أو الفاء جاز فيها الوجهان يعني أن تعمل النصب أو لا تعمل كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾<sup>3</sup> وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا لَا يَأْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا ﴾<sup>4</sup> ، ويقول ابن هشام : (( وقرئ شاذًا بالنصب فيهما ))<sup>5</sup> و (( إذا لا يلبثوا ))<sup>6</sup> ... فإذا لا يؤتوا<sup>7</sup> ) .

نلاحظ مما سبق أن مسألة نصب المضارع بـ ( إذن ) وبالشروط التي ذكروها لم تشهد لها إلا الأمثلة ، وقد تنبه إلى ذلك الأستاذ الجوارى إذ قال : (( كل ما أورده النحاة شاهداً على قاعدتهم هذه لا يعدو أن يكون مصنوعاً ، لم يؤثر عن العرب شيء منه ، ولم يؤيده الاستعمال ))<sup>8</sup> ، ويبدو أن ذلك سببه التوهم والخلط فهي لا تعمل في الكثير الشائع ، يقول أبو حيان الأندلسي : (( والأكثر أن لا تعمل ))<sup>9</sup> ، أي إنها مع شروط العمل أيضاً لا تعمل ونلاحظ أن الشواهد التي جاءت فيها عاملة النصب في الفعل أبيات من الشعر أكثرها مضطربة ، أما الكلام المنشور وهو القرآن الكريم فقد جاء على خلاف ما يتصورون فهي مهملة فيه ، وقد نصَّ النحويون على أنها كانت عاملة في قراءة شاذة وهذا السبب الذي دعا النحويين إلى القول بأنها ناصبة ، فهي لغة لبعض العرب وفي ضوء هذه اللهجة اشترط النحويون لها هذه الشروط ، فهم خلطوا بين لغة الإهمال وهي أشيع ولغة الإعمال التي هي قليلة ولا يكاد يعرف لها شواهد يمكن أن نعتد بها ، وقد سائر المحدثون القدماء في هذه المسألة ، ومما يؤسف عليه أنهم أدخلوها في مفردات الكتب المدرسية اليوم<sup>10</sup> مع بقاء الفهم المخطئ لهذه المسألة ، فيرى عباس حسن أن الأكثر في ( إذن ) أن تنصب المضارع في اللغة الشائعة ، وإن إهمالها لغة ، فهو يسأل : (( هل يجوز إهمال ( إذن ) مع استيفائها كل شروط الإعمال ؟ )) ويستحسن غاية الاستحسان إعمالها والحالة هذه ويجد (( الرغبة الشديدة في اتباع الأشهر توحيداً للبيان ومنعاً لفوضى التعبير إلا إذا اقتضت فائدة محققة في اتباع غيره ))<sup>11</sup> ، وقد أجاب مجمع اللغة العربية في القاهرة عن السؤال نفسه بعد دراسة شاملة وتحقيق وافٍ بما نصه (( ورد النصب بـ ( إذن ) في كلام العرب وورودها في القرآن مفصولة بالحرف ( لا ) ليس يمنع عملها وكون ورودها في القرآن ( قراءة ) لا يمنع الاحتجاج به ، فالقراءات المشهورة كلها مناط احتجاج ولكن من المعزو إلى بعض قبائل العرب إلغاء عمل ( إذن ) مع استيفاء شروط الإعمال وقد ينسب إلى البصريين قبول

1 - شرح قطر الندى : 62

2 - ارتشاف الضرب : 397/2

3 - الإسراء / 76 .

4 - النساء / 53

5 - مغني اللبيب : 32

6 - قراءة عبد الله بن مسعود . ينظر . القراءات الشاذة . ابن خالويه : 27

7 - قراءة عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب . ينظر . المصدر نفسه : 77

8 - نحو الفعل . د . أحمد عبد الستار الجوارى : 41 . وينظر . جهود الدكتور الجوارى في تجديد النحو وتيسيره . د . نعمة رحيم العزاوي : 102

9 - ارتشاف الضرب : 396/2

10 - ينظر : النحو المصفى . محمد عيد : 358 . النحو الوافي 308/4 . قواعد اللغة العربية . للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 32 . الطبعة العاشرة . سنة 1996

11 - النحو الوافي : 316/4

الإلغاء إلا ان ذلك موصوف بالقلّة ، واستنادا إلى هذا يجاز الإلغاء مع استيفاء الشروط وإن كان الإعمال هو الأكثر في استعمال العرب ))<sup>1</sup> .  
 إن القراءة التي أشار إليها مجمع اللغة العربية هي ليست من القراءات السبع أو غيرها ، وإنما هي من القراءات الشاذة بنص النحاة والمشتغلين بالقراءات<sup>2</sup> ، ويبدو أن إهمال ( إذن ) مع الشروط أو من دونها هو أقرب إلى التيسير ويعضد هذا الرأي أنها جاءت مهملة في أوثق النصوص النثرية ، ومن ثم ندعو إلى إعادة النظر في هذه المسألة .

### ب - فصل ( حتّى ) عن الفعل

يذكر النحويون لـ ( حتّى ) الناصبة للفعل أحكاما ومنها أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء ، إلا ان بعضهم أجاز الفصل ، فقد أجاز الأخفش و ابن السراج فصلها بالظرف كما في مثالهما ( أقعد حتّى عندك يجتمع الناس ) وبشرط ماضٍ نحو ( أصبحك حتّى إن قدر الله أتعلم العلم ) وجوّز هشام الضرير الفصل بالقسم والمفعول والجار والمجرور نحو ( وأصبر حتّى إليك تجتمع الناس )<sup>3</sup> .

إن تجويز النحاة هذا لا يسنده سماع عن العرب ولم تأت به شواهد مستقاة من واقع اللغة ، بل حضر بدلا منها المثال النحويّ المصنوع ، زيادة على ذلك أن أدوات النصب كغيرها من الأدوات بينها وبين الفعل حالة تلازم فلا يكون بينها فصل ، وإن أردنا أن نؤمن بعمل هذه الأحرف فعلينا أن نفسر ظهور الفتحة ، إلا إذا ذهب النحاة إلى أن الفواصل التي أجازوها غير حصينة على حدّ تعبيرهم أحيانا .

### المسألة الخامسة : فعل الشرط وجوابه

يذكر النحويون لفعل الشرط وفعل الجواب ثلاث صور ، الأولى : أن يكون فعل الشرط وجوابه مضارعين نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ تَصْرَفَا لِلَّهِ خِشْيَا ﴾<sup>4</sup> والثانية أن يكونا ماضيين نحو قوله تعالى: ﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ﴾<sup>5</sup> والثالثة أن يكون فعل الشرط ماضيا وجوابه مضارعا نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نَوْفَ إِلَهِمْ أَعْمَالِهِمْ ﴾<sup>6</sup> ، واتفقوا على ذلك إلا ان المتأخرين ذكروا صورة رابعة وهي أن يكون فعل الشرط مضارعا وجوابه ماضيا

1 - مجلة المجمع اللغويّ المصريّ : 198 . المجلد 25 . نوفمبر سنة 1969 . النحو الوافي : 316/4

2 - ينظر : القراءات الشاذة . ابن خالويه : 27 - 77

3 - همع الهوامع : 10/2

4 - محمد ( ص ) 7/

5 - الإسراء 7/

6 - هود 15/



نحو ( إنْ تَفْعَلْ فَعَلْتُ )<sup>1</sup> ، وافترض المبرد مجيء مثل هذه الصورة فقال : (( لو قال : ( مَنْ يَأْتِنِي أَتَيْتُهُ ، لجاز ... ))<sup>2</sup> ، ثم يقول في موضع آخر : (( فأما : ( إنْ تَأْتِنِي أَتَيْتَكَ ) فإن بعضهم قد يجيزه في غير الشعر ))<sup>3</sup> . فالمبرد لا يتصور مجيء مثل هذه الصورة في غير الشعر ، ومن ثَمَّ صرَّح أكثر النحويين الذين خلفوه بأن ذلك لا يكون إلا في الشعر<sup>4</sup> ، ويقول الرضي (ت 686 هـ) : (( ومثله قليل لَمْ يَأْتِ في الكتاب العزيز ، وقال بعضهم : لا يجيء إلا في ضرورة الشعر ))<sup>5</sup> ويقول ابن عصفور : (( ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضي إلا في ضرورة ، ويجزم إذ ذاك المضارع ويكون الماضي في موضع جزم ... ))<sup>6</sup> ومن شواهد الشعر قوله :  
إذا هي حنَّته على الخير مرةً عصاها وإن تأمر بسوءٍ أطاعها<sup>7</sup>

وقوله :

وما يرد من جميع بعد فرقه وما يرد بعد من ذي فرقة جمعا<sup>8</sup>

وقوله :

وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم أجمعا<sup>9</sup>

وقوله :

إن يسمعوا سينة طاروا بها فرحاً عني وما يسمعوا من صالح دفنوا<sup>10</sup>  
إلا ان ابن مالك يرى أنه (( لا يختص ... بالشعر خلافا لبعضهم ))<sup>11</sup> بل يمكن أن يرد في النثر وقد جعل قوله تعالى : ﴿ إِن نُّسَأ نُّزِّلَ عَلَيْهِم مِّنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾<sup>12</sup> من ذلك فعطف على الجواب الذي هو ( نُنَزَّلُ ) قوله ( ظَلَّتْ ) وهو ماضي اللفظ ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله<sup>13</sup> ، واستشهد قول النبي ( ص ) : (( مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ ))<sup>14</sup> ، وما جاء على لسان السيدة عائشة أم المؤمنين ( رضي الله تعالى عنها ) : (( إِن أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَّتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقٌّ ))<sup>15</sup> ، وهذا ما جعل ابن مالك فيما

1 - ينظر . تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . ابن مالك : 240 حققه وقدم له . محمد كامل بركات دار الكاتب العربي . سنة 1967 .

2 - المقتضب : 59/2

3 - المقتضب : 71/2

4 - ينظر . المقرب : 302 . ارتشاف الضرب : 563/2 . همع الهوامع : 58/2

5 - شرح الكافية : 232/2

6 - المقرب : 302

7 - ينظر . شرح عمدة الحافظ : 354

8 - ينسب إلى أبي دهيل الجمحي ولم أجده في ديوانه برواية أبي عمرو الشيباني تحقيق عبد العظيم عبد المحسن مطبعة القضاء النجف الاشرف الطبعة الأولى 1972 . وينظر . شرح عمدة الحافظ : 354 .

خزانة الأدب : 279/3

9 - ديوان حاتم الطائي : 78 . دار صادر بيروت . 1963 . ينظر . شواهد التوضيح : 68 . الجنى الداني . المرادي : 550

10 - قنط بن ضمرة . ينظر . المحتسب : 206/1 . مغني اللبيب : 908 . الاشموني : 585/3

11 - ينظر . التسهيل : 240

12 - الشعراء 4/

13 - ينظر . شواهد التوضيح : 69 . أوضح المسالك : 206/4 . شرح الاشموني : 585/3

14 - صحيح مسلم . مسلم بن الحجاج ( ت 261 هـ ) : 523/1 . باب الترغيب في قيام رمضان وهو التراويح . شرح عمدة الحافظ : 371 - شواهد التوضيح : 67 . شرح ابن الناظم : 273 . أوضح المسالك : 206/4

شرح الاشموني : 85/3

15 - صحيح البخاري : 238/3

بعد يصرّح (( بجوازه مطلقا لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فُحول الشعراء ))<sup>1</sup> ، وسائر بدر الدين والده في ذلك مخطئا من قال إنه ضرورة<sup>2</sup> .  
من كل ذلك نلاحظ أن النحاة مضطربون في إصدار الحكم الأخير على هذه الصورة بين المنع وكونها من لغة الشعر ، ويبدو أن الذين جعلوها من مقتضيات الشعر وأحكامه لاحظوا أنها ليست بالكثيرة في لغة العرب وانما تعارف عليها الشعراء لا غير ، أما ابن مالك فهو ينظر إلى الشواهد كلها على أنها مستوى واحد ومن ثمّ هي كثيرة عنده مع صراحة قوله ((كثرة صدوره عن فُحول الشعراء )) زيادة على شاهدين من النثر أحدهما للنبيّ ( ص ) والآخر للسيدة عائشة ( رض ) .

أما الشاهد القرآني فابن مالك يرجح كون الفاء فيه عاطفة ويجزم بذلك إلا ان النحاة يجوزون أن تكون أيضا استئنافية وأن يكون الفعل بعدها في موضع رفع<sup>3</sup> ، وأما الشاهد الشعريّ فهو شيء آخر وطريقة للأداء مخالفة في نظامها للنثر ، ولذلك كان النمط الرابع لهذه الجملة مصدره الشعر بكثرة بشهادة ابن مالك نفسه ، والشعر لا يصلح أن تستبطن منه القواعد ؛ لأنه لا يمثل لغة التفاهم لكل الناس ولا يمثل التيار الشائع ولا تنقاد له هذه اللغة إلا بقيود يضطر معها الشاعر إلى صرف الكلام عن وجهته المعروفة أو استحداث تراكيب لم يألّفها الناطقون باللغة .

وأما الحديثان فإذا تجاوزنا شبهة القدماء في الاستشهاد بالحديث الشريف نرى أن الحديث والحديثين وحتى الثلاثة والأربعة لا يمكن أن تنهض بقاعدة نحوية ونستدل بها على صحة هذا الأسلوب أو شياعه ، وإن كان ابن مالك يقول : (( لثبوته في كلام أفصح الفصحاء )) فإنه ( ص ) واحد من مجتمع كبير والقواعد تكون محل اعتماد ما كانت تمثل عادة نطقية لمساحة كبيرة من الناطقين ، وقد تنبه لغويو العرب إلى هذا الأمر حينما قال أبو عمرو بن العلاء ( ت 154هـ ) : (( أعمل على الأكثر ))<sup>4</sup> ، ولو عمل ابن مالك وأضرابه بذلك لما كان لمثل هذه التراكيب وجود في النحو ؛ إذ وجدنا النحاة اللاحقين لابن مالك يستدلون بما استدل به ويشيرون إلى قلته في سعة الكلام<sup>5</sup> ، وأخيرا أدخل المختصون المحدثون هذه الصورة الرابعة إلى الكتب المدرسية وحاولوا محاكاة أمثلة القدماء نحو قولهم :  
( إن يجتهدوا نجحوا )<sup>6</sup> ، وأشاروا إلى قلته مجازة لحكم النحاة .

### المسألة السادسة : تقديم الضمير الأخصّ

يتحدث النحويون في باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين عند اجتماع ضميرين أحدهما أخصّ من الآخر فقرروا أنهما (( إن كانا متصلين وجب تقديم الأخصّ منهما فتقول : ( الدرهم

1 - شواهد التوضيح : 15 - 16

2 - ينظر . شرح ابن الناظم : 273

3 - ينظر . التبيان في إعراب القرآن . العكبري : 166/2

4 - طبقات النحويين واللغويين . الزبيدي : 39 تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعارف . مصر

1973

5 - ينظر . حروف المعاني : 74 . أوضح المسالك : 206/4 . شرح ابن عقيل : 34/4 . شرح الاشموني :

585/3

6 - قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 58

أعطيتكه و أعطيتنيه (...))<sup>1</sup> ، بتقديم الكاف والياء على الهاء لأنه للغائب ، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال نحو (( أعطيتهموك ) ولا ( أعطيتهموني ) فهذا التعبير من أساليب العامية وهو من الرديء ومع ذلك يذكر النحويون أن بعض النحاة قد أجازوا هذا التعبير مستدلين بحديث عثمان بن عفان ( رض ) : (( أراهمني الباطل شيطانا ))<sup>2</sup> ، ويقول سيبويه : (( فإن بدأ بالمخاطب قبل نفسه فقال : ( قد أعطاهوني ) فهو قبيح لا تتكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه ))<sup>3</sup> ويقول أيضا : (( وأما قول النحويين : ( قد أعطاهوك و أعطاهوني ) فإنما هو شيء قاسوه لم تتكلم به العرب ووضعوا الكلام في غير موضعه (...))<sup>4</sup> ويقول أيضا : (( فإذا ذكرت مفعولين كلاهما غائب فقلت : ( أعطاهوا ) و ( أعطاهاه ) ، جاز وهو عربي ولا عليك بأيهما بدأت من قبل أنهما كلاهما غائب ، وهذا أيضا ليس بالكثير في كلامهم والأكثر في كلامهم : أعطاهاه إياه ))<sup>5</sup> ، ثم يستدل على ما أجازوه والذي وصفه بقوله ( هو عربي ) بقول الشاعر :  
وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لَضَغْمَةٍ لَضَغْمَاهَا يَفْرَعُ الْعِظَمُ نَابُهَا<sup>6</sup>

ولو أنعمنا النظر في هذه النصوص المستقاة من كتب النحاة وأنصتنا لكلماتهم لرأينا أنهم يتحدثون عن صور من نحو العامية ولذلك لم تسعفهم سوى الأمثلة ، والنحاة أنفسهم في هذا الموضع يؤكدون أن هذه الأساليب ليست بالكثيرة ولم يألّفها لسان العرب وأنها من قياساتهم ، وهنا نسأل عن أساس عدول النحاة عن أساليب العرب الجميلة إلى أساليب هابطة لا تخضع لذوق سليم ، فنمّة فرق بين قول النحاة : ( أعطانيه وأعطانيك وأعطاني ) وقول العرب : ( أعطاك إياي وأعطاه إياي ) وقول النحاة ( أعطاهوا وأعطاهاه ) وقول العرب : ( أعطاه إياه ) وأردأ من ذلك شاهدهم ، فهو من جهة يتبع نظام الشعر ومن جهة أخرى يصور لنا هذا الشاهد أسلوبا من أساليب العامية وليس هناك شاهد آخر يوافقه على صحة هذا الأسلوب .

## المسألة السابعة : المبتدأ والخبر

في موضوع المبتدأ والخبر مسائل غريبة ، ومن ذلك ما يذكرونه عند الحديث عن جريان الخبر المشتق على من هو له وعلى غير من هو له ، فإن جرى على غير من هو له ... وجب إبراز الضمير عند البصريين سواء أمن اللبس أو لم يؤمن وأمثلة ذلك قولهم : ( زيدٌ هُنْدٌ ضاربُها هو ) وقولهم : ( زيدٌ عمروٌ ضاربُها هو )<sup>1</sup> ، فالمثال الأول يمكن أن يحذف الضمير ( هو ) منه ؛ لأمن اللبس ، وأما المثال الآخر فلا يجوز حذف الضمير منه ؛ لأنه حينئذ يلتبس الضارب بالمضروب فلا يُعرف هل ( زيدٌ ) فاعل أو مفعول ؟ .

إن ما يلاحظ هنا أن هذه الأمثلة تعارض المبادئ الثابتة في باب المبتدأ والخبر ، وواحد من هذه المبادئ ينص على أن ( الخبر هو الجزء المتمم الفائدة ) فهل يتحقق ذلك في الجملة الخبرية ( هُنْدٌ ضاربُها ) فتكمل الفائدة في قولهم : ( زيدٌ هُنْدٌ ضاربُها ) ؟ . ومبدأ آخر يقول (إنَّ

1 - شرح ابن عقيل : 106/1

2 - النهاية في غريب الحديث والأثر . ابن الأثير (ت606هـ) : 177/2 . تحقيق . محمود محمد الضاحي و طاهر أحمد الزاوي . المكتبة العلمية . بيروت ( د ، ت ) . وينظر . شرح ابن عقيل : 106/1

3 - الكتاب : 363/2

4 - الكتاب : 364/2

5 - الكتاب : 365/2

6 - الشاهد لمغلس بن لقيط الأسدي . معجم الشعراء . المرزباني ( ت384هـ ) : 308 . وينظر . المصدر نفسه .

الخبر عين المبتدأ ( فهل يتحقق في هذه الجملة الخبرية فتكون هي عين المبتدأ الأول (زيد) ؟

وكذلك ترد عندهم الجمل الآتية التي تجري مجرى الجمل السالفة وهي ( زيدٌ أخوهُ ضاربُهُما هو ) و ( هندٌ زيدٌ ضاربُهُ هي ) و ( هندٌ زيدٌ ضاربُهُ جارِيُهُما ) و ( الهندان الزيدان ضاربُهُما )<sup>2</sup> ، إننا إذا عدنا إلى هذه الجمل لإثبات حقيقتها فسنجد أنها أمثلة مصنوعة لفقها النحاة ، وقد اجتهدوا في العثور على شبيه لها في فصيح العربية فأخفقوا في مسعاهم سوى شاهد شعري واحد وهو قوله :

قَوْمِي نَرَا الْمَجْدَ بَانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانُ وَقِطْطَانُ<sup>3</sup>

فلم يبرز الضمير ( هم ) بعد ( بانوها ) لانتفاء الحاجة إليه لأمن اللبس وهو رأي الكوفيين في هذه المسألة ، أما البصريون فلا يرتضون ذلك ، ونختار هنا رأي إبراهيم السامرائي الذي يقول : (( إذا كانوا قد وجدوا شاهداً ضعيفاً لم يستطيعوا أن يجدوا له آخر ، فهل يحقُّ لهم الذهاب هذا المذهب الوعر ؟ والشاهد هو قول شاعر مجهول أكبر الظن أنهم صنعوه على شاكلة : ( زيدٌ هندٌ ضاربُهُما هو ) ... ))<sup>4</sup> ثم (( إن الشاهد الشعري شيء ضعيف ولو جاء كثيراً وذلك لما تقتضيه لغة الشعر من ترخيصات وتجاوزات لتجيء سائرة على الوزن المعروف ))<sup>5</sup> ، زيادة على ما يقوله إبراهيم السامرائي نسأل : كم يمكن أن ترد من هذه الأمثلة في لسان العرب ؟ وألا يمكن أن يكون في مثل هذه العبارات والأمثلة إخلالاً بالفصاحة المعروفة ، وهل يمكن أن يقبل البلاغيون مثل هذه الأمثلة ؟ إن هذه المسألة بنيت على أمثلة النحاة التي تفتقر إلى الذوق البلاغي وإلى الشواهد الكثيرة التي تعطيها الشرعية وتصبح قاعدة يركن إليها ، ثم أليست هذه الألاعيب مما ضُخَّم النحو العربي لأنها أعطته ما ليس منه ؟ .

## المسألة الثامنة : كان وأخواتها

### 1- حذف ( كان )

ذكر النحاة أنَّ ( كان ) تحذف في مواضع وجوبا وجوازا ، ومن مواضع الوجوب التي ذكروها أنها تحذف بعد ( أن ) المصدرية ويعوض منها بـ ( ما ) ويبقى اسمها وخبرها ، ويصف النحويون ذلك بالكثرة ، ويذكرون أنَّ ذلك يكون في موضع ( أريد فيه تعليل فعل بفعل )<sup>6</sup> ، ويعضدون هذه المسألة بالأمثلة الآتية ومنها قول ابن مالك في ألفيته : ( أما أنتَ برأ فاقترَب )<sup>7</sup> وقولهم : ( أما أنتَ منطلقاً انطلقت )<sup>8</sup> ، فهذه الأمثلة يتناقلها النحويون منذ زمن بعيد وقد زاد عليها عباس حسن من المحدثين أمثلة أخرى ومنها قوله : ( أما أنتَ غنياً فتصدق ) (و) أما

1 - المقتصد في شرح الإيضاح : 265/1 . شرح ابن عقيل : 207/1

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 267/1 - 268

3 - لا يُعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 207/1

4 - النحو العربي نقد وبناء : 75

5 - النحو العربي نقد وبناء : 75.

6 - شرح ابن عقيل : 135/1

7 - شرح ابن عقيل : 296/1 . شرح الاشموني : 437/1

8 - أوضح المسالك : 187/1 . شرح قطر الندى : 135 . همع الهوامع : 122/1

أَنْتَ قَوِيًّا فَاعْمَلْ بَجْدٍ ) و ( أَمَا أَنْتَ شَابًا فَحَافِظٌ عَلَى شَبَابِكَ بِالْحِكْمَةِ )<sup>1</sup> ، وَأَمْثَلْتَهُمْ هَذِهِ مُحَاكَاةٌ لِقَوْلِ الْعَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ الَّذِي قَامَتْ عَلَيْهِ هَذِهِ الْأَسْطُورَةُ وَهُوَ :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ<sup>2</sup>

فهذا الشاهد الوحيد بأيدي النحاة وليس هناك شاهد آخر إلى جانبه وهو يتردد عند كل النحاة الذين يتحدثون عن حذف ( كان ) في مثل هذا الموضع . ويرون أن أصل مثالهم ( أَمَا أَنْتَ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتَ ) هو ( انْطَلَقْتُ لِأَنْ كُنْتُ مِنْطَلَقًا ) فقدمت اللام وما بعدها على الفعل للاهتمام به ... فصار : ( لِأَنْ كُنْتُ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ ) ثم حُذِفَ الْجَارُ اخْتِصَارًا كَمَا يَحْذِفُ قِيَاسًا مِنْ ( أَنْ ) ... ثُمَّ حُذِفَتْ ( كَانَ ) اخْتِصَارًا أَيْضًا فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ فَصَارَ ( أَنْ أَنْتَ ) ثُمَّ زِيدَتْ ( مَا ) عَوَضًا فَصَارَتْ ( أَنْ مَا أَنْتَ ) ثُمَّ أَدْغَمْتَ النُّونَ فِي الْمِيمِ فَصَارَ ( أَمَا أَنْتَ ) ، وَالْحَقُّ

(( أَنْ هَذَا الْكَلَامُ ... بِمَا فِيهِ مِنْ تَقْدِيمٍ وَتَأْخِيرٍ وَحَذْفٍ وَزِيَادَةٍ وَإِدْغَامٍ صِنَاعَةٌ ذَهْنِيَّةٌ مُجَهَّدَةٌ هَدَفَهَا تَسْوِيقُ حَذْفِ ( كَانَ ) فِي مِثْلِ هَذَا الْأَسْلُوبِ وَإِنْ كَانَتْ اللَّغَةُ - وَهِيَ أَسْلُوبُ التَّعْبِيرِ السَّلْسِ - تَبْرَأُ تَمَامًا مِنْ تِلْكَ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ ))<sup>3</sup> وَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ السَّامِرَانِيُّ : (( أَنَا لَا أَشْعُرُ أَنَّ ( أَمَا ) هَذِهِ أَصْلُهَا ( أَنْ كُنْتُ ) وَلَا نَعْرِفُ تَعْوِضًا عَلَى هَذِهِ الشَّكْلَةِ ، وَكَيْفَ تَكُونُ ( مَا ) عَوَضًا مِنْ ( كَانَ ) ؟ فَقَدْ قَالُوا إِنْ ( مَا ) زَائِدَةٌ فَكَيْفَ تَعْوِضُ ( كَانَ ) وَ ( كَانَ ) مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَهْمَةِ فِي بِنَاءِ الْجُمْلَةِ فَضْلًا عَنْ أَنْ ( الْفِعْلُ ) ذُو قِيَمَةٍ كَبِيرَةٍ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ ))<sup>4</sup> ، وَيَرَى أَنَّ قَوْلَهُمْ : ( أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ ) غَيْرُ قَوْلِهِمْ : ( أَنْ كُنْتُ بَرًّا فَاقْتَرَبْ ) وَإِنْ هَذِهِ لَيْسَتْ كَتَلُكَ . وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ قَامَتْ عَلَى أَمْثَلَةِ النَّحَاةِ وَشَاهِدٌ وَاحِدٌ ذَكَرْنَاهُ رَوَاهُ بِرَوَايَةِ مُخْطَئَةٍ وَمُصَحَّفَةٍ ، وَبِسَبَبِ الْخَطَأِ فِي الرِّوَايَةِ وَمَا حَصَلَ فِيهَا مِنْ تَصْحِيفٍ ظَهَرَتْ هَذِهِ الْأَسْطُورَةُ فِي نَحْوِنَا ، وَيَبْدُو أَنَّ الَّذِي رَوَى الشَّاهِدَ بِصُورَتِهِ الصَّحِيحَةِ كَمَا أَرَادَهَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُرْدَاسٍ هُوَ ابْنُ دُرَيْدٍ ( ت 321هـ ) وَرَوَايَتُهُ هِيَ :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا كُنْتُ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُعُ<sup>5</sup>

ونلمح صحة هذه الرواية فيما قاله المبرد في مثاله ( أَمَا كُنْتُ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ )<sup>6</sup> ، وَعَلَى هَذَا فَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْعَوَضِ وَالْمَعْوِضِ وَمِنْ هُنَا يَرَى ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّ الْمَبْرَدَ أَجَازَ هَذَا الْجَمْعَ مَسْوُغًا مَا ظَهَرَ فِي مِثَالِ الْمَبْرَدِ مِنَ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا<sup>7</sup> .

إِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَأَمْثَالَهَا كَمَا لَاحِظْنَا قَامَتْ عَلَى جَمَلِ مِصْطَنَعَةٍ وَعَلَى فَهْمٍ مُخْطِئٍ لِبَعْضِ أَسَالِيبِ الْقَوْلِ ، فَمَاذَا لَوْ كَانَ النَّحَاةُ عَلَى دَرَجَةٍ كَبِيرَةٍ مِنَ التَّحْفِظِ إِزَاءَ أَمْثَالِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فَانْهَمَ سَوْفَ يَسْتَبْعِدُونَ كَثِيرًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الَّتِي لَا أَصْلَ لَهَا فِي لِسَانِ الْعَرَبِ وَلَمْ تَأْلَفْهَا الْعَرَبِيَّةُ ، وَنَاسَفَ عَلَى وَقُوعِ بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ فِي أَخْطَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ نَفْسَهَا ، وَمِنْهُمْ عَبَّاسُ حَسَنِ الَّذِي لَمْ يَنْفَكْ يَنْقُلُ هَذِهِ الْأَوْهَامَ النَّحْوِيَّةَ وَيُؤْمِنُ بِهَا مِنْ دُونِ تَحْقِيقٍ فَيَعْمَدُ إِلَى صَنْعِ الْأَمْثَلَةِ عَلَى شَاكِلَةِ أَمْثَلَةِ النَّحَاةِ .

<sup>1</sup> - النحو الوافي : 582/1

<sup>2</sup> - ديوان العباس بن مرداس : 128 . وورد الشاهد في . الكتاب : 148/1 . شرح ابن عقيل : 124/1 خزانة

الأدب : 80/2 - 421/4

<sup>3</sup> - النحو المصطفى . محمد عيد : 256

<sup>4</sup> - النحو العربي نقد وبناء : 80

<sup>5</sup> - الاشتقاق . ابن دريد : 313 . تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . مصر

<sup>6</sup> - المقتضب : 38/2

<sup>7</sup> - ينظر . شرح ابن عقيل : 298/1

## ب - زيادة ( كان )

ذكر النحويون من أحكام هذا الفعل أنه يزداد في الكلام ، وأكثر ما يكون ذلك بين شيئين متلازمين على حدّ تعبير النحاة ، وهذا الإطلاق على ما يبدو أوقعهم في أوهم ، فإنهم استقصوا الأشياء المتلازمة في اللغة فوجدوها تتمثل في المبتدأ والخبر والفعل وفاعله والصلة والموصول والصفة والموصوف والجار ومجروره ، فتوهموا وقوع ( كان ) زائدة بين هذه الأشياء بعد أن وجدوا كثرة زيادتها بين ( ما ) التعجبية وفعل التعجب وهما شيان متلازمان ، ومن هنا صرح النحويون بأنها تزداد بينهما قياسا ولا تزداد في غير هذا إلا سماعا<sup>1</sup> ، ولكن ما الذي يمكن أن يسعفهم في هذه المواضع التي ذكروها غير الأمثلة التي يعمدون إليها كلما احتاجوا إليها ، ومن أمثلة زيادتها بين المبتدأ والخبر ( زيدٌ كان قائمٌ )<sup>2</sup> وبين الفعل ومرفوعه نحو ( لم يوجدَ كانَ مثلك )<sup>3</sup> وبين الصلة والموصول نحو ( جاء الذي كانَ أكرمتهُ ) وبين الصفة والموصوف نحو ( مررتُ برجلٍ كانَ قائمٌ )<sup>4</sup> ، ولكن ماذا لو وازنا بين أمثلة النحاة المصنوعة وشواهدهم ومروياتهم المسموعة فأنا سنقف على حقيقة هذه المسألة. أما زيادتها بين المبتدأ والخبر فليس لهم شاهد في ذلك غير مثالهم المصنوع ، وأما زيادتها بين الفعل ومرفوعه فلم شاهد لاكتثاف السنة النحاة في كل الكتب النحوية وهو قولهم : ( ولدتُ فاطمة بنتَ الخرشبِ الأُمَاريةِ الكَمَلةِ من بني عبيسٍ لم يوجدَ كانَ أفضلُ منهم )<sup>5</sup> ، فقولهم :

( لم يوجدَ كانَ أفضلُ ) حاكوا فيه مثالهم وهو ( لم يوجدَ كانَ مثلك ) حتى ليخيل إليك أن ( كان ) لا تكون زائدة إلا بين فعل مثل ( يوجد ) ومرفوعه ولا يكون غيره ، وأما زيادتها بين الصلة والموصول فليس له شاهد أيضا لكن الذي حفزهم إلى القول بذلك هو حالة التلازم بينهما فتخليلوا هذه الصورة دون أن يؤثر عن العرب ما جاء على هذا النحو من التركيب المتكلف الثقيل . وأما زيادتها بين الصفة والموصوف فبالى جانب المثال المصنوع ذكروا شاهداً وهو قول الفرزدق :

فكيف إذا مررتُ بدار قومٍ وجيران لنا كانوا كرام<sup>6</sup>

وهذا مذهب سيبويه إلا أن ابن هشام أنكر ذلك وأجرى ( كان ) على النقص وعدّ قوله (لنا) خبرا لها<sup>7</sup> ، ولكن إنكار ابن هشام على ما يبدو يتعلق بحكم زيادتها في هذا الشاهد ؛ لأن زيادتها وردت في شاهد وهو قوله<sup>8</sup> :

في غُرفِ الجنةِ الغُليا التي وَجَبَتْ لهم هناك بسعيِ كانٍ مشكورٍ

ومن مواضع زيادتها بين الجار والمجرور وقد عدّوه شاذاً<sup>9</sup> ، واستشهدوا قوله<sup>10</sup> :

سراةُ بني أبي بكرٍ تسامى على كانٍ المسومةِ العرابِ

1 - ينظر . شرح ابن عقيل : 288/1 - 289

2 - شرح ابن عقيل : 288/1

3 - المصدر نفسه .

4 - المصدر نفسه .

5 - شرح ابن عقيل : 289/1

6 - رواية الديوان : ( فكيف إذا رأيت ديار قومي ) : 835/2 وينظر . أوضح المسالك : 360/1

7 - أوضح المسالك : 360/1

8 - قائله مجهول . ينظر . ارتشاف الضرب : 59/1 - 290/3 . حاشية الصبان على شرح الاشموني : 40/1

دار إحياء الكتب العربية . ( د ، ت )

9 - ينظر . شرح ابن عقيل : 291/1

10 - قائله مجهول . ينظر . اللع في العربية : 100 . شرح المفصل : 98/7 . ارتشاف الضرب : 90/3

والغريب أن عباس حسن من المحدثين حاول أن يحاكي هذا فصنع مثالا لزيادة ( كان ) بين الجار والمجرور مع قول القدماء إنه شاذ ولم نجد منهم من مثل لهذا الموضع غيره ، ومثاله هو ( القلم على كان المكتب ) <sup>1</sup> . ويذكر أيضا أنها تزداد بين المعطوف والمعطوف عليه وهنا يرد شاهد شعري وهو قول الفرزدق <sup>2</sup> :

في لجة غمرت أباك بحورها في الجاهلية كان والإسلام

ومن أمثلة عباس حسن التي لم يرد مثلها عند النحاة قوله : ( الصديق مُخلص في الشدة كان والرخاء ) <sup>3</sup> ، ومما أشرط في هذه المسألة أن تكون زيادتها بلفظ الماضي غير أنها وردت بلفظ المضارع شذوذا وهو ما جاء في قول أم عقيل بن أبي طالب :

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل <sup>4</sup>

ولم يذكر النحاة لها مثالا إلا عباس حسن فانه يمثل لهذه الحالة بقوله : ( أنت تكون رجل نابه الشأن ) <sup>5</sup> .

من كل ذلك نلاحظ أن هذه المسألة قامت على منهج مضطرب فان أكثر ما استندت إليه هي الشواهد الشعرية ، وقد ذكرت في مواضع كثيرة من هذا البحث (( أن الشاهد الشعري ليس شيئا قويا ، فالكثير من الشواهد الشعرية تعرض طرائق من التعبير لا يمكن أن تكون في المترسل من الكلام المنثور )) <sup>6</sup> ؛ لأنه (( خاضع فيه لفقد الوزن وقيد القافية و لذلك فهو (كذا) يلجأ إلى كل معقد من التركيب ليسلم له عرضه ولتأتي لغة الشعر كما يريد )) <sup>8</sup> ، ومن أجل هذا (( فان لغة الشعر ليست اللغة القوية السهلة الواضحة التي نجدها في النثر ، وتستطيع أن تحصى من شواهد الشعر مادة كثيرة ضعيفة سقيمة التركيب ، وللنحاة ولع بالتمسك بهذه الشواهد الضعيفة واتخاذها مادة ، أو قل إنهم بنوا القواعد النحوية عليها وهي قول شاعر اضطره الوزن أو اضطرته القافية إلى ارتكاب ما تجنبه في سائر شعره أو ما تجنبه الناثر ولم يجبر به لسان )) <sup>9</sup> وهذا هو الحق فان أكثر هذه الشواهد تصل إلى حد الركافة ومنها (( ما قيل إنه مصنوع ولم يقله قائل وربما صنعه النحوي )) <sup>10</sup> كما رأينا في بعض الشواهد التي ذكرناها ، وإلى جانب ذلك أكثر اعتماد النحاة على أمثلتهم المصنوعة ، وهذا يدل على منهج النحاة في السماع غير الواضح الذي يشمل مستويات متعددة ويركن إلى كل مسموع ومقول وإلى كل قائل كما ركنوا إلى قول السيدة أم عقيل (رض) وهي ترقص ولدها ، زيادة على ذلك أن هذه المسموعات قليلة ونادرة جدا ، وهذا هو السبب الذي دعاهم إلى أن يصرحوا أن هذه الزيادة في هذه المواضع محكومة بالسماع ، أما مع ( ما ) والفعل في صيغة التعجب فهي كثيرة ومقيسة ، يقول عباس حسن : (( الأنسب الأخذ بالرأي القائل بقياسيتها في التعجب وحده دون غيره من باقي الحالات منعا للخلط وفرارا من سوء الاستعمال ، وهذان عيبان يتوقاهما الحريص على

1 - النحو الوافي : 579/1

2 - شرح ديوان الفرزدق : 850/2 ورواية الديوان : في حومة ..... الخ

3 - النحو الوافي : 579/1

4 - شرح ابن عقيل : 292/1

5 - النحو الوافي : 579/1

6 - النحو العربي نقد وبناء : 87

7 - الصواب ( ولذلك هو ) .

8 - المصدر نفسه : 103

9 - الفعل زمانه وأبنيته . إبراهيم السامرائي : 69

10 - النحو العربي نقد وبناء : 103

سلامة لغته الخبير بأسرارها ))<sup>1</sup> ، وهذه الأمثلة التي صنعها القدماء والمحدثون فيها الكثير من سوء الاستعمال وجاءت نتيجة الخلط فوق المتقدمون والمحدثون في خطأ واحد .

### ج - معمول خبر ( كان )

من المسائل التي تخص هذا الباب ذكر النحويون أنه لا يجوز أن يلي ( كان ) وأخواتها معمول خبرها الذي ليس بظرف ولا جار ومجرور<sup>2</sup> ، فالأصل في مثل هذه الحالة يتمثل في الجملة الآتية ( كان زيدٌ أكلًا طعامك )<sup>3</sup> ، وقد ولدوا من هذه الجملة أمثلة كثيرة يصورون من خلالها ما يجوز من هذا التقديم وما يمتنع ، فإذا كان المثال الأول مقبولا وهو الصورة الطبيعية التي يعتادها الناس في كلامهم فهناك صورة أخرى بدرجة هذا المثال من التقبل وهو ( كان أكلًا طعامك زيدٌ )<sup>4</sup> ؛ لأن خبر ( كان ) ومعموله تلاها ، وكذلك إذا تلاها اسمها وبعده معمول خبرها فإنه مقبول لدى كل النحاة نحو ( كان زيدٌ طعامك أكلًا ) لكن إذا تلاها معمول خبرها في نحو ( كان طعامك أكلًا زيدٌ ) أو ( كان طعامك زيدٌ أكلًا ) فإنه غير جائز عند نحاة البصرة ومقبول عند الكوفيين ، وقد احتج الكوفيون بقول الفرزدق<sup>5</sup> :

فأصبحوا والنوى عالي مُعْرِسِهِمْ وليس كل النوى يُلقى المساكينُ

ورد عليهم البصريون بتأويلات كثيرة للبيت حتى يستقيم مع قاعدتهم ، والفريقان كلاهما على خطأ ، فركون الكوفيون إلى الشعر والاستدلال به على صحة هذا التركيب الذي ورد فيه ليس بصحيح ، فلغة الشعر مستوى من اللغة وذاك مستوى آخر ولكل خصائصه التي تميزه من صاحبه وهي تقتضي التقديم غير المألوف وتؤخر بحسب ما يقتضيه النغم الموسيقي . وأما خطأ البصريين فاتهم لم يلتفتوا إلى هذا الأمر ومن ثم وقعوا في خطأ آخر وهو ( التاويل ) وهو البحث عن عناصر أجنبية عن النص ومتخيلة .

وبعد ذلك يتوسعون في هذا المثال ويخرجون عن حديثهم الأول وهو إيلاء ( كان ) معمول خبرها إلى صور أخرى ومنها تقديم معمول الخبر والخبر على ( كان ) واسمها نحو ( طعامك أكلًا كان زيدٌ ) ويذكرون أنه جائز عند البصريين والكسائي وخطأ عند الفراء ، ومنها تقديم المعمول على ( كان ) واسمها وخبرها نحو ( طعامك كان زيدٌ أكلًا ) ومنها تقديم خبر ( كان ) ومعمول الخبر واسم ( كان ) نحو ( أكلًا كان طعامك زيدٌ ) وهي خطأ عند كل النحاة ، وهكذا تتفرع مجموعة كبيرة من هذه الأمثلة التي لا أصل لها في لسان العرب وليس هناك شاهد فصيح ومليح يشابهها غير أمثلة النحاة التي لا تُكسب أي قاعدة شرعية معينة .

ونحو مثالهم ( كان زيدٌ أكلًا طعامك ) يرد مثال آخر عندهم وهو قولهم : ( كانت الحمى تأخذُ زيداً )<sup>6</sup> ، وقاسوا على أخوات ( كان ) ما يشبهه ( ليس ) وهو ( ما ) النافية التي تضمنها المثال الآتي وما تفرع منه من جمل وهو ( ما زيدٌ بأكلٍ طعامك )<sup>7</sup> .

1 - النحو الوافي : 581/1

2 - ينظر . شرح ابن عقيل : 280/1

3 - الأشباه والنظائر : 72/2

4 - المصدر نفسه .

5 - ديوانه : 887/2

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 425/1

7 - المصدر نفسه : 435/1



إنّ هذه المسألة لم تورث اللغة غير العويص من التراكيب التي هي من وضع النحاة وليست مسموعة عن العرب ، وقد أعرضنا عن الكثير منها .

### د - تقديم خبر ( كان ) وأخواتها

ونذكر النحويون أنواعاً من التقديم والتأخير وقبلوها مع أنها لا تنسجم مع قوانين اللغة و الذوق البلاغي ، و من ذلك ما قرروه في حكم تقديم خبر ( مادام ) عليها مع ان الشائع و المجمع عليه أنه لا يتقدم عليها خبرها فلا تكون كلمة ( خالدين ) من قوله تعالى : ﴿

خالدين فيها مادامت السموات والأرض ﴾<sup>1</sup> خبراً لها وإنما هو حال ، إلا ان بعض النحاة

تصوروا أنه يجوز تقديم خبرها عليها كما في نحو ( لا أصحابك ما قائماً دام زيد )<sup>2</sup> ، وفي ذلك خلاف بين النحاة ، وهذا الخلاف دليل على عدم صحة هذه المسألة إلى جانب فقدان الشواهد .

ومن ذلك خلافهم في تقديم خبر ( ليس ) عليها ، وقد اختلف النحويون في جواز تقديم خبر ( ليس ) عليها فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وابن السراج وأكثر المتأخرين ومنهم ابن مالك إلى منع ذلك و ذهب أبو علي الفارسي و ابن برهان إلى جوازه نحو ( قائماً ليس زيد )<sup>3</sup> ، ويقول ابن عقيل : (( لم يرد من لسان العرب تقدم خبرها عليها وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدم معمول خبرها عليها ))<sup>4</sup> و ذلك في قوله تعالى : ﴿ ألا يوم يأتهم ليس مصرفاً

عندهم ﴾<sup>5</sup> وقد تقدم على ( ليس ) والنحاة يقولون : (( ولا يتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل

(( وإذا قبلنا ما استدلل به أبو علي نسأل : هل هذا الشاهد الفريد الذي لم يوجد إلى جانبه ما يكون له نظيراً كافياً للاستدلال على اطراد هذه المسألة ؟ أو يمكن أن تصبح قانوناً ثابتاً ؟ .

ولنلاحظ الآن ما يقرره النحويون في تقديم الخبر على ما كان من هذه الأفعال مسبوقه بالنفي فجعلوها على قسمين ، قسم يشترط النفي في عمله نحو ( مازال ) وأخواتها ، فبعض النحاة أجازوا أن يقال : ( قائماً مازال زيد )<sup>7</sup> ومنهم ابن كيسان ( ت 299هـ ) وبعضهم لم يجز ذلك .

والقسم الآخر هو ما لم يكن النفي شرطاً في عمله مثل ( كان ) فبعضهم أجاز أن يقال : ( قائماً ما كان زيد ) وبعضهم منع ذلك<sup>8</sup> ، وترد أمثلة أخرى تصور النفي بغير ( ما ) فبعضهم أجاز ( قائماً لم يزل زيد ) و ( منطلقاً لم يكن عمرو )<sup>9</sup> وبعضهم منعها .

1 - هود / 108

2 - ينظر . شرح ابن عقيل : 275/1

3 - ينظر . شرح ابن عقيل : 277/1

4 - المصدر نفسه : 278/1

5 - هود / 8

6 - شرح ابن عقيل : 278/1

7 - شرح ابن عقيل : 276/1

8 - المصدر نفسه .

9 - المصدر نفسه .

إن كل هذه المسائل لم تتح لها الشواهد التي تثبت حقيقتها غير الأمثلة التي تعكس اجتهادات النحاة فحسب ، يقول إبراهيم السامرائي : (( فأنت ترى أن هذه التراكيب غريبة البناء وربما عسر عليك أن تجد مثيلاً ( كذا )<sup>1</sup> في المأثور من العربية ولكن النحاة ألفوها على هذا الترتيب الذي تأباه العربية الفصيحة ومما يدل على ضعفها أن تقرأ منعها وآخرين أجازوها وهذا دليل اضطراب منهجهم ))<sup>2</sup> .

## المسألة التاسعة : أحكام النفي

### 1- إجمال ( لا ) محمل ( ليس )

ذكر النحاة أن ( لا ) تعمل عمل ( ليس ) في النفي فيكون الاسم معها مرفوعاً والخبر منصوباً ، ولكن بشروط :

(( أحدها ( كذا )<sup>3</sup> أن يكون الاسم والخبر نكرتين ، الثاني ألا يتقدم خبرها على اسمها ، الثالث ألا ينتقض النفي بـ ( إلا ... )<sup>4</sup> ، وزاد ابن هشام شرطاً رابعاً وهو (( أن يكون ذلك في الشعر لا في النثر ))<sup>5</sup> ولكن : ما الشواهد على ذلك ؟ وكما يبلغ عددها للاستدلال على عمل لها مطرد وخارج عن القلة إلى الكثرة ؟ .

إن أول ما يقدمه النحوي في هذه المسألة هو المثال النحوي المصنوع الذي توافرت فيه هذه الشروط نحو قولهم :

( لا رجل أفضل منك )<sup>6</sup> و ( لا أحد مفضل على أحدٍ أمام عدل الله ) و ( لا رجل حاضر )<sup>7</sup> ثم شاهد شعري لا يعرف قائله :

ولا وَرَزَّ مما قَضَى الله واقياً

تعزَّ فلا شيء على الأرض باقياً

وشاهد آخر أيضاً لا يعرف قائله :

فبَوَّنت حصناً بالكماء حصيناً<sup>8</sup>

نصرتك إذ لا صاحب غير خاذل

وشاهد ثالث خرج عن هذه الشروط فعملت فيه ( لا ) في المعرفة وهو للناطقة الجعدي قوله :

وَحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً سواها ولا عن حبِّها متراخياً<sup>9</sup>

إن هذه الشواهد لا يُطمأن إليها فالأول والثاني لا يعرف لهما قائل وأغلب الظن أن أحد النحاة صنعهما بدليل أن النحاة المتأخرين لم يضيفوا إليها شاهداً ثالثاً ، أما قول الناطقة فقد خذل النحاة في فقدته لأحد هذه الشروط ، فمن الخطأ جداً أن يجعل ابن مالك القياس على هذا الشاهد سائغاً<sup>10</sup> ، فهل يمكن أن نعدَّ ابن مالك ممن يقيس على القليل والنادر ؟ .

1 - الصواب ( تجد مثيلاً لها ) .

2 - النحو العربي نقد وبناء : 76

3 - الصواب ( الأول ) .

4 - المقرب : 115 . شرح ابن عقيل : 313/1

5 - شرح قطر الندى : 141

6 - المقرب : 115 . شرح ابن عقيل : 313/1

7 - النحو المصنف : 265 . جامع الدروس العربية : 295/2

8 - شرح ابن عقيل : 315/1 . شرح الاشموني : 473/1

9 - ديوان الناطقة : 171 . وينظر . شرح ابن عقيل : 315/1 . شرح الاشموني : 473/1

10 - ينظر . شرح ابن عقيل : 316/1 . شرح الاشموني : 476/1

إن الشرط الذي زاده ابن هشام دقيق جدا وهو قوله : ( أن يكون في الشعر لا في النثر ) وإن كان عمل ( لا ) من لغة الشعر فكم شاهدا يمكن أن يرد حتى يمكن أن نعد ذلك من نحو الشعر ؟ .

### ب - حمل ( إن ) حمل ( ليس )

وفي عمل ( إن ) عمل ( ليس ) يقول ابن عقيل : ( مذهب أكثر البصريين والفراء أنها لا تعمل شيئا ، ومذهب الكوفيين - خلا الفراء - أنها تعمل عمل ليس )<sup>1</sup> ومن شواهد أعمالها قول أحدهم<sup>2</sup> :

إن هو مستولياً على أحد إلا على أضعف المجانين  
وقول الآخر<sup>3</sup> :

إن المرء ميتاً بانقضاء حياته ولكن بأن يُبغى عليه فيُخذَلَا

وقراءة سعيد بن جبير ( رض ) : ﴿ إن الذين يدعون من دون الله عبادة أمثالكم ﴾<sup>4</sup> بنصب كلمة ( عباد )<sup>5</sup> ، فهذه الشواهد لا تمثل كلام أكثر الناطقين ، والأول والثاني منهما لا يعرف لهما قائل ، والقراءة تمثل جانبا لهجيا ومستوى أدائيا آخر ، ثم يرى ابن عقيل أنه (( لا يشترط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين بل تعمل في النكرة والمعرفة )) وهنا يورد ابن عقيل الأمثلة الآتية ( إن رجُلُ قائماً ) و ( إن زيدُ القائم ) و ( إن زيدُ قائماً )<sup>6</sup> ففي هذه الأمثلة مندوحة للنحوي عن أن يتصرف في اللغة كيف يشاء ، وإن أعوزته الشواهد لجأ إلى ( زيد ) و ( عمرو ) فصنع كلاما يظن أنه صالح للاستدلال به على صحة قواعده .

### المسألة العاشرة : أفعال الرجاء

وهذه الأفعال هي ( عسى وحرى واخلوق ) التي تشبه في عملها ( كان ) وأخواتها مع بعض الفروق في تأليف تراكيبها . أما ( عسى ) فهي كثيرة الورد في النصوص العربية وما زالت مستعملة كثيرا في عربيتنا المعاصرة .  
ولكن ( حرى ) و ( اخلوق ) يمكن أن نقول فيهما إنهما من المتحجرات اللغوية التي احتفظت بها العربية القديمة ، واحتفظت بأمثلتها التي وضعها النحاة أنفسهم ، ومن ذلك قول سيبويه : ( اخلولقت السماء أن تمطر )<sup>7</sup> وقولهم : ( حرى زيد أن يفعل ) و ( اخلولق عمرو

1 - شرح ابن عقيل : 317/1

2 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 216 . شرح ابن عقيل : 272/1

3 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 217 . شرح ابن عقيل : 273/1 . شرح الاشموني : 255/1

4 - الأعراف / 193

5 - ينظر . المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها . ابن جني : 157/1 تحقيق . علي النجدي ناصف وآخرون . لجنة إحياء التراث الإسلامي . الجمهورية العربية المتحدة سنة 1386 هـ .

6 - شرح ابن عقيل : 319/1

7 - الكتاب : 479/1 . وشرح ابن عقيل : 332/1 . مع الهوامع : 28/1

أن يصلح<sup>1</sup> و ( حرى زيداً أن يقوم )<sup>2</sup> بمعنى : رُجي منهما ذلك ، وأخيراً زادت الكتب المدرسية أمثلة أخرى نحو قولهم : ( حرى المقصر أن يستقيم ) ففي القول رجاء وأمل أن يستقيم المقصر في سلوكه ، وقولهم : ( اخلولق العدو أن يشوب إلى الحكمة والرشد )<sup>3</sup> ، والحقيقة لم يستطع النحويون (( أن يضبطوا كلاً من هذين الفعلين في نص معروف ))<sup>4</sup> ولهذا نراهم يعتمدون على هذه الأمثلة المصنوعة من جهة ، ومن جهة أخرى أننا لا نشعر كما لا يشعر الكثير من الطلبة والتلاميذ بمعنى ( الرجاء ) فيهما ، يقول إبراهيم السامرائي في الفعل ( حرى ) أنه لم يره (( بمعنى الرجاء في أي نص من النصوص القديمة ولم أجد له ذكراً في المعجمات المطولة كاللسان وغيره ))<sup>5</sup> ويقول في الفعل الآخر ( اخلولق ) : (( لم نره مفصلاً عن الرجاء في أي من النصوص العربية ولو حدث شيء من ذلك لتمسك به النحاة ولما جاؤوا بمثلهم الوحيد في هذا الفعل ... وفي لسان العرب : أن ( اخلولق ) بمعنى : استوى في الأرض ، فهم يقولون : ( اخلولق الرسم ) أي استوى في الأرض ، أما إفادة الرجاء فلم نعثر عليها في نص مفيد ))<sup>6</sup> .

### المسألة الحادية عشرة : العطف على اسم ( إن )

انفردت ( إن ) و ( لكن ) بجواز العطف على موضعها مع الاسم في أحد القولين ، والعطف إما أن يكون بعد ورود الخبر أو قبله ، ورأوا أن العطف إذا كان بعد اكتمال الخبر جاز فيه وجهان : أحدهما النصب والآخر الرفع على الموضع ، وإن كان العطف قبل ورود الخبر فحكمه النصب على اللفظ ليس إلا ، وأما شواهدهم فهي أمثلة نحوية ومنها ( إن زيدا قائم وعمرأ ) و ( إن زيدا قائم وعمرؤ ) و ( إن زيدا وعمرأ قائمان ) و ( إنك وزيدا ذاهبان )<sup>7</sup> يقول ابن عصفور : (( ولا يجوز الرفع على الموضع ؛ لأنه لم يتم الكلام ، فإن جاء شيء من ذلك فشاذ لا يقاس عليه ))<sup>8</sup> ، ومثال الشذوذ قولهم : ( إنك وزيد ذاهبان )<sup>9</sup> وفيه إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ إنَّ

الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ وَالنَّاصِرُونَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾<sup>10</sup> وقول الشاعر<sup>11</sup> :

وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ

1 - شرح عمدة الحافظ : 818

2 - شرح ابن عقيل : 332/1

3 - قواعد اللغة العربية للصف السادس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 55

4 - النحو العربي نقد وبناء : 85

5 - المصدر نفسه .

6 - النحو العربي نقد وبناء : 85 . وينظر . لسان العرب . مادة ( خلق ) : 91/10 - 92 جاء في لسان العرب قوله : ( اخلولقت السماء أن تمطر . أي قاربت وشابهت أن تمطر . واخلولق السحاب . أي استوى ) .

7 - المقرب : 124

8 - المصدر نفسه .

9 - المقرب : 124 . شرح ابن عقيل : 375/1

10 - المائدة / 69

11 - البيت لضابي بن حارث البرجمي . ينظر . خزانة الأدب : 323/4

فأما قراءة الجمهور وهي قراءة المصحف فقد جاءت في موضع آخر من سورة البقرة بنصب ( الصابنين ) وهي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِنِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ... ﴾<sup>1</sup> ، قالوا فيه : (( هو شاذ في الرواية صحيح في القياس ))<sup>2</sup> ، وأما المشهور فيها فهو الرفع ولكن للنحاة فيه أقوالا - وكل هذه الأقوال لم تنتهِ إلى نتائج تنسجم مع البحث العلمي السليم ، فكل قول يُفضي إلى مشكلة وإلى رأي لا يتفق مع طبيعة اللغة ، فالقول الأول يرى : أنَّ ( النية ) هو تأخير كلمة ( الصابنون ) بعد خبر ( إِنَّ ) وكأن الأصل في الآية (( إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ وَالصَّابِنُونَ )) فهو مبتدأ والخبر محذوف ، وخرج البيت على هذا القول أي : فإني لغريبٌ وقيارٌ بها كذلك .

والثاني : أنه معطوف على موضع ( إِنَّ ) كقولك : ( إِنَّ زيدا وعمرو قائمان ) وهذا خطأ؛ لأن خبر ( إِنَّ ) لم يتم و ( قائمان ) إن جعلته خبر ( إِنَّ ) لم يبقَ ( عمرو ) خبر ، وإن جعلته خبر ( عمرو ) لم يبقَ ( إِنَّ ) خبر ، ثم هو ممتنع من جهة المعنى ؛ لأنك تخبر بالمتنى عن المفرد . والقول الثالث : أن ( الصابنون ) معطوف على الفاعل في ( هادوا ) وهذا فاسد من جهتين ، الأولى : أنه يوجب كون ( الصابنون ) هودا وليسوا كذلك ، والأخرى أن الضمير في ( هادوا ) لم يؤكد حتى يصح العطف عليه . والقول الرابع : أن يكون خبر ( الصابنون ) محذوفا من غير أن ينوي به التأخير وهو ضعيف لما فيه من لزوم الحذف والفصل . والقول الخامس : أن ( إِنَّ ) بمعنى ( نَعَمْ ) فما بعدها في موضع رفع و( الصابنون ) كذلك . والقول السادس : أن ( الصابنون ) في موضع نصب ولكنه جاء على لغة ( بلحارث ) الذين يجعلون التثنية بالألف على كل حال والجمع بالواو كذلك وهو بعيد . والقول السابع : أن يجعل النون حرف الإعراب ، فإن قيل فأبو علي الفارسي إنما أجاز ذلك مع الياء لا مع الواو قيل : قد أجازته غيره والقياس لا يدفعه<sup>3</sup> .

فهذه الأقوال أجهدت النحاة من جهة وعارضت ما اصطلاحوا عليه من قواعد من جهة أخرى ، فماذا لو أنهم أخذوا بالحكم العام والأكثر وهو (( إِنَّ كَانَ الْعُطْفُ قَبْلَ وَرُودِ الْخَبَرِ فَحُكْمُهُ النَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ لَيْسَ إِلَّا )) ؟ وننظر إلى ما خالفه على أنه أسلوب آخر ورد منه القليل وإن كان في كتاب الله القرآن الكريم ، فهو أحيانا يميل إلى اللغة غير القياسية ويُعرض عن اللغة القياسية ، فهذه التفريعات التي وردت إلى جانب القاعدة العامة ظهرت بسبب هذا الشاهد القرآني والشاهد الشعري ، وإن أخذنا بهما فهما من القلة ولا ينبغي لنا أن نعدّهما قاعدة .

## المسألة الثانية عشرة : أحكام الاستثناء

وفي هذا الباب مسائل وردت في نحونا لا تتفق مع طبيعة اللغة العربية ولا تلائم بلاغتها وقد قامت على فهم مخطئ ومنهج مضطرب و استند النحاة فيها إلى أمثلة صنعوها ، وأما الشواهد المسموعة فلم يظفروا بشيء منها وقد مثل ذلك إخلالا بطبيعة اللغة وخروجاً عن نواحيها . ومن هذه المسائل :

1 - البقرة 62/

2 - التبيان في إعراب القرآن : 221/1

3 - التبيان في إعراب القرآن : 222/1 . وينظر . مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب : 233/1

## 1- تقديم المستثنى والمستثنى منه

أشار النحويون في هذا الباب إلى نوع من التقديم هو في طبيعته رديء ويخالف طبيعة تأليف جملة الاستثناء التي وردت في لسان العرب ، بل هو تقديم ابتدعه النحاة في أمثلتهم من غير أن يكون له في الاستعمال واقع فعلي ومن ذلك تقديم المستثنى على المستثنى منه كما في قولهم : ( ما قام إلا زيداً أحد )<sup>1</sup> و ( ما مررت إلا زيداً بأحد )<sup>1</sup> و ( ما قام إلا زيداً القوم ) و ( قام إلا زيداً القوم )<sup>2</sup> ، كذلك إذا كانت هناك مستثنيات متعددة كما في قولهم : ( قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم )<sup>3</sup> و ( ما جاءني إلا زيداً أحد ) و ( ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيداً ) و ( ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً )<sup>4</sup> ومن ذلك أيضاً تقديم المستثنى في أول الكلام نحو قولهم : ( إلا زيداً قام القوم ) و ( ما إلا زيداً في الدار أحد )<sup>5</sup> .

إن النحاة لم يلتفتوا إلى أن مثل هذه الجمل لم ترد عن العرب حتى يمكن محاكاتها والنسج على منوالها ، ولم يكن التحقق من صحة هذا التركيب من همهم ، بل كانوا مغرمين بالبحث عن إعراب هذه المستثنيات بعد تقديمها بين وجوب النصب وجوازها ، وبين قلتها وكثرتها وبين كون الكلام موجبا أو منفيا ، وإذا أخذنا بكلام السيوطي الذي يقول : (( الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا فلا يقال : ( إلا زيداً قام القوم ) ولا ( إلا زيداً ما قام القوم ) ؛ لأنه لم يسمع من كلامهم ؛ ولأن ( إلا ) مشبهة بـ ( لا ) العاطفة وواو ( مع ) وهما لا يتقدمان ))<sup>6</sup> اتضح لنا أن من هذا التقديم خرقا للقواعد والمبادئ الأساسية للغة ، فإذا كان غير مسموع ، فما المسموع لمثل هذه التراكيب المبتدلة التي تبعث في النفس الملل والنفور ؟ وإذا كان هناك شاهد أو شاهدان ، فهل يحق لنا أن نجعلهما حجة ونقعد بمقتضاها ؟ إن (( هذا محض هراء ولو وجدوا في كلام العرب شيئا من هذا لجأوا به ، وكأنهم يصوغون أمثلتهم بعيدا عن اللغة التي يستعملها أهلها ))<sup>7</sup> .

## ب- تكرار أداة الاستثناء

وعمدوا إلى صنع أمثلة في هذا الموضوع تصور لنا أنه يمكن أن تتكرر أداة الاستثناء في جملة واحدة ، وبهذا انحرفوا عن أساليب العربية الجميلة التي تؤكد المزاوجة بين كلمات التركيب الواحد بلا تنافر ومن ذلك قولهم : ( قام القوم إلا زيداً إلا عمراً إلا خالدأ )<sup>8</sup> وقولهم : ( له علي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة )<sup>9</sup> ومن أمثلة المحدثين ( أحب ركوب السفن إلا

1 - اللع في العربية : 152

2 - شرح ابن عقيل : 601/1

3 - المصدر نفسه : 609/1 . شرح الاشموني : 426/2

4 - المصدر نفسه .

5 - ارتشاف الضرب : 307/2

6 - المطالع السعيدة : 443/1

7 - في النحو العربي نقد وبناء : 98

8 - المقرب : 187

9 - همع الهوامع : 228/2 . شرح الاشموني : 427/2

الشراعية إلا الصغيرة ) و ( ظهرت النجوم إلا الشمس إلا القمر إلا المريخ ) و ( ما غاب إلا الشمس إلا القمر إلا المريخ النجوم ) وقولهم : ( جاء القوم إلا هارون إلا الرشيد ) و ( اشتهر الخلفاء إلا محمداً إلا الأمين )<sup>1</sup> وقولهم : ( اخضرت أشجار الحديقة إلا واحدة إلا أوراقها ) و ( أنمrt أشجار الحديقة إلا شجرة برتقال إلا شجرة ليمون )<sup>2</sup> وهي لا تقل رداة عن أمثلة المتقدمين ، وهذه النماذج النحوية لا يمكن أن تكون في لغة فصيحة بليغة تميل إلى الإيجاز الذي هو حد البلاغة ، إن الإيجاز يقتضي أن يقال : ( قام القوم إلا زيدا و عمراً و بكرأ ) أو ( ظهرت النجوم إلا الشمس والقمر والمريخ ) أو ( جاء القوم إلا هارون الرشيد ) وليس من الإيجاز ما صنعه النحويون .

### ج - ( غير ) في الاستثناء

ومن أوهام النحاة في هذا الباب أنهم رأوا أن ( غيرا ) تقع موقع ( إلا ) في الاستثناء ، قال سيبويه : (( اعلم أن ( غيرا ) أبدا سوى المضاف إليه ولكنه يكون فيه معنى ( إلا ) فصار بمنزلة الاسم الذي بعد ( إلا ) ... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بـ ( إلا ) جاز بـ ( غير ) وجرى مجرى الاسم الذي بعد ( إلا ) ؛ لأنه اسم بمنزلة وفيه معنى ( إلا ))<sup>3</sup> ومن أمثلة المبرد قوله : ( أتاني القوم غير زيد ) و ( ما جاءني أحد غير زيد ) و ( ما مررت بأحد غير زيد )<sup>4</sup> ومن الأمثلة الحديثة قولهم : ( أسرع المتسابقون غير سعيد ) و ( ما ضحك الحاضرون غير صالح )<sup>5</sup> و ( أشرقت الشمس كل ساعات النهار غير ساعة ) و ( ما وطئ القمر بشر غير بضعة رجال )<sup>6</sup> ، والحقيقة أننا لا نعرف سبب هذا الوهم الذي وقع فيه النحويون ولكن ربما كانت نقطة البداية من الأداة ( إلا ) التي استعملت في بعض الأحوال صفة وهي في أصل وضعها تستعمل بكثرة أداة للاستثناء ، ورأوا أن ( غيراً ) تكون لها نظيراً من جهة أنها موضوعة في الأصل للوصف ومن ثم استعملت في الاستثناء . يقول المبرد : (( وأصل ( غير ) في هذا الباب أن تكون صفة والاستثناء عارض فيها ، وأصل ( إلا ) الاستثناء والصفة عارضة فيها شبهت بـ ( غير ) لما شبهت ( غير ) بها ))<sup>7</sup> ويقول عباس حسن : (( إن استعمال ( غير ) في الاستثناء ليس هو الأكثر وإنما الأكثر أن تكون نعتاً لنكرة فتفيد مغايرة مجرورها للمنعوت إما في ذاته المادية نحو ( أقبلت على رجل غير علي ) وإما في وصف طارئ على ذاته المادية نحو ( خرج البريء من المحكمة بوجه غير الذي دخل به ) ... أو نعتاً لشبه النكرة وهو المعرفة المراد منها الجنس نحو قوله تعالى : ﴿ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ...<sup>8</sup> فكلمة ( غير ) مجرورة وهي لذلك نعت لكلمة ( الذين ) المراد بها جنس لأقوام معينين

1 - النحو الوافي : 338/2

2 - النحو المصفي : 494

3 - الكتاب : 343/2

4 - المقتضب : 284/1

5 - النحو الوافي : 343/2

6 - النحو المصفي : 490

7 - المقتضب : 285/1 وينظر . الأشباه والنظائر : 96/2

8 - الفاتحة 5/ - 6

(( ويرى أنها في )) الكثرة أن تقع موقعا إعرابيا آخر مما تصلح له الأسماء الجامدة كالمبتدأ ... ومنه خبر النواسخ ... وكالفاعل ونائبه والمفعول به ... وكل هذا قياسي فصيح ))<sup>2</sup> ، والحق أن ( غيراً ) ليست للاستثناء وأن النحاة جانبوا الصواب حين عدوها من هذا الباب ولو أن النحاة فطنوا إلى استعمال القرآن لهذه الكلمة لما تورطوا في رأيهم المشار إليه ذلك أن هذه الكلمة لم ترد في القرآن للاستثناء بل وردت فيه ... بحسب موقعها من الكلام<sup>3</sup> ، فقد وردت في سبع وسبعين آية معربة بحسب موقعها ، وقد تابع الباحث هذه المواضع فوجدها تعرب فاعلا ومفعولا وخبرا للنواسخ وصفة وحالا وغير ذلك ، ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَذَابَ رَبِّهِمْ غَيْرُ مَأْمُونٍ ﴾<sup>4</sup> فهي هنا خبر ( إِنَّ ) وجاءت خبرا لـ ( كان ) في قوله تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينِينَ ﴾<sup>5</sup> ونعتا في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴾<sup>6</sup> ، وجاءت نعتا ثانيا كما في قوله تعالى: ﴿ فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾<sup>7</sup> ومفعولا به في قوله تعالى: ﴿ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾<sup>8</sup> وجاءت حالا في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ أُحْلَتْ لَكُمْ هَيْمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُنَلَى عَلَيْكُمْ غَيْرِ مُحْلِي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾<sup>9</sup> .

إن مسألة الاستثناء بـ ( غير ) يجب أن نعيد النظر فيها ونقول كلمتنا الأخيرة في وظيفتها ومن ثم استبعادها من هذا الباب ولاسيما الكتب المدرسية ، التي ربما ترهق التلاميذ في عدم الاهتداء إلى معنى الاستثناء فيها وعدم قدرتهم على محاكاة الأمثلة لها وإنها ليست لهذا المعنى إلا في أمثلة النحاة المتكلفة .

### المسألة الثالثة عشرة : حروف الجر والإضافة

#### 1 - حروف الجر

- 1 - النحو الوافي : 346/2
- 2 - المصدر نفسه .
- 3 - نحو القرآن . احمد عبد الستار الجوارى : 62 . مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد 1974 وينظر .  
مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي : 126 . جهود الدكتور الجوارى في تجديد النحو وتيسيره . د . نعمة رحيم العزاوي . مجلة الضاد : 100 . المجلد الثاني كانون الآخر 1989
- 4 - المعارج / 28
- 5 - الواقعة / 86
- 6 - التين / 6
- 7 - المدثر / 9 - 10
- 8 - الذاريات / 36
- 9 - المائدة / 1



ذكرت في الفصل الرابع من الباب الأول من هذا البحث بعض المعاني الغريبة والنادرة للحروف وقد رأينا أنها من مبتدعات النحاة لأسباب منها أنها غير معروفة إلا عند المتأخرين، ولأنها لم تكن لها شواهد سوى الأمثلة المصنوعة ، ومن ذلك معنى الاستدراك الذي أعطوه الحرف (على) في نحو ( فلان يدخل النار لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله )<sup>1</sup> . وذكروا أن الحرف ( إلى ) يمكن أن يكون اسماً كما كانت ( على ) اسماً ومثالهم ( انصرف من إليك )<sup>2</sup> ، كذلك عدوا الحرف ( عن ) مما يمكن أن يكون لمعنى ( الاستعانة ) في نحو ( رميت عن القوس ) كما يقولون : ( رميت بالقوس )<sup>3</sup> ، وقد أنكر الحريري هذا المعنى<sup>4</sup> ، ويبدو من حكاية الفراء التي ينقلها المرادي أن هذا المعنى مروى عن بعض قبائل العرب فهم يقولون : ( رميت عن القوس وبالقوس وعلى القوس )<sup>5</sup> . ومن المعاني التي لم يذكر لها شواهد سوى الأمثلة ما ذكره ابن هشام لحرف الكاف وهو ( المبادرة ) وذلك إذا اتصل بـ ( ما ) نحو : ( سَلِمَ كما تدخل ) و ( صَلَّ كما يدخل الوقت ) وقد عدّه معنى غريباً ولم يسجله غير ابن هشام ثم نقله عنه السيوطي<sup>6</sup> .

### ب - الفصل بين المضاف والمضاف إليه

رأى بعض النحاة أن القسم من جملة ما يمكن أن يصحَّ الفصل به بين المضاف والمضاف إليه مستلذين بما رواه الكسائي وهو قوله : ( سمعت صوت - والله - زيد )<sup>7</sup> ولهذا السبب قال ابن مالك في ألفيته<sup>8</sup> :

فَصَلَ مُضَافٍ شَبَّهَ فِعْلٌ مَا نَصَبَ      مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ  
فَصَلَ يَمِينٍ وَاضْطَرَّاراً وَجِدَا      بِأَجْنَبِيٍّ ، أَوْ بِنَعْتٍ ، أَوْ نِدَا

مستنداً إلى هذه الحكاية التي تُروى بصورة أخرى وهي ( هذا غلام - والله - زيد )<sup>9</sup> ، واعتقد أن ما رواه الكسائي ليس من كلام العرب فكل كلام فيه ( زيد ) فهو من كلام النحاة ، فضلاً عن ندرته .

### المسألة الرابعة عشرة : إعمال المصدر المعرّف بـ ( ال )

- 1 - معني اللبيب : 193
- 2 - معني اللبيب : 195
- 3 - المصدر نفسه : 198 . الجنى الداني في حروف المعاني : 263
- 4 - ينظر . درة الغواص في أوام الخواص . الحريري : 169 - 170 .
- 5 - الجنى الداني : 263
- 6 - معني اللبيب : 237 . وينظر . همع الهوامع : 30/2
- 7 - شرح عمدة الحافظ : 497
- 8 - ينظر . شرح ابن عقيل : 82/3
- 9 - شرح ابن الناظم : 158 . شرح ابن عقيل : 83/3 . همع الهوامع : 52/2 . شرح الاشموني : 277/2

يعمل المصدر عمل الفعل فيرفع فاعلا وينصب مفعولا في حالتين ، الأولى إذا كان مضافا نحو قوله تعالى: ﴿لَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾<sup>1</sup> ، والأخرى إذا كان منونا نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾<sup>2</sup> ، وذكروا حالة ثالثة إذا كان محلى بـ (ال) إلا أن هذه الحالة لم يذكر لها النحويون شواهد يعتد بها سوى الأمثلة التي تدل على أن هذه الحالة غير مسموعة ولذا نرى بعضهم ذهب إلى ضعفها<sup>3</sup> ، ومنهم من رأى أن إعماله (شاذ قياسا واستعمالا)<sup>4</sup> ، وقيل عمله (قليل)<sup>5</sup> ومنهم من قصره على الضرورة<sup>6</sup> ، وأشهر الشواهد الشعرية التي جاء فيها عاملا قوله :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنَّنِي لَحِقْتُ فَلَمْ أَكُنْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا<sup>7</sup>  
وقد أشار ابن معط في ألفيته إلى هذا الشاهد وإلى ضعف عمل المصدر :  
وإن يكن باللام قد تعرفا (كـ) الضرب مسمعا (فقالوا ضعفا)<sup>8</sup>  
وهناك شواهد أخرى ومنها قوله<sup>9</sup> :  
ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفَرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ  
وقوله<sup>10</sup> :

عَجِبْتُ مِنَ الرِّزْقِ الْمَسِيءِ إِلَهَهُ وَمِنْ تَرَكَ بَعْضَ الصَّالِحِينَ فَقِيرًا  
ولكن النحاة لم يرتضوا عمله في الشعر أيضا فنراه يوجهون هذه الشواهد توجيهات تفقد معها حجتها ، ويرون أن المصادر المحلاة بـ (ال) لم تعمل عمل فعلها بل الذي عمل هو مصدر منكر مقدر ، ففي الشاهد الأول قُدرَ بقولهم : (ضعيف النكايه اعداءه)<sup>11</sup> وحينئذ لا شاهد فيه ، وأما الشاهد الآخر فقالوا : إن (مسمعا) منصوب بالفعل (لحقت) لا بالمصدر (الضرب) ولا حجة فيه أيضا<sup>12</sup> ، ولم يأت عمله في شاهد نشري صحيح ، لا في القرآن ولا كلام العرب فقد قال النحاة : (( لم يجئ في الكتاب العزيز ))<sup>13</sup> ، ومما يلاحظ أن أحكام النحاة اختلفت في هذه المسألة بين حكم الشذوذ والقلّة وكونها من مقتضيات الضرورة واعترافهم بعدم سماعه عن العرب في نص فصيح وصحيح فاضطروا إلى تصويرها في أمثلتهم ، ومما يلاحظ على

1 - الحجّ / 40

2 - البلد / 13 - 14

3 - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 563/1 . شرح المفصل 60/6 شرح شذور الذهب : 381

4 - شرح قطر الندى : 277

5 - البيان في إعراب غريب القرآن . أبو البركات الانباري : 272/1 . تحقيق . د . طه عبد الحميد . دار

الكاتب العربي 1969 . المقرب : 142

6 - ينظر . شرح ألفية ابن معط . شرح . عبد العزيز بن جمعة الموصلي : 1010/2 . تحقيق ودراسة . علي موسى الشوملي . الطبعة الأولى . مكتبة الخويجي . الرياض 1985 . شرح المفصل : 60/6 . شرح

شذور الذهب : 381

7 - الشاهد لمالك بن رغبة . ينظر . الكتاب 99/1 . المقرب : 144 . شرح ابن عقيل : 97/3 . همع الهوامع :

93/2

8 - شرح ألفية ابن معط : 1010/2

9 - قائله مجهول . ينظر . الكتاب 99/1 . المقرب : 144 . همع الهوامع : 93/2

10 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن الناظم : 296 . شرح قطر الندى : 269

11 - ينظر . شرح ألفية ابن معط : 1010/2 . شرح المفصل : 63/6

12 - المصدر نفسه .

13 - ينظر . التوطئة . أبو علي الشلوبين : 253 . دراسة وتحقيق . يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي

القاهرة ( د ، ت ) - شرح ألفية ابن معط : 1010/2

أمثلتهم أنها هي التي ضمنت للنحاة عمل المصدر المحلي بـ ( ال ) صراحة فعمل الرفع والنصب كما في نحو قولهم : ( عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمراً )<sup>1</sup> وقولهم : ( أَعْجَبَنِي الضَّرْبُ زَيْدٌ عَمراً ) والشتم بـ ( كَرّاً خالداً )<sup>2</sup> وقولهم : ( يُعْجِبُنِي الْإِكْرَامُ عِنْدَكَ سَعْدٌ بَنِيهِ )<sup>3</sup> .

إن استقراء النحاة كان صحيحاً في تصوير الحالتين الأوليين لعمل المصدر وقد أسعفتهم الشواهد الكثيرة والمطرودة ، وأما الحالة الثالثة فبعض النحاة الذين قالوا بعمله كانوا يحترمونها تلك الشواهد الشعرية بلا التفات إلى حقيقتها أو إلى تلك التوجيهات التي اصطنعها بعض النحويين فعدّوا في ضوء ذلك هذه الحالة ثالثة وعمدوا إلى تلك الأمثلة المصنوعة وأكبر الظن أن هذه الأمثلة جاءت بعد الشواهد ومحاكاة لها .

إن المنهج العلمي يقتضينا أن نستبعد هذه المسألة وأمثالها من نحونا ليكون أكثر واقعية وأصدق تمثيلاً لكلام العرب ، وهرباً من هذا الاضطراب الذي أوقع النحاة في مشكلات كثيرة ، والأجدر بنا أن نستمع إلى رأي ابن عصفور في هذه المسألة إذ يقول فيها : (( الأحسن أن لا ( كذا ) يعمل ))<sup>4</sup> ومن ثم نقل ما أمكن من هذه التفريعات في القواعد وما يترتب عليها .

## المسألة الخامسة عشرة : التوابع

### 1 - التوكيد

#### 1 - التوكيد بـ ( عامّة )

يذكر النحاة من بين ألفاظ التوكيد المعنوي كلمة ( عامّة ) للدلالة على الشمول كـ ( كل ) كما في مثالهم ( جاء القوم عامتهم )<sup>6</sup> ومن الأمثلة الحديثة : ( أحسنت إلى فقراء القرية عامتهم )<sup>7</sup> و ( أبدى اللاعبون عامتهم مهارةً فائقةً )<sup>8</sup> ، قال ابن مالك في ألفيته :

واستمعوا أيضاً ككل فاعلة من عم في التوكيد مثل النافلة

يقول ابن عقيل : (( و قلّ من عدّها من النحويين في ألفاظ التوكيد وقد عدّها سيبويه... ))<sup>9</sup> ومثاله ( مررت بهم عامتهم )<sup>10</sup> ، ويشرح ابن عقيل قول ابن مالك : ( مثل النافلة ) : (( و إنما قال مثل النافلة ؛ لأن عدّها من ألفاظ التوكيد يشبه النافلة أي الزيادة ؛ لأن أكثر النحويين لم يذكرها ))<sup>11</sup> و يقول أبو حيان الأندلسي : (( وأغفله أكثر النحاة ))<sup>1</sup> وهذه حقيقة الأمر

1 - اللمع في العربية : 270 . المقرب : 144 . ارتشاف الضرب : 176/3

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 563/1

3 - ارتشاف الضرب : 176/3

4 - الصواب ( ألا ) .

5 - المقرب : 144

6 - شرح ابن عقيل : 208/3 . ارتشاف الضرب : 610/2

7 - جامع الدروس العربية . الشيخ مصطفى غلاييني : 233/3 راجعه . د . عبد المنعم خفاجة . الطبعة الثامنة عشرة . منشورات المكتبة العربية بيروت لبنان 1985

8 - قواعد اللغة العربية للصف السادس الأدبي : 128

9 - شرح ابن عقيل : 208/3

10 - الكتاب : 189/1

11 - شرح ابن عقيل : 208/3

أن النحاة لم يعرفوها ولم يعرفوا لها شواهد ، ولكنهم لمحوها فيها الدلالة على العموم ( كل ) فظنوها مثلها .

2 - وينقل أبو حيان عن ابن مالك أنه يمكن الاستغناء بـ ( كليهما ) عن ( كليهما ) و ( كليهما ) فيمكن أن يقال : ( قامَ الرجلانِ كُلُّهما ) و ( قامتِ المرأتانِ كُلُّهما ) ، ويقول أبو حيان : (( ويحتاج إلى سماع من العرب ))<sup>2</sup> .

3 - وذكروا في هذا الباب مسألة تعدد العامل واختلافه فلا يجوز عندهم إذا اختلف العامل توكيده نحو ( ماتَ زيدٌ وعاشَ عمروُ كلاهما ) ، أما إذا اتفقا فقد أجاز الأخفش ذلك مستدلاً بالمثل الآتي ( انطلقَ زيدٌ وذهبَ عمروُ كلاهما ) ، يقول أبو حيان الأندلسي : (( ويحتاج إجازة ذلك إلى تصريح بسماع من كلام العرب ، والذي تقتضيه القواعد المنع ؛ لأنه لا يجتمع عاملان على معمول فلا يجتمعان على تابعه ))<sup>3</sup> إن هذه المسألة قيسست على مسألة أخرى في باب النعت حينما يتعدد ويختلف العامل ، وقد ذكرت أن هذه الجمل مخالفة لطبيعة البلاغة العربية ولنظام الجملة كما أشار أبو حيان ، فالبلاغة ترتضي قولهم : ( انطلقَ زيدٌ وعمروُ كلاهما ) أو ( ذهبَ زيدٌ وعمروُ كلاهما ) ولا ترتضي قولهم : ( انطلقَ زيدٌ وذهبَ عمروُ كلاهما ) .

4 - واختلفوا في توكيد الضمير العائد المنصوب إذا كان ( محذوفا ) فقد أجازته الأخفش والكسائي ومنعه ابن السراج وغيره من البصريين كما في نحو ( جاءَ الذي ضربتُ نفسه )<sup>4</sup> .

## ب - العطف

وفي باب العطف ترد مسائل ليس لها ما يعضدها ويصححها ويجعلها قواعد لها شرعيتها، ولا تملك من الشواهد ما يمكن القياس عليها ما عدا الأمثلة التي لا تقل رداة عن أمثلة أي مسألة أخرى عرضناها آنفاً ومن ذلك المسائل الآتية :

## 1 - ( حتى ) العاطفة

جاء النحويون البصريون عند الحديث عن العطف وحروفه أن يذكروا بينها الحرف ( حتى ) فقد عدّوه حرفاً عاطفاً وأعطوه تفصيلات وشروطاً لصحة العطف به ، يقول المبرد : (( إنها عاطفة إذا رفع بعدها الفعل ))<sup>5</sup> للدلالة على وجود قرينة للعطف بها نحو ( ضربتُ القومَ حتى زيداً ضربتهُ ) و ( مررتُ بالقومِ حتى زيدٍ مررتُ بهِ ) و ( جاءني القومُ حتى زيدٌ جاءني )<sup>6</sup> و ( استحسنْتُ قومَكَ حتى خيلهم ) و ( ألقى الفسْلُ الدروعَ حتى الرماحَ ) و ( غلبَكَ الناسُ حتى النساءُ ) و ( أحصيتُ الأشياءَ حتى مثاقيلَ الذرِّ )<sup>7</sup> ، وذكروا أنها تقتضي الترتيب ولم يرتض بعضهم ذلك فيجوز أن يقال : ( حَفِظَ فلانٌ القرآنَ حتى سورةَ البقرةِ ) وإن كانت سورة البقرة

1 - ارتشاف الضرب : 610/2

2 - المصدر نفسه .

3 - ارتشاف الضرب : 612/2 وينظر . همع الهوامع : 124/2

4 - همع الهوامع : 91/1

5 - المقتضب : 39/2

6 - المقتضب : 39/2 وينظر . الأصول في النحو : 277/3 . المقتصد في شرح الإيضاح : 840/2

7 - شرح عمدة الحافظ : 613 . أوضح المسالك : 46/3

أول ما حفظ أو متوسطاً حفظها ويجوز أيضاً أن يقال : ( عَرَفَ النحوَ حتى التصريف ) لمن كان علمه بغير التصريف متأخراً<sup>1</sup> .

ومن شروطها أن يكون المعطوف بعضاً مما قبله وغاية له في زيادة أو نقص ، وأن يكون المعطوف بها ظاهراً لا مضمراً وأكثر ما ترد في موضع التعظيم أو التحقير أو القوة أو الضعف ، والأمثلة التي تتضمن هذه الشروط عند النحاة هي ( قَدِمَ الحاجُّ حتى المشاة والنساء )<sup>2</sup> و قولهم : ( ماتَ الناسُ حتى الأنبياء والملوك )<sup>3</sup> ، فهذا في التعظيم والقوة وقولهم : ( أكلتُ السمكة حتى رأسها )<sup>4</sup> و ( أعجبتني الجارية حتى حديثها ) و ( زاركَ الناسُ حتى الحجامون )<sup>5</sup> و ( فلانٌ يهبُّ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف ) و ( المؤمنُ يجزى بالحسنات حتى مثقال الذر )<sup>6</sup> ، ومن أمثلة المحدثين ( وسِعَ قلبُ الرسولِ كلَّ الناسِ حتى العصاة ) و ( شَمِلَ عدلُ عمرَ كلِّ الرعية حتى الظلمة ) و ( تصدَّقَ المحسنُ بالأعداد الكثيرة حتى الألوف )<sup>7</sup> و ( قاتلَ العراقيون حتى النساء ) و ( لَقَدْ قاتلَ العراقيون حتى الشيوخ )<sup>8</sup> ومذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف<sup>9</sup> ، ويرى أبو حيان أن العطف بها ليس بالمعروف<sup>10</sup> ، ومنهم من يراها لغة ضعيفة<sup>11</sup> ، ويرى ابن هشام أنه قليل<sup>12</sup> ، وأهل الكوفة ينكرونه البتة على حدِّ تعبير بعض النحاة و يرون أن ( حتى ) في هذه المثل ابتدائية وما بعده يعرب بإضمار عامل .

والذي أراه أن مذهب الكوفيين قد أصاب الحقيقة ، فهذا العطف ليس بالمعروف في لغة العرب على أن أمثلة النحاة المصنوعة التي تدلُّ على حاجة النحاة إلى شواهد لهذه المسألة تدلُّ أيضاً على أن المسألة ليس من واقع اللغة . و إذا ارتضينا قولهم إنها لغة ( ضعيفة ) أو قليلة ( كما يصفها النحويون ففي هذا دلالة على أن منهج النحاة غير السليم هو الذي أوجد هذه المسألة والكثير من أمثالها مما لم يُعرف في لسان العرب ، كذلك إذا نظرنا إلى مجموع ما استدللَّ به النحاة من أمثلة وجدنا أنه لا يمكن أن يقوي لنا صحة العطف بـ(حتى)؛ لأنه كلام الدارسين الذي يناهض المنهج العلمي القائم على وصف اللغة من دون أي تدخل في الحذف منها أو الزيادة عليها ، ومن هنا نلاحظ أن النحاة على فريقين : الأول التزم أمثلة النحاة المتقدمين ولم يزد عليها والفريق الآخر وهم المحدثون فقد زادوا على أمثلة المتقدمين ، ولكن كل ذلك أمثلة نحوية مصنوعة غايتها الإيضاح إلا أنها خرجت عن وظيفتها هذه وأخذت إطاراً جديداً عند النحاة وبها استدللوا على صحة قاعدة أو تفريع عليها ، وهذا في غاية الغرابة إذ إنَّ النحاة

1 - شرح عمدة الحافظ : 616

2 - الأصول في النحو : 224/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 840/2 . شرح ابن عقيل : 225/3 - 229 .

مغني اللبيب : 171

3 - المصدر نفسه .

4 - المقتصد : 841/2 . مغني اللبيب : 171 . أوضح المسالك : 44/3

5 - مغني اللبيب : 171 . أوضح المسالك : 46/1

6 - أوضح المسالك : 46/3

7 - النحو المصفي : 611

8 - قواعد اللغة العربية للمصنف الخامس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون : 140-142

9 - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 957/2 . مغني اللبيب : 173 . أوضح المسالك : 24/3 . ارتشاف

الضرب : 631/2 - 646

10 - ارتشاف الضرب : 631/2

11 - المصدر نفسه .

12 - ينظر . مغني اللبيب : 173 . أوضح المسالك : 44/3

يذكرون ما ليس من اللغة ويفرعون عليه ويشترطون الشروط ، فزيادة على ما اشترطوا أنهم يرون أن ما بعدها يجب أن يكون مجانساً لما قبلها فلا (( تقول : (ضربتُ القومَ حتى حمراً (...))<sup>1</sup> وذكروا أنه إذا عطف على مجرور أعيد الخافض معها فرقاً عن الجارة نحو ( مررتُ بالقوم حتى يزيد )<sup>2</sup> .

## 2 - ( كيف ) العاطفة

وذهب بعض النحاة إلى أن ( كيف ) تكون عاطفة ، ويرى هشام الضرير ( ت 209هـ ) من الكوفيين أنها لا تكون عاطفة إلا بعد نفي ولكن ليس هناك من الشواهد ما يصور شرطه سوى مثال واحد وهو قولهم : ( ما مررتُ بزيد فكيف أخيه )<sup>3</sup> و هناك مثال جاءت فيه ( كيف ) عاطفة في الإثبات وهو قولهم ⊗ مررتُ بزيد فكيف أخيه )<sup>4</sup> قال سيبويه : (( هذا يشبه قول النحويين ( ما مررتُ بزيد فكيف أخيه ) وهذا رديء لا تتكلم به العرب ))<sup>5</sup> ونؤكد هنا القول إن ما ذكر فيه ( زيد وعمرو ) ليس من كلام العرب .  
ومن النحاة من استدلل بقول الشاعر وفيه ( كيف ) عاطفة في الإثبات أي خلاف شرط هشام الضرير وهو :

إذا قلَّ مالُ المرءِ لانتَ قناتُهُ      وهانَ على الأدنى فكيفَ الأبعدُ<sup>6</sup>  
ويرى يونس أن الجر ( خطأ )<sup>7</sup> ، وسبب الخطأ اقترانها بالفاء والجر بإضافة مبتدأ محذوف أي : فكيف حال الأبعد ، على حدِّ قراءة : ﴿ وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾<sup>8</sup> بخفض ( الآخرة )<sup>9</sup> ، أو بالعطف بالفاء و ( كيف ) مقحمة لإفادة الأولوية بالحكم .

ويرى الباحث أن هذا القول منسوب إلى هشام الضرير وحده من الكوفيين وهشام يحترم السماع دون حدود كأصحابه ولكن لم يرد عنه أنه استشهد شاهداً من كلام العرب والذي استدلل بالشاهد أنفاً هو عيسى بن موهب<sup>10</sup> ، وهو شاهد فريد ولا تقبل فكرة تأسيس قاعدة على شاهد واحد ما لم تطرد المسألة في شواهد مستفيضة ، ولا نقبل بكلام المؤولين ، ولو نُحي هذا الشاهد أو أخذنا بتخطئته لما اضطرَّ النحاة إلى ذلك .

## 3 - العطف بـ ( ليس )

1 - المقتصد في شرح الإيضاح : 842/2

2 - مغني اللبيب : 171

3 - الكتاب : 219/1

4 - الكتاب : 219/1 . ارتشاف الضرب : 632/2

5 - الكتاب : 219/1

6 - لا يعرف قائله . ينظر . مغني اللبيب : 273

7 - ارتشاف الضرب : 632/2

8 - الأنفال / 67

9 - قراءة ابن جَمَاز . ينظر . المحتسب . ابن جني : 281/1

10 - ينظر . همع الهوامع : 138/2

وينسب العطف بـ(ليس) إلى الكوفيين وأنها تكون عاطفة في المفردات وأمثلة ذلك عندهم قولهم : ( ضربتُ عبدَ اللهَ ليسَ زيداً ) و ( قامَ عبدُ اللهَ ليسَ زيداً ) و ( مررتُ بعبدِ اللهَ ليسَ زيداً ) و ( ظننتُ زيداً ليسَ عمرأ قائماً ) و ( قامَ القومُ ليسَ زيداً ) و ( ضربتُ القومَ ليسَ زيداً ) و ( مررتُ بالقومَ ليسَ زيداً )<sup>1</sup>.

أما البصريون فيرون العطف بـ(ليس) خطأ وينقل ابن كيسان عن الكسائي أنه يرى أن (ليس) هاهنا (( على بابها ترفع اسما وتنصب خبرا وأجريت في النسق مجرى ( لا ) مضمرأ اسمها فإذا قلت : ( رأيتُ زيداً ليسَ عمرأ ) ففيها اسم مجهول وهو الأمر ، و ( رأيت ) محذوفة اكتفاء بالتي تقدمها و ( عمرو ) محمول على المحذوف لا على العطف على ما قبله))<sup>2</sup> وهنا ثلاث ملاحظات ، الأولى أن هذا العطف ليس بالمعروف في لسان العرب وهو كغيره لم تثبتة الشواهد سوى الأمثلة التي يصنعها النحويون كلما أعوزتهم الشواهد ، الثانية أن هذا العطف ينسب في حقيقة الأمر إلى واحد من الكوفيين وهو هشام الضرير لا الكوفيين كلهم<sup>3</sup> ، الثالثة أنهم استدلوا عليه بشاهد نادر وهو قوله :

وإذا أقرضتَ قرصاً فاجزِهِ إنما يجزي الفتى ليس الجمْلُ<sup>4</sup>

والمذهب الكوفي يقولون فيه يقيس على الشاذ والنادر والقليل والضعيف ، وهذا خطأ جرَّهم إلى أخطاء تركت أثراً سينا في النحو العربي .

#### 4 - العطف بـ(متى)

وينسب إلى الكسائي أنه يراها عاطفة ويمثل لها بقوله : ( مررتُ بزيدٍ فمتى عمرو ) والبصريون و الكوفيون منعوا ذلك ، و يبدو أن السبب واضح جداً فليس هذا العطف بمعروف<sup>5</sup>.

ومما يلاحظ هنا أن هناك مشابهة بين قولهم في ( كيف ) العاطفة و ( متى ) العاطفة هي اقترانهما بالفاء .

#### 5 - العطف على المنادى

1 - ارتشاف الضرب : 79/2 - 630

2 - المصدر نفسه : 631/2

3 - ينظر . ارتشاف الضرب : 630/2

4 - الشاهد للبيد بن أبي ربيعة . ورواية الديوان : ( فإذا جُوزيت قرصاً ... ) ينظر . شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة : 145 . قدم له وشرحه . إبراهيم جزيني . دار القاموس الحديث . بيروت لبنان . مكتبة النهضة بغداد . أوضح المسالك . ابن هشام : 354/3

5 - ينظر . ارتشاف الضرب : 632/2

وأجازوا أن يعطف بـ ( لا ) على الاسم المنادى ولهم مثال يصور ذلك وهو قولهم : ( يا زيد لا عمرو )<sup>1</sup> ، إلا أن أكثر النحاة تنبهوا إلى حقيقة هذا العطف المصنوع وأنه ليس من كلام العرب ولم يوجد مستعملاً في كلام يحتج به وأنكره النحويون المتتبعون الموثوق بهم<sup>2</sup>.

## ج - البديل

### 1 - بدل الغلط

ذكر النحويون أن البديل يكون على أربعة أقسام هي البديل المطابق وبدل بعض من كل وبدل الاشتغال ، وهذه الأقسام الثلاثة اتفقوا على صحتها وثبوتها في لسان العرب ولها شواهد في غاية الوثاقة والصحة نثراً ونظماً ، في كلام الله القرآن الكريم وكلام العرب وأشعارهم . أما القسم الرابع وهو ما يسمى ببديل الغلط فقد أجمعوا على عدم صحته وأنه غير وارد في كلام العرب لا النثر ولا النظم ولا في كتاب الله العزيز ؛ لأن القرآن منزّه عن الغلط<sup>3</sup> . وكذلك لا يكون في الشعر الفصيح (( لأن الظاهر من حال الشاعر معاودة ما نظمه فإذا وجد غلطاً أصلحه ... ))<sup>4</sup> ولا في كلام فصيح أو مستقيم وهذا ما يؤكد النحاة كلهم ومنهم خطاب الماردي الذي ينقل عنه أنه قال : (( وقد عنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده ، فطالبت غيري فلم يعرفه ... ))<sup>5</sup> .

وأسطورة بدل الغلط قامت كغيرها على أمثلة مصنوعة وأشهرها مثالهم الرديء الذي يتناقله النحويون وهو : ( مررتُ بزيد حمار )<sup>6</sup> ونحو ( رأيتُ زيدا داره ) و ( كلمتُ زيدا عمراً ) و ( مررتُ برجل حمار )<sup>7</sup> و ( عَجِبْتُ من زيد عمرو ) و ( أكلتُ خبزاً تمرّاً ) و ( ركبتُ فرساً حماراً ) و ( استغنيتُ زيدا عمراً ) و ( أكلتُ خبزاً لحمّاً )<sup>8</sup> وغيرها من الأمثلة التي لم يكتفِ المحدثون بها حتى زادوا عليها من أمثلتهم نحو ( قابلتُ أستاذ النحو الأدب ) و ( أضاعتُ لي النجوم القمر ) و ( حضرتُ من طنطا الإسكندرية )<sup>9</sup> .

ثم بعد ذلك يقسم النحويون هذا القسم على أنواع أخرى وهي ( بدل النسيان ، بدل الإضراب ، بدل البداء ) وهو تكثير للأقسام بلا طائل أو فائدة ، وقد حاول النحويون أن يضعوا حداً لكل

1 - شرح عمدة الحافظ : 623 . ارتشاف الضرب : 645/2

2 - المصدر نفسه .

3 - ينظر . المقتضب : 28/1 - 97/4 . المقرب : 267 . المقتصد في شرح الإيضاح : 935/2 . شرح

المفصل : 66/3

4 - شرح المفصل : 66/3

5 - ارتشاف الضرب : 626/2 . وينظر . همع الهوامع : 126/2

6 - الواضح في علم العربية : 89 . المقتصد في شرح الإيضاح : 935/2 . شرح المفصل : 66/3

7 - المقتضب : 297/4

8 - شرح عمدة الحافظ : 580 . شرح ابن عقيل : 249/3

9 - النحو المصفى : 628



قسم واعتقد أنهم لم يوفقوا إلى ذلك فهم يذكرون مثالا واحدا يمكن أن تنطبق عليه العنوانات الأربعة ، فابن هشام يذكر هذه الأقسام ويمثل لها بمثال وهو قوله : ( تصدقتُ بدرهم دينار ) فهو يحتمل ( أن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ثمَّ عنَّ لك أن تخبر بأنك تصدقتُ بدينار ، وهذا بدل الإضراب ) ويكون بدل الغلط إذا ( أردت الإخبار بالتصدق بدينار فسبق لسانك إلى الدرهم ) وأما بدل النسيان فيكون إذا ( أردت الإخبار بالتصدق بالدرهم فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد ) ثم يقول : ( وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلي الغلط والنسيان و قد بيناه و يوضحه أيضا أن الغلط في اللسان و النسيان في الجنان ) <sup>1</sup> ، وزيادة على كل ذلك نرى أن هذا الأسلوب والتعبير من العامية الرديئة ، ولا يستقيم مع الفصاحة ولذلك كان البلاغيون أحسن شأننا من النحاة ، فهم منعوا هذا القسم من البديل ؛ لأنهم لا يتكلمون إلا على الكلام الفصيح <sup>2</sup> .

## 2 - بدل المضمهر من المظهر

وهناك مسألة أخرى تتعلق بموضوع البديل وهي إبدال الضمير من الاسم الظاهر نحو ( رأيت زيدا إياه ) وأكد النحويون أن هذا القسم من البديل لم يقل به المتأخرون ؛ لأنه لم يرد في كلام فصيح ولم يرد مسموعا عن العرب وإنما هو من وضع النحاة <sup>3</sup> ، وهذا ظاهر من مثالهم المصنوع .

إن هذه المسائل التي عرضناها وغيرها كانت سببا في إثارة مشكلات كثيرة في نحونا العربي لعلَّ من أبرزها أنها أظهرت قواعد في نحونا لا تمثل الواقع المنطوق للعرب ، وأظهرت المنهج الذي آمن به النحويون وهو منهج لا يخضع المسموع عن العرب إلى حدود وضوابط بل يسمح لكل ما سمع عنهم أن يلج البحث اللغوي وإن كان نادرا وقليلًا وشاذًا ، ومن ثمَّ أجازوا لأنفسهم القياس على هذا القليل وقعدوا في ضوئه قواعدهم ، أو أنهم كانوا ينظرون إلى هذا المسموع على أنه مستوى واحد نثرًا ونظمًا ، ومن هنا رأينا اعتدادهم بالشاهد الشعري واحترامهم للقاعدة التي قامت على شاهد شعري واحد ويعضدونه بأمثلة نحوية مصنوعة هي من كلامهم والحال أن الشاهد الشعري شيء والمثال النحوي - وإن كان من النثر - فهو شيء آخر ، ومن المعلوم أن اللغوي حينما يريد دراسة لغة لزمه النظر في كلام أهلها لتتضح خصائصها ويظهر له نظامها وقوانينها وليس من وظيفته أن يدخل في هذا العمل ما ليس منه وليس من وظيفته أن يزيد على نظامها أنظمة أخرى ، أو يخترع قواعد لا سند لها من المسموع أو يكثر من التفريعات والأقسام فتقوم الدراسة على أساس غير صحيح.

ومما يواخذ عليه النحاة أنهم لم يلتزموا الفصيح من كلام العرب الشائع بل تلففوا أردأ الأساليب التي تبلغ بهبوطها العامية كما رأينا في موضوع بدل الغلط وغيره من المسائل التي لا

1 - شرح قطر الندى : 322 . وينظر . ارتشاف الضرب : 625/2

2 - ينظر . شرح الأزهري : 106

3 - ينظر . اللمع في العربية : 175 هامش ( 1 ) . مغني اللبيب : 594

تعرض للمتكلم في موقف جاد بل قد تعرض له في مواقف التخاطب اليومي ، وما يقال في هذه المواقف لا يرقى لأن يكون مصدرا لتقعيد اللغة وصياغة نظامها .

# الفصل الثاني

المثال النحوي المصنوع  
في التمارين غير العملية

ذكرت في الفصل الأول من الباب الأول أن مصطلح ( التمثيل ) يتجاوز في حدوده أمثلة النحو المصنوعة ، والنصوص الشعرية التي ركن إليها النحويون مما تجاوز عصور الاحتجاج التي تعارفوا عليها ليشمل ما يساق من أمثلة فيها من التكلف والصنعة ما يطلق عليه اسم ( التمارين غير العملية ) مثل البحث عن أصول الحروف أو الأبنية الغريبة وكذلك التراكيب التي لا يمكن ورودها في نصّ عربي قديم أو حديث لما تفيض به كتب النحاة .  
ولأنّ هذه التمارين اشتملت على جمل من وضع النحاة فهي تدخل ضمن نطاق هذا البحث، وسنتعرف حقيقتها وحدّها وسماتها ورأي النحاة القدماء فيها والنظرة اللغوية الحديثة .  
ولكن قبل تناول التفاصيل وتمهيدا للتعريف بها أودّ أن أذكر جانباً مهماً في هذا الموضوع بغية الكشف عن حقيقته .

إنّ التمارين غير العملية يمكن تقسيمها على نوعين ، قسم منها نوقش في مسائل وأبواب متفرقة ، ولكن اللافت للنظر حقاً أنّ هذه المسائل يقف عندها الدارسون والباحثون وقفة جادة وينظرون إليها على أنها مسلمات ، ولم نجد منهم من يصرح بعدم صحتها أو نفي حقيقتها ، وقسم آخر نصّ النحويون صراحة على أنها تمارين وضعت لاختبار التلاميذ ، وخصصت لها أبواب معينة ، والحال أن هذين القسمين هما وجهان لعملة واحدة ، والقاسم المشترك بينهما هو أنهما غير واردين عن العرب وليس لهما أصل تماماً .

إنّ من مسائل القسم الأول التي توحى للدارسين أنها قواعد صحيحة ومبادئ أساسية في النحو ما ذكروه في باب الفاعل ، في حكم وجوب تقديمه على المفعول والتزامه رتبته خشية اللبس ويكون ذلك (( إذا كان الفاعل والمفعول اسمين مقصورين أو مضافين إلى ياء المتكلم أو اسمين مشار بهما أو نحو ذلك مما لا يظهر فيه إعراب ولا يكون ثمة دليل أو قرينة )) وقد تجسدت هذه القاعدة في الأمثلة الآتية ( ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى ) و ( أَكْرَمَ مُوسَى عِيسَى ) و ( أَكْرَمَ ابْنِي أَخِي ) و ( ضَرَبَ هَذَا هَذَا ) و ( وُلِدَتْ هَذِهِ هَذِهِ )<sup>1</sup> .

وقد وجدنا هذه الخشية من علة اللبس ليس في هذا الباب فحسب بل تعدته إلى باب (كان) ولهم أمثلة على هذه الشاكلة ومنها قولهم : ( كان صديقي أخِي )<sup>2</sup> ، فلا يجوز عند النحويين التقديم إلا حيث وجدت القرينة ، سواء كانت لفظية أو معنوية وترد لذلك أمثلة ومنها (أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكُبْرَى ) و ( أَضْنَتْ سَعْدَى الْحُمَى ) و ( أَكَلَتْ كَمْثَرَى عِيسَى ) و ( أَكَلَتْ الْخَوَّارَى سَلْمَى ) و ( أَبْرَأَ الْمَرْضَى عِيسَى ) وأما الأمثلة التي جاز فيها تقديم المفعول بوجود القرينة اللفظية فتتمثل عندهم بهذه الجمل ( ضَرَبْتُ مُوسَى سَلْمَى ) و ( ضَرَبَ عِيسَى زَيْدٌ ) و ( ضَرَبَ الْمَوْسِيَّانِ الْعِيسِيَّيْنِ ) و ( ضَرَبَ مُوسَى الْعَاقِلَ عِيسَى )<sup>3</sup> .

وترد مسألة أخرى من هذا القسم في مبحث النحاة في موضوع النعت وتعدده وتعدد المنعوتين ، وفيها الأمثلة الآتية قولهم : ( جَاءَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ عَمْرَأَ الْفَاضِلِينَ أَوْ الْفَاضِلَانَ ) و ( لَقِيتُ زَيْدًا وَجَاءَنِي عَمْرُو الْعَاقِلِينَ أَوْ الْعَاقِلِينَ ) و ( رَضِيتُ عَنْ زَيْدٍ وَقَبِلْتُ يَدَ عَمْرٍو الْكَرِيمِينَ ) فهذه الجمل تصور قاعدة للنحاة في هذا الباب تنصّ على (( وجوب قطع النعت إن تعدد العامل واختلف العمل أو المعنى ))<sup>4</sup> ، وهناك أمثلة أخرى لقاعدة تُجَوِّزُ في (( النعت

1 - شرح المفصل : 73/1 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 361/1 . ارتشاف الضرب : 199/2 . المطالع السعيدة : 348/1 . همع الهوامع : 161/1 . شرح الاشموني : 145/2

2 - المقتصد في شرح الإيضاح : 188/1

3 - شرح المفصل : 73/1 . المقرب : 55 . شرح قطر الندى : 183 . أوضح المسالك : 369/1 . ارتشاف الضرب : 199/2 . المطالع السعيدة : 348/1 . همع الهوامع : 161/1 . شرح الاشموني : 145/2

4 - شرح عمدة الحافظ : 545 . المقرب : 246 . أوضح المسالك : 9/3 . ارتشاف الضرب : 565/2

الاتباع مطلقاً إن اتحد معنى العامل وعمله أو اختلف في المعنى (( نحو قولهم : ( انطلق زيدٌ وذهب عمرو المحسنان ) و ( رأيتُ بشراً وأبصرتُ مُحَمَّداً الظريفيين ) و ( رأيتُ زيداً وأبصرتُ خالداً الشاعرين ) و ( جاء زيدٌ وأتى عمرو الظريفيان ) و ( جاء زيدٌ ومضى عمرو الكاتبان ) و ( هذا مؤلِّمٌ زيدٌ وموجعٌ عمرٌ الشاعران )<sup>1</sup> . وتظهر في الموضوع نفسه جمل أخرى تدرج تحت قاعدة للنحويين ترى أنه (( إذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومنعوتون فلا يخلو إما أن تجمعها نحو ( قام الزيدون العقلاء ) أو تفرق النعوت وتجمع المنعوتون نحو ( قام الزيدون العاقل والكريم والشجاع ) أما إذا كان المنعوتون مختلفين فيفرقون ويجمع النعت نحو ( قام زيدٌ وعمرو وبكر العقلاء )<sup>2</sup> .

كذلك يندرج تحت هذا النوع من الأمثلة ما جاء في باب جملة الشرط التي يتعدد فيها فعل الشرط والأداة والمسوغ لذلك هو (( إذا توالى شرطان فصاعداً بغير عاطف فالجواب للسابق ويحذف جواب المتأخر لدلالة المتقدم عليه ... فأول الشرط يصير خبراً سواء كانت مترتبة في الوجود أو غير مترتبة ... ))<sup>3</sup> وهذه أمثلة من عشرات الجمل التي أعرضنا عنها خوفاً من الإطالة نحو ( إذا قال الرجل : ( إن أعطيتك إن وعدتُك إن سألتني فعبدني حرٌ ) و ( فإن قال لها : ( إن سألتني إن أعطيتك إن وعدتُك فأنت طالقٌ ) و ( فإن قال لها : ( إن أجبتُ منك إجابةً فإن اغتسلت في الحمام فأنت طالقٌ ) و ( فإن قال : ( كلما أجبتُ منك إجابةً ، فإن مات فلانٌ فأنت طالقٌ )<sup>4</sup> .

إن هذه الأمثلة تصلح لأن تكون تمرينات للفقهاء والقضاة لا لطلبة اللغة ، ولما اشتملت عليه هذه الأمثلة من عويص فلا أظن أن هؤلاء يهتدون إلى حكمها أو يكونون قادرين على حلِّ ملغزاتها .

كذلك مسألة ما ينوب عن الفاعل حين حذفه ، فإذا حذف الفاعل بعد الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله ، فالنحاة يتصورون إمكان اجتماع المفعول به والمصدر والظرف والجار والمجرور ، ومن ثم يتحدثون عن الأولى بالنيابة عن الفاعل من هذه العناصر حينئذ ، فبعضهم يرى وجوب إقامة المفعول به ولا يجوز إقامة غيره مع وجوده ، وهذا البعض من النحاة ليس له ما يؤكد قاعدته هذه إلا الأمثلة نحو ( ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير في داره ) وبعضهم يرى جواز إقامة غيره وهو موجود تقدم المفعول به أو تأخر نحو ( ضُربَ زيدٌ ضرباً شديداً ) و ( ضُربَ زيداً ضرباً شديداً ) وفريق ثالث يرى أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما نحو ( ضُربَ في الدار زيدٌ ) و ( ضُربَ في الدار زيداً ) وإن لم يتقدم تعيين إقامة المفعول نحو ( ضُربَ زيدٌ في الدار )<sup>5</sup> ولا اعتقد أن هناك من يخالفنا في حقيقة هذه المسائل التي لا تعدو كونها اختبارات وضعها النحويون لاختبار التلاميذ ، ولم يكن في حكمنا هذا إجحاف لحق هؤلاء النحاة لو كانوا يملكون الشواهد الكثيرة والمطرودة ، ولكنهم في الحقيقة افتقروا إليها ثم أسعفتهم الأمثلة التي برعوا في تأليفها في أعقد المسائل .

ومن المسائل التي لا نشك في كونها من أمثلة التمارين ما يذكرونه في باب التعدي واللزوم حينما يقررون أن الفعل اللازم وإن كان لا يتعدى إلى مفعول له القدرة على التعدي إلى المنصوبات الأخرى كما في نحو قولهم : ( قام عبدُ الله ضاحكاً يومَ الجمعةِ عندك قياماً حسناً )<sup>6</sup>

1 - المصدر نفسه .

2 - المقرب : 246

3 - ارتشاف الضرب : 562/2

4 - ارتشاف الضرب : 562/2 . الأشباه والنظائر : 412/4

5 - شرح ابن عقيل : 123/2

6 - المقتضب : 187/3

و ( سرْتُ يومَ الجمعةِ فرسخين طلباً للحاجةِ راكباً فرساً سيراً شديداً )<sup>1</sup> كذلك يعتقدون إمكان اجتماع ( التوابع ) كلها في جملة واحدة ، وهنا يلفتون انتباه المتعلم إلى أحقّ واحد منها بالتقديم ، فيذكرون أنّ أولاهما بالتقديم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق كما في نحو ( مررتُ بأخيكَ الكريمَ مُحَمِّدَ نفسهِ رجلٌ صالحٌ ورجُلٌ آخرٌ ) و( جاءَ الرجلُ الفاضلُ أبو بكرٍ نفسهُ أخوكَ وزيدٌ )<sup>2</sup> ، وترد قضية أخرى في باب ( كان ) وهي (( لا يجوز أن يلي ( كان ) إلا شيء تعمل فيه أو في موضعه ))<sup>3</sup> والكلام المحظور هنا يتمثل بقولهم : ( كانَ طعامكَ زيداً أكلاً ) أو ( كانَ طعامكَ أكلاً زيداً )<sup>4</sup> وقولهم : ( كانتَ زيداً تأخذُ الحمى )<sup>5</sup> فإذا راجعنا كتب النحاة في هذه المسألة فسنجد هذين المثالين يتفرعان إلى عشرات الجمل ، وكل جملة لها حكم ، فمنها الممنوعة عند بعضهم والجائزة والضعيفة عند آخرين والذي سوَّغ للنحويين كل ذلك هو شاهد شعري لا يُعرَف له قائل ، خالف فيه القانون العام الذي ينسج على منواله الناطقون باللغة .

إنّ هذه المسائل بلغت من الدقة ما جعل كثيرا من النحاة - الذين افتعلوها - إن يصدقوها ويؤمنوا بحقيقتها ، ومن ثم وقع من تلاهم - دارسون وباحثون - في هذا الوهم فأصبحت مسئّلات لديهم .

إلا أننا لا نرتضي هذه الافتعالات ؛ لأنها وليدة خيال نحويّ خصب استطاع أن يوجدها ، وقياسات شاذة قائمة على شاهد فريد لم يعرف منشئه وجوانب عقلية ومنطقية ، وأوضح الأدلة يقينا على أنها ليست من واقع اللغة وأنها تمرينات من صنع النحاة .  
أما القسم الآخر فهو ما نصّ النحويون بقول صريح على أنها تمارين وضعت لاختبار الطلبة ، ومن خلالها يستذكرون الضوابط التي تخضع لها وأحيانا يستفاد من قياساتها على ما يراه بعضهم .

إنّ المقصود بـ ( التمارين غير العملية ) هي تلك الأبحاث التي يوجد الكثير منها في كتب النحو والصرف ، ولا تقدم للغة شيئا مفيدا ، فهي تدلّ على البراعة الذهنية أكثر مما تخدم اللغة ، وهي من صنع النحاة ولم يرد بها سماع عن العرب باعتراف النحاة أنفسهم ، وقد دخلت في المباحث النحوية والصرفية فنراهم يتحدثون عن حروف الكلمات ، وأيّها الأصل ؟ وأيّها الزائد العارض ؟ ولاسيما الكلمات التي لا تعرف أصولها مثل ( كلا وكلتا ) فقد قال الكوفيون فيها - في خلاف طويل مع البصريين - إنّ فيهما تنثية لفظية ومعنوية ، والدليل على أنّ ألفهما للتنثية أنها تنقلب إلى الياء في النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمّر ، وشملت أيضا إيجاد كلمات قياسا على كلمات أخرى كما يُنقل عن ابن جني ( ت 392هـ ) قوله : (( ومما يدلّ على أنّ ما قيس على كلام العرب فانه من كلامها أنك لو مررت على قوم يتلاقون بينهم مسائل أبنية التصريف نحو قولهم في مثال ( صَمَحَ ) من الضرب ( ضَرَبَ ) ومن القتل ( قَتَلَ ) ومن الأكل ( أَكَلَ ) ومن الشرب ( شَرَبَ ) ... فقال لك قائل بأي لغة كان هؤلاء يتكلمون لم تجد بُدّا من أن تقول بالعربية وإن كانت العرب لم تنطق بواحد من هذه الحروف ... ))<sup>6</sup> كذلك يشمل هذا العنوان تلك الجمل الطويلة المبتذلة التي تتسم بالتعقيد والإلغاز والمعميات التي دخلت في

1 - المقتصد في شرح الإيضاح : 629/1

2 - شرح الأزهري : 74 - 90

3 - الكتاب 350/1

4 - شرح ابن عقيل : 287/1

5 - الكتاب 351/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 433/1

6 - الخصائص . ابن جني : 360/1

مباحث النحو وأبوابه كافة ، وخالفت أشهر الضوابط النحوية والمبادئ الأساسية في النحو ، وضعها النحويون بغية امتحان المتعلمين ، وقد قيل في أسباب وجودها عوامل منها :

- 1- التعمق في القياس إلى حدٍ خرج به عن حدود استعماله إلى افتراضات لا قيمة لها .
- 2- وربما كان للمنافسة العلمية وإظهار المقدرة على الصناعة أثر في ذلك وهذا ما رأيناه متمثلاً في موقف ابن جني الذي يُعرى إليه بعض المسؤولية عن هذه التمارين .
- 3- التردد المنطقي الذي اضطّرهم إلى القسمة العقلية ، فاجتماع الهمزتين في كلمة واحدة مسألة صرفية ، فأما أن تكونا في أول الكلمة أو وسطها أو آخرها ، وعلى كل حال إما أن تكونا ساكنتين أو متحركتين أو متخالفتين وعند محاولتهن تطبيق هذا افتراضوا أشياء لم تنطق بها العرب <sup>1</sup> .

ونزيد على هذه الأسباب سببا آخر وهو أثر نظرية العامل في هذه التمارين وأمثلتها ، فانهم مغرمون بها إلى حدٍ تطبيقها في كل مفردات النحو ، بل يمكن عدّها العمود الفقري في قضايا النحو ، فتأثير الألفاظ بعضها في بعض مسألة آمن بها النحويون وما انفكوا عنها ، ومنها تظهر الوجوه المتعددة للمسألة الواحدة ، وأول من بدأ ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي (( أرسى نظرية الاحتمالات التي تفضي إلى القول بتعدد أوجه الإعراب في الكلمة الواحدة نتيجة الاختلاف في تقدير العامل وهذا ما أدّى به إلى الحديث عن التمارين غير العملية في اللغة والشاذ فيها مما خرج عن القياس )) <sup>2</sup> .

وهذه التمرينات قامت على افتراضات في كل الأبواب لينظر فيما بعد إلى التغيير الذي سيلحق التراكيب وهذا دافع النحويين ، فنجد في باب ما لا ينصرف أسماء أعلام لا تستقيم مع ضوابط هذا الباب وكذلك في باب الندبة والترخيم والنداء وغيرها فكل هذا الخروج عن الضوابط وأمثلته يمكن عدّها من التمارين غير العملية ، غير أن النحويين يعقدون لهذه التمارين باباً يسمونه ( باب الإخبار بالذي والألف واللام ) والواقع أن مساحة هذه التمارين أوسع وأشمل مما تصوره .

يحاول النحويون توضيح طريقة الإخبار بالذي والألف واللام فيقولون : (( إذا قيل لك : أخبر عن اسم من الأسماء بـ ( الذي ) ... فجئ بالذي واجعله مبتدأ ، واجعل الاسم خبراً عن ( الذي ) وخذ الجملة التي كان فيها ذلك الاسم فوسطها بين الذي وبين خبره ( كذا ) <sup>3</sup> وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة الذي ، واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ( كذا ) <sup>4</sup> ذلك الاسم الذي صيرته خبراً )) <sup>5</sup> ومثال ذلك الإخبار عن ( زيد ) من جملة ( ضَرَبْتُ زَيْداً ) يقولون : ( الذي ضربته زيد ) ، وبهذه الطريقة يتحقق الإخبار المزعوم الذي يفقد أحيانا أهم مبدأ وهو تحقق الفائدة فتُرد عشرات الأمثلة وكل مثال يصور موضوعاً من النحو ، فيبدأ الإخبار بأسهل الجمل مثل جملة ( قام زيد ) فيخبر عن ( زيد ) بقولهم : ( القائم زيد ) وشبه الجملة مثل ( زيد في الدار ) فالإخبار عن ( زيد ) بقولهم : ( الذي هو في الدار زيد ) والإخبار عن ( الدار ) بقولهم : ( التي زيد فيها الدار ) وفي باب الفعل المتعدي مثل جملة ( ضَرَبَ عَبْدُ

1 - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث : 90

2 - المدارس النحوية . شوقي ضيف : 90 . الطبعة الثالثة . دار المعارف . مصر . 1976

3 - الصواب ( بين الذي وخبره ) .

4 - الصواب ( من ) .

5 - شرح ابن عقيل : 61/4 . وينظر . المقتضب : 89/3 . الأصول في النحو : 271/2 . شرح المفصل 56/3

ارتشاف الضرب : 5/2 . الأشباه والنظائر : 175/3

الله أخاك ) الإخبار عن الفاعل بقولهم : ( الضارب أخاك عبد الله ) والإخبار عن المفعول بقولهم : ( الضارب عبد الله أخوك ) ، والفعل الذي يتعدى إلى مفعولين كما في قولهم : ( أعطيت زيدا درهماً ) فالإخبار عن ( زيد ) بقولهم : ( المعطي أنا درهماً زيدا ) والإخبار عن المفعول الثاني بقولهم : ( المعطي أنا زيدا درهماً ) والإخبار عن الفاعل فيها بقولهم : ( المعطي زيدا درهماً أنا ) وفي باب ( كان ) وأخواتها أيضاً شملت هذه الأمثلة فالإخبار عن ( زيد ) من قولهم : ( كان زيد أخاك ) بقولهم : ( الكائن أخاك زيد ) والإخبار عن الخبر ( أخاك ) بقولهم : ( الكائن زيد إياه أخوك ) وجملة ( ليس زيد منطلقاً ) يخبر عن اسمها بقولهم : ( الذي ليس منطلقاً زيد ) ويخبر عن خبرها بقولهم : ( الذي ليس زيد إياه منطلق ) ، والإخبار عن البدل كما في جملة ( مررت برجل زيد ) قولهم : ( المار به أنا رجل زيد ) وفي جملة الفعلين المتنازعين مثل ( ضربت وضربتني زيد ) فالإخبار عن تاء المتكلم يتحقق بقولهم : ( الضارب زيدا ) والضاربه هو أنا ) وفي الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل كما في نحو ( أعلم زيد عمراً خالداً أخاك ) فالإخبار عن الفاعل ( زيد ) بقولهم : ( المعلم عمراً خالداً أخاك زيد ) والإخبار عن المفعول الأول ( عمراً ) بقولهم : ( المعلم زيدا إياه خالداً أخاك عمرو )<sup>1</sup> ، وهكذا بقية الموضوعات النحوية ، و بعد هذا السرد الممل لهذه الأمثلة نسأل : ما الفائدة التي ابتغها النحاة منها ؟ وما الفائدة التي يمكن أن نجنيها منها ؟ ومن أراد أن يطالع هذه المسائل في أي كتاب من كتب النحو فانه سيقف على ما لا يرتضيه منطق ، فمن جملة ملاحظات تثير الغرابة أنهم يذكرون في هذه التمارين ( ما يجوز وما لا يجوز ) وقد اعتادوا هذا الأمر في كل أبواب النحو فما يعني هذا ؟ هل يعني أن الجائز منها مسموع و ( غير الجائز ) غير مسموع ؟ والحقيقة أن ما يفهم من ظاهر كلامهم أنه كذلك ولكنه في حقيقته غير جائز ؛ لأنه لا يستقيم مع قواعدهم وأقيستهم في هذا الباب .

### سمات أمثلة التمارين غير العملية

حين ننظر في هذه الأمثلة لا نجد لها مزية تجعلنا نعطي النحاة العذر في العناية بها وتخصيص مساحات كبيرة وواسعة من كتبهم لها ، وإذا كان النحويون يرون أن في هذه المسائل وأمثلتها اختباراً ، فليس هذا الاختبار بمجد ولا ينفع المتعلمين بأي حال . ومن خلال دراستنا لهذه الأمثلة رأينا أن أبرز سماتها ما يأتي :

#### أولاً : الطول

إن من أبرز سمات هذه الأمثلة هو الطول وهذا ما يمكن ملاحظته من دون أن نبذل جهداً في النظر إليها ، فتبرز هذه السمة واضحة من جهتين ، الأولى من خلال عدد كلمات المثال الواحد ، فكل مثال من هذه التمارين طويل يكثر عدد الكلمات فيه وإن صغرى الجمل اشتملت على خمس كلمات أو ست ، وأما الأمثلة الطويلة فقد اشتملت على عشر كلمات وأكثر من ذلك ، ومن هذه الأمثلة قولهم : ( محبتك شهوة زيد طعام عبد الله وافقت أخاك )<sup>2</sup> وقولهم : ( أي من إن يأتيه من إن يأتيك تأتيه تكرمته تأتي )<sup>3</sup> .

1 - المصادر نفسها .

2 - المقتضب : 196/3

3 - الأشباه والنظائر : 175/3



وأما الجهة الأخرى فتخص تلك الجمل الكثيرة التي تتفرع إلى عشرات ومئات الأمثلة ، فالمسألة الواحدة تطول أحكامها وتطول أمثلتها ، ويمكن أن نستفيد مما ينقله السيوطي عن ابن العريف ( ت390هـ ) ، فإن الأخير أظهر في مسألة واحدة من تخريجه مع أمثلتها بلغت من وجوه الإعراب (( ألفي ألف وجه وسبعمئة ألف وجه وواحد وعشرين ألف وجه وستمئة وجه وهي هذه : ضَرَبَ الضاربُ الشاتِمُ القاتِلُ مُحَبُّكَ وأدك قاصدك معجباً خالداً في دارِهِ يومَ عيدٍ ))<sup>1</sup> ويرى الباحث أنه لا مبالغة في ذلك أبداً ، فهذه المسألة بلغت من الطول في تفريعاتها وفي عدد كلمات المثال الواحد كما ظهر في المثال فقد اشتمل على ثلاث عشرة كلمة ، وربما كانت هذه الجمل الكثيرة والطويلة تشغل مساحات واسعة من كتب النحو ومن ثم انتهت إلى ما هي عليه الآن من الضخامة ، وقد كان المبرد محمد بن يزيد النحوي البصري من أبرز النحاة المكثرين في هذا الموضوع في كتابه ( المقتضب ) فقد أطل القول في هذا الباب حتى أملّ وقد تنبه إلى هذا محمد عزيمة محقق الكتاب فقال : (( لم أجد فيما بين يدي من كتب النحو مثل هذه الإطالة سوى ما في شرح الكافية للرضي ، وقد لام العصام الرضي على هذا فقال في شرحه للكافية : أكثر الرضيُّ البحث عنه لاسيما في الإخبار عن المتنازع فيه ، وفيه إملال لا يتبعه مزيد نفع ))<sup>2</sup> وقد حذا حذو المبرد تلميذه ابن السراج في كتابه ( الأصول في النحو ) الذي هو في حقيقته نسخة من المقتضب في مسائله وشواهد وأمثله ، وأمثلة التمارين فيه لا تقلّ عن أمثلة المبرد فقد عقد ابن السراج في الجزء الثاني من كتابه صفحات كثيرة ابتداء من الصفحة الحادية والسبعين بعد المنتين إلى الصفحة السابعة والثمانين وثلاثمئة كما فعل شيخه المبرد وهكذا بقية النحاة اللاحقين لهم .

### ثانيا : مخالفة الصواب البلاغية

يمكن أن نقرر هنا أن من أكبر الأخطاء التي ارتكبتها النحويون في دراساتهم أنهم وضعوا حداً فاصلاً بين الأبحاث النحوية والبلاغية ، حينما جعلوا كلاً منهما يجري في مضمار آخر من دون أن يلتقيا ، وبهذا الفراق الذي حصل بينهما ، دخل النحو والنحويون في متاهات وأوهام لم يلتفتوا إليها ، ففي الوقت الذي منع النحويون فيه وجوها من الكلام و منه التقديم أو التأخير بسبب شغفهم بنظرية العامل والبحث عن أسباب ظهور هذه العلامات الإعرابية على هذه الكلمة أو تلك كان البلاغيون على طرف نقيض فهم يعتنون بجوانب أهم من ذلك بكثير ومنها جانب المعنى الذي يترتب على تأليف الكلمات بهذا الشكل أو غيره ، وفي حالة تقديم الكلمات و تأخيرها ؛ ولأن البلاغيين التزموا الكلام ( الفصيح ) خالفهم النحويون فأخذوا يدخلون إلى دائرة الدرس النحوي الكلام الهابط الرديء أو العامي كما رأينا ذلك في موضوع ( بدل الغلط ) وتتجلى هذه الرداءة في أقصى درجاتها وبشكل واضح في أمثلة هذه التمارين .

لقد تحدث البلاغيون عن الكلام الفصيح وشروط فصاحته وأنه لا يكون فصيحاً إلا إذا خلا من ستة عيوب هي تنافر كلمات التركيب الواحد مجتمعة ، وضعف التأليف ، والتعقيد اللفظي ، والتعقيد المعنوي ، وكثرة التكرار ، وتتابع الإضافات .

وقالوا إنَّ عيب التنافر يحصل حينما تكون الكلمات ثقيلة على السمع في تركيبها بعضها مع بعض ، عسرة النطق لا يكاد ينطلق بها اللسان ، وأما ضعف التأليف فأن يكون الكلام جارياً

1 - المصدر نفسه .

2 - المقتضب : 89/3 هامش : ( 1 )

على خلاف ما اشتهر من قوانين النحو المعتمدة عند جمهور العلماء ، والمقصود بـ (التعقيد اللفظي) هو كون الكلام خفي الدلالة على المعنى المراد به بحيث تكون الألفاظ غير مرتبة على وفق ترتيب المعاني ؛ وذلك كالفصل بأجنبي بين الموصوف والصفة وبين البديل والمبدل منه وبين المبتدأ والخبر وبين المستثنى والمستثنى منه ، ما يسبب ارتباكاً واضطراباً شديداً ، وأما التعقيد المعنوي فهو كون التركيب خفي الدلالة على المعنى المراد بحيث لا يفهم معناه إلا بعد عناء وتفكير طويل ، وملخص القول أن فصاحة الكلام تكون بخلوه من تنافر كلماته ومن ضعف تأليفه وتعقيد معناه ، ومن وضع ألفاظه في غير المواضع اللائقة بها .

إن أمثلة التمارين لا يمكن عدّها من الكلام الفصيح بأي حال لافتقارها إلى هذه الضوابط التي ذكرناها بل لا يمكن أن نجد شرطاً واحداً من شروط الفصاحة فيها ، فمن أمثلة المبرد قوله : ( مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نَأْتِيهِ عَامِدِينَ تَأْتِ يَكْرُمُكَ )<sup>1</sup> فهذا تعبير سقيم ، تأباه البلاغة العربية التي تشترط المزاجية بين المفردات لا أن تكون متنافرة ، ويقول أيضاً : ( لو قلت : أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ . كان جيداً )<sup>2</sup> ولا نعرف أين الجودة فيه ؟ ويحاول المبرد أن يجلو عنها الغموض ذاكراً تأويل الكلام وهو ( أَيُّ الَّذِينَ إِنْ يَأْتِيهِمْ مَنْ يَأْتِنَا نُعْطِيهِ يَأْتِ صَاحِبُكَ )<sup>3</sup> ولكن ما زال المثال يشكو الغموض والضعف في تأليفه .

ونلاحظ من خلال مواقف النحاة واختيارهم لهذه الأمثلة أنهم يهتمون بالجانب الشكلي والبحث عن أثر الكلمات بعضها في بعض من دون البحث عن المعاني التي يترتب عليها تأليف الكلام ، يقول المبرد في مثاله : ( أَيُّ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ مَنْ إِنْ يَأْتِيهِ نَأْتِيهِ تُكْرِمُهُ تَأْتِي ) كان إعراب ( أي ) النصب<sup>4</sup> . ويقول في مثاله : ( أَيُّهُمْ أَمَّةُ اللَّهِ الْمُتَكَلِّمُ فِيهَا هُوَ ) لا يكون في ( أمة الله ) إلا الرفع<sup>5</sup> ، فالمبرد لم يلتفت إلى رداءة التعبير وسقمه بقدر ما كان اهتمامه منصبا على إعراب مفرداته .

ومثل هذه الأمثلة قوله : ( فَإِنْ قُلْتُ : ( الَّذِي تَتِي اللِّذَانِ الَّذِينَ تَتِي فِي الدَّارِ جَارِيَتُهُمْ مَنْطَلِقُونَ إِلَيْهِمَا صَاحِبَاهَا أَخْتُهُ زَيْدٌ ) ... )<sup>6</sup> ويصفه المبرد بقوله ( جيداً بالغاً ) ويقول : ( ولو قلت : ( ظَنَنْتُ بِنَاءِ الدَّارِ السَّاكِنِينَ الْمُعْجِبَةِ الْقَائِمِ عِنْدَهُ الذَّاهِبِ إِلَيْهِ أَخَوَاهُ مُعْجِباً بِكَرّاً ) كان جيداً )<sup>7</sup> وتقول : ( الضَّارِبُ الشَّائِمُ الْمُكْرَمُ الْمُعْطِيهِ دَرَهُمًا الْقَائِمُ فِي دَارِهِ أَخُوكَ سَوْطاً أَكْرَمَ الْأَكْلِ طَعَامُهُ غَلَامُهُ زَيْدٌ عَمراً خَالِدٌ بِكَرّاً عَبْدُ اللَّهِ أَخُوكَ )<sup>8</sup> ومع ان هذا المثال تألف من عشرين كلمة إلا أنها لم تؤلف مجتمعة معنى مفهوما وفائدة يحسن السكوت عليها ، وكل كلمة منه تبرأ من الأخرى التي جاورتها ولا تأتلف معها .

ويقول المبرد : ( هذه مسائل يسيرة صدرنا بها لتكون سُلماً إلى ما نذكره بعدها ... من مسائل طويلة أو قصيرة معمة الاستخراج ) نحو ( أعجب المدخل السجن المدخل الضارب ، الشاتم المكرم أخاه عبد الله زيدا )<sup>9</sup> وقد حرص على تفسيرها بقوله : ( أردت : أعجب زيدا المدخل السجن المدخل الرجل الذي ضرب الرجل الذي شتم الرجل الذي أكرم أخاه عبد الله )

1 - المقتضب : 62/2

2 - المصدر نفسه : 297/2

3 - المصدر نفسه .

4 - المصدر نفسه : 297/2

5 - المصدر نفسه : 300/2

6 - المقتضب : 132/3

7 - المصدر نفسه : 24/1

8 - المصدر نفسه : 22/1

9 - المصدر نفسه : 193/3

ويبدو أنه أخفق في تفسيره فما زال الكلام غامضاً ويلاحظ أنه لم يرد في الجملة الأصل (زيد) إلا أنه ورد في تفسيرها ، وكأن النحاة يتبركون بذكره وهو مصدر إلهامهم .  
ويقول أيضاً : (( نقول : ( رأيت المطعمه المكرمه المعطيه درهماً عبدُ الله ) فهذه مسألة صحيحة وتأويلها : رأيت الرجل الذي أطعمه الرجل الذي أكرمه الرجل الذي أعطاه درهماً عبد الله ))<sup>1</sup> . وأرداً ما تصل إليه هذه الأمثلة قولهم : ( مررتُ برجلٍ أخبثُ ما يكونُ أخبثُ منك أخبثُ ما تكونُ ) و ( مررتُ برجلٍ خيرٍ ما يكونُ خيرٌ منك خيرٌ ما تكونُ ) والتقدير : ( مررتُ برجلٍ خيرٍ منك إذا كان خيرٌ ما يكونُ إذا كنتُ خيرٌ ما تكونُ )<sup>2</sup> والحال أن المقدر والتقدير كليهما غير واضحين ويؤلفان كلاماً عويصاً يسيء إلى العربية لغة البيان ، ويتجاوز المبرد كل ذلك ليطبق هذه المبادئ على إحدى آيات الله البينات في الآية الكريمة : ﴿ فإذا نفعني الصورُ نفخةً واحدةً ﴾<sup>3</sup> فإذا أخبرنا عن ( الصور ) قلت ( المنفوخُ فيه نفخةً واحدةً الصورُ ) وإن أخبرنا عن ( النفخة ) قلت : ( المنفوخةُ في الصور نفخةً واحدةً )<sup>4</sup> فأين تعبير القرآن من هذه الأمثلة التي شوّهت بل أفسدت صفاء الآية الكريمة ؟ .

ويمضي الخالفون على نهج أسلافهم في هذا الموضوع بين الإفراط والتفريط ، فتدرد عندهم الأمثلة نفسها ، ومن النماذج التي وردت عند ابن السراج قوله : ( كان الذي التي أختها هندُ أختها زيداً ) وقوله : ( اللذان الذي أخوه زيدٌ أخوهما أبوه أخواك )<sup>5</sup> ، وفي باب تعدد المبتدآت يذكر أبو حيان الأمثلة الآتية ( زيدٌ هندُ الأخوان الزيدون ضاربوها عندهما بإذنه )<sup>6</sup> و ( زيدٌ غلامُ أبوه عمرو العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبي غلام زيد )<sup>7</sup> ومن أمثلة السيوطي : ( زيدٌ عمُّه خاله أخوه أبوه قائمٌ ) ومعنى الكلام كما يتصوره هو ( أبو خالٍ عمٌ زيدٍ قائمٌ )<sup>8</sup> ، إن معاني هذه الجمل مشكلة جداً ولا يستطيع أحد أن يهتدي إليها مهما قضى وقتاً من التفكير والتأمل ، فأى تمارين هذه التي تكدر الفكر وتبعث على سوء الظن بأمة الفصاحة ، والحمد لله أنهم ذكروا أن ذلك ليس من كلام العرب .

### ثالثاً : مخالفة الضوابط النحوية

من المعروف عن النحاة أنهم شديداً الحرص على احترام ( القاعدة النحوية ) ومبادئ النحو العامة التي تطرد في كل موضوع منه ، ويضحون بالنصوص في بعض الأحيان إذا وجدوا فيها ما يعارض القاعدة ، ولكنهم لم يكونوا كذلك عند عرضهم موضوع ( التمارين غير العملية ) فقد حادوا عن هذا الطبع وسلبوا النحو أساسياته الأولية ، وسواء كان ذلك بقصد أو بغير قصد ، ففي باب الاسم الذي لا ينصرف اتفقوا على منع الاسم من الصرف عند وجود

1 - المصدر نفسه : 196/3

2 - المصدر نفسه : 250/3

3 - الحاقّة 13/

4 - المقتضب : 102/3

5 - الأصول في النحو : 338/2

6 - ارتشاف الضرب : 65/2

7 - المصدر نفسه : 66/2

8 - همع الهوامع : 108/1

علتين فيه إحداهما رئيسة لابد من توافرها وهي ( العَلَمِيَّة ) وعلة أخرى ، والمهم أن نعرف أن الاسم لا يمنع من الصرف إلا بوجود العلة الأولى وهي مهمة جداً وتضبط لنا الأسماء التي ينطبق عليها قواعد هذا الموضوع ، وهذا ما كنا نرجوه من النحويين إلا أنهم تغافلوا عن ذلك ، فتخيلوا أن هناك من يمكن أن يسمى بـ ( إئِمْد وإصْبِع وأبْلَمْ وهَرَقْ وثَمَانِي وَحِبَارِي وَحَائِضْ وطَامِثْ ومُتَمِّمٌ وجَوَارٍ وقَاضٍ وأَعْمَى )<sup>1</sup> فهذه الأسماء عندهم غير مصروفة وكلها ترجع إلى العلل التي ذكروها ، فمنها ما أشبه لفظ الفعل أو وزنه ومنها ما كان مؤنثاً ، فهذه العلل توجب منع الاسم من الصرف إذا توافرت العلة الأولى ( العَلَمِيَّة ) ولكنها ليست بأعلام ولم تستعمل كذلك .

ومن العلل التي لا تجيز للاسم أن يلحقه التنوين وزن الفعل وهذه العلة فطن النحويون إليها في أسماء أعلام مهما كان عددها فهي تبقى محدودة ومعروفة ومنها ( يزيد ويشكر ويعرب ... ) وغيرها لكنهم تجاوزوا حدود ما سمع من هذه الأعلام الفعلية ، فنجد في أمثلتهم صيغاً وأوزاناً فعلية لم يتسم بها أحد من الناس ومنها ( يغزو ) و ( عَه ) و ( رَه ) و ( ضَرَبُوا ) ورجل يُسَمَّى ( قُل ) و ( خَف ) و ( بَغ ) و ( قَم ) و ( تضربان ) و ( ضَرَب ) و ( قَامَ زَيْدٌ )<sup>2</sup> وغيرها الكثير مما يرد في كتب النحاة ، وهذه الأسماء لا يمكن أن نعدّها من جملة تلك الأسماء التي توافرت فيها علتا المنع ؛ لأنها لم تستعمل أعلاماً إلا في عرف النحاة وهذا ما يشكل خرقاً لهذه الضوابط التي أظهروا احترامهم لها ظاهراً ولكنهم بعملهم هذا أثبتوا العكس، وقد انحرفوا عن الجادة أكثر حينما عدّوا بعض الحروف في هذا الباب ممنوعة من الصرف والحال أن هذه المسائل قائمة على ظنون وخيال نحوي .

واشترط النحويون في موضوع ( الترخيم ) أن يكون الاسم معرفة ؛ لأنه نداء ولا ينادى إلا العلم المعرفة وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف وألا يكون مركباً ، ولكن الأمثلة التي عرضوها لا تنطبق عليها هذه الشروط ومنها الأسماء الآتية ( عَرْقُوة ، قَمَحْدُوة ، رَعُوم ، طَفَاوة ، قَطْوَان ، مسلمون ، مسلمان ، بنون ، قنور ، هبيخ ، حولايا ، بردرايا ، راد ، محمار ، مضار ، خمسة عشر ، اثني عشر )<sup>3</sup> فأكثرها ليست أعلاماً أو معارف ومنها المركب، ومن جهة أخرى أن هذه الأسماء لم تعرف على أنها أعلام لذوات حتى يمكن أن ينطبق عليها شرط من شروط موضوع الترخيم

واشترطوا في باب الندبة أن تكون بأشهر أسماء المندوب وأعرفها لكي يعرفه السامعون فيكون عذراً له عندهم ويعلم أنه قد وقع في أمر عظيم لا يملك التصبر عند مثله ، ينقل سيبويه عن الخليل قوله : (( إذا نذبت فإنما ينبغي لك أن تفجع بأعرف الأسماء ، وأن تخصّ ولا تبهم ؛ لأن الندبة على البيان ))<sup>4</sup> لكن النحويين لم يلتزموا هذا الجانب بل وردت عندهم أسماء مندوبة مثل ( اثني عشر )<sup>5</sup> و ( قومي ) و ( قاموا ) و ( غلام )<sup>6</sup> وأشباه ذلك من الألفاظ التي لا تفصح عن معنى ولا تستقيم مع ضوابط النحو التي يؤكدونها .

وما رأيناه في أمثلة جملة الاستثناء ، فإن النحاة قد أربكوا ترتيبها في هذه الأمثلة وخالفوا المعهود في لسان العرب حينما قدموا فيها أداة الاستثناء والمستثنى كما في قولهم : ( قام إلا زيداً إلا عمراً إلا بكرأ القوم ) أو قولهم : ( إلا زيداً قام القوم ) أو قولهم : ( إلا زيداً ما قام

1 - ينظر . الكتاب : 197/3 - 200 - 236 . الواضح في علم العربية : 157

2 - ينظر . الكتاب : 119/3 - 206 - 209 - 310 . ارتشاف الضرب : 455/1

3 - ينظر . الكتاب : 249/2 - 295 - 260 - 261 - 263 . الأصول في النحو : 360/1 - 363

4 - الكتاب : 324/1 - 328

5 - المصدر نفسه : 226/2

6 - ارتشاف الضرب : 147/3 . شرح ابن عقيل : 284/3

( القوم ) مع اتفاقهم على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منفيا ؛ (( لأنه لم يسمع من كلامهم ؛ ولأن ( إلا ) مشبهة بـ ( لا ) العاطفة وواو ( مع ) وهما لا يتقدمان ))<sup>1</sup>. وفي باب الإخبار بـ ( الذي ) ترد عشرات الأمثلة كما أشرنا إلى ذلك من مثل قولهم : ( جاءني الذي التي اللتان اللذان الذي يحبهما عندهما في دارهما عنده جاريتك ) مع ان المبرد وأمثاله يؤكدون حقيقة من حقائق النحو وهي أن الصلة والموصول (( كاسم واحد لا يتقدم بعضه بعضا ))<sup>2</sup> ولا يجوز أيضا الفصل بين الموصول وصلته لحاجة كل موصول إلى صلة ؛ لأن الموصول من الأسماء المبهمة التي لا تتضح معانيها إلا بالصلة المفسرة له ، ويؤكدون حالة التلازم بين هذين العنصرين ، وقد تنبه أحد النحاة إلى أن العرب (( لا تدخل موصولا على موصول وإنما ذلك من وضع النحويين ))<sup>3</sup> ، فمثل هذه المسائل لم نجد لها في شاهد شاذ مهما كان مستواه .

وفي أمثلة تعدد المبتدآت نحو ( زيدٌ هذان الأخوان الزيدون ضاربوها عندها بإذنيه ) لم يرد في كلام العرب أن تتعدد المبتدآت إلى هذا الحد ففي الغالب أن يكون هناك مبتدآن والأخبار تتعدد ، ثم إن هذه المبتدآت فقدت أخص خصائص جملة الابتداء وهي تحقق الفائدة فلا فائدة في هذه الجملة الكثيرة ومبتدآتها ولا يكون الخبر فيها عين المبتدأ . إن هذه الأمثلة خرجت تماما عن المعهود في كلام العرب وتجاوزت حدود القواعد النحوية التي أكدها النحويون مع ما فيها من رداءة تعبير وابتذال ينبو عنهما الذوق فهي مخالفة للكلام الفصيح وليس فيها منه شيء ، وقد رأينا من شروطه أن يكون الكلام جاريا على غير القوانين المعهودة وإلا فبه ضعف في تأليفه الذي يعد من عيوب الكلام وهذا ما تمثل في هذه الأمثلة واضحا .

## رأي النحويين والنظرة اللغوية الحديثة

ذكر النحويون القدماء أن هذه التمارين هي في حقيقتها مما وضعه النحويون ولم يخالف أحد منهم هذا القول ، قال المبرد في أحد فصول كتابه : (( ونقول في مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون ))<sup>4</sup> ، وقال ابن السراج : (( باب الإخبار عن ( الذي ) هو الباب الذي أفرد به النحويون وجعلوه كحد من الحدود ))<sup>5</sup> ، وقال آخر : (( اعلم أن النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الإخبار بالذي أو ما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه في هذا الفن من المسائل وتذكيره إياها ))<sup>6</sup> فالقدماء متفقون على أن هذه الجملة لا نظير لها في كلام العرب ، واتفقوا على الغاية التي من أجلها ظهرت وهي ( اختبار المتعلمين ) وعمل النحاة هذا مخالف لطبيعة وظيفة النحوي ، فالنحوي وظيفته هي البحث لا التعليم ، وثمة فرق بين عالم يبحث ومعلم يلقن تلميذه المعارف ، إن ما يجب على النحوي أن يلاحظ ما هو موجود فعلا ليدرسه ويكشف عن خصائصه وليس من شأنه ترقية اللغة أو تعليمها أو اختبار المتعلمين بها

1 - المطالع السعيدة . السيوطي : 443/1

2 - المقتضب : 197/3

3 - همع الهوامع : 108/1

4 - المقتضب : 62/2

5 - الأصول في النحو : 280/2

6 - الفوائد الضيائية : 103/2

فهذه وظيفة المعلم كما هو معهود ولاسيما بعد ما عرفنا طبيعة هذه الأمثلة التي خالفت الضوابط النحوية والبلاغية بما فيها من ضعف في تأليفها فلا يمكن أن تخدم المتعلمين بأي حال لا من جهة تذكيره بالقواعد ولا تخدم ملكته اللسانية ، بل على العكس تنتهي به إلى حالة من الفوضى وتشويش ذهنه وتشويه المبادئ الأولية التي تعلمها ، فلا يمكن أن نعدّها تمارين مفيدة بأي حال وأقل ما يمكن أن نقول فيها إنها تمثل براعة النحاة الذهنية التي ابتعدت عن الغرض الذي تخدمه وتفرغت لصناعة الإعراب التي شغلتهم عن كل ما يمكن أن يفيد المتعلمين أو أن يخلقوا ملكة ذوقية لدى المتعلم تجعله يشعر بالأساليب الجمالية في التراكيب أكثر مما يبحث عن أسباب ظهور الحركات في أواخر الكلمات أو إجازة رفع أو نصب.

وهذا ما رأيناه في معميات المبرد وكيف أنه يشير صراحة إلى أن النصب أو الرفع هو الذي يكون في هذه الكلمة أو تلك من دون أن يلاحظ ما في هذه الجمل من ملغزات أو إبهام وغموض وتعقيد مفرداتها ، يقول أحد الدارسين : (( وحذا المبرد حذو شيوخه من البصريين في اتخاذ أسلوب المعلمين لتمكين القاعدة في عقول تلاميذهم واتجه إلى هذه النماذج التجريدية التي تشبه نوعا من الرياضة العقلية بهدف التدريب ، وهذا الأسلوب التعليمي استهدف به المبرد سوق الأمثلة النظرية ، لا يستهدف دلالتها أو معناها بقدر ما يستهدف دوران القاعدة واطرادها فهي تمارين تذكرنا بتمارين ( الجبر ) التي تقوم على لغة الحروف والأرقام مستهدفة تدريب العقل وتمرينه في ممارسة هذا النوع من الرياضة العقلية ))<sup>1</sup> وهي ليست كذلك وبهذا القدر بل هي تمارين عقلية تكذّب العقل وترهقه ولا تعود على المتعلم بكبير فائدة في إظهار المعاني ، وإنما كل همها أو همّ النحاة منها إظهار فكرة العمل وتدريبهم عليها ، ويقول : (( ويلجأ المبرد إلى ما يمكن أن نسميه بالإلغاز على المتعلمين فهو المعلم وهو يريد أن يمتحن التلاميذ ويكفي أن تقرأ المقتضب للمبرد لتدرك مدى ما يعدّه لتلاميذه من مسائل يمتحن بها المتعلمون ، وهذه المسائل لا تكشف عن تعبير يأخذ صاحبه بطواعية اللغة وانسيابها بقدر ما يتجه إلى الإلغاز والتعمية وإبعاد العامل عن المعمول وتداخل العوامل والمعمولات ليوقظ أذهان المتعلمين في الوصول مثلا إلى الفاعل البعيد جدا عن فعله والمفعول المتقدم جدا على فاعله ومجموعة أخرى من الصفات والتوابع الأخرى مع مجموعة من الإضافات حتى يمتحن بها المبرد تلاميذه ))<sup>2</sup> ولكن هل يظنّ المبرد ومن تقدمه وتلاه أنهم أحسنوا صنعا ؟ والحقيقة أنّ أساليبهم ساعدت على التوقف عن التعبير ، فكتب النحو تتناول القاعدة على سبيل الإحصاء وتضرب لذلك أمثلة دون التوقف عند التدقيق أو استنباط مواضع الجمال في النص وتركوا ذلك للبلاغيين فأمست اللغة متنازعة بين اللغويين والنحاة والبلاغيين بما لم يحقق نموا واطرادا للتعبير اللغوي الدال الذي يعبر عن صاحبه التعبير الصحيح ف(( كانت مناهج المعلمين تدور في فلك الأمثلة دون تعمقها أو التوقف عند معرفة القاعدة من خلال النصوص الدالة في القرآن الكريم والحديث الشريف وفيما قاله السلف الصالح وما تركه الشعراء من دواوين ))<sup>3</sup>.

1 - في نقد النحو العربي . د : صابر بكر أبو السعود : 111

2 - المصدر نفسه : 112

3 - المصدر نفسه : 113

وربما نجد إشارة عند أحد القدماء إلى موقفه من هذه التمارين وأمثلتها وهو العكبري يظهر امتعاضه منها وأنها لا يمكن أن تكون حجة في الاستدلال بها على شيء ، يقول : ((كيف نجعل ما وضعه البصريون للتقريب والتعليم مما لا أصل له ولا ثبات حجة على لسان العرب الفصحاء ))<sup>1</sup> و لكن مَنْ أجراً النحاة وأوضحهم موقفاً من هذه الأمثلة هو ابن مضاء القرطبي الذي شعر بفطرته السليمة بسقم هذه الأمثلة فتكرر رفضه لها حيث عرضت له في أبواب النحو .

لقد واجه ابن مضاء القرطبي في كتابه ( الرد على النحاة ) قياس التمارين غير العملية ذاكراً رأيه في صراحة ووضوح فيما تناوله من مظاهره ، ففي أمثلة باب التنازع أورد جملة من هذه الأمثلة مما ورد في باب التنازع والاشتغال كنحو ( أعلمت وأعلمني زيداً عمراً منطلقاً ) و ( أعلمت وأعلمنيهما إياهما الزيدان العميرين منطلقين ) و ( أعلمت وأعلمونيهم إياهم الزيدان العميرين منطلقين وأعلمونيهم إياهم ) وقال : (( و رأي في هذه المسألة وما شاكلها أنها لا تجوز ؛ لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب ))<sup>2</sup> والأسس التي بنى عليها رأيه في رفض ذلك القياس هي :

أولاً : يعدّ العلاقة بين المقيس والمقيس عليه علاقة مختلفة أدّت إلى هذه التمارين التي لا تجدي ، فقياس الأفعال الدالة على ثلاثة مفاعيل على ما يدلّ على مفعول به واحد قياس بعيد في التنازع ... فليس لأحد أن يخترع في اللغة كما يريد ولذلك وصفه بأنه ينبغي أن يسقط من النحو ووصفه أخيراً بعدم الجدوى .

ثانياً : اللغة لا تؤيد ذلك القياس ، فالجمل غير العملية لم يأت لها نظير في كلام العرب ، والمفردات غير العملية لا تفيد في معرفة اللغة الفصيحة الصحيحة ، فهذا الرفض كان من أسسه احترامه للنصوص اللغوية الصحيحة ، يقول أحد الدارسين : (( إنَّ القياس يبني ... على الكثرة النسبية في كل موضوع على حدة ، والذي لا يحقق صفة الكثرة بالنسبة لغيره في نفس الموضوع ( كذا )<sup>3</sup> يحكم عليه بالقلة أو السماع .. ولكن أمر القياس لم يتفق تماماً مع تلك الفكرة ، فقد خرج النحاة عن هذا الإطار ليثبتوا أقيسة لم ترد لها نصوص ))<sup>4</sup> .

لقد رفض ابن مضاء قياس التمارين غير العملية سواء أكان ذلك في الجمل أو المفردات وأساس هذا الرفض أن العلاقة في هذا القياس علاقة مختلفة ؛ لأنها بعيدة أو مظنونة وإن كلام العرب وصحته وفصاحته لا يتفق مع هذه التمارين ... ورفض هذه التمارين صحيح من وجهة النظر اللغوية الحديثة (( فهي مجهود دراسي عقيم لا يخدم اللغة بقدر ما يجهد الذهن ويشوش منهج الدراسة ))<sup>5</sup> . إن العلاقة المختلفة التي رفض ابن مضاء هذا القياس على أساسها تمثل مجهوداً عقلياً له لتوضيح أساس وجود هذه التمارين التي لا تفيد ؛ إذ يشخص به وجود هذه المشكلة ولكن هذا التشخيص وحده لا يكفي ؛ إذ ما تزال المشكلة قائمة تتطلب الحل . والأساس الصحيح لرأيه ما ذكره هو عن اللغة وصحتها وفصاحتها ، فاستقراء اللغة هو الوسيلة الصحيحة التي ترفض على أساسها هذه التمارين ولا يؤذن لها في التداول بين المتكلمين أو الدارسين ؛ لأن الجمل في هذه التمارين غير صالحة في اللغة ؛ إذ لم تستعمل هي ولا نماذج مماثلة لها إنما تستعمل لوجود نصها في اللغة أو نماذجها العامة في الصياغة ، أما ما لا معنى له فلا يمكن وصفه بأنه من اللغة وإنما يمكن وصفه بأنه صناعة نحوية ، بل صناعة غير مفيدة

1 - ديوان أبي الطيب المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري المسمى ( التبيان في شرح الديوان ) : 309/3 . ضبطه وصححه مصطفى السقا وآخرون . دار المعرفة . بيروت لبنان . 1978 .

2 - الرد على النحاة : 119

3 - الصواب ( في الموضوع نفسه ) .

4 - أصول النحو العربي . محمد عيد : 122

5 - المصدر نفسه : 125

ومن حقها الرفض ولا ندري كيف يمكن أن يقبل العرف اللغوي أن يُسمَّى رجلاً بـ ( على أو لدى ) ثم تثني أو تجمع أو أن يسمَّى رجلاً بـ ( حمار ) حتى يرخم أو يندب. لقد كان هذا الموقف موفقاً وهو رفض التمارين على أساس اللغة وصحتها وهذا مسلك يتفق في روحه مع المنهج اللغوي الحديث .

إن الأساس لمناقشة الفكرة العقلية التي كانت سبباً في ظهور هذه الأمثلة هو العرف اللغوي الاجتماعي فهو وحده صاحب الحق في قبول الجمل والكلمات التي تصاغ على أساس النماذج اللغوية المتعارف عليها وليس الأمر في ذلك موكولاً إلى الذهن وما يضعه من أقيسة، والتمارين غير العملية منشؤها الذهن والأقيسة ، فقد قامت على أساس شخصي تحكيمي وبانعدام هذه الصفة الاجتماعية في هذه التمارين فقدت أهم خاصية للغة ومن حق الباحث رفضها وعزلها عن الدراسة .



# الفصل الثالث

## المقياس و المثال النحوي المصنوع

المبحث الأول : أن يكون المقياس  
عليه مسموعا

المبحث الثاني : أن يكون المقياس  
عليه كثيرا

يُعدُّ القياس مصدرًا من مصادر الدراسة النحوية واللغوية ومن طرق تنمية اللغات ، وقد أولى النحويون المتقدمون هذا المصطلح اهتمامهم وحرصوا على العناية الفائقة به إلى حدِّ الإفراط والخروج عن المؤلف ، ووضعوا له حدوداً وأركاناً فهو (( عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل )) أو (( حمل فرع على أصل بعلة تقتضي إجراء حكم الأصل على الفرع )) أو هو (( ربط الأصل بالفرع بجامع ... ))<sup>1</sup> وقيل في حده أيضاً : (( حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه ))<sup>2</sup> وعرفه المحدثون بقولهم : (( إعطاء حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ولما توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء المنتهية بئاء التانيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حذف حرف الجر قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ ، نقول : ( قُضِيَتْ اللَّيْلَةُ الَّتِي وُلِدْتُ فِي سُرُورٍ ) أي ولدت فيها ، جاز ذلك أن نقول : ( هذا الكتابُ الورقةُ تساوي درهماً ) أي الورقة منه بدرهم ))<sup>3</sup> ، وأما أركانه فهي أربعة : أصل وهو المقيس عليه وفرع وهو المقيس ، وحكم وعلة جامعة<sup>4</sup> ، ومن تطبيقات النحاة ما قالوه في رفع ما لم يُسمَّ فاعله فيقولون هو : (( اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل ، فالأصل هو الفاعل والفرع ما لم يُسمَّ فاعله ، والعلة الجامعة هي الإسناد والحكم هو الرفع ))<sup>5</sup> .

وربما بدا هذا الرسم لمصطلح القياس واضحاً من الناحية النظرية عند النحاة ، أما من الناحية العملية فلم يكن بهذا الوضوح وخرج عما رسموه له من حدود وما قرروه من أركان ، فليس ( القياس ) بهذه الصورة وبهذا الوضوح عند النحاة ، فهو ملتبس الدلالة ، وقد اختلفوا في طرق تطبيقه وخرجوا عن مبادئه الأساسية ، ويعزو أحد الباحثين ذلك إلى عدم فهمهم لهذا المصطلح على نحو صحيح ، فيقول : (( لستُ أعرف مصطلحاً من مصطلحات الدراسة اللغوية العربية بقدر ما أسيء فهم واستعمال ( كذا )<sup>6</sup> مصطلح القياس اللغوي ))<sup>7</sup> ، لقد مرَّ مفهوم القياس في تاريخ العربية الطويل بثلاث دلالات :

الدلالة الأولى وهي التي تلاحظ عند المتقدمين من علماء العربية في القرنين الأول والثاني من الهجرة ، وهم الذين ورثوا ألفاظ العربية وتركيبها ونصوصها وسمعوها العرب وأرادوا بعد هذا أن يحددوا القواعد لهذه اللغة ، فقد أرادوا بالقياس وضع الأحكام العامة للغة أو وضع القواعد لتلك النصوص التي انحدرت إليهم ، فسيبويه حين يستعمل في كتابه كلمة ( القياس ) يعني به أن ظاهرة ما من ظواهر اللغة روي لها عن العرب قدر من الأمثلة يكفي لأن توضع لها قاعدة عامة ولم يكن يخطر ببال أحد من هؤلاء العلماء أن يستنبط جديداً في اللغة كصيغة أو تركيب أو دلالة ، فهذا المعنى الأول للقياس ... فإذا قال عالم مثل ابن سلام ( ت 231هـ ) : ((

1 - لمع الأدلة في أصول النحو . الانباري : 42 . تحقيق . سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية . دمشق . 1957

2 - الاقتراح في علم أصول النحو : 70

3 - القياس في اللغة العربية . محمد الخضر حسين : 27 . الطبعة الثانية . دار الحديث بيروت . 1983

4 - ينظر . لمع الأدلة : 42 . الاقتراح : 71

5 - لمع الأدلة : 42

6 - الصواب ( فهم مصطلح القياس واستعماله ) .

7 - طرق تنمية الألفاظ في اللغة . محاضرات ألقاها . د . إبراهيم أنيس : 15 . مطبعة النهضة الجديدة . القاهرة . 1966

وكان أول من أسس العربية وفتح بابها و أنهج سبيلها و وضع قياسها أبو الأسود الدؤلي<sup>1</sup> فهو لا يريد أكثر من أن أبا الأسود قد بدأ وضع قواعد عامة لبعض نصوص اللغة من دون أن يستنبط جديداً يزيده على لغة العرب .

أما الدلالة الثانية فتبدأ بعد مرحلة وضع هذه القواعد وبعد طبقة علماء المرحلة الأولى ، فقد وجد الذين جاؤوا بعدهم أنفسهم أمام حياة اجتماعية جديدة في كل مظاهرها ... ووجدوا بأنفسهم حاجة إلى ألفاظ جديدة للتعبير بها عن تلك الحياة الجديدة ، وهنا أخذ القياس اللغوي معنى جديداً لم يكن مألوفاً لدى سيبويه ولا المتقدمين من معاصريه وهو استنباط شيء جديد من صيغ أو دلالات .

ثم أخذ القياس لدى النحويين المتأخرين دلالة ثالثة وهي مجرد المشابهة واستغلوا هذا في تعليقاتهم لكثير من الأحكام فكانوا يقولون مثلاً إن : ( لا ) النافية للجنس عملت النصب في اسمها قياساً على ( إن ) ؛ لأن كلا منهما يفيد التوكيد<sup>2</sup> .

ويمكن هنا أن نقرر أن هذا الفهم السيئ لمصطلح ( القياس ) لم يكن مقصوراً على فئة من النحاة دون فئة أخرى ، بل هو صفة لكل النحاة أي نجده واضحاً عند جماعة النحاة البصريين والكوفيين على حدٍ سواء ، وكلا الفريقين لم يحسن استعماله وخرج عن مبادئه العامة التي يمكن أن يكون أشهرها المبدأان الآتيان :

1- أن يكون المقيس عليه مسموعاً .

2- أن يكون المقيس عليه ( الأصل ) كثيراً .

وسأتناول هذين الركنين في مبحثين مستقلين بغية الوقوف على الحقيقة التي ذهبت إليها وهي خروجهم عن مبادئ القياس وعدم الالتزام بتطبيقاته الصحيحة وخرق أركانه التي أظهروا عنايتهم بها من الناحية النظرية فحسب .

1 - طبقات فحول الشعراء. محمد بن سلام الجمحي: 29. الطبعة الثانية. دار الكتب العلمية. بيروت . سنة 1988

2 - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 15 - 16 - 17

# الفصل الثالث

**المبحث الأول : أن يكون  
المقيس عليه مسموعا**

ذكرت أن للقياس ثلاث دلالات ، وكان أحدها ما عرف لدى المتأخرين من النحاة بصفة خاصة ، وهي مجرد المشابهة بين المقيس والمقيس عليه أو الأصل والفرع ، وقد استغلوا هذا المدلول في تعليقاتهم لكثير من الأحكام ، فكانوا يقولون مثلاً إن ( لا ) النافية للجنس عملت النصب في اسمها قياساً على ( إن ) ؛ لأن كلا منهما يفيد التوكيد ، وأسرفوا في استعمال كلمة القياس بهذا المعنى إسرافاً كبيراً إلى حد أنهم ذهبوا إلى ( أن النحو كله قياس )<sup>1</sup> وهذا المعنى للقياس يطلق عليه في عرف النحاة بـ ( القياس التمثيلي ) الذي يعني إلحاق نوع من الكلم بآخر في حكم ، وقد اشترطوا له حتى يكون صحيحاً أن يكون وجه الشبه بين الأصل والفرع واضحاً وألا يوجد بين الأصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الأصل إلى الفرع ويزيد بعضهم على هذا ألا يكون حكم الأصل مخالفاً للأصول خارجاً عن حد القياس<sup>2</sup> ، فالقياس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفي بـ ( لن ) قائلين إن ( لن أضرب ) نفي لقولك : ( سأضرب ) فكما جاز قولك ( زيداً سأضرب ) يجوز قولك : ( زيداً لن أضرب ) ومثال القياس على ما خالف القياس أن الكسائي يقول : (( لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو ) عليك وأمامك ) على ما ورد في الرواية ، بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به سماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف إنما وقعت موقع أسماء الأفعال على خلاف أصلها وما جاء على خلاف الأصل لا يصح القياس عليه بحال<sup>3</sup> .

وهذا المعنى للقياس هو الذي جعل بعض الباحثين والدارسين ينكرونه ويرون أن اللغة لا تثبت به ، ولهم الحق فإن هذا القياس لا يجدي ولا ينفع وربما كان من تطبيقات هذا النوع من القياس ما عرف بالتمارين غير العملية بكل أنماطها ومسائلها ، والسبب الذي يدعو إلى رفض مثل هذا القياس ؛ لأنه لم يؤيد بسماع عن العرب ولا تسنده الرواية ولذلك نجد بعضاً من النحاة شعر بذلك فرفض كثيراً من قياسات أصحابه لافتقاره إلى المسموع وربما كان أبرز هؤلاء أبو حيان الأندلسي فإنه من المتشددين إزاءه ويصرح برفضه لهذا القياس ، ولكن ربما خرج عن موقفه في بعض الأحيان فيسير في ركب من يجوزه فيقول في وقوع الجملة المنفية حالا : (( والمنفية بـ ( إن ) لا أحفظه في كلام العرب والقياس يقتضي جوازه فتقول : ( جاء زيداً إن يدري كيف الطريق ) قياساً على وقوعها خبراً في حديث (( فظلاً إن يدري كم صلى ))...))<sup>4</sup> فقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بـ ( إن ) النافية على جملة الخبر من قبيل قياس التمثيل .

والذي نريد أن نلفت إليه أن هذا القياس ليس من النوع الأول الذي يستند إلى المسموع الكثير المستفيض أو القليل كما فعل النحويون حينما أجازوا القياس عليه ، وإن هذا القياس برزت فيه الأمثلة النحوية المصنوعة فهي الأداة الوحيدة التي يملكها النحوي القائس والحالة هذه وليس له غيرها ، وهو قياس غير عملي ولا ينفع اللغة في شيء ولا يفيد نطقاً وهو لا يخضع لأداة البحث العلمي الصحيح وإنما مرده إلى العقل والمنطق ومنه البحث عن العلل التي تجمع الوجهين الأصل والفرع ، ونجتزئ هنا جملة من مسائل توضح قياس النحاة الذي لم يستند إلى المسموع الذي نطق به العرب .

1 - هذا ما يراه الكسائي في مطلع قصيدة منسوبة إليه . ينظر . إنباه الرواة على أنباه النحاة . جمال الدين علي بن يوسف الففطي ( ت 646هـ ) : 267/2 تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى . دار الكتب المصرية . القاهرة . 1952 .

2 - ينظر . القياس في اللغة العربية : 79

3 - المصدر نفسه .

4 - جاءت الرواية في كتب الحديث بصيغة المضارع ( فيظُلُّ الرجل ... ) . ينظر . مصنف عبد الرزاق ( ت 211هـ ) : 303/2 . الطبعة الثانية . المكتب الإسلامي سنة 1403هـ . و ارتشاف الضرب : 368/2

## نصب المضارع بعد ( فاء ) السببية .

يكثر في العربية نصب المضارع بعد ( فاء ) السببية إذا كان المضارع في جواب طلب محض أو نفي محض ومعنى ( أن يكون الطلب محضاً ) في مفهوم النحاة ألا يكون مدلولاً عليه باسم فعل ولا بلفظ الخبر (( فإن كان مدلولاً عليه بأحد هذين المذكورين وجب رفع ما بعد الفاء نحو ( صَهْ فَأَحْسَنْ إِلَيْكَ ) و ( حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ )<sup>1</sup> ، ولكن الكسائي من الكوفيين أجازة قياساً على فعل الطلب الأمر ، ومن أمثلته ( نَزَالُ فَنُكْرِمَكَ ) و ( حَسْبُكَ حَدِيثٌ فَيَنَامُ النَّاسُ ) و ( صَهْ فَنُكْرِمَكَ ) و ( صَهْ فَأُحَدِّثُكَ )<sup>2</sup> و ( صَهْ فَيَهْدُ النِّسَاءُ ) و ( تَرَاكَ الشَّرُّ فَتَأْمَنُ عَوَاقِبُهُ ) و ( نَزَالُ إِلَى مِيدَانِ الْإِصْلَاحِ فَتُحِبُّ )<sup>3</sup> ويرى ابن جني وابن عُصْفُورُ أَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا (( كَانَ اسْمُ الْفِعْلِ مِنْ لَفْظِ الْفِعْلِ )) نحو ( نَزَالُ فَنُحَدِّثُكَ ) ومعناه أن يكون مشتقاً من الفعل أما إذا لم يكن من لفظه فلا يجوز عندهما نحو ( صَهْ فَنُكْرِمَكَ )<sup>4</sup> ، وقد تبنى عباس حسن رأي الكسائي مطلقاً ورأى أَنَّ فِيهِ تَيْسِيرًا<sup>5</sup> ، ويميل الباحث إلى هذا الرأي ؛ لأن النحاة تعارفوا على أَنَّ صِيغَةَ الْأَمْرِ الصَّرِيحِ واسم فعل الأمر من صيغ إنشاء الأمر .

\* وينصب الفعل المضارع أيضاً بعد فاء السببية في جواب الدعاء وشرطه أن يكون بالفعل ، ولكن الكوفيين أجازوا كونه بالاسم قياساً لدلالته على الطلب ، فالبصريون لا يجوزون نحو ( سَقِيَا لَكَ فَيُرْوِيكَ اللَّهُ ) و ( سَقِيَا لَكَ فَتَسْلَمْ ) و ( رَغِيَا لِمَنْ مَعَكَ فَتَتَجَنَّبَهُمُ الْخَوَافُ ) والكوفيون أجازوا ذلك<sup>6</sup> ، وُعِدَّ رَأْيُهُمْ مَقْبُولًا لِلتَّوَسُّعِ وَالتَّيْسِيرِ<sup>7</sup> .

□ وأجاز الكوفيون قاطبة أن يعامل الرجاء معاملة التمني فينصب في جوابه الفعل المضارع المقرون بالفاء كما ينصب في جواب التمني ، وتابعهم ابن مالك<sup>8</sup> نحو ( لَعَلَّكَ تُحَسِّنُ اخْتِيَارَ الْكَلَامِ فَتَفُوزَ بِإِعْجَابِ السَّامِعِينَ ) واستأنسوا بقراءة حفص : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلُعُ ﴾<sup>9</sup> بنصب ( أطلع )<sup>10</sup> .

1 - شرح ابن عقيل : 14/4

2 - أوضح المسالك : 179/3 . شرح شذور الذهب : 305 - 408

3 - النحو الوافي : 366/4

4 - شرح شذور الذهب : 305

5 - ينظر . النحو الوافي : 366/4

6 - شرح شذور الذهب : 306 . النحو الوافي : 368/4

7 - ينظر . النحو الوافي : 368/4

8 - شرح ابن عقيل : 20/4

9 - غافر / 36

10 - قراءة عاصم في رواية حفص . ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 570 . وشرح ابن عقيل :

20/4 . وشرح شذور الذهب : 72

## بناء ( كان ) للمفعول

يبني الفعل التام - لازماً ومتعدياً - للمفعول بتغيير جزئي في بنائه ويترتب على هذا التغيير أحكام كانت قبل البناء للمفعول هي للفاعل كالرفع والإسناد وغيرها تُعطى للمفعول إن وجد أو غيره في حالة عدم وجوده مما ذكره النحاة ، وقد تجاوز النحاة الفعل التام وقاسوا عليه الفعل الناقص ( كان ) وهو ما لم يرد به شاهد أو تألفه العربية ولكنه القياس ، فيقولون في جملة ( كان زيد قائماً ) : ( كَيْنَ قائِمٌ )<sup>1</sup> والكسائي يقول : ( كان يُقَامُ ) وهذا بناء غريب ، فالتغيير لم يلحقه ولحق خبره ، والفراء يقول : ( كَيْنَ يُقَامُ ) وفي ( كان زيد قائم ) قالوا : ( كَيْنَ قَيْمٌ ) وهشام الضرير يقول : ( كَيْنَ يُقَامُ ) وأجاز بقية الكوفيين ( كَيْنَ قائِمٌ )<sup>2</sup> ولم يجوز ابن السراج هذه الجمل من قبل (( أن ( كان ) فعل غير حقيقي إنما يدخل على المبتدأ والخبر فالفاعل فيه غير فاعل في الحقيقة والمفعول غير مفعول على الصحة فليس فيه مفعول يقوم مقام الفاعل ؛ لأنهما غير متغايرين إذ ( كان ) إلى شيء واحد ؛ لأن الثاني هو الأول في المعنى ))<sup>3</sup> ، وهذا الرأي كون ( كان ) فعلاً غير حقيقي يخالف ما تعارف عليه النحويون ؛ لأنه يكون فعلاً تاماً إذا اكتفى بمرفوعه ، وهو تام التصرف من جهة ودالا على الحدث والزمن فهو كغيره من الأفعال يتضمن هذه الدلالة على فعليته ، ولكن ابن السراج لم يألف هذا الاستعمال ولم يره وارداً فحكم عليه بكونه فعلاً غير حقيقي ولكن الذين قاسوه راعوا هذا الجانب فيه لمشابهته الأفعال الأخرى فتطبق الأحكام نفسها عليه ، ويرى ابن عصفور أن الخلاف في بنائها للمفعول (( ولكن الصحيح أنها تبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور فيحذف اسمها كما يحذف الفاعل ويحذف الخبر ؛ إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ويقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف )) فيقال على طريقته : ( كَيْنَ في الدار ) و ( كَيْنَ يوم الجمعة )<sup>4</sup> ، ولا أظن أن ابن عصفور اعتمد على واقع لغوي لتقرير هذه المسألة سوى القياس على الأفعال الأخرى كما رأينا ، واستدراكه على النحاة لأنه أدرك أنهم وقعوا في خطأ .

## الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل

يعدُّ باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل من المسائل التي ظهرت بفعل القياس الذي لا يسنده السماع والرواية وليس له من الشواهد الفصيحة والصحيحة ، وإنما قاسوها على الأفعال اللازمة التي تُعدى بهمزة النقل إلى مفعول واحد ، وهذه تتعدى إلى مفعولين ، وإذا نقلت بالهمزة تعدت إلى ثلاثة مفاعيل نحو ( أرى الله زيدا بشراً أخاك ) و ( أعلم الله زيدا بكرة خير الناس )<sup>5</sup> و ( أريت زيدا عمراً خيراً الناس ) و ( أعلمت زيدا عمراً منطلقاً )<sup>6</sup> ، والمحدثون ردوا مثل هذه الأمثلة نحو ( أعلمت الغلام الحرفة وسيلة الرزق ) و ( أعلمت الشباب الاستقامة طريق السلامة ) و ( أريت المتعلم الفهم رائد النبوغ ) و ( أريت الخبراء الآثار كنوزاً

1 - الأصول في النحو : 81/1

2 - ارتشاف الضرب : 185/2

3 - الأصول في النحو : 81/1

4 - المقرب . ابن عصفور : 85

5 - المقتضب : 187/1

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 348/1 - 349 . شرح عمدة الحافظ : 250 . شرح ابن عقيل : 452/1

( 1 و ) أعلمت الأمي القراءة مفيدةً ) و ( أريث الجاحد الله حقاً ) 2 ، وأنكر إبراهيم السامرائي هذه التعدية وقال : ( لم نجد ) أعلم ) وأخواته تنصب ثلاثة مفاعيل في نصوص فصيحة معروفة ... ) 3 ، وقال محمد الخضر حسين : ( وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدي إلى اثنين ليتعدى إلى ثلاثة صحيح ( كذا ) في القياس ، وأعطى هذا الحكم لـ ( ظنٌ وحسبٌ وخالٌ وزعمٌ ) وإن لم يرد به سماع ) 4 .

وأما أخوات ( أعلم ) في هذا الباب وهي ( نبأً وأنبأ وأخبر وخبرٌ وحدّث ) فقد ذكروا لها شواهد إلى جانب الأمثلة المصنوعة ، فمثال ( نبأ ) قولهم : ( نبأت زيدا عمراً قائماً ) ومنه قول النابغة الذبياني 5 :

نُبئت زرعاً - والسفاهة كاسمها يُهدي إليّ غرائب الأشعارِ

ومثال ( أنبأ ) قولهم : ( أنبأت عبد الله زيدا مسافراً ) ومنه قول رجل غير معروف :

وأنبئت قيساً ولم أبله كما زعموا خير أهل اليمن 6

ومثال ( أخبر ) قولهم : ( أخبرت زيدا أخاك منطلقاً ) وقول الحارث بن حلزة الشكري 7 :

وما عليك - إذا أخبرتني دنفاً وغاب بعك يوماً أن تعوديني

ومثال الفعل ( خبر ) قولهم : ( خبرت زيدا عمراً غائباً ) وقول العوام بن عقة 8 :

وخبرت سوداء الغميم مريضةً فاقبلت من أهلي بمصر أعوذها

ومثال ( حدّث ) قولهم : ( حدّثت زيدا بكراً مقيماً ) وعليه قول الحارث 9 :

أو منعتم ما تسألون فمن حدّثتموه له علينا الولاءُ

ولم يظن النحويون إلى أن أسلوب المثال النحويّ المصنوع مختلف عن نظم هذه الشواهد، فالأفعال التي وردت في الأمثلة جاءت مبنية للفاعل ، وأما في الشواهد فهي مبنية للمفعول كلها .

وزادوا على ذلك الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً وهو باب ( أعطى ) فعُدوها إلى ثلاثة مفاعيل كما في نحو ( استعطي زيدا عمراً درهماً ) و ( أكسيت زيدا عمراً ثوباً ) 10 ، وأجاز الأخفش قياساً أن يعامل غير ( علم ورأى ) من أخواتهما القلبية معاملتهما في النقل إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة فيقال على مذهبه :

( أظننت زيدا عمراً فاضلاً ) و ( أحسبت وأخلت وأزعمت ) 11 ، و خلاصة الموضوع أن هذه المسألة لا يسندها السماع وهي مقيسة عند النحاة ، ولذلك لم تسعفها إلا الأمثلة المصنوعة .

### بناء الأفعال التي تنصب مفعولين وثلاثة للمفعول

- 1 - النحو الوافي : 58/2
- 2 - النحو المصفي : 335
- 3 - النحو العربي نقد وبناء : 90
- 4 - القياس في اللغة العربية : 57
- 5 - ديوان النابغة الذبياني : 59 . وينظر . شرح ابن عقيل : 456/1
- 6 - شرح ابن عقيل : 456/1
- 7 - ديوان الحارث بن حلزة : 17 . تحقيق . هاشم الطعان . مطبعة الرشاد . بغداد . 1969 . وينظر . شرح ابن عقيل : 456/1
- 8 - ينظر . المقاصد النحوية : 442/2 . شرح ابن الناظم : 82 . شرح ابن عقيل : 390/1
- 9 - ديوان الحارث : 12 وينظر . شرح ابن عقيل : 456/1
- 10 - ارتشاف الضرب : 83/3
- 11 - شرح الاشموني : 198/2



وفي الباب نفسه يرى النحاة صحة بناء الأفعال التي تنصب مفعولين وثلاثة للمفعول بحكم كونها أفعالا تامة ومتصرفة وهذا هو وجه المشابهة بينها وبين الأفعال التي تنصب مفعولا واحدا ، ولكنهم لم يجدوا في الكلام الفصيح شواهد على ذلك ، وهذا ما يفسر كثرة الأمثلة المصنوعة في هذا الموضوع ، ففي باب الأفعال التي تنصب مفعولين مما يُسمّى بباب (أعطى) أو (ظن) وأخواتها ترد الأمثلة الآتية (أعطى زيد درهماً) و (كسب أخوك ثوباً) و (ألبست الجبة أخاك) و (ظن عبد الله أخاك) <sup>1</sup> و (ظن عمرو منطلقاً) و (حسب زيد عالماً) و (كسب زيد ثوباً) و (سيحسب القوم خارجين) <sup>2</sup> و (ظننت طالعة الشمس) <sup>3</sup> ، وأما أمثلة الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل فهي (أعلم زيد بكرة خير الناس) و (أعلم زيد عمراً خير الناس) و (أعلم زيد فرسك مسرجاً) <sup>4</sup> ، ولم يختلف النحويون في إلحاق هذه الأفعال بهذا الحكم إلا في بعض المسائل التي يترتب على بنائها للمجهول من إقامة الأول أو الثاني أو الثالث من المفاعيل وأعطوا الأحكام الأخرى التي يختص بهذه المسألة من تقديم وتأخير ومراعاة التانيث والتذكير وغيرها ، ويرى الباحث أنه لا ضرر في إلحاق هذه الأفعال بحكم الأفعال الأخرى فيجوز أن تبنى للمفعول ، وحكم هذه الأفعال أهون من حكم بناء (كان) للمفعول لغرابة صيغة (كين) بعد بنائها في حين أن بناء صيغ هذه الأفعال مألوف ومشابه لصيغ الأفعال الأخرى بعد بنائها .

### \* العطف على اسم (أن) المفتوحة الهمزة

ذكر النحاة في العطف على اسم (إن) المكسورة الهمزة أن ذلك يكون بعد اكتمال الخبر أو قبله ، وذكروا وجوها لكل حالة ، وقد قاسوا عليها (أن) المفتوحة الهمزة نحو (علمت أن زيدا وعمراً قاتمان) بالنصب فقط عند الجمهور <sup>5</sup> ، والأصل الذي قاسوا عليه هو نظيرتها (إن) المكسورة أجازوا العطف على اسمها في ضوء شاهد من الشعر وشاهد من القرآن الكريم حار النحاة في توجيهه <sup>6</sup> .

1 - المقتضب : 50/4

2 - الواضح في علم العربية : 47 . المقتصد في شرح الإيضاح : 348/1 . شرح ابن عقيل : 512/1 . الفوائد الضيائية : 274/1 . المطالع السعيدة : 352/1

3 - المطالع السعيدة : 352/1

4 - الأصول في النحو : 77/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 349/1 . شرح ابن عقيل : 513/1 . شرح

الاشموني : 230/2

5 - شرح ابن عقيل : 382/1

6 - ينظر . الباب الثاني . الفصل الأول : 215

## التنازع

من الأبواب النحوية موضوع التنازع الذي غالى فيه النحويون وخرجوا عن حدوده السهلة الأولية التي بني عليها ، وذهبوا إلى أبعد مما حدّته طبيعة الموضوع ، وهو يعني ابتداءً عند النحاة (( توجه عاملين إلى معمول واحد نحو : ( ضَرَبْتُ وأكرمتُ زيداً ) ، فكل واحد من ( ضربتُ ) و ( أكرمتُ ) يطلب ( زيداً ) بالمفعولية ))<sup>1</sup> .

وقد اختلفت أقوال النحاة في أي الفعلين أحق بالعمل باستحقاق الفاعل أو المفعول ، وكل الآراء التي اختيرت في هذا الموضوع لم تثبت أمام نقد الفريق الآخر المخالف ، وأكثر المحدثين اختار رأي الفراء الذي يرى أن كلا الفعلين يطلب الفاعل وهو الذي أحدث الفعلين<sup>2</sup> ، يقول المخزومي : (( إنَّ هذا الأصل الذي بنوا عليه هذا الباب ... باطل من أساسه فليس الفعل عاملاً ، وليس هو الذي يرفع أو ينصب ؛ لأن الرفع والنصب وغيرها عوارض يقتضيها الأسلوب ، وتقتضيها طبيعة اللغة ))<sup>3</sup> وأكثر المحدثين أبدى تضجراً من هذا الموضوع ومنهم إبراهيم السامرائي الذي يرى أن هذا الباب محض افتعال وأسطورة وأنه (( لا حاجة للدارس الحديث أن يقرأ هذا الشيء المفتعل وهو محض تصور وخيال وليس النحو إلا وصفاً للظواهر اللغوية الواقعية ))<sup>4</sup> و يرى المخزومي افتقار هذا الباب إلى الشواهد الصحيحة والفصيحة ومن النثر فيقول (( وكل ما استطعت الوقوف عليه من النثر : أمثلة مصنوعة جيء بها تمثيلاً ، وقد غلوا في التمثيل لها غلوا كبيراً ))<sup>5</sup> والحق أنهم تجاوزوا الجمل السهلة التي مثل بها النحويون إلى جمل أكثر تعقيداً وابتدأ قياساً على أصول غير موجودة ، فهم يقيسون في هذا الباب على الأفعال التي تنصب مفعولين فتزد الأمتلة الآتية نحو ( ظننتُ وظنني زيداً عاقلاً ) و ( ظننتُ وظنني إياه زيداً عاقلاً )<sup>6</sup> ونحو ( ضربَ وأعطى ثوباً عبدُ اللهَ عمرًا ) و ( أعطيتُ وظننتُ سالماً صبيحاً )<sup>7</sup> و ( أعلمتُ وأعلمته إياه إياه زيداً عمرًا قائماً ) و ( أعلمني وأعلمتُ زيداً عمرًا قائماً إياه إياه ) و ( أعلمتُ وأعلمني زيداً عمرًا قائماً إياه إياه )<sup>8</sup> و يقيسون في تنبيه الفاعل على المفرد في نحو ( ظننتُ وظنني أخواك عاقلاً ) و ( ظننتُ وظناني عاقلاً أخويك عاقلين )<sup>9</sup> و ( يحسنُ ويُسيء ابنك ) و ( يحسنُ ويُسيء ابنك ) و ( يحسنُ ويُسيئان ابنك ) و ( بغى واعتدى عبدك ) و ( بغى واعتدى عبدك )<sup>10</sup> ، ونجد قياسهم يتجاوز إلى جمل تتنازع فيها صيغة التعجب ( ما أفعله ) على العامل نحو ( ما أحسنَ وأجملَ زيداً ) و ( ما أحسنَ وأجملَ زيداً )<sup>11</sup> ، ومن أمثلة ابن السراج ( ما أحسنَ وأجملَ زيداً ) و ( ما أحسنَ وأجملَ زيداً ) و ( ما أحسنَ زيداً وأجملَ زيداً ) و ( ما أحسنَ وأجملَهم أخوتك )<sup>12</sup> ، وهناك أمثلة

1 - شرح ابن عقيل : 157/2 - 159

2 - ينظر . في النحو العربي نقد وتوجيه : 163 . والنحو العربي نقد وبناء : 105

3 - في النحو العربي نقد وتوجيه : 162 - 163

4 - في النحو العربي نقد وبناء : 105

5 - في النحو العربي نقد وتوجيه : 166

6 - الواضح في علم العربية : 183

7 - ارتشاف الضرب : 95/3

8 - شرح الأشموني : 308/2

9 - الواضح في علم العربية : 183

10 - شرح ابن عقيل : 548/1 - 549

11 - المقتضب : 184/4

12 - الأصول في النحو : 105/1

تصور جواز أن يكون أحد المتنازعين خبراً والآخر دعاء نحو ( غَفَرَ اللَّهُ وَوَهَبْتُكَ لَزَيْدٍ ) والتنازع بين فعل تام وفعل ناقص مثل ( كان ) نحو ( ضَرَبَ زَيْدٌ وَكَانَ عَمْرُو أَخَاكَ )<sup>1</sup> ، فنلاحظ في حقيقة هذه الجملة أن العربية (( لم تع مثل هذه التراكيب في عهد من عهودها وأن هذه الأمثلة ليست من العربية في شيء بل هي بالهذر وكلام السحرة أشبه ))<sup>2</sup> ، ويرى الباحث أنه ليس من السهولة اختيار قول من أقوال النحاة في هذه المسألة لما هو موجود إزاء كل مسألة من مجادلات منطقية وعقلية ، وهذا دليل على أن هذا الباب لا يصور طبيعة اللغة في الإيجاز والجوانب الفنية التي تتمتع بها تراكيبها وإن رضينا بما ورد من شواهدا على علاقتها فليست هناك أوجه شبه بينها وبين هذه الأمثلة المفرطة بالابتذال التي تشوه رونق اللغة المعروف وهي تناسب طبيعة الأمثلة في التمارين غير العملية بل هي منها وهي مرفوضة ؛ لأنها لم تؤيد بسماع من العرب وما كان كذلك فليس هو من اللغة ولا يخضع لقوانينها .

### النداء

وفي هذا الباب مسائل لم تستند إلى مسموع قط حتى يقاس عليها ومن ذلك نصب وصف المنادى المفرد كما في نحو قولهم : ( يا زَيْدُ الظَّرِيفُ ) و ( يا زَيْدُ الْعَاقِلُ ) و ( يا رَجُلُ الطَّوِيلِ )<sup>3</sup> ، وقد أجاز ذلك أبو علي الفارسي وينقل عن الأصمعي أنه لم يجد النصب في أشعار العرب<sup>4</sup> ، ويشهد لذلك الأمثلة لا غير .

□ وقاس أبو عثمان المازني النصب في مثل قوله : ( يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ) قياساً على قولهم : ( يا زَيْدُ الظَّرِيفُ )<sup>5</sup> ، ويجب رفعه عند الجمهور ؛ (( لأنه هو المقصود بالنداء ))<sup>6</sup> ، والملاحظ أن أبا عثمان أجاز هذا النصب على النصب في ( يا زَيْدُ الظَّرِيفُ ) وهو لم يرد في كلام العرب ، فهو مرفوض من هذه الجهة .

□ وأجازوا أن توصف ( أي ) في النداء باسم الإشارة نحو ( يا أَيُّهَا وَيَا أَيُّهَا وَيَا أَيُّهَا )<sup>7</sup> ، و ( يا أَيُّهَا أَبُو الْقَاسِمِ ) قال أبو حيان : (( وهي تراكيب تحتاج إلى سماع من العرب ))<sup>7</sup> .

□ وفي باب الندبة ذكر النحاة أنه لا يصلح أن يكون المندوب اسماً موصولاً مقترناً بـ ( ال ) أما المجرد منها فأجازوا بشرط أن تكون صلته شائعة الارتباط بالموصول معروفة بذلك بين المتخاطبين وقد مثل المتقدمون بقولهم : ( وا من حفر بئر زمزماه )<sup>8</sup> و قولهم : ( وا من قتله ابن ملجماه )<sup>9</sup> ، ومن الأمثلة الحديثة قولهم قياساً على هذه الأمثلة التي لم تستند إلى منطوق ( وا من بنى هرم مصر ) و ( وا من أنشأ مدينة القاهرة )<sup>10</sup> .

1 - ارتشاف الضرب : 95/3

2 - في النحو العربي نقد وتوجيه : 166

3 - شرح ابن عقيل 269/3 . المقتصد في شرح الإيضاح : 772/1 . المطالع السعيدة : 258/2

4 - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 772/1

5 - المقتصد في شرح الإيضاح : 778/1

6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 778/1 . شرح ابن عقيل : 269/3

7 - ارتشاف الضرب : 128/3

8 - الكتاب : 228/2 . المقتضب : 275/4 . شرح المفصل 14/2

9 - ارتشاف الضرب : 144/3

10 - النحو الوافي : 92/4 .

□ ومنع جمهور البصريين لحاق الألف في الندبة لنعت المندوب ؛ لأنه منفصل عن المنعوت وأجازه يونس والكوفيون وابن مالك نحو ( وا زيد الطويله ) وأجاز خلف لحوقها نعت ( أي ) نحو ( يا أيها الرجاله )<sup>1</sup> .

□ وفي باب الترقيم منع البصريون ترقيم المركب تركيب مزج ، قال السيوطي : ((وينبغي ألا يجوز ترقيقه ؛ لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم ))<sup>2</sup> وإنما قالوه ((بالقياس من جهة أن الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث فعمل معاملتها بالحذف في الترقيم))<sup>3</sup> ولكونه غير مسموع اختلفوا في كيفية ترقيقه فقال البصريون كلهم يحذف الثاني منه فيقال في حضرموت وخمسة عشر وسيبويه : ( يا حضرَ ويا خمسة ويا سيب )<sup>4</sup> .

### نون الوقاية

أجازوا قياساً على الأفعال التي تلحقها نون الوقاية إذا اتصلت بياء المتكلم أن تلحق ( خلا وعدا وحاشا ) نون الوقاية فقالوا : ( قام القومُ خلاني و ما عداني وحاشاني ) إن قدرت أفعالا<sup>5</sup> .

### عمل اسم الفاعل في التثنية والجمع

وقاس النحويون عمل اسم الفاعل وصيغ المبالغة في حالة التثنية والجمع على مفردا ولهم في ذلك الأمثلة النحوية المصنوعة ومنها قولهم : ( هذان الضاريان زيدا ) و ( هؤلاء القاتلون بكراً )<sup>6</sup> ونحو ( الزيدان ضاريان عمراً ) و ( الزيدون ضاربون عمراً الآن أو غداً ) و ( الزيدون الضاربون عمراً الآن )<sup>7</sup> .

### عمل اسم التفضيل

يعدُّ اسم التفضيل من المشتقات وهذه المشتقات أكثرها تعمل فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، وقد ذكر النحاة أن اسم التفضيل يرفع فاعلا بلا شرط على لغة لبعض العرب ، ولكنهم يرون أن اسم التفضيل حتى يعمل لابد من وجود مسوغ لذلك وهو أن يكون اسم التفضيل صفة لنكرة مسبوقه بنفي أو شبهه وأن يكون الاسم الظاهر المرفوع أجنبيا لا سببيا للوصف بأن لا يتصل بضمير يعود عليه وأن يكون ذلك الاسم الأجنبي مفضلا على نفسه باعتبارين مختلفين ، والغالب أن يكون بين ضميرين أولهما للاسم وثانيهما لذلك الاسم الظاهر ، وأمثلة ذلك قولهم : (

<sup>1</sup> - مع الهوامع : 1 / 180 .

<sup>2</sup> - المصدر نفسه : 182/1 .

<sup>3</sup> - المصدر نفسه .

<sup>4</sup> - المصدر نفسه .

<sup>5</sup> - أوضح المسالك : 77/1 .

<sup>6</sup> - شرح ابن عقيل : 116/3 .

<sup>7</sup> - الفوائد الضيائية : 200/2 .

ما رأيتُ أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيدٍ <sup>1</sup> و بهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل ومن أمثلتها قولهم : ( ما رأيتُ رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه ) <sup>2</sup> وقولهم : ( ما رأيتُ كذبةً أكثرَ عليها شاهدٌ من كذبة أميرٍ على منبرٍ ) و ( ما رأيتُ قوماً أشبه بعضَ ببعضٍ من قومك ) <sup>3</sup> و نحو ( ما جاء رجلاً أقبحَ في وجهه اللحية منها في وجه زيدٍ ) <sup>4</sup> ومثال المحدثين ( ما رأيتُ رجلاً أكملَ في وجهه الإشرافُ منه في وجه العابدِ الصادق ) و ( ما شاهدتُ عيوناً أجملَ فيها الحورُ منه في عيونِ الأطباءِ ) و ( ما سمعتُ ببلادٍ أكثرَ فيها الشراءُ المدفونُ منه في البلادِ العربيةِ ) و ( ما رأيتُ ورقةً أحسنَ في سطورها الخطُّ منه في ورقةٍ محمودٍ ) <sup>5</sup> ، فهذه المسألة ليس لها من الشواهد ما يثبت واقعيته في النحو سوى ما وجد النحاة من المشابهة في عمل اسم التفضيل المشتق من الفعل وقياساً يجوز ذلك فيه كما يجوز في المشتقات الأخرى وأعانهم على ذلك الأمثلة المصنوعة التي جاءت كلها على نسق واحد .

وأغرق في القياس ابن مالك وأطلقه في هذه المسألة ليشمل ما سبقَ بنهي أو استفهام ، يقول : (( ولم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعل التفضيل إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي )) نحو ( لا يَكُنْ غيرُكَ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك ) ونحو ( هل في الناس رجلاً أحقُّ به الحمدُ منه بمحسن لا يُمْنُ ) قال أبو حيان : (( الأولى الاختصار فيه على مورد السماع ولا يقاس عليه ؛ إذ رفع أفعل التفضيل للظاهر هو على سبيل الشذوذ )) <sup>6</sup> .

□ وأجاز ابن مالك قياساً أن يبنى اسم التفضيل للمفعول إذا لم يلبس فيقال : ( لا أظلمَ من قتيلِ كربلاء ) ونحو ( عبدُ اللهِ بنُ أبي العن من يهودي ) و ( لا أحرَمَ ممن عَدِمَ الإنصافُ ) <sup>7</sup> .

### اشتقاق أفعال المدح والذم

أجاز النحويون قياساً أن يشتق من كل فعل ثلاثي على ( فَعَلَ ) لقصد المدح والذم ويعامل معاملة ( نِعَمَ و بُنِسَ ) في جميع أحكامهما نحو ( شَرَّفَ الرجلُ زيداً ) و ( لَوَّم الرجلُ بكرّاً ) و ( شَرَّفَ غُلامُ الرجلِ زيداً ) و ( شَرَّفَ رجلاً زيداً ) واختلفوا في مثل الأفعال ( عِلَّمَ و سَمِعَ و جَهَّلَ ) المكسورة العين عند تحويلها إلى هذه الصيغة فلم يجوزوا أن تضم عينها وأبقوا كسرتها نحو ( عِلَّمَ الرجلُ زيداً ) و ( جَهَّلَ الرجلُ عمرو ) و ( سَمِعَ الرجلُ بكرّاً ) <sup>8</sup> ، ومن أمثلة ابن السراج ( ضربتَ اليدُ يدهُ ) و ( جادَ الثوبُ ثوبه ) و ( طابَ الطعامُ طعامه ) و ( قَضَى الرجلُ زيداً ) و ( دعا

1 - عمدة الحافظ : 772 . شرح شذور الذهب : 415 . ارتشاف الضرب : 234/3 . الأزهرية : 76

2 - الأصول في النحو : 28/2

3 - ارتشاف الضرب : 234/3

4 - الأزهرية : 76

5 - النحو الوافي : 449/1 - 428/3

6 - ارتشاف الضرب : 235/3

7 - شرح عمدة الحافظ : 759 . وينظر . ارتشاف الضرب : 219/3

8 - شرح ابن عقيل : 168/3

الرجُلُ زَيْدٌ ) وينقل ابن السراج عن الكسائي أنه كان يقول في الفعلين الأخيرين : ( قَضَوُ الرجلُ )  
(و(دَعَوُ الرجلُ ) يقول ابن السراج : (( وهو عندي قياس ))<sup>1</sup> .

### تصغير ( أَفْعِلْ ) في التعجب

لم يجز النحويون تصغير ( أَفْعِلْ ) في التعجب نحو ( أَحْسِنْ زَيْدٌ ) وأجازها ابن كيسان نحو ( أَحْيِسْ زَيْدٌ ) قياساً على صيغة ( مَا أَفْعَلْ ) في قولهم : ( مَا أَحْيِسْ زَيْدًا )<sup>2</sup> ، وهذا القياس جاء على أصل لم يسمع في كلام العرب ، فالمقيس والمقيس عليه لم يردا عنهم .  
هذه المسائل وغيرها لم تكن مسموعة وقيست بفعل المشابهة بين المقيس والمقيس عليه في بعض جوانبه مما أدى إلى ظهورها وهي في حقيقتها انحراف عن اللغة ولم تتلقَ قبولا لدى النحاة كلهم وأغلبها قياسات فردية صدرت عن أفراد منهم برؤية عقلية ومنطقية وخرجت عن طبيعة القياس ومبادئه الأساسية ومنها أن يكون مؤيدا بالسماع ، فكل كلام لم يؤيد بسماع عن العرب لا يقبل ولا يركن إليه .

<sup>1</sup> - الأصول في النحو : 115/1

<sup>2</sup> - ارتشاف الضرب : 35/3

# الفصل الثالث

**المبحث الثاني : أن يكون المقيس  
عليه كثيرا**

ذكرت أنَّ القياس لم يكن واضحاً بالمعنى الذي ذكره النحاة من الناحية النظرية ، فكلَّ من المذهبين البصريِّ والكوفيِّ فهم خاص وموقف خاص من القياس ، أما موقف البصريين فيقال: ((إنهم وضعوا الأحكام وقعدوا القواعد على أساس الأمثلة الكثيرة المروية عن العرب. فكلما وجدوا قدراً كافياً من الأمثلة واعتقدوا أنَّ هذا القدر يسوغ وضع قاعدة عامة وضعوها وأسسوها ))<sup>1</sup> ، وقد فهم هذا الموقف من كلام أبي عمرو بن العلاء حينما سأله سائل :

(( أخبرني عمّاً وضعت مما سميت به عربية ، أ يدخل فيها كلام العرب كلّه . فقال : لا ، قال ( السائل ) : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حُجّة . قال أبو عمرو : أعمل على الأكثر وأستبي ما خالفني لغات ))<sup>2</sup> فقول أبي عمرو ( أعمل على الأكثر ) معناه أنه يؤسّس القاعدة أو الحكم العام على الأمثلة الكثيرة أو الأكثر أي إنَّ البصريين كانوا يستقرون الأمثلة المروية عن العرب ، فإذا وجدوا منها قدراً كافياً يتصل بظاهرة من ظواهر اللغة وضعوا لها قاعدة عامة .

إنَّ ما يعنيه هذا أن القياس المطرد في كلام العرب لبناء القاعدة هو مبدأ أساسي ومراعاة كثرة المسموع هو الذي يُعوّل عليه في ذكر الأحكام النحوية واستنباطها والنسج على منوالها ، ويجب أن يكون القياس مبنياً على الكثرة النسبية في كل موضوع على حدة والذي لا يحقق صفة الكثرة بالنسبة إلى غيره في الموضوع نفسه يحكم عليه بالقلّة أو السماع .

أما موقف الكوفيين من القياس فقد شاع عنهم أنهم لم يسلكوا هذا المسلك فهم لا يترددون في وضع القاعدة على الشاهد الواحد أو الشاهدين ، وكان أول من أثار هذه التهمة وجعلها على لسان الدارسين والباحثين أبو الطيب اللغوي<sup>3</sup> .

ولا أظنَّ أنَّ ما قيل في طريقة قياس البصريين كان صحيحاً إلى حدِّ ما ولا ما قيل في طبيعة قياس الكوفيين أيضاً (( فإننا نتشكك في هذا المروي عن الكوفيين ؛ ذلك لأن معناه أن الكوفيين لم يكونوا يعترفون أن في اللغة مسائل شاذة ولا نستطيع أن نتصور أنهم كانوا من الغفلة بحيث يسوون بين الظاهرة التي وردت لها أمثلة كثيرة وتلك التي لم يرد لها سوى مثل أو مثليين ))<sup>4</sup> و ربما كان هذا الموقف من الكوفيين يعود إلى سببين في ظني :

الأول : سببه ( القياس الفردي ) الذي يقوم به أحد النحاة منهم فيجيز القياس على الشاهد النادر والفريد في موضوعه .

والآخر : الفهم السيئ لموقف الكوفيين من القياس في كثير من المواقف والمسائل . ويبدو أنَّ السبب الأول كان وراءه أحد نحاة المذهب الكوفيِّ وهو علي بن حمزة الكسائي ، الذي أجاز عشرات من المسائل قياساً على شاهد شاذ أو نادر ، ومن ثمَّ أخذ الدارسون يرددون هذا القول في القياس الكوفيِّ ، ولكن إذا كان الحكم الذي أصدره النحويون على المذهب الكوفيِّ بأنه يقيس بهذه الطريقة بسبب إجازات الكسائيِّ وقياسه فأننا نقرر هنا أن الحكم نفسه يصدق على المذهب البصريِّ ، فهذه كتب النحو التي تتبناها تظهر فيها إجازات وقياس على القليل والنادر من كلام العرب للأخفش سعيد بن مسعدة تزيد كثرة على المسائل التي أجازها الكسائيِّ ، فالأخفش - كما يرى الباحث - نظير للكسائيِّ في موضوع القياس وفي إجازة كل شاذ ونادر والقياس عليه .

1 - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 17

2 - طبقات النحويين واللغويين . أبو بكر الزبيدي : 39

3 - مراتب النحويين . أبو الطيب اللغوي : 90 . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . مكتبة نهضة مصر . القاهرة .

4 - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 19



إنَّ قياس الكسائيّ إذن كان هو السبب في هذه الشبهة التي أُلصقت بالمذهب الكوفيّ ، فعمل الكسائيّ وقياسه ومثله الأخفش من البصريين قياس فرديّ ، وهذا القياس يؤدي في الغالب إلى استنباط شيء غير مألوف في البيئة ومنحرف عن السلوك اللغويّ الشائع .

وربما نجد من البصريين غير الأخفش من ينحو هذا المنحى في القياس على القليل فيقول ابن جني : (( إنه قد يقاس على القليل لموافقته للقياس و يمتنع على الكثير لمخالفته للقياس ))<sup>1</sup> ففي مثل ( شنوءة ) ينسب إليها ويقال ( شني ) وهذا هو المثل الوحيد المروي عن العرب ، ومع ذلك يمكن أن يقاس عليه ويقال : ( ركوبة وركبي ) ولا يقاس على ( ثَقِيف ثَقَفِيّ وَفَرِيش قَرَشِيّ ) مع كثرة ما روي عن العرب من هذا النوع ، فهذا الموقف والمبدأ الذي يلتزمه ابن جني ربما أعطى الكوفيين عذرا في بعض المواقف التي قاسوا فيها على القليل ، وفي الوقت نفسه يوحى لنا باضطراب المنهج الذي التزمه البصريون في القياس والعمل على الأكثر الذي أشار إليه أبو عمرو ، ويخرج البصريون في هذا الموضوع عن القياس على الكثير كما في مسألة وقوع المصدر حالا ، فإن النحاة ذكروا أنه كثير في العربية، بل عدّ المستشرق الألماني برجشتراسر ذلك مزية من مزايا العربية التي انفردت به عن أخواتها الساميات<sup>2</sup> ، ومع ذلك صرّح جُمهور النحاة أنه (( لا ينقاس مطلقا ( كذا )<sup>3</sup> ... )) وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل فأجاز ( جاء زيدٌ سرعةً ) وقاسه ابن مالك بعد ( أما ) نحو ( أما علما فعالم ) وبعد خبر شبيه به مبتدؤه نحو ( زيدٌ زهيرٌ شعرا )<sup>4</sup> ومنه قوله تعالى: ﴿ تَرَادَعُ هُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعِيَا ﴾<sup>5</sup> وقوله

تعالى: ﴿ وَلَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِحْفَافًا ﴾<sup>6</sup> وقوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يُتَفَتَنُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ﴾<sup>7</sup> وقوله تعالى: ﴿ ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا

وَخُيُتَةً ﴾<sup>8</sup> ، وآيات كثيرة من هذا النمط ، وقولهم : ( أخذتُ ذلك منه سَمْعًا ) و ( صارَ إلى الإسلام طوعاً )<sup>9</sup> ، كما يرى أحد الباحثين أن كتاب ( الإنصاف في مسائل الخلاف ) الذي يضمّ المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون هي قليلة نسبيا وهي معدودة محدودة وليس بينها ما يؤيد هذا المسلك المزعوم والمنسوب إلى الكوفيين<sup>10</sup> ، فلم يقل الكوفيون مثلاً إنه يجوز أن يكون نعت المرفوع مكسورا ، لأنهم سمعوا ( هذا جحرٌ ضبٍ حَرِبٍ ) أي لم يضعوا حكما عاما على مثل هذا الشاهد المنفرد المنعزل كما ينسب إليهم .

أما السبب الآخر فيكفي أن نقف عند مسألة واحدة مما قيل إن الكوفيين فيها قاسوا على القليل أو الشاذ أو النادر ، فمما يمكن أن يكون مثلاً للفهم المخطئ إزاء الكوفيين وقياسهم ما

1 - الخصائص . ابن جني : 115/1

2 - ينظر . التطور النحوي للغة العربية : 159

3 - الصواب ( أبداً ) ؛ لأن المضارع يؤكد نفيه بكلمة ( أبداً ) وليس من الصحيح قولهم ( مطلقاً ) .

4 - شرح عمدة الحافظ : 444 . أوضح المسالك : 82/2 . همع الهوامع : 238/1

5 - البقرة / 260

6 - البقرة / 273

7 - البقرة / 274

8 - الأعراف / 55

9 - التطور النحوي : 159

10 - ينظر . طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 23

يذكره النحويون من أن الكوفيين أجازوا دخول لام الابتداء على خبر ( لكن ) قياسا على شطر بيت لا يعرف له قائل وهو :

ولكنني من حيثها لعميد<sup>1</sup>

والحقيقة أن الكوفيين لم يجيزوا ذلك وإنما هذا القول للفراء وحده ، ولم يذهب مذهبه أحد منهم ، ومن جهة أخرى أن الفراء لم يقل بالقياس عليه ، وإنما يرى أن ( لكن ) مركبة من ( إن ) ولام وكاف ، يقول الفراء في ذلك :

(( إنما نصبت العرب بها إذا شددت نونها ؛ لأن أصلها : ( إن عبد الله قائم ) فزيدت علي ( إن ) لام وكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا ))<sup>2</sup> ، إذن ما أجازته الفراء مشروط بكون ( لكن ) مركبة ولأن أصلها ( إن ) وزيدت عليها لام وكاف ، فدخولها أي لام الابتداء على خبرها إنما هو نظر إلى الأصل ورجوع إليه والأصل يجوز ذلك فجاز دخولها عليها ، لذا نرى الفراء يقول بعد ذلك : (( فلم تدخل اللام إلا لأن معناها إن ))<sup>3</sup> أما إذا لم تكن كذلك فهم على وفاق مع البصريين بعدم جواز دخولها . ومن المفيد أن نذكر أن النظرة اللغوية الحديثة تتبنى رأي الفراء بكون ( لكن ) مركبة فيقول برجشتراسر إن ( لكن ) : (( مركبة من ( لا ) و ( كن ) المقابلة لـ ( ken ) العبرية و لـ ( ken ) الآرامية التي معناها : ( هكذا ) فمعنى ( لا كن ) : ليس كذا ))<sup>4</sup> وتبنى هذا الرأي إبراهيم السامرائي ورأى أن ما توصل إليه الفراء من الكوفيين من القول بتركيب ( لكن ) : (( أقرب إلى الصواب وأهدى إلى الطريق الصحيح الذي وصل إليه بالفطنة والنظر السديد ))<sup>5</sup> ، هذه حقيقة الأمر ، ويبدو أن أكثر الدارسين والباحثين لم يتثبتوا حقيقة كثير من المسائل ومن ثم لم ينصفوا هذه الجماعة من النحاة وبالغوا في إساءة فهمهم .

إن ما قيل في المذهب البصري من أنه يقيس على الأكثر وأنه لا يرتضي (( القياس على مثال أو مثاليين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة ))<sup>6</sup> فإذا كان هذا هو الغالب في طريقة قياسهم فإن الكوفيين في أغلب مواقفهم أيضا ينحون هذا المنحى ، كذلك يقيس البصريون أحيانا على المثال الواحد والمثاليين كغيرهم من النحاة بل يقيسون بغير سماع ولا نقل في بعض الأحيان ، وهذه مجموعة من مسائل يظهر منها طريقة قياس النحاة بشكل عام وخروجهم عن قانون القياس الذي يقضي بكون المقيس عليه كثيرا وهو ما يؤكدونه في مناسبات كثيرة في كتبهم إلا أنهم لم يلتزموا ذلك فجعلوا القليل والنادر والشاذ أصلا يقاس عليه .

وإذا نظرنا في هذه الشواهد التي قاسوا عليها فسندجدها مخالفة للشائع على ألسنة الناس في محاوراتهم وخطاباتهم ، فأكثرها من الشعر ، وقد ذكرت في مواضع كثيرة من هذا البحث أن الشعر لا يصلح لتفصيل القواعد وأن أسلوبه مغاير للأساليب الأخرى .

إن ما قاسه النحويون في هذه المسائل لم يحتج إليه أحد من الناس كما يبدو ، ولم نر منهم من نسج على منوال هذا القياس ، بل لم يتعد قياسهم حدود أمثلتهم النحوية المصنوعة ، فلم نر من يحتذي هذه الأمثلة ، وربما وجدنا من يرى في هذا القياس على القليل والشاذ والنادر تيسيرا وتسهيلا على الناس ؛ ذلك لأن مقتضى قياس النحاة على الشاهد الواحد أنهم يعطوننا رخصا كثيرة تيسر الأمر علينا ويمكن في العصر الحديث أن تستغل هذه الرخص لتيسير مسائل اللغة على الدارسين والمتكلمين ، ويرى الباحث (( أن في كثرة الرخص اللغوية فسادا لا تيسيرا

1 - ينظر . شرح ابن عقيل : 363/1 . مغني اللبيب : 385/1 . الاقتراح : 72

2 - معاني القرآن . الفراء : 465/1

3 - المصدر نفسه .

4 - التطور النحوي للغة العربية : 179

5 - فقه اللغة المقارن . إبراهيم السامرائي : 66

6 - اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن : 46

؛ ذلك لأنَّ أوضح ما تعتزُّ به أي لغة أن تكون قواعدها مطردة منسجمة ليتمكن الفهم والتفاهم .  
وليس معنى هذا ألا توجد شواذ في اللغة بل معناه ألا تصبح الشواذ أساساً لأي قاعدة وإلا اضطربت الأحكام في اللغة ))<sup>1</sup> .

والخلاصة : أنَّ كلا المذهبين لم يكن ملتزماً بمبادئ القياس التي تعارفوا عليها ولم يحسنوا تطبيقه ، فأصبحت العيوب مشتركة في هذا الجانب إلى حدِّ ما ، وفي هذه المسائل التي نعرض لها الآن توضيح أكثر لهذا المبدأ الذي خرجوا عنه.

### نصب المضارع بعد ( أو )

يذكر النحويون أنَّ المضارع ينصب بـ ( أن ) المضمرة إضماراً واجبا بعد حرف العطف ( أو ) بمعنى ( حتى ) أو ( إلا ) ولهم في هذه المسألة أربعة شواهد ثلاثة من الشعر والرابع قراءة ، أما القراءة فهي قوله تعالى: ﴿ تَقَاتِلُوهُمْ أَوْ يُسَلِّمُوا ﴾<sup>2</sup> قرئت ﴿ أَوْ يُسَلِّمُوا ﴾<sup>3</sup> على

معنى : إلا أن يُسَلِّمُوا وحتى يُسَلِّمُوا ، أما الشعر فقول امرئ القيس<sup>4</sup> :

فَقُلْتُ لَهُ : لَا تَبِكْ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتَ فَنَعْزِرَا

أي : إلا أن نموت ، وقول زياد الأعجم<sup>5</sup> :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

أي كسرت كعوبها إلا أن تستقيم ، وقول الآخر<sup>6</sup> :

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ

أي : لأستسهلن الصعب حتى أدرك المنى ، فأجاز النحاة قياساً على هذه الشواهد أن يقال: (لألزمك أو تقضيته)<sup>7</sup> أي : إلا أن تقضيته ، وقولهم : ( لأقتلن الكافر أو يسلم )<sup>8</sup> ومن الأمثلة الحديثة ( أقرأ الكتاب أو أتعب ) أي حتى أتعب أو إلى أن أتعب ونحو ( أتناول الطعام أو أشبع ) ونحو ( أصلي الصبح وأتعبد أو تشرق الشمس )<sup>9</sup> ونحو ( أتقن عملي بإخلاص أو أرضي ضميري ) و ( أناضل ضد الزيف أو تتجلى الحقيقة ) ونحو ( لا أترك ما أقتنع به أو يثبت أنه خطأ ) ونحو ( أصدق حديث النصيح أو أحسن غثه )<sup>10</sup> ، فهذه المسألة لها أربعة شواهد عددها النحويون مما يمكن القياس عليها مع ملاحظة أن هذه الشواهد منها الشعر ومنها قراءة وهي تمثل مستوى لهجياً لا يستقيم مع الشائع .

1 - طرق تنمية الألفاظ في اللغة : 34

2 - الفتح 16/

3 - قراءة أبي وعبد الله بن مسعود . ينظر . القراءات الشاذة : 143

4 - شرح ديوان امرئ القيس : 89

5 - ورد الشاهد في الكتاب: 428/1 وشرح ابن عقيل: 123/4. وشرح شواهد مغني اللبيب. السيوطي: 74

6 - قائله مجهول . ينظر . شرح ابن عقيل : 8/4

7 - المقتضب : 28/2 . شرح شذور الذهب : 298

8 - شرح شذور الذهب : 299

9 - النحو الوافي : 326/4

10 - النحو المصفى : 368

## نصب المضارع بعد ( كي أن ) .

أجاز الكوفيون وقوع ( أن ) الناصبة المصدرية بعد ( كي ) في النثر والشعر على حد سواء قياساً على شاهد واحد وهو قول جميل<sup>1</sup> :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانحاً لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغَرَّ وَتَخْدَعَا  
فَأَجَازُوا أَنْ يُقَالَ : ( جَنَّتْ كِي أَنْ تُكْرِمَنِي )<sup>2</sup> و ( اِصْمَعْ الْمَوْسِيقَى كِي أَنْ تَهْدَأَ أَعْصَابُكَ )  
( و ( اسْتَمْتَعْ بِالْغِنَاءِ كِي أَنْ تَتَنَعَّشَ )<sup>3</sup> ، وقد عَدَّ الْبَصْرِيُّونَ (( أَنْ مِثْلَ هَذَا الْإِسْتِعْمَالِ أَمَّا  
يَجُوزُ لِلشَّاعِرِ ))<sup>4</sup> ، ثم إن رواية الديوان هي :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانحاً لِسَانِكَ هَذَا كِي تَغَرَّ وَتَخْدَعَا  
وَحِينَئِذٍ لَا شَاهِدَ فِيهِ لَهُمْ<sup>5</sup> .

## ( إن ) المحذوفة من الثقيلة .

إذا خففت ( إن ) فلا يليها من الأفعال إلا الناسخة للابتداء نحو ( كان ) وأخواتها و ( ظن ) وأخواتها ، قال الله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾<sup>6</sup> وقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ ﴾<sup>7</sup> وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أُكْرَهًا لِفَاسِقِينَ ﴾<sup>8</sup> وهذا

مذهب البصريين إلا الأخفش فإنه أجاز هو والكوفيون ألا يكون الفعل بعدها من الأفعال الناسخة قياساً على قول العرب : (( إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ وَإِنْ يَشِينُكَ لَهُيْهِ )) وقولهم : (( إِنْ قَنَعَتْ كَاتِبَكَ لِسَوْطاً )) وقول إحدى الشواعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ<sup>9</sup>

فأجاز الأخفش والكوفيون أن يقال ( إِنْ قَامَ لَأَنَا ) و ( إِنْ قَعَدَ لَزَيْد )<sup>10</sup> ، فهذه الشواهد انحرفت عن المسلك العام وأجازوا القياس عليها ، وأشك في نسبة هذا القول إلى الكوفيين الذي تنسبه كتب النحو البصري ، فربما كان هذا من وضعهم ولكن لا شك في نسبته إلى الأخفش بعدما نسبته إليه أصحابه .

1 - ديوان جميل بثينة : 79 . دار صادر . بيروت . 1966 . وينظر . مغني اللبيب : 242 . شرح شذور

الذهب : 289

2 - شرح شذور الذهب : 288

3 - النحو الوافي : 305/4

4 - شرح شذور الذهب : 289

5 - ينظر . الديوان : 79

6 - البقرة / 143

7 - القلم / 51

8 - الأعراف / 102

9 - ينسب إلى عاتكة بنت زيد وإلى صفية زوجة الزبير . ينظر . شرح ابن عقيل : 382/1 . مغني اللبيب : 37

خزانة الأدب : 348/4

10 - مغني اللبيب : 37 أوضح المسالك : 264/1

## نصب الفاعل ورفع المفعول

يذكر النحاة أنه من الممكن أن يأتي الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً إذا لم يلبس وقاس ابن الطراوة ( ت 528هـ ) ذلك على قراءة شاذة و هي قوله تعالى: ﴿ فَنَلَقِيْ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ ﴾<sup>1</sup> ، بنصب ( آدَمَ ) الفاعل ورفع المفعول ( كَلِمَاتٍ )<sup>2</sup> ، فأجاز أن يقال : ( خَرَقَ الثَّوْبُ الْمَسْمَارَ ) و ( كَسَرَ الزَّجَاجُ الْحَجَرَ )<sup>3</sup> وذكر ابن عقيل أنه (( لا ينقاس ذلك بل يقتصر فيه على السماع ))<sup>4</sup> .

## الحال من النكرة

القانون المعتاد في اللغة العربية والشائع أن يكون صاحب الحال معرفة إلا أن هناك شواهد نذت عن هذا النظام المعهود وهي قليلة جداً ، فقد جاء فيها صاحب الحال نكرة من غير مسوغ يذكر ومنه قول بعض العرب : (( عَلَيْهِ مَنَةٌ بَيْضَاءُ )) و (( مَرَرْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةٍ رَجُلٌ )) وفي الحديث (( صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِساً وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجُلَانِ قِيَاماً ))<sup>5</sup> وقد أجاز سيبويه ذلك ومن أمثلته ( فيها رَجُلٌ قَانِماً )<sup>6</sup> ويبدو أن مثال سيبويه فيه إشارة منه إلى إباحة محاكاة هذه الشواهد والجري على نظامها .

## تعريفه الحال

اشتراط النحاة أن يكون الحال نكرة جرياً على الشائع في كلام العرب ، ولكن وردت أمثلة قليلة جداً جاءت الحال فيه معرفة ، فذهب يونس والبغداديون إلى جواز ذلك مطلقاً ، أي بلا تأويل لهذه الأمثلة القليلة ؛ لأن الجُمهُور من النحاة حاولوا تأويلها فقالوا : هي (( معرفة لفظاً منكراً معنى )) أما يونس وغيره فقد أجازوا قياساً أن يقال : ( جاء زيدٌ الراكب ) ورأى الكوفيون أنه (( إن تضمنت الحال معنى الشرط صحَّ تعريفها وإلا فلا ، فمثال ما تضمن معنى الشرط قولهم : ( زيدٌ الراكب أحسنُ منه الماشي ) والتقدير ( زيدٌ إذا ركب أحسنُ منه إذا مشى )... ))<sup>7</sup> وهذا تعسف من النحاة ؛ لأنهم قاسوا هذه المسائل على شواهد قليلة جداً ومنفردة عن جُمهُور كلام العرب ، والكوفيون أشد تعسفاً في أمثلتهم وتأويلهم وتقديراتهم ، وما أظن أن هناك كلاماً يشبه هذه الأمثلة .

1 - البقرة 37/

2 - هي قراءة ابن كثير . ينظر . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . مكي بن أبي طالب : 237/1 تحقيق . د . محيي الدين رمضان . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة . 1981 .

3 - شرح ابن عقيل : 535/1 . معني اللبيب : 917

4 - شرح ابن عقيل : 535/1

5 - وفي رواية (( صَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً )) ينظر . صحيح البخاري : 244/1 . وينظر . الكتاب : 272/1 .

شرح عمدة الحافظ : 420 . شرح ابن عقيل : 263/2 . شرح شذور الذهب : 251 . الأشباه والنظائر :

277/3 .

6 - الكتاب : 272/1 الخصائص . ابن جني : 224/2 . الأشباه والنظائر : 277/3

7 - شرح ابن عقيل : 630/1

## تقديم الحال على صاحبها المجرور

منع جُمهور النحاة تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف ؛ لأنه لم يرد في اللغة المثلث التي يشترك فيها غالبية الناطقين ، ولهم الحق في ذلك ، إلا أن أبا علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان ( ت 456هـ ) وابن مالك أجازوه قياساً على شواهد قليلة أكثرها من الشعر وواحد منها من المنثور ومن ذلك قول كثير عزة <sup>1</sup> :

لئن كان برد الماء هيمانَ صديقاً      اليّ حبيباً إنها لحبيب  
ومنه قول طليحة بن خويلد <sup>2</sup> :

فإن تك أدواء أصبَنَ ونسوةً      فلن تذهبوا فرغاً بقتلِ حبالٍ  
وقول الآخر <sup>3</sup> :

تسليتُ طراً عنكم بعدَ بينكم بذكراكم حتى كأنكم عندي  
وقول الآخر <sup>4</sup> :

غافلاً تعرضُ المنية للمر      ء فيدعى ولات حين إباءٍ

وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿ وما أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ <sup>5</sup> ، فأجازوا قياساً على ذلك أن يقال: ( مررتُ جالسةً بهند ) <sup>6</sup> و ( مررتُ برجلٍ خيرٍ ما تكونُ خيرٍ منك ) <sup>7</sup> ، ويرى ابن مالك أنه جائز لثبوته (( بالقياس والشواهد الكثيرة ، فأما القياس فإن ( جالسةً ) ... منصوب بـ(مررتُ) وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصبه الحال إلى واسطة كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول مطلق ... )) <sup>8</sup> ويبدو أنه يقيس تقديمه على تقديم بعض المنصوبات التي يشترط في تقديمها أن يكون العامل فيها متصرفاً .

إن الشواهد التي قاسوا عليها هذه المسألة لا تنهض بقاعدة أمام الشائع والكثير وأكثر شواهدا من الشعر ، وربما قدّم الشاعر تقديماً غير مألوف فعند ذلك حينئذ من خصائص الشعر ، وإذا تجاوزنا تأويل النحاة للآية الكريمة فليس من الحق أن نقيس على مثال واحد وهذا خلاف اتفاق النحاة .

## تقديم التمييز على عامله

ومن التقديم غير المألوف تقديم التمييز على عامله ، فهذا ما منعه لغة عامة العرب ، وارتضته لغة الشعر بشكل خاص ، فجُمهور النحاة على منع تقديم التمييز على عامله ،

<sup>1</sup> - ديوان كثير عزة - ( القسم الثاني الأبيات التي تنسب إليه ) : 522 . وينظر . شرح عمدة الحافظ : 428

شرح ابن الناظم : 128 . وشرح ابن عقيل : 641/1 . شرح الاشموني : 529/2

<sup>2</sup> - ينظر . المقاصد النحوية : 154/3

<sup>3</sup> - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 426 . شرح ابن الناظم : 129 . شرح الاشموني : 525/2

<sup>4</sup> - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 428 . شرح الاشموني : 532/2

<sup>5</sup> - سبأ / 28

<sup>6</sup> - شرح عمدة الحافظ : 426 . شرح ابن عقيل : 641/1 . شرح الاشموني : 522/2

<sup>7</sup> - شرح عمدة الحافظ : 428

<sup>8</sup> - المصدر نفسه : 426

وارتضى تقديمه الكسائي والمبرد والمازني وابن مالك ، يقول ابن مالك : (( وبقولهم أقول قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ؛ ولأن ذلك وارد في الكلام الفصيح ))<sup>1</sup> ويقصد ابن مالك بالكلام الفصيح الشواهد الشعرية ، ومنها قوله<sup>2</sup> :

أ تهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفساً بالفراق تطيب  
وقول الآخر<sup>3</sup> :

وواردة كأنها عصب القطا      تُثيرُ عجاجاً بالسنايك أصهبا  
وقول الآخر<sup>4</sup> :

ضِيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمْلا      وما ارعويتُ وشيباً رأسي اشتعلا  
ونسى ابن مالك أن الشاعر يقدم ويؤخر بما تقتضيه موسيقى الشعر ، فرب كلمة إذا وضعت في موضع آخر أعطت تنغيماً يخالف موضعها الأول ، ومع ذلك أجازوا قياساً على هذه الشواهد أن يقال كما تصوره أمثلتهم المصنوعة : ( عرقاً تصبب زيد ) و ( نفساً طبث ) و ( سمناً عندي منوان ) و ( برأ عندي قفيزان )<sup>5</sup> و ( نفساً طاب زيد ) و ( شيباً اشتعل رأسي )<sup>6</sup> ، ولا أظن أن هناك ما يجبر المتكلم على هذا الأسلوب كما هو الحال في الشعر .

### عمل صيغة المبالغة ( فعل )

أنكر المازني وتابعه المبرد وابن السراج والجرمي ( ت 225هـ ) إعمال صيغة ( فعل ) ويوضح المبرد سبب هذا الإنكار أن (( هذا لا يعمل أنه لما تنتقل إليه الهيئة تقول : فلان حذر ، أي ذو حذر وفلان بطر ، كقولك : ما كان ذا بطر ولقد بطر ، وما كان ذا حذر ولقد حذر ، فإنما هو كقولك : ما كان ذا شرف ولقد شرف ))<sup>7</sup> أي إن المبرد يرى أن هذا البناء لما لا يتعدى في الأصل وهو دال على الوصف كـ ( بطر و أشرف وكريم ولئيم )<sup>8</sup> ، وقد أجاز سيبويه وغير هؤلاء عمل صيغة ( فعل ) في المبالغة قياساً احتجاجاً بقول أبان اللاحقي :

حذرُ أموراً لا تضيّرُ وأمنٌ      ما ليس منجيّه من الأقدار<sup>9</sup>

وأنكر المبرد هذا الشاهد بقوله : (( هذا بيت موضوع محدث وإنما القياس الحاكم على ما يجيء من هذا الضرب وغيره ))<sup>10</sup> وهذه التهمة ذكرها النحويون زاعمين أن سيبويه سأل أبان اللاحقي : هل تُعدّي العرب ( فعلاً ) ؟ قال أبان : فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب ، وأثبتته هو في كتابه ، ورأى بعضهم أن هذه أقصوصة يبطلها شاهد لزيد الخيل<sup>11</sup> :

1 - شرح عمدة الحافظ : 476

2 - المخيل السعدي . ينظر . المقتضب : 36/3 - 37 . الخصائص : 384/3

3 - هو ربيعة بن مقروم الضبي . ينظر . خزنة الأدب : 566/3 . شرح عمدة الحافظ : 476

4 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح ابن عقيل : 671/1 . شرح الأشموني : 663/2

5 - شرح المفصل : 73/2

6 - شرح ابن عقيل : 670/1

7 - المقتضب : 115/2

8 - ينظر . تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في مجازات العرب . الأعلام الشنتمري : 110 .

والأصول في النحو : 125/1

9 - الكتاب : 58/1 . المقتضب : 116/2 . شرح ابن عقيل : 114/3 . ارتشاف الضرب : 191/3

10 - المقتضب : 116/2

11 - ديوان زيد الخيل : 42 . صنعة . د . نوري حمودي القيسي . مطبعة النعمان النجف الأشرف . ( د ، ت ) .

أتاني أنهم مَرْقُونٌ عرضي جحاشُ الكرملين لها فديئ  
وقال أبو حيان الأندلسي : (( وأما ( فعل ) فلا أعلم أحدا حكاها في النثر إنما حكى منه  
سبويه في الشعر ))<sup>1</sup> يشير إلى الشاهدين اللذين ذكرناهما ، ويبدو أن أبا حيان أدرك الفرق  
بين لغة الشعر والنثر ، وانتهى إلى القول بالاختصار في ( فَعَلَ عَلَى المسموع )<sup>2</sup> لكن الذين  
أجازوا عمل هذه الصيغة أجازوا القياس عليها وأن يقال : ( أنا فَرَّقُ زَيْداً وَحَذَرُ عمراً )<sup>3</sup> ومن  
الأمثلة الحديثة ( أَنْتَ حَذَرْتُ أَخْطَاءَكَ ) و ( الْجَنْدِيُّ حَذَرُ عَدُوِّهِ ) و ( جَلَسَ الطَّالِبُ فِي الصَّفِّ  
يَقْظاً عَقْلُهُ )<sup>4</sup> والحقيقة لو تجاوزنا زعم النحاة في أقصوصة أبان اللاحقي وعددنا ذلك الشاهد  
من الشواهد الصحيحة فلن يكون هو وغيره من الشواهد التي ذكرناها إباحة للقياس عليها ؛  
لأنها قليلة ولا يعتد بها من هذه الجهة ، ونقتصر على ما سَمِعَ منها على رأي أبي حيان  
الأندلسي .

ولكن رأي المبرد في مثل هذا البناء ( فَعَلَ ) يراه الباحث وجيها جدا فهو من أبنية الصفة  
المشبهة وقد شعر المبرد منها أنها دالة على الثبوت والدوام لا على تكثير الفعل ، وهذا واضح  
من الأمثلة التي وردت ، فقولهم ( يَقْظاً عَقْلُهُ ) على وجه الثبوت فهو وصف ثابت فيه وغريزة  
له ، لكنهم فهموا من قرينة ( جَلَسَ الطَّالِبُ ) ونصب ( يَقْظاً ) على الحال أنه وصف غير ثابت  
ومنتقل .

### عمل اسم الفاعل المجرى من ( ال )

قيد النحويون عمل اسم الفاعل إذا جرد من ( ال ) بأن يكون دالا على الزمن الحاضر أو  
المستقبل وأن يكون معتمدا على جملة أشياء ومنها الاستفهام والنفي وأكثر ما يرد في أمثلة  
النحاة حرفا الاستفهام الهمزة و ( هل ) و حرف النفي ( ما ) نحو ( أَضَارِبُ زَيْداً عمراً ) و ( ما  
ضَارِبُ زَيْداً عمراً ) و ( أَقَانِمُ الزَّيْدَانِ ) و ( ما قَانِمُ الزَّيْدَانِ )<sup>5</sup> ، ولكن ابن مالك أطلق القياس  
على أسماء الاستفهام الأخرى وأحرف النفي وأفعاله مثل ( لا ، إن ، ليس ، ما الحجازية )  
ولكن ليس له من الشواهد الصحيحة والكثيرة ، بل ما اعتمد عليه من الشواهد لم يظهر فيها  
حرف الاستفهام سوى اسم ( غير ) في النفي ، وربما وجد أكثر من شاهد في اعتماد الوصف  
على النفي بـ ( غير ) نحو قوله<sup>6</sup> :

غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرَحَ اللُّهُوَ      وَلَا تَغْتَرَّرُ بِعَارِضِ سَلَمٍ

وقوله<sup>7</sup> :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ      يَنْقُضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ  
هذا كل ما يمكن أن يعتمد عليه في قياسه الذي احتوى أمثله فحسب نحو ( كَيْفَ جَالِسَ  
الْعِمْرَانِ ؟ ) و ( لَيْسَ قَانِمُ الزَّيْدَانِ )<sup>8</sup> و ( لَا قَانِمُ الزَّيْدَانِ وَلَا الْعِمْرَانِ ) و ( إِنْ قَانِمُ الزَّيْدَانِ )  
و ( لَيْسَ مَنْطَلِقُ إِلَّا الْعِمْرَانِ ) و ( مَا ذَاهِبٌ عَبْدَاكَ ) و في أدوات الاستفهام قوله : ( هَلْ مَعْتَقُ  
أَخَوَاكَ ؟ ) و ( مَا فَاعِلُ الزَّيْدَانِ ؟ ) و ( مَنْ ضَارِبُ الْعِمْرَانِ ؟ ) و ( مَتَى رَاجِعُ الْعِمْرَانِ ؟ ) و (

1 - ارتشاف الضرب : 193/3

2 - المصدر نفسه .

3 - الأصول في النحو : 125/1 . ارتشاف الضرب : 193/3

4 - قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي : 28 - 29

5 - شرح ابن عقيل : 189/1 - 107/3

6 - لا يعرف له قائل . ينظر . شرح ابن عقيل : 95/1

7 - ينسب إلى أبي نواس وليس في ديوانه . ينظر . شرح ابن عقيل : 189/1 . خزانة الأدب : 345/1

8 - شرح ابن عقيل : 189/1



أَيْنَ قَاعِدٌ صَاحِبَاكَ ؟ ) و ( كَيْفَ مُقِيمُ ابْنَاكَ ؟ ) و ( كَمْ مَاكِتٌ صَدِيقَاكَ ؟ ) و ( أَيْنَ قَادِمٌ رَفِيقَاكَ ؟ )<sup>1</sup> ، ولم يعتد أبو حيان بهذا القياس لأنه لاحظ افتقاره إلى السماع ، يقول : ((والمشهور من أدوات الاستفهام الهمزة ، فالأحوط ألا يثبت تركيب من هذه التراكيب التي أجازها ابن مالك إلا بعد السماع ))<sup>2</sup> ، وقد نسج المحدثون أمثلتهم على طريقة القدماء فقالوا : ( ما غَائِبٌ الشاهدان ) و ( لَيْسَ مَحْبُوبٌ الْغَادِرُونَ ) و ( كَيْفَ جَالِسٌ الضيُوفُ ؟ ) و ( مَنْ مُكْرِمٌ الْآبَاءُ ؟ ) و ( متى قَادِمٌ السَّائِحُونَ ؟ )<sup>3</sup> .

### تقديم الصفة على الموصوف

أجاز بعض النحاة تقديم الصفة على الموصوف إذا كانت لاثنتين أو جماعة وقد تقدّم أحد الموصوفين قياساً على شاهد شعري غير معروف صاحبه وهو :  
ولسنتُ مُقَرّاً للرجال ظلاماً      أبى ذاك عمي الأكرمان وخالياً  
فأجازوا قياساً عليه أن يقال : ( قَامَ زَيْدٌ الْعَاقِلَانِ وَعَمَرُو )<sup>4</sup> .  
إنّ مثل هذا الأسلوب لم يرد في لغة العرب ، ولا أستبعد أن يكون هذا الشاهد مصنوعاً ، ثم إنّ فيه خرقاً لطبيعة القانون النحوي الذي يرى أنّ النعت جزء من المنعوت فهما كالاسم الواحد لذا لا يجوز أن يتقدم أحدهما على الآخر ، إنّ تقدّم شيء من ذلك فقد خرج من باب النعت<sup>5</sup> .  
فهذه جملة من المسائل التي أعرضنا عن بعضها تبين منها أن قياس النحاة لم يكن خاضعاً للضوابط التي تبناها ومنها القياس على الأكثر والكثير ، فقاموا على القليل والشاذ والنادر ، ولم يتجاوز حدود أمثلة النحاة المصنوعة ، ثم ما رأيناه في طبيعة شواهدهم التي لا يصلح أكثرها للقياس عليها .

1 - ارتشاف الضرب : 27/2

2 - المصدر نفسه .

3 - النحو الوافي : 449/1 - 450

4 - مغني اللبيب : 803

5 - ينظر . الكتاب : 210/1

# الفصل الرابع

اللهجات في المثال

النحوي المصنوع

## أولاً : اللهجات في الدرس النحوي

لقد عانى الدرس النحوي جملة مشكلات لعلّ أكبرها أثراً فيه ظاهرة الخلط بين مستويات الأداء اللغوي ، وما ترتب عليها فيما بعد من مشكلات عقدت الدرس النحوي وفردت مسائله وانتهت الكتب النحوية بسببها إلى هذه الموسوعات الكبيرة ، وهذا يدعونا الآن أن نسأل : هل نظر النحاة إلى اللغة الفصحى على أنها مستوى خاص واللهجات مستوى آخر ، أو رأوا أن الفصحى هي اللهجات نفسها على تعددها وطول الزمن بها ؟ فأى هذين الاعتبارين أخذ به النحاة ؟ .

إنّ النظر في أي كتاب نحوي واحد يجعلنا نجيب عن هذا السؤال فنقول إنهم أخذوا بالاعتبار الآخر وهذا ما يبرز واضحاً في منهجهم الذي يقضي بأن الفصحى هي لهجات القبائل جميعها (( والذي يكشف عن هذا التصور ويدلّ عليه مواقف النحاة أنفسهم في عصر الاستشهاد النحوي ، فقد كانوا يلجؤون إلى جمع ما أطلقوا عليه اسم ( المادة اللغوية ) من كل سبيل : بالرحلة إلى البادية ، وبالأخذ عن البداة الراحلين إلى المدن ، وكان السماع أهم الأساليب التي أعانته في هذا المجال وهم في سماعهم لم يفرقوا بين قبيلة وأخرى من القبائل التي استقر عندهم فصاحتها ، دون أن يفتنوا إلى وجود فوارق تركيبية ودلالية تميز فيما يسمعون بين المستويات اللهجية ومستوى اللغة الفصحى ))<sup>1</sup> ، وقد كان لهذا التصور آثاره البعيدة والسيئة في دراسة اللغة على تعدد مستوياتها وتنوع أساليبها في مجالاتها كافة : الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية ، ففي الدراسة الصوتية رأوا (( أنّ الخصائص الصوتية اللهجية ظواهر لغوية تنتمي إلى اللغة الفصحى في الوقت الذي تنسب فيه إلى اللهجات )) وعلى هذا الأساس يجوز في الفصحى مثلاً زيادة سين على كاف المؤنث وفقاً قياساً على أنّ من العرب من يقول : ( مررت بكس ) و ( نزلت عليكس )<sup>2</sup> ويجوز فيها كسر فاء (( كل ما كان وسطه حرف حلق مكسوراً ... كقولك : ( بعير ، رغيغ ، رحيم ) وهي لغة بني تميم ))<sup>3</sup> بل من اللغويين من أجاز كسر ( فعيل ) وإن لم يكن فيه حرف حلق اعتماداً على أن من العرب من يقول : ( كثير و كبير و جليل و كريم )<sup>4</sup> .

إن إدراك اللغويين العرب لاتصال هذه الظواهر الصوتية باللهجات بعينها لم يسلم إلى ما كان ينبغي أن يفتنوا إليه وهو وجود فوارق أساسية في المجال الصوتي بين اللغة من ناحية واللهجات من ناحية أخرى ، ثم بين اللهجات بعضها مع بعض ، ولكنهم على العكس من ذلك تصوروا أن هذه الظواهر المتناقضة تنتمي إلى المستوى الذي تنتمي إليه اللغة ، وأنه ليس ثمة فوارق نوعية بين هذه اللهجات واللغة الفصحى وإن كان ثمة فوارق في الدرجة بين اللهجات بعضها مع بعض طبقاً لمدى شيوخ تلك الخصائص الصوتية أو عدم شيوخها ، ويرى أحد الباحثين أن تصور النحاة هذا جعلهم يخرجون بنتيجتين على جانب كبير من الأهمية في مجال الدرس اللغوي (( ... الأولى اتصاف اللهجات العربية المعترف بها في البحث اللغوي جميعاً

1 - تقويم الفكر النحوي . د . علي أبو المكارم : 157 . الطبعة الأولى . دار الثقافة . بيروت . لبنان . 1975 م

2 - سر صناعة الإعراب . ابن جني : 203/1 . تحقيق . د . حسن هندواي . الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق . 1985 .

3 - تثقيف اللسان وتلقيح الجنان . ابن مكي الصقلي : 227 . تحقيق . د . عبد العزيز مطر . القاهرة 1966

4 - المصدر نفسه .

بالفصاحة ، واعتبار ( كذا ) الفوارق بينها مجرد فوارق في درجة الفصاحة وحدها ... والثانية ( كذا ) التوحيد بين اللغة وبين ( كذا ) لهجة قريش ، بناء على ما في تصورهم من أن القرآن إنما أنزل بلغة قريش أفصح لغات العرب وأصفها <sup>1</sup> ) ولكن لم يرتض الدارسون المعاصرون أياً من هاتين النتيجتين أو يقرؤا الأساس الذي أسلم إليهما ، كذلك أجاز اللغويون العرب عدداً من الصور الصوتية المختلفة باختلاف النطق اللهجي وخصائصه للكلمات ، فقد أجاز أن تتعاقب في عدد كبير من الكلمات في العربية الفصحى ( الفاء والثاء ) و ( اللام والنون ) و ( الميم والباء ) و ( العين والحاء ) و ( السين والتاء ) و ( الحاء والجيم ) و ( النون والميم ) و ( الهاء والحاء ) و ( الهاء والعين ) و ( الهاء والحاء ) و ( الدال والتاء ) و ( السين والثاء ) و ( الثاء والذال ) ... الخ من هذه الصور التي تبين العلاقة بين الصوتين ربما كانا متقاربين أو مختلفين ، ولذلك من المؤكد أن إجازة الصور الصوتية المختلفة للكلمة الواحدة في اللغة الفصحى لا تركز على غير التصور المخطئ الذي تقرر فيه أن الخصائص اللهجية كافة يمكن أن تمتد إلى اللغة بعدد اللهجات وحداتها المكونة لها ، ومن المؤكد أيضاً (( أن هذه الأخطاء الصوتية قد تركت آثاراً عميقة المدى في المعاجم العربية ، فقد تعددت المواد اللغوية فيها بتعدد الصور المقولة بها ، كذلك كان لها آثارها الكبيرة أيضاً في ظاهرتي : الترادف والاشتراك اللفظي )) <sup>2</sup> .

ومن آثار الخلط في الصيغ ومنها تصريف الأفعال ما نلاحظه من اختلاف في تصريف صيغة الماضي من الثلاثي والمضارع بين اللهجات ولاسيما لهجتَي قريش وتميم <sup>3</sup> ، فإذا فتحت قريش عين الفعل الماضي فقالت ( زَهَدَ وَحَقَّدَ ) كسرتها تميم غالباً وقالت : ( زَهَدَ وَحَقَّدَ ) ، وفي المضارع يتجلى الاختلاف بين اللهجات أولاً في حركة حرف المضارعة ، فقبيلتا أسد وقيس تكسره يقولون : ( تَعْلَمُ وَتَعْلَمُونَ ) على حين تفتح بقية اللهجات <sup>4</sup> . والاختلاف في صيغ المشتقات مبني على الاختلاف بين اللهجات ويتضح ذلك في صيغ المصادر وأمثلة المبالغة <sup>5</sup> ، وصيغة ( فَعِيل ) بمعنى فاعِل ، فهي بفتح الفاء في معظم اللهجات ، ولكن من تميم مَنْ يكسرها <sup>6</sup> .

كذلك يلاحظ الأمر نفسه في صيغ جمع التكسير واختلافها ، فمردها في مجموعها إلى فوارق لهجية وأهم هذه الاختلافات ما يتصل بتعدد صيغ الجمع لمفرد واحد ، فإن من هذه الصيغ ما يطرد والمطرود منها يعود إلى لهجات شائعة مسموعة كثيراً ، أما غير المطرود فينتمي إلى لهجات أقل شيوعاً .

وربما وجدنا من الباحثين من يرى فروقا بين صيغة وأخرى من جهة المعنى ، أي إن هناك اختلافاً في معاني هذه الصيغ فقد (( يكون للكلمة الواحدة أكثر من معنى بأن تكون اللفظة مشتركة فيفرق بينها في الجموع أو يكون معناها واحداً غير مشترك ولكن جموعها تختص بمعانٍ مختلفة وذلك نحو : الربيع ، فإن ربيع الكلاً يجمع على أربعة ، ويجمع ربيع الجدول على

1 - تقويم الفكر النحوي : 166

2 - المصدر نفسه : 170

3 - ينظر . المزهر في علوم اللغة وأنواعها . السيوطي : 276/2

4 - ينظر . الصاحبى . ابن فارس : 19

5 - ينظر . المزهر 276/2

6 - ينظر . المنصف . ابن جني : 19/1 . تحقيق . إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين . دار إحياء التراث مصر .

1967 .

أربعاء))<sup>1</sup> و على منهجه هذا لابد من وجود معنى يفرق بين صيغة جمع ( عبيد ) و ( عباد ) و ( كفار ) و ( كفرة ) وغيرها ، ويحاول فاضل السامرائي وأضرابه في حقيقة الأمر أن يحمل الصيغة أكثر من طاقتها ، ونجد هذا المنحى عند القدماء كما فعل أبو هلال العسكري في كتابه ( الفروق في اللغة ) .

أما التأثير في النحو بسبب هذا الفهم المخطئ اللهجات القبلية وعدّها من اللغة الفصحى فواسع ومن الصعب أن يوجد باب من أبواب النحو العربي دون أن نلمس فيه بشكل أو بآخر أثر اللهجات القبلية ، ولعلّ أوضح هذه المسائل في باب النفي تتردد لغتا الحجاز وتميم في عمل ( ما ) النافية العاملة عمل ( ليس ) وعمل ( إلا ) في الاستثناء المنقطع بين اللهجتين أيضا ولغة هذيل في استعمال ( متى ) حرف جر ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي<sup>2</sup> :

شرين بماء البحر ثم ترفعت متى لُجج خُضرٍ لهنّ نبيج

وتظهر لغة بني عقيل ( لعلّ ) بخلاف استعمالها المشهور فيجرّون بها الاسم كقول كعب بن سعد الغنوي :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة لعلّ أبي المغوار منك قريب<sup>3</sup>

وأجاز النحاة أن تعمل ( مذ ) فيما يليها الجر أخذا بلغة قريش ومزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ، والرفع أخذا بلهجاتي أسد وتميم ، وأجازوا أن تعمل ( إن ) النافية عمل ( ليس ) أخذا بلغة أهل العالية<sup>4</sup> ، وأجازوا الجزم بـ ( أن ) أخذا بلهجة بعض بطون ضبة وهم بنو صباح<sup>5</sup> ، وأجازوا الجزم بـ ( لن ) أخذا ببعض اللغات ، وجواز النصب بـ ( لم )<sup>6</sup> ، وتبدو آثار اللهجات واضحة في أبواب النحو وهي تصور لنا اللغة التي ينطق بها العرب على أنها أمشاج مجتمعة ولكنها متنافرة وقد خلف هذا أعمق الأثر في البحوث اللغوية بعامة والنحوية بشكل خاص .

ولو أتيح للدراسات اللغوية والنحوية أن تتخلص من هذا الخطأ وأن تتقي هذا الخلط وأن تصل إلى تحديد لمستوى النصوص التي تتناولها بالدرس والتحليل لأمكن تذليل عقبة مهمة من العقبات التي تعترض البحث اللغوي وتبدد جهوده وتستنفد طاقاته .

## ثانيا : مشكلات الخلط و نتائجها

إنّ عمل النحاة حينما عمدوا إلى حشر لهجات العرب بكل أشكالها إلى جانب اللغة الموحدة التي هي أكثر شيوعا ولّد صعوبات ومشكلات في الدرس النحوي ولعلّ أبرزها :

أ - مشكلة ( اضطراب القواعد النحوية ) الذي جاء نتيجة هذا الخلط و ( تصادم الاقيسة ) فان أساس القاعدة الضابطة هو الاطراد والعموم الذي يهون به على الذهن تمثل الأصل الشامل تمثلا يرجع إليه في التطبيق والاستعمال ، ولكن الطريقة التي درس بها النحويون اللغة على أنها مجموع لهجات العرب لم تدع قاعدة واحدة تسلم من التناقض بسبب التزامهم هذا المنهج ، فإذا كان الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا أمكن أن يكون العكس أخذا بما سمع عن بعض العرب ، وإذا كان الشائع عدم مراعاة المطابقة بين الفعل والفاعل من جهة العدد أمكن مراعاتها

1 - معاني الأبنية العربية . د . فاضل السامرائي : 133 . الطبعة الأولى . الكويت . 1981

2 - ديوان الهذليين : 51/1 - 52 . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة 1965

3 - شرح شواهد مغني اللبيب : 236

4 - همع الهوامع : 124/1 - 125

5 - المصدر نفسه : 3/2

6 - المصدر نفسه : 56/2

احتراما لبعض لهجاتهم التي سمعها النحاة ، وكذلك يذكرون الحكم العام في لسان العرب لـ (لعلّ ( و ( لم ) و ( لن ) و ( أن ) المصدرية الناصبة ، فالأولى تنصب الاسم وترفع الثاني ولكن لغة عقيل تختار الجر ، وربما وجدنا بعضهم يختار لها أن تنصب الاسمين ، والثانية تجزم الفعل ولكنها أهملت في بعض اللغات حملا لها على ( ما ) غير العاملة فجاء الفعل بعدها مرفوعا أخذها ببعض اللغات من جهة وأجازوا أن تكون أيضا ناصبة للفعل بعدها جريا على لغة أخرى . وإذا كان الحكم العام للأداة ( لن ) النصب للفعل المضارع فقد شاعت في بعض اللغات كونها جازمة ومثلها ( أن ) في لغة بني صباح .

وكل ذلك مرده إلى عدم مراعاة العرف اللغوي ( ) واقتصار هذا العرف على زمن خاص وبيئة خاصة ؛ لأنه إذا لم يحدد الزمن والبيئة تعرض النطق والدراسة كلاهما للخلط وعدم الدقة ؛ إذ لا يصح أن يتحكم عرف لغوي لبيئة خاصة في بيئة أخرى ( )<sup>1</sup> ، فلم يحدد النحاة بيئة واحدة معينة صالحة للدراسة ولم يحصروا ذلك في زمن معين ، بل شمل مساحات واسعة من القبائل العربية التي تتخالف نطوقها وحقبة زمنية ممتدة في ثلاثة قرون وهي حقبة طويلة لا يمكن أن يُطمأن إلى اللغة فيها من حيث بقاؤها على حالة واحدة ساكنة ، بل تعرض لها أنماط من التغيير ، فقد أدى تناول اللغة في هذه المساحة الزمنية الواسعة إلى أن تكون المادة اللغوية غير متجانسة ، وقد ترتب على ذلك أيضا ( ) أن تكون القاعدة المبنية على هذه المادة متعارضة متصادمة ينقض بعضها بعضا ، وقد تجلّى هذا التصادم والتعارض في القواعد في كثرة الوجوه التي تروى للظاهرة الواحدة أو في الموضوع النحوي الواحد ، وكان المنهج السليم يقضي بأن يقصر النحاة دراستهم للغة على عصر محدد يضمن فيه استقرار اللغة ومحافظة على خصائصها بحيث لا تحدث في أثنائه تغيرات ذات أهمية ( )<sup>2</sup> ، إذن كان ينبغي للعلماء ألا يخلطوا بين اللغات لكنهم لم يتنبهوا لهذا التحرز المهم فخلطوا بين اللغات المتعددة وانعكس أثر ذلك على الدراسة بصورة ضارة نتيجة هذا المبدأ ، ويمكن ( ) التحقق من مظاهر ذلك بتصفح كتاب ( ارتشاف الضرب ) لأبي حيان - وهو أحد المطولات التي عنت باللغات في مسائل النحو - حيث ( كذا ) تضطرب الأفكار وتتعدد الوجوه وكل منها يجد سنده في اللغات التي تتدافع وتختلط ( )<sup>3</sup> والتي تتدارك على القاعدة العامة أو تنقضيها تماما في كثير من الأحيان مما زاد من تعقيد النحو ( ) فلو أن الرواة وقفوا في استنباط قواعدهم عند اللغة الأدبية التي جاءتهم موحدة وممثلة في الآداب الجاهلية والقرآن الكريم لجنبوا أنفسهم الكثير من المهاترات والجدل حول ما يجوز وما لا يجوز ، ولكنهم حاولوا إقحام تلك الصفات المحلية للهجات العربية فبدت لنا القواعد اللغوية مضطربة متعددة الوجوه ( )<sup>4</sup> .

#### ب - المفاضلة بين اللغات

وبسبب هذا الخلط بين اللهجات وإقحامها في الدرس النحوي إلى جانب اللغة الموحدة يبرز أثر آخر وهو ( المفاضلة بين اللغات ) فانهم لاحظوا أن اللغة الشائعة هي مألوفة عند الناطقين وتجري على ألسنتهم من غير أن يشعروا بغربة تأليفها ، في حين أن اللهجات المحلية الأخرى هي على نقض قوانين اللغة المثلى وقد تصادمت معها فهنا بدأ النحويون يُظهرون نزعة إزاء هذه اللغات وهي نزعة استهجان هذه اللغات وتضعيفها وجعلها لغات قبيحة وردنية أو استحسانها في حين آخر ، فنجد سيبويه وغيره من النحاة يردُّ تراكيب ويرفضها ؛ لأنها وافقت

1 - المستوى اللغوي للفصحى واللهجات والنثر والشعر . محمد عيد : 11

2 - مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د. نعمة رحيم الغزاوي : 136

3 - الرواية والاستشهاد باللغة : 165

4 - في اللهجات العربية . إبراهيم أنيس : 48 . الطبعة الرابعة . مكتبة الأنجلو . 1973

لغات للعرب قال : (( وتقول : ( مررتُ بعبدِ الله خيرَ منه أبوه ) فكذلك هذا وما أشبهه ، ومن أجرى هذا على الأول فإنه ينبغي له أن ينصبه في المعرفة فيقول : ( مررتُ بعبدِ الله خيراً منه أبوه ) وهي لغة رديئة ))<sup>1</sup> وقوله : (( ومن العرب مَنْ يقول (خمسة عشر ك ) وهي لغة رديئة ))<sup>2</sup> وقوله في حكاية يونس في نصب المصادر المبهمة ( أما العبيدُ فذو عبد ) و ( أما العبدُ فذو عبد ) و (( هذا قبيح ضعيف ؛ لأنك لو أفردته كان الرفع الصواب ؛ فخبث إذا أجرى غير المصدر كالمصدر وشبهوه بما هو في الرداءة مثله وهو قولهم : ( ويل له وتب ) ... ))<sup>3</sup> .

لقد أكدت الدراسات الحديثة أنه (( ليس هناك لغة رديئة وأخرى جيدة ... وإذا كان صرف العامية ونحوها يختلفان عن صرف الفصحى ونحوها ، فليس معنى هذا أن العامية خطأ أو لغة رديئة ، هي خطأ بالنسبة إلى الفصحى وليس بالنسبة إلى ما يقوله الناس ))<sup>4</sup> أما إذا نصّ الدارس في استقرار اللغة على الاستحسان أو الاستهجان (( فقد أقحم على موقفه الوصفى معنى دخيلاً يتعلق بآرائه الشخصية أو إحساسه تجاه الاستعمال ، لكن لا علاقة له بوصف اللغة ، وهو مرفوض من وجهة النظر الحديثة فليس من عمل الباحث أن يفاضل بين اللغات أو اللهجات ، وليس من عمله أن يصف مسلك اللغة بالجودة أو الرداءة ؛ إذ يجب عليه ... أن يصف خصائص هذا النظام فقط ، سواء منه ما كان مطرداً أم ما تفرد عن هذا الاطراد ))<sup>5</sup> ؛ لأن كل لغة أو لهجة هي في حقيقتها نظام اجتماعي يحقق الصلة بين الناطقين به ، هي سلوك وعادة نطقية فليس من الصحيح أن نذريها أو نعيبها أو نهزأ بمن يسلك على وفق نظامها .

لقد أقحم النحاة هذه الأحكام على مادة اللغة نتيجة الفهم العام للغات القبائل ؛ إذ عدوها جميعاً من اللغة الفصحى ولم يتوقف الأمر عند الاستحسان أو الاستهجان المجرد (( بل انعكس تأثير ذلك على دراسة النحو العربي باستخدام ذلك في مجالات النزاع وتعدد الآراء حول (كذا) المسائل بهدف تقوية رأي أو استضعاف آخر ))<sup>6</sup> إذن لا تمييز في علم اللغة الحديث بين لغات بدائية وأخرى متطورة ، فجميعها تعكس واقعاً اجتماعياً وحضارياً يكون خصائصها وجوانبها المتعددة ... وما كان ليحصل هذا التفاضل لو أنهم احترمو ( السماع ) الذي اعتمدوا عليه وصانوه من كل (( موضوع ، ومن احترامه تحري المسموع منه ، فلا يدرس فيه كلام الذين فسدت لغتهم من أعراب الحطمية وأشياخ قطريل ، ومن احترامه ألا نساوي بين القليل والنادر والأكثر والشائع فنغمط حق هذا الأخير ، وأن حشرنا فيه الضعيف والشاذ والخطأ مما يقع فيه أعراب السواد ... خفر لدمته ونقض لعهد ))<sup>7</sup> .

### ثالثاً : القياس على لغات العرب

بكر النحويون كافة في الأخذ بالقياس على لغات العرب جميعها منذ بداية دراسة اللغة بشكل عام والنحو بشكل خاص ، وهذا ما نجده عند الخليل وسيبويه حينما يصفان وجهاً بأنه ( عربي مع قلته وعدم مسايرته للشائع ، وقد أشاروا إلى صحته ، وهذا إيذان منهما بمحاكاته

1 - الكتاب : 31/2

2 - المصدر نفسه : 299/3

3 - المصدر نفسه : 289/1

4 - نحو عربية ميسرة . د . أنيس فريحة : 75 . دار الثقافة . بيروت 1955

5 - المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر : 96

6 - المصدر نفسه : 97

7 - من تاريخ النحو . سعيد الأفغاني : 74 . دار الفكر . بيروت

والقياس عليه ، ولذلك جاء بعدهما ابن جني وكان عمله صريحا بلا إشارة حينما عقد فصلا في كتابه ( الخصائص ) تحت عنوان (( باب اختلاف اللغات وكلها حجة )) فهو يقول : (( اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال ( ما ) يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين في أعمالها ؛ لأن لكل من القولين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله ، وليس لك أن تردّ إحدى اللغتين بصاحبتهما ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيّلتها - لكن غاية ما لك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أنّ أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسأ بها ، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا ... هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين ، فأما أن تقل إحداهما وتكثر الأخرى جدا فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما ))<sup>1</sup> فابن جني يفتح الباب أمام القياس لا يشمل ما شاع في لسان العرب بل كذلك يشمل لهجات القبائل العربية الأخرى وإن كانت ضعيفة أو رديئة ومخالفة للقوانين المبنية على الشائع والمطرّد ، ويستحسن ابن جني أن يتخير المتكلم ما يقوى ويشيع من اللهجات ، بيد أنه إذا استعمل اللهجات الضعيفة لم (( يكن مخطئا لكلام العرب ، لكنه كان يكون مخطئا لأجود اللغتين ، فأما إن احتاج إلى ذلك في شعر أو سجع فانه مقبول منه غير منعي عليه ، وكذلك إن قال : يقول على قياس من لغته كذا ويقول على مذهب من قال كذا وكذا ))<sup>2</sup> ثم يقول ابن جني مصورا الحكم الأخير في هذا الموضوع : (( وكيف تصرفت الحال فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ))<sup>3</sup> .

إن فلسفة ابن جني هذه قاصرة ومقصرة وتؤدي إلى المشكلات التي ذكرناها ، بل لو أخذنا بهذه الفلسفة لصار النحو أخلاطا من القواعد متضاربة متعارضة ، وسنجد النحو خاضعا لفوضى لا تنفك عنه ، فالفاعل يكون مرفوعا ومنصوبا وساكن الآخر ، وغيرها من الأحكام التي ستظهر في ظل هذه الفلسفة والقياس الواسع ، مع أن غاية ما يبتغيه اللغويّ الدارس للغة أن تكون اللغة محتفظة باطراد القواعد ما أمكن ولا يكون ذلك مع هذه الفلسفة التي أخذ يرددها النحويون بعد ابن جني أمثال أبي حيان الأندلسي الذي يقول : (( كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ))<sup>4</sup> ، ويلاحظ أن هناك نحويا من الفريق الكوفيّ إزاء ابن جني في هذا الموضوع ولكنه يخالفه في هذه النظرة من ناحية القياس على اللغات أي الجانب العمليّ ، وهو الفراء الذي يقول : (( واعلم أن كثيرا مما نهيتك عن الكلام به من شاذ اللغات ومستكره الكلام لو توسعت بإجازته لرخصت لك أن تقول : ( رأيت رجُلان ) ولقلت : ( أردتُ عن تقول ذاك ) ولكن وضعنا ما يتكلم به أهل الحجاز وما يختاره فصحاء أهل الأمصار ، فلا نلتفت إلى من قال : يجوز ، فانا سمعناه ، إلا أنا نجيز للأعرابي الذي لا يتخير ، ولا نجيز لأهل الحضرة والفصاحة أن يقولوا : ( السلام علاكم ) ولا ( جيت من عندك ) ... ))<sup>5</sup> ، ما الذي يفهم من نص الفراء بشكل عام ؟ إن الفراء يقرر وجود كثير من ظواهر اللهجات التي سمعها العلماء وأخذ بهذا السماع كله بعضهم ، وانتقى من ذلك آخرون ، وإن كان الجميع على القبول بصورة عامة ، فمثلا في النص السابق منع الفراء مجارة الجماعة الذين يلزمون المثني الألف في كل الأحوال الإعرابية كما في قولهم : ( رأيت رجُلان ) أما إبدال الهمزة عينا في ( أن ) والياء ألفا في ( علاكم ) وتسهيل الهمزة في

1 - الخصائص : 10/2

2 - المصدر نفسه : 12/2

3 - المصدر نفسه .

4 - المزهر : 103/1

5 - تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة . الجواليقي : 5 . تحقيق . عز الدين التنوخي . مطبوعات المجمع العلمي العربي . ( د ، ت ) .



( جنت ) وفتح الدال في ( عندك ) فهي من ظواهر اللهجات التي يفهم من الفراء رفضها أو الأخذ بها وإن خالفه في ذلك الآخرون .

لقد جانب النحاة الصواب حينما أدخلوا هذه اللهجات إلى جانب التيار الأكثر والأشيع بسبب ما انتهى إليه النحو العربي من مشكلات ونتائج ويمكن أن يتخلص النحو العربي من ذلك بتنقيته بإزالة كل ما كان منسوباً إلى لهجة قليلة أو ( ضعيفة ) على حدّ تعبيرهم وتصطدم مع الكثير .

### رابعاً : اللهجات في المثال النحويّ المصنوع

وجدت من جملة المجالات التي يستعمل فيها النحاة المثال النحويّ المصنوع هو تصوير لهجات العرب بأتماطها المختلفة ، وقد ذكرت آنفاً أن النحاة تجاوزوا حدود وظيفة المثال التي أجمعوا عليها وهي ( التقريب والتوضيح ) ففي رأي الباحث أنه لا يمكن قبول صور هذه اللهجات في هذه الأمثلة الصناعية التي يؤلفها النحويّ الدارس نفسه ، فربما أدى هذا الأمر إلى خلق لهجة أو لغة ليس لها مستند تاريخي ، أو ما يقوي نسبتها إلى قبيلة عربية ، وهنا يكمن الخطر ، ولعلنا نستفيد هنا من قول رمضان عبد التواب في لهجة ( الكشكشة ) المنسوبة إلى ربيعة ومضر وأسد يقول : ((أما إلحاق كاف المؤنثة شينا فلم يوردوا له شواهد من الشعر أو من النثر ، و إنما اكتفوا بالتمثيل لذلك بقولهم ( رأيتكش و بكش و عليكش )...))<sup>1</sup> ، و من ذلك أيضاً مجيء الحال من النكرة فان عبد القاهر الجرجاني يرى أنه لغة للعرب ولكنها قليلة وعليها جاءت بعض النصوص<sup>2</sup> ، وقد مثل لها سيبويه وغيره بقوله : ( فيها قائماً رجلاً )<sup>3</sup> ، وسأشير في هذا الفصل إلى بعض النطوق التي نسبت إلى العرب بلا دليل .

إن دراسة اللهجات على جانب كبير من الأهمية لو أتيح لها المكان الصحيح إذ يخصص لها بحث مستقل غايته الوقوف على خصائص لغة هذه القبيلة أو تلك ولاسيما إذا كانت هذه الدراسة في ضوء شواهد صحيحة واردة عنهم وليس كما فعل النحويون حين مثلوا لها ، كما (( أن جمع المادة اللغوية من عدة قبائل وخلطها على الوجه الذي اختاره اللغويون الأوائل مفيد أتم الفائدة في حصر صيغها وتجميع مفرداتها وتراكيبها ولمّ شتات أبنيتها ولكنه مسيء إلى ضبط حروفها ضبطاً إعرابياً واستخلاص القواعد النحوية منها لما يحدثه من أحكام متعارضة متضاربة في كل مسألة وكان جديراً بالنحاة الأوائل أن يتنبهوا لهذا عند وضعهم النحو واستنباطهم قواعده وأن يسلكوا مسلكاً بعيداً عما يسيء ، متفقاً مع ما يعرفونه من أن لغات القبائل وإن تشابهت في أمور كثيرة تختلف في أخرى ))<sup>4</sup> وكان واجب الحيلة يقضي عليهم أن يلجؤوا إلى إحدى طريقتين (( الأولى وضع نحو خاص لكل قبيلة يسائر لغتها ولهجتها ويلانم لسانها دون غيرها من القبائل فيجيء نحو صافيا لا بليلة فيه ولا اضطراب ولا اشتراك ، الثانية ( كذا ) اختيار مثل لغويّ بلاغيّ أسمى ليكون وحده المرجع الذي تستنبط منه القواعد النحوية الموحدة فإذا تمّ استنباطها وجب على الناطقين بالعربية اتباع أحكامها لا ينفرد بهذا قبيل دون قبيل ولا فرد دون آخر، واستخدموها ( كذا )<sup>5</sup> جميعاً في لغتهم العلمية والأدبية وسائر

1 - فصول من فقه اللغة العربية : 144 - 145

2 - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 208/1

3 - الكتاب : 276/1 . الخصائص : 213/1 . شرح المفصل : 79/2 . شرح ابن عقيل : 640/1

4 - اللغة والنحو بين القديم والحديث : 106

5 - الصواب : ( استعملوها ) .

نواحيهم الجديدة . أما الشؤون اليومية الراتبة التافهة فلكل لغته ولهجته الخاصة إن شاء استعملها أو استعمل اللغة الرسمية المشتركة))<sup>1</sup> .

إنَّ الأنسب لنا اليوم أن نتخير عند الضبط اللغة الضاربة في الفصاحة الشائعة بين اللغات المتعددة ؛ لنقتصر عليها في استعمالنا تاركين غيرها من اللغات واللهجات القليلة توحيدا للتفاهم وفرارا من البلبلة الناشئة من تعدد اللهجات واللغات بغير حاجة ماسة ، فعلى أن نعرف تلك اللغات في مناسباتها ويستعين بها المتخصصون على فهم النصوص الواردة بها دون محاكاتها في الضبط أو القياس عليها ، بل علينا أن نجرد الكتب التعليمية من هذه المستويات وألا نشير إليها تخلصا من مشكلاتها وتفاديا نتائجها .

وقد وردت مسائل كثيرة في النحو تنصُّ على هذه اللغات المحلية التي تتعارض مع اللغة الفصحى ولم يكتف النحاة في بعضها بالشواهد بل زادوا عليها الأمثلة المصنوعة واكتفوا حيناً بالأمثلة وربما كان السبب في ذلك افتقارهم إلى الشواهد أو لأنها لهجات قديمة انقرضت ولم يبق لها آثار يمكن الاعتماد عليها ، وفيما يأتي عرض لبعض هذه المسائل .

### بناء صيغة ( فَعَالٍ ) هي الأسماء والمجرأها

ومثال ما جاء على هذه الصيغة ( حَذَام ) و ( قَطَام ) فأهل الحجاز يبنونه على الكسر في كل الأحوال فيقولون : ( جاءَني حَذَام ) و ( رأيتُ حَذَام ) و ( مررتُ بحَذَام ) وعلى هذا قول أحدهم :<sup>2</sup>

إذا قالت حَذَام فصدقوها فإنَّ القول ما قالت حَذَام  
وأما لغة بعض بني تميم فيعربونه بالضم رفعا وبالفتح نصبا وجرا أي أعراب ما لا ينصرف فيقولون : ( جاءَني حَذَامُ ) و ( رأيتُ حَذَامَ ) و ( مررتُ بحَذَامِ )<sup>3</sup> .

### ( هَلَمْ ) هي لغة الحجاز وتميم

يستعمل الحجازيون ( هَلَمْ ) ملتزمين فيها طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب المخاطب بها فيقولون : ( هَلَمْ يا زيدُ ) و ( هَلَمْ يا زيدان ) و ( هَلَمْ يا زيدون ) و ( هَلَمْ يا هندُ ) و ( هَلَمْ يا هندان ) و ( هَلَمْ يا هندات ) و على لغتهم جاء قوله تعالى : ﴿ والقائلين لإخوانهم هَلُمُّوا إلينا ﴾<sup>4</sup> وقوله تعالى : ﴿ قلْ هَلُمُّوا شهادكم ﴾<sup>5</sup> ولغة تميم تلحقها بالضمائر البارزة بحسب المخاطب بها فيقولون : ( هَلَمْ وهَلْمَا وهَلُمُّوا وهَلُمُّنْ وهَلْمِي )<sup>6</sup> .

1 - المصدر نفسه : 107

2 - هو لجيم بن صعْب . الشاهد في شرح ابن عقيل : 63/1 . مغني اللبيب : 291

3 - شرح قطر الندى : 16 - 17

4 - الأحزاب / 18

5 - الأنعام / 150

6 - شرح قطر الندى : 33

### اللغات في الأسماء الستة

وردت لغات في الأسماء الستة إلى جانب اللغة الفاشية وهي المعربة بالحروف بالواو رفعا وبالألف نصبا والياء جرا ، ومن هذه اللغات ما جاء في لفظة ( أب وأخ وحم ) وهي لغة النقص أي مجردة من أحرف المد التي فيها عن بعض العرب وإعرابها بالحركات الظاهرة بالضممة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا يقولون : ( هذا أبه وأخه وحمها ) و ( رأيت أبه وأخه وحمها ) و ( مررت بأبه وأخه وحمها ) وعليه قوله <sup>1</sup> :

بأبه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم

وقيل في هذه اللغة إنها نادرة <sup>2</sup> . وهناك لغة أخرى في الأسماء الثلاثة وهي إلزامها الألف رفعا ونصبا وجرا نحو ( هذا أباه وأخاه وحمها ) و ( رأيت أباه وأخاه وحمها ) و ( مررت بأباه وأخاه وحمها ) <sup>3</sup> ونحو ( أباك كريم ) و ( إن أباك كريم ) و ( أثيت على أباك ) <sup>4</sup> وعلى هذه اللغة قول الشاعر <sup>5</sup> :

إن أباه وأبا أباه قد بلغا في المجد غايتها

كذلك هناك لغة أخرى في الاسم السادس ( هن ) فإذا استعمل مضافا فجمهور العرب تستعمله معربا بالحركات ويبدو أن هذا السبب هو الذي دعا المحدثين إلى استبعاده من الدرس الحديث لا غيره ، فيقولون : ( جاء هنك ) و ( رأيت هنك ) و ( مررت بهنك ) فهذه اللغة المشهورة في كلام العرب ، وهناك لغة أخرى تجريه مجرى الأسماء الأخرى فتعربه بالحروف بالواو والألف والياء وهي لغة مخالفة للكثير وقليلة جدا ، ويقال إنه لم يطلع عليها بعض النحاة أمثال الفراء والزجاجي فأسقطاه من عدة هذه الأسماء وجعلوها خمسة بدلا من ستة ، و من أمثلتهم لهذه اللغة قولهم : ( هذا هنوك ) و ( رأيت هناك ) و ( مررت بهنيك ) <sup>6</sup> .

### لغات المثني

المعروف في أعراب المثني لشيوعه وكثرته في لسان العرب أن يكون بالحروف بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، ولكن لسوء المنهج الذي اتخذه النحاة ظهرت لغات أخرى في هذا الموضوع ومنها اللغة التي تلزم المثني الألف مطلقا وعلى ذلك أمثلة النحاة نحو ( جاءني الزيدان ) و ( رأيت الزيدان ) و ( مررت بالزيدان ) <sup>7</sup> ، ويلحق بذلك ملحقاته كنحو ( جاء الزيدان كلاهما ) و ( رأيت الزيدان كلاهما ) و ( مررت بالزيدان كلاهما ) <sup>8</sup> ، واسم الإشارة

1 - ديوان روبة بن العجاج . ( ملحقاته ) : 182 وينظر . شرح ابن عقيل : 50/1

2 - ينظر . شرح ابن عقيل : 49/1 - 50

3 - المصدر نفسه .

4 - النحو الوافي : 112/1

5 - ينسب إلى أبي النجم العجلي وإلى روبة بن العجاج . ينظر . شرح شواهد مغني اللبيب : 47 . شرح ابن

عقيل : 51/1

6 - شرح قطر الندى : 48 . شرح شذور الذهب : 42

7 - شرح المفصل : 128/3 . شرح ابن عقيل : 58/1 . شرح شذور الذهب : 46

8 - شرح ابن عقيل : 58/1

الموضوع للمثنى نحو ( جاءني زان ) و ( رأيت زان ) و ( مررت بذان )<sup>1</sup> ، وربما يلحق بهذه الموصول الاسمي الموضوع للمثنى وهو ( اللذان ) ولكنهم لم يمثلوا له ، وعلى أي حال فإن هذه اللغة تنسب إلى بني الحارث وبطون من ربيعة ، ولها من الشواهد ما يثبت عزوها إليهم وهي متنوعة وكثيرة ومنها قراءة أبي جعفر والحسن وشيبة والأعمش : ﴿ إن هذان لساحران ﴾<sup>2</sup> بتشديد نون ( إن )<sup>3</sup> وقول الشاعر :

إن أباه وأبا أباه      قد بلغا في المجد غايتها

كذلك وردت في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : (( لا وتران في ليلة ))<sup>4</sup> . ومن الطريف أن إبراهيم السامرائي يذكر أن هناك لغة تلزم المثنى الياء والنون رفعا ونصبا وجرا غير أن المصادر لم تنص على وجود شيء من هذه اللغة ولا نعرف كيف اهتدى إلى معرفتها<sup>5</sup> .

### اللغات في نون المثنى

نون المثنى حقها الكسر ولكن من العرب من يفتح هذه النون في حالة الجر والنصب فيقول : ( مررت بالزَيْدَيْن ) و ( ضربت الزَيْدَيْن ) وعلى ذلك أنشدوا قول حميد بن ثور<sup>6</sup> :

على أحوذيين استقلت عشية      فما هي إلا لمحة فتغيب

وهناك لغة أخرى فيها وهي ضمها نحو ( هما خليلان ) و ( الزيدان والعمران ) وجاء عليها قوله<sup>7</sup> :

يا أبتا أرقني القدان      فالنوم لا تألفه العينان

### التطابق بين الفعل والفاعل المتعدد

الشائع في لغة العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع نحو ( قام الزيدان ) و ( قام الزيدون ) و ( قامت الهندات ) وهناك لغة تنسب إلى بلحارث بن كعب تلحق الفعل وهو في هذه الحالة الضمان ويرى أكثر النحاة ومنهم سيبويه أنهم ألحقوا هذه الضمانر علامة للتثنية والجمع كما ألحقوا الفعل تاء التانيث حينما يكون الفاعل مؤنثا كما في قولهم : ( قالت فلانة ) ، وقد احتفى النحويون بهذه

1 - شرح المفصل : 128/3

2 - طه / 63

3 - النشر في القراءات العشر : 321/2

4 - سنن الترمذي : 333/2

5 - ينظر . دراسات في اللغة . إبراهيم السامرائي : 70 . مطبعة العاني . بغداد . 1961 م

6 - ديوان حميد بن ثور : 55 . صنعة . عبد العزيز الميمني . الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة . 1951 م

7 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح المفصل 143/4 . شرح الاشموني : 74/1

اللغة فلم يخلُ كتاب نحويّ منها ، ومثلوا لها مع وفرة شواهدا ، ومن أمثلتهم ( ضربوني قومك ) و ( ضرباني أخواك )<sup>1</sup> و ( قاموا الزيدون ) و ( يقومون الزيدون ) و ( ضربا الزيدان ) و ( ضربوا الزيدون )<sup>2</sup> و ( يذهبان الزيدان ) و ( يذهبون الزيدون )<sup>3</sup> ونحو ( سعدا الزيدان ) و ( يسعدان الزيدان ) و ( سجدوا العمرون ) و ( يسعدون العمرون ) و ( سعدن الهندات ) و ( يسعدن الهندات )<sup>4</sup> و من أمثلة المحدثين قولهم : ( طلعا النيران ) و ( أقبلوا المهننون ) و ( برعن الفتيات )<sup>5</sup> وقد عرفت عند النحاة المتقدمين بلغة ( أكلوني البراغيث ) وقد عدّ النحويون هذه اللغة ضعيفة<sup>6</sup> ، وغير فصيحة<sup>7</sup> ، وقد حاول النحاة توجيهها بجعل الفعل خبرا مقدما والفاعل مبتدأ مؤخرًا ، ومنهم من حمّله على إبدال الظاهر من المضمّر ، ويرى الباحث أنه من غير المستحسن أن تحمل هذه اللغة على هذه الوجوه من أجل جعلها مسايرة للكثير ، وقد ردّ الاشموني على هؤلاء بقوله : (( ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير ؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية والجمع ، وذلك بناء منهم على أن من العرب من يلتزم مع تأخير الاسم الظاهر الألف في فعل الاثنين والواو في فعل جمع المذكر والنون في فعل جمع المؤنث فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ))<sup>8</sup> ، وأعتقد أن الاشموني يمتلك هنا حسا لغويا صحيحا ففهم المسألة على حقيقتها ، ولو استبعدت هذه اللغة من الدرس النحويّ ما تكلفت هذه الأمثلة ولا توجيهها فليس ذلك من مهمة النحويّ ، كذلك لو استبعدت لاختلفت عبارات المفاضلة فلا هي ضعيفة أو غير فصيحة أو رديئة .

وعلى هذه اللغة وجهت الآية الكريمة : ﴿ عَمُوا وَصَمُوا كَبِيرٌ مُنْهَرٌ ﴾<sup>9</sup> وقوله : ﴿ وَأَسْرُوا النَجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾<sup>10</sup> وقول الفرودق<sup>11</sup> :

ولكن ديافي أبوه وأمه  
بحوران يعصرن السليط أقاربهُ  
وقول الآخر<sup>12</sup> :

تولى قتال المارقين بنفسه  
وقد أسلماه مبعداً وحميم  
وقوله<sup>13</sup> :

رائن الغواني الشيب لاح بعارضي  
فأعرضن عني بالخدود النواضر

1 - الكتاب : 40/2

2 - الأصول في النحو : 172/1 . شرح المفصل : 87/3

3 - شرح عمدة الحافظ : 128 . شرح ابن عقيل : 467/1 . المقتصد في شرح الإيضاح : 175/1

4 - شرح الاشموني : 108/2

5 - النحو الوافي : 73/2

6 - مغني اللبيب : 479

7 - البيان في غريب إعراب القرآن : 301/1 - 302

8 - شرح الاشموني : 118/2

9 - المائدة : 71/

10 - الأنبياء : 3/

11 - ديوان الفرزدق : 50/1

12 - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : 196 . تحقيق وشرح د . محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت .

1951

13 - ينسب إلى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العنبي . ينظر . شرح ابن عقيل : 83/2

## الجزء بـ ( لَنْ )

وحكي عنهم الجزم بـ ( لَنْ ) ومن ذلك قوله <sup>1</sup> :  
لَنْ يَخْبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ  
وَقَوْلٍ كَثِيرٍ <sup>2</sup> :

أَيَادِي سِبَا يَا عَزُّ مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ فَلَنْ يَحِلَّ لِلْعَيْنِينَ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ  
ويبدو أنها من اللغات النادرة جدا ، وقد عَدَّ ابن هشام الشاهد الثاني محتملاً (( للاجتزاء  
بالمفتحة عن الألف للضرورة )) <sup>3</sup> ولم يمثل لها النحويون المتقدمون بمثال إلا عباس حسن من  
المعاصرين الذي قال : ( لَنْ أَنْطِقُ لَغَوًّا ) و ( لَنْ أَشْهَدُ زُورًا ) <sup>4</sup> .

## لام الجحود

قال أبو حيان الأندلسي : من العرب مَنْ يُدْخِلُ ( أَنْ ) في موضع لام الجحود فيقولون : ( ما  
كَانَ عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَظْلَمَكَ ) و ( لَمْ يَكُنْ مُحَمَّدٌ أَنْ يَخْتَصِمَكَ ) <sup>5</sup> .

## إهمال ( أَنْ ) المصدرية الناصبة

يقول ابن عقيل : من العرب مَنْ لَمْ يَعْمَلْ ( أَنْ ) الناصبة للفعل المضارع وإن وقعت بعد ما لا  
يدُلُّ على يقين أو رجحان فيرفع الفعل بعدها حملا على نظيرتها ( ما ) المصدرية فيقولون : ( أريدُ أَنْ تقومَ ) كما يقولون : ( عَجِبْتُ مِمَّا تَفْعَلُ ) <sup>6</sup> .

## ( ذو ) الموصولة

تعدُّ ( ذو ) من الأسماء الستة وتعرب بالحروف بالشروط التي اشترطوها لهذه الأسماء زيادة  
على شرط آخر وهو أن تكون بمعنى ( صاحب ) وإذا لم تستعمل بهذا المعنى فهي موصولة اسمي  
بمعنى ( الذي ) وتستعمل بهذه الطريقة عند طَيِّئٍ فسميت بـ ( ذو ) الطائنية ، وهذه القبيلة  
تستعملها في مسلكين ، جماعة منهم يستعملونها بالواو مطلقا وتكون للمفرد والمثنى والجمع  
على حدٍ سواء فيقولون : ( هذا ذُو قَالٍ ذَاكَ ) و ( هذا زَيْدٌ ذُو قَامٍ ) و ( رأيتُ زَيْدًا ذُو قَامٍ ) و (

<sup>1</sup> - ينسب إلى أحد الإعراب . ينظر . مغني اللبيب : 375 . وهمع الهوامع : 4/2 الاشموني : 278/3

<sup>2</sup> - ديوان كثير عزة : 55 والرواية فيه : ( فلم يحل ) ولا شاهد فيه على ذلك . وينظر . مغني اللبيب : 375  
شرح الاشموني : 278/3

<sup>3</sup> - مغني اللبيب : 375

<sup>4</sup> - النحو الوافي : 300/4

<sup>5</sup> - ارتشاف الضرب : 400/2

<sup>6</sup> - شرح ابن عقيل : 5/4

مررتُ بزيدِ ذو قامٍ أبوه ) و ( مررتُ بالمرأةِ ذو قامتٍ وبالرجلينِ ذو قاما وبالرجالِ ذو قاموا )<sup>1</sup> وعلى هذه اللغة قوله<sup>2</sup> :

فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وجدِّي وبئري ذو حفرتُ وذو طويثُ

وقول أحدهم : (( لا وذو في السماءِ عرشه ))<sup>3</sup> .

وجماعة أخرى يجرونها بالحروف فيعربونها إعراب الأسماء الستة ، ويذكر ابن هشام أن هذه اللغة شاذة نحو ( جاءني ذو قام ) و ( رأيتُ ذا قام ) و ( مررتُ بذي قام )<sup>4</sup> وعلى هاتين اللغتين روي قول منظور بن سحيم<sup>5</sup> :

فإما كرامٌ موسرون لقيتهم فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا

ويبدو أن لغة الجماعة الأولى هي أكثر من لغة الآخرين ولذلك شواهدا كثيرة وعدت الأخرى شاذة .

### ( ما ) النافية العاملة عمل ( ليس )

وهذه الأداة من أدوات النفي لها خصوصية في الاستعمال اللهجي في لغتي الحجاز وتميم ، فيقال لها ( ما الحجازية ) أو ( ما التميمية ) وهذه النسبة يحددها الاستعمال ، فلغة الحجاز تجريها مجرى ( ليس ) في رفع الأول ونصب الثاني وهي تفيد عند الفريقين نفي ( المسند ) عن ( المسند إليه ) ، و من أمثلتهم على لغة الحجاز : ( ما زيد قائما ) و ( ما هذا أخاك )<sup>6</sup> و ( ما عمرو منطلقاً )<sup>7</sup> و ( ما عمرو جالساً )<sup>8</sup> و ( ما زيد ذاهباً ) و ( ما عبدُ الله خارجاً )<sup>9</sup> ومن الأمثلة الحديثة ( ما الشجاعُ خوفاً ) و ( ما المخلصُ مضاعاً وإن تأخر جزاؤه ) و ( ما العشاشُ ناجياً وإن تأخر عقابه )<sup>10</sup> ، وبهذه اللغة نزل القرآن الكريم إذ يقول الله تعالى : ﴿ ما

هذا بشراً ﴾<sup>11</sup> وقوله تعالى : ﴿ ما هنَّ أمهاتكم ﴾<sup>12</sup> ، وأما لغة تميم فهي تهملها كما لا تعمل

الأحرف الأخرى مثل ( هل و إنما )<sup>13</sup> فيكون الاسمان ما بعدها مرفوعين ومن أمثلتهم : ( ما زيدٌ منطلق ) و ( ما زيدٌ قائم )<sup>14</sup> و ( ما الشجاعُ خوفاً ) و ( ما المخلصُ مضاعٌ وإن تأخر

1 - شرح المفصل : 147/3 . شرح ابن عقيل : 45/1 - 149 . شرح شذور الذهب : 40 - 145

2 - سنان بن الفحل . حماسة أبي تمام . شرح التبريزي : 231/2 . الطبعة الثالثة . مطبعة السعادة . مصر

1973

3 - شرح شذور الذهب : 40

4 - شرح المفصل 147/3

5 - حماسة أبي تمام . شرح التبريزي : 24/2

6 - المقتضب : 188/4

7 - الأصول في النحو : 92/1

8 - اللمع في العربية : 119

9 - شرح عمدة الحافظ : 213

10 - النحو الوافي : 593/1

11 - يوسف / 31

12 - المجادلة / 2

13 - ينظر . المقتضب : 188/4 . اللمع في العربية : 119

14 - اللمع في العربية : 123 . شرح شذور الذهب : 196

جزاؤه ( و ) ما الغشاش ناج وإن تأخر عقابه <sup>1</sup> ، وعلى لغتهم قرنت الآيتان: ﴿ ما هذا بشر ﴾ <sup>2</sup> و ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ <sup>3</sup> ، ويرى عباس حسن أن (( الذي يحسن الأخذ به في عصرنا هو الأعمال ؛ لأنه اللغة العالية لغة القرآن وأكثر العرب ، ولا داعي للأخذ باللغة الأخرى - وهي صحيحة أيضا ويجوز الأخذ بها منعا للبلبل وتعدد الآراء من غير فائدة )) <sup>4</sup> ، ولكن الحقيقة خلاف ما يراه عباس حسن فليس لغة الأعمال لغة عالية ولا غيرها قياسية أو ما إلى ذلك ؛ لأن الاستعمال القرآني لا يؤيد هذه القاعدة ، ولكن ما درج عليه القرآن والعرب هو اقتران خبرها بالباء ، أما تجرده من ذلك فلم يرد إلا في موضعين هما قوله تعالى: ﴿ ما هذا بشراً ﴾ <sup>5</sup> وقوله تعالى: ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ <sup>6</sup> ، ولكن لماذا تجاهل النحاة هذا الواقع في الاستعمال على كثرته وشيوعه وجعلوا منه صورة فرع مع كثرته ، ومن النصب والتجرد من الحرف الجار أصلا على ندرته ؟ ويجب عن هذا السؤال الجوابي قائلا : ((والجواب سهل ميسور مرده إلى استمساكهم بالأصول التي رسموها لقواعد الإعراب ، واتخاذهم إياها سبيلا لا يحدون عنه مهما قام الدليل العلمي على خطئه أو ضيق حدوده عن استيعاب المادة العلمية )) <sup>7</sup> ، فالحرف عند النحاة إذا اختص بالأسماء ولم يكن كالجزء منها عمل فيها الجر ، وأما إذا أشبه الأفعال في الدخول على الجمل ، عمل فيها عمل الأفعال من الرفع والنصب ، ولما كانت أداة النفي ( ما ) شبيهة بالفعل الناسخ ( ليس ) فهي تعمل عمله ، وعمله رفع الأول ونصب الثاني ، وبناء على هذا التفكير النظري الصرف جعلوا نصب ( ما ) لخبرها هو الأصل ، وجعلوا اقترانه بالباء مهما كان وروده كثيرا هو الفرع <sup>8</sup> ، وقال الجوابي: (( ولعلنا لو أردنا أن نعاود النظر في هذه القاعدة لانتبهنا إلى أن خبر ( ما ) النافية يقع مجرورا بالباء في أغلب أحواله ، ولاسيما حين يكون مشتقا ، ويقع منصوبا شأن أخبار النواسخ بقلّة ولاسيما حين يكون جامدا غير مشتق )) <sup>9</sup> ولعلّ ما يقوي رأي الجوابي القراءة التي تنسب إلى ابن مسعود ﴿ ما هن بأمهاتهم ﴾ <sup>10</sup> فقد جاء خبرها مجرورا بالباء على الأصل في استعمال العرب ، وهذا يدعو إلى أن يعيدوا النظر في الأساس العقلي الذي بنوا تلك القاعدة عليه ؛ لأن اللغة لا يركن فيها إلى المنطق المجرد ؛ إذ كثيرا ما يقود هذا المنطق إلى البعد عن الواقع ، ويفرض أمورا غريبة لا يؤيدها الاستعمال .

إنّ ما جاء وسمع من شواهد وإن كان من طريق نصوص عالية في الفصاحة إلا أنها قليلة والأفضل أن تقتصر على ما سمع من لغة الحجاز ونسلك مسلك ما شاع ووافق القياس .

1 - النحو الوافي : 593/1 . النحو المصفي : 262

2 - قراءة عبد الله بن مسعود . ينظر . المحتسب . ابن جني : 342/1

3 - قراءة عاصم . ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 628 القراءات الشاذة . ابن خالويه : 153

4 - النحو الوافي : 593/1

5 - يوسف : 31

6 - المجادلة : 2

7 - نحو القرآن . الجوابي : 90 - 91

8 - ينظر . نحو القرآن : 91 . جهود الدكتور الجوابي في تجديد النحو وتيسيره . د . نعمة رحيم العزاوي :

102 . مجلة الضاد . المجلد الثاني . جمادى الآخر 1989 .

9 - نحو القرآن : 92

10 - القراءات الشاذة . ابن خالويه : 153



□ وهناك لغة أخرى ترتبط بـ ( ما ) النافية ، فإن النحاة اشترطوا لعملها عمل ( ليس ) شروطاً ، منها : أن يتأخر خبرها عن اسمها ، والآخر ألا ينتقض نفيها بـ ( إلا ) غير أن الفراء جَوَزَ إعمالها والحالة هذه نحو ( ما قائماً زيدٌ )<sup>1</sup> ، وأجازه الأخفش مع ( إلا ) نحو ( ما قائماً إلا زيدٌ )<sup>2</sup> وقال المبرد إنَّ ذلك : ( خطأ فاحش وغلط بين )<sup>3</sup> ، لكن الجرمي عدّه (لُغِيَّةً) لبعض العرب<sup>4</sup> ، وعلى هذه اللغية التي زعموها قول الفرزدق<sup>5</sup> :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلهم بشرٌ

ومما يلاحظ أن النحاة يقولون : ( إنَّ قوماً ينصبون هذا )<sup>6</sup> ويبدو أنهم يقصدون بـ (القوم) الفرزدق وحده وهو من بني تميم ، وتميم لا يعملونها بأي حال وإن توافرت فيها شروط العمل ، إلا أن الفرزدق أخذ لغة الحجاز وزاد عليهم فأعملها مقدا خبرها على اسمها وهو من الخطأ ويبدو أنه توهم ، فأغلب الظن أن هذه ليست بلغة أو كما يقول الجرمي : (لُغِيَّةً) .

### ( عسى ) في لغة الحجاز وتميم

يذكر النحاة أن ( عسى ) اختصت من بين نظيراتها من الأفعال بأنها إذا تقدم عليها اسم جاز أن يضمم فيها ضمير يعود على الاسم السابق وهذه لغة تميم نحو ( هندٌ عستُ أن تقومَ ) و ( الزيدان عسوا أن يقوموا ) و ( الهندان عستنا أن تقوموا ) و ( الهندات عسين أن يقمن ) ، وأما لغة الحجاز فيجوز تجريدتها من الضمير فيقولون : ( هندٌ عسي أن تقومَ ) و ( الزيدان عسي أن يقوموا ) و ( الهندان عسي أن تقوموا ) و ( الهندات عسي أن يقمن ) وهي في لغة تميم ناقصة وفي لغة الحجاز تامة<sup>7</sup> .

### زيادة ( كان )

ذكر النحاة مواطن زيادة ( كان ) وأغلب ما يكون بين الشينيين المتلازمين كالفعل ومرفوعه والمبتدأ والخبر والصلة والموصول ، وذكروا أيضاً ما شذ من ذلك وهو زيادتها بين الجار والمجرور ، ولكنهم لم يذكروا أنها تكون زائدة بين اسم ( إن ) وخبرها ، وقد ذكر ذلك عبد القاهر الجرجاني في حكاية عن بعض العرب نحو ( إنَّ أفضلهم كان زيدٌ )<sup>8</sup> ، وقد ذكرت آنفاً أن كل كلام فيه ( زيد وعمر ) فهو من كلام النحاة وليس من الصحيح نسبته إلى العرب .

### ( أن ) بمعنى ( لعل )

- 1 - همع الهوامع : 124/1 . ارتشاف الضرب : 103/2
- 2 - ينظر . الأصول في النحو : 109/1 . همع الهوامع : 124/1 . ارتشاف الضرب : 103/2
- 3 - المقتضب : 191/4
- 4 - ينظر . المقتصد في شرح الإيضاح : 432/1 . همع الهوامع : 124/1
- 5 - ديوان الفرزدق : 223/1
- 6 - المقتصد في شرح الإيضاح : 432/1
- 7 - شرح ابن عقيل : 343/1 . النحو الوافي : 623/3
- 8 - المقتصد في شرح الإيضاح : 402/1

وردت ( أن ) في لغة بعض العرب بمعنى ( لعل ) وهي المفتوحة الهمزة المشددة النون ، كقولهم ( انت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ) أي لعلك ، وعلى ذلك قراءة من قرأ ﴿ وما يُشعركم ألها إذا جاءت لا يؤمنون ﴾<sup>1</sup> أي : لعلها إذا جاءت .

### إعمال ( إن ) المخففة

من المعروف في لسان العرب أن ( إن ) إذا خففت بطل عملها وكان اسمها ضمير شأن محذوفاً ، و لكن سيبويه روى عن يثيق به أنه سمع بعض العرب يقول : ( إن عمراً لمنطلقاً )<sup>2</sup> و ( إن جريراً لشاعر أموي كبير ) و ( إن أبا حنيفة لإمام عظيم ) و ( إن بغداداً لبلد تاريخي مشهور )<sup>3</sup> قال ابن مالك : (( ربما عملت مخففة ؛ لأن تخفيفها عارض فجاز ألا يعتد به ))<sup>4</sup> و على هذه اللغة خرجت قراءة نافع وابن كثير : ﴿ وإن كلاً لما لؤي فنهزم ريئك أعمالهم ﴾<sup>5</sup> بتخفيف ( إن ) ونصب ( كلا )<sup>6</sup> .

### نصب ( ليت ) و ( لعل ) الاسمين

الحكم الموحد في عمل هذه الأحرف هو نصب الاسم الأول ورفع الآخر ، لكن النحاة ذكروا أن هناك نطوقاً للعرب تلزم الاسمين بعدها النصب فيقولون : ( لعل أباك منطلقاً )<sup>7</sup> و ( ليت زيداً قائماً )<sup>8</sup> و ( لعل زيداً أخانا )<sup>9</sup> ، والملاحظ أن الشواهد التي جاءت في هذا الموضوع من الشعر و كانت مثار جدل ونزاع بين النحاة بين رفضها وقبولها بعد تأويلها ، ومن هذه الشواهد قوله<sup>10</sup> :

□ يا ليت أيام الصبا رواجعا \*

و قوله<sup>11</sup> :

ألا يا ليتني حجراً بوادٍ \*

ويبدو أن ( ليت ) و ( لعل ) لا تختصان بهذا الحكم بل يشمل أخواتها مثل ( إن ) و ( كأن ) كما في قوله<sup>12</sup> :

- 1 - الأنعام / 109 وينظر . الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . مكي بن أبي طالب : 444/1
- 2 - شرح عمدة الحافظ : 235
- 3 - النحو الوافي : 673/1
- 4 - شرح عمدة الحافظ : 234
- 5 - هود / 111
- 6 - ينظر . السبعة في القراءات . ابن مجاهد : 339
- 7 - مغني اللبيب : 377
- 8 - الفوائد الضيائية : 352/2
- 9 - همع الهوامع : 134/1
- 10 - قائله مجهول . ونسب إلى العجاج وليس في ديوانه . وليس له تنمة . ينظر . خزنة الأدب : 290/4 .
- الكتاب : 284/1 . مغني اللبيب : 376 . الفوائد الضيائية : 352/2
- 11 - قائله مجهول . ينظر . همع الهوامع : 134/1
- 12 - ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة وليس في ديوانه . ينظر . مغني اللبيب : 55

وقوله <sup>1</sup> : إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ  
خُطاك خفافاً إنَّ حراسنا أسدا

كأنَّ أذنيه إذا تشوفا      قادمةً أو قلماً محرّفا

\* إجراء القول مجرّئ ( الظنّ ) في نصب المفعولين

وهي لغة لبني سليم ينصب فيها ( القول ) مفعولين فهم يجيزون ذلك مطلقاً أن تقول : ( قلتُ : زيداً منطلقاً ) أما باقي العرب فيوجبون الحكاية فيقولون : ( قلتُ : زيداً منطلقاً ) <sup>2</sup> وقد وردت شواهد من الشعر على لغة بني سليم ولكن لم يكن فيها مفعولان صريحان وقد ذكرناهما آنفاً <sup>3</sup> .

الجر ( خلا )

تعدّ ( خلا ) من الأدوات الخاصة بموضوع الاستثناء وهي في أصلها فعل لازم لا يتعدى إلا في هذا الموضوع ، ولكنها وردت في لغة لبعض العرب حرف جر يجر ما بعدها فيقولون : ( ما أتاني القومُ خلا عبد الله ) <sup>4</sup> .

الاستثناء المنقطع

إذا اشتملت جملة الاستثناء على أركانها ومنها المستثنى منه أي إنه تام ولكنها منفية غير موجبة، وكان الاستثناء منقطعاً فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون : ( ما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً ) و ( ما أتاني أحدٌ إلا حماراً ) <sup>5</sup> وبلغت أهل الحجاز جاء التنزيل الكريم ، قال الله تعالى : ﴿ ما لهم به من علمٍ إلا اتباع الظن ﴾ <sup>6</sup> وبنو تميم يجيزون النصب والإبدال فيقولون : ( لا أحدٌ فيها إلا حمارٌ ) <sup>7</sup> ، وقرئ على لغتهم : ﴿ ما لهم به من علمٍ إلا اتباع الظن ﴾ <sup>8</sup> .

( ال ) في الإضافة المحضة

أجاز الكوفيون في الإضافة المحضة دخول ( ال ) على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد وأن يكون المضاف إليه هو المعدود وفي أوله ( ال ) أيضاً وهي لغة لقوم أجازوا القياس عليها ، يقول المبرد : (( اعلم أن قوماً يقولون : ( أخذتُ الثلاثةَ الدراهم يا فتى ) و ( أخذتُ الخمسةَ عشرَ الدرهم ) وبعضهم يقول : ( أخذتُ الخمسةَ عشرَ الدرهم ) و ( أخذتُ العشرينَ الدرهم )

<sup>1</sup> - رجز لمحمد بن ذؤيب العماني ، وينسب إلى أبي نخيلة . ينظر . خزانة الأدب : 292/4 . مغني اللبيب :

255 . همع الهوامع : 134/1

<sup>2</sup> - شرح شذور الذهب : 378

<sup>3</sup> - الباب الأول . الفصل الرابع : 150 .

<sup>4</sup> - الكتاب : 349/2 . شرح المفصل : 78/2

<sup>5</sup> - الكتاب : 319/2 . شرح قطر الندى : 246

<sup>6</sup> - النساء / 157

<sup>7</sup> - الكتاب : 319/2 . شرح قطر الندى : 246

<sup>8</sup> - وهي قراءة أبي و الأعمش . ينظر . القراءات الشاذة : 15 .

التي تعرف ( وهذا كله خطأ فاحش ))<sup>1</sup> ومن أمثلة المحدثين ( قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام )<sup>2</sup> ، ويبدو أن الكوفيين والمبرد كليهما لم يصيبوا الحقيقة ، فالمبرد أخطأ حين خطأ هذا السلوك اللغوي الذي نسبته إلى العرب ، فهذه عادة نطقية ليس لهم ذنب في الجري على نظامها ، وأخطأ الكوفيون حين قاسوا على قليل مخالف للكثير والمشهور في اللغة الموحدة .

### الفصل بين المضاهة والمضاهة إليه

أجاز الكسائي الفصل بين المتضايدين بالقسم أخذاً بحكاية عن العرب نحو ( هذا غلام - والله - زيد )<sup>3</sup> وأجاز ابن مالك الفصل بالشرط أيضاً موافقة لبعض نطوق العرب نحو ( هذا غلام - إن شاء الله - ابن أخيك )<sup>4</sup> وأظن أن هاتين اللغتين لا وجود لهما إلا في هذين المثالين ، وأجاز الكسائي أيضاً الفصل بالقسم بين الجار والمجرور في النثر اعتماداً على أنه سمع من بعض العرب نحو ( اشتريته بو الله درهم )<sup>5</sup> .

### حذف واو القسم

وهناك لغة لبعض العرب تحذف حرف القسم من المقسم به نحو ( الله لأفعلن ) قال المبرد فيه : (( و ليس بجيد في القياس و لا معروف في اللغة و لا جائز عند كثير من النحويين ، و انما ذكرناه ؛ لأنه شيء قد قيل ، و ليس بجيد عندي ؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض ))<sup>6</sup> إن الذي يهمنا من قول المبرد قوله : (( لأنه شيء قد قيل )) ومن قال له أن يفرط بهذا المقول ، و لكن كان عليه أن يدرسه في مكان آخر بعيد من الدرس النحوي الموحد ، وقوله : (( لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض )) وهذا السبب هو الذي يدعو المبرد إلى أن يستردئ هذه اللغة وهو ( العمل ) مع نص النحاة على قياسية حذف الجار وبقاء عمله في موارد ، منها : بعد ( كم ) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو ( بكم درهم اشتريت ؟ ) أي من درهم<sup>7</sup> ، وفي جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو ( زيد في جواب : بمن مررت ؟ )<sup>8</sup> ، وفي المقرون بالهمزة بعدما تضمن مثل المحذوف نحو ( أزيد بن عمرو ؟ ) استفهاماً لمن قال : ( مررت بزيد )<sup>9</sup> ، و في المقرون بـ ( هلا ) بعده نحو ( هلا دينار ) لمن قال : ( جئت بدرهم )<sup>10</sup> وغيرها من المواضع .

1 - المقتضب : 175/2

2 - النحو الوافي : 14/3

3 - شرح ابن الناظم : 158 . شرح ابن عقيل : 83/3 . همع الهوامع : 52/2 . شرح الاشموني : 277/2

4 - شرح التصريح على التوضيح . خالد بن عبد الله الأزهرى : 58/2 - 60 . دار إحياء الكتب العربية . مطبعة عيسى البابي الحلبي .

5 - همع الهوامع : 37/2

6 - المقتضب : 336/2

7 - معاني القرآن . الفراء : 169/1 . أوضح المسالك : 270/4 . شرح الاشموني : 301/2

8 - همع الهوامع : 36/2 . شرح الاشموني : 301/2

9 - همع الهوامع : 37/2

10 - شرح الاشموني : 302/2

### حمل اسم التفضيل

ذكر سيبويه لغة تعمل ( أفعل ) التفضيل الرفع في اسم بعده نحو ( مررت بعبد الله خير منه أبوه )<sup>1</sup> ونحو ( مررت برجل أحسن منه أبوه )<sup>2</sup> وعدّها سيبويه ( لغة رديئة )<sup>3</sup> ، وعدّها آخرون ( لغة قليلة ) و ( ضعيفة )<sup>4</sup> .

### حذف فاء ( كيف ) الاستفهامية

هناك لغة لبعض العرب تحذف فاء ( كيف ) فيقولون : ( كي زيد ؟ ) بمعنى ( كيف زيد ؟ )<sup>5</sup> ، و يرى ابن هشام أن هذا الحذف يشبه الحذف في ( سوف ) حينما قالوا ( سو )<sup>6</sup> ، وعلى هذه اللغة قول الشاعر<sup>7</sup> :

كي يخاف الراجيك منعاً وقد أغد  
وقوله<sup>8</sup> :

كيّ تجنحون إلى سلّم وما ثيرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم ؟  
وقد أظهر البغدادي ( ت 1093 هـ ) شكّه بهذه اللغة ذاهبا إلى القول إنها من لغة الشعر : (( إذ لو كانت ( كي ) موضوعة للاستفهام لوردت في النثر ، ولدونت في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضوعية ))<sup>9</sup> ويبدو أنه أدرك هذا الأمر بعدما فقد الشواهد الصالحة التي تثبت هذه اللغة ، ولم يتهياً لها إلا الشعر .

هذه المسائل وغيرها كثير ، صور فيها النحويون بعض لهجات العرب المخالفة للكثير ، وقد احتواها المثال النحوي المصنوع بما فيه من مزايا تجعل النحاة قادرين على تأليف هذه النطوق به ، ومما يلاحظ أن أكثر هذه اللغات لم تنسب إلى أسماء القبائل التي تتكلم بها ، كما أن وجود المثال وحده في بعضها يجعلنا نقف متحفظين من حقيقتها وصحة نسبتها ، ويبدو أنها نطوق نادرة .

1 - الكتاب : 233/1

2 - شرح عمدة الحافظ : 772 . شرح شذور الذهب : 415

3 - الكتاب : 233/1

4 - شرح قطر الندى : 282 . مغني اللبيب : 580 . شرح الاشموني : 389/2 . المقتصد في شرح الإيضاح :

535/1 . شرح عمدة الحافظ : 773 . همع الهوامع : 101/3

5 - شرح عمدة الحافظ : 392

6 - مغني اللبيب : 270

7 - لا يعرف قائله . ينظر . شرح عمدة الحافظ : 392

8 - ينسب إلى عبد الله بن معاوية وإلى الأبيرد الرياحي وإلى سيار بن هبيرة وإلى المغيرة بن حبناء . ينظر .

شرح شواهد مغني اللبيب : 189

9 - خزانة الأدب : 107/7

# المخاتمة

## 1- النتائج

إن موضوع ( المثال النحويّ المصنوع ) لم يسبق الباحث إليه أحد من الدارسين ، وهذا يدعونا إلى القول إن نتائجه ووصف جوانبه المختلفة واستقصاء جزئياته كانت جديدة .

ولأسباب تخص طبيعة الموضوع تحدثت في التمهيد عن الشاهد النحويّ وقد وضح الباحث أن الشاهد النحويّ كان من مستويات مختلفة كما هو معروف لدى الباحثين من المنظوم والمنثور ، وقد أكد هذه الحقيقة الذين درسوا أصول الفكر النحويّ فذكروا أن الكلام الذي يحتجّ به في النحو هو ( القرآن الكريم والحديث الشريف وما أثر عن العرب من شعر ونثر ) وقد رأى الباحث أن هناك نتيجتين ترتبتا على ذلك ، الأولى أن كلام هؤلاء كان أقرب إلى الواقع النظريّ ، فليس كل ذلك احتجّ به ، فالحديث الشريف أثّرت حوله الشبهات ، وامتنع أكثرهم ولاسيما المتقدمون منهم من الاحتجاج به ، إلى جانب كون النحو العربي في حقيقته ذا صبغة شعرية فالشعر هو الغالب فيه ، ثم إن هؤلاء لم يذكروا المثال النحويّ الذي اعتمد النحاة عليه في تقعيد بعض القواعد وترسيخ بعض المسائل التي لم تثبت بكلام الناطقين ، والنتيجة الأخرى أن هذه المستويات بمجموعها ترتب عليها مشكلات ، فالقرآن الكريم يمثل لغة الإعجاز ويصل إلى الذروة في فن البيان لذا تعارضت معه أكثر القواعد النحوية التي مثلت الشائع على ألسنة الناس، والشعر هو كذلك يمثل لغة تخضع لبعض القيود التي تدعو الشاعر إلى الانحراف عن القواعد ومن ثم ظهرت قواعد في ضوء هذا الانحراف ، واعتمادهم على المثال النحويّ مناهض للبحث العلميّ السليم ، فليس من وظيفة العالم والدارس للغة أن يدرس اللغة من أجل ترقيتها أو استحداث قواعد لها ، وإنما يجب أن يكون موقفه منها موقف الواصف لخصائصها وقوانينها وأنماط جملها وما إلى ذلك .

أجمع النحويون واللغويون على أن وظيفة المثال النحويّ إيضاح القواعد وتقريبها إلى أذهان المتعلمين وقد حرصوا على أن يذكروا ذلك في حد المثال النحويّ ، وقد حاول الباحث أن يفرق بين المثال النحويّ الذي صدره الدارسون النحاة والشاهد المصنوع الذي انحدر من عصور الاحتجاج ولكنه لا ينسب إلى أحد من الناس أو أنه مما وضعه النحاة أو أحد الرواة ، وكذلك فرق الباحث بين المثال النحويّ من جهة والنصوص التي ذكرها بعض النحاة على سبيل ( التمثيل ) وهي تلك النصوص التي تخطت حدود عصر الاحتجاج كما رأينا ما ينسب إلى أبي نواس وأبي العلاء المعريّ والعباس بن الأحنف .

وقد كان للمثال النحويّ مزايا كشفت لنا عن سبب احتفاء النحاة به وميزته من الشواهد ومنها :

1- الإيجاز والاختصار ، فقد قصدوا ذلك بغية تقريب القاعدة وتوجيه أذهان المتعلمين إلى الموضوع المراد توضيحه .

2- المرونة ، وقصد الباحث بها قدرة النحويّ على التحكم بهذه الأمثلة وتأليفها على النحو الذي يخدم الفكرة التي يريد بها ويصوغها بحسب القاعدة التي يستنبطها ، ومن ذلك قدرة المثال على أن يصور اجتماع التوابع كلها في مثال واحد واجتماع العناصر التي تنوب عن الفاعل في جملة واحدة وغير ذلك من الأمثلة التي عرضتها في الفصل الأول من الباب الأول .

3- الجانب الفني وأعني به الأخيلة وجمال الصور والتعبير الجاد في المثال وما يظهر به من طلاوة وجمال ومعنى يتصل بمواقف الحياة ، ولكن هذه المزية لم تكن في درجة واحدة فأكثر أمثلة المتقدمين نعدم فيها هذه المزية وحاول بعض المتأخرين أن يصوغوا أمثلتهم على وفق هذه الصفة . وإن للمثال عيوباً ذكرنا منها عيب التكرار والجفاف ورداءة التعبير ، وقد حاول الباحث استقصاء أهم الوظائف التي يؤديها المثال النحويّ وأهم العوامل التي ألجأت النحاة إلى التمثيل به ، فمن وظائفه بيان الممتنع من القواعد وأنها مما لا يجوز ؛ لأنها فقدت شرطاً من شروط الصحة وفارقت الضوابط التي احتذاها المتكلم ، فهم يذكرون ضوابط صحة القاعدة وإلى جنبها ما يخرج عنها ليتجنبها المتعلم ، ومن وظائفه إيضاح دلالات معجمية من خلال تفسير بعض المصطلحات النحوية بأمثلة مصنوعة وإيضاح دلالة الجمل التي توفرت على عنصر مشترك فيها والتفريق بينها كما في ( كان ) وأخواتها و ( ظن ) وأخواتها وغيرها . ومن وظائفه إظهار بعض الجوانب المنطقية وأغلب هذه الأمثلة يغلب عليها الجانب العقليّ ولذا اضطروا في أكثرها إلى التمثيل المصنوع ؛ لأنها ليس لها شواهد واقعية ولعل أوضح مثال على ذلك ما قرره النحويون في باب الفاعل ووجوب تقديمه على المفعول به خشية اللبس كما في واحد من أمثلتهم المشهورة ( ضرب موسى عيسى ) . أما أهم العوامل التي ألجأتهم إلى استعمال هذه الأمثلة في رأي الباحث فهي :

1- العامل التعليمي : وهو ما يرجع سببه إلى طبيعة الشاهد النحويّ من جهة وطبيعة المثال النحويّ من جهة أخرى ، فالشواهد بمستوياتها المختلفة من قرآن وحديث وشعر وأقوال العرب الماثورة تكون سبباً في ( تشتيت ) فكر المتعلم لطولها ولما تزخر به من حياة ومعان بخلاف المثال المصنوع الذي يرد بجمل قصار لا يزداد فيها على ما يريد أن يقوله المعلم للمتعلم ، ومن هنا فإن الشواهد لا تمكن النحوي من التلاعب بالفاظها ولا تتيح له القدرة على إعادة تأليفها بحسب ما تقتضيه قواعده .

2- ومن هذه العوامل ( غياب الشاهد النحويّ ) وافتقار جملة من المسائل للشاهد الذي يعطيها الشرعية ويجعل منها قواعد واقعية ، وقد عرضنا لهذا العامل في الفصل



الأول من الباب الثاني ، وقد أظهر الباحث أن هذه المسائل اكتسبت شرعيتها من أمثلة النحاة الصناعية لا غير ، وأبدى تحفظه إزاءها والدعوة إلى إعادة النظر فيها ومن ثم استبعادها من الدرس النحوي .

3- ومن هذه العوامل ( الخضوع للفلسفة التربوية ) للدولة وقصدنا بذلك الأمثلة الحديثة التي ترمي إلى :

١ - تنمية عقل الطالب ثقافيا وتزيد في تجاربه وخبرته بتضمينها حقائق علمية وتاريخية حيوية وبما ينسج حولها من صور عقلية وبما تثيره من شوق التلميذ واهتمامه وما يرتبط منها بتجاربه .

ب - اشتمالها على جوانب أخلاقية وعقيدية وما يتصل بالأوطان والمعالم القومية التي يعدُّ غرسها في نفوس المتعلمين من الأهداف المهمة التي تبتغيها العملية التربوية .

وعرض الباحث في الفصل الرابع ( أقسام الكلام في المثل النحوي ) الاسم والفعل والحرف ، وأوضح طريقة استعمال النحاة لهذه الأقسام التي تألف منها المثل وطريقة اختيارهم لها والكشف عن جوانب مهمة فيها وأسباب احتفائهم بهذه العناصر المكونة لها وما يتصل بذلك من مسائل مددنا القول فيها بشكل أفصح عن جزئيات مهمة ونتائج علمية تتناسب والبحث العلمي ووجهات النظر الحديثة .

ومن الجوانب المهمة التي كان للمثل النحوي علاقة واضحة بها موضوع ( التمارين غير العملية ) التي وضعها النحويون لاختبار المتعلمين بحسب ما نصَّ على ذلك النحاة أنفسهم واتفقوا عليه ، فأوضح الباحث أهم سماتها ومنها الطول ومخالفة الضوابط البلاغية والنحوية ، والوقوف على حدِّ هذه الأمثلة في هذه التمارين والأسباب التي دعت النحاة إلى إيجادها وأخيرا موقف النحويين منها ووجهة النظر اللغوية الحديثة ، وتبنى الباحث هذا الموقف على وفق الأسس التي رفضت في ضونها هذه التمارين . وللقياس النحوي علاقة بأمثلة النحاة المصنوعة وتوضح هذه العلاقة من جانبين ، الأول أنهم قاسوا على شواهد قليلة وأجازوا في ضونها وجوها معينة أظهرها المثل النحوي ولم يتجاوز هذا القياس أمثلتهم ، والجانب الآخر أنهم قاسوا في بعض الأحيان بلا سماع يركن إليه ومن ثم كان المثل أبرز ما وضع هذا الجانب .

وأخيرا برزت في المثل ظواهر لهجية ، فبسبب قدرة النحوي على تأليف المثل وتحكمه به استطاع المثل أن يتمثل هذه اللهجات ونطوق العرب المختلفة ، ولعل من أبرز المشكلات في هذا الموضوع أنهم ضمنوا المثل النحوي المصنوع من اللهجات ما ليس له واقع فعلي بسبب فقدان الشواهد التي تثبت وجود هذه اللهجات .

## ب - الاقتراحات

يعتقد كثير من الباحثين أن النحو العربي يشكو من مشكلات كثيرة بعضها يتعلق بكتب النحو ومناهج النحاة والمادة النحوية وطريقة تبويب موضوعاته وقواعده التي انبثقت من خليط من اللهجات والشواهد التي تعددت مستوياتها ، وبسبب ذلك تعرض النحو العربي لهجوم ونقد لاذع (( فقد شنت عليه حملات كان بعضها ظالما لا يستند إلى أساس ولا تقدم غير التجريح ، وانطوى بعضها الآخر على اقتراحات هي إلى الهدم أقرب منها إلى البناء ، في حين أن هناك دعوات لم تهدف إلى النقض أو الهدم ، وإنما انطوت على اقتراحات جزئية لم تنتظم النحو كله ، ولم تعن برسم بديل له ، فلم ترق لذلك إلى مستوى المحاولات العلمية الشاملة ))<sup>1</sup> ، ولكننا يمكننا الإفادة من محاولات جادة وعلمية ظهرت في العصر الحديث بغية النهوض بالنحو وتذليل عقباته وصعوباته، وجعل قواعده ومفرداته أكثر واقعية .

ومن خلال عرض هذه الدراسة استطاع الباحث أن يشخص بعض هذه الصعوبات أو ما شاب النحو من مشكلات ومسائل ابتعدت به عن الواقع العلمي ومتطلبات منهج البحث الجاد الذي يصف خصائص هذا النحو ولا يتجاوز ذلك ، ومن هنا فإن هذه محاولة جادة أقدم بها بعض المقترحات التي تتعلق بهذا الموضوع موضوع ( المثال النحوي المصنوع ) وتبدأ هذه المحاولة من مستوى التخصص ، فيرى الباحث محاولة إعادة كتابة ( شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ) خطوة أولى في تذليل أكثر صعوبات النحو ، وهذه الخطوة تقوم على الأسس الآتية :

أولا : الاقتصار على الشائع والأكثر في لسان العرب ، فمن حسن حظ النحو أن النحاة ذكروا في كل باب أولا الشائع والأكثر وإلى جنبه المستويات الأخرى ، فمن السهولة الوقوف على الشائع والاكتفاء به .

ثانيا : تجريده من الأمثلة الصناعية وما ندَّ عن المستوى الأكثر وانفرد ، مما يتصل بمراحل تاريخية لبعض الظواهر النحوية .

ثالثا : الاقتصار على الشواهد بأنواعها المختلفة شرط أن تكون موافقة للشائع .

رابعا : استبعاد كل ما ليس من النحو وجعله أقرب إلى الواقع والاقتصار على المسائل التي هي موجودة بالفعل ولها من الشواهد ما يؤيدها ، واستبعاد كل ما لا يفيد منه الدارس كأمثلة التمارين غير العملية .

1 - في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث . د . نعمة رحيم الغزاوي : 52

خامسا : استبعاد كل الظواهر اللهجية منه وشواهد هذه اللهجات التي تتعارض مع قواعد الكثرة ، ويمكن تخصيص مادة ( اللهجات العربية ) للطلبة المتخصصين ، تدرس على انفراد لغرض الوقوف على خصائصها ومعرفة ما يمكن الإفادة منه .

سادسا : وندعو إلى طرح الأمثلة النحوية من كتب المدارس الثانوية وإقامة الشواهد الصحيحة الفصيحة عوضا منها لغرض صقل أذواقهم وتربية ملكاتهم والإفادة من رأي ابن خلدون في ذلك ، فقد كان يرى أن كتاب سيبويه قادر على خلق ملكة لسانية لدى المتعلم لكثرة شواهد واشتماله على كلام العرب إلى جانب القوانين النحوية على خلاف كتب المتأخرين التي وقفت عند حدود القوانين المتحجرة الجامدة التي لا تفيد المتعلم شيئا<sup>1</sup> ، ونفيد من مقررات المؤتمر الثقافي العربي الأول لجامعة الأقطار العربية الذي عقد في بيت مري بלבنا عام 1947م الذي أقرّ في مجال القواعد النحوية والصرفية مقترحات ومنها (( يجب أن يكون تعليم القواعد النحوية في عبارات وموضوعات حيوية تهم التلاميذ وتشوقهم ، لا في أمثلة صناعية تُولف لهذا الغرض ... ))<sup>2</sup> .

سابعا : ويمكن استعمال هذه الأمثلة فقط في تعليم العربية للتلاميذ المبتدئين لتواضع قدراتهم وصعوبة فهم النصوص الفصيحة عليهم وحينذاك فقط يمكن أن نقول إن الغرض من الأمثلة النحوية هو ( توضيح القواعد وتقريبها ) فإن هذه الوظيفة تكون مناسبة لهؤلاء التلاميذ .

1 - ينظر . مقدمة ابن خلدون : 560 .

2 - مجلة مجمع دمشق : 139 - 157 . المجلد ( 23 ) سنة 1948م . وينظر . الدراسات اللغوية في العراق . د . عبد الجبار جعفر القزاز : 153 . دار الرشيد للنشر . 1981 م .

ثبت المصادر

والمراجع

## القرآن الكريم

— ١ —

- 1) الاحتجاج بالشعر في اللغة الواقع ودلالاته . د . محمد حسن حسن جبل . دار الفكر العربي . القاهرة . ( د ، ت ) .
- 2) ارتشاف الضرب من لسان العرب . محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي ( ت 745 هـ ) . تحقيق وتعليق . د . مصطفى أحمد النماس . الطبعة الأولى . مطبعة المدني . مصر 1408 هـ - 1987 م .
- 3) الأزهريّة في علم العربية . الشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهرى الجرجاوي الشافعي ( ت 905 هـ ) . بلا طبعة . ( د . ت ) .
- 4) الأشباه والنظائر في النحو . عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي ( ت 911 هـ ) . راجعه وقدم له . د . فائز ترحيني . الطبعة الأولى . دار الكتاب العربي . بيروت . 1984 م .
- 5) الاشتقاق . أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد ( ت 321 هـ ) . تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي . مصر . ( د ، ت ) .
- 6) الأصول - دراسة ابيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب - د . تمام حسان . دار الشؤون الثقافية العامة . الهيئة المصرية العامة للكتاب . مصر . نشر مشترك . بغداد 1988 م .
- 7) الأصول في النحو . ابو بكر ابن السراج ( ت 316 هـ ) . تحقيق . د . عبد الحسين الفتلي . طبع الجزء الأول في مطبعة النعمان النجف الاشرف . وطبع الجزء الثاني مطبعة سلمان الاعظمي . بغداد 1973 م .
- 8) أصول الكافي . الشيخ محمد بن يعقوب الكليني ( ت 329 هـ ) . دار الكتب الإسلامية . طهران 1388 هـ .
- 9) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث . د . محمد عيد . الطبعة الأولى . عالم الكتب . القاهرة 1973 م .
- 10) الاقتراح في علم أصول النحو . السيوطي . تحقيق وتعليق . د . أحمد محمد قاسم . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة . 1396 هـ - 1976 م .
- 11) الإمتاع والمؤانسة . أبو حيان التوحيدي ( ت 400 هـ ) . صححه وضبطه وشرح غريبه . أحمد أمين وأحمد الزين . منشورات دار مكتبة الحياة . بيروت . لبنان ( د ، ت ) .
- 12) إنباه الرواة على أنباه النحاة . جمال الدين علي بن يوسف القفطي ( ت 646 هـ ) . تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . الطبعة الأولى . دار الكتب المصرية . القاهرة 1952 م .

- (13) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين . أبو البركات الانباري (ت 577هـ) . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الرابعة . مطبعة السعادة . مصر . شعبان 1380هـ - فبراير 1961م .
- (14) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . أبو محمد جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة السادسة . دار الفكر . بيروت . لبنان 1974م .

- ب -

- (15) البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير و التأثر . د . أحمد مختار عمر . الطبعة الثالثة . عالم الكتب . القاهرة 1398هـ - 1978م .
- (16) البيان في إعراب غريب القرآن . أبو البركات الانباري . تحقيق . د . طه عبد الحميد . الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . دار الكاتب العربي 1389هـ - 1969م .

- ج -

- (17) تاريخ علوم اللغة العربية . طه الراوي . الطبعة الأولى . مطبعة الرشيد . بغداد 1949م .
- (18) تأويل مشكل القرآن . أبو محمد عبد الله مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) . شرحه ونشره . السيد . أحمد صقر . الطبعة الثانية . دار التراث . القاهرة 1973م .
- (19) التبيان في إعراب القرآن . المسمى ( إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ) . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ) . تصحيح وتعليق . إبراهيم عطوة عوض . الطبعة الثانية . مصر . سنة 1389هـ - 1969م .
- (20) تنقيف اللسان وتلقيح الجنان . ابن مكي الصقلي (ت 501هـ) . تحقيق . د . عبد العزيز مطر . القاهرة . 1966م .
- (21) تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب . يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلم الشنتمري (ت 476هـ) . حققه وعلق عليه . د . زهير عبد المحسن سلطان . الطبعة الأولى . دار الشؤون الثقافية 1992م .
- (22) التراكيب غير الصحيحة نحويًا في كتاب سيبويه - دراسة لغوية - د . محمود سليمان ياقوت . الطبعة الثانية . دار المعرفة الجامعية . مصر . 1988م .
- (23) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد . جمال الدين محمد بن مالك (ت 672هـ) . حققه وقدم له . محمد كامل بركات . دار الكاتب العربي . سنة 1387هـ - 1967م .
- (24) تشذيب منهج النحو . شاعر الجودي . مطبعة المعارف . بغداد . 1368هـ - 1949م .

- (25) التطريز اللغوي . د . محمد خليفة الدناع . الطبعة الأولى . منشورات جامعة قاريونس . بنغازي . 1997م .
- (26) التطور اللغوي التاريخي . د . إبراهيم السامرائي . معهد البحوث والدراسات العربية . 1966م .
- (27) التطور النحوي للغة العربية . برجشتراسر . ترجمة . د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . القاهرة . دار الرفاعي . الرياض 1982م .
- (28) تقويم الفكر النحوي . د . علي أبو المكارم . الطبعة الأولى . دار الثقافة . بيروت . لبنان . 1975م .
- (29) تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة . أبو منصور الجواليقي ( ت 540 هـ ) . تحقيق . عز الدين التنوخي . مطبوعات المجمع العلمي العربي ( د ، ت ) .
- (30) التوطئة . أبو علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الشلوبين ( ت 645 هـ ) دراسة وتحقيق . يوسف أحمد المطوع . دار التراث العربي . القاهرة ( د ، ت ) .

- ج -

- (31) جامع الدروس العربية . الشيخ . مصطفى الغلاييني . راجعه . د . عبد المنعم خفاجة . الطبعة الثامنة عشرة . منشورات المكتبة العربية . بيروت . لبنان ( د ، ت ) .
- (32) الجامع لأحكام القرآن . أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ( ت 671 هـ ) . صححه . أحمد عبد العليم البردوني . الطبعة الثانية . دار إحياء التراث العربي . بيروت 1965م .
- (33) الجنى الداني في حروف المعاني . بدر الدين حسن بن قاسم المرادي ( ت 749 هـ ) . تحقيق . طه محسن . مطابع مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر . جامعة الموصل 1976م .

- ح -

- (34) حاشية الصبان على شرح الأشموني . محمد بن علي الصبان ( ت 1206 هـ ) . دار إحياء الكتب العربية ( د ، ت ) .
- (35) حروف المعاني . أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ( ت 337 هـ ) . تحقيق . علي توفيق الحمد . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة . بيروت 1986م .
- (36) حماسة أبي تمام . شرح الشيخ أبي زكرياء يحيى بن علي الخطيب التبريزي ( ت 502 هـ ) . الطبعة الثالثة . مطبعة السعادة . مصر 1973م .

- خ -

- (37) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . عبد القادر بن عمر البغدادي ( ت 1093هـ ) . الطبعة الأولى . المطبعة الميرية . بولاق . 1299هـ .
- (38) الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني ( ت 392هـ ) . تحقيق . محمد علي النجار . الطبعة الثانية . بيروت ( د ، ت ) .

- ط -

- (39) دراسات في علم اللغة . د . فاطمة محجوب . دار النهضة العربية . القاهرة . 1976م .
- (40) دراسات في اللغة . إبراهيم السامرائي . مطبعة المدني . بغداد . 1961م .
- (41) الدراسات اللغوية في العراق . د . عبد الجبار جعفر القزاز . دار الرشيد 1981م .
- (42) درة الغواص في أوام الخواص . أبو محمد القاسم بن علي الحريري ( ت 516هـ ) الطبعة الأولى . مطبعة الجوائب . القسطنطينية . استانبول 1299هـ .
- (43) الدرر اللوامع على همع الهوامع . أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت 1331هـ) . الطبعة الأولى . مطبعة كردستان العلمية . الجمالية . مصر 1328هـ .
- (44) دلائل الإعجاز في علم المعاني . عبد القاهر الجرجاني ( ت 471هـ ) . صححه . محمد رشيد رضا . مكتبة القاهرة . مصر ( د ، ت ) .
- (45) ديوان إبراهيم بن هرمة . تحقيق . محمد نفاع وحسين عطوان . مطبوعات مجمع اللغة العربية . دمشق . دار الحياة . 1969م .
- (46) ديوان أبي الأسود الدؤلي . حققه وشرحه وقدم له . عبد الكريم الدجيلي . الطبعة الأولى . بغداد 1954م .
- (47) ديوان أبي نواس . ( رواية الصولي ) . تحقيق . د . بهجت عبد الغفور الحديثي . دار الرسالة للطباعة 1980م .
- (48) ديوان الأعشى (ميمون بن قيس) . تحقيق . د . محمد حسين . مكتبة الآداب . مصر (د،ت) .
- (49) ديوان جميل بثينة . دار صادر . بيروت 1966م .
- (50) ديوان حاتم الطائي . دار صادر . بيروت 1963م .
- (51) ديوان الحارث بن حلزة . تحقيق . هاشم الطعان . مطبعة الرشاد . بغداد 1969م .
- (52) ديوان حميد بن ثور . صنعة . عبد العزيز الميمني . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة 1951م .
- (53) ديوان روبة بن العجاج ( مجموع أشعار العرب ) . جمع . وليم بن الورد . ليبسك . برلين . 1903م .
- (54) ديوان زهير بن أبي سلمى . تحقيق وشرح . كرم البستاني . دار صادر . بيروت 1968م .
- (55) ديوان زيد الخيل . صنعة . د . نوري حمودي القيسي . مطبعة النعمان النجف الاشرف ( د ، ت ) .



- (56) ديوان العباس بن مرداس . جمعه وحققه . د . يحيى الجبوري . دار الجمهورية . بغداد 1968 م.
- (57) ديوان عبد الله بن الدمينه . تحقيق . راتب النفاخ . دار العروبة . مصر 1959 م.
- (58) ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات . تحقيق وشرح . د . محمد يوسف نجم . دار بيروت . بيروت 1951 م .
- (59) ديوان العجاج ( رواية الأصمعي ) . تحقيق . د . عزة حسن . دار الشرق . بيروت 1971 م .
- (60) ديوان عمر بن أبي ربيعة . شرح . محمد العناني . مطبعة السعادة . مصر .
- (61) ديوان كثير عزة . جمعه وحققه . د . إحسان عباس . دار الثقافة . بيروت . لبنان 1971 م .
- (62) ديوان الكميث بن زيد الاسدي . جمع وتحقيق . د . داود سلوم . مطبعة النعمان النجف الاشرف 1969 م.
- (63) ديوان النابغة الذبياني ( صنعة ابن السكيت ) . تحقيق . د . شكري فيصل . بيروت 1968 م .
- (64) ديوان الهذليين . الدار القومية للطباعة والنشر . القاهرة 1965 م .

- ر -

- (65) الرد على النحاة . ابن مضاء القرطبي ( ت 592هـ ) . دراسة وتحقيق . محمد إبراهيم البنا . الطبعة الأولى . دار الاعتصام . مصر 1979 م.
- (66) رسالة ذم الخطأ في الشعر . أحمد بن فارس ( ت 395هـ ) . حققه وقدم له وعلق عليه د . رمضان عبد التواب . مكتبة الخانجي . مصر . 1400 هـ \_ 1980 م.
- (67) رسالة الملائكة . أبو العلاء المعري ( ت 449هـ ) . تحقيق وتعليق . محمد سليم الجندي . المكتب التجاري . بيروت . لبنان ( د ، ت )
- (68) الرواية والاستشهاد باللغة - دراسة لقضايا الرواية و الاستشهاد في ضوء علم اللغة الحديث . د . محمد عيد . الطبعة الثانية . عالم الكتب . القاهرة . 1976 م

- س -

- (69) السبعة في القراءات . ابن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي ( ت 324هـ ) . تحقيق . د . شوقي ضيف . دار المعارف . مصر 1972 م.

- (70) سر صناعة الإعراب . ابن جني . تحقيق . د . حسن هندأوي . الطبعة الأولى . دار القلم . دمشق 1985م .
- (71) سنن الترمذي . أبو عيسى محمد الترمذي ( ت 279هـ ) تحقيق . أحمد محمد شاكر . دار إحياء التراث العربي . بيروت ( د ، ت ) .

- ش -

- (72) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . بهاء الدين عبد الله بن عقيل ( ت 769هـ ) . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة العشرون . دار التراث القاهرة 1980م .
- (73) شرح ألفية ابن مالك . بدر الدين محمد بن محمد جمال الدين بن النازم ( ت 686هـ ) . منشورات ناظم خسرو . بيروت . لبنان ( د ، ت ) .
- (74) شرح ألفية ابن معط . شرح . عبد العزيز جمعة الموصلي . تحقيق ودراسة . علي موسى الشوملي . الطبعة الأولى . مكتبة الخويجي . الرياض 1985م .
- (75) شرح التصريح على التوضيح . خالد بن عبد الله الأزهرى . دار إحياء الكتب العربية . مطبعة عيسى البابي الحلبي . ( د ، ت ) .
- (76) شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ( المسمى التبيان في شرح الديوان ) . أبو البقاء العكبري . ضبطه وصححه . مصطفى السقا وآخرون . دار المعرفة . بيروت . لبنان 1978م .
- (77) شرح ديوان امرئ القيس . جمع . حسن السندوبي . الطبعة الخامسة . دار الاستقامة . مصر 1930م .
- (78) شرح ديوان جرير . محمد إسماعيل عبد الله الصاوي . الشركة اللبنانية للكتاب . بيروت . لبنان ( د ، ت ) .
- (79) شرح ديوان حسان بن ثابت الأنصاري . عبد الرحمن البرقوقي . دار الأندلس . بيروت 1980م .
- (80) شرح ديوان العباس بن الأحنف . عبد الحميد الملا . مطبعة المشهد الحسيني . مصر . ( د ، ت ) .
- (81) شرح ديوان علقمة - طرفة - عنتره . تحقيق وشرح . نخبة من الأدباء . دار الفكر للجميع 1968م .
- (82) شرح ديوان الفرزدق . جمع . عبد الله الصاوي . المكتبة التجارية الكبرى . مصر ( د ، ت ) .
- (83) شرح ديوان لبيد بن أبي ربيعة . شرح . إبراهيم جزيني . دار القاموس الحديث . بيروت . لبنان . مكتبة النهضة . بغداد ( د ، ت ) .
- (84) شرح شذور الذهب . ابن هشام الأنصاري . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . مطبعة السعادة . مصر 1953م .
- (85) شرح شواهد مغني اللبيب . السيوطي . المطبعة البهية . مصر 1322هـ .

- (86) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ . ابن مالك . تحقيق . عدنان عبد الرحمن الدوري . مطبعة العاني . بغداد 1977م .
- (87) شرح قطر الندى وبل الصدى . ابن هشام . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة السعادة . مصر 1963م .
- (88) شرح الكافية في النحو . رضي الدين الاسترلابادي ( ت 686هـ ) . دار الكتب العلمية . بيروت 1985م .
- (89) شرح المفصل . موفق الدين ابن يعيش ( ت 643هـ ) . عالم الكتب . بيروت ( د ، ت ) .
- (90) شروح سقط الزند . أبو العلاء المعري . تحقيق لجنة إحياء آثار أبي العلاء المعري 1368هـ .
- (91) شعر الاخطل . دار إحياء التراث . بيروت ( د ، ت ) .
- (92) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . ابن مالك . تحقيق . طه محسن . دار آفاق عربية . بغداد 1985م .
- (93) الشواهد والاستشهاد في النحو . د . عبد الجبار علوان النائلة . الطبعة الأولى . مطبعة الزهراء . بغداد 1976م .

- ص -

- (94) الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها . أحمد بن فارس . تحقيق . د . مصطفى الشويمي . مؤسسة بدران للطباعة والنشر . بيروت 1964م .
- (95) صحيح البخاري . محمد بن إسماعيل البخاري ( ت 256 هـ ) . تحقيق . د . مصطفى ديب . الطبعة الثالثة . دار ابن كثير . اليمامة . بيروت 1980م .
- (96) صحيح مسلم . مسلم بن الحجاج بن الحسين ( ت 261 هـ ) . تحقيق . محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت ( د ، ت ) .

- ط -

- (97) طبقات فحول الشعراء . أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي ( ت 231هـ ) . الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية سنة 1988م .
- (98) طبقات النحويين واللغويين . أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الاندلسي ( ت 379هـ ) . تحقيق . محمد أبو الفضل . دار المعارف . مصر 1973م .

99) طرق تنمية الألفاظ في اللغة . محاضرات ألقاها د . إبراهيم أنيس . مطبعة النهضة الجديدة . القاهرة 1966م .

- الح -

- 100) العسكريات . الحسن بن أحمد عبد الغفار أبو علي الفارسي ( ت 377هـ ) . تحقيق . إسماعيل أحمد عمارة . منشورات الجامعة الأردنية 1981م .
- 101) علم اللغة - مقدمة للقارئ العربي . د . محمود السعران . دار المعارف . مصر سنة 1962م .
- 102) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده . ابن رشيق القيرواني ( ت 456هـ ) . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . مطبعة حجازي . القاهرة سنة 1363هـ - 1944م .
- 103) عيار الشعر . ابن طباطبا العلوي ( ت 322 هـ ) . تحقيق . طه الحاجري ومحمد زغلزل . سلام 1959م .

- الخ -

- 104) غاية النهاية في طبقات القراء . شمس الدين ابن الجزري ( ت 833 هـ ) . نشره . برجشتراسر . الطبعة الأولى . مكتبة الخانجي . مصر 1351هـ - 1932م .

- هـ -

- 105) الفروق في اللغة . أبو هلال العسكري . الطبعة الأولى . منشورات دار الآفاق الجديدة . بيروت 1973م .
- 106) فصول في فقه العربية . د . رمضان عبد التواب . الطبعة الثانية . القاهرة 1404هـ - 1983م .
- 107) الفعل زمانه وأبنيته . د . إبراهيم السامرائي . مطبعة العاني . بغداد 1966م .
- 108) فقه اللغة المقارن . د . إبراهيم السامرائي . الطبعة الثالثة . دار العلم للملايين . بيروت 1983م .
- 109) الفوائد الرجالية . السيد محمد مهدي بحر العلوم . تحقيق . محمد صادق بحر العلوم . الطبعة الأولى سنة 1363هـ .
- 110) الفوائد الضيائية . شرح كافية ابن الحاجب . نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ) . تحقيق . أسامة طه الرفاعي . بغداد 1983م .

- (111) في إصلاح النحو العربي - دراسة نقدية - عبد الوارث مبروك . الطبعة الأولى . الكويت . 1406 هـ - 1985 م .
- (112) في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث . د . نعمة رحيم العزاوي . دار الشؤون الثقافية . بغداد 1995 م .
- (113) في اللغة ودراساتها . د . محمد عيد . عالم الكتب . القاهرة 1974 م .
- (114) في اللهجات العربية . د . إبراهيم أنيس . الطبعة الرابعة . مكتبة الانجلو 1973 م .
- (115) في النحو العربي - قواعد وتطبيق . د . مهدي المخزومي . الطبعة الثانية . دار الرائد العربي . بيروت . لبنان 1986 م .
- (116) في النحو العربي - نقد وتوجيه . د . مهدي المخزومي . الطبعة الأولى . بيروت 1964 م .
- (117) في نقد النحو العربي . د . صابر بكر أبو السعود . دار الثقافة للنشر والتوزيع 1988 م .

- ق -

- (118) القراءات الشاذة . الحسين بن أحمد بن خالويه ( ت 370 هـ ) . عني بنشره . ج . برجستراسر . دار الهجرة ( د ، ت ) .
- (119) قواعد اللغة العربية للصف الأول المتوسط . د . هاشم طه شلاش وآخرون . الطبعة الثانية عشرة . المطبعة الوطنية سنة 2000 م .
- (120) قواعد اللغة العربية للصف الخامس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون . الطبعة التاسعة . المجموعة الاستشارية المتحدة 1997 م .
- (121) قواعد اللغة العربية للصف الرابع العام . د . هاشم طه شلاش . وآخرون . الطبعة العاشرة . المركز الأردني للطباعة الفنية 1998 م .
- (122) قواعد اللغة العربية للصف السادس الأدبي . د . هاشم طه شلاش وآخرون . الطبعة الحادية عشرة . عمان . 1421 هـ \_ 2000 م .
- (123) القواعد النحوية مادتها وطريقتها . عبد الحميد حسن . الطبعة الثانية . مطبعة العلوم . مصر 1952 م .
- (124) القياس في اللغة العربية . محمد الخضر حسين . الطبعة الثانية . دار الحداثة . بيروت 1983 م .

- ل -

- (125) الكامل في اللغة والأدب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ( ت 285 هـ ) . تحقيق . تغايد بيضون ونعيم زرزور . الطبعة الثانية . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان 1409 هـ - 1989 م .

- (126) الكتاب . سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ( ت 180هـ ) . تحقيق وشرح . عبد السلام محمد هارون . الطبعة الثالثة . عالم الكتب 1403هـ - 1983م .
- (127) كتاب الصناعتين . أبو هلال العسكري ( ت 395هـ ) . تحقيق . علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل . الطبعة الثانية . عيسى الحلبي وشركاؤه . مصر 1971م .
- (128) الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأفاويل في وجوه التأويل . أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري ( ت 538هـ ) . طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت . لبنان ( د ، ت ) .
- (129) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) . تحقيق . د. محيي الدين رمضان . الطبعة الثانية . مؤسسة الرسالة 1981م.

- ل -

- (130) لسان العرب . ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ( ت 711هـ ) . طبعة مصورة عن طبعة بولاق . المؤسسة المصرية للتأليف والأنباء والنشر . - الدار المصرية للتأليف والترجمة (د.ت).
- (131) اللغة بين المعيارية والوصفية . د . تمام حسان . مطبعة الانجلو المصرية . 1955م .
- (132) لغة الشعر في العراق بين مطلع القرن العشرين والحرب العالمية الثانية . د . عدنان العوادي . منشورات وزارة الثقافة والإعلام . دار الحرية للطباعة 1985م .
- (133) اللغة العربية معناها ومبناها . د . تمام حسان . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1973م .
- (134) اللغة وعلوم المجتمع . د . عبده الراجحي . الإسكندرية 1977م .
- (135) اللغة والمجتمع . د . علي عبد الواحد وافي . الطبعة الثانية . دار إحياء الكتب العربية . 1951م .
- (136) اللغة والنحو بين القديم والحديث . عباس حسن . دار المعارف . مصر 1966م .
- (137) لمع الأدلة في أصول النحو . أبو البركات الأنباري . تحقيق . سعيد الأفغاني . مطبعة الجامعة السورية . دمشق 1957م .
- (138) اللمع في العربية . ابن جني . تحقيق . حسين محمد محمد شرف . القاهرة 1977م .

- هـ -

- (139) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ابن جني . تحقيق . علي النجدي ناصف وآخرين . لجنة إحياء التراث الإسلامي . الجمهورية العربية المتحدة سنة 1386هـ .
- (140) المدارس النحوية . د . شوقي ضيف . الطبعة الثالثة . دار المعارف . مصر 1976م .
- (141) مدخل إلى علم اللغة الحديث . محمد حسن عبد العزيز . دار الفكر العربي . سنة 2000م .

- 142) مراتب النحويين . عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي ( ت 351هـ ) . تحقيق . محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة نهضة مصر . القاهرة ( د ، ت ) .
- 143) المزهر في علوم اللغة وأنواعها . السيوطي . تحقيق . محمد أحمد جاد المولى وآخرين . شركة البابي الحلبي . مصر ( د ، ت ) .
- 144) المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر . د . محمد عيد . عالم الكتب . القاهرة 1981م .
- 145) مسند احمد . أبو عبد الله احمد بن حنبل الشيباني ( ت 241هـ ) . مؤسسة قرطبة . مصر . ( د . ت ) .
- 146) مشكل إعراب القرآن . مكي بن أبي طالب القيسي . تحقيق . د . حاتم الضامن . الطبعة الثانية . دار الحرية . بغداد 1975م .
- 147) مصنف عبد الرزاق ( ت 211هـ ) . الطبعة الثانية . المكتب الإسلامي سنة 1403هـ .
- 148) المطالع السعيدة في شرح الفريدة . السيوطي . تحقيق . د . نبهان ياسين حسين . دار الرسالة للطباعة . 1977م .
- 149) معاني الأبنية العربية . د . فاضل السامرائي . الطبعة الأولى . الكويت 1981م .
- 150) معاني الحروف . علي بن عيسى الرماني ( ت 384هـ ) . حققه . د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي . الطبعة الثالثة . دار الشروق . المملكة العربية السعودية . 1984م .
- 151) معاني القرآن . الأخفش سعيد بن مسعدة ( ت 215هـ ) . تحقيق . فائز فارس . الطبعة الثانية . 1981م .
- 152) معاني القرآن . الفراء يحيى بن زياد ( ت 207هـ ) . عالم الكتب . بيروت 1983م .
- 153) معجم الشعراء . محمد بن عمران المرزباني ( ت 384هـ ) . تحقيق . عبد الستار محمد الفراج . دار إحياء الكتب العربية . مصر 1960م .
- 154) مغني اللبيب عن كتب الاعاريب . ابن هشام . تحقيق . د . مازن المبارك وآخرين . الطبعة السادسة . دار الفكر . بيروت 1985م .
- 155) المفصل في علم العربية . الزمخشري . الطبعة الثانية . دار الجبل . لبنان ( د ، ت ) .
- 156) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية . العيني بدر الدين محمود بن أحمد (ت855هـ) . مطبوع بهامش خزانة الأدب للبغداد . الطبعة الأولى . المطبعة الميرية ببولاق . سنة 1299هـ .
- 157) المقتصد في شرح الإيضاح . عبد القاهر الجرجاني . تحقيق . د . كاظم بحر المرجان . دار الرشيد . بغداد 1983م .
- 158) المقتضب . المبرد . تحقيق . محمد عبد الخالق عزيمة . عالم الكتب . بيروت سنة 1963م .
- 159) مقدمة ابن خلدون . عبد الرحمن بن خلدون ( ت 808 هـ ) . الطبعة الخامسة . دار القلم . بيروت . لبنان 1984م .

- 160) مقدمة في النحو . خلف بن حيان الأحمر البصري ( ت 180هـ ) . تحقيق . عز الدين التنوخي . مطبوعات مديرية التراث القديم . دمشق 1961م .
- 161) مقدمة لدراسة فقه اللغة . محمد أحمد أبو الفرج . الطبعة الأولى . دار النهضة العربية . بيروت 1966م .
- 162) المقرب . علي بن موسى بن عصفور ( ت 669هـ ) . تحقيق . د . أحمد عبد الستار الجواري . و . د . عبد الله الجبوري . 1986م .
- 163) من أسرار اللغة . د . إبراهيم أنيس . الطبعة الرابعة . مكتبة الانجلو المصرية 1972م .
- 164) مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة . د . نعمة رحيم العزاوي . منشورات المجمع العلمي العراقي 1421هـ - 2000م .
- 165) من تاريخ النحو . سعيد الأفغاني . دار الفكر . بيروت ( د ، ت ) .
- 166) من حديث الشعر والنثر . طه حسين . الطبعة التاسعة . مطبعة دار المعارف . مصر ( د ، ت ) .
- 167) المنصف . شرح الإمام ابن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري . تحقيق . إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين . دار إحياء التراث . مصر 1967م .
- 168) من قضايا تعليم اللغة العربية - رؤية جديدة . د . نعمة رحيم العزاوي . مديرية مطبعة وزارة التربية . بغداد 1988م .
- 169) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ( شرح الاشموني ) . الاشموني علي بن محمد ( ت 929هـ ) . تحقيق . محمد محيي الدين عبد الحميد . الطبعة الأولى . بيروت . لبنان 1375هـ - 1955م .
- 170) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية ( المعروف بكشاف اصطلاحات الفنون ) . الشيخ محمد بن أعلى بن علي التهانوي ( ت 1158هـ ) . خياط . بيروت . ( د ، ت ) .

- ن -

- 171) النحو الإعدادي . د . إبراهيم السامرائي وآخرون . الطبعة الثانية . بغداد ( د ، ت ) .
- 172) نحو التيسير . د . أحمد عبد الستار الجواري . مطبوعات جمعية نشر العلوم والثقافة 1962م .
- 173) نحو عربية ميسرة . د . أنيس فريحة . دار الثقافة . بيروت 1955م .
- 174) النحو العربي نقد وبناء . د . إبراهيم السامرائي . دار الصادق . بيروت ( د ، ت ) .
- 175) نحو الفعل . د . أحمد عبد الستار الجواري . بغداد . 1974م .
- 176) نحو القرآن . د . أحمد عبد الستار الجواري . مطبعة المجمع العلمي العراقي . بغداد 1974م .
- 177) النحو المصفى . د . محمد عيد . الطبعة الرابعة . القاهرة 1975م .
- 178) النحو الوافي . عباس حسن . الطبعة الرابعة . دار المعارف . مصر 1976م .
- 179) النشر في القراءات العشر . ابن الجزري . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ( د ، ت ) .



- 180) نظرات في اللغة والنحو . طه الراوي . الطبعة الأولى . منشورات المكتبة الأهلية 1962م .  
 181) النهاية في غريب الحديث والأثر . ابو السعادات مجد الدين مبارك ابن الأثير (ت606هـ) .  
 تحقيق . محمود محمد الضاحي وآخرين . المكتبة العلمية . بيروت ( د ، ت ) .  
 182) النوادر في اللغة . أبو زيد الأنصاري ( ت 215هـ ) . تحقيق ودراسة . د . محمد عبد القادر أحمد . الطبعة الأولى . دار الشروق . بيروت لبنان 1981م .

— ه —

- 183) همع الهوامع شرح جمع الجوامع . السيوطي . عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني . الطبعة الأولى . السعادة . مصر 1337هـ .

— و —

- 184) الواضح في علم العربية . أبو بكر الزبيدي . تحقيق : أمين السيد . دار المعارف . مصر . 1975.

— الدوريات —

- 185) الأمثلة النحوية . د . هادي الحمداني . مجلة الجامعة المستنصرية . العدد الثالث . السنة الثالثة 1972م .  
 186) جهود الدكتور الجواري في تجديد النحو وتيسيره . د . نعمة رحيم العزاوي . مجلة الضاد . العدد الثاني . كانون الآخر 1989م .  
 187) قرارات المجمع — المسألة الخامسة : جواز إلغاء النصب بـ ( إذن ) . مجلة المجمع اللغوي المصري . المجلد الخامس والعشرون . نوفمبر سنة 1969م .